

بقوة الاتحاد

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

القائد والدولة

بقوة الاتحاد

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
القائد والدولة

«تصدير الطبعة الثالثة»

عندما أصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى من هذا الكتاب، قبيل وفاة المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة وباني نهضتها، في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وفي ذلك الوقت أقبل السادة المهتمون والقرّاء على شراء الكتاب، ولقي صدى واسعاً واهتماماً منقطع النظير بين جمهور المتلقين، ما أدى إلى نفاد الطبعة الأولى من المكتبات في زمن قياسي، الأمر الذي دفع إدارة المركز إلى إصدار الطبعة الثانية بعد عام واحد فقط من صدور الطبعة الأولى.

ونتيجة للاهتمام الواسع الذي مازال يحظى به الكتاب؛ واستجابة لطلبات كثير من المهتمين الذين لم يتمكنوا من اقتناء نسخة منه بعد نفاد الطبعتين الأولى والثانية؛ وتلبية لرغبة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، فقد أصدرنا الطبعة الثالثة من الكتاب دون أي تعديل، حيث لم تظهر أي وثائق أو بيانات أو معلومات تؤثر في السياق العام والأحداث والتحليل التاريخي للكتاب.

إن إعادة نشر سيرة أحد رجال القرن العشرين الذين صنعوا تاريخ أمة شرفٌ عظيم حقاً، وذلك من خلال تقديم دراسة علمية موثقة تتناول سيرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ورؤاه، وتوجهاته السياسية. واليوم إذ نُصدر الطبعة الثالثة من هذه السيرة، بعد مضي ما يقرب من ستة أعوام على وفاة صاحبها، فإننا نأمل أن تكون مصدراً تاريخياً موثوقاً لكل من أراد أن يتعرف على سيرة قائد ندر أن يجود الزمان بمثله، إذ وحّد أمة وبنى نهضة، وأسس دولة، وستبقى هذه السيرة مُلهمة لمختلف الأجيال ولصناع المستقبل.

بقـــوة الاتحـــاد

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

القائد والدولة

إهـــداء

إلى ذكرى المغفور له بإذن الله تعالى

سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

مؤسس دولـة الإمـارات العربـية المتحدة وباني نهضتها

اعترافاً بفضله فيما حققه لشعبه وأمتـه

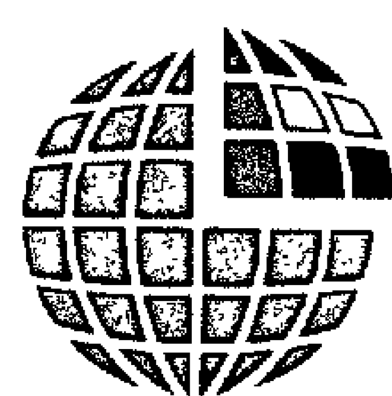
من إنجـازات لا مثيـل لهـا

محمد بن زايد آل نهيان

بقـــوة الاتحـــاد

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

القائد والدولة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الطبعة الأولى 2004
الطبعة الثانية 2005
الطبعة الثالثة 2010

سجل فهرسة النشر لهذا الكتاب متوافر في المكتبة البريطانية

النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-285-0

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 - 9712 +
فاكس: 4044542 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ae
website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقـــديم

عندما تقدم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بفكرة حول إعداد كتاب يتناول سيرة المغفور له - بإذن الله تعالى - سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة وباني نهضتها - وكان ذلك في أثناء حياته - تحمست للموضوع كثيراً، ويعود ذلك إلى أسباب عدة؛ أولها أن الرؤية التي طرحت عليَّ كانت رؤية جديدة تتبنى منهجاً علمياً موضوعياً وجاداً في كتابة سيرة حياة الوالد القائد مما سيميز هذا الكتاب عن غيره من السير الذاتية الأكثر شيوعاً، بالإضافة إلى اعتماد الكتاب المعايير الأكاديمية الموضوعية من أجل تقديم رصد موثوق لحياة الشيخ زايد وإنجازاته، ذلك القائد الذي امتزج تاريخه بوطنه، والذي يعود إليه الفضل بعد الله تعالى في انتقال ذلك الوطن من مجرد فكرة إلى حقيقة واقعة ننعم جميعاً بوجودها، ونشرف بالانتماء إليها.

كما وجدت في الكتاب المقترح فرصة لتسليط الضوء على فترة بالغة الأهمية في التاريخ المعاصر لاتزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة الجادة. ورغم حداثة تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة غير أنه من المهم أن نضع الأحداث في سياقها الصحيح، وأن نضع إطاراً عاماً يسهِّل علينا فهم أهمية تطورات بعينها. ويمثل هذا الكتاب بحق مساهمة في هذا الصدد تأتي أهميتها من واقع تركيزها على قضية الوحدة التي طالما شغلت سمو الشيخ زايد، كما يبين الكتاب التفكير السياسي عند سمو الشيخ زايد وما يتصف به من حذق ووضوح، وهو الأمر الذي يُستشف من كلماته وأحاديثه، وكذلك من كلمات معاصريه وآرائهم بعد أن ظلت حبيسة الأرشيف لسنوات عديدة.

إنه من دواعي فخري واعتزازي أن أتشرف بالتقديم لهذا الكتاب الذي يسعى إلى دراسة الظروف والعوامل التي أثرت في شخصية سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله - وأعطته مهارات وقدرات فريدة وأهَّلته لتحمل مسؤولياته كقائد

ومؤسس لهذه الدولة ووالد لأبنائها، متجاوزاً العديد من الصعوبات، ومتخطياً الأزمات المتلاحقة التي ربما كان لها أن تثني الآخرين عن مساعيهم، إلا أنها لم تزد سموه إلا إصراراً وعزماً على المضي قدماً نحو هدفه منذ مرحلة مبكرة، ويتمثَّل في حماية بلده وشعبه والارتقاء بهما.

وقد حرص سمو الشيخ زايد - رحمه الله - على تحقيق ذلك من خلال تعاون اتسم بالإيثار مع إخوانه حكام الإمارات، ساعياً إلى تحقيق ذلك من خلال تقاسم الإمكانيات والموارد المختلفة لما فيه المصلحة العليا للجميع.

يسعى هذا الكتاب إلى عرض الخلفية التاريخية الحافلة بالأحداث التي نشأ فيها سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والتعرف إلى المنابع الأصيلة لسماته القيادية، والتي شاء لها القدر أن تأخذ بيد الوطن نحو بلوغ هدف كان في حينه بعيد المنال. لقد انطلق سمو الشيخ زايد منذ الأعوام الأولى عازماً على تولي المسؤولية العظيمة المتمثلة في صنع مستقبل أفضل لإنسان هذا الوطن وضمان الحياة الكريمة له، وكانت غايته بناء دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة. وتطلَّب ذلك منه صياغة استراتيجية قومية واضحة، تحدد الأهداف الضرورية وترتبها حسب أولوياتها، وبما يحقق رؤيته بيسر وسلاسة. وقد حرص سمو الشيخ زايد على أن تنسجم استراتيجية التغيير مع المتطلبات الضرورية لتحقيقها، كما كان سموه حريصاً كل الحرص على تسخير الثروات والإمكانيات لبناء الوطن والرقي بمستوى معيشة المواطنين جميعاً. وما كان التغيير ليتحقق في دولة الإمارات العربية المتحدة لولا إصرار سمو الشيخ زايد وقيادته الحازمة والجهود الدؤوبة التي بذلها أبناء هذا الوطن الذي نفخر بالانتماء إليه.

لا يسعني في الختام سوى التقدم بالامتنان والتقدير لكافة الشخصيات الرائدة التي ساهمت بعزيمة صلبة وإرادة حقيقية إلى جانب سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله - في بناء قواعد اتحاد دولتنا؛ وعلى رأسهم سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم - رحمه الله - وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات الذين شهدوا مولد الاتحاد، والعديد من أبناء هذا الوطن المعطاء،

الأحياء منهم والأموات، الذين عملوا بجد واجتهاد لتخطي الصعوبات والإشكاليات التي واجهت مسيرة بناء دولة الاتحاد، وتعاونوا مع نخبة من أصحاب الخبرات العرب والأجانب الذين ساهموا بلاشك في تشييد دعائم هذا الوطن المعطاء.

ويسرني أيضاً أن أتوجه بالشكر الخاص إلى سمو الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان مدير ديوان الرئاسة، الذي تحمس لفكرة هذا الكتاب، وقدم الكثير من الدعم لإخراجه إلى حيز التنفيذ. كما يسرني أن أحيي الوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعاونت معنا على إنجاز مراحل هذا الكتاب، وكذلك أحيي العديد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الذين قدموا معلومات قيِّمة مستقاة من تجاربهم الخاصة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي تولى مهمة إعداد هذا الكتاب المتميز ونشره؛ فقد كان للجهود الدؤوبة والمنسقة التي بذلها فريق العمل وروح العمل التي سادت مراحل إعداده أهم الأثر في إنجاز هذا الكتاب. وما كان الكتاب ليصدر بهذا الشكل المنسق الذي يجمع أبوابه وفصوله لولا ما أبداه فريق العمل من مثابرة والتزام؛ وأخص بالشكر الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز على ما بذله من جهود مخلصة في قيادة فريق العمل والإشراف عليه، فقد كان لروح المبادرة عنده دورها في نشر هذه الدراسة القيِّمة. كما لا تفوتني الإشادة بجهود مؤلف الكتاب أندرو ويتكروفت من جامعة ستيرلنج في اسكتلندا بالمملكة المتحدة، إذ قدَّم في هذا الكتاب نتائج مهمة بفضل دراساته الأرشيفية الموسعة. كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء فريق العمل وخاصة الأستاذة عايدة عبدالله الأزدي نائب مدير عام المركز لشؤون خدمة المجتمع والدكتور ممدوح أنيس فتحي والسيدة ميري إبراهام الذين بذلوا جهوداً مضنية لإصدار النسختين العربية والإنجليزية في أفضل صورة ممكنة، كما أتوجه بالشكر إلى فريق العمل في إدارة النشر العلمي الذين بذلوا كل جهد لإنجاز المهام اليومية الخاصة بإعداد الكتاب وإصداره على مستوى رفيع من النواحي التحريرية والفنية.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى العديد من الشخصيات الذين عاصروا سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، ولم يتوانوا في إفادتنا برؤاهم وانطباعاتهم الشخصية عن مسيرته وإنجازاته، وكذلك إلى العديد من كبار المسؤولين البريطانيين السابقين الذين مثّلوا حكومتهم في المنطقة وعاصروا الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال تلك الفترة التاريخية المهمة. كما أشكر السادة المسؤولين والباحثين المختصين الذين استعنّا بهم في أكثر من دولة على مستوى العالم على ما أبدوه من تعاون مثمر وملاحظات قيمة واقتراحات بنّاءة.

أتطلع آملاً أن يكون هذا الكتاب الرائد إضافة نوعية إلى مجموعة المؤلفات القيِّمة التي كُتبت عن المغفور له - بإذن الله تعالى - سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس الدولة وباني نهضتها، وأن يساهم في تقريب الصورة للقارئ الذي لاشك في كونه حريصاً على تقصي مواضع التميز والإبداع التي اتسمت بها شخصية سموه، وانعكست بدورها على الإنجازات والإسهامات الحضارية التي اختطها على مر السنين وعلى مختلف الصعد، والتي يصعب حصرها في مؤلَّف واحد، لذا أتوقع أن يمهد هذا الكتاب بدوره الطريق لعدد آخر من الكتب والمؤلفات التي من شأنها في المحصلة إثراء المكتبة بإسهامات علمية متنوعة عن شخصية استحقت كل الثناء والتقدير والإعجاب.

رحم الله سمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأسكنه فسيح جناته، وعزاؤنا ونحن نقرأ هذا الكتاب أن نستلهم الدروس والعبر العديدة التي سطرها لنا سموه طوال مسيرة حياته الحافلة بالإنجازات، والتي نأمل أن يستفيد منها السادة القراء والمهتمون أينما كانوا.

محمد بن زايد آل نهيان

مقدمة

يحمل التاريخ الإنساني بصمات راسخة تركتها شخصيات فذة، بفضل ما حباها الله من عزيمة قوية وبصيرة نافذة، علاوةً على إيمانها الكامل الذي لا يتزعزع بالرسالة الإنسانية الملقاة على عاتقها. وقد استطاعت هذه الشخصيات أن تجتاز مراحل تاريخية مليئة بالأحداث والتحديات، والأهم من هذا أنها خلقت لشعوبها صلةً وثيقةً في هذا العالم المتغير دوماً بين ماض شهده الإنسان وعايشه، ومستقبل يجهله ولكن لا مفر منه. وعبر تاريخ البشرية المدون منه وغير المدون فإن قليلين قد أدوا مثل هذا الدور، ولنا أن نقول إن عالمنا المعاصر لم يعرف إلا أفراداً معدودين من هذه النوعية.

وبكل موضوعية يُعَد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أحد هذه الشخصيات الفريدة؛ فمن ناحية يعتبر زعيماً يحظى بالاحترام والتقدير الكبيرين، ومن ناحية أخرى فهو رائد التطور والتحديث، إذ استطاع أن ينجح في تحقيق نقلة جبارة لمجتمعه وأبناء دولته، من حياة تقليدية صعبة في الماضي غير البعيد إلى عهد من التطور والرخاء غير المسبوق. وفي حين اصطبغ ماضي دولة الإمارات بصبغة المصالح القبلية المتعارضة التي أدت إلى اندلاع العديد من الحروب ونشوب الكثير من المنازعات وخلق خصومات، فإننا نرى اليوم دولةً موحَّدة تحيا في استقرار وأمن يجعلها نموذجاً يحتذى. ولنا أن نعتبر إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 الإنجاز السياسي الأكبر الذي تَوَّج مسيرة عمل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

والمدهش حقاً أن المرحلة الانتقالية السريعة على مدى الأعوام الأربعين الماضية، وما حدث خلالها من تطورات وتغيرات اجتماعية على الصعد كافة قد تمت في إطار من الوئام التام تقريباً دون زعزعة للاستقرار، أما في معظم التجارب الأخرى فإن المجتمعات التي مرت بتغير كبير في فترة وجيزة قد شهدت نزاعات أهلية، وما أكثر

الأمثلة التي يقدمها لنا التاريخ في هذا السياق، لكنه في إمارة أبوظبي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة لاحقاً، تم تجنب هذه المخاطر بفضل بُعد النظر الذي تميز به الشيخ زايد والجهود المضنية التي بذلها، وقدرة سموه التي تستحق الثناء والتوقف عندها لتأمل أبعادها؛ نظراً لأنه نجح في التوفيق بين الثنائيات التي تبدو متناقضة؛ كالتوفيق بين المتطلبات المتعارضة للقبيلة والدولة، والإمارة والاتحاد، والتراث والمعاصرة. ومما لا يُنسى بهذا الصدد أنه سلك طريقاً شاقاً وطويلاً من أجل تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، وهي الجهود التي تُوّجت بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971.

ومن أجل أن تستوعب أجيال الحاضر والمستقبل طبيعة الإنجازات التي حققها الشيخ زايد وتتفهمها تفهماً واعياً، لابد من أن تنظر إلى إنجازاته من منظورين أحدهما إقليمي والآخر عالمي، بحيث تقارنها بمحاولات الآخرين لبناء دول اتحادية، والتي نجح بعضها وفشل بعضها الآخر. واللافت للنظر في التاريخ الحديث لدولة الإمارات العربية المتحدة ليس فقط أنها تمثل المحاولة الناجحة الوحيدة لإقامة اتحاد في الشرق الأوسط برُمّته، أو أنها تحققت دون إكراه أو عنف فحسب، وإنما هو كون الاتحاد قد اكتسب شرعيةً شعبيةً لم تتحقق لكثير من التجارب الأخرى. وقد شكلت الشخصية القيادية الكاريزمية للشيخ زايد، وإصراره على المحافظة على القيم الأصيلة في الحكم والمجتمع، والتزامه العميق بالارتقاء بالمستوى المعيشي لأبناء شعبه، شكلت كلها الأساس الراسخ لهذا النجاح.

لقد كُتب الكثير عن حياة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، غير أن هذا الكتاب يقدم منظوراً جديداً؛ فقد اعتمدت الكتب المنشورة سابقاً عن حياة صاحب السمو إلى حد بعيد على نطاق محدود من المصادر، بل إنها مثلت في الغالب وجهة النظر الشخصية لمؤلفيها، في حين افتقر بعضها الآخر إلى الأسس الأكاديمية السليمة. * إن المنهج العلمي المتبع في هذا الكتاب هو أول ما يجعله متميزاً عن معظم

* هناك ثلاثة استثناءات مهمة تتمثل في الدراسات القيمة التي أعدها محمد مرسي عبدالله وفراوكي هيرد-بي وروزماري سعيد زحلان، غير أن هذه الدراسات لم تدرس الشيخ زايد بشكل موسع، انظر قائمة المراجع.

الكتب الأخرى المنشورة، وكان الهدف منذ البداية تقديم كتاب موثق عن شخصيته وإنجازاته، وتقديم دراسة علمية تضاهي ما كتب عن زعماء العالم المعاصرين. وليس الغرض من هذا الكتاب أن يكون رواية تصف الأحداث والوقائع التاريخية يوماً بعد يوم، بل يهدف الكتاب من خلال الاستقراء العميق للوثائق المتاحة، وإعادة تقويم مجريات الأحداث إلى فهم الدور المحوري لصاحب السمو الشيخ زايد وتحليله وإدراك أبعاده من خلال دراسة قراراته وفلسفته ومنهجه.

يمثل الكتاب محاولةً علمية جادة لدراسة الأوجه المختلفة للحياة الشخصية والحياة السياسية لصاحب السمو الشيخ زايد من خلال منهجية تاريخية واضحة، دون أن ننسى أبداً أن الشخصية التي يدور حولها الكتاب شخصية عربية مسلمة، تشكلت في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة تماماً عن تلك السائدة في أرجاء أخرى من العالم. غير أن هذه المنهجية قد طورت آليات لجمع الأدلة التاريخية وتقويمها بطريقة تمكن من تحليل الأسباب الكامنة وراء الإنجازات العظيمة لصاحب السمو الشيخ زايد. وبالطبع فقد دُون الكثير حول حياة ومسيرة الشيخ زايد، كما بُذلت جهود منهجية في دولة الإمارات العربية المتحدة للتثبت من المراجع التاريخية الموثوقة، إلى جانب مراجعة وتحليل خطاباته وتصريحاته الرسمية بشأن القضايا المحلية والإقليمية والعالمية. ورغم أن ما تم تدوينه سابقاً يسجل إنجازات صاحب السمو الشيخ زايد، كما يسجل تواريخها عادة، فإنه لم يفسر الحنكة السياسية الفذة التي أظهرها في قيادة شعبه نحو الحداثة، كما أنه في الغالب لا يوضح دوافع الشيخ زايد إلى انتهاج سلوك سياسي معين أو سياق ذلك السلوك السياسي وثوابته ودلالاته.

ويمثل هذا الكتاب أيضاً رؤية تحليليةً جديدةً لجوانب معينة من تاريخ المنطقة وأحداثها التي تركت أثراً في شخصية صاحب السمو الشيخ زايد، كما تمثل هذه الدراسة الأكاديمية امتداداً للدراسات التاريخية التي تبحث في تأثير شخصية الحاكم وممارساته في مصير أمته، وهي المنهجية التي بادر إلى تطويرها المؤرخون العرب والمسلمون في

القرون الوسطى، ومنهم الطبري وابن كثير وابن خلدون. ويبدو مهماً أن نعيد التأكيد على تطور مفهوم التاريخ تطوراً كبيراً باختلاف الزمان والمكان، فقد تجاوز هذا المفهوم مجرد رصد أحداث الماضي، إلى تفسير هذه الأحداث للجيل المعاصر وجيل المستقبل، وقد اعتمدنا المنهجية البحثية أثناء إعداد هذا الكتاب.

لقد انطلقت فكرة هذا الكتاب من إيمان مشترك بين كل المعنيين بأن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وما حققته من تطور مشهود هو حدث بالغ الأهمية، وخاصةً في تاريخ منطقة الخليج العربي. وقد يعلق أحدهم على ذلك بقوله إن ذلك التطور المشهود إنما تحقق لأن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة غنية بالنفط، غير أن قولاً كهذا ينم عن رؤية متعجلة لا تحاول النفاذ إلى جوهر الأمور، وخاصةً لو أخذنا في الاعتبار مدى ما تحقق من إنجازات سياسية واجتماعية واقتصادية، فضلاً عن حقيقة أن من يستعرض تاريخ الأمم يرى أن الصراعات والحروب بين الجماعات الإثنية والثقافية يمكن أن تحول دون تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة الفعالة. ومن المؤكد أن من يستعرض تاريخ المنطقة والأوضاع التي كانت سائدة عند انسحاب القوات البريطانية منها يلاحظ أن فرص قيام اتحاد فعلي لم تكن كبيرة، وفي أوضاع كهذه تبرز الحاجة إلى قوة حافزة تتمثل في زعامة ملهمة تستطيع أن تحوّل حلم الوحدة إلى حقيقة ملموسة.

والأمر الذي تبدَّى لنا شيئاً فشيئاً أثناء إعداد هذا الكتاب هو الخط السياسي الثابت الذي التزم به صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عبر تاريخ أبوظبي ومراحل تطورها، وصولاً إلى مولد دولة الإمارات العربية المتحدة وتقدمها. ومن غير الممكن كما أن من الخطأ تاريخياً أن ننظر إلى التنمية التي شهدتها أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بمعزل عن الرؤية السياسية المثالية الشاملة لصاحب السمو الشيخ زايد؛ وقد ظهرت هذه الرؤية الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة جلية في اهتمامه الدائم بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وانشغاله بصياغة مفهوم متكامل للوحدة السياسية، واهتمامه بالبيئة والموارد الطبيعية. هذه العناصر الثلاثة في سياسة صاحب السمو الشيخ زايد نمت بطريقة نظامية ومترابطة مع مرور الوقت، لذا يظل الكتاب دراسةً تحليليةً للمنهج

السياسي للشيخ زايد أكثر منه سيرة له، وإن كان يحتوي على العديد من التفاصيل الشخصية الخاصة به. وعلاوةً على ذلك يتوقف الكتاب عند قدرة صاحب السمو الشيخ زايد المحنَّكة على القيادة، ومهاراته السياسية المتأصلة، وعزمه الذي لا يلين على تحقيق الوحدة والتنمية السلمية، ولذلك يمكن القول بأن إنجازات صاحب السمو الشيخ زايد تضعه في مصاف الزعماء العظام الذين نجحوا عبر التاريخ في بناء أممهم.

وعلى الرغم من استمرار التجربة الاتحادية والعطاء المتجدد لصاحب السمو الشيخ زايد بحيويته المعهودة، فإن هذا لا يتعارض مع محاولة تقويم التجربة بمراحلها المختلفة والوقوف على أهم محاورها؛ فمن المعتاد أن يُكرم عظماء الفن بإقامة معارض ترصد إبداعاتهم السابقة، وإن كانوا مازالوا يبدعون الكثير حتى يومهم هذا؛ ويأتي تكريم صاحب السمو الشيخ زايد في هذا الكتاب من المنطلق نفسه. إن النظرة التأملية إلى الماضي تستعرض مسيرته خلال فترة محددة وتحللها وتقومها من المنظور التاريخي. أما الأعمال التنموية للشيخ زايد، والتي بدأها من نقطة الصفر، فإن بعضها مايزال في طور النمو، في حين اكتمل بعضها الآخر. وكثيراً ما تتطور أفكاره يوماً بعد يوم في مجالات معينة، ومنها أنشطته البيئية الرائدة. ويتناول هذا الكتاب التجربة الحافلة لصاحب السمو الشيخ زايد ويظهر كيف أن تفكيره الإبداعي نابع من تجربته في الحياة، في ضوء ذلك قد يكون مفيداً دراسة السياق الذي تطورت فيه الخطط التنموية في الدولة، والذي يمتد أكثر من خمسة عقود.

وفي الواقع هناك محاور بارزة تتخلل كل أجزاء هذا الكتاب؛ أولها اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد بقضايا السلام وتحقيق الوفاق والمصالحة وتوطيد دعائم الأمن، ويرتبط هذا الجانب بالخلفية التي نشأ فيها؛ فقبائل بني ياس التي تزعمتها أسرته بإجماع أبنائها وبحكم التقاليد والأعراف الموروثة أظهرت مهارة كبيرة في حكم أنماط مختلفة من القبائل "بدا من الصعب حكمها" بحكم الطبيعة المستقلة للقبيلة البدوية؛ فقد نجح زعماء بني ياس الذين يبرز من بينهم جد الشيخ زايد الملقب بزايد الكبير الذي حكم خلال الفترة (1855 ـ 1909) في صياغة وحدة من هذا الكيان الذي يصعب تطويعه

وإدارته بأجزائه المتباعدة ونزعاته الانفصالية . ولكن بعد فشل النظام السياسي في السنوات التي أعقبت وفاة الشيخ زايد الكبير تداعت الحياة السياسية لبني ياس ودخلت في حالة من الفوضى ، وفقدت المزيد من مكوناتها . وما إن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مسؤولية الحياة السياسية حتى وضع استراتيجية متطورة بهدف تجنب حدوث حالة مشابهة تقوم على تفهم ورعاية مصالح الكيانات القبلية وتوحيدها ، واضعاً نصب عينيه أهدافه الأساسية المتمثلة في بسط السلام والوفاق والأمن . ويرى هذا الكتاب أن مسيرة صاحب السمو الشيخ زايد على طريق الممارسة السياسية قد بدأت في وقت مبكر ، ولكي يتم استيعاب المراحل اللاحقة من حياته وسيرته فإن هناك حاجة إلى دراسة عميقة للأحداث التي وقعت في شبابه .

المحور الثاني هو التحديث والتطوير ، وقد أتيح لإمارة أبوظبي في عهد الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان الذي حكم في الفترة (1928 ـ 1966) أن تحظى بحاكم حقق العديد من المنافع لشعبه ؛ فقد حفظ حالة السلم خلال أكثر من ثلاثة عقود ، وأرسى تقاليد جديدة للحكم لم تكن معروفة فيما سلف من عهود ، ومع ذلك فإنه كان يخشى فكرة التحديث والتطوير التي لم تقتصر على أبوظبي فحسب لكنها انتشرت في منطقة الخليج العربي بأكملها منذ الخمسينيات . وبهذا الصدد أظهر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، الشقيق الأصغر للشيخ شخبوط ، قدرة متميزة على تفهم البيئة المتغيرة ، ولم يتعامل معها بوصفها تهديداً لأسلوب الحياة التقليدية السائدة ، بل على أساس أنها تتيح الفرصة لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية شعب بأكمله . وفي الوقت الذي تعامل فيه الشيخ شخبوط مع قضية التطوير بتحفظ ، فإن الشيخ زايد قد تفهم التيارات الجديدة في حركة المجتمع ، وأدرك بفطنته أن رياح التغيير لا تقاوم ، وقد أتاح له هذا الفهم في نهاية المطاف أن يغتنم الفرص التي أتاحتها التغيرات التي تمر بها المنطقة ويوظفها لصالح أبناء وطنه .

يتعرض المحور الثالث المتعلق بتحقيق التكامل والتضامن والتعاون من خلال الأحداث التي يعالجها هذا الكتاب إلى نظرة صاحب السمو الشيخ زايد التي كانت

تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وتتجاوز أيضاً القوى التي كانت تستخدم فكرة التعاون بوصفها مجرد شعار ظاهري، إلى رحاب ممارسة أكثر أصالة واتساعاً وشمولاً؛ فقد نادى بالتكامل والتضامن العربي بوصفهما أساسين لتحقيق التنمية والتطور في دول الخليج العربية وباقي الدول العربية، مجسداً بذلك رؤيته للمصير المشترك للأمة العربية بأكملها. وقد استخدم مفهومي الوحدة والاتحاد كوسيلة للجمع بين إمارات الساحل المتصالحة التي كانت متفرقة في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة، كما استخدم كل إمكانيات دولته الاقتصادية لدعم المطالب الشرعية لأمته العربية عام 1973. وآمن دائماً بأن الإخاء والتعاضد بين المسلمين يأتي انعكاساً لمفاهيم الأخوة بين البشر التي يدعو إليها الإسلام. وعلى امتداد حياته السياسية ظل صاحب السمو الشيخ زايد يطرح على زعماء العالمين العربي والإسلامي رؤيته الراسخة لقضية التضامن العربي، التي يعتبرها وسيلة لتحقيق نظام عالمي أكثر عدلاً واستقراراً. ويدرس هذا الكتاب الممارسة السياسية الثابتة والمتسقة للشيخ زايد والتي امتدت أكثر من خمسة عقود.

ويشكل كل عنصر في الممارسة السياسية لصاحب السمو الشيخ زايد جزءاً من كل مكتمل، وتتكرر العبارات التي تجسد فكرة "الكلّ المتَّحد" - مثل الوحدة والتوحيد والعمل المشترك - بصورة مستمرة في خطابه السياسي؛ وبناء عليه فإن الوحدة بمفهوميها السياسي والأخلاقي تشكل المحور الرابع في هذا الكتاب، ولا يرى صاحب السمو الشيخ زايد انفصاماً جوهرياً بين هذين المفهومين؛ فالوحدة عنده أداة سياسية فاعلة وهي أسلوب العمل الأمثل، كما أنها تمثل منهجاً عملياً مقبولاً أخلاقياً. ولهذين الجانبين المتلازمين في مفهوم الشيخ زايد للوحدة أهمية كبيرة، ومع أنه قد وظَّف كل مهاراته السياسية على امتداد أكثر من ثلاثة عقود ليضمن دفع قضية الوحدة إلى الأمام، فإنه كان مقتنعاً بالقدر نفسه بأن يدعها تأخذ مسارها الطبيعي، وأن يسعى لتحقيقها بالتدريج حتى تكتمل في الوقت المناسب. وتظهر الطبيعة الخاصة لإنجاز عملية التحديث والتطوير في إمارة أبوظبي أولاً ثم على نطاق دولة الإمارات العربية المتحدة مدى البراعة السياسية التي يتمتع بها صاحب السمو الشيخ زايد.

وقد ظهر بوضوح أثناء عملية الدراسة والبحث لإعداد هذا الكتاب أن النجاح الكبير الذي حققه صاحب السمو الشيخ زايد في هذا الصدد قام على أساس الاتصال الوثيق الذي بناه منذ مطلع حياته السياسية مع القاعدة الشعبية التي أيدته، ولم تقتصر تلك الصلة على كبار شخصيات المجتمع وزعاماته القبلية ولكنها شملت كل فئاته، فقد تبدت بوضوح درجة ترابطه مع عامة الناس ومعايشته همومهم وآمالهم ومتطلباتهم الأساسية بصورة دائمة تفوق الوصف. إن تركيبة المجتمعات الخليجية وتاريخها لهما سمات خاصة؛ فالبنية الاجتماعية في المنطقة ماتزال تقليدية وقبلية في جوهرها، وقد ازداد عدد سكان دول الخليج العربي بقدر كبير منذ الستينيات، ولكنه مايزال محدوداً بحيث يتيح لعلاقة الاتصال المباشر أن تعمل بفاعلية. وتوضح سيرة صاحب السمو الشيخ زايد الظروف والأسباب التي جعلته يتقن مهارات الدبلوماسية والتفاوض والتعامل الشخصي المباشر مع أبناء شعبه، كما يوضح لنا سجله الحافل بالإنجازات مدى قدرته على اختيار الطرق المناسبة لتحقيق أهدافه المرجوة بعيدة المدى عن طريق استخدامه الرشيد لكل الموارد المتاحة. إن علاقته الوثيقة والمستمرة مع أبناء شعبه هي التي وفرت له أفضل قاعدة لتحقيق هذا النجاح المستمر، وبالقدر نفسه أثبت صاحب السمو الشيخ زايد تفرده وبراعته في تعامله مع إخوانه الحكام ومع الأسرة الدولية. ولقد كان أسلوبه في النقاش والتشاور المتسم بالمهارة والقدرة على الإقناع هو العامل الأساسي الذي مهَّد لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، داحضاً مقولات أولئك الذين كانوا يعتقدون أن الوحدة مستحيلة، وأنها إذا ما تحققت فلن تدوم طويلاً.

ومن أجل وضع تصور لهذه الفترة المهمة وتغطية أحداثها فقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية تضم عشرة فصول؛ فتحت عنوان "التراث" يتناول الباب الأول من الكتاب تاريخ المنطقة وخلفيتها منذ ظهور قبيلة بني ياس وإنشاء مدينة أبوظبي، مروراً بمولد صاحب السمو الشيخ زايد حتى اللحظة التي أصبح فيها حاكماً لأبوظبي عام 1966. أما الباب الثاني وعنوانه "التحول" فيتناول بشيء من التفصيل التطورات التي استجدت في طبيعة النشاط الاقتصادي في المنطقة بدءاً بتصدير النفط في الستينيات، وفي مرحلة لاحقة من خلال عملية التحديث واسعة النطاق التي تمت في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي. أما الباب الثالث وهو بعنوان "الاتحاد" فيعالج مرحلة إعادة ترتيب الأوضاع السياسية على يد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منذ مطلع السبعينيات وإلى يومنا هذا، حيث وحَّد ما كان يعرف بإمارات الساحل المتصالحة في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

منذ انطلاقة العمل في مشروع هذا الكتاب تم وضع أسس محددة لجمع المادة التاريخية والوثائقية المتعلقة بموضوعه ومحتواه، ولم تستبعد أي تفاصيل مهما بدت غير ذات أهمية عند ظهورها. وبالإضافة إلى المواد الأساسية الأرشيفية العادية والمواد الفرعية المنشورة - التي تشمل البحوث والدراسات العلمية التي تتناول موضوعات بعينها، ثم الكتب العامة والمعروفة والمقالات الأكاديمية - تم أيضاً تجميع وتقويم مجموعة من المواد الصوتية والمرئية. وكان للمصادر الأساسية قيمتها الخاصة في إعداد كتاب بمثل هذه الأهمية، وقد خضعت جميع المصادر والمراجع التي تم جمعها لقدر كبير من التمحيص والتحقيق التاريخي، بهدف التأكد من صحة كل رواية أو موقف أو واقعة أو معلومة؛ بالاستعانة بأكبر عدد من المصادر المستقلة. وقد بُذل جهد كبير للحصول على المواد الأرشيفية أو التوثيقية والاستفادة منها، وبخاصة في المواضع التي ثبت أن المعلومات الخاصة بها والمأخوذة من مصادر أخرى غير كافية أو ضعيفة التوثيق، وكشفت هذه العملية المنهجية الدرجة التي وصل إليها العديد من النصوص الفرعية في مجرد الاكتفاء بتكرار بعضها لبعض، دون الاستناد إلى المصادر الأصلية.

وقد طور هذا الكتاب منظوراً جديداً وموثوقاً من خلال جمعه للمعلومات من مصادر مختلفة وتمحيصها؛ مما جعله مرجعاً موثقاً بشواهد أرشيفية. وينطلق هذا الكتاب من تحليل موضوعي ومعايير تاريخية دقيقة وصارمة لابد من مراعاتها في دراسة على هذا القدر من الأهمية. وقد تبين لنا من خلال إعداد هذا الكتاب أن توثيق منجزات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ورصد التطورات التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل توجيهاته مهمة تستحق كل جهد بُذل في هذا الصدد لما لها من أهمية دائمة.

لم يكن الهدف من إصدار هذا الكتاب إعداد سيرة ذاتية تمجد شخص صاحبها، كما لا يوحي الكتاب بأن صاحب السمو الشيخ زايد هو أكبر حكماء عصره أو أنه العارف بكل شيء، فقد درج هو نفسه على رفض مثل هذه الإيحاءات ونفيها عن شخصه. بيد أن ما تؤكده الدراسة هو فطنته ومهارته السياسية، فقد واجه العديد من المواقف التي تم حثه فيها على القيام بعمل لا يتفق مع النهج الذي اختطه لمسيرته. وفي كل قضية أو موقف كان يستمع إلى مختلف الآراء ووجهات النظر، ولكنه لم يكن يتردد في اتباع مسلك بعينه إذا ما اتسق مع رؤيته وفهمه الصحيح للموضوع، وباستعراض ما حدث نجد أنه قد كان في العادة محقاً في حكمه على الأمور، وفيما اتخذه من قرارات بشأنها. ولكن بالطبع هناك بعض الحالات التي شعر فيها بعدم الرضا تجاه تصرف أو قرار كان قد اتخذه من قبل، وفي هذه الحالات لم يكن يتردد في إدخال التعديلات اللازمة أو سلوك اتجاه مختلف. ومع ذلك فقد كان كل قرار ثمرة لتأمل ورَويّة، ونتاجاً لرؤية عقلية متبصرة لتداعياته ونتائجه المستقبلية. ومثل كل زعماء الدول الكبار كان صاحب السمو الشيخ زايد مهتماً بالصورة الأشمل أي بالنظرة الاستراتيجية. ولقد ظل شعبه وبلاده موضع اهتمامه وشاغله الأول، ومن الطبيعي أن يحاول الكتاب تتبع واستقصاء المجالات التي شكلت محور اهتمامه، وبصفة خاصة القضايا الاجتماعية، حيث إن هذا الكتاب يركز أساساً على حياته ومسيرته العملية.

لا يمكن تصنيف كتاب ما بأنه المرجع والمصدر "النهائي" القاطع والتام؛ فمع توافر المزيد من المعلومات يمكن بغير شك تعديل بعض التفاصيل، ومع ذلك فإن من المرجح أن يبقى التحليل الكلي الذي تم عرضه في هذا الكتاب عن دور صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيره في تاريخ المنطقة دقيقاً وصالحاً في المستقبل.

الباب الأول

التــراث

الفصل الأول

القبيلة العربية

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 بعث القنصل العام الأمريكي في الظهران بالمملكة العربية السعودية لي دينزمور Lee Dinsmore تقريراً سرياً إلى واشنطن عن أول لقاء جمعه بالحاكم الشاب الجديد لإمارة أبوظبي سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، عبر فيه عن إعجابه الشديد بذكائه المتقد، وأسلوبه المشوق في الحديث وحصافته السياسية الواضحة. وأشار القنصل العام في تقريره إلى أن « ... زايد يعتبر ... بكل موضوعية رجلاً ذا قوة يحسب لها ألف حساب، بفضل ذكائه وثرائه، ورغبته في [تسخير هذه الثروة لخدمة مواطنيه]» منبّهاً على أنه من الصعب عليه أن يكون موضوعياً وقد أسرته شخصية حاكم أبوظبي. وأضاف دينزمور قائلاً: «إن حاكم أبوظبي الشيخ زايد رجل مفعم بالحيوية، قادر على اجتذاب مستمعيه بحديثه المشوق الذي يستخدم فيه إيماءاته وتعبيرات وجهه ببراعة، ويورد دائماً قصصاً ومواقف حدثت بالفعل ليشرح فكرته ويؤيدها». غير أن القنصل العام أكد في برقيته الموجزة على جانب معين أكثر من غيره في شخصية الشيخ زايد، حين قال في مطلع تقريره: إن هذا الرجل «يعيش الحياة البسيطة لشيخ من شيوخ الصحراء»، كما أكد أن آخرين ممن يثق بصواب رأيهم قد أخبروه أن «زايد عربي من الصحراء يتصف بالكفاءة والقوة والصراحة». [1]

بالنسبة إلى القنصل دينزمور ورؤسائه في وزارة الخارجية الأمريكية فإن وجود شيخ "من عرب الصحراء"، يعيش حياته - مثلما يفعل الشيخ زايد - بين أفراد شعبه، يقاسمهم الظروف الصعبة السائدة في الصحراء العربية، إنما يعني أنه اكتسب بمرور الوقت شخصية من نوع فريد، جديرة بالاحترام، وذات قوة يُشار إليها. وكانت عبارة "عربي من الصحراء" تجسيداً يختزل كل تلك الصفات، لذا نتعرف في هذا الفصل ما

تعنيه حياة "عرب الصحراء" وأثر البيئة والمجتمع القبلي في تكوين شخصية الشيخ زايد التي بهرت القنصل العام الأمريكي.

الوطن والشعب

في عام 1863، أي قبل أكثر من قرن من إرسال دينزمور تقريره آنف الذكر، رصد المبعوث البريطاني المقدم لويس بيلي Lewis Pelly انطباعاته عن زيارته إلى منطقة الخليج العربي، ولم يكن المقدم بيلي خيالياً في انطباعاته، غير أن سمات لافتة للنظر في شعوب الخليج العربي استرعت انتباهه فكتب يقول:

«ما إن تلتقي هؤلاء العرب حتى تفهم كيف استطاعوا أن يفتحوا العالم ذات يوم، وقد تتركهم وأنت مقتنع بأنهم مازالوا يملكون الخصائص والسجايا التي يمكن أن تعيد إليهم صيتهم مرة أخرى إذا ما تحققت الظروف الملائمة ... لقد غادرت هؤلاء العرب وقد انطبع في ذهني أن فضائلهم ونقائصهم، وعاداتهم، وأخلاقهم، ونظام حكمهم، قد تشكلت جميعاً وإلى حد بعيد نتيجة للظروف الطبيعية والأحداث التي كانت تطرأ من حين إلى آخر. إن المرء الذي يجد نفسه مجبراً على العيش في الصحراء لا يمكن أن يشبه نفسه بآخر ينحدر من سلالة بدوية أصيلة، تفتحت عيناه على الحياة ليجد نفسه في أحضان البادية بكل سخائها وثرائها». [2]

وخلص المبعوث البريطاني إلى النتيجة نفسها التي توصل إليها دينزمور بعد مضي قرن من بعده، بإبداء ملاحظة حول سمات الحياة في الصحراء حيث قال: «... وكما شكلت الظروف الطبيعية خصائص الأرض، كان لها دورها أيضاً في صياغة عقلية الإنسان». [3]

اعتذر المقدم بيلي لمستمعيه عما "بدا وكأنه استطراد" في هذا الجانب، إذ إن ما كان ينبغي عليه أن يفعله هو مناقشة التجارة في الخليج، لكنه أدرك أن البيئة وخصائص الشعب قضيتان مهمتان. كما أنه لاحظ للوهلة الأولى عاملين مهمين درجت الأجيال اللاحقة على تجاهلهما؛ أولهما أنه استقر في وعيه أن الحديث عن "العرب" بعمومية أو

باعتبارهم شخصية منسجمة أمر خادع، فقد اعتبر بيلي أنه على الرغم من وجود بعض الخصائص المشتركة في المجتمعات العربية، فإن هناك بعض الصفات الخاصة التي أفرزها التفاعل مع بيئة معينة. وثانياً، اكتشف بيلي في العرب الذين التقى بهم قدرتهم على التميز، خاصة في ظل السمات الكامنة في المجتمع الذي شكل ثقافتهم. أما الذي يجمع بين الفهم الذي توصل إليه القنصل العام الأمريكي دينزمور وذلك الذي أدركه المبعوث البريطاني بيلي فهو أنهما تجاوزا في نظرتهما الرؤى النمطية عن "العرب" لينفذا إلى تفهم جوانب القوة والقدرات الكامنة فيهم. ويرتبط هذا الجانب على نحو مباشر بأي محاولة لتفهم شخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وقد يكون من السذاجة إلى حد بعيد أن نصفه بأنه يجسد ثقافته وبيئته فقط، فالقادة والزعماء يتميزون عن الآخرين بسمات خاصة، ومع ذلك لابد من تحليل البيئة الطبيعية والخلفية التاريخية والاجتماعية التي نشأ فيها الشيخ زايد، بالأسلوب الذي طرحه بيلي من قبل، لكي نتفهم العناصر الأساسية المؤثرة في تكوين شخصيته.

ترجع أصول معظم الشعوب العربية إلى المناطق الصحراوية القاحلة التي كان لها دور رئيسي في تشكيل كل جوانب ثقافتها تقريباً. لقد أكسبتهم بيئتهم الصلابة وقوة التحمل والاعتماد على النفس، مما مكّنهم من فتح البلاد الممتدة من شواطئ بحر العرب إلى المحيط الأطلسي؛ فخلال القرن السابع للميلاد بدأت الدعوة للدين الإسلامي الذي انتشر في الأراضي العربية بعد أن نزل الوحي الإلهي بالقرآن الكريم كتاباً عربياً خالصاً. ومنذ تلك اللحظة أضحت الشعوب العربية وعقيدتها ولغتها ومجتمعها في انسجام، بحيث يكمل كل عنصر منها الآخر. لقد كانت الطاقة والقدرات التي أظهرها العرب القادمون من الصحراء مذهلة، ليس فقط من حيث حجم فتوحاتهم المتلاحقة شرقاً وغرباً، بل بسبب ما حققوه من إنجازات حضارية أيضاً. لقد أنشأ أحفاد هؤلاء البدو الرحّل مدناً عظيمة مثل بغداد والقاهرة وإشبيلية وقرطبة، فيما انتشر الإسلام طواعية في مناطق واسعة. وخلال قرن تحول العرب إلى أمة مستقرة إلى حد كبير، غير أن صلات القبيلة والإرث المشترك لم تضعف إطلاقاً.[4]

تتسم الثقافة التي نشأ الشيخ زايد في ظلها بجذور راسخة في الأعراف القبلية. ولكي يتفهم غير العرب المعنى المراد بالقبيلة في شرقي شبه الجزيرة العربية عليهم أولاً أن يتخلصوا من أفكارهم المسبقة عنها؛ فالغربيون على وجه التحديد مازالوا يعتبرون القبيلة والقبلية مرحلة بدائية في رحلة التحول نحو تشكيل الدولة القومية الحديثة. وكان العديد من المسؤولين البريطانيين الذين وفدوا على منطقة الخليج العربي قد جلبوا معهم تصوراتهم المسبقة، مما جعلهم يرون القبائل العربية على غير حقيقتها، بل يعتبرونها أسلوب حياة من الماضي.[5] فالقبلية في شبه الجزيرة العربية رابطة إيجابية، تمنح القوة والتماسك الاجتماعي. وحسب ما ذكر دينزمور فإن الذي جعل الشيخ زايد قائداً "يتصف بالكفاءة" هو - على وجه التحديد - تلك القيم المترسخة في القبيلة، وهي الصفات التي مكّنته فيما بعد من أن يقود بوتيرة متسارعة دولة حديثة النشأة نحو عالم جديد تسوده التقنية والابتكارات. وعلى يد الشيخ زايد أثبتت ثقافة القبيلة أنها قابلة للتكيف مع محيطها ومرنة بالقدر الذي يمكّنها من التعامل مع التغيرات الجديدة. وبدلاً من أن تكون ثقافة القبيلة عقبة أمام عملية التحديث، فقد كانت هذه الثقافة المرتكز الأساسي الذي مكّن شعوب منطقة الخليج العربي من استيعاب وتقبل التطور الجديد الذي حدث خلال جيل واحد.

إن ظروف الحياة التي واجهت بدو الصحراء أدت إلى ربط كل جوانب مجتمعهم بمسألة الكدح والكفاح من أجل البقاء بشكل لا مثيل له، بل إن مجرد قدرتهم على العيش وتأمين الحياة لدوابهم في منطقة مجدبة تبدو للغرباء عنها خالية من الماء أو الطعام والكلأ، هو إنجاز غير عادي في حد ذاته.[6] لقد أفلحوا في ذلك بفضل خبرتهم العميقة ببيئتهم التي تبدو أوضح مظاهرها في معرفتهم للأمكنة التي يتوافر فيها الكلأ والماء. وبسبب نمط الحياة البسيط الذي عاشه أهل البادية فقد اعتبرهم الغرباء الذين لم يألفوا مثل تلك الحياة وكأنهم يؤسسون مجتمعاً "نقياً"، مجرداً من كل ما هو غير ضروري. وقد استطاع أهل البادية التكيف مع ظروف معيشتهم على الرغم من الفقر الشديد في الموارد. وللبدوي العربي خصاله الحميدة التي صاغتها بيئته؛ وكما قال ابن خلدون

فإن: «البدو يقطعون الصحراء وحدهم، يميّزهم في تلك الرحلات صبرهم على المشقة، وثقتهم في أنفسهم. لقد أضحى الجلَد صفة مميزة لهم، كما أضحت الشجاعة سمة أساسية فيهم، فهم يظهرون شجاعتهم متى دعت الحاجة، أو ظهر ما يستنفرهم». [7]

وفي هذه الظروف البيئية القاسية ينمو إحساس الفرد بذاته، ويتزايد تقدير قيم الحرية والاستقلال الذاتي. غير أن السعي من أجل البقاء قد عوّدهم في الوقت نفسه أن يتعاونوا ويتكاتفوا، ويعملوا متّحدين في جماعات كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، كما أن هؤلاء الرجال الذين يقدرون قيمة الحرية يطيعون زعيمهم الذي ينال احترامهم. [8] إن الصلات التي جمعتهم وربطتهم معاً كامنةٌ غير ملموسة، وليس في وسع البدوي أن يدعي أنه يتحكم في بدوي آخر، وتقوم روابط الاتحاد على عهود ومواثيق طوعية يحافظ عليها أطرافها ملتزمين بمبدأ الشرف وصدق الكلمة الذي يشكل مقوماً أساسياً في كل جانب من جوانب ثقافتهم. لقد تشكل مجتمعهم من تفاعل ثلاثة عناصر منفصلة ولكنها متشابكة: أولها طبيعة المكان وهي البيئة الطبيعية التي حددت أبعاد عالمهم، وثانيها البنية السياسية التي تنتظم من خلالها حياتهم الاجتماعية والمتمثلة في القبيلة والزعامة القبلية، أما الثالثة فهي البنية الأخلاقية التي ربطت بينهم، والتي تتمثل إلى حد بعيد في مبدأ الشرف الذي يلتزم بجوهره كل البدو. وتشكل هذه العناصر الثلاثة موضوع هذا الفصل، إذ أسهم كل منها في تكوين شخصية "عرب الصحراء". كما أنها تشكل المرتكزات الكامنة في أعماق شخصية الشيخ زايد.

البيئة الطبيعية: الصحراء

تمتد منطقة شبه الجزيرة العربية على مساحة تربو على ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ومنذ أقدم العصور ظلت توصف بأنها مجرد أرض صحراوية جبلية، وعلى الرغم من صحة هذا الوصف إلى حد كبير فإنها لا تخلو من أراض خصبة. [9] وعلى جانبها الغربي تمتد سلسلة من التلال الصخرية التي يتزايد ارتفاعها حتى يبلغ 4000 متر في المنطقة

الواقعة حالياً ضمن حدود اليمن. وعلى امتداد ساحل بحر العرب تبدأ التلال العالية في الانحدار تدريجياً إلى أن تصبح سهلاً يمتد بعمق إلى الداخل.

وتبدأ الأرض الممتدة حول الساحل في الارتفاع مرة أخرى حتى تصل إلى سلسلة مرتفعات الجبل الأخضر في سلطنة عُمان، امتداداً إلى النتوء الصخري لشبه جزيرة مسندم التي تتاخم أحد أهم المضايق المائية في العالم من الناحية الاستراتيجية، وهو مضيق هرمز الذي يسيطر على حركة الملاحة في مدخل الخليج العربي. ولا يرتفع ساحل الخليج العربي كثيراً عن مستوى سطح البحر، ويظل هكذا إلى أن يصل إلى مصب نهري دجلة والفرات. وتختلف هذه السلاسل من الجبال والتلال بعضها عن بعض، ومن ثم تختلف أنماط النشاطات الاقتصادية ونوعية الممارسين لها.

وبالمثل تظهر خريطة المنطقة الأراضي الصحراوية الممتدة من ساحل بحر العرب صعوداً إلى الشريط الساحلي المتاخم للبحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه المنطقة الواسعة تضم العديد من الأراضي القاحلة، فإلى الشمال تقع جبال الحمد وأجزاء من صحراء النفود التي تمتد جنوباً حتى تصل إلى جبال عسير في الجنوب الغربي. أما من جهة الشرق فتقع صحراء الدهناء ومنطقة الظفرة التي تشكل امتداداً للصحراء حتى ساحل الخليج العربي. وإلى الجنوب من الدهناء والمناطق الداخلية من الظفرة تقع صحراء الربع الخالي أو ما يعرف بـ "بحر الرمال"، وتشكل الظفرة وواحة ليوا أراضي قبيلة بني ياس، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الشيخ زايد.

هناك تقارير لشهود عيان يعود تاريخها إلى بداية القرن التاسع عشر تصف هذه المنطقة وتتناول نمط الحياة فيها؛ فقد كتب ديفيد سيتون David Seton المقيم البريطاني في مسقط، أثناء مروره بأراضي بني ياس في كانون الأول/ ديسمبر 1801 قائلاً:

«إلى الجنوب من البدع تقع الظفرة؛ وهي أراضي قبيلة بني ياس التي تتألف من نحو ألف رجل... وهي صحراوية باستثناء بعض الجزر (الواحات) المتناثرة في الرمال والتي يرعون قطعانهم فيها، وأمام ساحلهم تقع ثلاث جزر هي أبوظبي وزركوه بينما اسم

الثالثة غير معروف؛ أما الأولى فليس فيها سوى الرمال، وفيها بئر ماء عذب يلجأ إليها أبناء قبيلة بني ياس حين يشتد الحر وتتعرض أرضهم للجفاف، وهذه الجزيرة قريبة من اليابسة. وأما جزيرة زركوه فهي جزيرة صغيرة، وفيها أطلال حصن أوربي وآثار عمران قديم». [10]

ثم زار المنطقة جيه. بي. كيلي J. B. Kelly وهو كاتب أكثر معاصرة عرف أبوظبي في الأيام الأولى من حكم الشيخ زايد، ليضيف وصفاً عاماً لهذه المنطقة قائلاً:

«ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية ... هو في معظمه صحراء مقفرة تغطيها الكثبان الرملية، والمسطحات الملحية، والسهول المغطاة بالحصى. وعموماً فهي تتكون من بقعة ساحلية بها سلسلة من الجزر التي تبعد عن سواحلها، ومنطقة صحراوية بعيدة عن الساحل. تبدأ هذه الجزر بمحاذاة ساحل قطر وتنتهي إلى الشمال الشرقي من مدينة أبوظبي، والتي تقع هي نفسها على جزيرة. أما البقعة الساحلية فهي عبارة عن سلسلة من السهول الرملية والأراضي المغطاة بطبقة من الحصى وتتناثر فيها السبخات (أو المسطَّحات الملحية) التي تمتد من أسفل قطر نحو الشرق باتجاه أبوظبي، ومن ثم تتجه نحو الشمال الشرقي لتمتد إلى ما وراء رأس الخيمة، وهي الإمارة التي تقع في أقصى الشمال من الإمارات المتصالحة، وتنفذ إلى البحر بسبب الجروف الصخرية الهائلة في شبه جزيرة مسندم، والتي تشكل بدورها نتوءاً يتغلغل في المدخل المؤدي إلى الخليج العربي. أما الصحراء الواقعة بعيداً عن الساحل فتغلب عليها الكثبان الرملية، والتي يكبر حجمها تدريجياً كلما اقتربنا من الربع الخالي. وتضم المنطقة واحتين كبيرتين نسبياً، هما واحة ليوا التي تقع في وسط الصحراء، وواحة البريمي (العين)[11] عند حافتها الشرقية، بالقرب من التلال الواقعة عند سفح جبال الحجر الغربي». [12]

لقد تكيفت الشعوب التي عاشت في شبه الجزيرة العربية مع هذه البيئة الطبيعية المتنوعة، وابتدعت طرقاً تمكنها من العيش في هذه الظروف شديدة القسوة. وكان أسلافهم المنحدرون من السلالة نفسها في العصور القديمة، والذين عاشوا في أقصى الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، قد هاجروا أولاً إلى أطراف شبه الجزيرة

العربية نفسها، ومن ثم غرباً عبر شمالي أفريقيا إلى المحيط الأطلسي وصولاً إلى إسبانيا، كما اتجه بعضهم شرقاً حتى وصلوا إلى الهند. وماتزال بعض أوجه عملية الهجرة والتكيف هذه قائمة إلى يومنا هذا. وفي الأراضي البعيدة عن المناطق التي فتحتها الجيوش العربية أقام التجار صلات بين شبه الجزيرة العربية والمناطق الواقعة إلى الشرق والغرب منها.[13] وماتزال التجمعات العربية موجودة في كل قارة تقريباً حتى الآن. وقد تبين أن صفة القـدرة على التكيف التي غرستها في عمق تكوينهم بيئتهم الصحراوية قد ساعدتهم على العيش في مناطق أقل قسوة.

من الصعب أن يتخيل المرء مدى قسوة تلك البيئة الأصلية؛ فالمسطحات الملحية والتلال المنخفضة في الأراضي الداخلية البعيدة عن مياه الخليج العربي كانت مقفرةً وموحشة، وإن كانت أخف وطأة من التلال الرملية الضخمة المعروفة باسم "الرملة". لقد قدّم الرحالة ويلفرد ثيسيجر Wilfred Thesiger – المعروف باسم مبارك بن لندن – الذي عبر هذه المنطقة، في طريقه من الغرب إلى أبوظبي سنة 1948 وصفاً لصعوبات رحلته في هذه الأراضي المقفرة قائلاً:

«لقد قررنا أن نلتف ونعبر هذه المسطحات الملحية بالقرب من أطرافها، وإلا فإن الجمال قد تغوص في هذه الرمال بحيث يصعب إخراجها، خاصةً أن أمطاراً غزيرةً قد هطلت مؤخراً. وكان يكفي أن تغوص الإبل إلى ركبها ومن ثم نفقدها... لقد كانت المسطحات نفسها مغطاة بقشرة ملحية مغبرة، تتطاير ذراتها لتضفي وهجاً ساطعاً على وجوهنا، بل كانت تدخل إلى عيني شبه المغمضتين وكأنها تنفذ إلى قاع جمجمتي. لقد شقت الجمال طريقها وسط هذه القشرة الملحية، وتقدمت متعثرة عبر هذا الوحل الداكن، واستغرق الأمر منا خمس ساعات عصيبة من القلق والعناء للعبور... وفي الجانب الآخر نصبنا خيامنا وسط رمال متموجة بيضاء خالية من الحياة تماماً، حتى إن الشجيرات الملحية ذاتها قد ماتت ويبست، وكانت بقايا أغصانها المتساقطة تطعن أقدامنا الحافية وكأنها وخز الإبر».[14]

إن الماء هو عصب الحياة في أي منطقة صحراوية، والماء في الظفرة موجود في مناطق غير متوقعة، فمن المنظور الجيولوجي يتدفق الماء من الجبال إلى البحر فقط حيث نجد أنه «عند هطول كميات كافية من الأمطار فإن سيولها تجرف الحصى والرمال إلى سفوح الجبال عبر أراضي السهول الممتدة بين الجبال؛ ثم تتجه مياه الأمطار في دروب تصل إلى البحر (ولذلك فهي تعتبر "ضائعة") مرة كل عشر سنوات تقريباً في الإمارات الشمالية، وإلى الجنوب من جبل فياء فإنها تُمتص في الكثبان الرملية ...». [15] غير أن الماء الذي "تمتصه" الكثبان الرملية يمكن الوصول إليه واستغلاله، إذ يظل بعضه محتجزاً في السبخات الواقعة في الأراضي الداخلية، والمناطق المسطحة المغطاة بالرمال أو بالطمي أو الطين، وتكسوها طبقة رقيقة من الملح الصلب. وفي أمكنة أخرى يظل الماء محتجزاً في تجويفات عميقة تحت الكثبان الرملية، وقد حفظت البنية الجيولوجية النادرة للرمال الصحراوية في أبوظبي كميات من المياه على النحو الذي يسَّر على البدو الخبيرين بالمواقع الخفية التي تتوافر فيها المياه إمكانية الاستفادة منها. [16] ويتمتع كل فرد من قاطني الصحراء بقدرة فطرية على اكتشاف المواقع التي يمكن أن يعثر فيها على الماء في المنطقة التي يعيش فيها.

وتختلف نوعية الماء الذي كان يمكن الحصول عليه اختلافاً واسعاً؛ فالمياه العذبة المنسابة من الجبال لم تكن تتوافر إلا في مدينة العين، أما المياه المتوافرة في جزيرة أبوظبي فكانت على الدوام مالحةً نوعاً ما، بينما يوجد في منطقة واحة ليوا؛ وهي الموطن الأصلي لبني ياس، نحو ثلاثين واحة صغيرة، لكل منها مصدرها من الماء. وكان توافر الماء في ليوا، على عكس الحال في مدينة العين، يعتمد على الأمطار السنوية، والتي قد لا تهطل طوال سنوات متتالية. [17] وفي الواحات كانت تنمو مزارع النخيل نظراً لأن الأرض خصبة، وكان بنو ياس يملكون بعضاً من مزارع النخيل في حين يملك حلفاؤهم بعضها الآخر. وكانت هذه المزارع تحت رعاية الأسر المقيمة في البيوت المبنية من سعف النخيل (براستي) والمشيدة عند أسفل الكثبان الرملية. [18] أما على الساحل فقد عاش بعض أفراد بني ياس على صيد الأسماك تاركين قطعان مواشيهم لترعاها القبائل

الأخرى المتحالفة معهم. ويجسد هذا التكاتف واحداً من الأوجه المهمة لنظام التحالف الذي تميز به بنو ياس، كما يعكس مرونةً متأصلةً فيهم وقدرة على التوزيع المتكامل لأسباب الحياة وطرائقها. ولقد تميز أهل أبوظبي بهذه الصفات حتى وصفوا بأنهم "ذوو الأنشطة المتعددة".[19]

يصور البعض البنية القبلية على أنها ثابتة لا تتغير، ولكن الحقيقة لا تتفق مع هذه الصورة النمطية؛[20] فالحياة في بيئة قاسية مثل صحراء شبه الجزيرة العربية أفرزت ثقافةً فريدةً من نوعها تكيفت مع ما اقتضته الضرورة. غير أن فهم هذه القدرة على التكيف ليس أمراً سهلاً، إن فهم معناها وثقافتها وفلسفتها على حقيقتها يقتضي دراسة الثقافة القبلية بعقلية منفتحة وبديهة حاضرة. ولابد هنا من أن نتذكر كلمات بيلي الذي يرى أنه ليس هناك نمط واحد "للقبيلة" في شبه الجزيرة العربية، فكل قبيلة عربية في الصحراء تكيفت مع الظروف التي واجهتها. وتنقسم القبائل بشكل عام إلى قسمين رئيسيين: أولاً، القبائل التي عاشت على ما تجود به الصحراء، فهي تربي الماشية وتزرع الأراضي في الواحات. وثانياً، القبائل التي تعيش على البحر، سواء بالاعتماد على صيد الأسماك أو الغوص واستخراج اللؤلؤ أو التجارة البحرية. أما الذي يميز قبيلة بني ياس في أبوظبي عن غيرها فهو أن أهلها يندرجون في الفئتين معاً، إذ كان بعضهم بدواً رحلاً، ينتقلون في أوقات معينة من السنة نحو الساحل ليعيشوا حياة صيد الأسماك والغوص لاستخراج اللؤلؤ. وما إن ينتهي موسم صيد الأسماك حتى يعودوا إلى حياتهم البدوية في الصحراء. وبالنسبة إليهم كان هذا النمط من الحياة يبدو ببساطة استجابة طبيعية للفرصة التي منحتهم إياها بيئتهم، والتي ينبغي عليهم استغلالها حتى أقصى حد. أما الرؤية التحليلية لهذا النمط من الحياة فهي تركز على كون هؤلاء "متعددي الأنشطة"، حيث أكسبتهم بيئتهم المباشرة بما تنطوي عليه من قيود وفرص وتنوع ثري وصعب في آن واحد مجموعة من الصفات والقدرات الخاصة التي يتميزون بها عن سواهم من القبائل العربية.

التقاليد والقيم

للعرب تراث مشترك وثقافة مشتركة وقيم أخلاقية وحضارية مشتركة كانت سبباً في وحدتهم السياسية خلال فترات متفاوتة من تاريخهم. غير أنه يمكن للوهلة الأولى إدراك أن الممارسات والسمات والمظاهر الفعلية لهذا التراث المشترك قد اختلفت باختلاف الزمان والمكان؛ فقد كان لظاهرتي الهجرة وتغير الطرائق التي اعتمد عليها أبناء القبائل في كسب عيشهم، لأسباب اقتضتها الظروف الاقتصادية المتغيرة، آثارهما المهمة. وتمكنت بعض القبائل بما طبعت عليه من سعة الحيلة والقدرات غير المحدودة على تدبير شؤون حياتها من التفاعل مع تحديات البيئة واغتنام الفرص المفيدة منها؛ فقد استغلت القبائل المقيمة بالقرب من الخليج فرص العيش السانحة في البحر، فعاشت على صيد الأسماك والغوص لاستخراج اللؤلؤ. أما قبائل الحجاز فقد انشغل أفرادها في ممارسة الأنشطة المرتبطة بالحج والعمرة إلى الأراضي المقدسة، وهو ما كان يشكل أكبر مصدر للدخل في منطقة شبه الجزيرة العربية بأسرها. ويمكننا الآن بالنظر إلى الماضي القريب أن نعتبر القدرة على التكيف من أعظم خصائص أهل هذه المنطقة.

يتسم المجتمع العربي القبلي بعمق إحساسه بالتاريخ؛ [21] فحتى يومنا هذا مايزال بعض القبائل يتوارث حكاياته القديمة ومفاخره الماضية، ويرويها للناس جميعاً لكي لا يطويها النسيان، [22] فالماضي متصل بالحاضر، وتتبلور شخصية العربي في إطار من إحساسه المتأصل بتراث قبيلته. [23] ولم تعش كل شعوب شبه الجزيرة العربية، حتى في فتراتها التاريخية المبكرة، حياة بدوية محضة معتمدة على الصحراء وما تجود به من سبل العيش، فالطبيعة الحضرية لمدن عظيمة مثل مكة والمدينة لها جذورها الممتدة أيضاً في عمق التاريخ العربي، وكذلك كان البحر بالنسبة إلى العديد من العرب هو المصدر الرئيسي للرزق. ومن المؤكد أن البيئات الطبيعية كان لها تأثيرها في تكوين القبائل العربية التي عاشت على الغوص لاستخراج اللؤلؤ أو صيد الأسماك أو التجارة البحرية. وعلى وجه التحديد كانت القبيلة بمنظومة قيمها وتقاليدها الأصيلة هي الإطار العام الذي نشأت وترعرعت فيه شخصية الشيخ زايد ومهاراته.

كانت قبائل الخليج العربي تنجز في بطء عملية تحول كبيرة، تسارعت خطواتها في القرن العشرين، إلى أن وصلت في الربع الأخير منه إلى أقصى درجات التطور والتحول التي قد تنطوي على أخطار محتملة. وفي وسعنا أن نتتبع فترة التحول مع بداية القرن التاسع عشر، عندما بدأت القوى الخارجية – وهي مصر والإمبراطورية العثمانية والدول الأوربية وأبرزها بريطانيا – تبدي اهتماماً أكبر بمنطقة شبه الجزيرة العربية. منذ تلك اللحظة بدأت قبائل شبه الجزيرة العربية عملية التغيير الذاتي لتتحول في نهاية المطاف إلى دول قومية في القرن العشرين. وبطبيعة الحال ليس من شأن الظروف الجغرافية والبنية الاجتماعية أن تحدد مصير كل فرد، غير أنه من الجدير بالملاحظة هنا أن الظروف والمتغيرات المشار إليها أعلاه هي التي وفرت للشيخ زايد البيئة الاجتماعية التي أقام فيها دولة الإمارات العربية المتحدة.[24] وقد أدت القبيلة في حالة الشيخ زايد وظيفةً مزدوجةً، إذ لم يقتصر تأثيرها على تشكيل السمات الشخصية التي أهَّلته ليكون قائداً فاعلاً فحسب، بل وفرت قاعدةً وأساساً تاريخياً للتعاون على نطاق أوسع في إطار المجتمع، مما مهَّد الطريق في نهاية المطاف لقيام دولة الاتحاد.

وهكذا يتضح أن نمط الحياة، وبخاصة في منطقة أبوظبي الواقعة في الطرف الجنوبي من الخليج العربي، كان نتاجاً طبيعياً لتلاقي أنماط الحياة القبلية الصحراوية العربية المختلفة الملامح والمظاهر وإن التقت خطوطها العامة، ولم تكن نتاجاً لنمط قبلي فردي (حسبما يتجسد على سبيل المثال في القبائل البدوية التي تنتمي إلى الجزء الشمالي من أواسط شبه الجزيرة العربية).[25] ويعتبر مجتمع القبائل التي عاشت في منطقة أبوظبي محكوماً بالدرجة نفسها بمقتضيات الطبيعة الاقتصادية والبيئية للمناطق التي عاشت فيها هذه القبائل. وقد كان هناك قدر كبير من التنوع ضمن هذه المنظومة المحلية الكلية، في نمط الحياة السائد وفي مواقع التجمعات القبلية على حد سواء؛ ففي حين يستقر بعض القبائل نوعاً ما في مكان معين، يبقى بعضها الآخر متنقلاً من مكان إلى آخر. المهم في الأمر أن هذه القبائل المتحالفة فيما بينها ابتدعت صيغة معينة للوحدة الاجتماعية والسياسية. ولم يكن من العسير على من يدرس ظروف المنطقة

أن يكتشف أن: « ... البقعة الساحلية التي تضم جزيرة أبوظبي والجزر المجاورة والأراضي الصحراوية الداخلية التي تشمل واحتي البريمي (العين)[26] وليوا، تشكل معاً وحدةً اقتصاديةً واحدةً، حيث تعتمد في نموها الكلي على الأجزاء المكونة لها، ويبقى كل جزء منها ناقصاً إذا فصلناه عن البقية». [27]

وتدعم دراسات أخرى هذا الانطباع حيث إنها تربط بين الأنماط الاجتماعية والبيئة:

«يعيش سكان المنطقة، وهم تقريباً أفراد القبائل التي عاشت فيها منذ أمد بعيد، في مجتمع تطور على مدى قرون ليلبي متطلبات بيئتهم القاسية؛ فقد عاشوا على مدى أجيال أنماط الحياة البدوية التقليدية والحياة شبه المستقرة السائدة في شبه الجزيرة العربية، معتمدين في معيشتهم على ماشيتهم وعلى تُمور واحتي البريمي (العين) وليوا. وكان بعض أفراد القبيلة يفضلون البقاء بالقرب من مزارع النخيل الخاصة بهم، بينما يقيم آخرون لفترة وجيزة خلال موسم الحصاد في مزارعهم، ثم يعودون إلى الصحراء في الشتاء؛ ولا يمكن وضع حدود فاصلة بين القبائل "البدوية" والقبائل "الحضرية" ... ولم تكن تنقلات القبائل مجرد ارتحال استجابة لرغبة عارضة، بل كانت مسارات تنقلهم المحددة جيداً تحترم وتراعي حقوق الآخرين. لا يمكننا أن نعتبر أسلوب الحياة هذا في حد ذاته أفضل أو أسوأ من أساليب الحياة السائدة في أنحاء أخرى، وإنما يمثل هذا الأسلوب فقط أفضل استغلال بشري ممكن لمثل هذه الأراضي في غياب التقنيات الحديثة التي تنشئ أشكالاً عمليةً جديدةً من الأنشطة». [28]

هذه النزعة الطبيعية نحو ضم الآخرين إليك وليس إقصاءهم عنك، ونحو توسيع دائرة أسرتك، والتحالف مع الآخرين، وتشكيل تجمعات أوسع وأقوى، هي نزعة متأصلة في شخصية عرب الصحراء وممارساتهم اليومية، وهناك أسباب واضحة وموضوعية تبرر ذلك؛ فالجماعة الكبيرة أقوى من الجماعة الصغيرة، ومن المنطقي في الظروف الصحراوية القاسية أن يقلل المرء قدر المستطاع من عدد أعدائه الفعليين والمحتملين، ومن ثم نجد أن الصلة القبلية المعتمدة على روابط الدم والقربى تأتي في المقام الأول، وهي تقوم على مجموعة من العشائر الأصغر حجماً والفروع المنحدرة

منها. وقد ينضم إلى هذا التجمع كوكبة أخرى من الحلفاء والأصدقاء؛ ولعل تحالف بني ياس هو أفضل مثال لهذه الرابطة الطبيعية.[29]

وفي مقابل الخصائص المشتركة بين القبائل العربية هناك عناصر الاختلاف؛ فمن ناحية هناك تماثل بين القبائل ناشئ عن أصلها الواحد وتراثها المشترك. ومن ناحية أخرى هناك الأنشطة التي تقوم بها قبائل معينة للتكيف مع ظروف البيئتين الطبيعية والسياسية على حد سواء.[30] ويعود ذلك جزئياً إلى أن كل قبيلة من القبائل قد انقسمت (تجزأت)[31] على مر القرون، إلى أقسام وفروع عديدة.[32] غير أن حقيقة أن فردين من قبيلة ما ينحدران من جد واحد يعود إلى عشرين جيلاً لا تعني بالضرورة ترابطاً بينهما، إلا إذا أراد الطرفان لها ذلك. إن الروابط والصلات المستمدة من الأصل المشترك يمكن أن تكون وسيلةً مؤكدةً لإثبات الأخوة والعلاقات الأسرية،[33] ولكنها ليست دائماً كل شيء.

لذلك فإن هناك عنصرين في صلة النسب، وهما ما يُمكن أن نسميهما "الأصول" و"الأقارب". وعلى الرغم من أن للمصطلحين ضوابط فنية دقيقة في كتب الأنساب العربية وعند علماء الأنثروبولوجيا، فإننا نستعملهما هنا بمعناهما العام؛ فالأسلاف في هذه الحالة يمثلون في مجموعهم صورة الأصول التي يحتاج الفرد إلى البحث عنها، ومن خلال رواية ما يرتبط بهم من قصص ووقائع يعبر الفرد عن هويته وكينونته، إذ لا يملك أحد أن يحتفظ في ذاكرته الشخصية بسلسلة تشمل أجداده الممتدين لأكثر من أجيال قليلة سابقة. أما ما وراء ذلك فهو مجرد أساطير مروية، أو ذكريات وقيم تنسبها الأجيال اللاحقة إلى عظمائها، أو رموز منتقاة بعناية من خصائص مرغوبة (تكون بطوليةً عادةً).[34]

أما بالنسبة إلى الزواج والمصاهرة فإن الخيارات المتاحة أمام المرء أقل بكثير بحكم الضوابط المباشرة، فالأقارب هم في الواقع الأشخاص الذين تربطهم صلات أسرية أو قرابة وثيقة معروفة، وليس هناك من حاجة إلى صلة معينة بأسلاف سابقين.[35] وعليه

فإن القرابة بهذا المعنى فكرة فاعلة للغاية، ومرتبطة ارتباطاً عميقاً بفكرة الرابطة الأسرية، وعلى مستوى أعمق فإن قدرة الأسرة العربية على ربط الغرباء بها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في نهاية المطاف بمناقب أهل الصحراء؛ من الشرف وحُسن الوفادة[36] والكرم والفروسية[37] وحرمة الضيف والشجاعة.[38]

منظومة القيم في المجتمع القبلي

يتجسد مفهوم الشرف في منظومة الأعراف والتقاليد المتعلقة بحسن الضيافة والكرم والصدق والعفّة والإيثار وحرمة الضيف والفروسية والشهامة والشجاعة، وتشكل هذه الأعراف البنية الأساسية للمجتمع العربي. فبالنسبة إلى أي فرد من أفراد القبيلة يعتبر فقدان الشرف شكلاً من أشكال "الموت الاجتماعي"، وماتزال منظومة القيم الأصيلة في المجتمع القبلي بشكل عام تحدد الطريقة التي يتصرف بها العربي نحو الغرباء من غير أفراد قبيلته. ولقد قيل منذ أكثر من مئة عام إن قبائل شبه الجزيرة العربية «لا تعتبر كرم الضيافة مجرد واجب جاءت به تعاليم الدين الحنيف، بل يرونه غريزة فطرية لدى كل ذي عقل سديد».[39] وبمجرد أن يحل الضيف الذي يبحث عن حسن الوفادة أو الحماية فإنه يحصل على ما يريد، و يصبح تحت حماية مضيفه. ويشير أحد الباحثين البارزين إلى أنه ليس هناك من أمة في العالم تحترم "ميثاق الحماية" بالتزام أقوى مما لدى العرب.[40]

من منظور تاريخي تثير هذه الآراء تساؤلات عديدة أخرى، فماذا تتيح منظومة القيم القبلية للحكام أن يفعلوا؟ وإلى أي درجة يتطلب السلوك المشرف دعماً من حليف؟ وما كُلفة ذلك الدعم؟ ومتى يمكن لحاكم ما أن ينهي نزاعاً ما بشكل مشرف من أجل أن يعم السلام الجميع من الناحية العملية؟ وفي حين أن فكرة الشرف هي من صميم المبادئ الاجتماعية عند العرب، فإن تطبيقاتها الدقيقة تختلف من مكان إلى آخر:

«تعتبر فكرة الشرف مهمة في كل المجتمعات العربية تقريباً، غير أن الوصف العربي المفصل والمحدد بدقة للفكرة قليل للغاية؛ فمفردات الشرف تتشابه إلى حد بعيد في كل

أنحاء العالم العربي، ورغم أن مفردات مثل "العرض" و"الشرف" و"العار" و"العيب" شائعة على نطاق واسع، فإن المضامين المرتبطة بهذه المفردات تختلف من مكان إلى آخر». [41]

ما يهمنا في هذا المقام هو مفهوم "الشرف" الذي يعرف في أغلب الأحيان بأنه فكرة شرف الجماعة أو الشرف الجماعي. هذا وقد تشكلت علاقات الفرد الاجتماعية من واقع بيئته الطبيعيَّة، كما أن علاقته بغيره قد تحددت في شكلين اثنين: فإما أن يتكاتفا ويتعاونا أو يختلفا ويتعارضا، ويمكن إعادة حالتي التعارض والتكاتف على السواء إلى تفسيرات متعارضة أو منسجمة لمفهوم الشرف. بيد أن هذه المفاهيم مرتبطة من الناحية العملية بالفرد والجماعة على حد سواء، وإن كان للجماعة أهمية خاصة مردها إلى حقيقة أن كل فرد وكل عشيرة وكل فخذ من القبيلة إنما يمثل جزءاً من الكل، [42] فإنه لا وجود للفردية والعزلة لدى أي شخص في إطار هذه المنظومة، وكل فرد إنما يشكل بالضرورة جزءاً من الجماعة. و«قد يغير الناس مكانهم من فئة لأخرى، إلا أنهم لا يستطيعون أن يكونوا بلا موطن ينتمون إليه». [43]

وفي إطار كهذا لا يراعي الفرد رغباته وطموحاته الشخصية فقط، بل يراعي أيضاً مجموعة متشابكة من الصلات والواجبات المشتركة ضمن الجماعة التي ينتمي إليها. ولا تتسم هذه المجموعة المتشابكة من الصلات والواجبات بالجمود البتة، بل تستوعب نظاماً اجتماعياً دقيقاً يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، ولا يرتكز على الصراع والمواجهة بقدر ما يرتكز على النقاش والحوار. وقد يكون النقاش بين أفراد القبيلة مباشراً وصريحاً، غير أنه لا يمس مطلقاً ثوابت مبدأ الشرف الجماعي بما يندرج تحته من حدود وضوابط متفق عليها؛ ففي إطار الغارات والغزوات المتبادلة بين القبائل كان من الممكن على سبيل المثال أن تستولي قبيلة ما على جمال قبيلة أخرى بعد غارة أو غزوة وتأخذها غنيمة حرب، دون أن يعتبر مثل هذا العمل انتقاصاً من الشرف. غير أن أخذ ممتلكات الآخرين في الخفاء يُعد سرقة، وبالتالي فهو فعل غير شريف، بل يمكن الطعن في شرف المرء إذا تم اتهامه بتدبير المكايد من وراء ظهر خصمه بدلاً من مواجهته علانية

بصورة مباشرة. ومن العار قطعاً أن يقال عن المرء إنه تخلى عن رفيقه وقت الشدة. بيدَ أن الشرف قد لا يكون هو العامل الأساسي الذي يدفع الأفراد إلى الدخول في نزاع في المقام الأول، [44] وعلى الرغم من ذلك فإن اتهام فرد ما بعدم الالتزام بكلمته أو نكث عهده على سبيل المثال، إنما يعني إلحاق الخزي والعار به والطعن في صميم شرفه.

ضمن هذه الحدود وفي كنف المجلس الذي يُعَدُّ منتدى عاماً كان النقاش مفتوحاً وحراً، وكان بسط الحجة والإقناع بالمنطق هو البعد الجوهري المتأصل في السلوك الاجتماعي والسياسي للقبيلة، يقول ستيفن كاتون:

«... عند دراسة السيرة الإثنوجرافية* (تاريخ علم الأجناس) لتحليل طبيعة النشاط السياسي لقبائل الجزيرة العربية فإننا نجدهم يميلون على الأرجح إلى الحوار والتفاهم أكثر مما يميلون إلى الصراع، ويمثل الإقناع وليس ممارسة القوة أساس السلطة لديهم». [45]

ومن ثم فليس من الضروري أن يكون الرجل الأقوى والأوسع نفوذاً هو الذي يملك زمام القوة العسكرية المسيطرة، بل هو الرجل الذي يحظى بأكبر قدر من الاحترام كرمز للشرف. ولا يمكن بالطبع إغفال أهمية القوة العسكرية، ولكن «تعتبر القدرة على الإقناع بالحجة والمنطق والتمسك بكلمة الشرف أكثر أهمية في تصريف شؤون المجتمع القبلي من استخدام القوة». [46]

لعل من أهم وأثمن الصفات التي تُميز الشيخ زايد فهمه التام لطبيعة المعاني المتشابكة والتصنيفات المختلفة لمفهوم الشرف، وكيف أنهما يحكمان العلاقات بين القبائل؛ ففي حين أن القبائل قد تنظم نفسها بأساليب مختلفة فإن إدراك قيمة الشرف شكَّل جزءاً رئيسياً من مكونات هويتها العربية المشتركة. وقد كانت القضايا المتعلقة بالشرف سبباً في اشتعال القتال بين القبائل، ولكن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أدرك بفطنته السياسية

* الإثنوجرافيا علم يعنى بدراسة المظاهر المادية والثقافية للجماعة في مختلف الأمكنة والأزمنة، والتي تبرز نتاج جهد الإنسان للسيطرة على بيئته الطبيعية ومحاولته استغلال مواردها في سبيل قضاء حاجاته الأولية والضرورية والاجتماعية؛ ويسمى أيضاً علم الإنسان الوصفي. (أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 140).

إمكانية استخدام هذه المبادئ ذاتها وسيلة للتقارب وللاتحاد بين القبائل. ولعل جزءاً من إدراكه لهذه الحقيقة يعود إلى الأسلوب الناجح لجده العظيم الذي حمل اسمه، وهو الشيخ زايد الأول (الملقب بزايد الكبير)، في جمع أعداء الأمس للِّقاء وتبادل الرأي في مجلس واحد. وقد استند كل من الشيخ زايد بن سلطان والشيخ زايد الكبير في ممارساتهما السياسية إلى جوهر التقاليد البدوية التي أشربت بها نفساهما، والمتمثلة في مد اليد إلى أعداء الأمس والإصغاء إلى حججهم، واستخدام الكلمة بدل السيف في حل الخلاف معهم؛ لأن ذلك هو جوهر الطبيعة البدوية لاستيعاب الاختلاف.

قبيلة بني ياس

كان لابد لأبناء القبائل العربية من أن يمتلكوا قدراً كبيراً من الذكاء والطاقة وسعة الحيلة ليتسنى لهم العيش في الصحراء، غير أن نظاماً قبلياً متميزاً ظهر في المنطقة التي تشكل الآن إمارة أبوظبي، وأدى إلى تحويل تلك القدرات المتأصلة التي تساعد على التكيف والبقاء في البيئة الصحراوية إلى صيغة ذات أهمية أكبر من الناحية السياسية. ومن بين الأنماط المختلفة لبنية القبيلة العربية اتصف "نظام" قبيلة بني ياس بخصائص متميزة وبالغة الأهمية.[47] وقد تم إعداد القليل من الدراسات الجادة حول بنية وشخصية قبيلة بني ياس، والتي اكتسبت أهمية خاصة بسبب الخصائص المتفردة التي عززت نجاحات هذه القبيلة خلال فترة طويلة.[48] ولكن المصطلحات التي تحاول توصيف بنية القبيلة قد تكون معقدة وتؤدي إلى الخلط في بعض الحالات؛ فقد تسمى "تحالفاً" في بعض الأحيان، وفي حالات أخرى تُسمى "اتحاداً تعاهدياً" فيما أطلق عليها البعض حديثاً - وببساطة - "قبيلة"؛ ومن أهم صفاتها الأساسية القدرة على التجاوب والتكيف مع المتغيرات.[49] وقد تمكنت القبيلة؛ وهي نواة يلتف حولها مجموعة من الأسر تربطها مصالح مشتركة تم تطويرها والتمسك بها على امتداد أكثر من قرنين، منها جذب حلفاء وموالين لها لم يكونوا في الأصل جزءاً من هذا التجمع. ومع ذلك فقد أثبتت كوكبة الحلفاء هذه قدرتها على الاستمرار، بعد أن ظلت صامدة على امتداد أجيال عديدة.

هذا ومن القضايا التي اهتم بها الباحثون قضية تحديد ما إذا كان لبني ياس جد مشترك واحد أو أنهم يشكلون تحالفاً من جماعات تربطها صلة الدم وجماعات ليس بينها صلة قرابة. والحقيقة الأساسية في هذا السياق هي أن قبيلة بني ياس ظلت تمثل أقوى تجمع قبلي في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية وكان يتزعمها على الدوام آل بوفلاح ونسلهم من آل نهيان. غير أن نجاح بني ياس يعود في جانب كبير منه إلى بنيتهم القبلية "المنفتحة". وإذا كان النظام القبلي المحكم القائم على صلة الدم أو القرابة من ناحية الأب يُنظر إليه على افتراض أنه نظام منغلق وغير قادر على التكيف، فإن منظومة بني ياس كانت مستقرة ومنفتحة على التغيير.[50] وكان من الممكن ضم حلفاء وموالين جدد إلى المنظومة القبلية، سواء عن طريق المصالح المشتركة أو صلات الدم أو المصاهرة، إلا أن جوهر هذه الرابطة هو المصلحة المشتركة والاعتماد المتبادل. علاوة على ذلك كان هناك اتفاق عام داخل تحالف بني ياس على تولي أسرة آل نهيان زعامة هذا التجمع منذ القرن الثامن عشر، وطبقاً للتقليد القبلي المتَّبع فإن الشيخ فلاح زعيم قبيلة بني ياس خلفه مع نهاية القرن السابع عشر ابنه نهيان، الذي حظي بتأييد إخوته الثلاثة سعدون ومحمد وسلطان عند توليه أمر القبيلة. وهكذا أصبحوا هم وأنصارهم يعرفون بآل بوفلاح، أي سلالة فلاح. ومنذ ذلك الحين أصبح التقليد المتبع هو اختيار شيخ بني ياس من سلالة آل نهيان.[51] ولم يكن اختيار آل نهيان لزعامة القبيلة نتيجةً لانتمائهم إلى أي سلالة عرقية خاصة أو فئة اجتماعية أعلى، بل لأنهم اعتُبروا من أهل الكفاءة ومن أصحاب الشرف بمفهومه القبلي.

كتبت أول دراسة بحثية حديثة متكاملة حول دور قبائل أبوظبي وطبيعتها في عام 1955، وتم استكمال هذه الدراسة وتوسيعها بدراسة رئيسية تم الفراغ منها عام 1997.[52] وتشير الدراستان إلى أن بني ياس وحلفاءهم الرئيسيين وهم المناصير والعوامر والظواهر كانوا القوة الرئيسية في المنطقة.[53] وكان لدى هذه القبائل ببطونها وأفخاذها نمط قبلي مختلف قليلاً عن الأنماط الموجودة حينها في أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية،[54] ففي مناطق عديدة من الصحاري الواسعة في شمالي شبه الجزيرة العربية وجنوبيها كان

لكل قبيلة منطقتها الخاصة أو موطنها الخاص الذي تقيم فيه عادة، حيث تكون آبار المياه الواقعة ضمن منطقة القبيلة ملكاً لها دون غيرها. غير أن الوضع كان مختلفاً في أبوظبي حيث يتقاسم كل أفراد القبائل المتحالفة الموارد المتاحة ويحمي بعضهم ممتلكات بعض؛ فمثلاً عندما كان رجال بني ياس يرحلون من واحات ليوا أو العين ويتجهون إلى السواحل لصيد الأسماك، كانوا يتركون ماشيتهم ومزارع نخيلهم تحت رعاية حلفائهم والقبائل الموالية لهم.

وقد تشكل تحالف بني ياس بفضل عوامل خاصة مرتبطة بالبيئة والظروف السياسية في المناطق التي تقطنها القبيلة نفسها. ومن الخصائص المميزة لهذا التحالف في مناطق أبوظبي أن أفراد القبائل المنضوية تحته يسكنون في السواحل ويعيشون على البحر، وأكثرهم يتنقَّلون في الأراضي الواسعة التي تتكون منها الصحراء الممتدة في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وفضَّل بعضهم الاستقرار في واحات المنطقة وممارسة الزراعة، بدلاً من حياة البدو التي يتنقلون فيها من مكان إلى آخر. أما على السواحل فقد امتهنوا صيد الأسماك والغوص لاستخراج اللؤلؤ. وكان إدوارد هندرسون Edward Henderson الذي عرف المنطقة قبل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزها ظهور النفط، قد وصف بني ياس بأنهم «... قبيلة عربية، بعض أفرادها حَضَرٌ، وبعضهم بحَّارة، وبعضهم بدو». [55]

في صراع البقاء الذي كانت تخوضه قبيلة بني ياس اتجه أبناؤها الذين كانوا يعيشون في بادئ الأمر بدواً رحّلاً في الصحراء المحيطة بواحة ليوا إلى البحر، مستغلين موارده وإمكانياته اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ومنذ تلك اللحظة نشأ ذلك النمط المزدوج للحياة، حيث ضمت المنظومة كلاً من الرعاة الرحّل والسكان المستقرين. لقد احترف بعض أبناء بني ياس وقبيلة المناصير مهناً "مستقرة" مثل الغوص لاستخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك على السواحل وزراعة النخيل في واحة ليوا، وبالمثل كان هناك أفراد يعيشون حياة بدوية صرفة أو شبه بدوية، أي إنهم كانوا يمضون جزءاً من السنة في مزارع النخيل أو العيش على السواحل في مواسم اللؤلؤ وصيد الأسماك، بينما

يقضون الجزء الآخر من السنة في رعي الإبل في الصحاري. وقد استقر بعض أفراد قبيلة النعيم المتحالفة مع بني ياس في واحة العين، في حين يمكن وصف الجزء الآخر من القبيلة ذاتها - وبخاصة بطن آل بوشامس - بأنه شبه مستقر. وهذا يعني أنهم لا يملكون مناطق استقرار خاصة بهم، غير أنهم لم يتنقلوا بعيداً في عمق الصحراء على غرار أهل البادية الفعليين، وفضلوا البقاء عند أطراف الصحاري. وحتى أفراد قبيلة الظواهر الذين يعيش معظمهم في العين كانوا يرعون قطعانهم في الصحراء المجاورة أحياناً. ونخلص إلى أن البنية الهيكلية لبني ياس ظلت تستوعب كلاً من حياة الاستقرار وحياة الترحال البدوية.

في هذه البنية المعقدة كان الزعيم الناجح هو ذلك الذي يستطيع التفاهم ببديهة حاضرة مع الجماعات المختلفة، وقد تعيّن على شيوخ بني ياس أن يخلقوا توازناً دقيقاً بين الجماعات المختلفة وفروعها. ولربما كانت تلك المنظومة أعقد التركيبات القبلية في شبه الجزيرة العربية، بسبب وجود جماعات مصالح مختلفة ضمن فروع بني ياس المتعددة والقبائل المتحالفة معها، حيث كان لكل منها مطالب ذاتية من زعيم القبيلة. وإذا كانت تلك المهمة تتطلب مهارة كبيرة للحفاظ على التوازن والانسجام بين كافة القوى التي تتكون منها المنظومة القبلية، فإن المحافظة على تماسكها لفترة طويلة تتطلب قدرات ومهارات استثنائية.

تحمل الحياة القبلية كثيراً من الخلط وعلامات الاستفهام لأولئك الذين يراقبونها من الخارج، أما في المجتمع القبلي فإن كل فرد من بني ياس يعرف الجماعة التي ينتمي إليها، ولم يكن بحاجة إلى أن يحمل أي وثيقة أو جواز سفر لإثبات ذلك الانتماء، وكان في وسع أفراد القبيلة ذكر أسماء آبائهم وأجدادهم حتى يصلوا إلى جدّهم البعيد. لقد كان أفراد بني ياس واثقين من هويتهم الذاتية وولاءاتهم، وعارفين بحلفائهم ومدركين لضرورة تكاتفهم، ويمكن فهم هذا النظام على نحو أفضل بالنظر إليه بوصفه نظاماً متكاملاً يحتوي على نواة مركزية ذات محيط ملتف حولها؛ أما النواة فهي العشائر التي تشكل منها بنو ياس، بينما يشمل المحيط الملتف حول النواة القبائل والتجمعات

الأسرية المتحالفة معها. وقد أثبت هذا التحالف متانة الصلات التي تربط بين نواته ومحيطه، وصمودها الذي استمر لمدة طويلة، بحيث لا نجد من الناحية العملية فجوة من أي نوع بينهما، ففي الجانبين كان هناك انصهار طوعي لشتى الجماعات في الكيان الكبير. وقد لا يستطيع المراقب أن يرى بوضوح الحدود التي تفصل النواة عن بداية محيطها، غير أن المنخرطين في منظومة القبيلة استوعبوا ذلك بالفطرة.

تكمن قوة العلاقة التي تربط بين فروع بني ياس في أن تحالفها كان قائماً على تضافر المصالح المشتركة والأعراف القبلية معاً. ويكفي أن هذا التحالف ظل قائماً منذ بداية القرن الثامن عشر أو منتصفه. ولم تكن رابطة الدم أو الانتماء إلى أب واحد هي العامل الجوهري أو الوحيد في صنع هذه المنظومة.[56] لقد كان تحالفاً ذا طبيعة مرنة، استقطب مجموعة واسعة ومختلفة من الجماعات، بعضها من البدو الرحل وبعضها مستقر، بعضها يعيش على البحر، وبعضها على الرعي، وبعضها على الزراعة.

كان النزوع نحو الاتحاد بدلاً من الدخول في صراع واحداً من ثوابت الفكر والممارسة لدى بني ياس، ويكتسب هذا النزوع أهمية خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن العنصر الأساسي الآخر الذي يؤثر في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في المنطقة (كما هي الحال عند تجمعات عربية أخرى) هو السلطان الراسخ للعادات والتقاليد. واتسم النموذج الاجتماعي الذي وفرته البنية الهيكلية لبني ياس في نهاية الأمر بطبيعة مرنة غير متصلبة، أتاحت للشيخ زايد توظيف ذلك النموذج وتفجير طاقاته إلى أقصى حد ممكن. وكان العرف المتبع في إطار هذا النظام هو البحث عن صلات من المصالح المشتركة، ومن ثم تحقيق الوئام بدلاً من الصراع.

هل كان "الفرد متعدد الأنشطة" القاطن في أبوظبي والذي أشرنا إليه سابقاً مختلفاً من حيث قابلية التكيف التي أصبحت خاصية لدى العرب عموماً؟ إن الصفات الخاصة لأهل الصحراء قد فهمت جيداً في المجتمع العربي منذ أن كتب ابن خلدون مقدمته الشهيرة، والتي أشار فيها مبكراً إلى ما لاحظه علماء الأنثروبولوجيا بعد ذلك من أن

الشعوب التي تعيش في حدود الضرورات تمتاز بسعة الحيلة والقدرة الخاصة على تدبير شؤون حياتها.[57] غير أن الجماعات التي شكلت بني ياس في أبوظبي قد تجاوزت "سعة الحيلة". لقد أسسوا بنيتهم الاجتماعية والسياسية على تنوع الأنشطة والتعاون فيما بينهم. وكما لاحظ كليرنس مان Clarence Mann في دراسته عن أبوظبي:

«أن تنوع تركيبتهم (بني ياس)، ومهنهم، وارتباطاتهم السياسية، قد وفر الوسيلة التي تمكّن من خلالها شيخهم الأعلى حاكم أبوظبي من أن يوسع نفوذه على امتداد المساحة الواسعة التابعة لهم الآن».[58]

من المحتمل أن أوجه اختلاف حياة قبائل أبوظبي عن نمط الحياة التقليدي وعن الأسلوب المعتاد في الحياة الصحراوية النمطية قد منحتهم مزية التكيف مع ضغوط عالم جديد ومختلف تماماً ظهر بعد اكتشاف النفط. ورغم أن البنية القبلية في شبه الجزيرة العربية قد شجعت عموماً قيام التحالفات والصلات، فقد كان لبني ياس دافعهم الخاص إلى الاتحاد، فهم قليلو العدد، ويعني ذلك أن بقاءهم متفرقين يحرمهم من امتلاك القوة، لقد استمدوا قوتهم من القوة المشتركة لتحالفهم، ومن دعم محاربي المناصير المعروفين بالجرأة والبأس، وكانت الصلة التي تربط قبيلة المناصير بالحلف أقل إحكاماً ولكنها معززة بالعادات والتقاليد الراسخة، وبالمقابل كان الزعماء البارزون في تحالف بني ياس واعين بأبعاد العلاقات الاجتماعية المتشابكة في "تحالفهم"، وقادرين على توظيف هذا الوعي وهذه العلاقات في تعزيز قوتهم.

تجلّت صلابة منظومة بني ياس ومتانتها في قدرتها على المضي قدماً دون أن تفقد أياً من أجزائها، وفي قدرتها على استيعاب عناصر جديدة ودمجها. وتنطوي كل النظم القبلية العربية أساساً على قابلية للانقسام؛ بمعنى أنها تنقسم إلى تجمعات أصغر تحت ضغط شح الموارد وندرتها. وفي النموذج الأنثروبولوجي التقليدي، حيث ترتبط الجماعات برابطة الدم، هناك رابطة غير قابلة للذوبان. وفي إطار منظومة بني ياس، حيث المصالح المشتركة وليس صلة القرابة هي الأساس الأقوى لتماسك هذه المنظومة،

كان في وسع العناصر المختلفة أن تنفصل عن المنظومة ثم تعود إليها لاحقاً؛ وعلى سبيل المثال فقد انفصل آل بوفلاسة الذين ينتمي إليهم آل مكتوم، واستقروا في دبي سنة 1833، كما انفصل القبيسات عن المنظومة وعادوا إليها أكثر من مرة، إذ سعوا إلى تأسيس سلطة مستقلة في منطقة "خور العديد" في عهد الشيخ خليفة بن شخبوط حتى عام 1837، وخلال عهد الشيخ زايد الكبير حتى عام 1878، ومرة ثالثة في عهد الشيخ شخبوط بن سلطان حتى عام 1966. ولكن كل محاولة من محاولات الانفصال كانت تنتهي إلى مصالحة القبيسات وعودتهم للانضمام إلى منظومة بني ياس بعد أن يتأكد لهم أن العودة في صالحهم.[59]

تميز الشيخ زايد بن سلطان منذ طفولته بدراية تامة بتفصيلات تاريخ قبيلة بني ياس. وتكون وعيه السياسي المبكر من دراسته لتجارب الحكام الناجحين، والحكام الأقل نجاحاً، وقصص المؤامرات والفتن، وآليات تكوين الأحلاف الواسعة وامتداد السلطة القبلية، بما يتضمنه ذلك كله من ثراء وإفادة. وقد تعلم الشيخ زايد من خبرة التاريخ مبدأين رئيسيين؛ أولهما أن على الحاكم الناجح أن يحافظ على ولاء قبيلته وثقتها إضافة إلى ثقة حلفائه وولائهم له. وثانيهما أنه يتعين على الحاكم إذا ما أراد أن ينجح في حكمه أن يمتلك الجرأة والشجاعة والاقتناع بما يفعل، والقدرة على تفجير طاقات شعبه وتوحيد أفراد القبيلة على اختلاف مصالحهم. وفي تاريخ بني ياس الطويل، كان زايد الكبير هو المثال الحي للقائد الذي يوحد شعبه حقاً، وهو ما سنعرض له في طيات هذا الكتاب.

شيخ القبيلة رمز الاتحاد

لدور الشيخ في قبيلة بني ياس، كما هي الحال لدى القبائل العربية كلها أهميته الفائقة؛ إذ يتوقف على هذا الدور نجاح الشعب وبقاؤه. ويكتسب الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ في مجتمعه أهمية بالغة؛ فالشيخ الناجح مثل زايد الكبير لم يكن مجرد محارب مقدام أو قائد عسكري مغوار. وفي هذا السياق يكون لكلمة "ناجح"

معنى أشمل من مجرد فكرة القائد العسكري الذي يبلي بلاءً حسناً في ميدان القتال، فالصفات التي يحترمها رجال القبائل عن فطنة ودراية باعتبارها طريق النجاح على المدى البعيد ترتبط بالعقل السديد أكثر من صلتها بالذراع القوية؛ فالقائد هو من أنعم الله عليه بالبصيرة النافذة وحسن التدبير والحكمة، وفي الموروث الشفهي للقبيلة يقال:

إن «زعيم القبيلة ... الذي يوصف عادةً بأنه رجل بحق "صاحب الرُّجولة"، يحظى بالاحترام الفائق ... ولمثل هذا الزعيم قلب قوي، ويعرف كيف يواجه الأخطار العظيمة، وله رؤية واسعة وبُعد نظر، ولا يتصرف بعجلة إطلاقاً. فالذي يتصف بكونه مجرد مقاتل مقدام لا تكفي مؤهلاته لتولي زعامة القبيلة أو القيادة العسكرية». [60]

وكانت كل الصفات السابقة للقائد تمثل النموذج المثالي الكامل الذي لم يتوافر دائماً فيمن تولَّوا القيادة، غير أن المجتمع القبلي قد أدرك الأهمية القصوى لهذه الصفات السامية، وعندما كانت مثل هذه الخصائص تتوافر في واحد من الزعماء فإن النظام القبلي ذاته هو ما كان يتيح لجميع الأطراف تنحية الخلافات والصراعات جانباً، لتتجمَّع حول هذا الزعيم فروع القبيلة. وقد برهنت تجربة الإمارات المتصالحة على أن هذا الاستعداد الفطري للتلاحم والعمل ضمن الإطار الجماعي هو العنصر الذي كان له دور أساسي في سيرة زايد الكبير، وكذلك كان في مرحلة لاحقة العنصر الأساسي في مسيرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي حمل اسم جده.

كان مفهوم "الشيخ الناجح" راسخاً في الفهم الاجتماعي المشترك بين القبائل العربية، فقد تربى أبناء القبائل العربية جميعاً على احترام الأعراف والعادات والتقاليد العربية الأصيلة (مفهوم الشرف) ويكثر عادةً تداول مفرداته على ألسنتهم. وكان ما يتهدَّد الشرف بمفهومه المتسع يقف وراء معظم الصراعات القبلية بشكل أو بآخر، بل إن عالم الاجتماع بشْر فارس قد ذهب أبعد من ذلك حين قال إن العناصر التي تجسد مفهوم الشرف هي التي صاغت قيم المجتمع العربي. [61] وكان في وسع الشيخ الناجح أن يكتسب سلطته ويحافظ عليها طالما نال الولاء والاحترام الطوعي من شعبه، ومن جانبه

فهو يقدم لهم ولأسرهم الدعم والحماية في مضاربهم، وتتسم أحكامه وقراراته بالعدل والحكمة. لقد كانت سلطته سياسيةً في جوهرها، ولم تكن مبنية على القوة بل على عملية توازن بين الحقوق والواجبات، وهذه هي الأرضية التي كان على زعماء قبائل الخليج العربي جميعاً أن يعملوا في إطارها.

وبالإضافة إلى الواقع السياسي والاجتماعي الذي شكل إطاراً لحياة القبائل العربية ونظم حكمها، كان للاعتبارات الجغرافية أهميتها الجوهرية أيضاً. وكان لمفهوم الشرف أهمية جوهرية في تحديد مبدأ حرمة الأرض، كما هي الحال بالنسبة إلى أهميتها في تشكيل العلاقات القبلية، وكان "للحــدود" التي فرضها الواقع لأراضي كل قبيلة الأهمية ذاتها، وفي بعض الحالات كانت لها أهمية أكبر، لأنها تكون عادةً ذات صلة مباشرة بتحديد احتمالات دخول قبيلة ما في حالة حرب أو سلام مع جيرانها. وبالنسبة إلى أولئك الذين عاشوا في ظروف الصحراء القاسية، فإن "الشرف" و"الأرض" هما العاملان اللذان رسما حدود وجودهم.

كان دور الشيخ أو زعيم القبيلة أساسياً، فالشيخ يحكم بشكل عام بموافقة قبيلته وبرضاها، على الرغم من القصص العديدة التي تُروى عن رجال أقوياء الشكيمة عارضوا زعماءهم في مجالسهم.[62] وبهذا فقد كانت هذه العلاقات بين الشيخ وأبناء قبيلته متشابكةً ومتبادلةً في جوهرها، ولكن في نهاية الأمر يبقى الشيخ مخلصاً لشعبه والشعب وفياً لشيخه. وكان عهد الشعب بشيخه أن يكون كريماً، وأن يتصرف بالنيابة عنهم لما فيه صالحهم دائماً، حتى وإن كان في ذلك ضرر له. وفي المقابل يهب أبناء القبيلة شيخهم الولاء إلى حد دخول الحرب والتضحية بالروح متى أمرهم بذلك. غير أن ولاءهم كان مرهوناً في نهاية الأمر بأن يضطلع الشيخ بتبعات الجانب المنوط به عرفياً. ورغم أن دور الشيخ لم يكن وراثياً، كما هي الحال عند بني ياس، فإن القبيلة تقبل عادةً أن ينتمي الشيخ إلى أسرة بعينها. وفي حالة بني ياس كان الشيخ من آل نهيان، ولكن إذا لم يثبت الشيخ أهليته وجدارته بتأييد شعبه فإنهم يستبدلون به آخر من أقاربه. لذا يكون الشيخ الذي يقع عليه الاختيار وأقاربه على دراية بأن ولاء القبيلة

له مرهون بنجاحه، كما يكون الجميع على علم تام بأن الشخصية القيادية الضعيفة قد تُعرِّض للخطر منظومة التحالفات التي تأسست على امتداد أجيال.

لقد قامت منظومة بني ياس على شبكة معقدة من العلاقات المرتكزة على مفهوم الشرف وليس على السلطة القائمة على الإكراه. ولم يكن في وسع أي شيخ أن يجبر شعبه على البقاء تحت حكمه إذا رفضوا زعامته، فهم ببساطة قد يرحلون عنه، فإما أن يستقلوا وإما أن ينضموا إلى قبيلة أخرى. وبالمثل لم يكن مألوفاً من أبناء القبائل الذين يتصف شيخهم بالعدل والسخاء في تعامله معهم أن يهجروه عند الحاجة. لقد ولدت هذه الأخلاق من صلب الظروف الصحراوية القاسية، حيث تعتمد كل نواحي الحياة على ثقة متبادلة تصنعها الفطرة السليمة، ويقين بأن الثقة إنما تولد ثقة والمعروف يُقابَل بالمعروف. وبطبيعة الحال لم يكن الحوار غريباً على بيئة الصحراء العربية، بل العكس هو الصحيح، وكان مكان إجراء الحوار أو المساجلات الشعرية هو منتدى القبيلة، أو "المجلس"، ولكن هذا يتوقف أثناء الترحال عبر الصحراء وخلال الغارات والمعارك. وتعود الجذور الأساسية لهذه العلاقات إلى الثقة المتبادلة، وكان مثل هذه الوشائج المبنية على الثقة هو ما رسخ سلطة الشيخ زايد ونفوذه بين أفراد الشعب.[63]

إن أهل الشرف ممن احتلوا مكانة عظيمة؛ مثل الشيخ زايد الكبير، كما سنرى لاحقاً، لم يصدروا أوامر رسميةً بقدر ما كانوا يبدون رؤاهم وآراءهم، وكانت آراؤهم هذه تتسم بطابع النظرة الرشيدة إلى الأمور وتمثل حكمة مجردة أكثر من كونها قوانين ملزمة. كما أن خطبهم وأحاديثهم الشفهية التي تبدو عادةً للغريب مبهمة تميل إلى العمومية، لم تكن غامضةً كلياً أو غير مفهومة تماماً لدى مستمعيهم. وكان جوهر مثل هذه الأحكام الرغبة في المحافظة على شرف كل المعنيين بالأمر وكرامتهم. وكان من النادر أن يظهر ذلك النوع من الرجال الذين يحظون باحترام الجميع، وقد تمر أجيال دون أن تظهر شخصية من هذا النوع بين القبائل. غير أن هذا النموذج القيادي هو الذي أجمعت عليه الآراء باعتباره أفضل من يحلُّ المشكلات في مجال علاقات الأفراد وصلاتهم وفي المجال السياسي على حد سواء، بعد إدراك عدم وجود حدود فاصلة بين الاثنين.

ومن أهم جوانب الإرث الذي تلقاه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الظروف الصعبة الناجمة عن قسوة المناخ والبيئة، والفقر الطاحن وشظف العيش الذي تفرضه حياة الصحراء، والثقافة القائمة على القيم والعادات النابعة من مبدأ الشرف. غير أنه ورث مع ذلك أيضاً تقاليد "رجل القبيلة المتعدد الأنشطة"، وهي تقاليد تجسد ثقافة التحول التي تجاوبت مع تبدل الظروف والأحوال. وإذا تحدثنا بلغة التصوير وفن الرسم لقلنا إن هذه الخلفية هي اللوحة التي تشكلت عليها حياة الشيخ زايد. ولم يكن أحد ليعلم الشكل والصيغة التي ستأخذها هذه الحياة حينها، وكان للعوامل التي رافقت نشأة الشيخ زايد وبيئته تأثير عميق، حيث إنه باستيعابه لكيفية استغلال المعرفة والخبرات المكتسبة منهما قد ارتقى إلى منزلة "القائد المثالي" النادر الذي يعتزُّ به المجتمع العربي القبلي.

لهذا كله فقد نجح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في المقام الأول بسبب مهاراته ومواهبه الخاصة التي اكتسبها في سياق اجتماعي معين، وهو يستوفي في كل جانب من جوانب شخصيته الصفات التقليدية المرتبطة بالقادة العظام. لقد نال الاحترام المتعارف عليه بمعايير القبيلة؛ لما يتصف به من حكمة وصبر واحترام للآخرين ووضع مصلحة شعبه قبل مصلحته الخاصة، كما أثنى رجال القبائل على شجاعته وجسارته وقدروا له حصافته وبعد نظره وحسن تدبيره للأمور. لقد احترموه، ولهذا قدموا له ولاءهم، ويشكل تبادل الولاء بين الحاكم والمحكوم جوهر النظام القبلي العربي.

وكان الولاء هو المبدأ الذي تقوم عليه فكرة الشرف القبلي برمتها، والذي امتدت آثاره متجاوزة الحلف الذي تزعمه الشيخ زايد، لتقيم جسوراً قوية بينه وبين القبائل المجاورة. لقد أدركوا أنهم أمام قائد يحترم كلمته، ويوجه كل عنايته إلى شعبه، وكانوا على حق حين قدّروا أنهم سيلقون منه المعاملة التي تليق بهم. لقد نال الشيخ زايد احترام هذه القبائل حين وجدت فيه قائداً ذا عزيمة صلبة يذود بها عن أرضه وشعبه الذي بايعه زعيماً على أتم الاستعداد لاستخدام موارده المتاحة لصالح بني قومه، وتلك أيضاً صفة من صفات الزعيم المثالي.

لقد كان الشيخ زايد يتعامل مع المشكلات والأزمات بمنهج خاص؛ فهو دائماً عبر مراحل حياته المختلفة يستخلص من الأزمة أهم الدروس والعبر، وربما يكون هذا الأسلوب ناتجاً عن إحساسه العميق والمبكر بالدور الكبير الذي ينتظره. وهذا الإحساس بالإضافة إلى القدرة على تحمل المسؤولية، إنما يعكسان أهم ملامح خلفية هذا الزعيم والتي تتمثل في تربيته الدينية السمحة وتمسكه بالعادات والقيم العربية الأصيلة التي نهلها من حضوره الفعال منذ طفولته لمجلس الحاكم، فضلاً عن فطرته المتميزة وسماته الخاصة التي حباه الله إياها. ومن السهل على المتتبع لمسيرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أن يلاحظ قدرته على مواجهة المحن وإدارة الأزمات في هدوء وروية، فمع صعوبة الظروف وشدتها تتجلى حنكته السياسية وإرادته الصلبة للتوصل إلى حل يتجاوز به تداعيات الأزمة.

يمكن القول بأن من أبرز صفات الشيخ زايد مرونته وإيجابيته، مع حرصه على المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة. من جهة أخرى نجده رغم الأحداث البائسة التي عاناها في طفولته ينبذ العنف في حل الخلافات، ويؤثر الحوار والتفاهم مع الآخرين، ولا يتوانى عن تسخير ما لديه من ثروة في خدمة مواطنيه وتحسين ظروف حياتهم؛ ولهذا لم يكن لينعزل عن الآخرين أو ينكب على نفسه، وإنما سعى إلى التوفيق بين أطراف قبيلته وتوحيدها، ثم عمل على توحيد الإمارات بالمشاركة مع رفيق دربه المغفور له صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، ولم يكتف بهذا بل سعى لتوثيق عُرى التعاون بين دول الخليج العربية، والذي تجسَّد بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، واستكمالاً لترسيخ النهج الوحدوي لايزال صاحب السمو الشيخ زايد يدعو إلى توطيد سبل التضامن ونبذ الخلافات وتوحيد الصف العربي، كل ذلك يؤكد ثبات موقفه وبُعد نظره ورسوخ منهجه القيادي.

الفصل الثاني

عصر عاصف

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1914 كان يمكن لأي مراقب يقظ أن يرصد من قمة رأس مسندم أسطولاً كبيراً من السفن الحربية والتجارية أثناء عبورها مضيق هرمز في طريقها شمالاً إلى الخليج العربي. وبحلول 23 تشرين الأول/ أكتوبر كان الجزء الجنوبي من الخليج يشهد أضخم قوة عسكرية أوربية تصل إلى المنطقة.[1] ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يرسل فيها الأوربيون قوات ضخمة إلى الخليج؛ فقبل أقل من مئة عام، وبالتحديد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1819 وصلت حملة عسكرية كبيرة إلى الخليج، وبدأت في ترويع كافة الحكام على امتداد الساحل، فأسفرت تلك الحملة عن عقد أول معاهدة بين بريطانيا وحكام المنطقة في كانون الثاني/ يناير 1820؛ وهي المعاهدة التي صاغت شكل العلاقة السياسية بين الجانبين على مدى نحو 150 عاماً، وكانت الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية هي السبب الرئيسي وراء كلتا الحملتين.

تعود حركة التجارة في الخليج العربي إلى خمسة آلاف سنة، وربما إلى ما قبل ذلك، وتُعتبر هذه المدة أطول سجل تاريخي من العلاقات التجارية المستمرة في تاريخ البشرية،[2] طيلة هذه المدة كان الخليج العربي شرياناً تتدفق منه البضائع وتنعقد فيه الصلات بين الشرق والغرب؛ مما أدى إلى بقاء الشعوب التي عاشت على سواحله على اتصال دائم بالعالم الخارجي. هذا التاريخ الطويل من العلاقات الاقتصادية والصلات الثقافية يسبق بكثير المحاولات الغربية الأولى للاتصال بالمنطقة، والتي بدأت مع الزيارات التي قام بها التجار البرتغاليون في القرن السادس عشر. بل إن بلاد الشرق كانت قبل ذلك التاريخ على وعي تام بمدى أهمية الخليج؛ وعلى سبيل المثال فقد زار المنطقة أسطول بحري صيني كبير في القرن الخامس عشر، كما يعود تاريخ السجلات

التي ورد فيها ذكر التجار العرب وصلاتهم بالمراكز والمدن التجارية العظيمة في الهند وإندونيسيا إلى ما قبل ذلك التاريخ.[3]

وكان الاتصال بين شبه الجزيرة العربية والعالم شرقاً وغرباً يتم عن طريق البر والبحر على حد سواء، ولذلك كانت الطرق البحرية من رأس الخليج العربي إلى الهند وما وراءها معروفة تماماً، وأيضاً كانت هناك أهمية كبيرة للطرق البرية للسكان المحليين من ناحية، وللتجارة عبر المسافات البعيدة من ناحية أخرى. وقد برزت أهمية المناطق البعيدة عن البحر مثل العين كمراكز للتبادل التجاري يستفيد منها عابرو الصحراء، حيث يمكنهم التزود بالمأكل والمشرب، وفي الوقت نفسه يمكنهم عقد بعض الصفقات بيعاً وشراءً. كانت العين ملتقى الطرق والمسالك المؤدية غرباً إلى جزيرة أبوظبي، وشرقاً إلى ساحل الباطنة، وعند أطراف الصحراء جنوباً نحو ظفار وبحر العرب، وإن كانت شبكة المواصلات البرية هذه أقل وضوحاً من حركة النقل البحري المكونة من المراكب الشراعية الضخمة التي تنقل تجارة المحيط الهندي، والتي كانت تشاهد في كل الموانى الرئيسية.[4] وكانت القوافل لا تعبر وسط الجزيرة العربية في اتجاه الشمال نحو البحر الأبيض المتوسط، بل تنتقل إليه عبر سواحل شبه الجزيرة العربية، وظلت الصلات قائمةً بينها، وكانت البضائع تنتقل ذهاباً وإياباً عبر جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية. كل ذلك كان يعني أن الإمارات التي شكلت لاحقاً دولة الإمارات العربية المتحدة (وإمارة أبوظبي تحديداً) لم تكن في معزل عن المؤثرات الخارجية، ومنذ القرن السادس عشر على أقل تقدير، شكلت الضغوط الخارجية القوية من إيران أو الشرق أو شبه الجزيرة العربية أو الغرب ملمحاً ثابتاً من ملامح الحياة في الخليج.[5]

لم يكن من السهل أن يستوعب أي مراقب بعيد عن المنطقة طبيعة القوى المحلية الفاعلة، سواء منها السياسية أو الاجتماعية، وآليات عملها؛ وعلى سبيل المثال، كثيراً ما يخطئ الأوربيون بوجه عام في فهم القرارات السياسية والاقتصادية البراجماتية في منطقة الخليج، مفسرين إياها على أنها قرارات تحكمها الانقسامات الطائفيةأو الإثنية،

كما أنهم يتعاملون مع ما يسمعونه من مفردات، وما يبدو لهم من مظاهر دينية، مفترضين أنها تمثل الحقيقة كلها، دون أن يتعمقوا في الحقائق الكامنة وراءها. علاوةً على ذلك فقد كان الحذر وأخذ الحيطة إزاء دوافع ونيات الحلفاء والأعداء على حد سواء من السمات التقليدية لسكان المنطقة، وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الدفاع عن الأسرة والقبيلة وتحقيق الحياة الكريمة لهما. ومن هذا المنطلق فقد كانت السياسة القبلية تحتاج إلى إدراك عميق لمحتواها وتوجهاتها لاعتمادها على مبادئ وقيم يصعب فهمها على الغرباء عن المنطقة الذين توقعوا أن تكون هذه السياسة أقل تعقيداً مما هي عليه. وفي حالة بني ياس اتخذت التوجهات السياسية ضمنها مسارين أساسيين ومتعارضين أحياناً، هما رغبة أفرادها في المحافظة على الاستقلالية، في موازاة رغبة ثانية هي التعاون مع الآخرين والتحالف معهم. وكانت مهمة شيخ القبيلة هي المعالجة الحكيمة لهاتين الرغبتين، وفي الوقت ذاته التوصل إلى توجه سياسي متوازن.

دور بني ياس

استعرضنا في الفصل الأول بشيء من التفصيل الصفات الاجتماعية والثقافية لبني ياس، غير أننا لم نناقش إلا في إطار محدود دور هذه الصفات في سياق تاريخ المنطقة. لقد تحدد نمط الحياة في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية بالصراع الذي نشب في عُمان واشتركت فيه كل القبائل القاطنة في هضاب عُمان وحتى سواحل الخليج العربي؛ فقد أدى الصراع الذي تفجر عام 1718 بسبب الخلاف على السلطة والنفوذ في عُمان، إلى إحداث انقسام قبلي جوهري ظلت أصداؤه تتردد حتى بعد مرور قرنين من الزمن، ففي المنظومة القبلية التي يؤدي الشرف فيها دوراً حاسماً في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية كان من الممكن أن تتطور الخلافات ذات الطبيعة السياسية إلى صراعات أكثر تعقيداً، وكانت "الحرب القبلية" بين الجماعتين اللتين عرفتا باسم الهناوية والغافرية (نسبةً إلى بني هنا وبني غافر) وأصبحتا محور المعسكرين المتصارعين، قد أخذت طابع العداء المزمن القائم على القضايا المتعلقة بالعصبيات القبلية.[6]

قليلة هي الصراعات القبلية التي تركت آثاراً ملموسة لفترة طويلة ومدمرة إلى هذا الحد في شبه الجزيرة العربية.[7] وقد أحدث هذا الصراع صدمةً عنيفةً في "عُمان الداخل" طيلة ما تبقى من القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر، غير أن الكيانات القبلية المتاخمة للخليج (والتي اعتاد البريطانيون الإشارة إليها بعد سنة 1820 باسم "الساحل المتصالح") سرعان ما تورطت في نزاع لم تتسبب في نشوبه. وارتبط المسميان "هناوي وغافري" بعداوات لم يكن لها علاقة من قريب أو بعيد بالصراع في المنطقة الواقعة وراء الجبال، فضلاً عن كونها شكلت بنية التعاون والتحالفات حتى القرن العشرين.

«ومنذ الحرب الأهلية [القبلية] أضحت كل قبيلة تعرف على أنها إما غافرية وإما هناوية، وهناك قلة من القبائل التي غيَّرت مواقفها. وإلى يومنا هذا يعرف كل فرد في قبائل دولة الإمارات العربية المتحدة الطرف الذي تنتمي إليه قبيلته، كما أنه يعرف عادةً مواقف كل القبائل المهمة في المنطقة الواقعة بين رأس مسندم وظفار. وفي مناسبات لا حصر لها منذ منتصف القرن الثامن عشر كان تشكيل التحالفات ونتائج النزاعات بين قبائل الإمارات المتصالحة... يتأثر تأثراً حاسماً بتقسيم الأرض إلى تجمعات غافرية وأخرى هناوية».[8]

أدى الانقسام الأساسي إلى انضمام بقية القبائل إلى أحد المعسكرين المتنازعين، متجاوزاً إلى حد بعيد حدود الطرفين المباشرين في الصراع، إلى أن تحول الأمر إلى التعامل على أساس مبدأ "عدو عدوي صديقي".[9]

من الناحية الجغرافية هيمنت الغافرية على معظم الأراضي الواقعة إلى شمال خور دبي وفي الجبال، فيما بسطت الهناوية سيطرتها على معظم الأراضي القاحلة الواقعة جنوب جبال الحجْر وغربها.[10] ومن المهم أن نلاحظ وجود أصول قبلية للصراع في بدايته، حيث استقطبت الهناوية إلى حد بعيد دعم القبائل اليمانية القحطانية التي شكلت أول موجة من القوة التي استوطنت الأراضي من جهة الجنوب الغربي، في حين

طلب الغافرية دعم ومساندة القبائل النزارية العدنانية التي دخلت عُمان من وسط وشمال شرقي الجزيرة العربية. غير أن انقسام هاتين المجموعتين لم يكن في نهاية المطاف على أسس قبلية أو طائفية بحتة، إذ ثبت أن العوامل السياسية والاقتصادية كانت السبب الرئيس للانقسام إلى معسكرين. وعليه فقد كان بالإمكان أن تجد في كل معسكر منهما قبائل من أصول يمانية وأخرى من أصول نزارية، وقبائل تتبع المذهب السني متحالفة مع قبائل تتبع المذهب الإباضي. [11] ولأسباب جغرافية ـ سياسية في معظمها كان بنو ياس مع الهناوية، كما كانت معهم القبائل الرئيسية الحليفة لهم وهي العوامر والمناصير، بالإضافة إلى الظواهر في مرحلة لاحقة. [12]

أدت حالة الاستقطاب الواضحة في صراع الهناوية ـ الغافرية إلى تقويض آليات المصالحة والتسوية التي كانت سائدة بين المجتمعات القبلية في منطقة الخليج العربي. غير أن حاجة القبيلة إلى حماية مصالحها والمحافظة على كيانها ساعدت على ترسيخ الإحساس بالهوية الجماعية. وقد نمت قبيلة بني ياس في ظل حالة الفوضى والارتباك التي خلفتها الظروف الصعبة والحروب القبلية في المنطقة. وحدث أول توسيع بارز للسلطة القبلية في عام 1761 بالتوطن في جزيرة أبوظبي، وبدأت جماعات متلاحقة من بني ياس تتنقَّل بعد ذلك بين ليوا وجزيرة أبوظبي. [13]

هناك عدة روايات حول نشأة أبوظبي؛ [14] تقول إحداها إن شيخاً أو رجلاً من آل نهيان، الأسرة التي تتزعم بني ياس، رأى ظبياً يشرب من بئر ماء عذب في إحدى الجزر القاحلة التي تجاور ساحل الخليج، [15] وهناك رواية أخرى تقول إن صياداً من آل نهيان كان يطارد ظبياً حتى اصطاده، ثم راح يبحث عن منبع ماء ليطفئ ظمأه، وما إن وجده حتى فوجئ بأنه جاف، وفي نهاية الأمر مات الصياد والظبي عطشاً. [16] ولعلنا نستشف معنى عميقاً من الروايتين اللتين تناولتا نشأة أبوظبي، حيث يبدو بوضوح أن فيهما موضوعاً مشتركاً، ألا وهو الأهمية الحيوية للماء بالنسبة إلى سكان الصحراء. والمعنى المقصود في الرواية الأولى هو أن الماء يجلب الحياة، وأما الرواية المقابلة فتؤكد على حقيقة أنه لا حياة من دون الماء. وخلاصة القول إن أبوظبي ما كانت لتوجد وتزدهر لولا توافر الماء الصالح

للشرب فيها، حتى وإن كان مالحاً بعض الشيء. ونستخلص من هذا أن الماء يأتي في صميم أسطورة نشأة أبوظبي التي يعرفها آل نهيان جميعاً. وهذا ما أدركه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي ما إن تسلم مقاليد السلطة في النصف الثاني من القرن العشرين حتى بادر إلى نقل الماء العذب إلى مدينة أبوظبي. ولعل الأهمية العميقة لهذا الإنجاز لا تحتاج إلى أي تفسير.

أتاح الاستقرار في أبوظبي سنة 1761 لآل نهيان الوصول إلى البحر واستغلال ما فيه من خيرات مثل الأسماك واللؤلؤ، وسرعان ما أصبحت جزيرة دلما – وهي تحت حكم بني ياس – مركزاً لمثل هذه التجارة. وفي حين استقر بعض أفراد قبيلة بني ياس بشكل دائم في جزيرة أبوظبي منذ حكم الشيخ ذياب بن عيسى (نحو 1783ـ1793) فإن مقر الحكم لم ينتقل من المارية في ليوا إلى أبوظبي إلا في عهد الشيخ شخبوط بن ذياب (1793ـ1816). وكان البناءان الضخمان الوحيدان في جزيرة أبوظبي القاحلة حينها هما قصر الحصن وبرج المقطع، والقصر أضخم بناء وتم تشييده عام 1795، بينما أقيم البرج عام 1798 لحماية جزيرة أبوظبي عبر مراقبة المنطقة الضحلة التي تفصل الجزيرة عن اليابسة. ومن المعروف أن الذين اشتغلوا بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ قد عاشوا في بيوتهم المبنية من سعف النخيل التي أقيمت تحت حماية برج المقطع وقصر الحصن. وفي ظل الموارد الضئيلة المتاحة لم يكن بالإمكان أن توفر جزيرة أبوظبي سبل العيش والحياة إلا لعدد محدود من الناس.

وسرعان ما امتد سلطان قبيلة بني ياس متجاوزاً جزيرة أبوظبي إلى العديد من المناطق والجزر الأخرى، وكذلك إلى مناطق واسعة على امتداد الساحل. ومع التنامي المطرد لقوتهم وثروتهم، وجد آل نهيان أنفسهم زعماء لقبيلة آخذة في التوسع بقوة في اليابسة وعلى امتداد الساحل؛ إذ وسَّع بنو ياس تحت قيادة آل نهيان سيطرتهم على سواحل إمارة أبوظبي، وكذلك على منطقتي ليوا والعين في الداخل. وكان الشيخ شخبوط بن ذياب قد بدأ هذه العملية وأكملها أبناؤه من بعده، وخاصةً الشيخ طحنون بن شخبوط (1818ـ1833) والشيخ سعيد بن طحنون (1845ـ1855).

تولى الشيخ شخبوط بن ذياب زعامة قبيلة بني ياس سنة 1793 بعد وفاة والده الشيخ ذياب بن عيسى ليعزز من سلطة بني ياس في اليابسة وعلى السواحل.[17] وكان بناء الأبراج والتحصينات في أبوظبي إجراءً حصيفاً لردع التهديد المتنامي الناجم عن الغارات الآتية من جهة الغرب، فبعد نحو ثلاثة عقود من توسيع بني ياس لسيطرتهم التي امتدت إلى جزيرة أبوظبي، بدأت الجماعات المغيرة من الوهابيين تتسلل إلى الظفرة. ومع ازدياد عدد الغارات الوهابية وتنامي قوتها، وجد الشيخ شخبوط أنه لا يملك الموارد الكافية لحماية مضارب قبيلته على اليابسة، ومع ذلك فقد تجمع رجال بني ياس لصد الغارات الوهابية؛[18] فعلى سبيل المثال استدعى الشيخ سعيد بن طحنون في أيار/ مايو 1848 رجال قبيلته وحلفاءه لطرد الدخلاء القادمين من نجد وإخراجهم من القواعد التي احتلوها حول العين.[19] وبقيت الغارات بين مد وجزر، إلى أن استطاع الشيخ زايد بن خليفة سنة 1869 طرد آخر الجماعات المغيرة، كما سنبين بالتفصيل لاحقاً.

وبحلول سنة 1816 كان الشيخ شخبوط بن ذياب قد حكم بني ياس ثلاثاً وعشرين سنة، شهدت الكثير من الصعوبات والتحديات، وقد تولى ابنه الأكبر محمد مقاليد الحكم بعد تنحي والده عن الحكم برغبته. وقد حظي الشيخ شخبوط الذي تنحى عن الحكم باحترام ابنه، بل إنه ظل يحتفظ بسلطته واحترامه المستمدين من واقع كونه زعيم القبيلة، تاركاً ممارسة السلطة لابنه. وتوضح لنا السيرة الطويلة للشيخ شخبوط الطبيعة المتطورة للنظام السياسي القبلي. وقد رأينا مراراً وفي فترات مختلفة من القرن التاسع عشر أن زعيم القبيلة قد يتنحَّى فيبتعد بشخصه عن ساحة الخلافات السياسية ليحيا في أمان.[20] كذلك فإن في إمكانه أن يرحل إلى بلدة أخرى أو أن يعيش آمناً في حماية قبيلة أخرى دون أن يخشى على نفسه. ولأسباب تتعلق بالأعراف والمحافظة على الكيان الذاتي، فقد حرصت الأعراف القبلية في هذا الشأن على تجنب إثارة الضغائن أو خلق العداء أو المساس بالشرف إلى أقصى حد ممكن.

منذ البداية تبين أن الشيخ شخبوط لم يكن راغباً في أن يتدخل في حكم ابنه محمد، وإن كان من المؤكد أن تأثيره قد ظل قائماً، فقد انتقل للإقامة في العين التي شيّد فيها

قلعة مريجب، كما عمل على توطيد العلاقة مع الظواهر مما أدى في نهاية الأمر إلى تحالف طويل الأمد مع بني ياس. وفي عام 1818 أي بعد عامين من تنحِّيه طواعية عن الحكم لابنه محمد عاد ابنه الأصغر طحنون بن شخبوط مفعماً بالنشاط والعزيمة، وقد كان منفياً في عهد أخيه؛ ليقبض على زمام السلطة ويحكم في ظل والده، وبدوره ذهب محمد إلى المنفى، تاركاً السلطة لوالده وأخيه طحنون. وهنا كرر التاريخ نفسه؛ إذ تسلم الشيخ طحنون الحكم في حين ظل أبوه رمزاً للسلطة ومستشاراً وعميداً للأسرة الحاكمة.[21]

في ظل حكم الشيخ طحنون المتصف بالمرونة والحيوية تنامت بصورة كبيرة قوة أبوظبي وثروتها. وعُرف عن الشيخ طحنون أنه ذو عزيمة لا تلين، فقد وصفه أحد التقارير بأنه «زعيم وطني، مولع بالرياضات الحربية، مبدع في أساليب القتال، مفعم بالحيوية والنشاط، ومعروف بشجاعته».[22] وطوال تلك الفترة استمر الحضور السياسي الفعَّال للشيخ شخبوط في توجيه الأحداث؛ ومما يؤكد ذلك توقيعه في كانون الثاني/ يناير 1820 على معاهدة السلام مع البريطانيين باعتباره الحاكم الفعلي لأبوظبي. واستمر نمط الحكم المزدوج هذا، والذي كان للشيخ طحنون خلاله الكلمة الأخيرة في كافة الأمور خمسة عشر عاماً.

وفي عام 1833 أقنع الشيخ شخبوط ابنه الشيخ طحنون بأن يسمح بعودة اثنين من صغار إخوانه، وهما خليفة وسلطان اللذان تم إبعادهما من أبوظبي من قبل بناءً على أوامر الشيخ طحنون. وسرعان ما ثبت أنه لم يكن على صواب فيما أقدم عليه؛ فخلال شهور قليلة قام خليفة وسلطان بإطاحة أخيهما طحنون عن الحكم، وتزعم الشيخ خليفة قبيلة بني ياس من سنة 1833 وحتى سنة 1845. وقد يبدو مستغرباً إذا تأملنا اليوم تلك الأحداث أن يتمكَّن الشقيقان من إطاحة حاكم ناجح دون مشقة تذكر، وأن ينالا دعم العائلة الحاكمة فيما أقدما عليه. ولكن في الواقع لكل حاكم أعداؤه، لذا فإنه يواجه في عهده بعض الانشقاقات، وكذلك إذا خلع حاكم جديد حاكماً آخر فإن أسرة الأخير وأبناءه يصبحون بؤرة للانشقاق والانقلاب على السلطة.

ومن الناحية العملية دخل الشيخ شخبوط الذي كان عميداً لقبيلة بني ياس في ذلك الوقت في ترتيب مشترك آخر مع ولديه؛ ففي تلك الفترة كان الشيخ شخبوط قد أدى دوراً جوهرياً في حكم أبوظبي امتد لأكثر من 40 عاماً، وظل حضوره الفعَّال واضحاً ومستمراً في الأمور المهمة؛ ومنها على سبيل المثال تسوية النزاع بين أبوظبي وشيوخ القواسم، واعترافه في حزيران/ يونيو 1834 بالوضع المستقل لإمارة دبي.[23] غير أن تأثيره أخذ يضعف تدريجياً، ففي 21 أيار/ مايو 1835 أصبحت صفته الوحيدة هي الممثل الشخصي للشيخ خليفة (الذي وُصف بأنه زعيم قبيلة بني ياس)؛ وهي الصفة التي وقع بها الهدنة البحرية مع البريطانيين.[24] ويشير ذلك إلى أنه سلَّم جميع سلطاته على بني ياس إلى ابنه خليفة، وعلى الأغلب أنه انتقل إلى جوار ربه بعد توقيع الاتفاقية المشار إليها، وليس في عام 1833 حسبما يتردد في أغلب المصادر. ورغم أنه لم يؤرخ لتاريخ وفاته فإنها كانت قبل عام 1845، عندما تسلَّم سعيد بن طحنون مقاليد الحكم، بعد انقلاب أطاح عمَّيه خليفة وسلطان بالطريقة نفسها التي أنهيا بها حكم والده.[25]

لقد كان الشيخ خليفة بن شخبوط مثل أخيه طحنون حاكماً قديراً، كما وصفه الملازم أول إتش. إف. ديسبراو H.F. Disbrowe حين قال:

«منذ ذلك الوقت وحتى الآن (من سنة 1833 وحتى تموز/ يوليو 1845) ظل على رأس القبيلة، وبفضل بسالته وصلابته وحكمته أضحت القبيلة في عهده إحدى أقوى القبائل في الداخل وعلى سواحل ... الخليج. كما كان على أتم الاستعداد للتعاون المثمر مع الحكومة البريطانية، وعمل جاهداً لمنع شعبه والقبائل الواقعة في نطاق سيطرته من ارتكاب أي تجاوزات في البحر، وقد أفلح في ذلك».[26]

كان الحكام الأقوياء مثل الشيخ طحنون والشيخ خليفة يواجهون عداءات مستمرة، في نظام اعتاد ضعف السلطة المركزية أو ربما انعدامها. ويعتبر نجاح الشيخ شخبوط واستمرار دوره، وهو الزعيم القوي، شاهداً على حكمته وحنكته، ودليلاً على نجاحه في القيادة والسيطرة. وقد كان النظام السياسي لقبيلة بني ياس يقتضي إدارةً بارعةً إلى حدٍّ بعيد لتجنب وجهين للخطر؛ أولهما السلبية أي ألا يستطيع الحاكم أن يفعل شيئاً،

وثانيهما الفوضى والانشقاق إذا ما حاول الحاكم الحد من سلطات أصحاب النفوذ في الأسرة الحاكمة والقبيلة.

لقد أظهرت أحداث عام 1845 وما قبله الحاجة إلى حاكم يتسم بالقوة والمرونة على حد سواء، فقد سئم أهل أبوظبي حالة الفوضى والاضطراب، وراحوا يتطلعون إلى تحقيق استقرار مستمر، وكانت هذه هي الحال عندما تولى الشيخ سعيد بن طحنون مقاليد الحكم بدعم من آل نهيان جميعاً، فقد حرص الشيخ سعيد على البقاء في العين وعدم الذهاب إلى أبوظبي حتى يضمن القبول الشعبي:

«عندما وصل الشيخ سعيد فيما بعد استقبلته أغلبية قبيلة بني ياس بترحاب كبير، وسانده المقيم السياسي الذي كان يتابع الأحداث عن كثب، وسارع إلى تقديم كل الدعم المعنوي المتاح في حدود سلطته لضمان ترسيخ سلطة الحاكم الشرعي، وقد تولى الشيخ (سعيد بن طحنون مقاليد السلطة) وبدأ في تصريف شؤون الحكم، وسرعان ما بايعته قبيلة بني ياس برمتها زعيماً لها». [27]

ظل الشيخ سعيد يمارس مهام الحكم بنجاح على امتداد عقد من الزمن، إلى أن فشل أيضاً في نهاية المطاف في الحفاظ على التوازن السياسي، بعد أن واجه أزمةً غير متوقّعة:

«ففي عام 1855 تعيَّن على الشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبوظبي أن يتخذ قراراً صعباً، فقد أقدم أحد رعاياه على قتل أخ له [وقد أحاطت بالحادث ظروف اجتماعية خاصة]، وكان السؤال الذي واجه الشيخ سعيد هو: هل يقيم الحد على هذا القاتل؟ لقد ناشده أهالي أبوظبي ألا يفعل ... ولكن الشيخ سعيد لم يلتفت إلى آرائهم وأقام الحدَّ على القاتل بنفسه وبصورة (صارمة)، ولقد أغضب ذلك التصرف أهالي أبوظبي، إلى درجة أن القبيلة بأجمعها قد وقفت ضد الشيخ سعيد؛ مما دفعه إلى (مغادرة أبوظبي)، ثم قُتل في السنة التالية أثناء محاولته استعادة السلطة». [28]

وكما هي الحال في سنة 1845 كان للإرادة الشعبية دور حاسم في اختيار الحاكم الجديد، وفقدان الحاكم ثقة شعبه يعني أنه لن يبقى في السلطة، وكان انتقال السلطة يتم

بالإجبار على التنحي، وفي ظروف أخرى كما في حالة الشيخ شخبوط بن ذياب يتم التوصل إلى صيغة توفيقية تتيح الانتقال السلمي للسلطة. ورغم أن حالات انتقال السلطة بالقوة هي التي كانت توثق بشكل تفصيلي من جانب المسؤولين الإداريين البريطانيين، فإن من المهم أن ندرك أن اللجوء إلى القوة في حد ذاته كان يمثل تحولاً عن الأسلوب السائد في النظام القبلي، إذ كان المبدأ الأساسي السائد هو الانتقال السلمي للسلطة، حيث يقوم آل نهيان باختيار الحاكم الجديد من بينهم ليتولى مسؤولية زعامة قبيلة بني ياس، وقد أدت هذه العملية في عام 1855 إلى اختيار الشيخ زايد بن خليفة ابن عم الشيخ سعيد حاكماً جديداً، وجاء الشيخ زايد بن خليفة الشهير بزايد الكبير (1855-1909) إلى السلطة - مثل سلفه - من المنفى البعيد عن أبوظبي التي كانت تشهد خلافات سياسية كبيرة.[29] وكان الشيخ الجديد يحظى بدعم عدد كبير من أفراد العائلة الحاكمة الذين كانوا مايزالون يذكرون فترة حكم أبيه، ومع ذلك فقد رفض تولي الحكم حتى اتضح له أن تلك الخطوة تحظى بدعم العائلة وكبار رجال القبيلة جميعاً.

عهد الشيخ زايد بن خليفة

اقتضت طبيعة المشكلات والضغوط التي كانت تواجه أي زعيم لقبيلة بني ياس توافر صفات قيادية متميزة فيه؛ إذ كان عليه أن يحافظ على سلطته دون أن ينفّر منه أياً من القبائل التي تفضل الاستقلال الذاتي والحرية. وقد حظيت أبوظبي في فترات طويلة من تاريخها بحكام تميزوا بالكفاءة والقوة؛ فمنذ أواخر القرن الثامن عشر اجتمعت في شيخين على وجه الخصوص من حكامها - وهما الشيخ شخبوط بن ذياب والشيخ زايد بن خليفة - صفات فريدة مكّنتهما من البقاء على رأس السلطة والتفوق في إدارة شؤون الحكم، فقد استوعبا بنية النظام السياسي في قبيلة بني ياس، وفهما دقائقها ونجحا بفضل هذا الفهم في تدعيم الاستقرار وتثبيت أركان الحكم لفترة طويلة.[30] ومنذ الحرب العالمية الأولى يعتبر الشيخ زايد بن سلطان الحاكم الوحيد الذي أظهر القدرات والمهارات نفسها، والتي تُعد شرطاً مسبقاً لتحقيق النجاح الحقيقي والتميز المستمر.[31]

الأوضاع المحلية والإقليمية

كان اختيار الشيخ زايد بن خليفة عام 1855 وهو في العشرينيات من عمره لزعامة القبيلة ووضعه على رأس السلطة في مرحلة حاسمة للغاية تحدياً بالغاً؛ نظراً لكونه شاباً يافعاً ومحدود الخبرة.[32] لقد أدرك الشيخ زايد بن خليفة منذ الأيام الأولى لحكمه أنه في حاجة إلى دعم أسرته وولائها من ناحية، ودعم قبيلته برمتها وولائها، بالإضافة إلى دعم القبائل المتحالفة معها من ناحية أخرى، وأدرك بوضوح أن زعيم القبيلة لا يستطيع أن يتجاهل إرادة شعبه ومصالحه.[33] وأتاحت له حنكته السياسية أن يحظى بولاء شعبه لأكثر من خمسين عاماً، وأن يعزز مكانة أبوظبي إلى أن أصبحت أقوى إمارة في المنطقة.

وكانت المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق الشيخ زايد بن خليفة هي التصدي للأخطار التي تهدد وحدة أراضي أبوظبي، حيث كان مطلوباً من أي زعيم قبيلة أن يحمي أراضي شعبه وحلفائه. وكانت مكانة الزعيم تزداد رفعةً كلما وسَّع مناطق نفوذه، وزاد من عدد القبائل والجماعات الحليفة التي تعترف به زعيماً لها. وفي عام 1855 واجه الشيخ زايد بن خليفة عدة تحديات كان في طليعتها الاحتفاظ بولاء شعبه ووحدة أراضيه، وتوسيع رقعة سلطانه. وفي هذا الشأن يمكن اعتبار الحكام الذين توالوا على أبوظبي قبل الشيخ زايد بن خليفة (باستثناء الشيخ شخبوط بن ذياب) "فرساناً شجعاناً" أكثر منهم "زعماء ناجحين".[34] وقد واجهوا في حياتهم السياسية مواقف أبدوا فيها كثيراً من الشجاعة والجرأة، غير أنهم افتقدوا الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها الشيخ زايد بن خليفة، فرغم كونه محارباً ذائع الصيت، فإنه لم يكن يلجأ إلى الحرب إلا عند الضرورة القصوى.[35]

وقد أدرك الشيخ زايد بن خليفة حقيقةً أساسيةً لم يتوصل إليها من سبقوه؛ وهي أن السياسة في منطقة الخليج العربي ذات طبيعة متغيرة، فالعداوات القديمة لم تعد ذات معنى، كما أصبح شيوخ القواسم في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة يؤازرون الشيخ زايد بن خليفة ويسعون لكسب ود إمارة أبوظبي، بعد أن كانوا يقفون ضد قبيلة بني ياس في مرحلة سابقة.[36] وقد انهارت إمارة نجد السعودية تحت ضغوط مشتركة من العثمانيين

وآل رشيد من حائل.[37] كما أن المصلحة المشتركة آنذاك بين الإمام في عُمان وحاكم أبوظبي في طرد الوهابيين قد أدت إلى شن حملة بتعاون كلا الطرفين عام 1869 لتطهير منطقة العين من المتسللين الوهابيين الذين جاؤوا إلى الواحة من الغرب عام 1853.

وفي الوقت الذي ذاع فيه صيت الشيخ زايد الكبير تعمقت علاقاته مع الحكام العرب في المناطق البعيدة؛ ففي عامي 1880 ـ 1881 التقى الشيخ زايد الكبير أثناء أداء فريضة الحج بشريف مكة، واتفق معه على إقامة تحالف بينهما، قائم على المصلحة المشتركة.[38] كما أنه أرسل ابنه إلى البحرين لتعزيز العلاقات التقليدية الطيبة بين آل خليفة وآل نهيان.[39] وكان لسياسة المصالحة وحل الخلافات العالقة التي انتهجها الشيخ زايد الكبير جوانب متعددة؛ فقد سعى إلى الحد من الاضطرابات والتوترات بين الأعداء التقليديين، وكان يدرك بوصفه محارباً كبيراً أن الدفاع عن الشرف يدفع البدو إلى الحروب، ووظف هذا الإدراك في التخلص من موروثات الصراع الهناوي ـ الغافري؛ مثل العداء المرير والتعطش إلى سفك الدماء، لذا فقد أصبح يُنظر إلى الشيخ زايد الكبير على أنه رجل سلام في المنطقة،[40] وقد لجأ إليه الحكام الآخرون وشيوخ القبائل لتوثيق دعائم الاستقرار والمحافظة على النظام وحلّ النزاعات.[41] ومن النتائج المباشرة لذلك أنه في سنة 1888 عهد سلطان مسقط إلى الشيخ زايد الكبير بمهمة الحفاظ على الأمن في المناطق الواقعة تحت سيادة سلطان مسقط في جوار منطقة العين.[42] وقد كتب المقيم السياسي الرائد بيرسي كوكس عند زيارة واحة ليوا عام 1905 عن النجاح الذي حققه الشيخ زايد الكبير في السيطرة على المناطق الداخلية، ورصد المقيم البريطاني الذي زار الواحة للمرة الأولى منذ خمسة أعوام الأوضاع بقوله:

«... توسعت إلى حد بعيد سيطرة الشيخ زايد في الواحة التي تضم أفراد قبيلة الظواهر بل وتمتد لتشمل آل بونعيم، وهم عنصر رئيسي في الحلف الغافري، فأمكنه ضمهم إلى نطاق سلطته دون مشقة، غير أن سياسة الشيخ زايد الكبير كانت تقوم على أساس محاولة الاحتواء بطريقة سلمية، ومما لاشك فيه أنه قد أصاب قدراً كبيراً من النجاح في هذا الصدد...».[43]

كما نجح الشيخ زايد الكبير في ترسيخ قواعد الحكم بين القبائل، من خلال سياسة " الترغيب والترهيب "، فلم يكن أحد ليجرؤ على معاداة الشيخ زايد الكبير خوفاً من العقاب، في حين كان من يحظى بتأييده يضمن الأمن والاستقرار فضلاً عن المكاسب المادية.[44]

وفي الوقت ذاته أدرك الشيخ زايد الكبير مسؤوليات الزعامة في النظام القبلي؛ وهي أن السلطة قد اعتمدت إلى حد بعيد على الجانب الاقتصادي المتمثل أساساً في حرص الحاكم على تقديم الدعم المادي الذي يشكل مورداً مهماً وضرورياً لمن يدينون له بالولاء؛ لذا فقد سعى إلى تعزيز المكانة الاقتصادية لتحالف بني ياس من خلال دعم اقتصاد إمارة أبوظبي. وبحلول فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر سيطرت أبوظبي على تجارة اللؤلؤ، حيث صارت تمتلك حينها أكثر من 410 مراكب تدرُّ على شيخها عوائد متزايدة؛[45] ونتيجةً لذلك ظلت أبوظبي تتوسع إلى أن وصل عدد سكانها إلى نحو 6000 نسمة بحلول عام 1907. كما توسعت أيضاً المناطق المأهولة في العين، وكانت ذات مكانة خاصة عند الشيخ زايد الكبير.[46]

تغير الأوضاع الدولية

تعرضت الظروف الدولية التي صنع الشيخ زايد الكبير خلالها قوة أبوظبي ونفوذها لتغيرات جذرية خلال سنوات حكمه. وبحلول عام 1855 انضم طرف جديد إلى أطراف المعادلة السياسية القائمة في الساحل المتصالح ممثلاً في التدخل العسكري البريطاني، وبدأ الدور البريطاني يتنامى بصورة مطردة في المنطقة منذ توقيع المعاهدات الأولى للأمن البحري في عام 1820، وظلت المعاهدات تُجدد سنوياً حتى عام 1843 عندما تم الاتفاق على هدنة بحرية لمدة عشرة أعوام. وشهد عام 1823 تعيين أول وكيل وطني مقيم لبريطانيا في الشارقة، وكانت مهمته إرسال المعلومات إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر.[47] ورغم أن المسؤولين البريطانيين قد أكدوا خلال زياراتهم إلى الحكام المحليين أن مصالح بريطانيا تنحصر فقط في المحافظة على الأمن البحري وحرية

التجارة، فإن الحكام كانوا يدركون أن لبريطانيا مطامع أخرى في أراضيهم.[48] والواقع أن شكوكهم كان لها ما يبررها، فقد تضمنت معاهدة السلام الدائم Treaty of Peace in Perpetuity التي وافق عليها جميع الحكام عام 1853، فقرةً جديدةً إضافةً إلى تلك المتصلة بقضية "الهدنة البحرية التامة". وللمرة الأولى تنص معاهدة بين بريطانيا وإمارات الساحل المتصالحة على أن «تقوم الحكومة البريطانية بالإشراف على استمرار السلم الذي توصلنا إليه ...».[49] ويعد ذلك "الإشراف" تطوراً جديداً يتضمن مفهومه تأويلات شتى أتاحت للسلطات البريطانية أن تضطلع بدور فاعل في المنطقة، لا ينحصر في مجرد "رد الفعل" على الأحداث التي تدور حولها.

لقد ورث الشيخ زايد الكبير هذه الاتفاقية، واصطدم مع السلطات البريطانية أكثر من مرة بسببها، غير أنه أدرك بمرور الوقت أنه يستطيع أن يحقق الكثير إذا ما طوَّر علاقةً طيبةً مع البريطانيين بدلاً من معارضتهم.[50] ومنذ البداية كانت علاقات بريطانيا بأبوظبي علاقات جيدة في الغالب، ولم تكن قبيلة بني ياس هدفاً لحملة عام 1819، بل تم قبول انضمامها إلى معاهدة عام 1820 بدلاً من إرغامها على الامتثال للشروط التي وضعتها السلطات البريطانية في الهند؛[51] وهناك من الدلائل القوية ما يشير إلى إدراك الشيخ زايد الكبير بعد فترة من الخلافات أنه في حاجة إلى اتباع سياسة حاذقة في التعامل مع السلطات البريطانية في الخليج.[52] لقد أدرك أن المساعدة البريطانية يمكن أن تسهم في حل بعض المشكلات العالقة فيما يتعلق باختصاصات سلطته القبلية وحدود أراضي قبيلته، وبرع في إدارة علاقته بالسلطات البريطانية بما يحقق مصالح أبوظبي، وقد أدركت بريطانيا هذه الحقيقة على مضض، ولكن لم يكن في وسعها أن توقف التعامل معه، وقال الرائد كوكس في عام 1906: «... يجب أن أعترف بأن نفوذه (زايد الكبير) بين من يخضعون لسلطته يبقى في صف القانون والنظام ما لم تتهدد سيادته التي لا جدال حولها».[53]

وفهم زايد الكبير المبادئ السياسية الأساسية التي تفرضها المعاهدات؛ حيث نأى البريطانيون بأنفسهم عن متاعب ونفقات التورط في حكم مساحة واسعة من الصحراء

العربية، التي لم يكن بالإمكان السيطرة عليها إلا بنشر قوات برية فيها. وكان البريطانيون يفضلون استخدام "التهديد بالقوة المسلحة" لتحقيق مطالبهم، وهو الأسلوب الذي ضمن الحصول على نتائج مُرضية بأقل تكلفة ممكنة. وكانت سياسة زايد الكبير تصب في النهاية في مصلحة شعبه، فرغم أن أهالي أبوظبي كانوا يعيشون قرب البحر ويمارسون الغوص لاستخراج اللؤلؤ، فإن بني ياس كانوا في الأساس قبائل تعيش في البادية خلافاً لقبائل القواسم في الشمال.[54] وكان موضع الاهتمام الأساسي لبريطانيا هو تأمين التدفق الحر للتجارة البحرية، لذا فإنها اكتفت - بشكل عام - بترك النزاعات القبلية في المناطق الداخلية تأخذ مجراها الطبيعي، دون أي تدخل من طرفها،[55] وكانت هذه الاستراتيجية لصالح أبوظبي التي استطاعت بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية دون الحاجة إلى خوض أي صراع مع بريطانيا.

لقد بدأ الشيخ زايد الكبير منذ سبعينيات القرن التاسع عشر يستغل منظومة الإمارات المتصالحة في تحقيق مصالح قبيلته، حيث استخدمها في حل المشكلة المتكررة لقبيلة القبيسات، الذين انشقوا من جديد وأقاموا في خور العديد تحت حماية حاكم قطر.[56] وقد قرر أن يحل المشكلة من خلال وضعها بين يدي السلطات البريطانية، فقد كانت سفن الغوص بما فيها السفن التابعة له تتعرض لتحرشات القبيسات على نحو يخل بالمعاهدة البحرية، وما كان من الشيخ زايد الكبير إلا أن لفت النظر إلى التناقض في المعاهدة نفسها حيث إنها تمنعه من معاقبة رجال قبيلته المنشقين عنه، في الوقت الذي تعطي فيه المقيم السياسي البريطاني حق محاسبته على أفعالهم باعتباره شيخهم.

لقد شرح الشيخ زايد الكبير هذه المفارقة بشكل مقنع مرةً تلو الأخرى في رسائل بعث بها إلى المقيم السياسي، وقد كان واضحاً تماماً أنه صاحب الحق في هذه القضية حسبما تقتضيه مصالح الساحل المتصالح. وتحول المقيم السياسي البريطاني نفسه الذي كان قد فرض عام 1869 عقوبات على أبوظبي بسبب أعمال حربية ضد قطر، إلى التأييد القوي لموقف الشيخ زايد. وخلال الأعوام العشرة اللاحقة (1869 ـ 1879) أيد المسؤولون

البريطانيون العاملون في منطقة الخليج العربي موقف الشيخ زايد في قضية خور العديد، وتمسكوا بموقفهم، على الرغم من الضغوط التي مارستها وزارة الخارجية في لندن لإيقاف هذه المساندة والتأييد. [57] وفي نيسان/ إبريل 1878 أبحر الشيخ زايد الكبير ورجاله في صحبة المقيم السياسي البريطاني على ظهر الطراد الحربي تيزر Teazer التابع للبحرية الملكية البريطانية إلى خور العديد، غير أنهم وجدوا المكان مهجوراً، حيث كان القبيسات قد تركوه، وبعد أن وجد المشاركون في تلك البعثة أن منطقة خور العديد في حالة لا تسمح بالاستقرار فيها، انطلقوا للبحث عن أفراد القبيلة المذكورة. وفيما بعد تم العثور على أمكنتهم، وحينئذ لم يعمد الشيخ زايد الكبير ومن معه إلى الانتقام منهم، بل دعوا القبيسات إلى العودة إلى أبوظبي. وبدا في ذلك الوقت أنهم "يريدون العودة" إلى أبوظبي، وأن حاكم قطر هو الذي كان يحاول منعهم من المغادرة. وقد أرسل الشيخ زايد على الفور قوارب إليهم، وعند عودة رجال القبيلة المنشقة إلى أبوظبي، وجدوا «الترحيب والمعاملة الحسنة من شيخ القبيلة». [58]

لقد فَطِن الشيخ زايد الكبير إلى كيفية التعامل مع البريطانيين على النحو الذي يحقق غاياته، وكان في وسعه استقطاب تأييد الجانب البريطاني لأنه قادر على ضمان استمرار تنفيذ "الهدنة البحرية". وكان هناك نتائج إيجابية ملموسة لهذه السياسة؛ فعبر ذلك الأسلوب الدبلوماسي الهادئ الذي يحظى بدعم المسؤولين البريطانيين تم إعادة الفروع المنفصلة من بني ياس إليها، كما استعاد الشيخ زايد الكبير تماسك القبيلة ووحدتها، ومثلما كان يحدث عادة لم يعاقب الذين جنحوا للانفصال؛ بل قوبلت عودتهم بالترحيب. وأوضح شيخهم أنه يقدر كل أفراد قبيلته ويعتز بهم، وأنه يعتبر وحدة القبيلة هدفاً أساسياً.

وهكذا خلال فترة تقارب أربعين عاماً أرسى زايد الكبير أسساً للتعاون العملي مع المسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج العربي الذين سرعان ما أدركوا ضرورة احترام كفاءته السياسية، [59] فقد أقام علاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل مع أجيال

متتالية من المقيمين السياسيين البريطانيين الذين اعتبروه زعيماً يفي بالتزاماته، ووصفوه بأنه "عميد شيوخ الساحل المتصالح" في الخليج.[60] وكانوا مقتنعين بضرورة تطوير دور أسرة آل نهيان ونفوذها في العين بعد عام 1869، وهي الخطوة التي اعتبرت قوة دافعة لتحقيق الاستقرار في جبهة كانت معرضة للاضطراب إذا لم تتخذ تلك الخطوة.[61] وكانت العلاقة التي نصت عليها معاهدة الهدنة البحرية، والمبنية على الاهتمام البريطاني بمسألة "القرصنة" البحرية، قد حالت دون أي نشاط حربي في الخليج حتى ذلك الحين. وفي الوقت نفسه كان البريطانيون أكثر تساهلاً تجاه النشاط العسكري الذي يجري في البر، حيث اعتبروه مجرد ممارسة تقليدية لفنون القتال في الصحراء. وقد كان هذا الجانب لصالح الشيخ زايد الكبير، حيث أصبح لإمارته أبوظبي الآخذة في الاتساع قوة برية فعالة ومؤثرة.

لم يطرأ أي تحول يذكر على طبيعة علاقة الشيخ زايد الكبير مع البريطانيين إلا في الجزء الأخير من فترة حكمه، فمنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، تعرض النفوذ البريطاني في المنطقة – على الرغم من تأمينه بالمعاهدات الموقَّعة مع الحكام – لتحديات كبيرة بسبب الاهتمام المتزايد بالمنطقة من قبل السلطات العثمانية، وبخاصة بعد احتلال العثمانيين لمنطقة الأحساء عام 1871، فضلاً عن ظهور الدور الروسي في إيران والتدخلات الفرنسية في مسقط؛[62] لذا فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ضغوطاً قوية من أجل تعميق الدور البريطاني وزيادته في منطقة الخليج العربي.[63] وأدت "المعاهدة المانعة Exclusive Treaty" الموقعة في 6 آذار/ مارس 1892 بين البريطانيين وحكام الساحل المتصالح إلى تقييد سلطات الحكام المحليين إلى حد بعيد، حيث وقع الحكام على التنازل عن حقهم في تبادل المراسلات مع أي حكومة أخرى فيما عدا الحكومة البريطانية، وكذلك حقهم في السماح بإقامة أي طرف أجنبي في حدود المنطقة الخاضعة لهم دون موافقة الحكومة البريطانية، فضلاً عن حقهم في «التنازل عن أو بيع أو رهن أو احتلال» أي جزء من الأراضي الخاضعة لهم إلا للحكومة البريطانية.[64]

لم تكن تلك هي كل المطالب التي سعت الحكومة البريطانية إلى فرضها، بل بدأت الحكومة البريطانية تغير علاقتها بحكام الخليج، وأصبحت تدريجياً أكثر ميلاً إلى التشدد والهيمنة.[65] فقد قام اللورد كيرزون Kurzon بزيارة إيران قبل أن يصبح نائباً للملكة في الهند عام 1899، وكان يعتقد أنه قد اكتسب دراية تامة قائمة على المعرفة الواقعية بالأحوال الجيوسياسية في منطقة الخليج، وكتب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1898 يقول: «من المهم قبل كل شيء، كما يبدو لي ... ألا نسمح بتحول الخليج إلى ساحة للتنافس الدولي».[66] ويتضح من المراسلات البريطانية الخاصة والسرية أن ما كان يعنيه بهذا القول هو عزم بريطانيا على بسط سيطرتها على الخليج بأي وسيلة كانت، مع إبعاد القوى الأخرى كلها عنه. وكان معنى ذلك أيضاً أن بريطانيا سوف تسعى إلى مزيد من التدخل والتعدي على الحقوق والسلطات السيادية للحكام المحليين.

كان هناك اتجاه يتصاعد يوماً بعد يوم في الأوساط الرسمية البريطانية يرى أن على بريطانيا أن تفرض المزيد من السيطرة على منطقة الخليج العربي، فقد كان هناك إدراك قوي جديد للتهديدات الخارجية المتزايدة ضد السيطرة البريطانية في الخليج. ونوقش هذا الموضوع بشكل رسمي في البرلمان البريطاني؛ ونتيجة لذلك مارست كل من لندن وحكومة الهند البريطانية ضغوطهما لإبلاغ القوى الأخرى - الدولة العثمانية وإيران وروسيا وألمانيا وفرنسا[67] - بأن الخليج يشكل من الناحية العملية جزءاً من "الحدود الهندية": «بمجرد ظهور أي قوة أجنبية في ... الخليج، فإننا لن نتردد في التحول عن وضعنا الدفاعي الممتد من القنال الإنجليزي إلى الهند والشرق الأقصى ... وأن هذا الوضع قد يتعرض للخطر ... إذا سمحنا لأي قوة أخرى أن تتمركز في ... الخليج».[68]

وأبرزت أول زيارة يقوم بها نائب الملكة في الهند إلى منطقة الخليج في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1903 هذا التحول الحاسم في التوجهات السياسية البريطانية. ومنذ تلك الفترة بدأ الميزان الدقيق للعلاقة القائمة بين بريطانيا وحكام الخليج يختل بشكل يتعذَّر تغييره لاحقاً؛ ففي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1903 وصل نائب الملكة اللورد كيرزون مع أسطوله الصغير من السفن الحربية التي رست

قبالة ساحل الشارقة، حيث عقد اجتماعاً رسمياً على ظهر السفينة الحربية أرجونوت Argonaut التابعة للبحرية البريطانية، حضره جميع حكام المنطقة وأبناؤهم.[69] وتحدث نائب الملك مثنياً على الدور الذي لعبته بريطانيا في المنطقة وعلى علاقة الصداقة التاريخية الطويلة القائمة بين بريطانيا وحكام المنطقة. لكنه لمّح إلى التغييرات التي ستطرأ على هذه العلاقة مستقبلاً، واصفاً البريطانيين بأنهم الأوصياء "الشرعيون" لإقرار «السلم بين القبائل»، وأنهم «أصحاب السيادة المطلقة وحُماة» حكام الخليج.[70] وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن كيرزون السياسة البريطانية الجديدة حين قال: «لن نقبل أن يقوم شيخ مستقل بالإغارة على شيخ آخر عن طريق البر، لمجرد أنه يحظر عليه القيام بمثل هذا العمل عن طريق البحر، وبالتالي يتهرب من روح الالتزامات التي تعهد بها طبقاً لنصوص المعاهدة».[71] وإذا كانت السلطات البريطانية قد التزمت في الماضي بتنفيذ تعهداتها في إطار الحدود التي نصت عليها صراحة المعاهدات السابقة، فإنها تغامر الآن بالدخول إلى حيز جديد غير واضح بدقة تبعاً للمفهوم الجديد الذي طرحه كيرزون، والذي يتحدث عن «روح الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة».[72] لكن الذي فشل اللورد كيرزون في قوله صراحة - أو الاعتراف به على الأرجح - هو أن «الأوضاع السلمية والآمنة للغاية» التي تحدث عنها جاءت في الحقيقة نتيجة للسماح للآليات السياسية الطبيعية في المنطقة بالعمل بلا عوائق؛[73] لقد سادت حالة السلم نظراً لأن حاكماً قوياً وقديراً قد نال اعترافاً طوعياً من شعب المنطقة بسلطته عليه، وليس بفضل أي سياسات بريطانية سابقة.

كانت تلك السياسة البريطانية الجديدة التي أوضح كيرزون أبعادها عبارة عن استراتيجية محفوفة بمخاطر كبيرة، حيث كان هدفها الوحيد تعزيز الوضع الاستراتيجي لبريطانيا العظمى، دون أن يكون وراء ذلك أي رغبة في تحسين أحوال شعوب المنطقة.[74] وكان من المنتظر أن يكون هذا النفوذ البريطاني الصارم والأكثر تشدداً هو الوسيلة الرئيسية التي تضمن الحفاظ على الاستقرار وتعزيزه. بيد أن بريطانيا لم تبد اهتماماً كبيراً بتحسين الأحوال، ولم تكلف نفسها عناء تحمل أي التزامات إضافية،

سواء من ناحية زيادة الموارد المالية أو الدعم الإداري أو الاقتصادي. واستنتج الجميع أن السلطة الجديدة قد تجنبت تحمل أي مسؤوليات أو أعباء إدارية، بل إنها تسببت بمرور الوقت في تدهور أساس النظام المحلي للسيطرة الذي كان متجسداً في حكم الشيخ زايد الكبير. وعلى الرغم من حدوث صدامات ثانوية منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، فإن البريطانيين بدؤوا في استخدام نبرة متغطرسة في تعاملاتهم مع الشيخ زايد الكبير، في أعقاب زيارة اللورد كيرزون إلى المنطقة.

أدى النجاح الذي حققه زايد الكبير إلى الكشف عن غموض جوهري في الهيكل الإداري البريطاني القائم على فرض السيطرة المباشرة في منطقة الخليج، فقد كانت السياسة البريطانية الثابتة في هذا الشأن هي تخفيض النفقات اللازمة لتمويل نشاطها إلى أقل قدر ممكن، ووصف أحد المقيمين السياسيين البريطانيين اللاحقين؛ وهو تي. سي. فاول T.C. Fowle هذا النظام بأنه نظام يديره «قلة من المسؤولين ... من دون دفع روبية واحدة كإعانة أو كتمويل حكومي، ومن دون إعالة (من طرفنا) لأي جندي أو شرطي أو مجند جديد ...».[75] في الوقت ذاته سعى البريطانيون بعد زيارة اللورد كيرزون للمنطقة إلى تحقيق درجة من السيطرة لا يمكن تحقيقها عملياً إلا مع تخصيص قدر أكبر من الموارد البشرية والمالية. لقد تم الحفاظ على السلم على امتداد الساحل المتصالح والمناطق الداخلية لأن الشيخ زايد الكبير قد استخدم سلطته التي اكتسبها بشق الأنفس في فرض ذلك السلم على أرض الواقع، وليس بسبب أي مهابة مزعومة للسلطة البريطانية، وفي حين لم يجد البريطانيون أنفسهم ملزمين بالإنفاق على «أي جندي أو شرطي أو مجند جديد»، فإن الشيخ زايد الكبير كان يقوم بهذا الواجب باعتباره الوسيلة الوحيدة للحفاظ على النظام والاستقرار في إطار البنية القبلية. وكانت السلطات البريطانية قد احترمت هذا الدور على مضض في المرحلة الأولى من عهد الشيخ زايد الكبير، ولكن هذا الدور فيما بعد أصبح سبباً لتنامي العداء البريطاني تجاهه. لقد كانوا راضين بقبول المنافع التي عادت عليهم من ممارسته لسلطته، ولكنهم في الوقت نفسه اعتبروا قوته ونفوذه الكبير مصدراً محتملاً للتهديد.[76]

تزايدت الضغوط على زايد الكبير مع تحول البريطانيين التدريجي عن سياسة إطلاق اليد وحرية العمل إلى أسلوب التشدد وفرض القيود، وتجسدت تلك السياسة في سلسلة من المضايقات؛ وعلى سبيل المثال فقد طلب الشيخ زايد الكبير عام 1900 موافقة المقيم السياسي البريطاني على اعتماد علم جديد لرفعه على مراكبه، وكان البريطانيون قد حددوا في عام 1820 ألوان علم القواسم، الذين كانوا حينها أقوى قبيلة في المنطقة، ليكون هو الأساس لأعلام باقي إمارات الساحل المتصالحة، ولكن تغير موازين القوى بعد ثمانين عاماً جعل الشيخ زايد الكبير يسعى إلى اعتماد علم خاص يعبر عن مكانة بني ياس. وعلى أرض الواقع لم تكن اللائحة التي أصدرها البريطانيون بخصوص العلم القاسمي قد وضعت موضع التنفيذ مطلقاً، وبحلول عام 1900 أضحت الألوان الأصلية لذلك العلم مجهولةً من الناحية الواقعية. ولكن المقيم السياسي البريطاني أصر على رفض طلب الشيخ زايد الكبير الخاص بالعلم، وبعد أكثر من جيلين من النسيان سعى المقيم السياسي إلى وضع لائحة العلم الصادرة في 1820 موضع التنفيذ. وقد شمل التنفيذ إرسال اللائحة إلى جميع الحكام، مع إرفاق نسخة من التصميم الأصلي للعلم، ويشير ذلك إلى أن الشكل المحدد من "النموذج المعتمد" لم يكن معروفاً تماماً لدى حكام الإمارات كلهم. وبدا أن البريطانيين الذين كانوا فيما مضى يفسرون النظم واللوائح التي تنص عليها الاتفاقيات تفسيراً مرناً، قد أضحوا يميلون إلى فرضها بتصلب والتمسك بحرفيتها.[77]

لقد بدأت العلاقات الجيدة بين البريطانيين والشيخ زايد الكبير والتي تحققت في الفترة السابقة تتجه نحو الضعف اعتباراً من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وأظهرت أحداث مختلفة تدهور التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه من قبل؛ ففي عام 1895 أفاد الشيخ زايد الكبير المقيم السياسي البريطاني بموافقة سكان جزيرة الزوراء، وهي جزيرة رملية تقع بين عجمان والحمرية، على قيام زايد الكبير بإنشاء قاعدة ومستودع للمؤن في جزيرتهم، وتلقى الشيخ زايد الكبير موافقة المقيم السياسي البريطاني على ذلك. وفي عام 1897 طلب سلطان بن ناصر السويدي، والد قرينة الشيخ زايد الكبير، موافقة المقيم السياسي على الانتقال إلى الجزيرة المذكورة، غير أن

السلطات البريطانية تلكأت في الرد على ذلك الطلب. وبحلول عام 1898 رفض سلطان بن ناصر السويدي - المعروف بطبيعته المسالمة وثرائه كتاجر للؤلؤ - أن يؤجل انتقاله أكثر من ذلك. وبموافقة حاكم عجمان بدأ في بناء منزل له على أرض تلك الجزيرة بمباركة الشيخ زايد الكبير وتحت حمايته. وفي الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 1900 أصدرت السلطات البريطانية فجأة تعليماتها إلى الشيخ زايد الكبير لكي يوقف أعمال البناء في تلك الجزيرة بدعوى أن ذلك يخل بالتوازن السياسي في المنطقة. وفي شهر شباط/ فبراير من العام التالي كتب الشيخ زايد الكبير إلى المقيم السياسي معبراً عن دهشته إزاء التغير المفاجئ في الموقف البريطاني تجاهه، موضحاً أنه لم يعتد مثل هذه المعاملة من البريطانيين.[78] واستمر النزاع الذي تخللته توترات عديدة ومحاولات للتسوية حتى عام 1905 عندما قام الرائد كوكس نائب المقيم السياسي الجديد بزيارة تلك الجزيرة، وقرر حظر بناء أي منشآت عليها بشكل دائم.[79]

تلت ذلك أحداث أخرى؛ ففي عام 1906 وبعد إخفاق الشيخ زايد الكبير في موضوع انتقال والد قرينته إلى جزيرة الزوراء، وفي انتكاسة أخرى غير متوقعة من طرف المقيم السياسي تدخل الرائد كوكس ضد الشيخ زايد الكبير وضد أغلبية الحكام الآخرين في نزاع داخلي مع إحدى القبائل.[80] وإثر ذلك الموقف كتب الشيخ زايد الكبير بكياسة إلى كوكس مؤكداً عدم معارضته لرغبة المقيم السياسي التي لا تتفق مع مصلحة قبيلته، مضيفاً في الوقت نفسه تعبيره عن خيبة أمله تجاه شروط التسوية التي لم تأت كما أرادها. وفي تلك المراسلات أشار المقيم السياسي بنوع من التعالي إلى "الهدوء العام" الذي تحقق بفضل سياسة "الحماية الشاملة" الضمنية التي يوفرها البريطانيون.[81] ومثلما فشل اللورد كيرزون فقد فشل كوكس أيضاً في إدراك السبب الحقيقي لحالة الاستقرار وعدم نشوب الحروب؛ ألا وهو القوة الراسخة لأبوظبي وحاكمها، وتمثل تلك القوة الآلية السياسية والاجتماعية التي يمكن من خلالها تحقيق السلام في المنطقة في إطار النظام القبلي، فمن خلال مبادرات الشيخ زايد الكبير تتم تسوية الخلافات بأساليب المصالحة التقليدية المتأصلة في المنطقة، والتي لم تعد تُتبع في غياب السلم العام.

لذا فقد كان من المهم للغاية أن تعقد المشيخات الخمسة المتصالحة في أيلول/ سبتمبر 1905 «اجتماعاً في دبي، وكان الشيخ زايد بن خليفة هو الرئيس الفعلي للاجتماع»، [82] وفي ذلك الاجتماع توصل الحاضرون (دون مشاركة بريطانية) إلى حلٍّ سلمي لنزاع قبلي كان من الممكن أن يشعل حرباً في السابق. لقد كان احترام زايد الكبير يعني أن القبائل الخاضعة لحكمه لا تجرؤ على الإغارة على بعضها، بينما كانت القبائل الأخرى تفكر ملياً قبل الإقدام على تعكير صفو السلم، وبخاصة إذا كان مثل هذا العمل سيثير غضب الشيخ زايد الكبير عليها. وقد أسفر الاجتماع الأول لحكام إمارات الساحل عن «التوصل إلى اتفاقية خطية، مؤرخة في أواخر نيسان/ إبريل 1906، تم بموجبها... تحديد مناطق النفوذ القبلي المعنية». [83] ويعود توقيع هذه الاتفاقية إلى مناشدة إحدى القبائل للشيخ زايد بن خليفة حمايتها بعد أن حاولت مجموعة من قبيلة بني كتب احتلال قلعتهم؛ ومن أجل حفظ السلم مارس حاكم أبوظبي ضغوطاً على القبيلة المعتدية فأجبرها على الانسحاب. وقد أيده في هذا التصرف كل من حاكم دبي وحاكم الشارقة. وكانت النتيجة أن «رجحت مشورة الاعتدال». [84]

لم تكن هذه المنظومة الدقيقة من الضوابط ووسائل الردع ظاهرة للعيان في معظم الأحيان، غير أنها كانت ذات فاعلية كبيرة، بيدَ أن المقيم السياسي الرائد كوكس سعى إلى تقويض هذا التعاون السلمي، فوجَّه قبل اتفاقية نيسان/ إبريل 1906 التي سبق الإشارة إليها "احتجاجاً" إلى الشيخ زايد الكبير، على الرغم من أن موضوع الاتفاقية يقع خارج نطاق اختصاص المعاهدة؛ وبذلك التصرف كان كوكس يعكس تغيّراً في التوجه السياسي البريطاني تجاه التعامل مع شؤون الخليج، فقد أصبح لديه جدول أعمال مختلف، وكان قد تجاوز بالفعل الاتفاقيات الرسمية وتركيزها على الأنشطة شبه الحربية التي تتم في البحر. وتوسعت عملية "الإشراف" على شؤون الخليج لتشمل أموراً تجري على اليابسة وتتدخل في العلاقات المعقدة بين القبائل.

على الرغم من كل هذه المضايقات فقد حافظ الشيخ زايد الكبير دائماً على صيغة مرنة وودية في مراسلاته مع كوكس، الذي كتب عام 1904 إلى السلطات البريطانية في

الهند قائلاً: «إن نفوذ الشيخ زايد كان أقوى من نفوذ سلطان مسقط ... وحسبما نرى كان متمرساً في الأنشطة والأعمال التي تحقق السلم العام».[85]

الأوضاع في المنطقة بعد رحيل الشيخ زايد الكبير

أحدثت وفاة الشيخ زايد الكبير عام 1909 فراغاً سياسياً في المنطقة؛ فقد رحل نصير المصالحة الأول الذي كان يملك القوة والسلطة القبلية اللازمة لفرض السلم. وقد اتضحت عواقب الرحيل فيما أصبح يُعرف باسم حادثة هياسينث Hyacinth التي وقعت في العام التالي لوفاته، وأكدت هذه الحادثة إمكانية اندلاع أحداث عنف في المنطقة، وهو ما كان الشيخ زايد الكبير قادراً على احتوائه بفضل ما يتمتع به من نفوذ.

كان هناك اشتباه منذ وقت طويل في قيام بعض تجار دبي بالمتاجرة في الأسلحة؛ لذا فقد نزلت في دبي قوة بريطانية مؤلفة من 100 رجل مسلح من ظهر السفينة الحربية هياسينث التابعة للقوات البحرية الملكية في كانون الأول/ ديسمبر 1910، دون الحصول على إذن من حاكم الإمارة لمصادرة الأسلحة المهربة، فاندلع قتال عنيف بين القوة البريطانية وأهالي دبي، تبعه قصف مدفعي للمدينة، وأسفر ذلك عن مقتل 37 شخصاً وتدمير عدد من المباني، كما قتل خمسة من أفراد البحرية البريطانية. وقد اقترح القائد البحري البريطاني تنفيذ قصف شامل لدبي واحتلال المدينة بواسطة قوة لا تقل عن 1000 فرد تساندهم المدفعية.[86] وفي نهاية الأمر لم يقدر لأي إجراء من هذا النوع أن يوضع موضع التنفيذ.

أما الحادثة نفسها «... فقد أبرزتها الصحف البريطانية والهندية، وأثارت تبادلاً مهماً للمراسلات الرسمية. وكانت الحادثة مفاجأة تامة بالنسبة إلى صحيفة التايمز الهندية *Times of India*، إذ لم تستطع الصحيفة أن تفهم كيف أن الساحل المتصالح الذي كان على سلم مع البريطانيين لأكثر من نصف قرن، والذي نعم بالاستقرار نتيجة النشاط التجاري، قد تحول فجأة إلى مسرح لقتال مرير».[87]

الإجابة عن تساؤل الصحيفة هو أن هذا الاستقرار لم يكن نتيجة النشاط التجاري، بل يعود إلى وجود الشيخ زايد الكبير، بدليل أن وفاته عام 1909 قد أدت إلى خلق مشكلات هائلة في الخليج، لقد فقدت المنطقة برحيله أهم الأطراف المؤثرة في "عملية صنع السياسات"، وكان وجود الشيخ زايد الكبير هو العنصر الذي وفر الصيغة المركبة من الضغوط والضغوط المضادة التي وضعت احتمالات الاضطراب القائمة دوماً تحت السيطرة. وقد أدرك الحكام المحليون الآخرون منافع هذا النظام، فقد قبل زعماء القبائل والشيوخ في العديد من الحالات قرار الشيخ زايد الكبير وإرادته، دون أن يكون وراء هذا القبول اتفاق سابق أو هدف محدد، بل لأنه كان قادراً على اكتساب ثقتهم واحترامهم، كما كان قادراً على توفير الآلية المناسبة التي تحفظ السلم والاستقرار؛ فهو يكتفي أحياناً باستخدام الكلمة، وفي أحيان أخرى يستنفر قواته لإخضاع المخطئين. وكانت نتيجة كل ذلك استتباب الوضع "السلمي والآمن" الذي أشار إليه اللورد كيرزون، غير أن ذلك النظام قد تعرض - كما ذكرنا - لضغوط نتيجةً لسياسات التدخل التي مارستها الحكومة البريطانية. وتكشف النظرة المتأملة إلى تلك الفترة أنه لولا وجود الشيخ زايد الكبير لما كان للسلام أن يعم على النحو الذي حدث خلال فترة حكمه التي امتدت عُقوداً.

وقد جاءت وفاته في وقت كانت فيه الحكومة البريطانية، وهي الطرف الرئيسي الآخر في المعادلة، قد عزمت على توسيع دورها وتوطيد مكانتها في المنطقة. وفي الوقت الذي عبر فيه المسؤولون عن أسفهم لرحيل رجل عظيم، توهموا مخطئين أن الأمور في المنطقة ستسير على نحو أفضل في غياب حاكم قوي قادر على التصدي لهم. وفي السنوات التي أعقبت وفاة زايد الكبير مباشرة كان شعور البريطانيين بالثقة والنجاح قد بلغ أوجه؛ فخلال هذه السنوات توصلت الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع العثمانيين بشأن الحدود،[88] ووقعت اتفاقيات مع البحرين والكويت[89] أعطتها الحق في الاعتراض على توقيع أي اتفاقية بشأن إعطاء امتيازات نفطية، وكانت تعد لجعل شيوخ الساحل المتصالح يوقعون على اتفاقيات مماثلة؛[90] مستهدفة بذلك ضمان اعتماد حكام المنطقة

على مشورة البريطانيين وصداقتهم.[91] وفي كل مرة خضعت فيها الاتفاقيات للمراجعة كانت سلطات الحكومة البريطانية وصلاحياتها تتسع فيما تتضاءل استقلالية حكام المنطقة؛ ونتيجة لذلك ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت كل الاتصالات مع الشركات والحكومات الأجنبية في معظم إمارات الخليج تتم عن طريق السلطات البريطانية، بل إنها أصبحت تتحكم في تأشيرات الدخول والوصول إلى إمارات الخليج.[92] وقد بدا بالنسبة إلى الكثيرين أن حكومة الهند البريطانية التي أرسلت مسؤوليها إلى الخليج إنما أرادت أن تمارس السلطة التي مارستها في شبه القارة الهندية.

وبدأت هيبة بريطانيا وثقتها بنفسها تتراجعان بدرجة كبيرة بعد أن بلغتا أوجهما عام 1913، وكانت حادثة وصول القوة البحرية والجيش الهندي إلى المنطقة والتي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل دليلاً واضحاً لأهل المنطقة على سطوة القوة العسكرية البريطانية؛ فقد أبحر الأسطول حينئذ شمالاً عبر الخليج، ثم رسا بالقرب من الكويت، وأنزل قواته دون أي مقاومة، ثم اتجهت الحملة شمالاً إلى البصرة ومن ثم إلى بغداد لطرد العثمانيين من العراق، وبالتالي القضاء على نفوذهم في الأقاليم العربية حينذاك. وفي الوقت ذاته تقريباً كانت قوات الحلفاء ترسو في شبه جزيرة جاليبولي بالقرب من القسطنطينية بهدف توجيه ضربة قاضية إلى هيبة الدولة العثمانية وقوتها.

وفي كلتا الحالتين أدت الاستراتيجية البريطانية إلى نتائج مأساوية؛ إذ أخفق الجيش الهندي في تحقيق أهدافه في جنوب العراق، وحوصر في "كوت العمارة"، وأجبر على الاستسلام بشروط مهينة ومخزية. أما الغارة على شبه جزيرة جاليبولي فلم تحقق نتائج أفضل من سابقتها، إذ انتهت بانسحاب مهين. وقد شاعت أخبار الكارثة على الفور في أنحاء الخليج والعالم العربي برمته، وشكل ذلك ضربةً قويةً للهيبة البريطانية في الخليج. ونتيجة لضعف ثقة بريطانيا بنفسها بسبب حادثة هياسينث عام 1910، فقد بدأ الحكام الذين كانوا يخشون في السابق سطوة البحرية البريطانية وسلطة المقيم السياسي، يتساءلون عما إذا كان البريطانيون قادرين فعلياً على تنفيذ سياساتهم وفرض أوامرهم.[93] لقد حكم البريطانيون الخليج لمدة قرن تقريباً بالأسلوب الذي أحبوا أن

يطلقوا عليه "السيطرة المعنوية"، وهو في حقيقة الأمر نظام معقد يشتمل على عنصري المخادعة والتهديد.[94] وبعد أحداث كوت العمارة وجاليبولي تحطمت هيبتهم على نحو جسيم وغير قابل للإصلاح، ولم يكن هناك بعد وفاة الشيخ زايد الكبير أي حاكم محلي له نفوذ يمكنه من المحافظة على الاستقرار فترة طويلة.

سنوات ما بين الحربين العالميتين: 1919 ـ 1938

ربما تكون إمارات الساحل قد شهدت في السنوات التي تلت انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى عام 1918 نوعاً من العودة إلى حالة السلم التي سادت خلال فترة ما قبل الحرب، غير أن كل عناصر المعادلة كانت قد تغيرت، إذ لم تبق أي من القوى السياسية السابقة التي حققت الاستقرار السياسي والمعنوي على حالها. على الصعيد السياسي ارتبط انهيار الإمبراطورية العثمانية بظهور عدد من الدول العربية الجديدة؛ وهي العراق وفلسطين وسوريا ولبنان، غير أنها جميعاً كانت تحت الانتداب (الحكم) البريطاني أو الفرنسي، وقد أقر ذلك الوضع من قبل عصبة الأمم. وشعر العرب بالظلم لأنهم توقّعوا أن تحظى مطالبهم الوطنية بالرعاية ذاتها التي لقيتها الدول التي كانت تخضع في السابق لألمانيا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. ولم تكن الترتيبات الجديدة لتحقق الاستقرار؛ إذ لم تقبل الدول العربية الحكم الأجنبي، وشهدت مصر التي كانت تحت الحكم البريطاني منذ عام 1882 ثورة شعبية عارمة هي ثورة 1919.[95] وبعد مواجهات سقط فيها الكثير من الضحايا اضطرت بريطانيا إلى إعطاء مصر نوعاً محدوداً من الاستقلال عام 1922. كما زالت الوصاية تدريجياً عن العراق بفعل الاتفاقيات الجديدة في عام 1922 وعام 1930، إلى أن حصل العراق على استقلاله التام عام 1932. كما أن فلسطين التي أثقلها عبء إنشاء "وطن قومي" جديد لليهود على أراضيها قد شهدت هي الأخرى مقاومةً عربيةً قويةً للأطماع الصهيونية منذ لحظة تأسيسها. وكانت فرنسا أكثر قسوة في التعامل مع المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي؛ إذ عملت على تمزيق المعارضة العربية وإثارة النزاعات العرقية والطائفية في المناطق الخاضعة لها.[96]

انتشرت أخبار هذه التغيّرات على الفور في أنحاء منطقة الخليج، واتسع نطاق توزيع الصحف والمجلات العربية الصادرة في كل من مصر وفلسطين والعراق، وأدى الاطلاع على الأحداث السياسية الجارية إلى زعزعة نظرة شعوب المنطقة إلى "السيطرة المعنوية" البريطانية. وعلاوةً على ذلك لم يكن هناك حكام محليون يمتلكون مثل مكانة الشيخ زايد الكبير للحفاظ على الأمن باعتباره من مهام بريطانيا في المنطقة حسب المعاهدات الموقعة بين الجانبين. وقد تغير حكام إمارات الخليج جميعاً - باستثناء دبي - خلال الفترة 1919-1930، وحتى في دبي فقد واجهت سلطة الحاكم تحديات عديدة، كذلك كان هناك تغيير في الجانب البريطاني؛ فبعد الفترة الطويلة التي قضاها بيرسي كوكس في المنطقة حصل على لقب سير، وانتقل إلى العمل في حكومة العراق الجديدة. وتوالى على منطقة الخليج عددٌ من المقيمين السياسيين الذين لم يبق أحد منهم في الخدمة فترة طويلة تتيح له فهم ظروف المنطقة واستيعابها أو فرض احترامه على الحكام.[97]

والأسوأ من ذلك أن هيبة المقيم السياسي البريطاني قد اهتزت بعد سلسلة من الإجراءات الاقتصادية غير الحكيمة؛ إذ أدت تكلفة الإنفاق على المجهود الحربي في الحرب العالمية الأولى إلى شبه تدمير للاقتصاد البريطاني الذي كان مزدهراً حتى عام 1914، وقادت الظروف الاقتصادية الصعبة والتقشف المطبق في الداخل إلى تخفيضات في الميزانية المخصصة لكافة الدوائر الحكومية في بريطانيا، وأثَّر ذلك بالطبع في منطقة الخليج؛ وفي هذا الإطار تم سحب السفينة المخصصة للمقيم السياسي، والتي كان يستخدمها في جولاته وزياراته إلى حكام إمارات الساحل، يستضيفهم عليها ويكرمهم بالصورة التي تليق بمكانته، فاضطر بعدها إلى التنقل كراكب عادي على الرحلات المنتظمة التابعة لشركة الملاحة البريطانية الهندية. وعندما كان المقيم يصل إلى إحدى الإمارات الساحلية، لم تكن هناك أي منطقة تابعة للسيادة البريطانية يمكنه استضافة الحكام المحليين وأعيان القبائل فيها. وطبقاً لنظام القيم القبلية الموروثة، فقد قلت مكانة المقيم السياسي في نظر الحكام وأعيان القبائل، لأنه لم يعد قادراً على ردِّ الضيافة.[98] وإذا كان هذا الأمر غير ذي قيمة البتة في لندن، فإنه يشكل قضية أساسية في منطقة

الخليج. وعندما أعيد للمقيم السياسي يخته عام 1930 كان الضرر قد وقع فعلاً؛ لأن استعادة الهيبة بعد فقدانها ليست أمراً سهلاً. وفي العقد التالي لم يعد وجود المقيم السياسي وقوته يمثلان أكثر من مجرد ذكرى على الساحل، إلى حد أنه في عام 1929 لم يكن هناك من يستطيع أن يتذكر أسماء المقيمين السياسيين الذين خلفوا كوكس.[99]

كان من الممكن أن يستعيد البريطانيون وضعهم السابق في الخليج لو أنهم عادوا في عام 1918 بقدرة فعالة وإصرار على المحافظة على السلم، غير أنهم أظهروا تردداً وعجزاً عن التحرك الإيجابي، فقد استغرقت الخلافات الداخلية بين الأجهزة الحكومية في لندن وقتاً طويلاً وجهوداً مضنية لتحديد الوزارات والجهات التي ستكون مسؤولة عن شؤون الخليج.[100] كما كان هناك اهتمام مُبالغ فيه بمسألة خفض التكلفة أثناء فترة التقشف المالي، وكان ذلك واضحاً في سحب سفينة المقيم السياسي.[101] وباختصار فقد حلت سياسة متخبطة محل سياسة إحكام السيطرة على دفة الأمور في الخليج التي سعى كيرزون إلى تحقيقها.[102] وكان لفراغ السلطة هذا تأثيرات بالغة في أبوظبي، خاصة أنه لم يكن لدى أي من الذين جاؤوا بعد الشيخ زايد الكبير مباشرة الكفاءة اللازمة لإدارة التركيبة المعقدة لمنظومة قبيلة بني ياس في ظل الظروف السائدة.

كانت المحافظة على استقرار الساحل المتصالح تقتضي دائماً المحافظة على توازنات محلية، وعلى مدى أكثر من نصف قرن كانت الشخصية القوية للشيخ زايد الكبير هي التي تحول دون حدوث حالة من الفوضى والإخلال بالنظام، إضافة إلى المصلحة الشخصية التي تجمع بين العناصر المكونة لتحالف بني ياس، وكما أشار أحد الباحثين: «لكي يبقى الحاكم في الحكم، كان عليه أن يجمع بين الشجاعة والعدل والأمانة والذكاء والكرم، وأن يتأكد من أن أياً من أقاربه لا يشعر بالسخط».[103] وقد أتيح للحكام الذين خلفوا الشيخ زايد الكبير أن يستفيدوا بعض الوقت مما تركه من تأثير؛ فقد تعين على الحاكم الجديد لإمارة أبوظبي الشيخ طحنون بن زايد (1909-1912)، أن يدعم في أحد الأعوام حلفاءه من الظواهر لصد الهجمات التي شنتها عليهم قبائل مجاورة في العين.[104] وبين عامي 1919 و1920 كان على خليفته أيضاً الشيخ حمدان بن زايد (1912

ـ 1922) أن يتدخل للتوفيق بين القبائل، وكان الخلاف في هذه المرة بين المناصير والعوامر، وكلاهما من حلفاء بني ياس. ومع ذلك فقد كانت النزعة الطاردة المتأصلة في النظام السياسي تعود لتفرض نفسها، وقد برزت ثلاثة عوامل جديدة زادت من الضغوط على البنية الهيكلية للحلف؛ أشرنا في السابق إلى عاملين منها، وهما غياب الشيخ زايد الكبير وتراجع فاعلية السلطة البريطانية، أما العامل الثالث فقد كانت له جذور سياسية واقتصادية.

لقد عززت الحرب العالمية الأولى من قوة عبد العزيز آل سعود حاكم نجد ونفوذه في قلب شبه الجزيرة العربية، حيث تمكن بالفعل من طرد العثمانيين من إقليم الأحساء المتاخم للخليج عام 1913، وفي عام 1918 نظر إليه البريطانيون بوصفه يمثل أبرز قوة مستقبلية في المنطقة. وفي حين كانت قبائل الصحراء تنظر إلى الشيخ زايد الكبير بوصفه "الرجل القوي" الذي يتمتع بالنفوذ ويمتلك الوسائل اللازمة لدعم مكانته وبسط هيمنته، فقد جاء عبدالله بن جلوي، وهو ممثل عبد العزيز في الأحساء ليحاول شراء ولائهم. وساعد ابن جلوي القبائل التي كانت تهاجم بني ياس وحلفاءهم بهدف إضعاف مصدر القوة والاستقرار الوحيد المنافس له في المنطقة.[105] وكان ذلك التحرك تقليدياً في مجمله؛ فهو جزء من سياسة الكرّ والفرّ القبلية، ومن ناحية أخرى كانت له دوافعه الاقتصادية وأسبابه المرتبطة بالظروف المعاصرة، إذ إن احتمال وجود احتياطيات من النفط في المنطقة كان عاملاً مؤثراً في تزايد أهميتها والتوسع في بسط النفوذ ضمنها حتى قبل الحرب العالمية الأولى؛ وكان السعوديون قد حرصوا منذ عام 1918 على الاستحواذ بكل الطرق على أكبر كمية من النفط المحتمل استخراجه.

كانت الموارد المالية المتوافرة لدى الحكام الذين تولوا الحكم بعد زايد الكبير قليلة نسبياً وغير كافية لمقاومة تلك الضغوط، ولم تقدم لهم الحكومة البريطانية دعماً يذكر، وقد تراجعت الموارد الاقتصادية للحكام نتيجةً لتدهور التجارة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، بينما ازدادت حاجة القبائل إلى الدعم والمساعدة. وقد أدت الضغوط المتصاعدة إلى رد فعل مؤثر في صميم تحالف بني ياس؛ إذ اختفت السلطة المستقرة

وتعاقب على حكم أبوظبي عددٌ من الحكام لفترات قصيرة؛ ففي حين أن حاكماً واحداً قد حكم أبوظبي أربعة وخمسين عاماً خلال الفترة 1855 ـ 1909 فقد توالى على حكمها أربعة حكام في فترة تسعة عشر عاماً (1909 ـ 1928). فبعد حمدان بن زايد تولى أخواه الحكم على فترات متقاربة وهما سلطان بن زايد (1922 ـ 1926) وصقر بن زايد (1926 ـ 1928). ولم تنته دائرة الفوضى والاضطراب التي أصابت الأسرة الحاكمة إلا في عام 1928 عندما تولى حكم أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان.[106]

ويمكننا أن ننظر إلى الفترة 1922 ـ 1928 من منطلقين مختلفين؛ فإما أنها كانت تمثل فترة انتكاسة سياسية نظراً لسيطرة الطابع الصراعي العنيف للقبلية الذي كان سائداً قبل عام 1855، وإما أنها كانت مجرد خلل طارئ أصاب الآلية السياسية تحت تأثير مجموعة من الظروف الخاصة. وقد فسَّر المسؤولون البريطانيون الموقف في ذلك الوقت على أنه ارتداد سياسي، ولكن الاستعراض التاريخي للأحداث يجعل التفسير الآخر أقرب إلى الصواب، فعلى امتداد قرن ونصف القرن تقريباً كانت الفترة الوحيدة التي شهدت استخدام العنف وسيلةً لتغيير النظام السياسي هي الفترة الفاصلة بين عامي 1922 و1928، أما في الفترات الأخرى فقد كان انتقال السلطة عن طريق الإجماع هو الأسلوب المتَّبع. ولابد من رؤية الأحداث التي شهدتها أبوظبي في سياق أوسع؛ أي في سياق الأوضاع السائدة في المنطقة وفي العالم أجمع، فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى فقدان الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العالم بأسره، واتخذ ذلك الوضع أشكالاً مختلفة معظمها مدمر وعنيف، وساد الاضطراب السياسي والاقتصادي على نطاق واسع، وفي عام 1929 عندما بدأت البنى السياسية تستعيد وضعها، انهار الاقتصاد العالمي مرة أخرى ودخل العالم في كساد اقتصادي امتد طوال فترة الثلاثينيات. وقد وُلد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وترعرع في هذه الظروف العصيبة والمتقلبة.

زايد بن سلطان في صباه

في الأيام السابقة لعهد شهادات الميلاد وحفظ السجلات المكتوبة كانت تفاصيل تواريخ الميلاد تحفظ في الذاكرة فقط، ولا يوجد من يذكر بدقة اليوم والعام الذي وُلد فيه

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، غير أن أرجح تقدير هو أنه قد وُلد في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى، أي في عام 1918. وتناولت المرة الأولى التي دونت فيها أحداث خاصة بحياة الشيخ زايد رحلته أثناء طفولته بصحبة والدته من أبوظبي إلى العين. ونتذكر اليوم أن هذه الرحلة كانت محزنةً لأنه لم ير والده حياً بعدها؛ ففي 12 تموز/ يوليو 1926 عهد الشيخ سلطان الذي أحس بخطر ما إلى ابنه الأكبر شخبوط بحماية الأسرة، التي تضم زوجته الشيخة سلامة بنت بطي آل حامد وابنه الأصغر زايد، فأرسلهم إلى مكان آمن في العين. ولم يبق معه في أبوظبي سوى ابنه الثالث خالد.[107] وعقب عدة أيّام قُتل الشيخ سلطان فأصبح زايد وإخوته يتامى، وبعد نحو عامين تولّى شخبوط الابن الأكبر للشيخ سلطان الحكم، كما تولّى رعاية إخوته الصّغار، وخاصّة أصغرهم سناً الشيخ زايد، إذ بذل الشيخ شخبوط كل ما في وسعه ليحل محل والده في رعايته.

ومن هنا فقد مر الشيخ زايد في بداية صباه بتجربتين مختلفتين إلى حد بعيد؛ أولاهما أثناء طفولته المبكرة في منزل أبيه في أبوظبي، والثانية في مقر الحاكم في قصر الحصن بعد تولي أخيه الشيخ شخبوط الحكم. وفي ذلك الوقت المبكر من حياته بدأ زايد يحفظ القرآن الكريم، ولم يكن قد تجاوز سنوات الطفولة عندما بدأ يحضر مجلس أبيه، يصغي لما يدور فيه ويتعلّم منه، وسرعان ما اكتسب الثقة ليطرح استفساراته على ضيوف المجلس، وأصبح معروفاً بأنه أعقل وأكبر من سنه.[108] ومع انتقاله إلى العين عام 1926 وخلال فترة حياته بين أهل أمه من القبيسات، وهم بطنٌ من بني ياس، نشأ زايد في بيئة بدوية خالصة.[109] وفي مجلس جده بطي حضر الشيخ زايد بن سلطان المداولات حول الهموم القبلية التي عايشها بشكل غير مباشر في أبوظبي، واستمع في مجلس جده إلى المناقشات اليومية المتعلقة بقضايا الحرب والعادات والتقاليد والأعراف العربية الأصيلة؛ وهي القضايا المحورية التي ازداد التداول بشأنها في الظروف المضطربة خلال العشرينيات والثلاثينيات.

وفي مرحلة لاحقة أدرك زايد عدم حدوث تغير كبير في آلية التحالفات بين القبائل، وفي القضايا التي واجهت جده الشيخ زايد بن خليفة الذي سمي على اسمه قبل قرن كامل. وفي شبابه الذي أمضاه في العين حرص زايد بن سلطان على معرفة الرجال الذين قاتلوا إلى جوار جده زايد الكبير واستمع إلى آرائهم وحكاياتهم وذكرياتهم. واكتشف من ذلك كله أن جده الذي لم يقدر له أن يلتقي به قد جمع فضائل حكام الصحراء، من شجاعة وعدالة وأمانة وذكاء وكرم، وعايش بالتجربة العملية يوماً بعد يوم أهمية توافر هذه الصفات لإدارة شؤون القبيلة، وأدرك أن رجال القبيلة يمكن قيادتهم، ولكنهم لا يقبلون أن يُساقوا.

شكلت هذه المؤثرات خلفية طفولة الشيخ زايد وشبابه، وإذا كان معظم الأطفال لا يُعرفون إلا في نطاق أسرتهم المقربة فحسب، فإن الشيخ زايد بدأ منذ الأعوام الأولى يترك بصمته، وقد عرفته قبائل العين البدوية في سنوات صباه المبكرة صياداً ماهراً ورامياً لا يخطئ هدفه، وكانت هذه الصفات تلقى إعجاباً خاصاً. لقد كان الشيخ زايد شاباً قوياً نشيطاً وصبوراً إلى أقصى حد، ولكن كان واضحاً أيضاً أن ملكاته أكثر من مجرد فطنة المحارب وشجاعته. ورغم أن شجاعته وجسارته لم تكن موضع شك فيها على الإطلاق، فإن ممارساته المبكرة أوضحت أن اللجوء إلى القوة إنما يمثل الملاذ الأخير لديه، وكان يؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يوجد خلاف يستعصي على المناقشة الموضوعية والمفاوضات الجادة. ووفقاً لرأي المقربين منه وسائر رجال القبيلة على حد سواء، فإن الشيخ زايد كان يمتلك السمات التي تمكّنه من زعامة أبوظبي؛ ألا وهي التحلي بالصبر. لقد كان زايد في صغره يتوخى الصبر حتى تأتي اللحظة الملائمة للقيام بعمل حاسم، وكان لهذه الصفة فوائد جمة في حياته اللاحقة.

الفصل الثالث

ممثل الحاكم في العين

كان عام 1928 علامة فارقة في تاريخ إمارة أبوظبي؛ إذ تم اختيار الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان حفيد زايد الكبير لتولي مقاليد الحكم في الإمارة، وجاء ذلك الاختيار لينقل إلى سدة الحكم جيلاً جديداً بزعامة رجل يحظى بدعم أعمامه وإخوته، علاوةً على دعم كبير من العائلة الحاكمة. لقد عم أبوظبي إحساس عام بالضجر من حالة الفوضى والاضطراب التي كانت سائدةً من قبل، وكان هناك أمل في استعادة الأمن والاستقرار، وقد لاحظ الوكيل المحلي في الشارقة ذلك حينما زار الشيخ شخبوط فور تسلمه مقاليد الحكم، وفي رسالته إلى المقيم السياسي في الخليج كتب الوكيل المحلي: «صعد الشيخ شخبوط وأعيان أبوظبي إلى ظهر السفينة، وسألهم قبطان السفينة عن الأحوال في أراضي أبوظبي، فأجابوا بأنها تنعم بالهدوء والسلم». [1]

اتسم الحاكم الجديد بالعديد من الصفات المثيرة للإعجاب؛ فقد كان ودوداً عذب الحديث ذا شخصية جذابة، ومن المهم أن الشيخ شخبوط كان يحظى بدعم أقرب الأقربين في عائلته؛ إذ تعاهد إخوته الثلاثة على دعمه حين أوصتهم والدتهم الشيخة سلامة بنت بطي آل حامد بأن يُقسموا على التضامن والتآزر. وقد أدى هذا التضامن بين الإخوة إلى إعطاء قوة دافعة للقيادة الجديدة في أبوظبي، إلى أن أصبحت واحة استقرار في منطقة تعيش تحت ضغط الاضطراب المتواصل. [2] وعزَّز من استقرار أبوظبي عدم وجود أي خلافات قد تشق صف العائلة الحاكمة، والدعم الذي كان يحظى به الشيخ شخبوط من جانب عمه خليفة بن زايد أكبر أبناء الشيخ زايد الكبير، ومنذ عام 1928 بدأ الشيخ شخبوط حُكماً مستقراً استمر أربعين عاماً تقريباً، قبل أن يحل محله أخوه الأصغر الشيخ زايد.

عندما تولى الشيخ شخبوط زعامة بني ياس ومقاليد حكم أبوظبي كان الكثير من التغيرات قد حدث خلال الأعوام العشرين التي تلت وفاة زايد الكبير ؛ فقد تفكك النظام المعقد من الصلات التي تربط بين القبائل وحاكم أبوظبي، وأضحى متعذراً على الشيخ شخبوط أن يعيده إلى ما كان عليه. في الوقت ذاته بذل الشيخ شخبوط جهوداً مضنيةً واتخذ خطوات جريئة خلال فترة الثلاثينيات لبسط نفوذه على المناطق الصحراوية، وبحلول عام 1939 اعتقد المسؤولون البريطانيون أنه قد عزز سيطرة أبوظبي على أراضيها في منطقتي ليوا والعين؛ إذ ورد في التقرير العسكري للسنة نفسها: «أن حاكم أبوظبي يتمتع الآن بنفوذ واسع». [3] غير أن هذه المكانة لم تكن راسخة كما تخيلوا في البداية، وكانت سلطة الشيخ شخبوط ضعيفة على قبائل العين إلى أن تولى الشيخ زايد منصب ممثل الحاكم فيها عام 1946.

كما واجه الشيخ شخبوط مشكلات اقتصادية وسياسية متداخلة؛ فقد كانت الموارد المالية لحاكم أبوظبي تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة اللؤلؤ، وقدرت العوائد المالية التي حققتها هذه التجارة لمنطقة الخليج عامةً عام 1925 بنحو 3 ملايين جنيه إسترليني. [4] ونظراً لحصة أبوظبي الكبيرة من هذه التجارة فإن نسبةً مقبولة من عوائدها كانت تذهب إلى خزينة الحاكم. ولكن الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي وتطوير اليابانيين للؤلؤ الاصطناعي وتسويقه وصلا بتجارة اللؤلؤ إلى أزمة حقيقية؛ وكان لتلك الأزمة تداعيات مختلفة، إذ لم تقلَّ موارد الحاكم بقدر كبير فحسب، بل انهارت تجارة العديد من العائلات الثرية العاملة في هذا المجال؛ فأدى هذا إلى انتشار البطالة والاستياء بين رجال القبائل العاملين في مجال الغوص واستخراج اللؤلؤ.

ومنذ البداية أظهر الشيخ شخبوط حرصاً في الإنفاق، فلم يكن متساهلاً في صرف دخله الذي تحقق من تجارة اللؤلؤ، وإذا كان ثمة اعتقاد بأن الشيخ شخبوط كان يستخدم حصته من تلك العوائد ليعيش حياةً مترفةً فإن زيارةً واحدةً إلى مقر الحاكم في أبوظبي كانت كفيلة بتبديد هذه الفكرة الخاطئة، حيث تنعدم في مقر إقامته وسائل الراحة الأساسية. وكان من المعتاد أن يوزع الحاكم جزءاً كبيراً من دخله في صورة دعم مالي

للقبائل، وكان العرف يقضي بدفع هذه المبالغ لشيوخ القبائل الموالين له؛ ليوزعها هؤلاء الشيوخ بدورهم على قبائلهم، وبهذه الوسيلة تخضع الثروة التي تجنى من النشاط التجاري في الساحل لعملية إعادة توزيع على سكان المناطق الداخلية من الإمارة. في حين كان الشيخ شخبوط متحفظاً بشأن توزيع هذه الهبات، وربما دفعته بعض الأسباب آنذاك إلى الاقتصاد في الإنفاق؛ فقد تراجعت حصته من عوائد تجارة اللؤلؤ على مدى أعوام قليلة، وواجهت المنطقة حالة من الكساد التجاري، ولذا لم يكن يملك الموارد الكافية لدفع هذه الهبات بالقدر الذي كانت عليه من قبل، غير أنه لم يدرك في الحقيقة العلاقة الوثيقة بين ولاء القبيلة من ناحية والهبات التي يقدمها الحاكم من ناحية أخرى، بينما أدرك الشيخ زايد جيداً هذه العلاقة بين الولاء والعطاء وهو يراقب الفقر المتزايد للقبائل التي تعيش حول منطقة العين.[5] وكان عدم التعاطف مع رجال القبائل مرتبطاً بجانب شخصي؛ إذ لم يكن الشيخ شخبوط كما يبدو حاكماً يتمتع بالحضور الفعال في أوساط القبائل التي تشكل حلف بني ياس، وقد قال رودريك أوين Roderic Owen، وهو زائر بريطاني قدم إلى المنطقة آنذاك، إنه على الرغم من إعجابه بشخصية الشيخ شخبوط واحترامه لذكائه وحضور بديهته فإن حاكم أبوظبي «قد لا يكون ذا حضور جماهيري فاعل، حيث إنه لا يتمتع بشخصية مؤثرة على المستوى الشعبي».[6]

لقد هبت رياح الركود العالمي على منطقة الخليج بعد أن تلقت ضربتين مؤلمتين؛ أولاهما الكساد الذي أصاب الأسواق العالمية، والثانية تسويق اللؤلؤ الياباني الاصطناعي الأرخص ثمناً؛ لذا كان للكساد الاقتصادي العالمي أثر عميق على المستوى المحلي، وكانت أبوظبي قد حققت نمواً كبيراً بفضل عوائد تجارة اللؤلؤ، غير أن تلك العوائد كانت تمثل موردها الوحيد. ولم يكن في أبوظبي ميناء طبيعي يمكن للسفن أن ترسو فيه كما هي الحال في دبي؛ لذا فقد أدى تدهور تجارة اللؤلؤ إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أبوظبي. وبالمقارنة كانت الأوضاع في العين مختلفة؛ حيث المياه متوافرة نسبياً والزراعة ممكنة، فضلاً عن الحركة المنتظمة للقوافل والمسافرين وما يرتبط بذلك من نشاط تجاري. وأما في ليوا الموطن الأصلي لبني ياس فكان الحصول

على موارد للمياه أصعب من العين، ولكن كان في وسع القبائل أن تواصل حياتها ونشاطها التقليدي المتمثل في زراعة النخيل ورعاية قطعانها من الماشية. وقد جاء بنو ياس إلى أبوظبي في الأصل لأنها وفرت لهم سبل العيش، ومع تدهور العمل والتجارة على الساحل، تحول ميزان القوى والأهمية مرة أخرى نحو الداخل، أي نحو مناطق القبائل التي كان يضعف فيها نفوذ الشيخ شخبوط.

للوهلة الأولى قد يبدو من الصعب أن نفهم سر اختلاف الموقف القبلي من الشخصيتين؛ فقد كان الشيخ شخبوط بن سلطان مثل أخيه الشيخ زايد بدوياً خالصاً يحب الصحراء والحياة البسيطة، ويستمتع إلى أقصى درجة بممارسة الهوايات البدوية التقليدية وهي الصيد بالصقور ونظم الشعر. بيد أن ولاء رجال القبيلة كان يستند إلى جانبين هما الشخصية القيادية للحاكم ومدى اهتمامه بأحوال رعيته، فهم يطيعون الزعيم الذي يحوز إعجابهم وفي الوقت نفسه لا يبخل عليهم بالدعم المادي. وقد أدى عدم اهتمام الشيخ شخبوط بشؤونهم إلى مواجهتهم ظروفاً معيشية شاقة رغم المسؤولية التقليدية للشيخ في مساعدة قبيلته وتقديم العون المادي لها، والذي كان يشكل جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي البدوي. غير أن الشيخ شخبوط كان يتردد دائماً في تقديم الدعم المالي؛ وفي الثلاثينيات والأربعينيات كان هذا التردد يعود إلى محدودية الموارد المتوافرة له في أعقاب تراجع عوائد تجارة اللؤلؤ، ولكن الشيخ شخبوط ظل متحفظاً بشأن تيسير إجراءات الإنفاق وتوسيع دائرة توزيع هذه العوائد رغم تدفق الأموال عليه، سواء من عوائد التنقيب عن النفط أو من الريع الوارد نظير بعض التسهيلات الممنوحة للحكومة البريطانية واستئجارها لبعض المنشآت المحلية.

ليس من الصعب معرفة سبب هذا الحرص الشديد في الإنفاق؛ فقد تزامن العقد الأول من حكم الشيخ شخبوط مع أوج فترة الكساد الاقتصادي العالمي الكبير، وقد حددت تلك الفترة طبيعة حكمه، وكانت الكارثة التي حلت بأبوظبي بسبب انهيار عوائد تجارة اللؤلؤ قد رسّخت في نفس الحاكم حرصاً لم يتخل عنه فيما بعد. ويشترك الشيخ شخبوط في هذه الصفة مع العديد من أبناء جيله على نطاق العالم، الذين عانوا

مشقة تلك الفترة العصيبة، وعاشوا بعد ذلك يتملكهم هاجس التخوف من عودة مثل تلك الأيام القاسية مرةً أخرى.

اكتشاف النفط والأوضاع الدولية المتغيرة

ما إن بدأ دخل حاكم أبوظبي في التلاشي بسبب التدهور الحاد في عوائد تجارة اللؤلؤ حتى ظهر في المنطقة مصدران جديدان للدخل؛ أولهما عوائد التسهيلات الممنوحة لسلاح الجو البريطاني، والتي جلبت معها بعض القيود؛ فقد كانت تعني تدخلاً بريطانياً أوسع في شؤون أبوظبي. وعلى الرغم من أنها كانت تقدم للشيخ شخبوط 4800 روبية هندية في العام،[7] فإن ذلك لم يكن كافياً لتعويضه عن تدهور حصته من عوائد رسوم تجارة اللؤلؤ، والثاني رسوم امتيازات النفط الذي كان حينئذ أكثر أهمية من سواه لما سيحققه من ثروة طائلة لأبوظبي، وإن كانت هذه الرسوم تبدو محدودة مقارنة بالثروة الطائلة التي ستتحقق في الأعوام اللاحقة.

في بداية الثلاثينيات كانت بنية القوى الإقليمية على وشك التحول بسبب احتمال اكتشاف النفط في صحراء أبوظبي، وكانت الحكومة البريطانية مصممةً على أن تكون الشركات البريطانية مسؤولةً عن استغلال أي موارد نفطية في الإمارات المتصالحة، وبخاصة بعد أن تمكنت شركات النفط الأمريكية بالفعل من احتكار العمل في الحقول النفطية في البحرين والسعودية. وبموجب اتفاقية عام 1922 كان في وسع البريطانيين أن يمنعوا إقامة أي صلات أو علاقات خارجية، غير أنه لم يكن في إمكانهم إجبار الشيوخ على منح شركة بعينها حق التنقيب عن النفط. وقد شهد عام 1935 إنشاء شركة فرعية تابعة لشركة نفط العراق Iraq Petroleum Company المملوكة لبريطانيا لتعمل في مجال الاستكشافات النفطية، وهي شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة Petroleum Development Trucial Coast Ltd. وفي عام 1939 توسعت أعمال هذه الشركة الفرعية تحت ضغط كبير من الحكومة البريطانية، ووقعت الشركة اتفاقيةً مع الشيخ شخبوط، كان الشيخ فيها مفاوضاً عنيداً، وأبدى تمسكاً كبيراً بمطالبه الرامية إلى

الحصول على مميزات أفضل من تلك التي حصل عليها الحكام الآخرون الذين دخلوا في مفاوضات مع البريطانيين. ونجح الشيخ في الحصول على مبلغ من المال يفوق ما حصل عليه أي من الحكام الآخرين في إمارات الساحل المتصالحة، إذ حصل على مبلغ 300000 روبية هندية عند توقيع الاتفاقية، بالإضافة إلى دخل سنوي قدره 100000 روبية هندية تزداد بصورة دورية،[8] وقد عوَّض هذا الدخل الجديد تراجع عوائد تجارة اللؤلؤ بل زاد عليها. وهكذا فإن النفط قد وفّر للشيخ شخبوط موارد ضخمة تفوق ما امتلكه أي من الحكام الذين سبقوه في حكم الإمارة، حتى قبل أن يتم اكتشافه بالفعل.

ولكن مواقف شركات النفط والحكومة البريطانية تجاه حكام المنطقة أظهرت جلياً الغموض الذي يكتنف العلاقة القائمة بين الطرفين، وكان من المؤكد تماماً أن لحاكم أبوظبي حقوقاً سيادية كاملة على كافة الأراضي الخاضعة له، وبهذه الصفة قام هو وحكام الإمارة الذين سبقوه بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات مع المملكة المتحدة، غير أن البريطانيين ولأسباب تتعلق بالمصلحة العليا للدولة كانوا يوسعون بشكل متواصل نطاق تدخلهم دون أن يقدموا مقابل ذلك أي شيء على سبيل التعويض. أما الحكام فقد كانوا ينظرون إلى هذه الاتفاقيات على أنها ملزمة قانوناً وعرفاً، وكانوا متيقنين - استناداً إلى أحكام القانون الدولي - أنه ليس عليهم أي التزامات غير مكتوبة تجاه بريطانيا، بخلاف الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة، وأنهم وحدهم المسؤولون عن حكم إماراتهم، كما أن أي امتيازات خاصة بالثروات المعدنية والنفطية وأي عوائد تدفعها شركات النفط لم تكن هبةً ومنحةً مجانيةً، ولكنها حق لهم. وفيما يتعلق بعقود النفط الأولى في إمارات الساحل المتصالحة فقد كانت السلطات البريطانية تنوب عن شركات النفط البريطانية وتمثل مصالحها، وليس مصالح الإمارات المتصالحة.[9] لقد بدأت شركات النفط تدفع مبالغ طائلة لحكام الساحل المتصالح،[10] وكانت هذه المبالغ في حقيقة الأمر رسوماً غير مستردة مقابل منح هذه الشركات حق التنقيب عن النفط، وأشعر ذلك حكام الساحل بمن فيهم الشيخ شخبوط بالقوة الواعدة التي تكمن بين أيديهم.[11]

وطوال حقبة الثلاثينيات رفض الشيخ شخبوط قبول التوصيات البريطانية على علاتها، وكثيراً ما كان إصراره وتمسكه بموقفه يحقق له مصالح إمارته في نهاية المطاف، فلقد رفض الشيخ شخبوط بفطنته وبعد نظره التوقيع على العقد الأول الذي عرض عليه؛ إذ كان يعتقد - وكان مصيباً في ذلك - أن البريطانيين يمكن أن يدفعوا أكثر من المبلغ المنصوص عليه في العقد المذكور، غير أنه بسبب مساومته وإصراره على شروطه قد أثار استياء السلطات البريطانية؛ مما حدا بالمقيم السياسي الرائد فاول Fowle أن يمارس ضغطاً كبيراً على الشيخ شخبوط، وفي غضون المفاوضات اتُّهم الحاكم زوراً بالتقصير، كما رفض البريطانيون منحه تصريحاً للقيام برحلات خارج حدود إمارة أبوظبي. ولم يكن هذا الموقف المتعنت صادراً عن المقيم السياسي البريطاني فقط، فعندما وصلت أخبار ردة الفعل المتشددة للرائد فاول تجاه الحاكم، علّق جي. بي. جيبسون، السكرتير المسؤول عن الإدارة السياسية في مكتب الهند قائلاً: «إن مما يسره أن يتلقى حاكم أبوظبي هذه الضربة القوية».[12] وأخيراً وقعت الاتفاقية في عام 1939، أي قبل تسعة أشهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي الفترة الواقعة بين عامي 1939 و1945 أظهر كل حكام الخليج دعماً للحلفاء، ورغم هذا لم يَنْسَ الشيخ شخبوط الضغوط التي مورست عليه، واتهامه زوراً بالتقصير، وإجباره على توقيع الاتفاقية بشروط مجحفة عام 1939. ومن ثم لم يعد الشيخ شخبوط يثق بالحكومة البريطانية.

بقيت الخلافات معلقةً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وما إن انتهت الحرب حتى أثيرت الخلافات السابقة مرةً أخرى. وفي 22 آب/ أغسطس 1945 أي بعد أسبوع من انتهاء الحرب العالمية الثانية بالاستسلام غير المشروط من قبل اليابان، كتب حاكم أبوظبي إلى المقيم السياسي في البحرين قائلاً: «قلت (في رسالة مؤرخة في 10 تموز/ يوليو) إن الحكومة البريطانية تمارس صلاحياتها على الرعايا البريطانيين والأجانب جميعاً في بلادي، وهذا تقليد قديم. وأنا بإذن الله من ناحيتي سأبقي على هذا التقليد وأوافق عليه».[13] إن التحفظ في اللغة في هذا الخطاب له مدلوله؛ فيبدو من إشارة الحاكم إلى هذه الممارسة بعبارة «تقليد قديم» [وهي العبارة نفسها التي استخدمها المقيم

السياسي] أنه قد قبل بها، في حين كان مدركاً أن الوضع القائم مخالف لذلك، وتؤكد المراسلات الخاصة للمسؤولين البريطانيين مطالبه.[14] وقد أدرك الشيخ شخبوط مرة أخرى أن البريطانيين يخدعونه، وعلاوة على ذلك أدت عودة بريطانيا إلى سياستها السابقة المبنية على ممارسة الضغوط والمبالغة فيها إلى إصابة الشيخ شخبوط والحكام الآخرين بالحيرة، إذ لم يستطيعوا فهم أسباب عودة بريطانيا إلى سياسة تشديد قبضتها على بلدانهم، بعد أن تعاونوا مع الحلفاء طوال ستة أعوام من الحرب، وبعد أن تبين أن السلام سيعم العالم.[15]

لقد سعى الشيخ شخبوط على امتداد عشرين عاماً تقريباً إلى حماية بلاده من هذه النزعة البريطانية نحو فرض السيطرة، ولم تحقق تلك الجهود نجاحاً يذكر لأبوظبي، ولكنها أظهرت مدى تنامي الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية العالمية في الإمارة. ولقد ظل الخليج العربي بمنأى عن التداعيات المباشرة للحرب العالمية الثانية، لأنه لم يكن جزءاً من المناطق التي جرت فيها الحرب فعلياً، وكان العمل الحربي الوحيد الذي شهدته المنطقة هو الغارة الجوية الإيطالية على البحرين، والتي أحدثت بعض الأضرار.[16] وحتى التحولات الاجتماعية والسياسية التي هزت العراق وسوريا ومصر بسبب تداعيات الحرب نفسها، كان لها فقط تأثير غير مباشر في منطقة الخليج العربي، حيث لم يكن هناك مفر من التأثر غير المباشر بالتحولات الكبرى التي كانت تغيّر العالم العربي بمجمله.

وقد كانت منطقة الخليج يوماً ما محل اهتمام كامل من قبل بريطانيا باعتبارها الطريق الرئيسية المؤدية إلى الهند، إلا أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان قد زادت من وعي الحكومة الأمريكية وإدراكها للأهمية الحيوية لهذه المنطقة، كما أدى اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ومشاركة الشركات الأمريكية بحصة في شركات النفط الأخرى في المنطقة تدريجياً إلى تغير توازن القوى السائد في المنطقة آنذاك، وكانت نقطة التحول الرئيسية هي لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت بالملك عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية في منطقة البحيرات المرّة في مصر في

شباط/ فبراير 1945، ومنذ تلك اللحظة أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي أداء دور أكثر فاعلية في العالم العربي عامةً ومنطقة الخليج بصفة خاصة.

وفي الوقت ذاته وجدت القوى الخارجية نفسها أمام عالم عربي يجتاحه شعور متنام بهويته القومية، وكان لإنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 أهمية رمزية وسياسية عميقة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية في أوربا وآسيا أدرك كل المحللين الاستراتيجيين الأهمية السياسية والقوة الاقتصادية الكبيرة الكامنة في العالم العربي. ورغم أن كمية النفط المتدفق من السعودية وبقية أنحاء الخليج العربي كانت تمثل نسبة ضئيلةً للغاية مقارنة بما أضحت عليه في الأعوام التالية، فإن القوى العظمى الثلاث؛ أي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، أدركت أن الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للعالم قد تغيّرت برُمّتها عما كانت عليه، وكانت كل دولة منها عازمة على تأمين مصالحها، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد عازمةً على أن يكون لها دورها في المنطقة، وألا تترك الساحة للمبادرات البريطانية.[17] أما حكام منطقة الخليج العربي الذين عانوا كثيراً وطأة الوصاية البريطانية فقد شكل اكتشاف النفط حافزاً لهم نحو فهم جديد لقوتهم الواعدة.

وبعد عامين من ذلك، وتحديداً في نيسان/ إبريل 1947، أدى استقلال الهند إلى تغيير مهم آخر في العلاقة بين أبوظبي والإمبراطورية البريطانية، فقد أصبحت وزارة الخارجية البريطانية منذ تلك اللحظة الجهة الوحيدة المسؤولة عن صنع السياسة البريطانية في الخليج، بعد أن كانت وزارة المستعمرات تتقاسم هذا الدور مع حكومة الهند البريطانية. ورغم أن وزارة الخارجية احتفظت بالمسؤولين البريطانيين أنفسهم والهيئة الإدارية المحلية نفسها، فإنها عملت بمقتضى عدد من الأهداف السياسية والدبلوماسية المختلفة تماماً عن تلك التي كانت مفروضة من الهند. وقد أثّرت كل هذه التحولات في حاكم أبوظبي وفي كيفية تصريفه لشؤون الحكم، كما ساد شعور في أنحاء البلاد بأن الأنماط المرتبطة بالماضي تشهد تحولاً.

التحولات الداخلية

بعد تسلم الشيخ شخبوط بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي عام 1928 شهدت الإمارة هدوءاً سياسياً نسبياً وإن لم تشهد استقراراً اقتصادياً، وقد أظهرت ظروف تسلُّم الشيخ شخبوط الحكم وجود تحولات طفيفة في بنية السلطة في الإمارة، فمع توليه منصبه وتمتعه بالامتيازات والحقوق المكفولة للحاكم، ظهرت صيغة جديدة للحكم تمثلت في مشاركة إخوته في إدارة شؤون الإمارة منذ بداية الثلاثينيات، حيث كان تسلمه للحكم بناء على قرار جماعي حظي بدعم كافة أبناء عائلته وعلى رأسهم إخوته، وكان الشيخ زايد حينها في مطلع صباه في موقف المراقب للأحداث أكثر من كونه مشاركاً في صنعها، وكان من أكثر المقربين لأخيه الشيخ شخبوط، وممن سيصبح لهم تأثير مباشر في إدارة شؤون الحكم في الإمارة.[18]

وقد شكل تسلُّم الشيخ شخبوط الحكم إمكانية بدء مرحلة جديدة يسودها تعاون أوسع لأبناء أسرة آل نهيان في مساعدة الحاكم على إدارة شؤون الحكم في إمارة أبوظبي، وبعد عام 1928 أصبح الحاكم يملك زمام الأمور في أبوظبي ويحظى بكل الاحترام والتقدير، ومن البديهي أن يبلغ نفوذ الحاكم أوج فاعليته عندما يحكم مدعوماً بالموافقة الفعلية من أسرته وحلفائه المقربين، في حين ترتبط التوترات الخطيرة في شؤون الحكم باختلال هذا التآلف والتوافق الضروري في الأسرة الحاكمة.[19] وكان هذا النظام مفهوماً تماماً لدى كل الأطراف التي تعمل في إطاره، ومتفقاً إلى حد كبير مع آلية الحكم التقليدية في إطار القبيلة، وقد تضمنت هذه الصيغة الجديدة للحكم توجهات موجودة بالفعل في هيكل البنية القبلية.

تمنح البنية التقليدية للسلطة الحاكم الحق في ممارسة سلطته الكاملة التي لا يتم التدخل فيها، في حين تملك أسرة الحاكم وقبيلته الحق المطلق في اختيار بديل له عند فشله في أداء دوره بكفاءة وفاعلية، وإذا اقتضت الضرورة فإن أسرته تقوم بهذا الإجراء التصحيحي نيابةً عن القبيلة كلها. وعلى الرغم من ذلك فقد كان لهذا الإجراء بعض السلبيات، ومن هنا كانت أهمية العهد الذي عقدته الشيخة سلامة عندما وحَّدت

أولادها جميعاً لدعم أخيهم الشيخ شخبوط، فقد أدى ذلك إلى حفز جهود الإخوة إلى أداء دور سياسي أكثر فاعلية وإيجابية.

كان هذا التحول الدقيق واضحاً للنخبة المقربة من شؤون الحكم في الإمارة، فقد دخل البريطانيون في مناقشات واتصالات، ليس مع الشيخ شخبوط وحده بل مع أفراد آخرين من أسرته ومنهم عمه الشيخ خليفة وإخوته؛[20] وعلى سبيل المثال فقد زار الوكيل السياسي في البحرين المقدم جوردون لوك أبوظبي في شباط/ فبراير 1935 بهدف تسوية دفعة مالية معلقة مقابل المرافق المستأجرة للقوات الجوية الملكية البريطانية، ووصف لوك ترحيب الشيخ شخبوط وعمه الشيخ خليفة عند استقبالهما له، وأكد أن التوصل إلى اتفاق لم يكن سهلاً لكنه تم في نهاية المطاف، كما وصف لوك كيفية تسوية هذه القضية مع الشيخ شخبوط في حضور المقربين. إن إجراء هذه التسوية بحضور هؤلاء المقربين كان حدثاً مهماً،[21] فعلى الرغم من أن الاتفاقية موقعة ومختومة باسم الشيخ شخبوط وحده، فهي تتضمن إشارة إلى أن القرار الذي تم بموجبه قبول الشروط المطروحة كان قراراً عائلياً جماعياً.

لم تكن هذه التغيرات واضحة بالقدر نفسه الذي اتسمت به تغيرات أخرى، فقد قال الوكيل السياسي في البحرين الذي كان مسؤولاً عن إمارة أبوظبي، في تقرير له في نهاية عام 1944: «لقد بدأ ذلك البلد الانفتاح على العالم الخارجي، وبدأ سكان المناطق النائية في الداخل يعتادون منظر الآليات العسكرية، والطائرات، وفرق مكافحة الجراد وهي تقوم بمهامها وواجباتها المختلفة».[22] وكانت بريطانيا قد حاولت قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية أن تعزل منطقة الخليج العربي وتمنع دخول القوى الخارجية إليها - سواء لأغراض تجارية أو سياسية - ولكنها لم تتمكن من تنفيذ ذلك بعد عام 1947؛ ففي الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية جاء جيل شاب من المسؤولين البريطانيين ممن اكتسبوا مهاراتهم الدبلوماسية في دول عربية أخرى قبل أن ينتقلوا إلى منطقة الخليج، وحلوا محل الجيل القديم الذي كان ينظر إلى منطقة الخليج باعتبارها امتداداً تابعاً (للراج)، أي للإمبراطورية البريطانية التي تحكم من الهند.

وتزامن وصول المسؤولين البريطانيين الجدد مع ظهور جيل جديد من القادة العرب، الذين تعامل معهم الدبلوماسيون البريطانيون باحترام ولياقة لم يبدهما الجيل السابق من المسؤولين البريطانيين، في حين واجه الجيل الجديد من المسؤولين البريطانيين صعوبات عديدة مع الجيل القديم من حكام منطقة الخليج العربي الذين ولدوا قبل عقد كامل من الحرب العالمية الأولى مثل الشيخ شخبوط، وخاصةً أن تجربته الشخصية السلبية مع المسؤولين البريطانيين جعلته متشككاً في مصداقية وعودهم. ولكنهم تمكنوا على الفور من إقامة علاقة تعاون مع الشيخ زايد الذي ينتمي إلى الجيل الجديد من الحكام.

لقد بدأت عملية التغيير في أبوظبي في أهم أشكالها بعد الحرب العالمية الثانية في المناطق الداخلية وليس في المنطقة الساحلية، إذ تقع واحة العين في الداخل بعيداً نسبياً عن مدينة أبوظبي.[23] وقد وصفها إدوارد هندرسون، وهو ممثل شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة بعد رحلة بالسيارة من الساحل إلى واحة العين عام 1948 كما يلي:

«... هناك بيوت متلاصقة مبنية من الطوب المصنوع من الطين داخل بساتين النخيل، أما بين القرى فهناك أرض مفتوحة تتناثر فيها شجيرات قصيرة. وإلى الشمال من تلك المنطقة هناك غابة صغيرة من أشجار السنط وغيرها من الأشجار الشوكية، أما إلى الجنوب فهناك امتدادان يتسمان بالسكون من جبل حفيت والكتلة الرئيسية من الجبل الذي يؤدي إلى الواحة... كما كان هناك العديد من بساتين النخيل... إن لكل قرية قلاعاً عديدة ومختلفة التصميم، تتنوع ما بين القلعة ذات برج المراقبة الواحد الذي يكون عادةً دائرياً وطوله نحو 30 قدماً، له قمة مفتوحة، وبين القلاع التي يعيش فيها الشيوخ؛ وهي مبان ضخمة من طابق واحد تضم غرفاً متداخلةً، وتحيط بها جدران ساترة، ولها أبراج صغيرة عند الزوايا وفوق البوابة».[24]

وبالإضافة إلى بني ياس كان عدد من القبائل المهمة يسكن منطقة العين؛ فالظواهر مثلاً كانت لهم قراهم في الهيلي والقطارة والجيمي والمعترض، وكانوا يربون الماشية

ويزرعون الفواكه والخضراوات والنخيل. وينتشر آل بونعيم بكثرة في مدينة العين، وكان مركزهم الرئيسي في حماسة. وكذلك العوامر الذين استقروا في المنطقة، وكان معروفاً عنهم أنهم يدعمون بني ياس.[25] ولما كانت العين بعيدةً عن الساحل فقد جاءت أقوى الضغوط التي تعرضت لها من القبائل التي تعيش في المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة العربية وعُمان. وقد انسابت التجارة والمواصلات من ساحل الباطنة عبر الواحة لتمر إلى منطقة الساحل في أبوظبي ومنها إلى الجنوب. وكانت إمارة أبوظبي هي القوة المسيطرة في المنطقة، وتليها في السيطرة سلطنة مسقط.[26] أما المملكة العربية السعودية فقد مارست نفوذها عن بعد من خلال سيطرتها على عدد من قبائل الصحراء، ومن أهمها قبيلة مُرَّة.[27]

نشأ الشيخ زايد خلال فترة مضطربة في العين؛ أما الجهود التي بذلها أخوه الحاكم الشيخ شخبوط لحماية حقوق إمارة أبوظبي في المناطق الداخلية حول واحة العين وفي ليوا وفي الأراضي الواقعة بين مناطق القبائل فلم تحقق الغاية المرجوة، ولم يهتم الحاكم أيضاً بالأنباء التي تتوارد عن اضطراب الأوضاع في المناطق الداخلية. وليست السياسة القبلية مجرد ممارسة السلطة، فهي تشمل القيام بتأمين الحقوق أيضاً. وكان الشيخ زايد يدخل مرحلة النضج وهو يرى نفوذ أبوظبي يتجه نحو الانحسار التدريجي، فقد لاحظ مثلاً أن آل بونعيم قد بدؤوا ينظرون إلى الشيخ شخبوط بوصفه رجلاً غير مهتم، ومن ثم راحوا يتطلعون غرباً إلى حاكم المملكة العربية السعودية القوي وصاحب النفوذ. وكانت الحكومة السعودية تسعى منذ أمد طويل إلى توسيع نفوذها ليشمل بعض قبائل أبوظبي؛ وعلى امتداد أعوام طلب منهم جامعو الإتاوة الذين أرسلهم حاكم الأحساء عبدالله بن جلوي دفع إتاوة كان يعتبرها "زكاة" على الماشية والموارد الأخرى.[28] ومنذ بداية الثلاثينيات تم تعزيز هذا الطلب بعقوبة ضمنية؛ وهي أن الذين يرفضون الانصياع لمطالب ابن جلوي في هذا الصدد سوف يتعرضون لغارات القبائل الواقعة تحت سيطرته. وفي أواخر العشرينيات كتب الرحالة البريطاني بيرترام توماس Bertram Thomas الذي كان حينها في خدمة سلطان مسقط، رسالة إلى المقيم السياسي في

الخليج قائلاً: «قبيل وصول جباة الزكاة التابعين لابن سعود كانت إحدى قبائل بني ياس قد تعرضت لغارة على يد قبائل المرَّة، وفقدت مئة وخمسين بعيراً في الغارة، لذا فإن دفع الزكاة... يعد نوعاً من الحماية ضد المجموعات التي تقوم بهذه الغارات». [29]

إن تردد "جامعي الإتاوة" السعوديين على المنطقة كان أحد العوامل المشتركة التي صاغت علاقة التفاعل بين القبائل التي تعيش في منطقة العين والقبائل التي تعيش في أجزاء متفرقة من الظفرة. وخلال فترة الثلاثينيات كان ينظر إلى الشيخ زايد - أكثر من أي فرد آخر في الأسرة الحاكمة - باعتباره ابن "العين"، سواء من ناحية النشأة أو التزامه بأسلوب الحياة التي يعيشها أهالي المنطقة. ولم يكن الشيخ زايد يخفي شعوره بالسعادة لوجوده في البادية، أكثر من سعادته في المناطق الساحلية، وعندما كان يغيب عن المنطقة فإنه لا يخفي حنينه إلى العودة إليها والعيش بين أهله عند سفح جبل حفيت. ورغم أن أخاه الشيخ شخبوط قد زار الواحة مراراً، وقضى أيامه الأخيرة في منزله في العين، فإنه لم يكن على علاقة حميمة مع القبائل التي تسكن المنطقة؛ وذلك للأسباب التي تطرقنا إليها سابقاً. وخلال زياراته إلى منطقة العين وجد الشيخ شخبوط أن أخاه الأصغر المحبب إليه يحظى بالمحبة والاحترام من رجال القبائل، لقد كانت العلاقة التي تربط الشيخ شخبوط بالشيخ زايد مزيجاً من مشاعر الأبوة والأخوة على حد سواء، وقد تبادل الاثنان المحبة والولاء والثقة. وفي الأعوام اللاحقة عندما زادت مخاوف الشيخ شخبوط وشكوكه كان الشيخ زايد هو الوحيد من بين إخوته الذي سمح له أخوه الحاكم بالمبيت في مقر إقامته في أبوظبي. [30] أما الشيخ زايد من جانبه فقد سعى دائماً إلى حماية أخيه الأكبر من الأخطار المحدقة به.

كان الحاكم فطناً وصاحب رؤية سياسية؛ فقد أدرك مهارات أخيه الأصغر، كما أيقن أن بإمكانه أن يعهد إليه بمنصب ما، فعندما برزت الحاجة إلى رجل يحافظ على نفوذ قبيلة بني ياس في مدينة العين لم يتردد الشيخ شخبوط قطُّ في إسناد هذه المهمة إلى الشيخ زايد، ومنحه لقباً رسمياً هو ممثل الحاكم. كان الموقف صعباً ومعقداً، وكانت أراضي أبوظبي في منطقتي العين وليوا معرضة للأطماع، وإن لم يشكك أحد في تبعيتها

لأبوظبي مطلقاً، بيد أن هذه الحقوق لا يمكن أن تقوم في فراغ، ولابد من صونها من خلال تدابير سياسية وإجراءات عسكرية في نهاية المطاف.[31] وتعني التدابير السياسية المحافظة على تأييد وولاء القبائل الأخرى التي لا تعتبر جزءاً من بني ياس وحلفائهم، وكان ذلك هو سر نجاح حكم الشيخ زايد الكبير الذي دام لفترة طويلة، ومع تضاؤل هذا الدعم والتأييد السياسي عبر السنين تراجعت أيضاً القوة العسكرية لأبوظبي، حيث كان رجال القبائل يشكلون القوة الضاربة لها. لذا فقد تطلبت عملية استعادة المكانة القوية التي كانت أبوظبي تتمتع بها بين القبائل في عهد الشيخ زايد الكبير اهتماماً متواصلاً وتفهماً كبيراً للأمور والتفاصيل الدقيقة في السياسة القبلية، وكما كانت الحال في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر فقد شهد توازن القوى على المستوى المحلي في العين مرحلة تحول، وكان للضغوط السعودية المتنامية دورٌ في ذلك التحول.[32] وقد لاحظ الشيخ زايد منذ أيام صباه التي أمضاها في العين حقيقةً مهمةً، وهي أنه عندما كانت أبوظبي قويةً من الناحيتين السياسية والعسكرية لم تتعرض حقوقها لأي تحد، ولم تصبح الإمارة معرضة للخطر إلا في لحظات ضعفها.

كان الأمر يتطلب مزيجاً من الهمة والمعرفة والصبر لاستعادة زمام المبادرة لصالح أبوظبي، وإعادة بناء التحالفات القبلية التي حفظت السلم في المناطق الداخلية حتى الحرب العالمية الأولى، وكان الوضع محفوفاً بالمخاطر أكثر من ذي قبل واقتصاد أبوظبي قائماً على الدفعات المستحقة بموجب العقود المبرمة مع شركات النفط مقابل منح امتيازات استكشاف النفط في الإمارة. وارتبطت هذه الدفعات بقدرة الحاكم على ضمان وتأمين وصول فرق الاستكشاف إلى أرجاء إمارته كافة، وخاصة المناطق القبلية الواقعة في الصحراء بعيداً عن مدينة أبوظبي، وفي هذا السياق فإن السيطرة على الظفرة وخاصة ليوا، والأهم من ذلك المحافظة على حقوق أبوظبي في العين، كانت أموراً ذات أهمية مطلقة بالنسبة إلى حكومة أبوظبي. وكان الشيخ شخبوط مدركاً جسامة الوضع، ويعرف عندما عيَّن الشيخ زايد ممثلاً له في العين أنه يعهد بمستقبل الأسرة الحاكمة ومستقبل الإمارة برُمّتها إلى أصغر إخوته.

ممثل الحاكم: واقعية زايد وسياساته

جاء تعيين الشيخ زايد بن سلطان ممثلاً للحاكم في العين في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابةً للظروف السياسية المحلية والدولية المتغيرة. وفيما يتعلق بتاريخ أبوظبي فقد جاء التعيين ليمثل تطوراً على قدر كبير من الأهمية، إذ إنه يعكس أهمية العين في تاريخ الدولة وتطورها. ومنذ عهد الشيخ شخبوط بن ذياب في عشرينيات القرن التاسع عشر لم يسبق لأحد أعيان عائلة آل نهيان أن حكم منطقة العين. [33]

في أواخر عام 1945 توفي في العين الشيخ خليفة بن زايد الكبير عميد أسرة آل نهيان، ورغم تقدمه في السن فإنه على حد تعبير المقدم جالواي Galloway، المقيم السياسي في البحرين حينذاك: «كان رجلاً له دوره البارز في تسيير شؤون أبوظبي، وكان المستشار الرئيسي للشيخ شخبوط والمؤتمن على أسراره». [34] ورغم أنه لم يكن يشغل منصباً رسمياً في العين، فإن وفاته قد تركت فراغاً في الساحة السياسية، وسارع الشيخ شخبوط إلى ملء هذا الفراغ بتعيين أخيه الأصغر الشيخ زايد ممثلاً رسمياً له. غير أننا لا نعرف تاريخاً محدداً ومؤكداً لتعيين الشيخ زايد في هذا المنصب، ولم يباشر الشيخ زايد مهام منصبه لأنه كان يرافق ابن عمه الشيخ محمد بن خليفة في رحلة إلى الهند. وفي 17 كانون الثاني/ يناير 1946 عاد الشيخ زايد إلى أبوظبي، ثم شد الرحال إلى العين بعد ذلك بمدة وجيزة. [35] ولكن المؤكد أنه عندما زار أحد مسؤولي النفط البريطانيين واسمه بي. إتش. ليرمايت B.H. Lermitte منطقة العين في 15 شباط/ فبراير 1946 تقريباً من السنة نفسها، كان الشيخ زايد موجوداً في العين واستقبله هناك. [36]

وسرعان ما واجه ممثل الحاكم المعين حديثاً في العين بعض المشكلات الملحّة، فقد كانت واحة العين المنطقة الوحيدة من إمارة أبوظبي القابلة للزراعة بشكل مستمر ومتواصل، وبالتالي فإن رخاءها كان مرتبطاً بتوافر الماء، وقد توافر الماء على مدى القرون الماضية من خلال شبكة من الأفلاج (قنوات مائية) كانت مياه جبل حفيت تنتقل عبرها لتصل إلى القرى. وقد كُلفت مجموعة من المسؤولين (العرفاء) بصيانة الشبكة وتوزيع المياه، غير أن أعمال الصيانة توقفت نظراً لقلة الاعتمادات المخصصة لها أو

انعدامها بسبب الأزمات المالية الشديدة التي تعرضت لها الإمارة في فترة الثلاثينيات. وقد تناقص تدفق الماء في بعض الأفلاج، كما توقف تماماً في بعضها الآخر، واحتبس في مناطق أخرى بسبب عدم إزالة العوالق والترسبات بشكل منتظم، وفضلاً عن ذلك أدى ضعف نفوذ حاكم أبوظبي في الواحة إلى عجز العرفاء عن القيام بمهامهم بالنزاهة المطلوبة، ويوماً بعد يوم أضحى الحصول على الماء الذي يعد أثمن ما في هذه المنطقة القاحلة مقصوراً على كبار الشخصيات والأعيان، وعلى الأثرياء القادرين على الدفع مقابل الحصول على هذا الامتياز.

لذا كانت أول مهمة اقتصادية وإنسانية واجهت الشيخ زايد عند تعيينه ممثلاً للحاكم في العين عام 1946 هي ضمان حسن إدارة موارد المياه وإعادة انسيابها وتوزيعها، وكان ذلك يمثل أهم الخدمات التي ينتظرها الناس، فمن دون ضمان توافر الماء وتوزيعه على السكان فإن الواحة برمتها قد تغدو في نهاية الأمر غير صالحة للعيش فيها. وقد منح الشيخ شخبوط أخاه الشيخ زايد سلطةً كاملةً لمعالجة هذا الأمر بالنيابة عنه، ولكنه لم يوفر له أي أموال أو موارد أخرى للقيام بهذه المهمة. وعرف الشيخ زايد قبل تعيينه ممثلاً للحاكم في العين أنه على مدى أكثر من عشرين عاماً كانت قلّة قليلة تمتلك أولوية الحصول على الماء، بينما يواجه الذين لا تصل إليهم حصةٌ معقولةٌ من المياه اللازمة لري محاصيلهم مصاعب جمة، وكان تغيير الوضع الذي أضحى بعد فترة طويلة ممارسة راسخة يستفيد منها أفراد الأسرة الحاكمة بقدر كبير إلى جانب الأثرياء وأصحاب النفوذ أمراً يتطلب الحنكة والدبلوماسية.

كانت قوة الشخصية أعظم سمات الشيخ زايد عندما عُيّن ممثلاً للحاكم في العين، كما كان معروفاً وموثوقاً به عند أهل الواحة، وكان يلتقي دائماً في مقر إقامته بالعين مع رجال القبائل الذين يتوافدون عليه ليفضوا إليه بهمومهم ويطرحوا عليه مطالبهم، أو لمجرد التحدث إليه، وقد مكنته هذه اللقاءات من نيل الدعم الفعلي من سكان الواحة لمبادراته وأفكاره الخاصة بتطوير المنطقة، على الرغم من أنه لم يكن قادراً حينها على

مكافأتهم بغير القليل من الدعم المادي. وبطبيعة الحال كان الشيخ زايد يحظى أيضاً بثقة أخيه حاكم أبوظبي، ولم يكن هناك ما يسبب خلافاً بينهما في تلك المرحلة على النحو الذي ظهر في سنوات لاحقة. ومن غير المنطقي افتراض ضعف ثقة الشيخ شخبوط بأخيه الأصغر؛ ذلك لأن حاكماً ذا حس سياسي كالشيخ شخبوط ما كان ليسلم إحدى أهم مناطق إمارته لمن لا يثق به، ومما لا شك فيه أنه رأى أن نجاح الشيخ زايد في تعزيز نفوذ أبوظبي في العين سيكون في مصلحته كحاكم ومصلحة أسرته عموماً، كما سيعود بفائدة كبرى على الإمارة كلها.

وسرعان ما ظهرت النتائج الإيجابية لتعيين الشيخ زايد ممثلاً للحاكم في العين؛ فقد أصدر تعليماته - بموجب الصلاحيات الممنوحة له - بإجراء صيانة شاملة لشبكة الأفلاج وترميمها، وكانت هذه الشبكة هي التي تسحب المياه الجوفية العميقة المختزنة في باطن الأرض حول جبل حفيت، ومن ثم توصلها إلى القرى القريبة من خلال شبكة من المجاري والقنوات الأرضية القديمة المغطاة بالصخور. وكانت المهمة التي كلف بها الشيخ زايد المختصين هي تنظيف القنوات الحالية وإصلاح كل المواضع التي انهارت فيها الجدران الصخرية، وصار الشيخ زايد يتابع بنفسه سير هذا العمل ويقوم بتفقد تنفيذ الصيانة وأعمال الترميم بشكل منتظم، وفي بعض الأحيان كان يقوم بزيارات مفاجئة للوقوف على ما تحقق من تقدم في إنجاز هذه المهمة، وأصبحت هذه السمة من الخصائص المميزة لشخصية الشيخ زايد، وكانت المهمة شاقةً وعسيرةً، وأخذ ممثل الحاكم يشارك في إنجاز هذه الأعمال شخصياً بتواضع، واتّضحت الرسالة المعنية من خلال هذا الجهد الحثيث والمتواصل لأهل العين جميعاً، فللمرة الأولى حسبما يذكر أهل المنطقة يأتي مسؤول مصمم على وضع حد للإهمال في الواحة.[37]

وبعد الانتهاء من تنظيف القنوات المائية أصبح من الواضح أن كثيراً من الأفلاج قد جفت تماماً، وأن ما تبقى منها لا يكفي لسد احتياجات العدد المتزايد من سكان الواحة من المياه، وكان الحل المنطقي والحتمي هو محاولة إيجاد مصدر جديد لتزويد الواحة بموارد مائية أخرى، وفي الأعوام اللاحقة كان الأمر يقتضي مجرد تمديد أنابيب عبر

الجبال وتوصيلها إلى القرى، وهي عملية تتطلب مهارة هندسية، ولكنها في نهاية الأمر عمل بسيط. أما في أواخر الأربعينيات فلم تكن هناك أنابيب ممدودة في العين، ولم تتوافر الأموال اللازمة لهذا العمل أصلاً، وكان الخيار الوحيد المتاح حينها هو حشد طاقات أهل العين لحفر الأفلاج على الطريقة التقليدية.[38]

ولم يكن ذلك العمل ليتم بمجرد أن يأمر الشيخ زايد بشق قناة جديدة، بل اقتضى الأمر حثَّ جميع الأهالي في مراكز إقامتهم وإقناعهم بأن شقَّ الأفلاج يصبّ في مصلحتهم المشتركة؛ لذا قام الشيخ زايد بزيارات متكررة إلى شيوخ وأبناء القبائل استمرت أشهراً عديدة. وقد استطاع بما يتمتع به من أناة وحصافة أن يزيل اعتراضاتهم إلى أن ضمن موافقتهم على تزويده بالرجال للبدء في حفر القنوات الجديدة. ومن المعروف أنه لم يُقدم أحد على تنفيذ مشروع بهذه الضخامة من قبل، حيث إن معظم هذه الأفلاج ضاربة في القدم، ويعود وجودها إلى عدة قرون ماضية؛ بل يقال إن قلةً قليلةً من عرب المنطقة كانت لديهم المهارة الكافية لبناء مثل هذه الشبكة، غير أنّ إكمال بناء فلج "الصاروج" - وهو الاسم الذي أطلق على المشروع - أثبت خطأ المتشككين في نجاحه.[39]

كان حجم المهمة كبيراً، إذ اقتضت شق نفق على عمق 35 متراً تحت سطح الأرض في أغلب مراحلها، علماً بأن التهوية والإنارة عند هذا العمق محدودتان للغاية وسط صخور مليئة بالشقوق والصدوع، ويسحب هذا النفق الماء ضمن طبقات صخرية مائية موجودة بالفعل، ومن ثم ينقل الماء في ممر يشبه السرداب تحت الأرض لمسافة تصل إلى 1500 متر قبل أن يصل إلى السطح، ويتطلب نظام الري هذا معدلات ثابتة ومستمرة من الأمطار لكي ينساب الماء بمقدار ثابت، فلا يكون سريعاً في الاندفاع ولا بطيئاً أكثر ممّا يجب.[40] لقد كان لبني ياس وحلفائهم الدور الأكبر في شق النفق وبناء شبكة القنوات السطحية لتوزيع المياه، وقد بدأت الشبكة عملها بشكل متكامل بعد نحو عقدين.[41]

كما قام الشيخ زايد أثناء تنفيذ مشروع فلج "الصاروج" بإدخال إصلاحات شاملة على نظام توزيع المياه نفسه؛ فوفقاً للترتيبات المعمول بها يتدفق الماء من القناة الرئيسية

عبر القنوات الجانبيّة في توقيتات معينة تفصل بينها فترات محددة، وكان الهدف من ذلك هو إيصال الماء بحصص متساوية إلى من يحتاجون إليه مقابل مبلغ محدد. ولكن الميزان العادل لتوزيع المياه قد اختل مع مرور الوقت، إذ استطاع الأثرياء أن يحصلوا على حقوق متزايدة من المياه؛ ليبيعوها بعد ذلك إلى الآخرين محققين أرباحاً طائلة، وكان ذلك يعني أن الفقراء لن يتمكنوا من شراء الماء بتلك الأسعار الباهظة، وبذلك فقد حُرموا من الحصول عليه.

لقد كان ذلك الوضع متعارضاً تماماً مع مفهوم الشيخ زايد للعدالة، ففي رأيه أن «مياه الفلج التي تأتي من باطن الأرض حقّ مشترك وعام لكل الذين يعيشون على الأرض»، [42] وكان تصميمه على توفير المياه للجميع نابعاً من إيمانه العميق والتزامه بالتعاليم الإسلامية بالإضافة إلى إحساسه بالمسؤولية والتزامه بالتقاليد. [43] ومن هذا المنطلق مارس الشيخ زايد أثناء العمل في مشروع فلج "الصاروج" ضغوطاً على من يملكون موارد المياه لانتهاج أسلوب عادل في توزيعها، وفي البداية لم يحقق ذلك فائدة تُذكر، ولكن ما إن اكتملت مراحل مشروع فلج الصاروج حتى أعلن الشيخ زايد أن ماء المشروع الجديد سيكون للفقراء وحدهم، أما أولئك الذين لديهم حقوق ري سابقة فلن يكون من حقهم الاستفادة منه. وما إن ظهرت احتمالات توافر المياه بتكلفة منخفضة حتى بدأت تختفي سوق بيع مياه الأفلاج التي كانت تدر أرباحاً طائلة على المحتكرين الذين باتوا يرون أن من مصلحتهم أن يتبعوا خطط الشيخ زايد وأوامره في هذا الصدد، وإن لم يفعلوا فإنهم سوف يُحرمون من أي حصة في المياه المتدفقة من المصدر الجديد؛ وتبعاً لذلك صارت المياه متاحةً للجميع مجاناً مع انتهاء فترة حكم الشيخ زايد للعين.

كانت الإصلاحات في مجال توفير المياه حدثاً مهماً للغاية في تاريخ أبوظبي، ولكن الطريقة التي حقق بها الشيخ زايد هذا الإنجاز العظيم لا تقل أهميةً من حيث ما انطوت عليه من دلالات. [44] ولعل أهم ما يستوقفنا هنا هو تقديم المثل والقدوة الحسنة، إذ أظهر الشيخ زايد التزامه الشخصي بإنجاز المشروع عندما شارك بنفسه في أعمال الحفر، ومن الصعب أن نتخيل رجلاً آخر في مكانة الشيخ زايد في أبوظبي يعمل جنباً إلى جنب مع رجال القبائل في حفر نفق عميق داخل الأرض. وسرعان ما انتشرت أخبار مشاركته في

أعمال الحفر في أوساط القبائل، فها هو زعيم لا يكتفي بالحديث عن أهمية العمل، بل يقدم القدوة ويشارك بنفسه في إنجازه. ولم يكن أسلوب الشيخ زايد في إدارة الأمور باعتباره ممثلاً للحاكم في العين قائماً على إصدار الأوامر والتعليمات الصارمة للآخرين، وإنما كانوا من فرط إعجابهم بشخصيته واقتناعهم بحسن تدبيره يمتثلون دائماً بشكل تلقائي لخططه وتوجيهاته. وقد تعزّزت مهارته في الإقناع وازداد نفوذه مع ذيوع القصص وتعدد الروايات حول قوة شخصيته ونجاح جهوده في كافة أنحاء إمارة أبوظبي؛ وعلى سبيل المثال فإنَّ زعيم أي قبيلة مهما أبدى من تمرد وجنوح عن خط الجماعة سرعان ما يرضى متى زاره الشيخ زايد، أو تلقى دعوة منه لزيارته في مجلسه غير الرسمي تحت شجرة قرب قلعة المريجب، حيث يتبادلان الحوار بكل ود وترحاب، فإذا لم يستجب هذا الزعيم فإن الشيخ زايد يعاود الكرَّة معه حتى يقتنع ويستجيب لرأيه في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بمهمة إعادة توزيع المياه بصورة عادلة في العين فقد استغرق الأمر من الشيخ زايد نحو عقدين لتحقيق كل ما يطمح إليه من أجل شعبه؛ وقد بدأ بتقديم القدوة الحسنة حين تنازل عن مطالبته بحقه في الماء، وأقنع المقربين منه لاحقاً بالسير على خطاه والاقتداء بما فعل، وعندما لم تستجب فئة قليلة لرغبته تلك لمَّح إلى الضرر الذي قد يلحق بهم إذا لم يستجيبوا لطلبه، ولم يشكك أحد من المقربين منه في العين في قدرته على اتخاذ قرارات حازمة، بدليل أنه عندما كان يحكم في المنازعات لم يتوان في إصدار الأحكام الصارمة عند الضرورة، غير أنه كان يسعى قبل ذلك إلى كسب ودّ الآخرين وضمّهم إلى صفّه. وقد برهن أسلوب حياته على ثقته في شعبه، حيث كان يتجول بينهم على صهوة فرس أو على ظهر جمل، وفي مرحلة لاحقة في سيارة تنتقل بين أنحاء العين. وكما أشار جوليان ووكر عندما كان يعمل في مطلع شبابه ضابطاً سياسياً بريطانياً في الإمارات المتصالحة:

«كان كبار السن من البدو وسكان القرى بملابسهم البالية، ولكن بطلعتهم المليئة بعزة النفس والاستقلالية، يأتون إليه عندما تقف سيارة اللاندروفر التي يستقلها أو في

استراحة المجلس المشيدة من سعف النخيل في المساء. وكانوا يتحدثون إلى الشيخ زايد وينادونه باسمه، يعرضون عليه الخلافات القائمة بينهم حول الإبل، أو مشكلاتهم مع جيرانهم، أو المصاعب التي يواجهونها في الحصول على الماء، ويطلبون مساعدته في حلها. وكان الشيخ زايد يصغي إلى كل حالة ويناقش بعض الحالات أحياناً مع الشيوخ الموجودين حوله، ثم يصدر قراراً يتم تسجيله - إذا دعت الحاجة - على ورقة مختومة بخاتمه على ظهرها ... ليست هناك مظاهر دالة على العظمة المعروفة عن الحكام في المشرق، بل ترى الكياسة والتواضع والوقار، وقد تعزز هذا المشهد بالحياء البادي على ذلك الرجل الفقير الذي قطع حديثنا وهو يطلب المساعدة من شيخه المبادر إلى المساعدة دوماً... ونحن جلوس حول النار التي توقد في المساء نحتسي الشاي، بينما الرجال من حولنا يتجاذبون أطراف الحديث، بدأت حينها أتفهم الأسباب التي جعلت الشيخ زايد يحظى بهذا القدر من الاحترام والتقدير، ليس بين أتباعه فقط ولكن أيضاً في أوساط القبائل التي تعيش في المنطقة الواسعة حول واحة البريمي [العين]. إن كرمه وعدالته ينسجمان تماماً مع كبرياء العرب الذين يعيشون في المنطقة وطبيعتهم». [45]

ونتيجة لذلك فإنه حتى القبائل المخالفة لبني ياس أضحت تُكنُّ تقديراً خاصاً للشيخ زايد، مما مكّنه حينها من زيارة هذه القبائل التي رحّبت به ترحيباً لا يلقاه أي من أفراد أسرته الحاكمة. وإذا كانت سياسة التنمية والتطوير التي تبناها الشيخ زايد لمصلحة شعبه قد بدأت بالإصلاحات في مجال الري، فإنها لم تتوقف عند ذلك الحد، فمع نهاية الفترة التي قضاها في منصب ممثل الحاكم في العين كان الشيخ زايد قد أتاح لأهالي العين الحصول على خدمات تعليمية وصحية، كما بنى لهم سوقاً جديدة، وشيّد طرقاً أفضل. ويروى عن الشيخ زايد أنه كان يرسم بعصاه أشكالاً في الرمل، ويقول: «فلتشيد مدرسة هنا ومستشفى هنا». وذلك في الوقت الذي كانت فيه مثل هذه المرافق غير متوافرة في المنطقة بأسرها. وعندما أصبح حاكماً لإمارة أبوظبي عام 1966 تحولت أحلامه إلى حقيقة واقعة بفضل عزيمته وإصراره على تحسين مستوى معيشة شعبه.

لقد أصبح أسلوب الشيخ زايد في الحكم نهجاً جديداً لم تعرفه إمارة أبوظبي من قبل، وكان الشيخ شخبوط ينعزل تدريجياً في قصر الحصن مقر الحاكم في أبوظبي.

وأثناء وجود الشيخ زايد في العين كان إخوته يترددون عليه، غير أنهم لم يحظوا بما حظي به من محبة طبيعية وولاء صادق من رجال القبائل،[46] بل إن صيته وشهرته قد وصلا إلى قبائل الربع الخالي قرب الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ويحدثنا الرحالة البريطاني ويلفرد ثيسيجر عن أنه قد سمع عن الشيخ زايد قبل أن يلقاه في مخيمه بفترة طويلة:

«كنت أتطلع إلى لقائه، لأن له سمعة عظيمة بين البدو، لقد أحبوه بسبب بساطته وتصرفاته العفوية ومودته، واحترموا فيه قوة شخصيته وحكمته وقوته الجسمانية. وكانوا يقولون عنه بإعجاب: زايد بدوي، خبير بالإبل، ويمتطيها مثلما يفعل أي واحد منا، ويجيد إطلاق النار، ويعرف كيف يقاتل».[47]

لقد حل ويلفرد ثيسيجر ضيفاً على الشيخ زايد لمدة شهر، ورأى بعينيه يوماً بعد يوم كيف حقق الشيخ زايد لنفسه هذه السمعة بين القبائل، ليس بوصفه بدوياً فحسب "كواحد منا" كما كانوا يقولون، ولكن بوصفه زعيماً كسب ولاءهم واحترامهم المنقطع النظير.

التطورات الإقليمية وتعاظم دور الشيخ زايد

لعل أهم ما كان يملكه الشيخ زايد في صراعه الحاسم لتحقيق استقلالية أبوظبي وتعزيز مكانتها هو تقدير رجال القبائل وتأييدهم له وإعجابهم بشخصيته، ذلك أن طبيعة النظام القبلي يمكن أن تكون سبباً لعدم الاستقرار في مرحلة مضطربة كتلك التي كانت تمر بها المنطقة. وكان الشيخ زايد يدرك أن الحياة الصحراوية لرجال القبائل بطبيعتها لا تتيح إلا فرصة للعيش في حدود الكفاف في ظل موارد رزق محدودة، وأن من السهل عليهم أن يعودوا إلى شن الغارات وسلب الغنائم لسد احتياجاتهم؛ لذا كان من المهم أن تتعاون حكومات المنطقة معاً في السيطرة على القبائل. ويعتبر النزاع الذي وقع بين أبوظبي ودبي خلال الفترة 1945 ـ 1948 واحداً من الأمثلة التي تجسد ما يمكن أن يحدث في حالة غياب مثل هذه السيطرة، وتعود جذور هذا النزاع إلى خلاف حدودي بسيط بدأ قبل أن يتولى الشيخ زايد منصبه في العين، وما لبث أن تحول إلى نزاع موسع بين القبائل البدوية المتحالفة في الإمارتين، وسرعان ما تبين بعد ذلك أن أياً من حاكمي

الإمارتين لم يكن قادراً على احتوائه أو السيطرة عليه.[48] ويمكن القول بأن النزاع الذي وقع بين حاكمي الإمارتين ذو طابع شخصي بالدرجة الأولى، أكثر من كونه تضارباً في المصالح بين الإمارتين؛ فالمنطقة التي طالبت بها دبي لم تكن ذات أهمية خاصة، غير أن حاكم أبوظبي الشيخ شخبوط وحاكم دبي الشيخ سعيد تمسكا بموقفيهما، ولم يعترف أي منهما بأن سبب الخلاف هو عدم خضوع القبائل المعنية لسيطرته. وفي نهاية المطاف تمكن شيخان شابان من الإمارتين؛ هما الشيخ زايد من أبوظبي والشيخ راشد من دبي، من الدخول في الحوار الذي أفضى في نهاية الأمر إلى بسط الأمن والسلام.

وكما اتضح لاحقاً فإن الشيخ زايد كان المفاوض والمتحدث الوحيد الذي كان رأيه مسموعاً لدى القبائل المتحالفة مع أبوظبي، فقد رافق أخاه الشيخ شخبوط إلى اجتماع مع حاكم دبي على أرض الشارقة، ونجح في أن يظفر بتعهد من قبيلتي المناصير وآل بوشامس باحترام هدنة لمدة شهرين. غير أن السلام الهشّ الذي تم التوصل إليه قد انهار بسبب عدم قيام الشيخ شخبوط بتعويض بعض القبائل التي أيدته في نزاعه مع دبي عما خسرته في ذلك النزاع، وقد هددت هذه القبائل بأن تسعى إلى انتزاع تعويضاتها من قبائل دبي.[49] ثم ذهب الشيخ زايد إلى المناصير مصحوباً هذه المرة بأخيه الشيخ هزاع في محاولة لضمان استمرار السلام، ولكنه لم ينجح في التوصل إلى تسوية دائمة.[50] وقد تناقصت الغارات تدريجياً، ولم تتوقف تماماً إلا في عام 1949.

كان الدرس المستفاد من هذه الأحداث أن احتواء النزاعات بعد اندلاعها يصبح أمراً صعباً؛ فرجال القبائل ليسوا كالجنود النظاميين المنضبطين الذين يقاتلون ويتوقفون عن القتال حسب الأوامر الصادرة إليهم من قادتهم، فرغم أن حاكمي أبوظبي ودبي قد عبَّرا عن رغبتهما في التوصل إلى اتفاق، فإن تداعيات النزاعات القبلية ظلت قائمة. وفي وقت لاحق، وتحديداً في صيف عام 1950، تحدث المقيم السياسي عن تداول شائعات تقول إن الشيخ زايد «وهو أقوى وأشجع شخصية على نطاق المشيخة» كان يحشد رجالاً مسلحين في استعراض للقوة ضد القبائل المنشقة.[51] ولم تكن تلك محاولة لإضرام النزاع مرة أخرى، بل كانت تذكرة لكل القبائل بأن استمرار قيامها بالغارات قد يعرضها لعقوبة قاسية من قبله.

قام الشيخ زايد بدور رجل السلام في هذا الصراع الطويل، غير أنه كان يدرك في قرارة نفسه أن المشكلة الأساسية هي إحساس رجال القبائل بعدم الأمن، وعندما رفض أخوه الشيخ شخبوط أن يعوضهم عما فقدوه وهم يحاربون في صفه، لم يكن أمامهم من خيار سوى العودة إلى شنّ الغارات مرة أخرى، ومن هنا جاء اقتناع الشيخ زايد الراسخ بضرورة تحسين ظروف الحياة الصعبة في الصحراء. وخلقت الأحداث المؤسفة التي وقعت خلال الفترة 1945 ـ 1948 لدى الشيخ زايد تصميماً مطلقاً على أن تحل الإمارتان الجارتان، أبوظبي ودبي، خلافاتهما بشكل ودي، وألا يسمح للنزاعات القبلية بأن تعكر صفو السلم والاستقرار في الداخل مرة أخرى. ولتحقيق غايته في حياة أكثر أمناً وازدهاراً لشعبه بدأ الشيخ زايد منذ أن أصبح حاكماً لأبوظبي في تغيير الظروف القاسية عبر عملية تنمية واسعة هيأت سبل العيش والاستقرار للبدو الرحَّل، ومن ثم أصبح لهم دور في الحفاظ على المجتمع الذي ينتمون إليه.[52]

لقد حظي الشيخ زايد باحترام القبائل حتى في الحالات التي اضطر فيها إلى اتخاذ إجراءات ضدها، وقد كان لهذا التقدير والاحترام دور أساسي في تجاوز أصعب اختبار تعرض له الشيخ زايد عندما كان ممثلاً للحاكم في العين، فحسب أحكام القانون الدولي يعد ولاء السكان الذين يقطنون منطقة ما هو المرجع الذي يتم الاستناد إليه في تعيين الحدود إذا لم تكن هناك حدود مرسومة على الخريطة. وقد أعلنت قبائل الظفرة ولاءها لأبوظبي، غير أن الحكومة السعودية سعت آنذاك إلى الالتفاف على هذه الحقيقة السياسية، وهنا ظهر الهدف واضحاً من الجهود الحثيثة التي بذلت على مدى أعوام "لجباية الإتاوة"؛ فقد اعتبرت الحكومة السعودية أن القبائل التي قبلت فيما سبق دفع الإتاوة التي ادعوا أنها "الزكاة" تقر بالسيادة السعودية عليها، وهو الأمر الذي لم يكن له أساس من الصحة. وعلى الرغم من هذا الواقع فقد تكررت المحاولات على مدى عشرين عاماً لتعزيز المطالبة بتبعية هذه المناطق للمملكة العربية السعودية.

وقد نشبت نزاعات فعلية في فترتين؛ الأولى في الثلاثينيات وقد أشرنا إليها في بداية هذا الفصل، أما الثانية فقد استمرت لفترة أطول بكثير، وتحديداً من عام 1949 وحتى منتصف السبعينيات. ويتعلق الخلافان بمسألة الحدود، غير أنهما لم يقعا بسبب المنطقة

ذاتها في الحالتين؛ ففي الثلاثينيات كان محور الخلاف هو ملكية خور العديد، وهي منطقة ساحلية تابعة لأبوظبي، كانت موضع خلاف لفترة طويلة. أما في عام 1949 فكان محور الخلاف منطقة واسعة من الأراضي الصحراوية التابعة لأبوظبي، وكانت السعودية قد طالبت ببعض القرى القريبة من العين، فضلاً عن جزء من واحة البريمي ترويه مياه جبل حفيت تابع لسلطان عُمان، وقد أضحت هذه المناطق محوراً للنزاع حول ملكيتها نظراً لما تتمتع به من أهمية خاصة.

كان الخلاف في بدايته خلافاً بين الحكومة البريطانية والحكومة السعودية، ولم يكن خلافاً مباشراً بين حكومة أبوظبي والمملكة العربية السعودية. وكان المحرك الخفي وراء المطالبات السعودية الموسعة في عام 1949 هو شركة الزيت العربية ـ الأمريكية (أرامكو)، التي كانت حريصةً على ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي التي يحتمل وجود النفط فيها؛ لتدخل ضمن حدود الامتياز الممنوح لها من المملكة العربية السعودية. وفي الواقع فقد ساهم قسم الأبحاث التابع لشركة أرامكو في الظهران في تقديم معظم الدراسات التي استخدمتها السعودية لتعزيز مطالباتها.[53]

إن عملية اختلاق الأدلة المتعلقة بالادعاءات السعودية وحشدها، وصياغة رواية منها، كانت تتمحور حول ضرورة تقديم سابقة قانونية في القانون الدولي. ولم يكن لهذا كله علاقة بالحقائق على أرض الواقع، كما لم يكن له علاقة بالولاءات والمصالح الحقيقية. وقد تحتم على الإدارة القانونية في شركة أرامكو بعد أن وجدت نفسها أمام مطالبة سياسية لا تساندها أي أدلة ثبوتية حقيقية أو وثائق داعمة، أن تقدم أفضل طرح ممكن للدعوى السعودية في هذه القضية. وقد واجهت الإدارة القانونية مهمةً شاقةً في صياغة دعواها، حيث ملأتها بالمصطلحات القانونية المختارة، غير أن الدعوى كانت مبنية على أدلة واهية، وحاولت الالتفاف على نقاط الضعف التي لا حصر لها في الأدلة المقدمة. لقد كانت الدعوى المطروحة برُمَّتها مختلَقَة، ولم تكن عرضاً للحقائق الفعلية.[54]

وقد أدرك الشيخ زايد بفطنته أن القضية بأكملها إنما هي قضية ولاءات أكثر منها قضية حقوق في معاهدات أو جدل قانوني، وقال في رسالة إلى الضابط السياسي: «إن ما

يفعله تركي (يقصد القائد السعودي تركي بن عطيشان) في بلدنا ومع رعايانا واضح لكم، فهو يعطيهم المنح والهبات، ويشجعهم على العصيان، ويغريهم بالمال كي ينكروا ولاءهم لنا». [55] وكان الشيخ زايد واثقاً تماماً من حقوق أبوظبي التي يعرفها الجميع في أرجاء الصحراء، غير أن هذه الحالة كانت تحتم إثبات هذه الحقوق بعيداً عن الصحراء، أي في محكمة دولية، وهذا وضع مختلف تماماً. ولقد استطاع الشيخ زايد أن يثبت أن القبائل التي تعيش في تلك المناطق تدين بالولاء لأبوظبي، باستثناء قلة قليلة من القبائل التي اختارت الخروج والانضمام إلى الطرف الآخر، وشكلت إفاداتها الجزء الأكبر من الطرح السعودي للدعوى، وقال: «مازلنا نحميهم ونساعدهم، ونقدم إليهم ما هو خير لهم؛ المساعدة والعون والإخلاص والطمأنينة». [56] وفي الواقع فقد وقف رجال القبائل خلف الشيخ زايد فأيدوه بوصفه ممثلاً لحاكم أبوظبي، ولكن لم يكن هناك أي شك في صدق التزامهم وثبات ولائهم؛ فهم "ينتمون" إلى أبوظبي وليس إلى المملكة العربية السعودية.

في الثلاثينيات تم إيداع صيغة الدعوى الأولى لدى المحكمة الملكية في الرياض، وبعد الحرب العالمية الثانية لجأ الملك عبد العزيز إلى المحامين الأمريكيين المحترفين في شركة أرامكو لمساعدته. وفي هذه الأثناء تراجعت الضغوط التي كانت تأتي من الأحساء خلال الأربعينيات إلا أنها لم تتوقف تماماً، فقد كان جباة الضريبة ما يزالون يُرسَلون إلى أراضي أبوظبي، كما كانت هناك جهود منظمة تبذل بهدف حشد التأييد للموقف السعودي بين القبائل التي لم تحدد موقفها بشأن الانحياز إلى أي من الطرفين. وكان نجاح الشيخ زايد في بسط السلم حول منطقة العين واضحاً؛ ففي عام 1947 عمل فريق المسح التابع لشركة تطوير بترول الساحل المتصالح، والذي جاء للاستكشاف حول العين في أمان تام «دون مواجهة أي مقاومة أو تدخّل من قبل رجال قبائل خارجين على النظام أو من قطّاع طرق». [57] غير أن المنطقة بأسرها أضحت موضع نزاع بين شركة تطوير بترول الساحل المتصالح الحاصلة على امتياز التنقيب من قبل حاكم أبوظبي، وبين فرق العمل التي أرسلتها أرامكو تحت رعاية المملكة العربية السعودية. وفي نيسان/ إبريل 1949 تعرضت بعض فرق الاستكشاف التابعة لأرامكو للاعتراض، وتم

تقديم احتجاج إلى الحكومة السعودية في الرياض. وفي 26 نيسان/ إبريل من العام نفسه ردت الحكومة السعودية قائلةً إن فرق أرامكو إنما كانت تعمل ضمن نطاق الأراضي السعودية «حسبما اتضح من وجود قبائل في المنطقة تدين بولائها للسعودية». [58]

ومن هنا نشب الخلاف الذي استمر ربع قرن، ولم ينته إلا بفضل دبلوماسية الشيخ زايد المتأنية. لقد كان الشيخ زايد منذ عام 1949 وحتى مطلع الستينيات في مقدمة المتصدّين لمحاولات التوسع على حساب حدود أبوظبي، وعلى مدى ثلاثة أعوام كانت القضية تعالج من الجانبين بأسلوب دبلوماسي، غير أن السعوديين قرروا في تموز/ يوليو 1952 فرض وجودهم الفعلي في المنطقة بالتمركز في حماسة، وهي إحدى قرى الجزء التابع لمسقط من الواحة الواقعة حول العين. وفي حين حشد سلطان مسقط أتباعه من رجال القبائل، أرسل البريطانيون مفرزة من قوات كشافة ساحل عُمان المتصالح إلى العين كإجراء لدعم الشيخ زايد.

لقد اعتمد البريطانيون على الضغوط الدبلوماسية في إيقاف تقدم جيش السلطان خشية إراقة الدماء. ولو تأملنا تلك الأحداث من منطلق الواقع السياسي اليوم لوجدنا أنه ربما كان من الأفضل أن يسمح لسلطان مسقط بطرد المتسللين بالقوة من قريته وأرضه، إذ كان محتملاً أن يؤدي ذلك الإجراء إلى حل نهائي لتلك المسألة. غير أن وزارة الخارجية البريطانية أرادت التوصل إلى حل ملائم دون استبعاد السلطات السعودية؛ ونتيجة لذلك فقد انقضى عامان في المفاوضات غير المجدية واجه الشيخ زايد خلالهما مشكلةً مستعصيةً هي ضمان الحفاظ على استمرار ولاء القبائل في العين رغم الضغوط السعودية. وكان موضوع ولاء القبائل هو الذي يحدد تبعية الأراضي، ولو أن رجال القبائل اتفقوا مع وجهة نظر الحكومة السعودية القائلة بأنهم يدينون بالولاء للملك عبد العزيز مثلما فعلت بعض القبائل، لكان من الصعب دحض الادعاءات السعودية التي تعتبر أن المنطقة ... (التي كان واضحاً أنها تضم أراضي تابعة لأبوظبي) هي جزء من المملكة العربية السعودية، وأن أهالي تلك المنطقة وما يجاورها إنما يدينون بولائهم للملك السعودي. [59] وعندما نستعرض ذلك الموقف من منظور ما نحن عليه اليوم

يتضح لنا أنه لولا تمكّن الشيخ زايد من المحافظة على ولاء القبائل الرئيسية في العين خلال تلك المرحلة الحساسة من الخلاف مع المملكة العربية السعودية، لكان من المحتمل أن تفقد أبوظبي مساحة واسعة من أراضيها الحالية.

في قرية حماسة نشط القائد السعودي تركي بن عطيشان في تقديم المال والطعام لمن يريد الانضمام إليه من رجال قبائل هذه المنطقة وعائلاتهم، وفي مقابل ذلك تعين على كل من يتقبل تلك العطايا أن يعلن ولاءه للملك السعودي. وفي ذلك الوقت كانت الموارد المتاحة في منطقة العين محدودة، ولم يكن لدى الشيخ زايد ما يقدمه في مواجهة مغريات العرض السعودي من الطعام والمال. وعلى الرغم من هذه المغريات المعروضة على رجال القبائل من أجل التحول عن ولائهم، فإن أغلبية قبائل أبوظبي تمسكت بولائها لآل نهيان. وعلى امتداد فترة استمرت أكثر من عامين كانت الحكومة البريطانية تتابع استراتيجيتها الدبلوماسية لحل المشكلة، في حين كان الشيخ زايد من جهته يدعم معنويات أبناء القبائل الموالية. ولقد كان ارتباط رجال القبائل به يبدو مستغرباً في ظل شح الموارد المالية مقابل الإغراءات السعودية، غير أن علاقتهم بالشيخ زايد كانت ذات أبعاد أقوى وأعمق، فقد نشأ في العين وعاش فيها، وكانت مواقفه وتصرفاته تجعلهم موقنين تماماً بأنه لن يخذلهم أو يتخلى عنهم بأي حال من الأحوال، وكانوا يمدونه بأخبار كل حيلة جديدة يلجأ إليها القائد السعودي في "حماسة" لاستمالتهم. كما جرت في الوقت ذاته محاولات عديدة للنيل من إخلاص الشيخ زايد لأخيه، ولكنها لم تحقق هدفها وفشلت فشلاً ذريعاً.

وفي الوقت نفسه انتهت الدبلوماسية التي عوَّل عليها البريطانيون كثيراً إلى طريق مسدودة. وفي 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 انفضّت المحكمة الدولية في جنيف بعد أن قدم إليها الشيخ زايد دليلاً على أن السعوديين المتمركزين في "حماسة" قد حاولوا أيضاً - في خطوة يائسة - تقديم رشوة له لكي يخون أبوظبي.[60] وقد اتضح في تلك اللحظة أن القوة هي الخيار الوحيد المتاح لحل النزاع؛ ففي 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 قامت قوات كشافة ساحل عُمان المتصالح، تساندها طائرات من سلاح الجو الملكي البريطاني

وقوات سلطان مسقط، باستعادة القرية المحتلة وطرد السعوديين منها. وعلى أثر ذلك عثروا على صندوق ضخم لحمل اللوازم الحربية مملوء بالروبيات[61] ووثائق تدين السعوديين ومَنْ والاهم[62] وأسلحة وذخائر.[63]

لمدة عامين وثلاثة أشهر بقي الشيخ زايد وشعبه تحت الحصار، في ظل محاولات التودد المستمرة من قبل السعوديين في حماسة لاكتساب ولاء قبائل المنطقة. وفي هذه الأثناء شرع الشيخ زايد في تنفيذ استراتيجية مضادة على الرغم من أنه لم يكن يملك موارد مماثلة لتلك المتوافرة لدى الطرف الآخر، وقد تمكن من إقناع القبائل التي انضمت إلى الجانب السعودي بأن تعود إلى ولائها الأصلي. وقام بجمع المعلومات الاستخبارية التي مكّنته من توقع الخطوات التي سيقدم عليها تركي بن عطيشان. وكانت المهمة الأكثر صعوبة أمامه هي السيطرة المستمرة على تصرفات القبائل الموالية له؛ وذلك بهدف منع وقوع أعمال استفزازية يمكن أن تضر بقضية أبوظبي أمام المحكمة الدولية في جنيف. وفي ضوء هذه الخطط قصيرة الأمد ورغم نقص الطعام والمال خاض الشيخ زايد بمهارة تامة معركة تفوَّق فيها باستمرار على خصومه، وحرمهم من نيل ما كانوا يعتبرونه نصراً مؤكداً لهم.

ولابد من تحليل الأحداث التي أفضت إلى تحقيق ذلك النصر بشيء من التفصيل؛ أولاً، لأن لدينا سرداً مميزاً وجديراً بالثقة من شاهد عيان، وثانياً لأننا في هذه الحالة نرصد الشيخ زايد وهو يعمل بنفسه في مرحلة حرجة لها أهميتها الحيوية بالنسبة إلى مستقبل أبوظبي.[64] وإذا تناولنا تقويم ما جرى في تلك الأحداث من المنظور العسكري فسنجد أنه لا يعدو أن يكون مجرد مناوشات، فالقوات التي اشتركت في العملية العسكرية محدودة لا تكاد تذكر، ولم يقتل أحد في تلك المناوشات. غير أن الخطة التكتيكية الأساسية التي وضعها الشيخ زايد ونتائجها الاستراتيجية كان لهما أهمية بالغة، فقد رأى إدوارد هندرسون الذي طلب منه المقيم السياسي أن يكون ممثله الخاص خلال فترة الأحداث الأخيرة في حماسة، أن القدرة على القيادة والسيطرة على سير الأحداث أثناء طرد السعوديين في 26 تشرين أول/ أكتوبر كانت تنحصر في شخصية

الشيخ زايد وأخيه الشيخ هزاع، حيث كانا «يراقبان المشهد ويتابعان الموقف من خلال المنظار الميداني، في حين وقفت مجموعة من الرجال الموالين لهما إلى جوارهما» .[65] وكما أوضح هندرسون فإن الشيخ زايد كان قريباً من مسرح الأحداث يؤدي دور القائد الذي يحرك وحداته على أرض المعركة، كما كانت كل مناقشاته مع هندرسون تدور حول هذا المحور. وإذا ما حللنا أقواله وأفعاله أثناء تلك الأحداث اتضح لنا أن تصرفاته كلها كانت تنصبّ في إطار مجموعة من الأهداف الاستراتيجية.

كان الشيخ زايد يواجه خصمين غير متماثلين؛ أولهما الحكومة السعودية التي كانت لها دوافعها المستجدة، وهي إحراز المكاسب الاقتصادية وتوسيع رقعة الأراضي التي تسيطر عليها. وثانيهما القبائل التي يأتي معظمها من خارج تحالف بني ياس، والتي تنحصر مصلحتها التقليدية في جانب رئيسي هو الحفاظ على استقلاليتها وتحررها من قيود الانتماء إلى حلف ما. وكانت هذه القبائل هي الوسيلة التي يمكن للسعوديين من خلالها إثبات ادعاءاتهم حينها للمطالبة بأراض تابعة لأبوظبي، وهذا هو سبب الحملة التي قامت بها الرياض لبسط نفوذها على أفراد تلك القبائل. ويجب ألا ننسى أنه رغم كل ما يبدو من مظاهر الحداثة في الحكومة السعودية حينذاك فإنها كانت تسعى لمد نفوذها مهما كانت الوسائل، وبالتالي كانت تنظر إلى النزاع الأساسي من منظور قبلي تقليدي، وليس من منظور الفكر السياسي المعاصر.

وكان على الشيخ زايد أن يحقق هدفين: الأول أن ينهي التدخل السعودي القسري في المنطقة ويضع حداً للحملة التوسعية التي استمرت فترة طويلة، ولكن بأسلوب لا يسيء إلى العادات والتقاليد العربية الأصيلة. والثاني إقناع كل القبائل المقيمة حول منطقة العين بأن تتعامل مع أبوظبي باعتبارها الإمارة الأكثر نفوذاً في المنطقة، مثلما حدث أثناء حكم جده الشيخ زايد الكبير.[66] وكان لابد من عزل بعض زعماء القبائل التي وقفت إلى جانب المملكة العربية السعودية إذا أريد لعملية استعادة الولاء أن تتم، ولكن اندلاع حرب كان يعني إمكانية خلق عداوة ناتجة عن إراقة الدم، وقد تستمر هذه العداوة عقوداً طويلة.

إزاء ذلك وجد الشيخ زايد نفسه في مفترق طرق؛ فهو يريد أن يؤدي دوراً مؤثراً وينأى في الوقت نفسه عن الدخول المباشر في الصراع، بحيث يكون "رجلاً ملتزماً بالتقاليد الأصيلة" ومقبولاً لدى القبائل، بدلاً من أن يكون عدواً مكروهاً. وخلال الاحتلال السعودي الذي دام عامين أبقى الشيخ زايد قنوات الاتصال مفتوحةً مع الطرف الآخر كما كانت لديه مصادره الخاصة لجمع المعلومات العسكرية. لقد كان متحفظاً عند الحديث عن الذين عارضوه، لأنه يعرف أن العداوة لا تستمر، ومن أجل أن ينتصر في المفاوضات كان لابد له من أن يتجنب التورط في القتال.

لقد سعى الشيخ زايد نحو استعادة المكانة التي كانت تتمتع بها أبوظبي بين قبائل المنطقة خلال فترة حكم جده الشيخ زايد الكبير، ونظراً لحاجته إلى تحقيق هدف استراتيجي من خلال عدم التورط المباشر في القتال، فقد ترك للبريطانيين أن يظهروا علناً باعتبارهم القوة التي قامت بطرد السعوديين من حماسة، فقد كان الخطر الماثل دائماً هو أن تجد وزارة الخارجية البريطانية مخرجاً تتنصل به من التزاماتها تجاه أبوظبي، وقبل الحرب العالمية الثانية كان البريطانيون يفكرون بجدية في الضغط على الشيخ شخبوط من أجل أن يقدم جزءاً من أراضي أبوظبي للسعوديين بهدف استرضائهم،[67] ولم يكن الشيخ زايد أو الأسرة الحاكمة بأسرها ليقبلا استراتيجية من هذا النوع. ثم اتبعت وزارة الخارجية البريطانية السبل الدبلوماسية للتوصل إلى تسوية ما، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود بعد أن تبين حجم الأنشطة غير المشروعة التي مارسها تركي بن عطيشان. وعندما استخدم البريطانيون كشافة ساحل عُمان المتصالح لطرد السعوديين من حماسة نظرت القبائل البدوية إلى البريطانيين على أنهم سيصبحون أعداء للزعماء السعوديين في الرياض.

وفي هذه الحالة كان تفكير الشيخ زايد راجحاً عملياً، وكان على دراية ببراعة جده الشيخ زايد الكبير في الاستفادة من التعامل مع البريطانيين على النحو الذي تناولناه في الفصل الثاني عندما أعاد قبيلة القبيسات إلى ولائها السابق له، فقد كان جده لأمه من القبيسات، وكان يعرف تاريخهم وتاريخ بني ياس، ومن الحنكة السياسية أن يحسن المرء اختيار من يمثله لكي يقوم بما يريده عندما يكون منشغلاً بأمور أخرى، لقد خطط

ونسق خطواته بدقة مقدماً، وهذا ما يحدثنا عنه هندرسون في مذكراته: «التفت الشيخ زايد إلى أخيه، وتحدث معه طويلاً، وبعد تكملة حديثهما التفت نحوي الشيخ هزاع وقال: هذا ليس شأننا كما تعلم، إن مواطنينا وسكان قرانا لم يشاركوا كطرف مباشر في هذا الأمر». [68] لقد تم طرح هذه النقطة أكثر من مرة على هندرسون، وقد قصد الشيخ زايد أن يقول إنه لا يريد التورط في عداوة وضغينة مع قبائل الواحة التي لم تكن خاضعة لحكمه، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعقيد الموقف.

وبعد انتهاء الاحتلال السعودي بقيت مشكلة أكثر تعقيداً، تتمثل في إعادة كسب ولاء القبائل المعادية السابقة وضمها إلى صف أبوظبي، وما لم يتم ذلك فلن يتحقق أي سلام حقيقي في الداخل أبداً. لذا فإنه عندما كانت فصول الأزمة تتلاحق كان الشيخ زايد يعلن عن ضمانات لحسن المعاملة ويتعهد بسلامة زعماء القبائل الموالية للسعودية والواقعة تحت حكم سلطان مسقط، بحيث يستطيعون أن يأتوا إليه ويتحدثوا معه ومع ممثل المقيم السياسي. وسرعان ما اتضح أن زعماء القبائل المنشقين لن يقبلوا حكومة السلطان، ولن يقابلوا ممثليه. وطلب الشيخ هزاع الذي كان يرافق هندرسون ويتحدث باسم الشيخ زايد من هندرسون أن يكرر الضمان الذي قدمه الشيخ زايد بتأمين سلامتهم عندما يكونون في أراضي أبوظبي، وفي ضوء ذلك الضمان تقدمت المفاوضات. ثم وصل مبعوث من القادة المنشقين وطلب أن يتحدث مع هندرسون على انفراد، [69] وقال المبعوث إن أعمامه لن يستسلموا للسلطان أبداً، وردّ هندرسون موضحاً بأنه لا يوجد أي بديل آخر، واستمرت المفاوضات. ثم يصف هندرسون ما حدث بعد ذلك:

«بعد نصف ساعة من انتصاف الليل... شقت الظلمة عربة قديمة من طراز فورد مطفَأة أنوارها، وعندما اقتربت رأيت الشيوخ الثلاثة جالسين في المقعد الأمامي مع السائق، بينما كان في الخلف مجموعة كبيرة من أتباعهم. وترجل الشيوخ واتجهوا في وجوم إلى حيث يقف الشيخ زايد، وحيَّوه التحية التقليدية في صوت خفيض، فردّ الشيخ زايد التحية على نحو مطمئن». [70]

وفي هذه اللحظات كان شيوخ القبائل المنشقون قد استسلموا وفضلوا أن يذهبوا إلى المنفى في السعودية بدلاً من أن يستسلموا لقوات السلطان، أما الشيخ زايد فقد عرض أن يبذل كل ما في وسعه لتجنب المزيد من إراقة الدماء. [71] وفي الوقت نفسه وقعت حادثة مهمة أخرى يصفها هندرسون بقوله:

«بقي الشيوخ واقفين وقد بدوا مرهقين ومثبطي العزيمة، وقُدمت القهوة العربية للحضور، ولكن لم يقل أحد شيئاً، إلى أن ظهر رجلان من وراء الشيوخ الثلاثة، وكان كل منهما يرتدي الثوب الأبيض التقليدي الطويل ومن فوقه العباءة الداكنة. ولكنني لاحظت أنهما وضعا عقاليهما الأسودين حول رقبتيهما مثل حبل المشنقة، بينما تدلت الغترة حول كتفيهما، وما إن اقتربا من الشيخ زايد حتى ركعا على الرُكَب وشرَعا يزحفان نحوه... عندها أدركت أنهما زعيما العائلتين الوحيدتين في أبوظبي اللتين انضمتا إلى السعوديين خلال مدة بقائهم في حماسة.

كانت لحظة مثيرةً، وكنت متشوقاً لرؤية رد فعل الشيخ زايد. وعندما وصل إليه الرجل الأول، وبدا كأنه يحاول أن يقبِّل قدميه، انحنى الشيخ زايد بنُبْله الطبيعي، ورفعه من كتفيه، وقال له:

السلام عليكم، لك العفو والسماح، ويمكنك أن تعود إلى بيتك بسلام!

وفعل الشيء نفسه مع الرجل الثاني.

ثم توجّه الرجلان إلى الشيخ هزاع الذي قال بنُبل وبصوت خفيض:

سمعتم كلمة أخي، اذهبوا إلى منازلكم، لقد صفح عنكم!

ترك هذا التصرف الحاسم النبيل والعفو عن هذين الشيخين انطباعاً رائعاً لدينا جميعاً». [72]

وإذا كان هناك من مثيل لهذا السلوك، فهو التصرف الذي قام به الشيخ زايد الكبير، جد الشيخ زايد بن سلطان، في خور العديد، حسبما أشرنا سابقاً. وهناك تشابه مدهش بين الحادثتين؛ ففي الحالة الأولى استخدم الشيخ زايد الكبير البريطانيين لتحقيق هدفه؛

حيث استطاع أن يعيد القبائل التي تمردت على بني ياس إلى كنف الجماعة، بل إن طبيعة الأهداف في عامي 1879 و1955 كانت متطابقة أيضاً، إذ كان الخطر يهدد وحدة القبيلة في الحالتين.

حين بادر البريطانيون إلى طرد السعوديين لم يعد الخلاف الحدودي بعينه الشاغل الرئيسي في ذهن الشيخ زايد، فقد وجه اهتمامه كما كان شأنه دائماً، إلى تأمين وحدة أراضي أبوظبي وسلامتها وسيادة قبائلها. أما دلالة المشهد الذي وصفه لنا هندرسون فيما سبق فهي استعادة النظام القبلي الذي كان سائداً إبان فترة حكم الشيخ زايد الكبير، وكذلك إتمام عملية التصدي للتحدي الأخير المتمثل في المحاولات السعودية التي استمرت خلال حقبة مديدة من العشرينيات وحتى الخمسينيات لتحريض القبائل في المناطق الداخلية، وتم إحباط أهداف هذه المحاولات. وبعد التغلب على هذه الأخطار زالت التحديات التي كانت تقف حائلاً دون استعادة نفوذ أبوظبي وسيادتها، وهنا تكمن أهمية ما شهده هندرسون، وهو أيضاً الجانب الذي كان واضحاً أمام جميع أبناء القبائل الذين شهدوا أحداث ذلك اليوم الحاسم. لقد كانت شهامة الشيخ زايد أبلغ قوة لزعيم منتصر غمر بمروءته وفضله كافة من حوله، وقد خيَّر الشيخ زايد الشيوخ المنشقين عن سلطان مسقط بين الاستسلام له، أو الرحيل إلى المنفى نهائياً مع ترك ممتلكاتهم في الواحة. وقد اختاروا المنفى مباشرةً.

بناء المجتمع انطلاقاً من العين

لقد تمثل الشيخ زايد دور جده الشهير الشيخ زايد الكبير ومهامه، جده الذي ظلت ذكراه الخالدة حية في أوساط القبائل. وكان الحفيد الشيخ زايد بن سلطان معروفاً لدى القبائل، فقد خالطها وعاش في كنفها، ورحب برجالها في مجلسه، وسعى إلى حل خلافاتها، وكان حكماً عادلاً بينها، ولم يكن موضع إعجاب من جانب حلفاء بني ياس فحسب بل من جانب القبائل الأخرى أيضاً.[73] لقد كان يعرف زعماء القبائل جميعهم وعدداً كبيراً من أتباعهم، وكان يعرف من هو أهل للثقة ومن هو غير جدير بها. وبصفته بدوياً ينتمي إلى الصحراء فقد دأب الشيخ زايد في متابعة حركة القادمين إلى واحته والمغادرين لها، وكان يتبادل الأحاديث المطولة مع ضيوفه في مجلسه، وطبقاً للأعراف

المعتادة بين أهل الصحراء كان الشيخ زايد دائم الحرص على تقصي الأخبار من أي مسافر عابر للواحة.[74]

وعلى الرغم من كون الشيخ زايد قد اكتسب تأييداً كبيراً بين أهل العين، فمن المؤكد أنه كان يحمل ولاء مطلقاً لشقيقه حاكم أبوظبي، ولكنه لم يتردد إطلاقاً كما هو العرف المتبع بين القبائل في التعبير عن معارضته لأمر بعينه حين تقتضي الضرورة ذلك. وكان الشيخ شخبوط من جانبه سعيداً بأن ينسب إليه الفضل في إصدار قراره الحكيم بتعيين شقيقه ممثلاً للحاكم في العين عام 1946، حيث أصبح نفوذ أبوظبي في منطقة العين في غضون ثلاثة أعوام فقط أفضل مما كان عليه على امتداد عقود مضت.

ولكن ظلت هناك نقاط خلاف بين حاكم أبوظبي وأخيه الشيخ زايد،[75] كانت إحداها على وجه التحديد حول أسلوب توزيع دخل الإمارة؛ ففي النظام التقليدي كان الحاكم يأخذ نسبةً من أرباح تجارة اللؤلؤ ويصدر تراخيص ممارسة الأنشطة الأخرى مثل صيد الأسماك. ومنذ الثلاثينيات بدأت شركات النفط تدفع للإمارة وبشكل متزايد مبالغ نظير حقوق الامتياز الممنوحة لها للتنقيب عن النفط واستخراجه. وعلى الرغم من أن النفط لم يكن قد اكتشف بعد فإن الإيرادات التي كانت تدفعها تلك الشركات قد استمرت على نحو منتظم.

وبينما كان الشيخ زايد حينها مقتنعاً بأن دخل الإمارة يجب أن يتم إنفاقه فيما يعود بالنفع على أهلها، كان شقيقه الشيخ شخبوط يرى ضرورة زيادة الاحتياطيات النقدية للإمارة، ربما تحسباً من كساد عالمي محتمل مماثل للكساد الاقتصادي في حقبة الثلاثينيات والذي كانت له آثار مدمرة. ولم تكن أي من وجهتي النظر خاطئة، غير أنهما تعكسان التباين في وجهات النظر بين الجيلين؛[76] فالشيخ شخبوط الذي حكم خلال سنوات الكساد العالمي، مثله في ذلك مثل الكثير من معاصريه في أنحاء العالم، أضحى حريصاً إلى أقصى حد في الإنفاق، كما أنه كان يعتبر الركون إلى العديد من التطورات التي تجري خارج منطقة الخليج العربي نتيجة لمرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مغامرةً خطيرةً وغير مقبولة لديه. أما

الشيخ زايد فكان أصغر سناً خلال سنوات الكساد العالمي، وعلى الرغم من أنه قد عانى الحرمان خلال تلك الفترة في أبوظبي، فقد كان مفعماً بروح التفاؤل والأمل في مستقبل أفضل، كما أن الشيخ زايد لم يكن يتخوف من مفاهيم التطور والتغيير.

من الصعب أن نعثر في كل الوثائق والسجلات المدونة على أي انتقاد للشيخ زايد،[77] باستثناء ما عبَّرت عنه بعض القوى الخارجية التي كانت تخشى ازدياد نفوذه بين القبائل.[78] أما إنجازاته في العين في زيادة الرقعة الزراعية ونشر التعليم ورفع مستوى الخدمات الصحية والإسكان، فقد أضحت نموذجاً لما يمكن تحقيقه في أبوظبي إذا ما توافرت الموارد اللازمة. وفي رحلاته المتكررة إلى الخارج بعد عام 1953، وفي زيارة له إلى باريس على وجه التحديد، شاهد بنفسه المستشفيات الفرنسية الحكومية الحديثة، مما جعله يصمم على تحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية في إمارة أبوظبي.[79]

رغم بقاء البريطانيين في المنطقة لمدة 130 عاماً فإنهم يعترفون بأنهم لم يقدموا أموالاً تذكر لتطويرها.[80] حيث لم يقدموا مساهمات مالية إلا في أعقاب النزاع مع المملكة العربية السعودية، وإن كانت مساهمتهم محدودة للغاية مقارنةً بالمدة التي أمضوها في المنطقة وحاجتها الماسة إلى المشروعات التنموية. غير أن الأموال المقدمة على قلتها قد أتاحت للشيخ زايد أن يوسِّع بعضاً من أهم مشروعاته وأعزها لديه، وكان ذلك علامةً على الاحترام الذي تبديه الحكومة البريطانية للشيخ زايد، لدرجة أن المقيم السياسي السير برنارد باروز Bernard Burrows قد زاره مرتين في العين؛ أولاهما عندما كان السعوديون يحتلون حماسة، والثانية بعد ذلك بسنوات. وكان المعتاد أن يزور المقيم السياسي أبوظبي على ظهر سفينة حربية ويقيم فيها أياماً معدودة يقابل خلالها الحاكم، ولم يسبق أن قام مقيم سياسي بهذه الرحلة الشاقة إلى العين.[81] غير أنه في سياق المواجهة مع السعودية كان هذا الدعم الملموس مهماً ومقبولاً. لقد رأى السير برنارد باروز أن هذه الزيارة في أيلول/ سبتمبر 1953 كانت مهمةً، وكان متأثراً بكرم الضيافة الذي غمره به الشيخ زايد.[82] وبعد خمسة أعوام عاد إلى العين بدعوة من الشيخ زايد، مصطحباً معه هذه المرة زوجته الليدي باروز، وقد قاموا معاً بجولة في مزارع العين

وشاهدوا ما تم إنجازه في مشروع الأفلاج. وأتيح للسير برنارد باروز في زيارته الثانية أن يطلع على شواهد الإنجازات العظيمة التي تحققت في كل جوانب الحياة منذ زيارته السابقة، والتي تمت في خضم الأزمة السياسية.[83]

لقد رأى المقيم السياسي بعينيه في هذه المرة ما كان يقرأ عنه في تقارير مرؤوسيه من المسؤولين البريطانيين، وكان قد أرسل في العام المنصرم رسالة إلى لندن قال فيها:

«لقد انبهر الضابط السياسي بما شاهده من أحوال في البريمي (العين)، ... إذ شيد الشيخ زايد سوقاً جديدة في العين، كما حققت المدرسة الصغيرة التي افتتحها في المويجعي قبل أربعة أشهر تحت إدارة مدير نشط من مسقط نجاحاً عظيماً، ورغم أن عدد التلاميذ فيها لا يتجاوز الآن 12 تلميذاً فإن المنهج الدراسي المخصص لهم والذي يتضمن التربية البدنية والألعاب والتمرينات تم وضعه بدقة وعناية، ويبدو أن التلاميذ يحققون تقدماً جيداً».[84]

إن هذا المستوى من الاهتمام بالتفاصيل، حتى ولو كان الموضوع صغيراً مثل منهج معد لاثني عشر تلميذاً، يجسد لنا جانباً من شخصية الشيخ زايد، فقد كان يدرك أن تدخله ودفعه لسير العمل في أي مشروع ودعمه بجهده الشخصي وتفقد النتائج التي حققها سيمكّن ذلك المشروع من تحقيق الأهداف المرجوة منه. وكانت رغبته الذاتية في القيام بمثل هذا الجهد من تلقاء نفسه تصب في صالح أهل العين في المرحلة الأولى، ثم في صالح إمارة أبوظبي كلها في الأعوام اللاحقة. هذا ونلحظ في تقرير التقويم السنوي للأوضاع في إمارات الساحل المتصالحة لعام 1956 جملةً مهمةً للغاية وهي: «أظهر هذا العام تفوقاً ساحقاً للشيخ زايد في كل الجوانب».[85] وهكذا فقد أفاد المسؤولون البريطانيون في المنطقة السلطات البريطانية في لندن بأن الشيخ زايد زعيم عظيم له مكانته واعتباره.

الباب الثاني

التحـول

حتمية التغيير

شهدت إمارة أبوظبي خلال خمسينيات القرن العشرين تبايناً في معدل التطور بين جزيرة أبوظبي ومنطقة العين؛ فقد وصف إدوارد هندرسون جزيرة أبوظبي عند زيارته الأولى لها برفقة ويلفرد ثيسيجر عام 1948، حيث أقام الرجلان «في البيت الوحيد الذي يبدو بارزاً على شاطئ البحر»، والذي عُرف بالبيت الشمالي أو بيت الضيافة. ويسترجع إدوارد هندرسون ذكريات تلك الزيارة حيث يقول:

«منذ وفاة الشيخ المبجل زايد بن خليفة في مطلع هذا القرن، تراجعت حركة التجارة في أبوظبي تراجعاً ملحوظاً... وأصبحت السوق صغيرة للغاية، ومعظم بيوت السكان من سعف النخيل. وعلى طول الشاطئ الأمامي للجزيرة الذي يمتد نحو ثلاثة أميال أو أربعة تحتل المدينة جزءاً صغيراً فقط. وإلى الداخل من الساحل كان هناك عدد قليل من أشجار النخيل المتناثرة، ومجموعة من الأكواخ هي التي تتكون منها المدينة. وبالقرب من أشجار النخيل يقع الحصن الكبير».[1]

لم تتغير الأمور كثيراً خلال العقد التالي، فقد تمت توسعة مقر الحاكم في أبوظبي بعد عام 1949، غير أنه ظل بسيطاً وخالياً من مظاهر الترف. ومع تأسيس الحكومة البريطانية لمكتب تطوير الساحل المتصالح عام 1952 توقع البعض حدوث تغيرات في المستقبل، ولكن على أرض الواقع لم يكن هناك دليل ملموس على أنشطته التنموية في أبوظبي؛ فقد خُصصت موارد مالية محدودة لتمويل مشروع شبكة الأفلاج الذي تبناه الشيخ زايد في العين، وبناء مدرسة في الشارقة، وإنشاء مستشفى جديد في دبي.[2]

وفي مقابل تلك الصورة لأبوظبي نجد صورةً مغايرةً في العين، إذ سرعان ما لاحظ هندرسون أثناء زيارته للعين إنجازات الشيخ زايد الملموسة منذ أن أصبح ممثلاً للحاكم فيها. يقدم هندرسون وصفاً لما رآه قائلاً:

«... البيوت مبنيَّة من الطوب، تحيط بها مزارع ذات أشجار عالية، وتجاورها قنوات ري لها حواجز طينية يتم إغلاقها وفتحها بانتظام حسب جدول زمني محدد، بحيث يجري توزيع المياه بالتعاقب مرة كل يوم أو يومين لتصل إلى كل أنحاء المزارع. وكانت المياه تأتي من ينابيع جوفية عبر قنوات تمتد في بعض الأحيان لمسافة سبعة أميال تحت سفح جبل حفيت». [3]

كانت هناك أسواقٌ في بعض القرى التابعة للعين، أحدثها وأكثرها ازدهاراً تلك السوق التي أقامها الشيخ زايد في العين نفسها، والتي نمت بسرعة بسبب عدم فرض أي قيود على التجارة، ومن ثم أضحت تجتذب التجار والمشترين من مناطق بعيدة. [4] كما بادر الشيخ زايد إلى شق طرق جديدة سهّلت على التجار نقل بضائعهم إلى الساحل، ومنه إلى أرجاء العالم. [5]

لقد أدى النجاح الواضح لأعمال التطوير التي أنجزها الشيخ زايد في العين على نفقته الخاصة إلى نتيجة غير متوقعة؛ فمع بدء الحكومة البريطانية بتخصيص الموارد لتطوير المنطقة عام 1954، أي بعد 130 عاماً من الوجود البريطاني في المنطقة، جاء دعم مشروع الري الذي بدأه الشيخ زايد على رأس الأولويات. وقد أضاف المسؤول البريطاني إيه. سي. آي. صمويل A.C.I. Samuel الفقرة التالية ضمن رسالة من وزارة الخارجية إلى وزارة الخزانة البريطانيتين:

«مبررات هذا المشروع ليست اقتصادية فقط، بل إن له مبررات سياسية أيضاً، فالمالك الرئيسي للأرض في هذه المنطقة هو الشيخ زايد، شقيق حاكم أبوظبي. إن موقف الشيخ زايد الثابت والعادل أمام المصاعب التي واجهتنا في البريمي [العين] دفعنا إلى أن نظهر له تقديرنا لصموده. ووفقاً لما قاله المقيم السياسي "فإن الأمر الذي سيقدره أكثر من غيره هو أن نساعده على تطوير موارد المياه لمزارعه" [في العين]». [6]

وعلى امتداد حقبة الخمسينيات والستينيات كان الذين يزورون العين يقارنون التطور الذي تشهده بما يحدث في أبوظبي. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1962 زار السكرتير الاقتصادي للمنطقة جيه. بي. تريب J. P. Tripp أبوظبي، وتحدث خلال زيارته إلى التجار في سوق المدينة ومرافئها الذين قدموا له سيلاً من الشكاوى بسبب قلة الأموال المستثمرة في مجال التنمية. بل إن بعض الشركات الأجنبية في أبوظبي كانت تخسر 1000 جنيه إسترليني شهرياً نتيجةً لذلك. وقد التقى تريب بالشيخ زايد مصادفةً في أبوظبي ونقل إليه شكاوى التجار،[7] وبعد زيارته للعين لاحظ تريب فرقاً كبيراً بين العين وأبوظبي؛ إذ تشهد العين نشاطاً تجارياً لم تعرف أبوظبي مثيلاً له، «إذ بنى الشيخ زايد (في العين) عدداً من المحال الجديدة وأعطاها للتجار دون إيجار، كما شجع القادمين من إيران والهند على بدء أعمالهم التجارية، لذا فإن العين شهدت نشاطاً تجارياً أكبر مما شهدته أبوظبي. وقد أخبرني الشيخ زايد أن عدد رجال القبائل الذين يأتون من عُمان لبيع منتجاتهم الزراعية بالعين قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية.

وفيما يتعلق بالزراعة فقد تم تركيب 150مضخة خلال الأشهر القليلة الماضية ... وكان الشيخ زايد فخوراً بارتفاع منسوب المياه في الأفلاج التي عمل على تطويرها خلال الأعوام الاثني عشر المنصرمة؛ فقد زادت كمية المياه التي تضخ إلى قرى العين ومزارعها من هذه القنوات المائية الواقعة تحت سطح الأرض إلى ثلاثة أضعاف خلال الأعوام القليلة الماضية ... وكم كان المشهد باعثاً على الأمل أن أرى ... الأطفال عائدين من المدرسة، مما يبدو مختلفاً تمام الاختلاف عن الوضع في أبوظبي التي لا يوجد فيها مدرسة! وقد التحق بهذه المدرسة نحو سبعين تلميذاً تراوح أعمارهم بين سبعة أعوام وخمسة عشر عاماً، ويقوم أردنيون بالتدريس فيها».[8]

بالنسبة إلى تريب كان التباين بين أبوظبي والعين واضحاً تماماً؛ فقد كانت الأولى تبدو مجتمعاً يتجه نحو التفكك، وتنامى فيها الشعور بالاستياء مما زاد احتمالات وقوعها فريسة سهلة لمثيري الاضطرابات من الخارج، وذلك في الوقت الذي رأى فيه تريب في العين مدينة مفعمة بالنشاط والاستقرار، ويتلقى أطفالها التعليم. وكان هذا التباين الواضح في نهاية المطاف عاملاً ضاغطاً يدفع إلى ضرورة التغيير في الإمارة.

ورغم التركيز على تطوير العين فإنها كانت تفتقد الكثير من الخدمات. ولقد كانت الحاجة ملحة إلى وجود طبيب متمكن ورعاية صحية فاعلة، فعندما تعرضت طفلة صغيرة عام 1955 لحادث أسفر عن إصابتها بحروق بالغة، لم يكن هناك أقرب من مستشفى الشارقة الذي يبعد مسيرة يومين عن العين لعلاجها؛ فأمر الشيخ زايد بنقل الطفلة في سيارته الخاصة عبر الصحراء إلى الشارقة، ولكنها توفيت في الطريق.[9] وعندما مرضت الشيخة سلامة والدة الشيخ زايد، كان لابد من إرسال طبيب بريطاني على وجه السرعة إلى العين.[10] إن مثل هذه الحوادث هي التي زادت من تصميم الشيخ زايد وعزمه على أن يؤمّن لأهالي العين رعايةً طبيةً جيدة في أقرب وقت ممكن، وفي عام 1960 شجع الشيخ زايد إنشاء عيادة خيرية في الواحة. وعلى عكس الوضع في العين، لم يفتتح أي مستشفى في أبوظبي إلا في عام 1967، أي بعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم فيها.

بحلول الخمسينيات برزت أوضاع سياسية جديدة كان لها أثرها في التوجهات التنموية في المنطقة، فقد كانت أوضاع العالم العربي خارج نطاق منطقة الخليج العربي في حالة تحول متواصل، وقد شهدت الأطر السياسية القديمة التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى خلال سنوات الاحتلالين البريطاني والفرنسي تحولات جذرية في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد انتهت على الفور سيطرة بريطانيا على الصناعة النفطية في إيران التي مارستها من خلال شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية Anglo-Iranian Oil Company، وذلك على يد حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية التي تولت السلطة لفترة وجيزة (1951-1953). وأعقب ذلك إطاحة الملك فاروق في مصر عام 1952 على يد حركة الضباط الأحرار بزعامة جمال عبد الناصر، لتنتهي بذلك حقبة الملكية في مصر، والتي بدأت بعهد محمد علي عام 1805. وبعد ذلك بأربعة أعوام نجحت مصر في تأميم قناة السويس، وصدت عدواناً بريطانياً فرنسياً اشتركت فيه إسرائيل أيضاً. وسرعان ما أصبح جمال عبد الناصر بطلاً قومياً، وقاد مصر إلى إقامة وحدة مع سوريا لتتشكل الجمهورية العربية المتحدة التي استمرت مدة وجيزة في الفترة

ما بين 1958 ـ 1961 . وفي عام 1958 أطاح انقلاب عسكري في العراق الحكم الملكي الذي صنعه الحلفاء بعناية فائقة عام 1921 . وعلى الرغم من أن لكل من هذه الأحداث أسباباً محلية وداخلية، فإنها كشفت عن قضية واحدة، وكانت الدلالة الكامنة وراء كل حادثة منها هي التحول الذي طرأ على المجتمع العربي، وتحرره من القيود التي فرضتها القوى الاستعمارية الأوربية عليه .

وكانت إذاعة "صوت العرب" الجديدة تبث من القاهرة رسالةً حماسيةً مفادها أن العرب أينما كانوا إخوة، ويجب أن يتحدوا في صراعهم ضد الإمبريالية الغربية . وفي منطقة الخليج العربي كان لهذه الأفكار صدى أخف ولكنها كانت ذات تأثير قوي . وانشغل البريطانيون الذين كانوا على ثقة كبيرة بأنفسهم خلال النصف الأول من الخمسينيات بفكرة انتشار تأثير الناصرية بعد عام 1956 . [11] أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تنبهت إلى الانتشار العالمي للشيوعية فقد حاولت تشكيل تحالفات لصد زحف الاتحاد السوفيتي آنذاك نحو حقول النفط الإيرانية والعربية . وأدركت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن أهمية الخليج العربي ستتغير تماماً مع اكتشاف النفط فيه، وأن ذلك سيؤدي إلى جذب القوى والمصالح الخارجية إليه . وبالنسبة إلى بريطانيا على وجه التحديد فرضت هذه التحولات إجراء مراجعة شاملة لأولوياتها، وخاصة أن المملكة العربية السعودية كانت تستغل عوائدها النفطية لتعزيز موقعها في منطقة الخليج العربي . وبعدما أدركت بريطانيا مدى الأخطار المحدقة بوضعها في المنطقة، عملت للمرة الأولى على توفير الموارد لتحسين مستويات المعيشة في الإمارات المتصالحة . [12]

وعندما زادت احتمالات تحول أبوظبي إلى إمارة نفطية ذات موارد كبيرة، أحست بريطانيا بالأخطار التي تحيق بنظم الحكم التقليدية في منطقة الخليج العربي . وكان المسؤولون البريطانيون يؤمنون بإمكانية الإبقاء على الأطر السياسية القديمة، لأنها تتوافق مع احتياجات المنطقة، بشرط أن تتكيف مع المتغيرات لكي تلبي متطلبات العصر

الجديد .[13] وبدلاً من سياسات بريطانيا السابقة التي قبلت فيها بالأنماط التقليدية السائدة في الإمارات المتصالحة أضحت تتبنى تعديلات متلائمة مع المتغيرات المستجدة . وكان وراء هذا الاهتمام الظاهر بأحوال المنطقة دوافع أخرى غير الفوائد التي ستحظى بها شعوب المنطقة ؛ فقد كان الهدف الأهم هو ضمان أسواق إضافية للسلع البريطانية . وبشكل عام كانت الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الإمارات المتصالحة قوية ومؤثرة وتدفع في اتجاه التغيير .

الشيخ شخبوط ومعارضته للتغيير

رغم الدور المهم للأوضاع السياسية المضطربة التي أشرنا إليها من قبل في عملية التغيير ، فإن الدوافع القوية والمؤثرة كانت اقتصادية في معظمها . ولابد من الإشارة إلى أن الموارد المالية لأبوظبي كانت كبيرةً بالفعل حتى قبل تدفق عوائد النفط في الستينيات ، فمنذ عام 1940 كان الحاكم يتلقى دفعةً سنويةً مقدارها 100 ألف روبية مقابل حقوق التنقيب عن النفط .[14] وفي كانون الأول/ ديسمبر 1950 نصت اتفاقية مبرمة مع شركة نفط "سوبريور أويل" Superior Oil Company على دفع مقدم مقداره 1.5 مليون روبية ، وتسديد مبلغ سنوي محدد قدره مليون روبية هندية ، إلى أن يتم اكتشاف النفط .[15] وبذلك كانت خزينة الحاكم في بداية الخمسينيات مليئة بالأموال التي تفوق ما كان يدخلها عندما بلغت تجارة اللؤلؤ أوج ازدهارها قبل الحرب العالمية الأولى .

ومع ذلك فإن دولة يتوقع أن تمتلك ثروة ضخمة سيكون لها دورٌ ومكانة يختلفان عن دولة تعيش على الكفاف . ولقد سبقت توقعات وجود النفط عملية اكتشافه الفعلي بفترة طويلة ، وأدت احتمالات اكتشافه إلى تغيير شكل العلاقات التي تربط بين أبوظبي وأقرب جيرانها .[16] وقد توالت الإحباطات خلال الأعوام الطويلة من عمليات الاستكشاف التي لم تثمر شيئاً ، إلى أن تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة في أواخر الخمسينيات . وكان حجم الاكتشافات النفطية الأولى التي ستمر بمرحلة المعالجة عبر منشآت جديدة على جزيرة داس أكبر بكثير مما كان متوقعاً في بداية الأمر .[17] ونتيجةً لذلك كان الدخل الجديد كافياً لتقديم موارد ضخمة لدعم التنمية على نطاق واسع في

المنطقة بأكملها. ومقارنةً بالدخل المتحقق من التراخيص فإن الاكتشافات الجديدة كانت تعني توافر أموال طائلة يمكن استخدامها لتحقيق التنمية في أبوظبي،[18] وفي نهاية المطاف شكل اكتشاف النفط بداية عصر جديد، ليس في أبوظبي فحسب بل في المنطقة كلها.[19]

بدأت الثروة النفطية الواعدة تغير من نظرة الشيخ شخبوط إلى الأمور، إذ كان حذراً بطبيعته، كما كان حريصاً في الإنفاق بعد التجربة الصعبة التي مر بها خلال فترة الكساد العالمي الكبير، معتقداً أن الثروة الكبيرة مصيرها إلى زوال. وكان ينظر إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث من حوله ويصعب صدها بتوجس متزايد.[20]

وقد زادت شيئاً فشيئاً حدة التحفظ والحذر اللذين يشكلان جزءاً من شخصية الشيخ شخبوط، وأضحى من الصعب التنبؤ بالقرارات التي يتخذها، وتشير علاقته مع شركات النفط إلى ذلك؛ إذ كان الشيخ شخبوط بالنسبة إلى شركات النفط في بداية الأمر حاكماً ذا مواقف موضوعية، يملك الإرادة والتصميم اللازمين لإبرام الاتفاقيات معها. غير أن تلك الهمة تلاها أعوام من الريبة والشك من قبل الشيخ شخبوط تجاه الدوافع الحقيقية لهذه الشركات، رغم احترامه الشخصي للعديد من ممثليها في المنطقة. وكان الشيخ شخبوط يقرأ الصحف ويستمع إلى المذياع من أجل متابعة التطورات السياسية والاقتصادية اليومية، ويدرك أن شركات النفط تتبع سياسةً تضعها الإدارة في لندن. ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الشيخ شخبوط كان محقاً في توجسه إزاء الدوافع البريطانية وطبيعة المصالح التي تحرك شركات النفط الأجنبية، إذ كشفت الوثائق فيما بعد أن شركات النفط كانت قد قررت تقليل ما تدفعه لحاكم أبوظبي مقابل الامتيازات الممنوحة لها إلى حد يضمن بقاءه تحت سيطرتها المالية، على افتراض أنه سوف يقبل أي عرض تقدمه إليه.[21] أما بالنسبة إلى الشيخ شخبوط فقد كان هذا العرض تكراراً لما فعلته الحكومة البريطانية في فترة الثلاثينيات عندما ألحت عليه وطالبته بقبول اتفاقية نفطية بشروط مجحفة. ولم يتوصل الشيخ شخبوط إلى اتفاق مُرضٍ وعادل إلا بعد إصرار حاد وقوي على الحصول على شروط أفضل، رغم الضغوط الشديدة من قبل

المسؤولين البريطانيين عليه آنذاك. وبالمثل في فترة الخمسينيات رفض الشيخ شخبوط المشورة البريطانية بشأن منح حقوق التنقيب في المناطق البحرية، وبرهن قرار تحكيمي صدر فيما بعد على صواب رأيه.

وكان من المعتاد في ذلك الوقت في أوساط البريطانيين انتقاد الشيخ شخبوط بسبب ما كانوا يرونه عناداً أو تصلباً في الرأي، غير أنه لابد من النظر إلى هذه الانتقادات بكثير من الدقة والتمحيص، فقد كان السبب الحقيقي للتذمر البريطاني من عدم مرونة الحاكم هو تمسكه برفض الخطط البريطانية التي تجاهلت مصالح أبوظبي في أغلب الأحيان.[22] ويجدر بنا ألا ننسى أن الحكومة البريطانية كانت تهدف أساساً إلى الحفاظ على مكانتها السياسية، في حين كانت شركات النفط تهتم فقط بخفض تكلفة إنتاج النفط.[23]

يتمثل جانب مهم من المشكلة في معالجة الشيخ شخبوط لهذه القضايا بمفرده في بداية الأمر،[24] فقد سارت المفاوضات حول تطوير أعمال التنقيب عن النفط من دون مشورة الشيخ زايد الذي كان منشغلاً بشؤون التنمية في العين وقضايا الحدود المعقدة المتواصلة. بيد أن قضية النفط أصبحت مثالاً على الاختلاف في التوجهات بين الشقيقين، ولم يكن ذلك الاختلاف مبنياً على أساس رغبة الشيخ زايد في مساعدة شركات النفط أو مجاملة الحكومة البريطانية، وإنما كان يتعلق بإدراكه العملي والواضح لطرق استغلال الثروة النفطية في أبوظبي. أما الشيخ شخبوط فقد اتضح أنه يُعْرِض تماماً عن معالجة قضايا التغيير، مفضلاً التركيز على اليقظة والحذر في التعاملات مع بريطانيا وشركات النفط، ورغم أن حذره كان مبرراً إلى حد بعيد فإن ذلك التركيز قد حال دون الاهتمام بقضايا أكثر أهمية وحساسية. وكان الشيخ زايد يرى أنه من واجب الحاكم أن يضع خطة لتوزيع العوائد المتدفقة من النفط طالما أنه قبلها، إذ كان يمكن إعادة استثمار هذه الأموال في الخارج، أو توظيفها في استكمال البنية التحتية وتحقيق التنمية الاجتماعية، أما الأمر الذي لم يكن متصوراً قط فهو الاكتفاء بجمع الأموال وتكديسها دون توظيفها للمصلحة العامة. كانت الأولويات واضحة بالنسبة إلى الشيخ زايد؛ حيث كان يرى ضرورة استغلال هذه الموارد أو جزء كبير منها على أقل تقدير في مشروعات البنية التحتية

وتحقيق التطور. وقد بات واضحاً طوال فترة خمسينيات القرن الماضي أن الشيخ زايد رجل عملي، إذا اقتنع بمشروع فإنه يبادر فوراً بخطوات فعلية لإنجازه. وفي حين كانت له سلطة تامة على العين بأسرها إلا أن دوره في بقية مناطق الإمارة لم يكن يتجاوز المشورة، ولا يستثنى من ذلك إلا الفترات التي يكون فيها الشيخ شخبوط في زيارات خارج الدولة.[25] وفي إحدى الزيارات وتحديداً في صيف عام 1960 وقعت حادثة لها مغزاها؛ فقد كان الشيخ شخبوط في زيارة رسمية إلى لندن وبعض العواصم الأوربية الأخرى استمرت طيلة الصيف، وفي غضون تلك الفترة باشر الشيخ زايد على الفور بوصفه نائباً للحاكم في أبوظبي تنفيذ خطة معدة منذ فترة طويلة لبناء الطرق وتطوير موارد المياه. وفي حقيقة الأمر فقد خاطر الشيخ زايد بمنصبه حيث كان من الجائز تماماً أن يعتبر الحاكم أن نائبه قد تجاوز صلاحياته عندما أنفق هذا القدر من أرصدة الإمارة. وقد ورد على لسان مصدر بريطاني ما يلي: «عاد حاكم أبوظبي من رحلته إلى الخارج في 13 أيلول/ سبتمبر (1960)، وعلى غير المتوقع لم يظهر الحاكم أي بادرة تشير إلى عدم رضاه عن إنفاق الشيخ زايد أموالاً على تطوير الطرق، بل واصل هذا العمل الجيد، وإن كان بحماسة أقل».[26] ونظراً لأهمية هذا الحدث فقد ورد في التقرير البريطاني عن الشهر التالي ما يلي:

«بعد عودته من زيارته في الصيف إلى المملكة المتحدة وأوربا قبل ثلاثة أسابيع فقط، غادر حاكم أبوظبي إمارته مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الكويت والمملكة المتحدة، وتتردد أقاويل حول أنه قد سافر سعياً إلى علاج عينيه. ويبدو أن هناك استياءً متصاعداً تجاه عدم رغبة الشيخ شخبوط في تمويل المشروعات التنموية».[27]

ولم يوقف الشيخ شخبوط المشروعات التي بدأها الشيخ زايد في غيابه بصورة فعلية، حيث لم يصدر أوامر بإيقافها، ولكن يبدو واضحاً أنه لم يكن يدعم مشروعات أخيه، إذ عمد عند عودته إلى تبني سياسة مغايرة لما تم إنجازه.[28]

كانت هناك قيودٌ واضحةٌ على مثل هذه المبادرة التي اتخذها الشيخ زايد، فبعد هذه الواقعة تحدث الشيخ زايد إلى إيه. جيه. إم. كريج A. J. M. Craig أحد أعضاء مكتب

الوكيل السياسي في دبي، فأخبره بأنه لن يستطيع القيام بأي خطة تطوير أخرى مستقبلاً خلال فترة غياب أخيه، إذ إن الحاكم لا يبدي استعداداً لقبول الأفكار الجديدة. أما من وجهة نظر الشيخ زايد: «فلم يدرك الشيخ شخبوط قيمة ما هو جديد، وأن الحديث عن أهمية التعليم والمستشفيات والأشغال العامة يجب أن يعاد على مسامعه مرةً تلو الأخرى ... بل إن زايد نفسه قد حمل الشيخ شخبوط على الرضوخ لرغبته حين أقدم أحياناً على تنفيذ أعمال دون إذن منه مجازفاً باحتمال إثارة غضبه، ولكن بمجرد أن تهدأ عاصفة الشيخ شخبوط، فإنه كان يعود ليبدي إعجابه بالفكرة المطروحة، ويتساءل عن أسباب عدم طرح مثل هذه الأفكار سابقاً». [29]

ويضيف كريج في تقريره قائلاً: إنه تحدث أيضاً إلى الشيخ خالد بن سلطان شقيق الشيخ شخبوط الذي أخبره بأن الأسرة بأكملها قد ضاقت ذرعاً بموقف الشيخ شخبوط، فهو لا ينفق أي أموال، ولا يخولهم أي سلطة تتيح لهم أن ينفذوا المشروعات التي لا يجد الشيخ شخبوط الطاقة والحماسة اللازمتين للقيام بها. [30]

ورغم أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن الحاكم لم يعلن قطُّ عدم موافقته على مشروعات التنمية وخطط التطوير، فإنه في مناسبات عديدة ومنها اجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة، كان يتساءل مراراً وتكراراً عن جدوى التوسع في مشروعات التطوير. وكان الشيخ شخبوط يعطي انطباعاً أولياً بتقبل محاولات التغيير عموماً، غير أنه كان يحبط تنفيذ أي تغيير في نهاية الأمر. وقد أوحى الحاكم للشركات الأجنبية مرات عديدة بعزمه على استغلال موارده المتنامية في تنفيذ مشروعات كبرى، وسرعان ما تكتشف تلك الشركات سلسلة لا تنتهي من محاولاته لتَصَيُّد أي خطأ في عروضها أو موظفيها، وعلى نحو متكرر كان يطعن في ترتيباتها المالية. [31] وبالمثل كان الشيخ شخبوط يتفق مع الوكيل السياسي أو المقيم السياسي حول الحاجة إلى تعيين معلمين وقضاة وفنيين مهرة وضباط شرطة إضافة إلى سكرتير أوربي محترف، ثم كان يجد سبباً ما لفصلهم أو تقويض مبادراتهم. [32]

دور الشيخ زايد في حقبة التغيير

في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات كان هناك توجهان متناقضان في أبوظبي؛ أولهما السلبية التي أبداها الشيخ شخبوط، وثانيهما الفاعلية التي كانت السمة المميزة للشيخ زايد. لقد كان الشيخ شخبوط الرجل المناسب لتهدئة الأوضاع السياسية المضطربة التي سادت إبان عشرينيات القرن العشرين، وفي الأعوام القليلة الأولى من حكمه هدأت توترات الماضي القريب. غير أن تحديات وقضايا جديدة قد بدأت في الظهور منذ منتصف ثلاثينيات القرن نفسه، وخاصةً الضغوط من قبل المملكة العربية السعودية، والتي لم تتوافر حلول سهلة لتسويتها. وعلاوةً على ذلك كانت هذه التحديات الجديدة مرتبطةً فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، فقد كان التحدي الخاص بالمحافظة على وحدة الأراضي يقتضي من حاكم أبوظبي ضمان تأييد ودعم شعبه له، ومن سبل تحقيق ذلك البدء في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولم يخرج ذلك في جوهره عن نطاق المعادلة القبلية التقليدية بعنصريها وهما الولاء والعطاء، والتي تناولناها بالتفصيل في الفصل الأول، وإن اتخذت الآن صيغة جديدة. لقد فهم الشيخ زايد هذه العلاقة بفطنته، ولكن الشيخ شخبوط لم يبد تفهماً يذكر لها.

ولو أن الشقيقين الشيخ شخبوط والشيخ زايد كانا يقيمان معاً في أبوظبي لكان من الممكن أن يؤدي التباين الواضح بين شخصيتيهما إلى حدوث خلاف بينهما، غير أن بعد المسافة بينهما - بوجود الشيخ شخبوط في أبوظبي والشيخ زايد في العين - قد حجب لسنوات طويلة ذلك التباين بين الأسلوب السلبي وأسلوب المبادرة الإيجابية في ممارسة الحكم. وعلى الرغم من أن الخلاف السياسي بين الاثنين لم يكن ظاهراً، فإنه كان يتشكل شيئاً فشيئاً تحت سطح الأحداث الجارية. ولقد كان الشيخ زايد في العين منشغلاً بصورة متزايدة بالتأثير الذي سيتركه تعطيل الإصلاحات وبطء التنمية في إمارة أبوظبي بأسرها؛ وعلى سبيل المثال كان هناك تباين واضح بين سيطرته الفاعلة على الأراضي الداخلية في العين والوضع القائم في ليوا، حيث نفوذ أبوظبي أضعف كثيراً. وعندما زار إم. إس. بكماستر M.S.Buckmaster، وهو ضابطٌ سياسي في مكتب الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة، منطقة العين قبل أن يقوم برحلة استكشافية إلى ليوا عام

1952، أعجب كثيراً بالشيخ هزاع شقيق الشيخ زايد «واطلاعه الواسع على مجريات الأمور»، ولكنه أضاف قائلاً: إن الشيخ زايد «قد اعترف له بصورة خاصة بأنه كان متحرجاً من عدم قيام أحد أفراد أسرته من ذوي النفوذ بزيارة ليوا من قبل».[33]

وعلى الرغم من قيام أحمد بن فضل بأعباء السلطة ممثلاً للحاكم في منطقة ليوا خير قيام، فإنها كانت سلطة محدودة إذا ما قورنت بسلطة آل نهيان في منطقة العين، حيث كان الشيخ زايد ممثلاً للحاكم فيها. وكانت عواقب هذا الأمر خطيرة، إذ بدأ نفوذ أبوظبي في ليوا والمناطق الداخلية من الإمارة يضعف تدريجياً. ومثَّل دخول شركات النفط دون الحصول على ترخيص مسبق إلى أراضي أبوظبي، حسبما أوضحنا في الفصل الثالث، تحدياً خطيراً لسلطة حكومة أبوظبي. أما بكماستر الذي عثر على آثار تدل على أعمال تنقيب غير قانونية قامت بها فرق مسح تابعة لشركة أرامكو في أراضي أبوظبي فقد اعتبر ذلك تدخلاً خطيراً.[34] وبالمثل أشار هندرسون الذي أدرك خطورة هذا التدخل إلى أنه منذ عام 1948 فصاعداً بدأت شركة أرامكو ترسل فرق مسح توغلت في أراضي أبوظبي، وقد قابل فرقة منها عند الحدود الفاصلة بين أبوظبي ودبي، وادعى قائدها أنه قد ضل طريقه.[35]

وكان الشيخ زايد يدرك أنه ما لم يفرض حاكم أبوظبي الشيخ شخبوط سلطته على أراضي إمارته كاملةً وبطريقة فاعلة على غرار ما كان يفعل هو نفسه في منطقة العين، فإن الحقوق السيادية لإمارة أبوظبي ستضيع تدريجياً، وأن عدم تلبية حاكم أبوظبي لاحتياجات القبائل الموالية له سيؤدي بالضرورة إلى تراجع تأييدهم له تدريجياً. وعلى الرغم من كل الجهد الذي كان الشيخ زايد يبذله من أجل شعبه، فإن تردد الشيخ شخبوط في اتخاذ الإجراءات التي تلبي متطلبات حياة شعبه كان يضعف هيبة السلطة وقوتها مع مرور الوقت. ولابد من التمييز هنا بين أمرين مختلفين: غارات القبائل وتسلل فرق العمل التابعة لشركات النفط، فبينما تؤثر الغارات التي تشنها القبائل البدوية المجاورة على نحو ما في سلطة الحاكم ونفوذه، فإن قدوم فرق دخيلة متعاقبة للقيام بأعمال المسح الجيولوجي واستكشاف مواقع توافر النفط يعد أمراً أكثر خطورة وأعمق تأثيراً. وكان

الشيخ زايد مقتنعاً تمام الاقتناع من واقع تجربته الشخصية في العين بأن أعظم قوة للدولة هي مساندة شعبها وولاؤه، وكان يدرك أن الشعب ينتظر في مقابل ذلك وفاءً مماثلاً من حكامه، وأن ذلك يستوجب توفير الاحتياجات المعيشية والمالية لهم. وكان الشيخ زايد قد أنفق كل موارده المتاحة لتوفير سبل الحياة المستقرة لأبناء شعبه في العين، ولم يتبق لديه ما ينفقه ويدعم به أهالي ليوا والمناطق الأخرى في أبوظبي. غير أنه سعى منذ وقت مبكر إلى تسخير الموارد المتاحة لخدمة شعبه، وبذلك فإنه قد جمع في نظرته هذه بين الإيثار والحس السياسي المتقد. لقد كان النظام السياسي التقليدي في أبوظبي قائماً على المصلحة المشتركة بين الحاكم والشعب، وكان أي اختلال يصيب هذه المعادلة الجوهرية ينذر بعواقب وخيمة على الإمارة.

ومع بداية الستينيات كان الخطر العظيم الذي يتهدد أبوظبي هو الضيق والتذمر الذي عم سكانها.[36] وكان من المعلوم أن الإمارات الأخرى في المنطقة تقدم لسكانها أكثر مما تقدمه أبوظبي في مجال تحسين مستوى المعيشة، ومع كون الحاكم قد عاش حياةً متواضعة، فإنه كان يتردد في استثمار دخل الإمارة في تمويل المشروعات التنموية الأساسية.[37] كما أن النزعة الانفصالية في المجتمع القبلي، والتي تدفع القبائل إلى الرحيل عن مضاربها والارتباط بشيخ آخر، قد بدأت تظهر مرةً أخرى. يضاف إلى ذلك أن التماسك الذي استطاع الشيخ زايد أن يحافظ عليه في العين، والذي جعل الناس جميعاً يتّحدون ويرفضون الانفصال نظير عروض بتوفير الطعام والمال لهم، قد بدأ يتصدع في أبوظبي نفسها[38] وفي ليوا وفي مناطق أخرى بعيدة عن نفوذ الشيخ زايد،[39] وأضحت أبوظبي فجأة مهددةً بحالة من عدم الاستقرار.[40] واتسعت الهوة بين حجم التوقعات الشعبية وواقع الحال في آليات إدارة شؤون الإمارة، ووصل ذلك بأبوظبي إلى مرحلة حرجة؛ ونتيجةً لذلك فإن كل الجماعات الرئيسية في الإمارة - أعيان الأسرة الحاكمة، والمستشارون البريطانيون، وحتى الشركات التي لها مصالح تجارية في تطوير أبوظبي - أجمعت على حتمية التغيير والتطوير من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

وفي فترة الخمسينيات كانت هناك مؤشرات حول حدوث تحول في بنية السلطة في الإمارة، كما تنامى الإحساس العام بالمسؤولية الجماعية فيها؛ ففي أول اتفاقية تم إبرامها مع إحدى شركات النفط كان الحاكم هو الموقِّع بمفرده عن الإمارة؛ بيد أن اتفاقية منح حقوق الامتياز النفطي الموقعة عام 1950 قد نصت على أن تمثّل الحاكم «لجنة ثلاثية تتألف من هزاع بن سلطان، وخالد بن سلطان، وزايد بن سلطان». [41] وقد كان ذلك مؤشراً إلى تحول محتمل في بنية الحكم في أبوظبي، حيث أظهر الحاكم استعداداً لتفويض بعض صلاحياته إلى إخوته. وفي الحقيقة فإنه عندما حان وقت التنفيذ تردد الحاكم في تطبيق الاتفاق الخاص بالامتياز الذي سبق أن وافق على منحه من حيث المبدأ، غير أن مشاركة إخوته في إدارة شؤون الإمارة قد تنامت خلال الخمسينيات. [42]

ولعل أهم مظاهر هذه المشاركة تمثيل أبوظبي في مجلس الإمارات المتصالحة الجديد الذي أنشئ عام 1952، فقد بدا واضحاً مع مطلع الخمسينيات أن العديد من الصعوبات التي تعترض طريق حكام الإمارات المتصالحة قد نتجت عن عدم الاتصال المباشر فيما بينهم. وكان المجلس المذكور أقرب إلى منتدى يلتقون فيه ويتبادلون الرأي بعيداً عن القيود الصارمة للزيارات الرسمية وقواعد الضيافة الخاصة بها. [43] وفي الأعوام اللاحقة صار للمجلس دور مهم في تطوير علاقات الشيخ زايد وتوسيع نطاق نشاطه السياسي قبل أن يصبح حاكماً لإمارة أبوظبي.

وقبل إنشاء المجلس كانت الحكومة البريطانية تتباحث مع كل حاكم على حدة، ولكن تبين أن هناك فائدة سياسية من إقامة مجلس موحد للمناقشات المشتركة، وكان هذا المجلس بطابعه الاستشاري أكثر انفتاحاً وديمقراطية إذا قورن بنظام المفاوضات الخاصة السابق. [44] وزاد من أهمية هذه الخطوة حساسية البريطانيين تجاه الانتقادات الموجهة إليهم، والتي تتهمهم بالهيمنة والتحكم في المنطقة، وقلقهم المتزايد من اهتمام جامعة الدول العربية المتصاعد بمنطقة جنوب الخليج العربي، [45] لذا كان الأمل معقوداً على التوصل إلى خط سياسي مشترك من خلال هذا المجلس. وكان الضابط السياسي في الشارقة هو الذي يضع جدول أعمال المجلس، ويدرج فيه القضايا التي يحتاج بشأنها

إلى آراء جماعية من الحكام. وعلى الرغم من أن حاكم أبوظبي لم يحضر الاجتماع الأول للمجلس، فإن القضايا التي نوقشت في إطاره خلال المرحلة الأولى من إنشائه قد مهدت لأحداث لاحقة.[46] وشملت القضايا الأساسية التي تمت مناقشتها في آذار/ مارس 1952 اللؤلؤ الاصطناعي ومكافحة الجراد ومستشفى الإمارات المتصالحة في دبي، وهي أمور تهم جميع الإمارات.[47]

كانت الاجتماعات الأولى متكلفة وغلب عليها الطابع الرسمي،[48] وقد حضر الشيخ زايد والشيخ هزاع اجتماع المجلس الذي عقد في 25 نيسان/ إبريل 1953 ولكن لم يرد في سجل الاجتماع ما يشير إلى مشاركتهما في المناقشات. وفي جلسة 5 تموز/ يوليو 1954 غيَّر حضور الشيخ زايد من الطبيعة الرسمية التي تغلب على الاجتماعات، ومهد السبيل أمام المزيد من الصراحة والانفتاح في المناقشات. وقد تم عقد الاجتماع في قاعة الاستقبال في مقر الوكالة السياسية، والتي تحولت فيما بعد إلى قاعة مؤقتة للمجلس.[49] وذكر الوكيل السياسي بيري جوردون Pirie Gordon أن الشيخ زايد الذي منعه العرف المتبع من التحدث في الاجتماع الرسمي في حضور حاكم إمارة أبوظبي الشيخ شخبوط، «قد استغل الفرصة لاحقاً وتحدث إليه بصورة شخصية ليؤكد بكل حماسة أن إمارة أبوظبي تشاطر المجلس آراءه وتحترم مداولاته وقراراته».[50]

يضاف إلى ذلك أن هناك علاقة ودية كانت تتبلور في إطار مجلس الإمارات المتصالحة بين أعضائه من الجيل الجديد المفعم بالحماسة والنشاط. وفي حين كان الشيخ زايد يتحدث بقوة وحماسة بشأن أبوظبي، كان للشيخ راشد دور مهم وفاعل فيما يخص إمارة دبي. وقد لاحظ جوردون أن «الشيخ راشد الذي تمنعه التقاليد العربية من أن يبرز نفسه بحيث تطغى شخصيته في حضور أبيه ... كان له دور ريادي في النقاش، بحيث [أضحى من الأفضل مستقبلاً] أن يبقى حاكم دبي المسن غائباً عن الاجتماعات».[51]

وشهدت تلك الاجتماعات مولد علاقة دائمة من التعاون بين الشيخ زايد والشيخ راشد؛ وهي العلاقة التي عادت بالفائدة على مستقبل هذه المنطقة من الخليج العربي. وقد ذكر الوكيل السياسي الجديد جيه. بي. تريب في رسالته إلى نائب المقيم السياسي

سي . إيه . جولت C.A. Gault في آب/ أغسطس 1955، أن «هنالك صداقة حميمة تجمع بين الشيخ راشد والشيخ هزاع والشيخ زايد» .[52] ولاحظ الحكام أنفسهم في اجتماعات المجلس اللاحقة أن من بين الفوائد التي تحققها اجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة أنها تتيح لهم أن يلتقي بعضهم بعضاً فعلياً على أرض محايدة «ولو لم يلتق الحكام لكان من الصعب عليهم أن يتجاوزوا سلبيات الماضي، ولقد أتاحت لهم اجتماعات المجلس توثيق معرفة بعضهم ببعض وتعميق صداقتهم» .[53]

وقد اكتسب الشيخ زايد من خلال حضوره المنتظم لاجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة خبرة كبيرة في التعامل مع حكام المنطقة، والأهم من ذلك أن هذه الاجتماعات قد أتاحت له فرصة التعرف إلى أولياء العهود وأبناء الحكام الآخرين. ورغم أنه لم يكن حينها حاكماً لأبوظبي، فإن كونه ممثلاً للحاكم في العين قد منحه صفةً رسميةً، مما مكنه من التدخل أحياناً بشكل حاسم في مناقشة بعض القضايا مثل الصحة والطرق .[54] وكانت المؤازرة الإيجابية التي أبداها الشيخ زايد لمجلس الإمارات المتصالحة منذ إنشائه، وراء مساهمة الشيخ شخبوط في أعمال المجلس بصورة أكثر إيجابيةً والتزاماً، ففي اجتماع 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953 خصص حاكم أبوظبي ما نسبته 4٪ من عوائد النفط المستقبلية لتطوير منطقة الإمارات المتصالحة بأكملها؛ ولم يأت هذا العرض إلا نتيجة للجهود المتواصلة والحثيثة التي بذلها الشيخ زايد لإقناع شقيقه .[55]

التحديات التي واجهت الشيخ زايد

في الوقت الذي كان فيه مجلس الإمارات المتصالحة ملتقى مهماً بالنسبة إلى الشيخ زايد ظلت مشكلة التنمية والتطوير في أبوظبي قائمةً، فقد استمر الشيخ شخبوط رافضاً تخصيص النفقات اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإمارة؛ ونتيجةً لذلك أضحى التباين بين الشقيقين أكثر وضوحاً منذ بداية الستينيات، فقد كان الشيخ زايد نموذجاً للكفاءة والانضباط، وكان صريحاً ومباشراً في أسلوب تعامله وبعيداً عن التكبر والمبالغة. وقد أبدى كل من التقى الشيخ زايد إعجابه بذكائه وحنكته السياسية، فقد كان حريصاً على الالتزام بكل تعهداته وقادراً على الوفاء بكل ما وعد بإنجازه. وفي

مناسبات عديدة عبر الشيخ زايد عن تحفظه إزاء تصرفات شقيقه، ليس بهدف انتقاد شخصه، ولكن لما لحق بإمارة أبوظبي من ضرر مستمر. وقد تحدث الشيخ زايد في جلسة مصارحة خاصة ومطولة مع الوكيل السياسي باوستد Boustead عن المصاعب التي يواجهها،[56] وكتب باوستد إلى المقيم السياسي السير وليم لوس William Luce ما يلي:

«أمضى الشيخ زايد ما يربو على الساعة معي في مساء يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1962. كان مستاءً من الشيخ شخبوط، وعبر عن ذلك بأسلوب صريح لم أسمعه منه إلا نادراً فيما سبق ... وقال أيضاً إنه ما دام شخبوط يدير دفة الأمور فإن الإمارة لن تشهد أي تطور، سواء في وجود مستشار أو عدمه، وهو يعتقد أنه لن يبقى أي موظف مع شقيقه.[57]

وقال إن شقيقه مصمم على معارضة أي تنمية أو تطوير ولا ينوي تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية، وأضاف قائلاً إنه على الرغم من غضب أخيه بسبب النزاع حول جزيرة حالول [نزاع حدودي]،[58] فإنه يتخذ من هذا الموضوع ذريعة لتجنب الحديث في النواحي الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون الإمارة ... وعندما سألته عن إمكانية تحسن الأوضاع عند ظهور النفط أجابني الشيخ زايد: "لا، على الإطلاق". إن الحاكم معه الآن من الأموال ما يمكّنه من الإنفاق على شعبه، ولكنه لا يرغب في القيام بأي شيء من ذلك».[59]

وكما أدرك باوستد فلابد أن شيئاً ما قد حدث ليجعل الشيخ زايد صريحاً إلى هذا الحد؛ وقد يكون أحد الأسباب المباشرة لذلك هو التدهور السريع للأوضاع المعيشية لأهالي أبوظبي، فقد عاش الشيخ زايد بين الفقراء في العين حياة الشظف والفقر، وأدرك أن هذه الأوضاع الصعبة للغاية غير مقبولة، ولابد أن الأوضاع المؤسفة السائدة قد مست نزعة فطرية لديه إلى فعل الخير، إيماناً منه بالمساواة بين الناس.

وكذلك أدرك الشيخ زايد المخاطر التي تنطوي عليها سياسة أخيه الشيخ شخبوط تجاه قطاع التجارة والأعمال، إذ أيقن أن سياسة كهذه سوف تنفر الشركات الأجنبية من الاستثمار في الإمارة،[60] مع أن للاستثمارات ومشروعات التحديث أهمية بالغة في تطوير أبوظبي،[61] ذلك أن أحداً لن يقدم على الاستثمار في بلد لا تسدد فيه الفواتير

المستحقة للمستثمر، ويمتنع مسؤولوه عن الوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم في العقود المبرمة. واقتنع الشيخ زايد اقتناعاً تاماً بأن شقيقه الحاكم سيزداد قلقاً وارتباكاً مع تدفق الأموال في خزينة أبوظبي، وتزايد الشركات الأجنبية التي تقدم خططاً تستوجب إنفاق هذه الأموال عليها.

وفي نيسان/ إبريل 1962 أورد الوكيل السياسي باوستد مضمون محادثة صريحة بين الشيخ زايد وسالم علي موسى، الموظف في مقر الوكالة السياسية البريطانية، والذي قال له:

«أخبرني الشيخ زايد بن سلطان صباح اليوم أن الشيخ شخبوط استدعاه إلى قصره بعد ظهر أمس ليعبر له عن غضبه عندما علم بحضوره خصيصاً إلى أبوظبي ليأخذ أموالاً معه. وقال الحاكم إنه يعرف جيداً أن زايد وأفراد الأسرة الحاكمة جميعاً يريدون منه المال، وأنه - أي الحاكم - سوف يسلم السلطة إليهم ليديروا شؤون البلاد بالطريقة التي يرونها مناسبة.

وقال زايد إن شخبوط كان يعني أن على زايد أن يتسلم السلطة محله، ولكن زايد أضاف: أدركت أن اقتراحه يخلو من أي نية حقيقية للتنحي، وليس إلا مزحة، لذا رفضتُ عرضه رفضاً قاطعاً.

بعدها قال زايد إنه أخبر شخبوط أنه لا يهمه هو ولا أي فرد في الأسرة الحاكمة أن يتحكموا بالأموال أو يتسلموا السلطة، ولكنه أضاف موضحاً لشقيقه الحاكم: هناك حالة من الفوضى التامة في عهدك، وبما أنك لا ترغب الأخذ بالنصيحة في أي وقت، فإن الخيار الوحيد هو أن نترك الأمور بين يديك.

وأخبر زايد شخبوط أنه إذا كان مهتماً بالفعل بتطوير الإمارة فإن الحل الوحيد أمامه بوصفه حاكماً لها هو أن يعين موظفين مؤهلين لتطوير نواحي الحياة فيها وإدارة شؤونها، كما هي الحال في كل الإمارات المتصالحة.

عاتب زايد شقيقه الحاكم لأنه لم يستشره إطلاقاً، ولم يشاور أياً من أفراد الأسرة الحاكمة حول أي من الأمور المتعلقة بتنمية أبوظبي أو تطويرها، وأن الأمور ظلت في

حالة من الفوضى التامة. وأضاف مخاطباً الشيخ شخبوط أنه من واقع معرفته له، فهو لا يتوقع أي تغيير، كما لا يتوقع أن ينجز الحاكم أي شيء». [62] وطلب الشيخ زايد من سالم علي موسى أن ينقل محادثته مع الحاكم إلى الوكيل السياسي، ثم غادر إلى العين دون أن يودع الحاكم.

في ذلك الوقت كان ميزان القوى في أبوظبي قد تحول تماماً، كما أن شعبية الشيخ زايد قد فاقت بكثير شعبية شقيقه الحاكم، وكان معظم الناس ينظرون إلى الشيخ زايد على أنه البطل الذي أنقذ أبوظبي بمقاومته الحازمة للغزو السعودي في العين. ورغم أن أبوظبي في تلك الأيام لم تكن تعرف الهاتف، ولم يكن فيها غير عدد محدود من أجهزة المذياع، فإن تناقل الأخبار مشافهةً كما هي تقاليد الصحراء كان أسلوباً فاعلاً للتواصل، وكان أهل الساحل يعرفون ما يحدث في العين، والعكس صحيح. أما الحكومة البريطانية التي كان لها مصالح اقتصادية واستراتيجية مرتبطة بتطور أبوظبي فقد أدركت بعد تدخلها عسكرياً في "حماسة" أن الشيخ زايد هو الأمل الوحيد لمستقبل أبوظبي. وفي حين أظهر المسؤولون البريطانيون في فترة ما قبل عام 1947 نزعةً نحو التدخل المستبد في شؤون الإمارة، فإن الجيل الجديد من المسؤولين البريطانيين القادمين إلى أبوظبي كان أقل ميلاً إلى التدخل، فقد أدركوا أن في وسعهم أن يستفيدوا من تجربة الشيخ زايد في توجيه الأمور، وأن يحذوا حذوه وهم على اطمئنان تام إلى سلامة توجهاته، وكانوا تواقين إلى أن يتولى الشيخ زايد موقعاً أهم من موقعه الحالي، ولكن لم يكن في وسعهم أن يفعلوا شيئاً حاسماً لإنهاء حكم الشيخ شخبوط، فالدافع نحو التغيير يجب أن يأتي من الشيخ زايد وحده، لذا كان تردده في التدخل لحسم الأمر محبطاً للبريطانيين أحياناً.

ونستشف من سجلات وزارة الخارجية البريطانية إدراكاً متزايداً بأن الشيخ زايد سيكون حاكماً نموذجياً، فقد بدا ذلك واضحاً في الرسالة المطولة من المقيم السياسي إلى وزارة الخارجية البريطانية في 17 نيسان/ إبريل 1962، حيث علق المقيم السياسي بأسلوب موضوعي على التقرير المرسل حول لقاء الشيخ زايد مع سالم علي موسى قائلاً:

«من حسن حظنا أن نجد في الشيخ زايد رجلاً نعتقد أنه يتمتع بعدد من الخصائص والسمات الضرورية التي يجب توافرها في شخصية حاكم أبوظبي في الحقبة الجديدة؛ فهو محبوب ويتمتع بالاحترام الواسع بين أبناء شعبه وعند الآخرين، وهو ودود ومنفتح في علاقاته مع الآخرين، ومن صفاته الشجاعة والصراحة والكرم والحرص على مساعدة شعبه، وباختصار هناك فارق كبير بينه وبين شقيقه. وليس معنى ذلك أنه سيكون حاكماً تابعاً أو سهل الانقياد، إذ يجتمع فيه كل كبرياء البدو واستقلاليتهم، ومن المؤكد أننا لن نستطيع نحن ولا أي جهة أخرى التأثير في قراراته، ولكن اهتمامه بتحقيق مصالح شعبه، وتفهمه حجم المشكلات التي تواجه أبوظبي، واستعداده لقبول المساعدة في معالجة هذه المشكلات وحلها، يجعلنا نعتقد أنه رجل يمكن لحكومة صاحبة الجلالة والآخرين أن يتعاملوا معه لما فيه مصلحة الإمارة. وأخيراً فإن لدينا من الأدلة ما يؤكد أن تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي سيكون موضع ترحيب من قبل الأسرة الحاكمة وشعب إمارة أبوظبي عموماً بما في ذلك قوة الشرطة». [63]

وبعد شهر تقريباً، وتحديداً في أيار/ مايو 1962، وأمام هذه الضغوط الهائلة واحتمالات المواجهة مع أكثر من جهة قرر الشيخ شخبوط في بداية الأمر أن يقبل تقديم التنازلات المطلوبة منه؛ وهي تخصيص ميزانية مناسبة للتنمية، والموافقة على تنفيذ خطط تنموية. ولكن ما إن مرت فترة وجيزة على قبوله تلك المطالب حتى تبدّل رأيه مرة أخرى؛ وعلى سبيل المثال فقد وافق على تعيين معلمين من السودان، وبمجرد إبرام الاتفاقية مع حكومة السودان بدأ الشيخ شخبوط يتحدث عن عيوب في الترتيبات المتفق عليها. وكتب الكولونيل باوستد واصفاً إحدى زياراته للشيخ زايد، وكان قد أخفق في صباح يوم الزيارة نفسه في إقناع الحاكم بالعدول عن تراجعه فيما يتعلق بتلك الاتفاقية:

«أمضيت ساعة في المساء مع الشيخ زايد وأخبرته صراحةً أن حكومة السودان قد بذلت كل ما في وسعها، وأنها تريد من الحاكم أن يوقع على التعيينات ... قال الشيخ زايد إنه لابد من إحضار المعلمين بأي شكل كان، وإنه سيكون مسؤولاً عن ذلك». [64]

بعد أسبوعين من اجتماعه مع باوستد بدأ الشيخ شخبوط يثير قضية تَنَحّيه عن الحكم، في أعقاب تبادل لوجهات النظر بين الحاكم وشقيقيه الشيخ زايد والشيخ خالد. ويصف لنا باوستد ما جرى طبقاً لرواية الشيخ زايد قائلاً: «قال (الشيخ شخبوط) إنه قرر التنحي عن الحكم، وقال إن على زايد وخالد أن يديرا شؤون الإمارة. وأضاف أنه كان مخلصاً في إدارته لشؤون الإمارة لما فيه مصلحة أهلها، ثم شكا من أن أخويه إنما يستمتعان بالحياة (في العين) ويكتفيان بطلب الأموال منه، تاركين له معالجة كل شؤون الإمارة.

رد زايد بأنهما (الشيخ زايد والشيخ خالد) على استعداد تام لمساعدته في كل الأوقات في إدارة شؤون الحكم، بشرط أن يسمح لهما بذلك... وقال للحاكم: إذا كنت مخلصاً في رغبتك في العمل لما فيه مصلحة أهل الإمارة، فلا يكفي أن تبحث عن النصيحة فحسب، بل يتعين عليك أن تضع التوصيات التي يقدمها إليك الوكيل السياسي وسكرتيرك الخاص والموظفون المعينون للعمل في الإمارة موضع التنفيذ. ثم أضاف قائلاً إنه وشقيقه خالد على أتم الاستعداد لمساعدة الحاكم، بشرط أن يقبل الشيخ شخبوط ذلك، وأن يسند إليهم مسؤوليات. ثم أوضح زايد لشقيقه أنه إذا كان يريد حقيقة أن يتنحى عن الحكم، فلن يكون في وسعهما منعه.

أما رد الحاكم فكان انتقاد الشيخ زايد على إنفاقه أموالاً على بناء المتاجر ومضخات الري والمشروعات الزراعية وغيرها في البريمي (العين)، وأجاب الشيخ زايد بأنه إذا كان في وسع الحاكم أن يقدم أي دليل من أي ناحية على أن الأعمال التي قام بها في العين لم تكن لصالح مواطني أبوظبي، فإنه يقبل اتهام أخيه له بأنه كان مخطئاً فيما فعل.

وأضاف زايد: إذا كنت تريد أن تكون مخلصاً لشعبك، فخصّصْ ميزانيةً للإمارة، وأشرف بنفسك على أوجه إنفاق الأموال واستغلالها لمصلحة الإمارة، وفقاً لترتيبات مالية ملائمة...

وردَّ الحاكم بأنه إذا ما خصص ميزانية للحكومة فإن الناس سيعرفون ما يدخل خزائنه من أموال، وهو ما يشكل حرجاً ولا يمكنه أن يوافق عليه. فردّ زايد بأن ذلك هو المتبع

في سائر الإمارات الأخرى، وأن عوائد أي إمارة وميزانيتها من الأمور المعروفة لكل مَن في الإمارة، بل وتنشر في الأوراق الرسمية، وأن ذلك أمر عادي». [65]

ومع تزايد الضغوط الرامية إلى إحداث تغيير في الإمارة أضحى الشيخ شخبوط أكثر ضيقاً بما يُنشر عنه من تعليقات سلبية في الصحافة العالمية التي بدأت تلم تدريجياً بأخبار الثروة النفطية في أبوظبي. [66] وتشكل لدى الشيخ شخبوط اقتناع راسخ بأن هناك حملة منظمة لتشويه سمعته، ولم يكن ذلك الهدف جديداً عليه؛ فمنذ ثلاثينيات القرن العشرين عايشت أجيال من المسؤولين البريطانيين عناده وتمسكه برأيه، فيما أعجب كثيرون بصلابته في الدفاع عن وجهة نظره وسعيه إلى تحقيقها، وأعجب آخرون بلطفه. ولم يكن الشيخ شخبوط يتصرف على النحو الذي يستوجب تدخلاً مباشراً وعنيفاً، إذ كان السلم يعم أبوظبي، وكان الشيخ شخبوط - رغم كل التحفظات - هو الحاكم الشرعي الذي اختارته الأسرة الحاكمة وقبله الشعب. ولم يكن وارداً أن يتم أي تغيير لحاكم أبوظبي، إذا قُدّر لهذا أن يحدث، إلا بتدخل من الأسرة الحاكمة.

كان تعيين الكولونيل باوستد بوصفه أول وكيل سياسي بريطاني في أبوظبي، الفرصة التي أتيحت أخيراً لإيصال رسالة الشيخ زايد إلى الحكومة البريطانية، والتعامل معها من خلال مسؤول كبير مثل باوستد. وأوضح الشيخ زايد أنه وأخويه الشيخ خالد والشيخ هزاع والأسرة الحاكمة وكل أفراد الشعب ينشدون تطوير أبوظبي. وقد أوضح الشيخ زايد في كل المناقشات التي جمعته مع باوستد وغيره من المسؤولين البريطانيين عدم رغبته في تولي الحكم، بل انحصر كل ما يرغب فيه حقيقة في جانب واحد، وهو أن يتحول شقيقه إلى فعل ما فيه مصلحته ومصلحة شعبه. وقد نجح الشيخ زايد في ذلك، وشجَّع البريطانيين على استخدام نفوذهم لدى الشيخ شخبوط لتحقيق هذا الهدف، غير أن النتائج التي تمخضت عن تبنيهم لهذه الرؤية كانت متواضعة للغاية، قياساً على حجم تطلعاته وآماله المنشودة.

شهدت الفترة الفاصلة بين عام 1962 عندما تدفق النفط للمرة الأولى وعام 1966 عندما تولى الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي، البداية التدريجية للإصلاحات التي

رغب الشيخ زايد في إدخالها، غير أن ذلك تم بوتيرة بطيئة وبجرعات محدودة قياساً على طموحات الشيخ زايد وآماله العريضة، على الرغم من أنه قد حاول الاستفادة من كل الفرص المتاحة في دفع مشروعات التطوير وتعزيزها، وسعى إلى توطيد علاقاته مع الحكام وأولياء العهود في إمارات الخليج الأخرى.

ومن جانبها عبرت السلطات البريطانية التي طالتها اتهامات من الدول العربية بأنها تستغل الإمارات المتصالحة عن استعدادها أخيراً للاستثمار في المنطقة وحثّ الحكام على فعل الشيء نفسه. وكان الشيخ زايد يدفع هذه الأمور محتفظاً بموقعه بعيداً عن دائرة الضوء، فقد كان أخوه الشيخ شخبوط هو الحاكم الذي يظهر في الصدارة. وعلى الملأ كان الشيخ زايد - كعادته - يقدم كل فروض الاحترام الواجب من الأخ الأصغر لأخيه الأكبر، كما أنه ظل على وفائه بالعهد الذي قطعه على نفسه عام 1928، ولم يحنَث في يمينه، على الرغم من أن الآخرين كانوا يحثونه على تسلم حكم الإمارة تجاوباً مع رغبة أغلبية الشعب فيها. وما لبثت الأمور أن هدأت في أبوظبي، فبعد أن كاد الشيخ شخبوط يتنازل عن الحكم، عاد وعدل عن قراره، وأضحى من المسلَّم به في أبوظبي أن الإمارة لن تدخل عصر التطور إذا ما ظل الشيخ شخبوط على عناده وتصلبه في رفض المشروعات التنموية التي تحتاجها.[67]

كان الشيخ زايد على دراية تامة بحساسية المرحلة الانتقالية وصعوبتها، ففي المراحل السابقة كانت علاقات أبوظبي التجارية مع العالم الخارجي تتم في معظمها عبر الحكومة البريطانية، بل مع شركات بريطانية دون سواها في أغلب الأحيان، غير أن أبوظبي أصبحت في ذلك الوقت تغص برجال الأعمال الذين تدفقوا عليها من فرنسا وألمانيا الاتحادية والنمسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.[68] وعندما اتضحت أهمية الثروة النفطية في أبوظبي أبدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مزيداً من الاهتمام بالمنطقة؛ وقد نوقشت مسألة الاهتمام الأمريكي الرسمي بالمنطقة بشكل مباشر في وثيقة سرية صاغها القنصل الأمريكي العام في الظهران، جون إيفارتز هورنر John Evarts Horner، وتم تداولها رسمياً على نطاق واسع لاحقاً، وكان عنوانها «الوجه

الخادع للإمبريالية البريطانية في الخليج (العربي)» *The Illusory Face of British Imperialism in the 'Arabian' Gulf*. وقد طرحت الوثيقة تصوراً لمنطقة الخليج من دون الإشراف البريطاني، وتساءلت عن الوضع الذي يجب أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وخلص هورنر إلى «... ضرورة مراقبة التطورات عن كثب، لأننا لم نعد نتعامل مع مجموعة من القرى الصغيرة التي تعيش على صيد الأسماك، بل مع منطقة غنية بالمخزون الاستراتيجي من النفط»،[69] ولم تكن مجرد مصادفة عندما وصل إلى المنطقة وفد من القنصلية الأمريكية العامة في الظهران، في نيسان/ إبريل 1964، وطاف بسيارة على جميع الإمارات المتصالحة آنذاك. وزار الوفد منطقة العين وقام بزيارات شخصية إلى الحكام في أنحاء المنطقة، وكان ذلك أول اتصال لدبلوماسيين أمريكيين بالشيخ زايد في منطقته.

ومنذ تلك اللحظة تعمق اهتمام السلطات الأمريكية في واشنطن وتلك التي تتخذ من الظهران قاعدة لها بشؤون أبوظبي والمنطقة عموماً.[70] وقد تزايدت متابعتهم للموقف ومعرفتهم به بفضل التقارير التعريفية التي توزعها وزارة الخارجية في لندن من جهة، والمعلومات المستقاة من الخبرات الشخصية للموظفين العاملين في مقر القنصلية الأمريكية في المملكة العربية السعودية ومن قادة السفن الحربية الأمريكية التي تزور المنطقة من جهة أخرى. وقد سارع البريطانيون إلى رفض فكرة أن تفتح واشنطن قنصليةً لها في الإمارات المتصالحة، كما شعروا بالقلق من تزايد عدد أفراد أطقم القوات البحرية الأمريكية في البحرين، وتمسكوا بتصميمهم على المحافظة على مكانتهم في المنطقة باعتبارهم قناة الاتصال الوحيدة مع أبوظبي. ولكن وزارة الخارجية الأمريكية، خاصة في أعقاب الفشل البريطاني الذريع في أزمة السويس، أدركت الحاجة إلى أن يكون لها دور مستقل في جنوب الخليج العربي، وبدأت تزيد من جمع معلوماتها حول المنطقة، وكان الأمريكيون يخطون في هذا الاتجاه بدقة وحذر لكي لا يغضبوا بريطانيا حليفهم المهم في حلف شمال الأطلسي، ولهذا السبب لم يقم هورنر بزيارته المشار إليها آنفاً ولم يقدم تقريره حتى عام 1964؛ فبحلول ذلك العام كان الأمريكيون قد أدركوا أن مستقبل أبوظبي سوف يصنعه الشيخ زايد.

من الصعب تخيل حجم الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها الشيخ زايد آنذاك، فقد كانت علاقة أخويه الشيخ خالد والشيخ هزاع - وهما أكبر منه سناً - بأخيهما الشيخ شخبوط أكثر توتراً من علاقته هو نفسه بالحاكم، وقد تكرر استدعاء الشيخ زايد للتدخل بهدف التوفيق بين الطرفين وإعادة المياه إلى مجاريها. ومع تنوع الضغوط وكثرتها كان الشيخ زايد مهموماً بحالة الفقر المدقع الذي يعانيه أبناء شعبه في العين والقبائل الأخرى وسكان المناطق المختلفة في إمارة أبوظبي. ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تشجعه سراً على الاستيلاء على الحكم في إمارة أبوظبي، فإنه لم يستجب لهذه الضغوط؛ فقد منعته حنكته السياسية ووفاؤه وتقديره السليم للواقع المحيط به من الإقدام على تلك الخطوة آنذاك. ورغم عدم مرضاة الشيخ زايد عن أسلوب شقيقه الحاكم في إدارة شؤون البلاد، ومجاهرته له بهذه الحقيقة في أغلب الأحيان، فإنه كان يدرك في الوقت نفسه مغبة الخروج على الأعراف والتقاليد، وذلك من خلال معايشته لفترة الاضطرابات التي شهدتها أبوظبي في مطلع شبابه، ومن خلال ما شهدته بعض الإمارات الأخرى في المنطقة في مراحل لاحقة، والأهم من ذلك أنه كان قد أقسم على الوقوف إلى جانب شقيقه، وهو قسم لا يمكن أن يحنَث فيه.

ولذا فقد سعى الشيخ زايد على مدى أربع سنوات في الفترة من 1962 إلى 1966 لتحسين الأوضاع في الإمارة من ناحية، والمضي قدماً بكل العزم والتصميم في تنفيذ برنامجه التنموي من ناحية أخرى. وكان الشيخ زايد هو الملاذ الذي يلجأ إليه أصحاب المشروعات والأفكار الخاصة بالتطوير، لمناقشتها معه قبل عرضها على الحاكم نفسه. وكان هناك سبب وجيه لاستشارته والتزود برأيه، إذ إن إبلاغ الشيخ زايد وإقناعه بأي مقترح صائب في مجال التنمية والتطوير كان يضمن تأييده وتحمسه له، مما يجعله يبذل كل ما في وسعه بشأن المضي في إنجازه رغم تحفظات شقيقه في هذا المجال.

من الخطأ أن ننظر إلى العلاقة بين الشقيقين الشيخ شخبوط والشيخ زايد على اعتبار أنها علاقة تضاد بين طرفين، فقد كان معروفاً منذ مطلع الستينيات أن الشيخ زايد هو

القوة الدينامية المحركة للأمور في أبوظبي، ولكن ليس هناك من دليل يثبت أنه كان يطمح إلى تولي الحكم فيها، وكان غاية ما يطمح إليه الشيخ زايد هو أن يعمل مع شقيقه الأكبر لتطوير أبوظبي والدخول بها إلى العصر الحديث. ولو كان الشيخ زايد يرغب في تولي الحكم في أبوظبي لكان في وسعه أن يفعل ذلك في أي لحظة بعد عام 1962، وقد كان إخوته وباقي أعضاء الأسرة الحاكمة وأهالي أبوظبي مستعدين لتأييده بمجرد أن يقرر ذلك.[71]

إن العلاقة بين الشقيقين كانت قائمةً على الاحترام المتبادل والثقة الكاملة، على الرغم من اختلافاتهما المتواصلة بشأن السياسات العامة، وكانا يشتركان في صفات عديدة؛ مثل حبهما لحياة البادية التقليدية وتربية الصقور واقتنائها وممارسة الصيد ونظم الشعر النبطي والمشاركة في حوارات المجالس. كما يتشابه الشقيقان في عزوفهما عن الحياة المترفة أو زخرف الثروة، وكانت بينهما ثقة عميقة، ونال الشيخ زايد مكانة خاصة للغاية لدى شقيقه الشيخ شخبوط لم يحظ بمثلها بقية أشقائه. وهنا نشير إلى ما ذكره الكولونيل إيدج Edge قائد الشرطة البريطاني في تقرير له عام 1962: «لم يسمح لأي رجل من أفراد الأسرة الحاكمة بالمبيت في القصر أثناء وجود الشيخ شخبوط فيه باستثناء الشيخ زايد، إذ كان ينام في غرفة تطل على مدخل القصر».[72] وكان الشيخ شخبوط في الواقع يثق في الشيخ زايد ويأتمنه على حياته.

ورغم هذه الألفة العميقة فإن الشيخ شخبوط والشيخ زايد كانا شخصين مختلفين تماماً؛ ومن أوجه الاختلاف الأساسية بين شخصيتيهما ميل الشيخ زايد إلى التفاؤل، إذ كان إيجابياً وواثقاً من أن المستقبل سوف يكون أفضل من الماضي. أما الشيخ شخبوط فقد كان في قرارة نفسه حزيناً لانتهاء حقبة زمنية ورحيل عالم كان مألوفاً لديه، على الرغم من قسوة العيش التي عاناها إبان تلك الحقبة.[73] وإذا نظرنا الآن إلى ما كانت عليه الحال في ذلك الوقت فمن الممكن أن نخلص إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بالعواقب السياسية التي ترتبت على هذا التمايز بين الشقيقين، فبالنسبة إلى الشيخ زايد كان الحل

الأمثل هو أن يغير شقيقه الشيخ شخبوط مواقفه وأن يشرع في تنفيذ الإصلاحات اللازمة، وقد سعى جاهداً في سبيل مساعدة الشيخ شخبوط على تحقيق ذلك الهدف، ولكن الشيخ زايد كان يدرك بمرور الوقت تضاؤل ذلك الاحتمال؛ وبناء عليه تعين على الشيخ زايد أن يواجه في لحظة ما التفكير في الأمر الذي طالما حاول تجنبه كثيراً؛ ألا وهو أن يقنع شقيقه الشيخ شخبوط بالتنحي عن الحكم، وأن يتولى بنفسه مسؤولية الحكم في أبوظبي لما فيه مصلحة الشعب والوطن.

إمارة محفوفة بالأخطار

كانت إمارة أبوظبي تضعف تدريجياً، وتزايدت مخاطر الامتناع عن القيام بعمل ما لتدارك الوضع، وغدا من الصعب الاعتراض على ما يرد في الصحف العربية والصحافة العالمية حول التباين بين إمكانيات أبوظبي والأوضاع المعيشية الصعبة لأهلها، وأن ذلك يعتبر شيئاً غير لائق. ولم يكن من الممكن إنهاء فترة الجمود هذه إلا من قبل أولئك الذين يمكنهم تغيير الحاكم حسب العرف المتبع. وكانت أسرة آل نهيان مسؤولة حسب التقليد المتبع عن ترشيح الحاكم الجديد من بين أفراد الأسرة الحاكمة، إذا ما اقتضت الأوضاع القائمة إحداث تغيير.[74] وكانت هناك سوابق تاريخية لهذه الخطوة في الماضي، وعلاوةً على ذلك كان هناك اتفاق الأسرة الحاكمة عام 1928 والذي ضمن السلامة الشخصية للحاكم، وهو الشرط الذي التزمت كل الأطراف المعنية بتنفيذه. وخلال صيف عام 1966 بدا واضحاً أن الأسرة الحاكمة قد توصلت إلى قرار بتنحية الشيخ شخبوط، وأن المرشح الذي أجمع الكل عليه ليتولى حكم الإمارة من بعده هو الشيخ زايد.

أما التردد الوحيد الذي ارتبط بتلك الخطوة فقد جاء من قبل الشيخ زايد نفسه، فهو رجل يقدّر كلمة الشرف التي تعهد بها، وقد أقسم أن يدعم أخاه، وحافظ على هذا العهد نحو أربعين عاماً تقريباً. وكانت رغبته في إحداث التغيير العام معروفة لدى الجميع، وقد حظيت بالتقدير من كل الأطراف، لكن المأزق الذي واجهه في هذا الوضع

هو الصراع التقليدي بين الرغبة الشخصية وتحقيق المصلحة العامة. وما من شك في أن آمال الشيخ زايد الشخصية كان يمكن أن تتحقق من خلال بناء مجتمع نموذجي لأبناء شعبه في العين، بالقرب من البادية المحببة إلى قلبه. ولم تكن السياسة والمسؤوليات الإدارية في أبوظبي تستهويه، كما لم يكن لديه أي أطماع شخصية. وكان الواجب وحده هو الذي دفعه خلال عدة أشهر إلى التغلب على تردده واستبعاد رغباته الشخصية والاستعداد لقبول منصب الحاكم.

وكان مما أشيع في ذلك الوقت أن الدور الذي أدته الحكومة البريطانية في هذا السياق من وراء الستار هو تنسيق عملية إزاحة الشيخ شخبوط عن الحكم وخلافة الشيخ زايد له. ولكن المحفوظات والسجلات البريطانية لا تتضمن ذلك، إذ لم يرد فيها بشأن تلك الفترة ما يشير إلى مثل هذه التصورات، وفي الحقيقة فإن المحفوظات والسجلات البريطانية تظهر غير ذلك،[75] فخيبة ظن بريطانيا في الشيخ شخبوط كان وراءها حسابات سياسية بحتة. وقد أعجب بشخصيته بعض الضباط البريطانيين أنفسهم، وكانوا يحترمونه إلى حد التعبير عن إعجابهم بدفاعه المتواصل والمستميت عن حقوقه وحقوق إمارته في مواجهة المصالح البريطانية.[76] غير أن البريطانيين كانوا أيضاً قلقين من أن يصبح تردده في اتخاذ القرارات عبئاً ثقيلاً على أبوظبي، يؤدي إلى التشكيك في مصداقية الإمارة في عيون مجتمع رجال الأعمال والشركات في العالم. وليس هناك شك في أن البريطانيين كانوا يفضلون حاكماً أكثر وعياً وإدراكاً لما يجري في العالم الحديث، أما فكرة تنصيب حاكم لأبوظبي يكون "سهل الانقياد" وطوع أيدي مستشاريه البريطانيين فلم يكن لها أساس من الصحة.

لا يشير أي من الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ زايد كان سيرضخ للبريطانيين أو يلبي لهم رغباتهم، إلا إذا توافقت مع مصلحة شعبه في إمارة أبوظبي.[77] وهناك تقارير عديدة حول شخصية الشيخ زايد في الأعوام السابقة لتوليه الحكم، غير أن أياً منها لم يشر إلى أنه كان يميل إلى الرضوخ لرغبات البريطانيين على وجه خاص. ويؤكد كل هذه

التقارير تقريباً سرعة بديهته ومعرفته السياسية الواسعة بأهالي أبوظبي والمناطق المحيطة بها والتزامه بالتطور وتنمية المجتمع. أما ما يستشف من هذه التقارير أيضاً فهو الإحساس بالثقة في التعامل معه، إذ كان في وسع المسؤولين البريطانيين أن يتحدثوا إليه بكل صراحة، وأن يبادلهم الثقة في المقابل. وليس هناك شك في أن بريطانيا كانت مستعدة للترحيب بانتقال مقاليد الحكم إلى حاكم جديد في أبوظبي، كما لم يكن هناك أدنى شك في الفرحة الشعبية التي قوبل بها تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي عام 1966.[78]

أما على نطاق الأسرة الحاكمة فقد ساد الاعتقاد بأن الشيخ زايد سيقبل في نهاية المطاف قدره بكل الرضا باعتبار أن تلك هي إرادة الله ورغبة الشعب، ولم يشكّ أحد في أنه سيضمن أن تتم معاملة الحاكم السابق بكل الاحترام والتقدير ويمنحه أموالاً كافيةً ويضمن سلامة شخصه وممتلكاته. ورغم الإحباط الذي أصاب الشيخ زايد من جراء السياسات التي انتهجها شقيقه الشيخ شخبوط أثناء توليه الحكم، فقد كان واضحاً لدى الجميع أن ذلك لم يؤد إلى تقليل محبته الأخوية له بأي حال. وبالنسبة إلى الشيخ زايد فقد كان يعرف أن توليه مقاليد الحكم بدلاً من شقيقه هو الملاذ الأخير للجميع، ففي الواقع كان الكل في داخل الأسرة الحاكمة وخارجها يأملون أن ينفذ الشيخ شخبوط ما لمَّح إليه من رغبته في الاستقالة عامي 1954 و1962، وأن يتيح لعملية خلافة الحكم أن تحدث وفقاً للتقليد المتعارف عليه، بَيد أن الشيخ شخبوط لم يفعل ذلك. وعندما أقدمت الأسرة الحاكمة على أداء دورها التقليدي، فقد وضعت نُصب عينيها مصلحة الأمة ورفاهيتها.

الفصل الخامس

مبايعة حاكم جديد

لا يذكر التاريخ الحديث والمعاصر سوى عدد قليل من الحكام الذين أتوا إلى السلطة وهم زاهدون فيها، ومنهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي أدى به الإحساس العميق بالواجب - والواجب فحسب - ومساندة الرأي العام له، والإصرار الكامل من أعضاء الأسرة، إلى اتخاذ آخر إجراء يمكن أن يتصوره؛ وهو أن يحل محل شقيقه في سدة الحكم. ومع ذلك فإن تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم قد عكس رغبة أهل أبوظبي كما دشّن مرحلةً انتقالية حاسمة في تاريخ أبوظبي، وجاء تتويجاً لتفاعلات دامت عقداً بل أكثر.

وكان واضحاً أن الشيخ زايد احتل مكانة خاصة بفضل صفاته القيادية سواء في أوساط الأسرة الحاكمة أو في أنحاء الإمارة عامة، حتى قبل أن يعلن الشيخ شخبوط للمرة الأولى عام 1954 أنه عازم على التخلي عن الحكم.[1] والجدير بالذكر أن الشيخ زايد الذي عرف برؤيته الثاقبة وحسه العملي يتمتع بقدرة كبيرة على الإقناع بشأن القضايا الحاسمة حتى في الأوقات العصيبة، وقد تجلت تلك المهارة واضحةً في إقناعه كافة العائلات صاحبة النفوذ في العين بالتنازل عن جزء من حقوقها البالغة الأهمية في المياه لما فيه الصالح العام، وكانت السلطات البريطانية من جانبها تكن إعجاباً بالشيخ زايد واحتراماً له؛ لأنه كان فعالاً وحاسماً على حد سواء.[2] وأدرك أفراد الأسرة الحاكمة أن الشيخ زايد أصغر أشقاء الشيخ شخبوط هو الشقيق المتميز الذي أتقن المهارات الدبلوماسية؛ لذا كان الشيخ زايد مفاوضاً مثالياً باسم أبوظبي مع الحكومة البريطانية من جهة والشركات الأجنبية التي أضحى لها دور في الإمارة من جهة أخرى.

كان الشيخ زايد في الثلاثينيات من عمره عندما لـمَّح الشيخ شخبوط لأول مرة إلى احتمال تخليه عن السلطة له، ومنذ ذلك الوقت تزايدت التوقعات عاماً بعد عام بأن ذلك هو ما ستؤول إليه الأمور في نهاية المطاف، استناداً إلى قرار الأسرة الحاكمة من ناحية، ورغبة أهالي أبوظبي الأكيدة من ناحية أخرى. لقد قُدِّر للشيخ زايد أن يرث دور زايد الكبير، ولكن مضى عقد ونيف قبل أن ينتقل الحكم فعلاً إليه.

وفي حين كان الشيخ زايد خلال هذه الأعوام العصيبة يتحدث بصراحة ووضوح إذا ما اختلى بأخيه الشيخ شخبوط، فإنه لم يجاهر بأي تصرف من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف نفوذ شقيقه أو زعزعة زمام الأمر في يده. وقد لاحظ المراقبون حرص الشيخ زايد على تقديم فروض الاحترام اللائق لشقيقه الحاكم، ويتذكر الرحالة رودريك أوين Roderick Owen وقائع اجتماع بين الشقيقين، فبعد رحلة شاقة إلى العين مع الشيخ شخبوط في سيارته الكاديلاك - والتي لم تكن السيارة المناسبة على الإطلاق لتلك المنطقة الخالية من الطرق الصالحة لسيرها في أواخر الخمسينيات - بدا وكأن سيارة الحاكم قد وقعت في كمين، إذ نهض رهط من الرجال كانوا يجلسون بالقرب من سيارتي لاندروفر على عجل عندما رأوا سيارة الحاكم، واندفعوا باتجاهها وهم يطلقون نيران بنادقهم في الهواء. وكان هؤلاء في الواقع رجال الشيخ زايد الذي كان بصحبتهم، وكان واضحاً أنهم يكنون له كل حب وولاء. والشيخ زايد رجل طويل القامة، ذو بنية قوية وجبهة عريضة ونظرة ثاقبة توحي بالصراحة والوضوح. ولاحظ أوين «أن الشيخ زايد كان في حضرة الشيخ شخبوط يتصرف بمحبة الشقيق الأصغر المفعم بالاحترام ... نحو شقيقه الأكبر، وكانت تصرفاته تعكس الولاء الكامل لشقيقه الشيخ شخبوط».[3] وفي وقت لاحق استطاع أوين أن يشاهد الشقيقين عن قرب بعد رحلة صيد، وقد وصف المشهد بقوله:

«كان الشيخ زايد دائماً مثالاً للشقيق الأصغر الذي يرفض التواكل أو الخنوع، ويحترم الآخرين ويقدرهم؛ وهذا ما جعلني أحترمه احتراماً بالغاً وأتفهم أهمية الشيخ شخبوط أكثر من ذي قبل. وكنت سعيد الحظ إذ وقفت على أشياء لم يتسنَّ لكاتب

غيري الوقوف عليها من قبل، وذلك من خلال رصدي ومتابعتي لتصرفات الشقيقين على مدى فترة طويلة من الزمن، وفي ظل ظروف مختلفة ومتباينة». [4]

كان الالتزام بإبداء الاحترام اللائق لشخصية الحاكم ومكانته مهماً، ولم يخالف الشيخ زايد مطلقاً قواعد السلوك التي لا بد من مراعاتها بدقة أمام الآخرين. وكان من الممكن أن يعبر الشيخ زايد في إطار ضيق على مستوى الأسرة الحاكمة عن إحباطه، بل وقد يدفع أخاه بكل صراحة ودون تردد إلى اتخاذ خطوة ما من أجل الصالح العام، ولكن دون أن يُخلَّ ذلك بالمبادئ الأساسية للشرف والاحترام. ورغم كل شيء، واستناداً إلى أعراف الأسرة العربية وتقاليدها في المنطقة، وخاصة فيما بين أفراد الأسر الحاكمة، فإن مكانة الحاكم كعميد للأسرة وصاحب للسلطة لا تتغير ولا تهتز، ويظل متمتعاً بكل الاحترام والتقدير الواجبين له. وإذا كان بعض الحكام قد تقاعدوا في الماضي فإنهم ظلوا شخصيات مكرمةً تحظى بما تستحقه من احترام، كما حدث مع الشيخ شخبوط بن ذياب في القرن التاسع عشر. وحين عبَّر الشيخ خليفة بن زايد الابن الأكبر للشيخ زايد الكبير للأسرة الحاكمة عن عدم رغبته في تولي الحكم بعد وفاة والده عام 1909، فإنه ظل يعتبر عميد الأسرة الحاكمة حتى وفاته عام 1945.

وعلى الرغم من أن النظام القبلي يجيز إحلال حاكم مكان آخر كإجراء مقبول وشرعي في الحالات الطارئة، فإن هذا الإجراء لم يكن يُتَّخذ إلا عند الضرورة؛ خشية أن يؤدي إلى الإخلال بالأعراف السائدة. وكانت السمة الأساسية للحكم القبلي ارتكازه على مبدأ تجنُّب الصراع ونبذ الفرقة وتجاوز الخلافات بشتى الطرق، وكان الحل الأمثل في مثل هذه الحالات الاضطرارية عادةً أن يتنازل الحاكم عن الحكم طواعية وبمحض إرادته ليظل موضع احترام الجميع وتقديرهم، وأن يسلم السلطة لأخيه الأصغر ومن معه من جيل جديد من المستشارين المتفهمين للمرحلة الجديدة التي دخلتها أبوظبي مع بداية عهد النفط. وفي المرتين اللتين أعلن فيهما الشيخ شخبوط عن استعداده للتخلي عن الحكم عامي 1954 و1962 كان رد الشيخ زايد هو حث شقيقه على تبني عملية التحديث والتطوير لما فيه مصلحة الإمارة. وحتى حين كان أسلوب حكم الشيخ شخبوط أبعد ما يكون عن متطلبات الواقع السياسي لم يتردد الشيخ زايد في إبداء الدعم

الشخصي لشقيقه.[5] بل إنه في عام 1954 عندما اقترح الشيخ شخبوط للمرة الأولى أن يتولى الشيخ زايد الحكم بدلاً منه، كان الشيخ زايد نفسه هو الذي أقنع شقيقه بأن يبقى في الحكم. وكما جاء في تقرير المقيم السياسي في البحرين برنارد باروز الذي أرسله إلى لندن «كانت محصلة اللقاء بين الشقيقين هي تراجع الشيخ شخبوط عن نيته في التنحي عن الحكم».[6]

الشيخ زايد والخيار الصعب

حاول الشيخ شخبوط بين حين وآخر أن يغير مواقفه ويحقق التنمية، غير أنه لم يستمر في هذا الاتجاه. وعموماً فقد أمضى الشيخ زايد أكثر من عقد وهو يحاول أن يقوّم وضعاً معوجاً يستحيل إصلاحه أصلاً، قبل أن يقبل واجبه المحتوم في نهاية المطاف فيتولى مقاليد الحكم في أبوظبي في 6 آب/ أغسطس 1966. ولكن لماذا قبل الشيخ زايد هذا التكليف في هذه المرحلة بالذات، ولم يقبله في مرحلة سابقة؟[7] لقد جاء انتقال السلطة في إمارة أبوظبي، كما هي الحال في دول مختلفة، بعد فترة من الإصلاحات الجزئية، إذ قبل الشيخ شخبوط تحت إلحاح متواصل من الشيخ زايد وبتوجيه منه إجراء تغييرات وإصلاحات محدودة. وخلال الأعوام الأربعة التالية لعام 1962 الذي أبدى الشيخ شخبوط خلاله استعداده للتنحي عن الحكم، بدأ الحاكم يتجاوب بنشاط مع العديد من الأفكار والاقتراحات الخاصة بالتنمية. ونظراً لعدم إنجاز أي شيء قبل ذلك، فقد ظهرت مجازفة تتمثل في طرح عدد كبير للغاية من الخطط التنموية والمشروعات ووضعها موضع التنفيذ في آن واحد. وقد وجدت معظم هذه الخطط والمشروعات ترحيباً ملموساً من الحاكم الذي شارك بحيوية في مناقشات نشطة وجادة مع الشركات والأفراد، إلا أنه عاد وافتعل مشكلات لا حصر لها أثناء تنفيذ المشروعات.

لذا فقد تعطل العديد من المشروعات الجديرة بالاهتمام؛ وعلى سبيل المثال فقد بقيت أبوظبي محرومة من الحصول على محطة للكهرباء لأن الحاكم قد اختلف مع المتعهدين.[8] وتكرر الأمر نفسه في مواقف مختلفة حيث عرفت أبوظبي العديد من المشروعات غير المكتملة، والتي ظلت أدلةً صامتةً على الطريق المسدود الذي وصل إليه

الحكم في الإمارة؛ فقد تم وضع الخطط لإنشاء الطرق، ولكنها لم تنفَّذ إطلاقاً، في حين كاد مشروع تمديد خط أنابيب المياه من العين إلى الساحل يفشل بسبب عدم اتخاذ قرار بشأن تعيين المستشارين الضروريين لتنفيذ الأعمال المتعلقة بالتخطيط والمسح التمهيدي.

أما في المجال السياسي فكانت القضية الأخطر هي تردد الحاكم حيال فكرة تشكيل جيش خاص بإمارة أبوظبي، إذ كان الشيخ شخبوط يؤمن بأهمية أن يكون لإمارة أبوظبي جيشها الخاص، وليس مجرد قوة تشريفات كما تصورها في بداية الأمر، وأن تكون قوة عسكرية نظامية فاعلة ومؤثرة وقادرة على أداء المهام نفسها التي كانت تقوم بها قوة كشافة ساحل عُمان. وبعد أن ترددت الحكومة البريطانية بدورها لفترة وجيزة،[9] تبين لها مزايا هذا الاقتراح،[10] واتخذت إجراءات لإعارة ضباط بريطانيين وفقاً للشروط المعتادة الخاصة بانتداب الضباط وتوريد المعدات، ولكن ما إن بدأ تنفيذ الخطة وتم الانتهاء من اختيار الضباط وطلب المعدات حتى بدأ الحاكم يضع شروطاً ويبدي الكثير من الاعتراضات. وأعلن الحاكم أنه قد تم إبلاغه في البداية بأن الحكومة البريطانية ستتحمل تكلفة انتداب الضباط وكبار ضباط الصف، بل وكان مستاءً عندما عرضت عليه مراسلات تثبت خلاف ذلك.[11] وحتى تلك اللحظة كان الشيخ زايد والبريطانيون يأملون أن يستوعب الشيخ شخبوط متطلبات المرحلة الجديدة، وإن كانت كافة الشواهد تشير إلى غير ذلك، وعندما ثبت العكس مرةً تلو أخرى أدى هذا إلى نقطة تحول حاسمة.

ومن الناحية العملية فإن معارضة الشيخ شخبوط المستميتة لإدخال الإصلاحات اللازمة للإمارة في السابق بدت أقل حدة من سياسته الجديدة في الإقدام على إدخال تحسينات كبرى، ثم التراجع بصورة لافتة للانتباه وغير مبررة عن كل الخطط والوعود التي قطعها على نفسه. وتركت التغيرات الاقتصادية والسياسية أثراً واضحاً وملحوظاً في المنطقة، كما تزايدت الاتصالات التجارية مع المجتمع الدولي، غير أن التردد بدأ يؤثر سلبياً في صورة الإمارة من الناحية التجارية وفي احتمالات التنمية فيها. وبالمقابل كان لذلك تأثيره أيضاً في المسؤولين البريطانيين في المنطقة، إذ يُسألون من قبل السلطات

المختصة في لندن، وكان عليهم أن يفسروا أسباب التغير المستمر في مواقف الحاكم. أما بالنسبة إلى الشيخ زايد وأولئك المحيطين به من المؤمنين بالتغييرات والإصلاحات إيماناً كاملاً، فقد رأوا في أفعال الحاكم وقراراته المتقلبة تقويضاً للقوة الاجتماعية الدافعة نحو التغيير، بل تعرَّض برنامج تحديث الإمارة برُمَّته لمخاطر عديدة.[12]

كان الشيخ زايد مشغولاً آنذاك بثلاثة أمور على وجه التحديد؛ وهي تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعبه، والتنمية الاقتصادية، والوحدة الإقليمية؛ فقد كان يؤمن إيماناً عميقاً بأن شعب إمارة أبوظبي بمجمله يجب أن ينعم بمستوى الحياة نفسه الذي كان يحظى به أهل العين في ظل سلطته منذ فترة طويلة. وفي حقيقة الأمر فإن الشيخ شخبوط قد توقف منذ فترة طويلة عن التدخل في أسلوب إدارة الشيخ زايد لمدينة العين. وقد اعتاد الحاكم العيش في الواحة حيث الحياة أفضل من الإقامة في العاصمة، لذا استطاع أن يشاهد بنفسه مكاسب التطوير والتحديث. وكان الشيخ شخبوط يقدر بصفة خاصة فوائد الطب الحديث التي استفاد منها هو وأفراد عائلته،[13] غير أنه بدا غير قادر على اتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق التنمية التي من شأنها رفع مستوى المعيشة لأهل الإمارة جميعاً.

وكان لغياب الحاكم عن العاصمة فترات طويلة آثار سلبية بالغة، فكلما طال غيابه في العين تضاءلت الأنشطة التي تشهدها أبوظبي، وقد خلق غياب الشيخ شخبوط عن أبوظبي فراغاً في الوقت الذي كان من الضروري أن يكون موجوداً فيها من أجل إنجاز الأعمال المتزايدة. وأثناء وجوده في العين لم يتَّخذ ترتيبات يخوّل بموجبها أحداً كي يسيّر الأمور في العاصمة، كما لم يصدر تعليماته لإحضار المكاتبات الحكومية والمستندات لتصل إليه أثناء وجوده في العين؛ لذا كان من المتعذر الوصول إليه. وهكذا تراكمت على مكتبه في أبوظبي المراسلات التي تنتظر الرد عليها والمستندات والمشروعات والاقتراحات التي لابد من أن يطلع عليها، وبات من المتعذر اتخاذ أي قرار في غيابه.[14]

وكان اهتمام الشيخ زايد بالأنشطة التنموية المختلفة التي أشرنا إليها في الفصل السابق يقع ضمن إطار سياسي أشمل، فقد كان يرى أن تخلف أبوظبي عن ركب الإمارات والدول الأخرى في المنطقة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستترتب عليه عواقب وخيمة فيما بعد. وكان الدور الحقيقي من وجهة نظره والذي يفترض أن يقوم به حاكم أبوظبي هو تجسيد القيادة الفاعلة، ليس على مستوى إمارة أبوظبي فحسب بل في منطقة جنوب الخليج العربي بأسرها.[15] لذا انشغل الشيخ زايد كلياً في قضيتين مهمتين هما المصالح الوطنية والوحدة الإقليمية، ورسخ منذ الخمسينيات علاقاته مع الإمارات الأخرى في المنطقة بفضل دبلوماسيته وشخصيته المتميزة، إذ كان يداوم على حضور اجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة عندما لا يكون مشغولاً بأعمال أخرى، وكان يمثل الشيخ شخبوط أحياناً في اجتماعات المجلس عندما يتعذر حضوره، وفي أحيان أخرى كان الشيخ زايد يرافق شقيقه الشيخ شخبوط ويشترك في مناقشات خاصة غير رسمية مع حكام الإمارات الأخرى وأولياء عهودهم. ومن اليسير أن نحدد المبدأ الذي يحكم هذا الجهد المتأني الذي امتد أعواماً عديدة، إذ كان يؤمن بأن مستقبل المنطقة يكمن في تقارب إماراتها واتحادها، وليس في انفرادها وعزلتها، وأن اتحادها في مصلحة الجميع. وفي الفترة السابقة لتوليه الحكم في أبوظبي أظهر من خلال شخصيته المنفتحة والمتسامحة الحاجة إلى التخلص من العداوات والخصومات التاريخية والتقليدية.[16]

وقد لمَّح الشيخ زايد مراراً وتكراراً إلى أن هدفه الأسمى هو تحقيق الوحدة والتعاون بين إمارات المنطقة، ولم يحد عن ذلك الموقف إطلاقاً. وكان يؤمن بأن أبوظبي بفضل اتساع رقعتها وعدد سكانها وثقلها الاقتصادي قد قُدّر لها أن تؤدي دوراً ريادياً في مثل هذا التطور، كما كان لديه إيمان راسخ بضرورة تقاسم ثروتها المتنامية مع الإمارات الشمالية لما فيه منفعة الجميع، وأن مجلس الإمارات المتصالحة هو المنبر الملائم لتعزيز فكرة التقارب بين الإمارات. وكان يؤيد أي مبادرة من شأنها أن تقرب المسافة بين الإمارات؛ مثل إقامة نظام موحَّد لجوازات السفر، ونظام موحد للرواتب والأجور، ونظم موحدة في مجال

المرور. وقد ألح الشيخ زايد على شقيقه الحاكم ليساهم في تمويل مجلس الإمارات المتصالحة، كما دعم الجهود البريطانية الرامية إلى تحويل المجلس إلى مؤسسة فاعلة ذات صلاحيات محددة. غير أن الشيخ شخبوط كان يعرف تماماً كيف يبدد الجهود الهادفة إلى إحداث أي تغيير لا يؤيده أو لا يقبله.[17]

وحيث إن الشيخ زايد كان يؤمن إيماناً راسخاً بالوحدة وقيمها فقد صُدم حين بدأ الشيخ شخبوط في عام 1965 يلمح إلى إبعاد أبوظبي عن المفاوضات بشأن إقامة الاتحاد.[18] وكان الانسحاب من جلسات المجلس أو الامتناع عن حضورها في مرحلة حساسة ودقيقة من مسيرته يشكل تهديداً خطيراً لمصالح أبوظبي مستقبلاً. وجاء إعلان الشيخ شخبوط عن نيته في هذا الخصوص عند منعطف حساس حيث كان البريطانيون قد وافقوا أخيراً على التخلي عن رئاسة المجلس، فقد تقرر أن يتولى رئاسة المجلس أحد الحكام الذي ينتخبه نظراؤه الآخرون في المجلس. وعندما تم تأسيس مكتب تطوير الساحل المتصالح، واتحد مع مجلس الإمارات المتصالحة عام 1965، كان من المفترض أن يتولى حاكم أبوظبي رئاسة المجلس، غير أن الشيخ شخبوط رفض ذلك. وعلاوة على ذلك كانت المساهمة التي خصصها الشيخ شخبوط لمكتب تطوير الساحل المتصالح هي الأقل، إذ بلغت 25000 جنيه إسترليني، في حين كانت المملكة العربية السعودية على استعداد لتقديم عشرة أضعاف هذا المبلغ،[19] كما عرضت جامعة الدول العربية أكثر من ذلك. وكان المقيم السياسي يعتقد أن على حاكم أبوظبي أن يساهم بنحو 1.5 مليون جنيه إسترليني في مشروعات تنمية المنطقة، وذلك من واقع مكانة أبوظبي وما تتمتع به من عوائد نفطية ضخمة. غير أن الشيخ شخبوط لم يكن يميل إلى زيادة حصة أبوظبي،[20] وأخيراً رفع مساهمته إلى 75 ألف جنيه إسترليني، ولكنه «أكد أن ذلك بادرة صداقة للحكومة البريطانية ...».[21]

أما بالنسبة إلى الشيخ زايد كما هي الحال بالنسبة إلى الحكومة البريطانية فقد كان لمكانة أبوظبي في مجلس الإمارات المتصالحة وفي مكتب تطوير الساحل المتصالح أبعاد سياسية مهمة؛ إذ كان للحكومة البريطانية خططها، وكانت تخشى من أنه إذا ما مولت

جامعة الدول العربية المشروعات التنموية في الإمارات المتصالحة طبقاً لما وعدت به فإن موقف الحكومة البريطانية سيضعف على نحو لا يمكن استدراكه لاحقاً.[22] أما الشيخ زايد فكان ينظر إلى التعاون مع المملكة العربية السعودية بطريقة مختلفة في ضوء العلاقات والتجارب السياسية السابقة للإمارة معها.[23] ورغم هذه الاهتمامات السياسية المتباعدة فإنه كان للشيخ زايد والحكومة البريطانية رأي مشترك بشأنها؛ وهو أن أبوظبي لم تعد تحتمل تجاهل العملية التنموية، حيث لم تكن لدى الحاكم نية لتغيير سياساته حتى ذلك الوقت. وكان من المحتمل أن تترتب عواقب وخيمة على انسحاب أبوظبي من المناقشات الخاصة بمكتب تطوير الساحل المتصالح، فقد كان في إمارتي دبي والشارقة مرافق تجارية وتعليمية غير موجودة حينئذ في أبوظبي، وكان الشيخ زايد يرى أن الجهود التنموية المنسقة قد تمضي قدماً من دون أبوظبي، غير أن ذلك ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة إلى الإمارة نفسها والمنطقة برمتها.

وكانت قضية تشكيل جيش أبوظبي هي المسألة الأخرى ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى الشيخ زايد، إذ أدرك بحصافته أن أبوظبي ستحتاج إلى حماية نفسها ومصالحها في المستقبل.[24] وقد عايش الشيخ زايد واقعة استرداد منطقة حماسة عام 1955، ورأى بنفسه مدى فاعلية مجموعة صغيرة من العسكريين المدربين والمنظمين على نحو جيد.[25] لقد أعجب الشيخ زايد بقوة كشافة ساحل عُمان، إلا أنه كان يعتبرها حامية بريطانية تتلقى أوامرها من لندن، ولم يكن من الممكن وضعها تحت إمرة حاكم أبوظبي. وأبلغ الشيخ زايد الوكيل السياسي البريطاني في أبوظبي إيه. تي. لام A.T. Lamb في تشرين الأول/ أكتوبر 1965 «أنه قد تحدَّث مع الشيخ شخبوط على انفراد حول أهمية استقدام ضباط عسكريين بريطانيين لتشكيل الجيش وتدريبه وقيادته ...».[26] وفي التقرير ذاته أضاف لام أيضاً «أن الشيخ زايد حريص على أن يكون لأبوظبي جيشها الخاص، لا للدفاع عنها فحسب، بل كي يُصبح مؤسسة ذات تنظيم جيد تساهم في تأمين ثروة أبوظبي ومصالحها. وينظر الشيخ زايد إلى الجيش باعتباره قوة رادعة للأعداء المحتملين ... وجزءاً أساسياً من تنظيم الحكومة ...».[27]

إن رؤية الشيخ زايد للدور الذي سيضطلع به الجيش، والتي لم يعبر عنها علانيةً قبل توليه مقاليد الحكم، تقف دليلاً على سعة أفقه وبصيرته النافذة، فقد أدرك الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الجيش في تهيئة المناخ المناسب لعملية التحديث والتنمية في إمارة أبوظبي. وكان اطلاعه على الأحداث الجارية في المنطقة من حوله يلفت انتباهه إلى أهمية الجيش في تركيا وإيران ودوره الرئيسي في التحولات التي شهدها العراق، وكذلك ضرورة أن يكون مثل هذا الجيش تحت السيطرة السياسية التامة للحاكم، وكان تعيين عدد من كبار القادة البريطانيين والمدربين المحترفين من القضايا المهمة في هذا الصدد. كذلك لم يغفل الشيخ زايد عن الدور الذي سيضطلع به الجيش في خلق بيئة من الاستقرار والأمن مشجعة على التطور، وأصبحت هذه الأفكار واضحةً في ذهنه منذ نهاية عام 1965.

هذا ويعزى تردد الشيخ شخبوط في اتخاذ القرارات اللازمة والحاسمة إلى أمور عديدة؛ منها الريبة بشأن تشكيل الجيش الجديد، والشكوك المحيطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتذبذب بشأن دور أبوظبي في مجلس الإمارات المتصالحة. ورغم أن بداية عام 1966 قد شهدت العديد من الالتزامات والوعود التي قطعها الحاكم على نفسه، فإننا نجد الوكيل السياسي في أبوظبي "لام" يختم تقريره السنوي في 1 كانون الثاني/ يناير 1966 بلغة تلمّح إلى تشاؤمه قائلاً: «إذا لم يف الشيخ شخبوط في عام 1966 بما وعد به في نهاية عام 1965 فإن عواقب ذلك ستكون وخيمةً ...».[28] وشعر جميع المعنيين بأنهم استنفدوا كل الخيارات المتاحة أمامهم، ولم يبق هناك ما يمكن القيام به لحمل الحاكم على تغيير مواقفه وتوجهاته.[29]

وكان هناك شعور متزايد بأن مشكلات أبوظبي قد أوشكت أن تصل إلى مرحلة حرجة، كما كان هناك أمل في أن يلمس الشيخ شخبوط بنفسه مزايا التنمية خلال الزيارة التي ينوي القيام بها إلى الأردن في ربيع عام 1966؛ لذا عمد البريطانيون إلى الإعراب عن دعمهم الشديد للزيارة الرسمية التي سيقوم بها الحاكم إلى الأردن للالتقاء

بالملك حسين. وكان هدفهم واضحاً، إذ كتب لام إلى السفير البريطاني في العاصمة الأردنية عمَّان قائلاً:

«قد تكون على علم بأن مهمتنا الرئيسية هنا هي إقناع الحاكم بأن ينفق الدخل العائد من النفط (والذي يصل إلى 25 مليون جنيه إسترليني هذا العام حسب تقديري) في تنمية إمارته، وذلك لما فيه مصلحته الخاصة ومصلحة شعبه، وبما يحقق المصالح السياسية الأشمل لحكومة صاحبة الجلالة. وقد تراجع الحاكم عن اتخاذ الخطوة الأخيرة نحو تحقيق التنمية ثلاث مرات، وفي غضون الأشهر القليلة المقبلة سوف نصل إلى مأزق مماثل للمرة الرابعة، إذ من المنتظر أن تمنح العقود الخاصة بالمرحلة الأولى من تطوير أبوظبي (رصيف للسفن، شبكة طرق، مطار دولي، جسر لربط جزيرة أبوظبي مع المناطق البرية التابعة للإمارة، محطات توليد الكهرباء لأبوظبي والعين، وطريق إلى العين، علاوةً على مكاتب للقصر والحكومة على حد سواء). وأرجو أن يشجعه ما سيشاهده من تطور في الأردن على المضي قدماً في تنفيذ خططه التنموية». [30]

لقي الشيخ شخبوط أثناء وجوده في الأردن حفاوة ملكيةً تليق بمكانته؛ الأمر الذي دفعه إلى التبرع بمبالغ كبيرة (200 ألف جنيه إسترليني لأعمال الإغاثة و500 ألف جنيه إسترليني لمشروعات مختلفة). وعند عودته إلى أبوظبي في 28 نيسان/ إبريل أخبر لام الشيخ شخبوط صراحةً بأنه كان سخياً إلى حد بعيد، وأن سخاءه في الخارج لا يتوافق إطلاقاً مع ما ينفقه على شعبه؛ [31] ففي الوقت الذي كان يقدم فيه هذه التبرعات السخية للأردن، كان رجال الشرطة وقوة دفاع أبوظبي ينتظرون رواتبهم المتأخرة، حيث لم تدفع لهم منذ عدة أشهر.

وفي ظروف كهذه فإن زيارته للأردن كانت ذات نتائج سلبية أكثر منها إيجابية، إذ فشل الحاكم في الربط بين التنمية التي تشهدها الأردن وما تحتاجه إمارته فعلياً، وعاد إلى سابق تردده وخشيته فيما يتعلق بقضايا التنمية والتطوير وسلبيته في علاقته مع الإمارات المجاورة. وهكذا أضحى الشقيقان يتخذان موقفين مختلفين تماماً إزاء كل القضايا التي اهتم الشيخ زايد بها وحرص عليها.

القرار الحاسم

في أواخر نيسان/ إبريل 1966 عزم الشيخ زايد على السفر إلى بريطانيا مع عائلته لعلاج أحد أبنائه هناك، وكان لام قد اقترح أن يقوم أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بزيارة خاصة إلى الشيخ زايد في المنزل الذي يسكنه أثناء إقامته في المملكة المتحدة. وكان لام نفسه ينوي قضاء إجازته في بريطانيا خلال زيارة الشيخ زايد، واقترح أن يطلع وزارة الخارجية على جدول أعمال المحادثات مع الشيخ زايد عند وصوله في مطلع تموز/ يوليو 1966.[32]

وكانت هناك تطورات مهمة شهدتها أبوظبي في منتصف شهر أيار/ مايو 1966 تقف وراء هذا التوجه الجديد من زيارة الشيخ زايد إلى لندن، إذ كتب لام إلى المقيم السياسي السير وليم لوس في 21 أيار/ مايو قائلاً:

«طلب مني زايد أن أذهب لمقابلته مساء يوم 17 أيار/ مايو بعد أن أبلغني بأن خلافاً حاداً للغاية قد نشب في الليلة السابقة بين الحاكم وشقيقه الشيخ خالد، إذ وقف الشيوخ زايد وخالد ومحمد بن خليفة معاً طبقاً لما عزموا عليه ... وطلب خالد ... من شخبوط أن يضع ميزانيةً ملائمةً، على أن يخصّص ما نسبته 20 إلى 25٪ من عوائد النفط للأسرة الحاكمة. عندها سأل شخبوط زايد ومحمد بن خليفة عن رأيهما فيما قاله خالد، وعندما ردّا بأنهما يوافقانه على ما قاله، اتهم الثلاثة بأنهم شكلوا رابطة ضده. وقد أخبر زايد شقيقه الحاكم بأنهم لم يشكلوا رابطةً ضده... لأنهم إخوة، وأنهم ... إذا لم يعملوا معاً فإن الأسرة الحاكمة والإمارة كلها ستتعرضان للانهيار. وأضاف زايد أن شخبوط التزم الصمت بعد ذلك، ولم يعلق على ما يجري، وانتقل الحوار إلى موضوعات أخرى بينما أخذت الخواطر تهدأ تدريجياً.

من الأسباب المهمة التي دفعت زايد وخالد إلى اتخاذ هذا الموقف تجاه الحاكم - حسب اعتقادي - الهبات التي قدمها الحاكم مؤخراً إلى الأردن، والتي كانت لا تتوافق مع ما ينفقه داخلياً ... ، كما أن تعليق زايد المشار إليه أعلاه حول وقوف

"الإخوة" الأربعة صفاً واحداً إنما يدل في اعتقادي على أن الأسرة الحاكمة قد بدأت تدرك أن تصرف شخبوط إنما يهدد مكانة الأسرة الحاكمة كلها.»[33]

أرسل الشيخ شخبوط لاحقاً رسالتين إلى شقيقه الشيخ زايد يفوضه بموجبهما سحب الأموال من البنك العثماني والبنك الشرقي، بحكم صفته الجديدة رئيساً للدائرة المالية، ويخبره بأنه «قد فوّضه بتوقيع الصكوك (الشيكات) المصرفية وإجراء المعاملات المالية نيابةً عن الحاكم». علق لام على ذلك التطور قائلاً:

«كان زايد مبتهجاً عندما عرض علي هاتين الرسالتين لأنه اعتبرهما مؤشراً إلى أن شخبوط قد بدأ يتجاوب مع رغبات الأسرة الحاكمة، لكنه اتفق معي على أن هاتين الرسالتين لن يكون لهما أي معنى ما لم تخصص ميزانية ملائمة يمكن للشيخ زايد أن يسدد منها الدفعات والمبالغ المستحقة، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن زايد سيضطر إلى الذهاب إلى الحاكم في كل مرة يرغب فيها في دفع فاتورة ما حتى يحصل على موافقته ... وأخبرني زايد أنه يخطط للبقاء في أبوظبي إلى أن يضمن اقتناع شقيقه به ورضاه عنه فيما يخص حسن تصريفه للشؤون الإدارية والمالية ...»[34]

قبل أن يغادر الشيخ زايد أبوظبي في زيارته الخاصة إلى بريطانيا، كان قد تبادل الرأي مع إخوته ومع غيرهم من أفراد الأسرة الحاكمة.[35] ولم يكن الشيخ زايد لينسى أن الحاكم وعد في عام 1962 بوضع ميزانية وهيكل ملائم لتنظيم الشؤون المالية وتنفيذ خطط تنموية، ولكنه بعد مضي أربعة أعوام مازال يماطل دون أن يفي بما وعد به.[36] وفي تلك الآونة كانت همسات التذمر من الأوضاع السائدة تتعالى شيئاً فشيئاً في العين وغيرها من مناطق الإمارة، وبعضها موجَّه ضد الشيخ شخبوط شخصياً، وهذا ما دفع الشيخ زايد عند وصوله إلى بريطانيا إلى عقد لقاء خاص مع لام ومسؤول كبير في وزارة الخارجية البريطانية.[37] وفي المناقشات اللاحقة أوضح الشيخ زايد أن هناك ضغوطاً ضمن الأسرة الحاكمة لتغيير حكم الشيخ شخبوط. عندها أوضح المسؤولان البريطانيان أن هذا الإجراء يخص الأسرة الحاكمة وحدها، وأن الحكومة البريطانية ستدعم أي قرار تتخذه العائلة.[38] ولمَّح الشيخ زايد إلى أنه بمجرد أن تتوصل الأسرة الحاكمة إلى قرار

رسمي موحد وملزم لكافة الأطراف فإنها ستبلغ قرارها إلى السلطات البريطانية المعنية في المنطقة.[39]

وعند عودة الشيخ زايد إلى أبوظبي في أواخر تموز/ يوليو 1966 نقل معه الأخبار المطمئنة من أن الحكومة البريطانية لن تتدخل في قرار أسرة آل نهيان. وفي الأشهر التي تلت انتقال السلطة نقل الشيخ زايد إلى لام وصفاً كاملاً للضغوط الجوهرية التي جعلت الأسرة الحاكمة تعمد إلى تنحية أخيه عن الحكم، وتدل رواية الشيخ زايد على تردده في اتخاذ خطوة كهذه، إلا في ظروف قاهرة لحفظ مكانة آل نهيان.

«هذه الضغوط هي أولاً: الخلاف العائلي الحاد الذي نشب في مطلع صيف هذا العام (1966) عندما حاول الشيخ زايد والشيخ خالد بن سلطان والشيخ محمد بن خليفة (أعيان آل نهيان) أن يقنعوا الشيخ شخبوط بانتهاج سياسة بناءة، وخاصة من الناحية المالية والإدارية. وثانياً: أن الشيخ زايد عاد من زيارته إلى المملكة المتحدة في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو من هذا العام لينقل انطباعاً قوياً إلى الحاكم بأن صورة أبوظبي باتت سلبية في أعين العالم. ثالثاً: أنه بعد عودته إلى أبوظبي من رحلته إلى المملكة المتحدة وجد شقيقه متمسكاً برفض قبول الإصلاحات المالية والإدارية. أما مصدر الضغط الأخير فقد جاء من زعماء القبائل الذين كانوا في انتظاره في (العين) بعد عودته من زيارته إلى المملكة المتحدة، والذين هددوا بأن يتصرفوا من تلقاء أنفسهم».[40]

لذا وجد الشيخ زايد نفسه – وفقاً لما قاله – مضطراً إلى تنحية شقيقه الشيخ شخبوط، وذلك بدعم وتأييد تام من الأسرة الحاكمة. لقد سنحت فرصة تنحي الشيخ شخبوط عن الحكم في الأيام التي أعقبت عودة الشيخ زايد إلى أبوظبي، بعد أن توصلت الأسرة الحاكمة إلى قرار رسمي في هذا الشأن قبل عودة لام من إجازته في لندن. وتم الاتفاق على أن يتولى جلين بالفور - بول، الذي كان يقوم بأعباء المقيم السياسي بالوكالة حينئذ، وقائد قوة كشافة ساحل عُمان الكولونيل دو بتس de Butts معاً إبلاغ الشيخ شخبوط بالقرار يوم 6 آب/ أغسطس 1966. وعليه طلب بالفور - بول والكولونيل دو بتس لقاءً مع الحاكم، وذلك عند الساعة 11:15 من صباح ذلك اليوم.[41]

لم يدون الذين اشتركوا في ذلك الاجتماع وقائعه بشكل مفصل، غير أن بعض الروايات الواردة في عدد من المصادر تبدو قريبة من الحقيقة.[42] وقد شرح الضيفان للحاكم أنه من مصلحة الإمارة أن يتنحى عن الحكم وأن يتقاعد بكل كرامة. غير أن الحاكم اعترض وعبَّر عن رغبته في أن يتحدث عبر الهاتف مع الشيخ زايد، وتحدث الشقيقان لمدة ساعة تقريباً، وراح الشيخ زايد يذكّر شقيقه بأنه قد عبّر له عن رغبته في التقاعد أكثر من مرة، وأخبره أن الفرصة قد لاحت الآن للتنحي بكل شرف. وفي نهاية محادثتهما وافق الشيخ زايد على كل مطالب الشيخ شخبوط المرتبطة بأسلوب مغادرته الإمارة.

كان الشيخ زايد مقتنعاً بأنه من مصلحة شقيقه أن يقبل التغيير، وخاصةً أنه هو نفسه قد ذكر في أكثر من مناسبة أنه أضحى مرهَقاً من أعباء منصب حاكم الإمارة، وما يترتب عليه من التزامات ذات طبيعة اقتصادية وتنموية تحديداً، علاوةً على أن هناك دعماً شعبياً واضحاً لتولي الشيخ زايد مقاليد الحكم ليدشن بدوره عهد التنمية والتطور في الإمارة. وقد تجسد حب الشيخ زايد لشقيقه وولاؤه له في حرصه على مصلحته وسلامته، وقد أخبر الشيخ زايد كلود موريس لاحقاً: «لقد وصلت الأمور إلى الحد الذي يفرض عليَّ أن أرضي ضميري وأن أحافظ على سلامة أخي، وألا أترك للآخرين فرصة استغلال المأزق الذي وصل إليه».[43]

تمثل هذه العبارات إشارة مبطنة إلى الخطر الحقيقي الذي أضحى يحيق بالشيخ شخبوط، فعند عودته من المملكة المتحدة أدرك الشيخ زايد مدى الخطر الذي يواجه الشيخ شخبوط من جانب رجال القبائل الذين أبدوا كل استياء منه. لذا تعهد الشيخ زايد بتأمين وحماية أخيه من أي ضرر قد يَمسّه أو يلحق بممتلكاته. وبهذه الطريقة وحدها، أي من خلال إقناع الحاكم بأن يتنحى عن الحكم بكل كرامة واحترام، شعر الشيخ زايد أنه ما زال وفياً بالوعد الذي قطعه على نفسه أمام والدته منذ فترة طويلة.

وفي هذه اللحظة ظهر تأثير الثقة الراسخة التي كانت تحكم علاقة الشقيقين، إذ وافق الشيخ شخبوط في نهاية الأمر على أن يترك الإمارة فوراً ويسافر إلى الخارج، بينما

طمأن الشيخ زايد أخاه على أن بقاءه في الخارج سيكون لفترة مؤقتة فقط. وبناءً على طلب الشيخ شخبوط تم إخلاء قصر الحاكم من جميع العاملين فيه، كما تم سحب قوة كشافة ساحل عُمان التي كانت تحرس القصر في ذلك الوقت. وعبرت سيارة الحاكم ببطء أمام طابور الجنود الذين أدوا تحية الشرف له للمرة الأخيرة. وعلى مهبط الطائرات خارج أبوظبي كانت طائرة بيمبروك Pembroke تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في الانتظار، وفي تمام الساعة 2:50 من بعد ظهر يوم السادس من آب/ أغسطس 1966 غادر الشيخ شخبوط بن سلطان الإمارة التي حكمها وأشاع السلم فيها طوال ثمانية وثلاثين عاماً؛ وهبطت طائرته في البحرين، حيث كان في استقباله أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي كانت له علاقات طيبة مع الأسرة الحاكمة في أبوظبي. أما بشأن عودة الشيخ شخبوط إلى أبوظبي فقد التزم الشيخ زايد بوعده؛ فبعد فترة انتقالية مكّنت الحكومة الجديدة من تثبيت أقدامها، أتيح للشيخ شخبوط أن يعود إلى أبوظبي، وقد عاد إليها بالفعل بعد فترة إقامة مؤقتة في كل من المملكة المتحدة ولبنان وإيران، ليعيش بقية حياته في وطنه وبين أبناء شعبه معزّزاً مكرّماً، بوصفه عضواً موقّراً من أعضاء الأسرة الحاكمة، حيث أقام في منزله المفضل في العين.

إن الوصف الدقيق لانتقال السلطة في أبوظبي يشير إلى أنه كان تطوراً سياسياً وليس ثورة، وقلما تحقق انتقال للسلطة في المنطقة بهذا الأسلوب الهادئ والمشرف. ويستند هذا الأسلوب في جوهره إلى فلسفة جديدة في الحكم سيرد ذكرها فيما بعد؛ فقد وصلت الأمور إلى الحد الذي يحتم أن يحكم أبوظبي «شخص قادر على الحكم بطريقة لائقة وعلى التعاون مع جيرانه».[44] وكان ذلك يعني بالنسبة إلى الشيخ زايد أن تكون هناك حكومة تعطي زخماً للمشروعات التنموية في أبوظبي وتحقق الوحدة في المنطقة.

مبايعة حاكم جديد

في 6 آب/ أغسطس 1966 أقدم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على ما اعتبره الكثيرون قدره المحتوم، وعندما سمع أهالي أبوظبي بما حدث كان لذلك وقع المفاجأة

عليهم، وتوالت التقارير من كافة أنحاء أبوظبي وهي تشير إلى أن الشيخ زايد قد نجح في نقل السلطة بطريقة سلسة.[45] وكان الشيخ زايد ذكياً في ذروة نضجه، يحظى باحترام الجميع على الصعيدين المحلي والدولي، وقد وهبه الله الثروة والعزيمة لينفق الأموال على ما فيه مصلحة شعبه. كما كان من شأن تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي أن فسح الأمل أمام كثيرين خارج حدود أبوظبي، وأدرك لام ذلك حين قال:

«... من المرجح أن تكون أبوظبي أضيق مما يطمح إليه الشيخ زايد. وتقوم سياسته المعلنة على احترام استقلال إمارات الخليج، وهو يسعى بكل ما في استطاعته إلى توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينها. ويرى أنه سيكون صاحب الدور الرئيسي في تحقيق ذلك، وقد ينجح في ذلك بفضل قدراته التي لا تنكر... ولعل هناك فرصة طيبة سانحة بأن يتحقق التعاون بين إمارات الساحل المتصالحة على أكمل أشكاله. وفيما مضى لم يكن لأبوظبي دور في هذا المجلس (مجلس الإمارات المتصالحة)، أما في المستقبل فمن المرجح أن يصير لها دورٌ بارزٌ».[46]

كان متوقعاً تماماً أن يبدأ الشيخ زايد برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً ضخماً لمصلحة شعبه، غير أنه بدأ أولاً بأمرين غير متوقعين، ولكن لهما مغزاهما وأهميتهما العملية.

كان أول عمل ذي مغزى يقدم عليه الشيخ زايد هو إنهاء حقبة طويلة من العداء المستحكم بين أبوظبي وقطر، فللمرة الأولى منذ فترة طويلة تستقبل أبوظبي حاكم قطر وترحب بقدومه، ليرد الشيخ زايد بعد ذلك بزيارة مماثلة إلى الدوحة. وأوضح الشيخ زايد أن العداوات القديمة بين الجيران لا مكان لها في رؤيته للمستقبل، وأن الخلافات بشأن الحدود يجب أن تحسم عن طريق الحوار والتسوية. وفي هذه الأثناء رحب الشيخ زايد بعودة أولئك الذين رحلوا في عهد الشيخ شخبوط، أما أولئك الذين لم يرغبوا في العودة فقد مد إليهم يد الصداقة وأبقاها ممدودة ليشدوا عليها متى أرادوا.[47]

أما العمل الرمزي الثاني الذي كان له مغزاه فهو أقل أهمية مقارنة بسابقه؛ إذ كان من أول القرارات التي اتخذها الشيخ زايد أن أصدر مرسوماً يقضي بإصدار طوابع بريدية

في أبوظبي تحمل صورته بوصفه حاكماً لأبوظبي.[48] واعتبر الشيخ زايد أن لذلك العمل أولوية كبيرة، وحث الجهات المختصة على سرعة إصدار الطابع الجديد؛ وكان هدف الشيخ زايد من ذلك هو أن يبرهن لشعبه على أن قوة دينامية جديدة وفاعلة قد تسلمت مقاليد الحكم، وأن المستقبل قد أضحى أكثر إشراقاً.[49]

وكان ذلك عهداً جديداً من نواح أخرى أيضاً؛ إذ كان للشيخ زايد علاقات صداقة راسخة مع البريطانيين، غير أن "لام" ذكر في رسالته أنه:

«على الرغم من أن الشيخ زايد قد أشار في حديثه معي بشكل غير مباشر إلى هذه النقطة، فإنه كان ذكياً ولماحاً ومراقباً لأحداث العالم، بحيث لم يكن يعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة ستحتفظ بمكانتها الخاصة في الخليج إلى الأبد... لكنه يريد أن يضمن لنفسه أفضل وضع ممكن ليتمكن من الاستمرار عند انسحابنا من المنطقة».[50]

وأخيراً لابد من أن نشير هنا إلى أن الشيخ زايد كان حاكماً ذا حس سياسي عال، ومهارات قيادية صقلت على مدى عشرين عاماً، ورؤية واضحة للمستقبل. وكان لام والشيخ زايد متفقَين على أن المستقبل سيكون مختلفاً تماماً عن الماضي القريب، بعد أن وصلت أبوظبي إلى نقطة التحول. وفي حديثهما كان الرجلان يدركان التوجهات السياسية الجديدة، وكان كل منهما يدرك أن النفوذ البريطاني في المنطقة آخذ في التلاشي، وأن الأقدار قد حتَّمت على الشيخ زايد أن يكون قائداً بارزاً، أياً كان الوضع السياسي للمنطقة مستقبلاً.

الفصل السادس

بناء «أبوظبي» جديدة

لم تكن المهمة التي واجهت الشيخ زايد منذ أول يوم من توليه الحكم في السادس من شهر آب/ أغسطس 1966 مهمةً يسيرةً بأي حال من الأحوال، إذ كان عليه أن يبني مجتمعاً جديداً. ورغم الحماس والتأييد البالغين اللذين عبَّر عنهما كل أهالي أبوظبي لتوليه الحكم فقد كانت فرحة الحاكم بترحيب شعبه ممزوجة بمشاعر القلق من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه،[1] وذلك لأنه تولى مسؤولية الحكم بعد مرحلة مضطربة تمكن الشيخ شخبوط خلالها من بسط السلم والأمن لفترة تقارب الأربعين عاماً. أما الشيخ زايد فكان متوقعاً منه أكثر من ذلك بكثير، وكانت أولوياته الرئيسية هي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي، وتوثيق الصلات مع الإمارات المجاورة له. ونستشف هذا من العبارة التي قالها الشيخ زايد لزائر بريطاني يدعى جون دانيلز John Daniels: «أريد أن أحقق التنمية التي تحتاج إلى خمسة أعوام خلال عام واحد لا أكثر».[2] غير أنه بعد توليه السلطة حاكماً جديداً لأبوظبي واجه الشيخ زايد ضغوطاً سياسيةً من الأطراف ذات المصالح، لم يواجه مثلها من قبل عندما كان ممثلاً للحاكم في العين.

كانت الخطط التنموية التي وضعت خلال عامي 1965 ـ 1966 تحت حكم الشيخ شخبوط سليمة، إذ إنها شملت كل الأمور الرئيسية؛ من طرق ومحطات توليد كهرباء ومستشفيات وغيرها من المشروعات الأساسية اللازمة للبنية التحتية، غير أنها لم تنفذ كما ينبغي بسبب عدم التزام السلطة العليا في الإمارة بتنفيذها. وبتولي الشيخ زايد الحكم في أبوظبي تغير الموقف تماماً، إذ وضعت سياسة تنموية جديدة، وبدأ العمل في تنفيذ المشروعات يجري بكل حماسة واهتمام بالتفاصيل الدقيقة. وطوال الأعوام

السابقة كان الشيخ زايد يبذل كل ما في وسعه للدعوة إلى تنفيذ المشروعات التنموية ضمن ميزانية ملائمة وخطة معدة بدقة تحت إشراف وزاري مباشر. وبتوليه الحكم في أبوظبي فقد أتيحت له الفرصة أخيراً لتنفيذ تلك الرؤية فعلياً على النحو الذي يحقق طموحاته وطموحات شعبه فيما يتعلق بتنمية أبوظبي وتطويرها.

ونتيجةً لهذه التطورات السريعة فقد أضحى حتماً على المسؤولين البريطانيين أن يعيدوا تقويم مواقفهم، ففي حين كانوا يشتكون في الماضي قلة المشروعات التنموية، فإنهم صاروا الآن قلقين من زيادتها خوفاً من المشكلات التي قد تترتب على إدارة التغيير.[3] وما لبثت الحكومة البريطانية أن أدركت أنها تتعامل مع حاكم ذي عزيمة صلبة وهدف محدد، وقادر على توجيه دفة الحكم في إمارة أبوظبي. وفي هذا الصدد كتب المعتمد السياسي البريطاني في أبوظبي إيه. تي. لام معلقاً على السياسة البريطانية نحو أبوظبي وحاكمها الجديد قائلاً:

«عند النظر في سياستنا تجاه الشيخ زايد أعتقد أن علينا أن نتذكر دائماً عدة عوامل، وأخشى أن ينتهي الأمر إلى خلافات نحن في غنى عنها إذا ما تجاهلنا هذه العوامل، وقد نكون الطرف الخاسر في هذه الخلافات. أولاً، أن الشيخ زايد هو ابن الحاضر، وأنه ينظر إلى العالم كما هو الآن، لا كما كان من قبل، وأن سياستنا الرامية إلى تحديث علاقاتنا مع حكام الخليج يجب أن تجعلنا نلتقي مع رغبة الشيخ زايد في التوصل إلى فهم جديد لعلاقتنا معه... ثانياً، يجب أن نبتعد عن اعتبار أبوظبي مجرد إمارة من إمارات الساحل المتصالحة، مقارنة على سبيل المثال بأم القيوين... ويجب أن نقبل حقيقة أن أبوظبي مشيخة (إمارة) مستقلة، ذات مساحة وثروة تفوقان مساحة وثروة الإمارات الست الأخرى مجتمعةً... ثالثاً: إن لدى الشيخ زايد استعداداً لقبول آرائنا وتعاوننا معه بشأن تطوير إمارته. وأعتقد أن علينا أن نمد إليه يد التعاون لثلاثة أسباب هي: أن ذلك يصب في مصلحتنا المالية والتجارية، وأن تحقيق التنمية الناجحة والمتسارعة والمخطط لها بدقة ضمن برنامج زمني محدد في أبوظبي يصب في مصلحتنا السياسية على المدى

القصير، كما أن تطور أبوظبي إلى الحد الذي يضمن لها المكانة اللائقة، ولا يجعلها مجرد إمارة من الدرجة الثانية وسط مجتمعها الأوسع في الجزيرة العربية، سوف يكون لمصلحتنا السياسية على المدى البعيد، عندما يحين الوقت الذي تتخلى فيه حكومة صاحبة الجلالة عن مكانتها الخاصة في منطقة الخليج العربي». [4]

وهكذا فإن لهجة التحليل السياسي وطبيعته أضحتا مختلفتين تماماً عمّا درجت عليه السلطات البريطانية في الماضي، فقد تصاعدت توقعات الحكومة البريطانية بشأن اضطلاع أبوظبي تحت حكم الشيخ زايد بدور الزعامة بين الإمارات، وهو ما وصفه لام في معرض تعليقه السابق بـ "مكانتها اللائقة". أما "تحديث العلاقة" الذي أشار إليه لام أيضاً فهو الصيغة التي تمكّن البريطانيين من معالجة القضايا المهمة والمعقدة، وليس مجرد الانشغال بالقضايا الهامشية والثانوية التي هيمنت على المناقشات السابقة. وكان المقيم السياسي لام من أبرز المسؤولين البريطانيين الذين تربطهم علاقة طيبة مع الشيخ زايد، وكان أكثرهم تفهماً لعمق الرؤية السياسية للشيخ زايد وحرصه الشديد على التطوير، كما أدرك لام قدرة الحاكم الجديد لأبوظبي على أن يكون زعيماً للمنطقة برُمَّتها منذ الأيام الأولى لتوليه الحكم.

غير أن هذا التقدير لم يمنع المسؤولين البريطانيين، وخاصة في وزارة الخارجية في لندن، من القول بأن «تحمس الحاكم الجديد لعملية الإصلاح مدعوماً بعوائد النفط، قد يدفعه إلى محاولة إنجاز أكثر مما يجب وبسرعة هائلة» وأن التنمية السريعة في أبوظبي، والتي سبقت الإمارات المجاورة، قد تضع عقبات في طريق تحقيق التعاون بين أبوظبي وإمارات الساحل المتصالحة الأخرى وتجعله أمراً صعباً. [5] لقد اعترض البريطانيون على برنامج الشيخ زايد القائم على تحقيق التطور السريع، وظلوا قلقين بشأن مشكلات إدارة ذلك البرنامج وتكلفته. كما واصلوا الحث على ضرورة إنجاز المشروعات التنموية بسرعة تقل عمَّا هي عليه. [6] وركز المسؤولون البريطانيون الذين كانت حكومتهم تعاني تأثير التضخم في الداخل على افتراض واحد وهو أن البنية المتخلفة أو غير المتطورة لن

تحتمل الضغوط الناجمة عن تنمية متسارعة إلى هذا الحد، وأن ذلك قد يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى تحميل الاقتصاد المحلي أعباء تفوق طاقته.

ربما كان لوتيرة التنمية المتسارعة بعض التبعات، غير أن الحاكم الجديد ظل ملتزماً فعلاً بتطوير إمارته على وجه السرعة، فقد كان موقناً بأن الشعب قد انتظر طويلاً ليرى هذه المشروعات. كما قد تبدو ملاحظات البريطانيين بشأن تكلفة المشروعات التنموية وإدارتها والعقبات الماثلة أمام التعاون الإقليمي مقبولةً في ظاهرها، إذا ما أخذنا في الاعتبار فقط الثروة والنفوذ اللذين حظيت بهما أبوظبي آنذاك. غير أن المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية لم يأخذوا أمرين مهمين في الاعتبار؛ الأمر الأول هو شخصية الشيخ زايد الذي كان عزمه والتزامه بتحقيق التنمية الشاملة بإجماع كافة الأطراف المعنية قد تجاوز مجرد حدود القول، ليؤكد وجوده الفعلي على أرض الواقع. وفي الأشهر القليلة الأولى من عهده كان من السهل على كل متابع أن يرى عزمه على تشجيع إخوانه الحكام على أمر لا يرضون عنه تمام الرضا، دون أن يكرههم عليه، وهي الصفة التي شكلت الرابط الأساسي للاتحاد الوليد الذي تحقق بعد أعوام قليلة. الأمر الثاني الذي لم يضعه مسؤولو الخارجية البريطانية في اعتبارهم هو أنه على الرغم من احتمال صحة رأيهم من وجهة النظر الاقتصادية تحديداً، فإن ذلك لا ينفي أن رؤيتهم قد أغفلت بعداً سياسياً مهماً للغاية كان يحتل مكانةً خاصةً في فكر الشيخ زايد، وهو أنه كان يرى أن عملية تطوير أبوظبي ستصبح مثالاً يحتذى للتنمية الشاملة في المنطقة بأسرها، وهو النموذج الذي يمكن تحقيقه إذا ما توافرت الإرادة السياسية.

وفي حين صار قرب لام من الأحداث في أبوظبي بصفته المقيم البريطاني فيها يجعله قادراً على فهم التغيرات التي تشهدها، كان من الصعب على رؤسائه في لندن أن يتفهموا الواقع الجديد، فقد تلقوا على مدى الأعوام الماضية وعوداً كثيرة بالتطوير والتغيير في أبوظبي، دون أن يُنفّذ أي منها؛ لذا كان من الصعب عليهم أن يقبلوا فكرة تولي حاكم جديد لم ينل إلا قسطاً محدوداً من التعليم النظامي، ولا يسانده جهاز

حكومي منظم ومتكامل ومتخصص يستطيع أن يحقق الإنجازات الضخمة التي وعد بها. وعلاوة على ذلك فإن المسؤولين البريطانيين الذين روَّجوا على مدى الأعوام الماضية فضائل التقدم الاجتماعي والحاجة إليه وطالبوا به بشدة إنما رغبوا في أن ينجز ذلك عبر نظام يسيطرون عليه، ومن هنا كانت وجهة نظرهم أن أفضل سبيل للتطوير هو مكتب تطوير إمارات الساحل المتصالحة الذي تسيطر عليه الحكومة البريطانية، وليس المبادرة الشخصية لحاكم وطني.[7]

ويمكن تفسير الموقف البريطاني بشأن الخطط التنموية في أبوظبي - جزئياً - باستقراء أحداث التجربة السابقة للمسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج العربي خلال حكم الشيخ شخبوط، إذ كان الحاكم حينئذ يوافق على خطط ضخمة للتنمية والتطوير، ولكنه سرعان ما يتراجع عنها. كما كانت للشيخ شخبوط أسبابه العديدة التي تجعله يرفض أن يدفع الأموال المستحَقَّة إلى الشركات البريطانية المشاركة في المشروعات التي لم يكتمل إنجازها.[8] ومن المؤكد أن المسؤولين البريطانيين لم يكونوا يعتقدون أن من مصلحة أبوظبي أن تتعثر عملية التنمية مرة أخرى وتفشل في عهد حاكم جديد. غير أنهم كانوا يواجهون مسؤوليةً مزدوجة، فقد كانوا حريصين على مراعاة مصالح الشركات البريطانية العاملة في أبوظبي والتصرف بالنيابة عنها، في الوقت الذي يتعيَّن عليهم فيه دعم الحاكم الجديد، ولم تكن مصالح الطرفين تجري دائماً في انسجام.

وأقر المقيم السياسي أن الدوافع المحركة لبرنامج التغيير في أبوظبي كانت اقتصادية وسياسية على حد سواء،[9] فتطوير البنية التحتية كان يحمل في مضمونه رسالةً سياسيةً، إذ أراد الشيخ زايد أن يبرهن على أن أبوظبي ملتزمة بإدخال نمط التطور الذي كانت المملكة العربية السعودية تقدم نموذجاً له أمام إمارات الساحل المتصالحة. وكان ذلك هو أسلوبه لإبراز الوضع الجديد، أي قدرة أبوظبي في ذلك الوقت على الاضطلاع بالدور القيادي اللائق بها في جنوب الخليج العربي.[10] وعلاوة على ذلك فقد استطاع الشيخ زايد من خلال تمويله الكامل تقريباً لصندوق تنمية الإمارات المتصالحة أن يبرهن على المكاسب الملموسة للتعاون بين الإمارات السبع. ورغم ذلك يبدو أن هذا البعد السياسي

الحيوي قد أغفل من جانب عدد من الذين تابعوا الأحداث الجارية في أبوظبي من منظور المراقب البعيد، سواء في مقر المعتمد البريطاني في البحرين أو في لندن الأكثر بعداً. [11]

وفي هذا السياق كان الشيخ زايد مدركاً تماماً من خلال ما استشفه من حواراته مع إيه. تي. لام، أن العلاقة مع بريطانيا لن تبقى – وفي الواقع يجب ألا تبقى – كما هي بمجرد أن بدأت أبوظبي خطواتها على طريق التطور. وفي حين كانت الكويت والبحرين تشكلان النموذجين المحتملين للتطور السياسي، فإن أياً منهما لم يكن صالحاً للمقارنة المباشرة مع الأوضاع السائدة في إمارات الساحل المتصالحة؛ فقد ظلت الأطر السياسية التقليدية والمحلية قوية في هذه الإمارات، وإن كانت تنقصها الموارد. وكان الشيخ زايد مقتنعاً تماماً بأن الكيانات التقليدية تملك القوة والمرونة التي تمكّنها من التكيف مع التغيير، ولكنه أدرك أيضاً أنه في غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتمكن هذه الكيانات من مقاومة الضغوط الخارجية وصدّها؛ لذا فقد أصبح محتماً من الناحية السياسية على الحاكم الجديد طرح منظوره الخاص لإحداث تغييرات ملموسة في أبوظبي، وتحقيق تحول لا يرجع الفضل فيه إلى أي نفوذ أجنبي أو مساعدات خارجية.

لم تلفت الروح الجديدة المنبعثة من أبوظبي انتباه المسؤولين البريطانيين فحسب بل تعدتهم إلى الأمريكيين أيضاً، فعندما تولى الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية ممثل مقيم فيها، وقد ظل البريطانيون يرفضون بقوة أي اقتراح بتعيين قنصل أمريكي في المنطقة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها كانت تهتم اهتماماً بالغاً بالتطورات الجارية في المنطقة، وعملت على جمع المعلومات المتعلقة بها من كل المصادر المتاحة لها. وتشير سجلات وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن مصالح الولايات المتحدة ورؤاها كانت مختلفةً عن مصالح حليفتها بريطانيا ورؤاها. وفي عام 1966 أرسل القنصل الأمريكي في الظهران مذكرةً سريةً مطولةً إلى وزارة الخارجية الأمريكية حول التطورات السياسية في أبوظبي قال فيها:

«بالإضافة إلى موافقة حاكم أبوظبي الشيخ زايد على عقود مشروعات عديدة، فإنه يحاول أن يشكل تنظيماً حكومياً... ومنذ أن حل محل أخيه الشيخ شخبوط حاكماً

لأبوظبي في مطلع آب/ أغسطس ركَّز الشيخ زايد جهوده بشكل تام على التنمية الاقتصادية في إمارته المتخلفة [نسبياً]، غير أنه حقق أيضاً تقدماً إلى حد ما في الناحية السياسية البالغة الأهمية، فالشيخ زايد لم يرث أي هيكل إداري للحكم بالمعنى المعروف ... لذا فقد أصدر الشيخ زايد مباشرةً مرسوماً تأسست بموجبه نواة لحكومة يرأس معظم دوائرها شخصيات من أسرة آل نهيان». [12]

إمارة في طور التحول: خطة عمل الشيخ زايد

منذ اللحظة الأولى بدا أن حجم العمل المطلوب تنفيذه سيكون كبيراً بدرجة لم تعرفها المنطقة من قبل، وبلغت الميزانية المقترحة لعام 1967 – وهي في حد ذاتها تغير جذري – 47 مليون دينار بحريني، خصص منها 35 مليون دينار لإقامة بنية تحتية في الإمارة، وهذا أمر غير معهود. وبلغت التكلفة الإجمالية لمشروعات التنمية حسب الخطة الموضوعة 39.25 مليون دينار بحريني، أنفق منها 4 ملايين دينار على الصرف الصحي، و3 ملايين دينار على المستشفيات والمراكز الصحية، و3 ملايين دينار على المرحلة الأولى من مراحل إنشاء ميناء يوفر للمرة الأولى مرفأ آمناً للسفن الكبيرة القادمة إلى أبوظبي. كما خصص مبلغ 3.75 ملايين دينار لبرنامج إسكان يهدف إلى بناء 2000 منزل، في حين خصص مبلغ نصف مليون دينار بشكل مبدئي للإنفاق على التعليم. [13] ومن ناحية اقتصادية فإن هناك عدة معايير للحكم على ازدهار الاقتصاد، ولعل أصدق مؤشر إلى تطور النشاط الاقتصادي هو حجم الكتلة النقدية المتداولة. وقد اعتمدت أبوظبي في حزيران/ يونيو 1966، أي قبل فترة وجيزة من تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم، الدينار البحريني عملةً لها. [14] وفي عام 1966 بلغ النقد المتداول في أبوظبي 2.4 مليون دينار بحريني. وفي السنة اللاحقة كان هذا الرقم قد زاد على الضعف ووصل إلى 5.4 ملايين دينار بحريني تقريباً. [15] وبحلول عام 1970، وهو العام السابق لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة واعتماد عملة جديدة، وصل حجم النقد المتداول إلى 13.6 مليون دينار بحريني. [16]

وفي 20 آذار/ مارس 1968 أعلن الشيخ زايد خطة خمسية مثلت استراتيجية تنموية لأبوظبي. وبطبيعة الحال فقد سبقت الخطةُ الخمسيةُ التحولات السياسية التي شهدتها أبوظبي في أعقاب انسحاب بريطانيا في عام 1971، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن الخطة التي أعلنت في سياق ظروف عام 1968، كانت خطة عملية ومستشرفةً للمستقبل، إذ استندت إلى خبرة الإنجازات التي تحققت خلال فترة النمو السريع (1966-1968)، واستفادت من المشكلات التي صاحبت هذا النمو. وقد تغيرت بعض أولويات تخصيص الأموال عما كانت عليه في مشروع ميزانية عام 1967، فقد وفرت الميزانية الأولى الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الخطط التي كانت مقترحة والمشروعات التي ظلت معلقة لأعوام قبل أن يتولى الشيخ زايد مقاليد الحكم؛ لذا فإن اهتمام ميزانية عام 1967 كان موجهاً إلى تقويم الأوضاع السابقة على وجه السرعة، وإدارة عجلة التنمية التي كانت معطلةً من قبل. وهكذا جاءت خطة الأعوام الخمسة لتضع استراتيجيةً مدروسةً وطويلة الأمد.

شملت الخطة الخمسية الجديدة ميزانية مفصلة وبرنامجاً شاملاً تغطي كل نواحي الحياة، وخصصت فيها ميزانية لكل قطاع، وبلغت حصة التعليم فيها 12.4 مليون دينار بحريني، مع التركيز على بناء نظام للتعليم الابتدائي والثانوي في كل أرجاء الإمارة، فيما خصص مبلغ 2.8 مليون دينار بحريني لمؤسسات التدريب المهني، على أمل أن تتمكن أبوظبي في نهاية المطاف من تقليل اعتمادها على الخبرة الخارجية. كما خصصت الخطة الخمسية مبلغ 6.5 ملايين دينار بحريني للصرف على بناء عدد من المستشفيات والمستوصفات الصحية، ومبلغ 13.4 مليون دينار بحريني للتطوير الزراعي، معظمها لتوسيع شبكة المياه التي ازداد الضغط عليها بسبب ارتفاع الطلب على المياه في أبوظبي والعين. وكان الشيخ زايد يؤمن بأن أفضل طريقة في الزراعة هي تطوير أنواع من المحاصيل وسلالات من المواشي تناسب الظروف المحلية؛ ولتحقيق ذلك أنشئت شبكة من مراكز الأبحاث ووحدات الإرشاد الزراعي والحيواني التي حققت بدورها نتائج مهمة على مدى الأعوام اللاحقة.

كما كان هناك جانب اجتماعي يعزز العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية؛ وعلى سبيل المثال فقد افتتحت الأسواق التجارية للمرة الأولى في أبوظبي في مطلع عام 1969، وكما حدث في العين من قبل لم يفرض الشيخ زايد رسوماً على المحلات التجارية بل اكتفى بمبالغ رمزية زهيدة مقابل الانتفاع بها، وبلغ عددها 200 محل تجاري في السوق المركزية. وكان لإنشاء الأسواق عدة مزايا، فقد يسَّر ذلك توفير الأغذية الصحية والسليمة وفقاً لمعايير يمكن فرضها ومراقبة مدى الالتزام بها. وكان معنى ذلك - مقروناً بتوفير المياه النقية - القضاء إلى حد بعيد على مشكلات الأمراض المعدية التي تنتقل من خلال الغذاء والماء الملوثين إلى العديد من سكان المدن الجديدة. وقد جاء هذا التطور متعدد الفوائد لمصلحة قطاع الإنتاج الزراعي، وهو القطاع الذي أعطاه الشيخ زايد أولوية على غيره، وكان توافر المحلات التجارية بتكلفة زهيدة يعني أن في وسع المنتجين المحليين أن يبيعوا محاصيلهم بأسعار أفضل من السابق. ومن جهة أخرى مكَّنت هذه الخطوة مالكي المحلات التجارية من دخول المجال التجاري بأقل رأس مال ممكن.[17]

كان الهدف هو دفع أبوظبي بسرعة إلى الأمام، وفقاً لاستراتيجية محددة تحول اقتصادها إلى اقتصاد حديث متطور.[18] وكانت الأهداف طموحةً ولكنها واقعية وعملية في مجملها.[19] ووجّه الجزء الأعظم من ميزانية الخطة التنموية إلى تطوير البنية التحتية، فقد خصص أكثر من 196 مليون دينار بحريني لبناء الطرق، والجسور، والمنازل، والمنشآت الحضرية، والموانئ البحرية والمطارات الجوية. أما مشروعات التنمية الصناعية المصاحبة فقد تركز معظمها في تحسين مخرجات الصناعة النفطية (أكبر بند في الخطة التنموية) وتوفير الموارد للمحافظة على برامج البناء الواسعة. ومن هذه الخطط إنشاء مصنع للأسمنت، وإحلال النوعية التي يمكن إنتاجها في أبوظبي محلَّ كل ما يُستورَد منه.[20]

كانت الخطة الخمسية مبنيةً على عدد من الدراسات والبحوث الميدانية المفصلة التي قامت بها شركات استشارية أجنبية، وقد حدد الحاكم مهمة هذه الشركات في وضع

الأسس وتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ برنامج للتنمية المستديمة، وكان من النتائج المباشرة لهذا الاهتمام البالغ بالدراسات التحليلية والتخطيط إنشاء مجلس التخطيط في أواخر عام 1968 من أجل تنفيذ التغيرات واسعة النطاق التي بدأها الحاكم. ويعتبر المجلس محاولةً طموحةً لإيجاد هيكل تنظيمي ونظام إداري معتمد لم تعرفهما أبوظبي من قبل. وبدأ المجلس عمله في أيار/ مايو 1969، وكان عليه أن يجتمع مرة واحدةً كل أسبوع، وتفرع عن المجلس عدد من المجالس التابعة التي تأسست وفقاً لقوانينه الخاصة مع عدد كبير من اللجان المختصة التي تغطي الجوانب التفصيلية الخاصة بالشؤون الإدارية والمالية، وسرعان ما غطت المجالس التابعة كل المجالات المعنية في البرنامج التنموي. وقد ترأس الشيخ زايد بنفسه اجتماعات مجلس التخطيط كلما أتاحت له أعباؤه العملية ذلك.

وبشكل عام نجد أن الشيخ زايد كان حذراً عند التعامل مع "نصيحة الخبراء"؛ فقد أثبتت تجربته مع المصارف البريطانية العاملة في أبوظبي وشركات الإنشاءات البريطانية الكبرى أن «النصيحة» التي كانت تقدم إليه إنما تعكس مصالحهم الخاصة. غير أن الحاكم أدرك حاجته إلى استشارة المتخصصين، خاصةً في ضوء حجم المشروعات التنموية التي يعتزم إنجازها؛ لذا آثر أن يعيّن مستشارين خاصين له، يدفع لهم رواتبهم، وتكون تبعيتهم لإمارة أبوظبي وليس لجهة أخرى سواها. ورغم ذلك - كما يقول إيه. تي. لام - لم يكن الشيخ زايد يريد عدداً كبيراً من الخبراء الأجانب يديرون العمل في إمارته، وعلى حد تعبير لام فقد كان الشيخ زايد مقتنعاً بالحاجة إلى بناء قاعدة راسخة:

«... إن نجاحه في تطوير إمارته إنما يعتمد على وضعه للأسس السليمة: المالية والإدارية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والهندسية، وأن لديه الأموال الكافية، وفي وسعه أن يجلب الخبرات اللازمة للنواحي الهندسية، أما الأسس الأخرى فقد كانت ضعيفةً أو غير موجودة أصلاً؛ لذا كان لا بد من الدراسة والتخطيط بطريقة متأنية في مستهل مرحلة جديدة بدأت بتوليه مقاليد الحكم». [21]

وفي الوقت نفسه كان الشيخ زايد مدركاً للمخاطر التي تحيط بتنفيذ استراتيجيته التنموية على قدر إدراكه للفرص الواعدة لها، وخلال فترة وجيزة صارت أبوظبي تعج بالاستشاريين والعمال الوافدين اللازمين لتنفيذ برامج الخطط التنموية.

وفي حين كانت التنمية السريعة أمراً حتمياً، إلا أنه كان لابد من تنفيذها بعناية فائقة، وكان ضخ الأموال الحكومية في الاقتصاد بتلك الكثافة ينذر بالتضخم، إذ ستكون هناك وفرة في الأموال وندرة في السلع. وإضافة إلى ذلك كان هناك خطر من إصابة الناس بالاسترخاء، وهم الذين اعتادوا العيش في بيئة قاسية؛ بسبب الرخاء الذي عمَّهم فجأة. وعلى الرغم من أن الشيخ زايد قد عايش وعرف بعضاً من أنماط المشكلات المرتبطة بالنمو الاقتصادي السريع، فإنه كان يعرف شعبه جيداً، ويؤمن أنه طالما كانت خطته التنموية تمكّنهم من تعزيز قدراتهم وتتيح لهم الفرصة لتحسين أوضاعهم فإنهم سيصمدون في وجه الضغوط والإغراءات المرتبطة بالتنمية السريعة؛ لذا فقد كان الشيخ زايد كريماً وحكيماً معاً في تخصيص الأموال.

وقد تميز الشيخ زايد بالقدرة على تفقد سير العمل والمتابعة الشخصية له بلا كلل، الأمر الذي دعم عمل المجالس واللجان التي تأسست ضمن المنظومة الإدارية والاقتصادية الجديدة. وكان الشيخ زايد يظهر بين حين وآخر في مواقع البناء أو في إحدى المناطق التي ينفذ فيها مشروع جديد، وبذلك يطلع على تفاصيل تطور العمل بصورة يومية، وعندما يجد ما يعرقل التنفيذ فإنه يطلب معرفة أسباب تعطيل المشروع وعدم تنفيذه حسب الخطة الموضوعة، أو سبل التغلب على العقبات. وبالمثل كان الشيخ زايد يمتدح إتقان العمل والإخلاص فيه، ويكافئ الذين أدوا الواجبات المنوطة بهم بكفاءة وتفان. وكما فعل الشيخ زايد في العين حين عمل بيديه جنباً إلى جنب مع الذين تفانوا في إعادة تجهيز نظام الري وتشغيله، فإننا نراه في أبوظبي، وهو حاكم لها، لا يكتفي بالتقارير التي تقدم إليه عن مجريات الأمور، بل يفضل أن يقف على سير العمل في مواقعه ويحكم على الأمور بنفسه، وكانت جولاته التفقدية دليلاً واضحاً على أنه

يعتبر نفسه أحد العاملين من أجل بناء أبوظبي الجديدة. وأضحت زيارات الحاكم التفقدية المفاجئة مألوفة لدى الجميع، من قبل أن تظهر الصحافة ووسائل الإعلام لتغطيتها. [22]

لم يكن هناك مثيل لسرعة وحجم التغير الذي شهدته أبوظبي، ويقدم لنا مواطن شاب من أبوظبي، هو محمد الفهيم - غادر إلى بريطانيا عام 1964 - ملاحظاته بعد أن عاد إلى موطنه عام 1967 قائلاً:

«بعد أن غادرنا مهبط الطائرات في طريقنا إلى أبوظبي دهشت من التغيرات التي حدثت أثناء غيابي، فالقرية الوادعة التي كانت تعيش على صيد الأسماك عندما غادرتها، أضحت مثل موقع إنشاءات يعج بالحركة. وكانت الشاحنات والبلدوزرات والسيارات والناس في كل مكان، إذ كانوا يعملون كل شيء من شق الطرق إلى تمديد الأسلاك (الكابلات)، لقد كانت أبوظبي خلية نشاط وعمل... وشهدت الأعوام الخمسة التالية عملية تطور أبوظبي بسرعة خارقة. وفي بعض القطاعات كانت عجلة التقدم لا تهدأ إطلاقاً، لقد تعدينا عقوداً من التنمية البطيئة لننتقل في قفزة واحدة من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين، بل انتقلنا من عصر "اللاتقنية" إلى عصر "التقنية الفائقة" في غضون أعوام معدودة. وفي حين أمضى معظم الدول عقوداً لتطوير نظم الاتصالات والمواصلات فيها، فإننا أنجزنا ذلك خلال مدة وجيزة». [23]

ما كان للنجاح أن يتحقق لولا الإصرار والعمل الدؤوب؛ فقد عمل العديد من مواطني أبوظبي في أشغال مختلفة في الوقت نفسه، على الرغم من قلة الذين تلقوا التعليم اللازم حينها أو اكتسبوا الخلفية والخبرة التي تؤهلهم لتحقيق متطلبات العمل في ظل الظروف الجديدة. وكان الشيخ زايد هو القدوة والمثال الذي يُحتذى في المثابرة والتفاني في العمل، فقد كان يدرك أنه ما لم يقدم القدوة في العمل الجاد والهادف الذي يتفوق فيه على من هم تحت قيادته فإن جهود التنمية في أبوظبي لن تؤتي ثمارها، كما كان يدرك أنه مهما كان حجم الصلاحيات التي أتاحها للآخرين، فإن الجميع - أفراداً ومسؤولين وحكومات أجنبية - سوف يسترشدون بآرائه وتوجيهاته.

إنشاء مؤسسات الدولة: ترسيخ التطور

حقق الشيخ زايد حين تولى مهام ممثل الحاكم في العين النجاح الكبير في القيادة بفضل حسه السياسي الصائب ورغبته الدائمة في أن يطلع على الأحداث والتطورات. وحين صار حاكماً لأبوظبي ظل مواظباً على استقاء المعلومات من مصادر متعددة، محلية وعالمية، إذ كان يُلم بما يجري في الاجتماعات والمجالس، ويتابع بدقة ما تنشره الصحف وما تبثه الإذاعات ووسائل الإعلام المقروءة ويخضعه للتحليل، وكان متابعاً للتحولات المعقدة التي صاحبت الانسحاب البريطاني من محمية عدن، وما تبعها من حرب أهلية في اليمن، كما كان يراقب الأحداث الجارية على مقربة منه، وتحديداً الصراعات التي كانت تهز عُمان بين حين وآخر.

لقد عرف الشيخ زايد خلال الفترة التي قضاها في العين أن هناك جانباً سياسياً لجميع القرارات وخطط العمل الفنية. وحتى في مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية التي كانت إنجازاته فيها نابعة أساساً من مشاعر الكرم وحب الناس التي يتحلى بها، فإن البرنامج التنموي الذي اختطه لشعبه كان يصاغ في إطار أهداف سياسية ودبلوماسية. إن من المؤكد أن إدراك الشيخ زايد لفكرة أن أبوظبي يمكن أن تكون قوة موحِّدة للإمارات الأخرى قد سبقت تولّيه الحكم في أبوظبي بفترة طويلة، بل إن العديد من القرارات التي اتخذها بعد توليه مقاليد الحكم إنما كانت ترجمة عملية لأقوال صدرت عنه قبل عام 1966. لقد تبلورت أفكاره وخططه ونضجت خلال الفترة التي صقلت تجربته عندما كان ممثلاً للحاكم في العين، وهي الفترة التي رفدت إنجازاته حين أصبح حاكماً لأبوظبي بقدر ملحوظ من الثقة والتصميم على بلوغ الهدف المنشود.

لم يكن لدى معظم المراقبين البريطانيين سوى فكرة عامة عما اتسم به الشيخ زايد من عزم وتصميم على تحقيق الهدف، ولم يكن أحد منهم على دراية تامة بكل ما يجول في خاطره. ولو استرجعنا الآن ما جرى حينها لبدا واضحاً أن كل قرار من قراراته كان جزءاً من استراتيجية متكاملة، ومن ثم تبرز ضرورة دراسة أعماله بعد آب/ أغسطس 1966

في سياق الكيان السياسي الجديد الذي وضع تصوراً له وعمل على تحويله إلى واقع ملموس بصورة متدرجة. وإذا كانت أفعال الشيخ زايد كافة ذات طابع إنساني وأخلاقي، فإنها كانت ذات رؤية سياسية واضحة أيضاً. [24]

وعلى هذه الخلفية ظهر نموذج جديد في الإدارة خلال العامين الأولين من حكمه، وقد كانت الخطة الخمسية في جوهرها عملاً سياسياً، ووفقاً لرأي الشيخ زايد فإن مكاسب التنمية السريعة تفوق بكثير المخاطر التي أكد عليها مستشاروه البريطانيون. ومن واقع إدراكه لحالة عدم الاستقرار المتصاعدة في المنطقة كان الشيخ زايد يدرك ضرورة خلق بنية سياسية متماسكة في أبوظبي وترسيخها لكي يكسب ثقة أبناء شعبه، فقد عايش الشيخ زايد ظاهرة الرحيل الجماعي عن أبوظبي في عهد أخيه الشيخ شخبوط، وكان عازماً على أن يجعل اتجاه الهجرة إلى أبوظبي وليس إلى الخارج، وأن يستعيد ولاء الذين تخلّوا عن ولائهم لآل نهيان. [25] وبالفعل فقد نجحت هذه الاستراتيجية وعاد الناس أفواجاً إلى أبوظبي، بعضهم للعمل في المشروعات الجديدة، والبعض الآخر للاستفادة من الفرص والمكاسب التي يمكن أن تقدمها أبوظبي الآن.

كما أدرك الشيخ زايد الحاجة إلى ارتباط آل نهيان ارتباطاً وثيقاً بالنظام الجديد. وإذا كان الشيخ شخبوط قد حافظ على السلم والاستقرار في نطاق الأسرة الحاكمة على مدى أربعين عاماً تقريباً، فإن الشيخ زايد كان عازماً على المضي قدماً وجعل الأسرة الحاكمة أداة فاعلة في نظام الحكم. وكان من المنطقي أن يتفاوت مدى التأييد الذي يمنحه أعضاء الأسرة الحاكمة للحكومة الجديدة، ومع ذلك فقد قامت سياسة الشيخ زايد بعد توليه الحكم على استيعابهم جميعاً في النظام الجديد. واعتمد النظام الإداري والدوائر الحكومية التي استحدثها الشيخ زايد اعتماداً كبيراً على عناصر من الأسرة الحاكمة وآخرين من خارج الأسرة مقربين منها، ممن أسندت إليهم مناصب حكومية. [26] ولو كان الشيخ زايد أقل ثقة بنفسه مما هو عليه فعلاً فإنه كان سيتردد في تخويل سلطاته على هذا النحو؛ حيث إن مثل هذه الخطوة ستكون مغايرة تماماً لما كان متبعاً من قبل. [27]

ومثلما هي الحال في النظام البرلماني فإنه من الأفضل دائماً أن تضم التشكيلة الحكومية أكبر عدد ممكن من الشخصيات العامة في مجلس الوزراء بدلاً من عزلها.[28] وبعد تقلدهم مناصبهم أظهر رؤساء الإدارات والدوائر ولاءهم ودعمهم العلني للحاكم الجديد، وكان هذا الاختيار تكريماً ملموساً من قبل الشيخ زايد لهذه القيادات الشابة الذين يمثلون أركان النفوذ في أبوظبي، فقد عهد إليهم بمناصب ذات مسؤوليات كبيرة وسلطات واسعة، وفي حين كانوا مسؤولين عن تسيير شؤون دوائرهم وإداراتهم بكفاءة وفاعلية، فإن السلطة السياسية ظلت بيد الشيخ زايد دون أي خلاف.

كما انتقى الشيخ زايد نخبةً من الشباب الأكْفاء ذوي القدرات المميزة ممن تلقوا تعليماً عالياً ليعملوا مستشارين له؛ وكان أبرز هؤلاء أحمد خليفة السويدي، الذي تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وقد تطورت مسؤولياته الرسمية بوصفه رئيساً للديوان الأميري، لتشمل لاحقاً عدداً كبيراً من المسؤوليات المهمة في مجالات تطوير السياسات العامة والعلاقات الخارجية للدولة. وكان أحمد خليفة السويدي يد الحاكم اليمنى والمساعد الأقرب الذي يثق به الشيخ زايد. أما في مجال التنمية الاقتصادية، وهو من المجالات المهمة للغاية، فقد كان مع الشيخ زايد اثنان من رجال حكومته، يحظيان بالقدر نفسه من الثقة والكفاءة، وهما مانع سعيد العتيبة ومحمد حبروش السويدي، وقد تخرج كلاهما في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد. أما الأول فقد عهد إليه بالإشراف على تطوير الصناعة النفطية ذات الأهمية الخاصة، والتي تعتبر مصدر القوة الاقتصادية لأبوظبي وللمنطقة بأسرها، في حين تولى الثاني مسؤولية دائرة الشؤون المالية. وكان هؤلاء المستشارون على اتصال مباشر بالشيخ زايد، وكانوا يلتقون به بشكل يومي، خلافاً للقاءاته مع بقية الوزراء، والتي لم تكن متواصلة بالقدر نفسه، وتحكمها الاعتبارات الرسمية. ومن خلال جهاز إداري فعال كان الحاكم يعرف عادةً التطورات التي تخص دائرة معينة قبل أن تصل المعلومات بشأنها إلى رئيس الدائرة نفسه بشكل رسمي.

لقد حقق الشيخ زايد الكثير من خلال توسيعه للبنية السياسية والاقتصادية، بفضل الاعتماد على الرجال الأكفاء المخلصين سواء من الأقارب أو من الشخصيات العامة. وبالنسبة إلى أهالي أبوظبي كان الارتباط العلني للرجال الذين عينهم الحاكم بالسلطة يعني أن أعيان المجتمع يؤدون دوراً فاعلاً، وأنهم قد أصبحوا طرفاً ملتزماً بالمشاركة في حكومة إصلاحية، بدلاً من الاكتفاء بالفرجة عليها.[29] لقد أوضح الشيخ زايد من خلال تشكيله للدوائر المختلفة، ووضعه للميزانية المالية والخطة الخمسية (وهي الأولى من نوعها في المنطقة) رغبته في أن يكون حاكماً مسايراً لمقتضيات العصر، لا أن يكون حاكماً مستبداً على النمط الذي تجاوزه الزمن. ومن خلال إبقاء السلطة النهائية في يديه أو تفويض بعض سلطاته تحت أعين مؤيديه المقربين والمخلصين، فقد ظل الشيخ زايد يتابع عن كثب أدق تفاصيل التطور الذي تشهده أبوظبي في المجالين السياسي والاجتماعي، ويشرف عليه بطريقة دقيقة وصارمة.

أما الجانب الآخر الذي أعطاه الشيخ زايد أولويةً فهو إتاحة الفرص أمام الشباب، وفي هذا السياق يصف لنا محمد الفهيم كيف استفاد مع أخيه من تلك السياسة، إذ كان والده يعتزم إرسالهما إلى بريطانيا لمتابعة دراستهما، ولكن دخله لم يكن يمكنه من تسديد قيمة تذكرتي السفر والرسوم الدراسية للاثنين:

«عندما حدث ذلك كان الشيخ زايد في أبوظبي، وقد قابله والدي وحدَّثه عن المأزق الذي يواجهه وحيرته إزاءه، فما كان من الشيخ زايد إلا أن عرض أن يدفع ثمن التذكرتين إذا ما تكفل أبي بتسديد الرسوم المدرسية والنفقات الأخرى. وقد تكفَّل الوكيل السياسي البريطاني باستكمال الترتيبات اللازمة للالتحاق بالدراسة. وهكذا تمكنا بفضل التعاون بين هؤلاء الثلاثة: أبي، والشيخ زايد، والوكيل السياسي البريطاني، من أن نستفيد من هذه الفرصة الرائعة».[30]

ورغم أن هذه الحادثة ليست إلا مثالاً واحداً على سخاء الشيخ زايد، فإنها تعكس جانباً مهماً في مفهومه للتنمية، وهو حرصه على التعاون والمشاركة. وبالطبع كان في وسعه أن يدفع التكلفة كاملةً بنفسه، لكنه أصر على أن تساهم أسرة الطالبين في

تعليمهما، سواء بالمال أو بالجهد، حتى يكون لها نصيب في ذلك الإنجاز. وتبعاً لذلك وفي سياق استراتيجيته المتصلة الرامية إلى إتاحة فرص التعليم لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد وفّر الشيخ زايد منحاً كاملةً لآلاف الطلبة مكّنتهم من الالتحاق بأفضل الجامعات في الخارج.

وفي الأعوام اللاحقة أضحى الحاكم الجديد مصدراً لسخاء وعطاء غمر الكثير من أبناء شعبه في أبوظبي، وكانت غايته من مساعدتهم وتوفير تلك الموارد لهم هي تمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة أفضل لهم، فقد كان يرى أن توفير المسكن الدائم المزود بالماء والكهرباء والصرف الصحي بدلاً من الخيمة المتنقلة والمنزل المبني من سعف النخيل (المعروف بالبراستي) سيمكّن الإنسان الذي اعتاد العيش في الصحراء من أن يرعى أسرته في ظروف آمنة وصحية، مما يمهد لحياة كريمة للأجيال القادمة أفضل من تلك التي عاشها هو. وكما قال أحد المتابعين للأمور:

«فضلاً عن الهبات المالية، منح الشيخ زايد كل فرد من مواطني أبوظبي ثلاث قطع أراضي، وفي حالات أخرى أربع قطع، الأولى في منطقة سكنية ليبني عليها مسكناً، والثانية ليبني عليها بناية تجارية في أحد الشوارع الرئيسية وسط المدينة، والثالثة في منطقة صناعية ليقيم عليها ورشةً أو مشروعاً صناعياً. وإضافة إلى هذه القطع الثلاث، أهدى الشيخ زايد أهالي ليوا والقرى النائية مزارع، وأمدهم بالمعدات والتجهيزات اللازمة للزراعة، بما في ذلك الآلات والمضخات ونظم الري، بل وأرسل إليهم المستشارين والمهندسين ليقدموا لهم النصيحة اللازمة لزيادة إنتاجية مزارعهم». [31]

هناك قاسم مشترك جوهري بين انفتاح النظام السياسي أمام مشاركة العناصر الشابة والنشطة من آل نهيان، وإتاحة فرص الحياة الكريمة والعمل المجزي أمام أهل أبوظبي، إذ يتطلب الأمران تفاعلاً إيجابياً وعملاً دؤوباً من أجل الاستفادة القصوى من عطاء الحاكم. وكان توفير الفرص لأهل أبوظبي دليلاً على سخاء الحاكم من جهة وحكمته السياسية من جهة أخرى، فقد أصبح كل فرد في الإمارة يمتلك استثماراً من نوع ما، ومن جهة أخرى جعل لكل فرد دوراً في إنجاح التجربة الجديدة.

كان للشيخ زايد توجيهاته الواضحة في كل المجالات التنموية، فقد كان قادراً على تذكر أحوال كل أسرة في أبوظبي وما شهدته من تحسن.[32] وكان إذا ما التقى أحداً في مجلسه أو أثناء زيارته له فإنه يسأله عن سير عمله وأحوال أسرته، وقد يسأله عن محصوله أو عن الأشجار التي زرعها. وكان يعبر عن اهتمامه الشخصي بهذه الأمور بأقصى درجات اللطف وحسن التعامل، وقد استند في ذلك إلى تصور مبدئي إذ كان يتوقع من كل مواطن في أبوظبي أن يستغل ما قدمته له بلاده على نحو إيجابي، دون أن تكون هذه الاستفادة بالضرورة في مجال الأعمال الخاصة أو التجارة. وفي مجتمع تعتبر الأسرة أهم نواة فيه كان الشيخ زايد يؤمن بأن قوة المجتمع الجديد تقوم على أكتاف نشء سليم البنية، قادر على تكوين أسر ناجحة تنعم بالرخاء.[33] ولم تكن رؤية الشيخ زايد تمتد إلى سنوات فحسب، بل إلى عقود، وكان يدرك أن عليه في الفترة بعد عام 1966 أن يبني مجتمعاً جديداً للأجيال القادمة وليس لسنوات محدودة مقبلة. وعلى الرغم من أن رؤية بعض مستشاريه لم تكن بعيدة المدى، فإن الشيخ زايد كان يتطلع إلى المستقبل البعيد بإصرار، وكان مهتماً على الدوام بامتلاك الوسائل التي تمكّنه من تحقيق هدفه على المدى الطويل.

البيئة الخارجية: قرار بريطانيا بالانسحاب

بينما كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أبوظبي تسير وفقاً للخطة الموضوعة، كانت البيئة الخارجية تشهد تغيرات متلاحقة، ولا نستطيع تحديد التوقيت الذي بدأت معه الشكوك تراود الشيخ زايد بشأن احتمالات بقاء العلاقة التي صنعتها المعاهدات بين بريطانيا وأبوظبي من جهة وبريطانيا وبقية إمارات الساحل المتصالحة من جهة أخرى، لكنه كان ملماً بالمؤشرات الخارجية المتزايدة التي تدل على حدوث تغيير محتمل في الوضع القائم. ولقد لمَّح المسؤولون البريطانيون أولاً إلى أن تحوُّلاً كهذا قد يحدث، وذلك بُعيد توليه مقاليد الحكم في أبوظبي،[34] ومن جهة ثانية فإن حكومة العمال التي تولت الحكم في بريطانيا عام 1964 كانت مختلفة تماماً عن حكومات المحافظين التي تعامل معها الشيخ زايد ومن قبله الشيخ شخبوط.[35] ولم تكن الآراء

التي تتحدث عن التزامات تجاه "المستعمرات" تحظى بشعبية في أوساط حزب العمال، كما أن الحكومة البريطانية قد شرعت في برنامج تطوير اجتماعي وإعمار اقتصادي شامل يكلفها مبالغ طائلة.

كانت أخبار الانسحاب البريطاني متداولة قبل بدء المناقشات الرسمية بفترة طويلة، غير أن التغيير عندما حدث فعلاً جاء دون إنذار مسبق. لقد مر الاقتصاد البريطاني بمرحلة ضعف في منتصف الستينيات، والتزمت حكومة العمال الجديدة بتوجيه إنفاقها إلى المجالات الاجتماعية، وبعد مراجعة دقيقة لبنود الميزانية لتحديد المجالات التي يمكن خفض النفقات فيها أضحت المخصصات الدفاعية، التي ينظر إليها حزب العمال عادة بشيء من الريبة، الهدف الأول لذلك. وفي 22 شباط/ فبراير 1966 صدرت «الوثيقة البيضاء» حول الدفاع لتعلن أنه يمكن توفير مبالغ طائلة في الميزانية إذا ما انسحبت بريطانيا من القواعد البريطانية "شرقي السويس"، مقترحةً أن تبقى الحماية على القواعد البريطانية في الخليج مع إعطائها المزيد من الأهمية. وبحلول أيار/ مايو 1967 وخلال تسعة أشهر من تولي الشيخ زايد الحكم في أبوظبي تم توسيع نطاق خطة الانسحاب لتشمل انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي أيضاً.[36] وقبيل الإعلان الرسمي في 16 كانون الثاني/ يناير 1968 أخبرت الحكومة البريطانية الحكام أنها سوف تتراجع عن اتفاقياتها القائمة كافة، وتتخلى عن مسؤولياتها كاملةً في الخليج مع نهاية عام 1971.[37]

كان لقرار الحكومة البريطانية آثار مهمة للغاية على المنطقة، وقلما رأينا في التاريخ السياسي الحديث لبريطانيا أصدقاء وحلفاء أوفياء يعاملون معاملةً جافةً وفظة كهذه؛ إذ لم تأخذ السلطات البريطانية اقتراحات حاكمي أبوظبي ودبي بشأن ترتيبات انتقالية في الاعتبار، بل قوبلت اقتراحاتهما بازدراء ورفض بريطاني علني،[38] فلطالما لمَّحت الحكومة البريطانية إلى أنه في ضوء الوضع السياسي الدقيق في المنطقة فإنه من الضروري أن تمتد الذراع العسكرية البريطانية لحمايتها. ورغم أن أبوظبي ودبي كانتا تسعيان إلى بناء قواتهما الدفاعية الخاصة، فإن هذه القوات كانت في مراحلها الأولى

آنذاك. وكان من الممكن بالنظر إلى ذلك أن تقام ترتيبات انتقالية، دون أن يتحمل دافع الضريبة البريطاني أي تكلفة، وكان من الممكن أن تمولها الإمارات، لتشكل ضماناً للمحافظة على استقرار المنطقة وأمنها أثناء مرحلة بناء القوات الوطنية.

لم يكن هناك أي منطق يذكر في هذه السياسة البريطانية، وربما كانت فكرة قطع بريطانيا لعلاقاتها مع الخليج فكرة مغرية لبعض أعضاء حزب العمال الذين اعتبروها الحلقة الأخيرة في تخلص بريطانيا من ماضيها الاستعماري، بل ربما لقي قرار انسحاب القوات البريطانية بعض التأييد في بريطانيا حيث الحكومة متورطة في مواجهة صعبة مع تاريخها الاستعماري في روديسيا وفي أزمة اقتصادية في ذروة تصاعدها. أما من وجهة نظر حكام الإمارات فقد كان قرارها بقطع علاقاتها الدفاعية مع الخليج قراراً متسرعاً وفي غير محله، خاصةً في ضوء تنامي ثروة الخليج وأهميته الاستراتيجية. وبقي شيء من الأمل في أن تغييراً محتملاً في الحكومة البريطانية بعد الانتخابات العامة التي باتت على الأبواب قد يعيد السياسة البريطانية إلى ما كانت عليه، حيث أيد المحافظون المعارضون بشدة احتفاظ بريطانيا بنفوذها التاريخي في المنطقة، غير أنه عندما عاد المحافظون إلى السلطة في حزيران/ يونيو 1970 تراجعوا عن وعودهم التي قطعوها على أنفسهم قبل الانتخابات، وقرروا عدم التراجع عن قرار الحكومة العمالية السابقة من جهة، وتطبيق الجدول الزمني نفسه لانسحاب القوات البريطانية من جهة أخرى.[39] وهكذا نجد أن حزبي المحافظين والعمال على السواء قد أخلا بالالتزامات البريطانية الدفاعية نحو شعوب الخليج العربي، فما ظهر على حزب العمال من حيرة وارتباك إنما زاده سوءاً - على الناحية الثانية - التغير غير المقبول في سياسة حزب المحافظين.

ولكن عند النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى نجد أن انسحاب القوات البريطانية قد جاء في وقته تماماً وإن كان بشكل مفاجئ. لقد أضحت إمارات الساحل المتصالحة - وخاصةً أبوظبي - تعرف طريقها وتوجهاتها، إذ امتلك الشيخ زايد في ذلك الوقت الموارد والإرادة السياسية لتحقيق التغيير الراسخ الذي يطمح إليه، ومن المفارقات أن الحكومة البريطانية نفسها أبدت فتوراً وعدم ثقة في إنجاز عملية التغيير هذه، بل كانت

عقبة في طريق تحقيقها. وبذا فقد حان الوقت الذي يجب أن ترحل فيه بريطانيا، وهو الأمر الذي أدركه المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية.

غير أن المشكلة الرئيسية كانت تتمثل في أن رحيل القوات البريطانية يترك العديد من القضايا السياسية عالقةً، فعلى المستوى الإقليمي كان لأبوظبي حدود متنازع عليها مع جيرانها، وتحديداً مع السعودية وقطر، وإلى حد ما مع عُمان، وكانت إيران هي القوة الإقليمية الوحيدة التي رحبت بانسحاب القوات البريطانية. وكانت الإمارات العربية الرئيسية الواقعة في جنوب الخليج العربي من جانبها قلقة من التوسع الإيراني. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي واجهت تغيراً في ميزان القوى في المنطقة فقد آثرت أن يكون الخليج تحت سيطرة حلفائها في السعودية وإيران. ولم تكن دول المنطقة الأخرى لتقبل - لأسباب عملية وأيديولوجية - أن يعتمد الاستقرار في منطقة الخليج العربي كلها بعد رحيل البريطانيين على نيَّات إيران والسعودية فحسب.

وطوال عامي 1968 و1969 لم تكن المحصلة النهائية للانسحاب البريطاني من الخليج واضحةً إلى حد بعيد، وكانت الخطة البريطانية تقضي بأن تنهي بريطانيا وبسرعة التزاماتها كافةً تجاه الإمارات المتصالحة، وأن تحبذ ارتباط هذه الإمارات فيما بينها باتحاد فيدرالي على غرار ما فعلت في أفريقيا وجزر الهند الغربية. في هذا السياق كانت بريطانيا تأمل أن تصبح كل إمارات جنوب الخليج؛ وهي البحرين وقطر وإمارات الساحل المتصالحة السبع كياناً واحداً. ولكنها كانت تخشى أن يكون هذا الاتحاد أمراً غير ممكن بسبب تجذُّر الخلافات الحدودية بين الدول العربية وتباين المصالح بين إمارات الساحل المتصالحة. وفي الواقع كان المسؤولون البريطانيون يرون قبل أعوام قليلة من تلك اللحظة أنه من المستحيل قيام اتحاد ناجح؛ بسبب غياب البنية التحتية السياسية والاقتصادية.[40] ولكن عنصراً جديداً ظهر في المعادلة في أواخر الستينيات، وهو وجود زعيم يؤمن إيماناً عميقاً بأهمية الوحدة ويسعى لتحقيقها، ويتولى الحكم في أكبر إمارات الساحل المتصالحة؛ وهو الشيخ زايد حاكم أبوظبي.

لقد راودت المخاوف بالفعل بعض الإمارات الأخرى من أن يستغل الشيخ زايد الثروة النفطية الهائلة وما تعطيه من أفضلية اقتصادية لفرض هيمنته عليها، كما أنها أخطأت في فهم عزمه على بناء قوات مسلحة قوية؛ إذ اعتبرته مقدمةً لفرض الاتحاد بالقوة. ولكن ثبت أن مخاوف الإمارات الأخرى لم يكن لها ما يبررها، حيث كشفت الأحداث اللاحقة عن رغبة مخلصة عند الشيخ زايد في إقامة اتحاد تحظى كل إمارة فيه بالمكانة نفسها التي تحظى بها الإمارات الأخرى، بل كان واضحاً للجميع حينها إيمانه بحاجة الدول العربية إلى مد جسور الثقة المتبادلة بينها. وكان من شأن تقاربه مع قطر الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس أن أزال التوتر الذي اتسمت به العلاقة في السابق. أما بشأن علاقة أبوظبي بعُمان فقد بذل الشيخ زايد جهوداً عظيمةً لإزالة أي شكوك قد تكون دارت في ذهن سلطان عُمان بشأن نيات أبوظبي. وقد كتب القنصل البريطاني العام في مسقط كاردن Carden قائلاً: «أعتقد أن السلطان ... ممتن تماماً لما سمعه من الشيخ زايد، وآمل أن تكون رسالة الشيخ زايد بدايةً لإقامة علاقات أوثق في الأعوام المقبلة». [41]

وسرعان ما أدرك المسؤولون البريطانيون أن الشيخ زايد حاكم يتمتع بالمهارات الدبلوماسية التي تمكّنه من فتح قنوات اتصال ظلت مغلقةً لفترة طويلة. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 كتب المقيم السياسي كروفورد Crawford إلى إيه. تي. لام قائلاً: «ذكرتُ... أن بعض الارتياب مازال يشوب العلاقة بين الأسرتين الحاكمتين في البحرين وقطر، وأعتقد أنه قد يكون للشيخ زايد دور مهم في تسوية الخلافات بينهما بما يحقق التعاون العام». [42]

كان للشيخ زايد منهج متميز في معالجة القضايا بنفسه وبصورة مباشرةً، ورغم بقاء الحكومة البريطانية نظرياً مسؤولة عن العلاقات الدبلوماسية لإمارات الساحل مع الدول الأخرى، فإن الشيخ زايد كان يؤمن بأنه قادر من خلال الاتصالات الشخصية على حل القضايا التي استعصت على سلفه الشيخ شخبوط، وخاصةً فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، والتي لم تنجح استراتيجيات التفاوض البريطانية أيضاً في تسويتها. لقد

أبدى الشيخ زايد رغبة شديدة في لقاء سلطان مسقط وعُمان الذي كان يعيش آنذاك في صلالة، ولم يمانع الشيخ زايد في عقد هذا اللقاء في أي مكان على أن يتم في القريب العاجل.[43] وبادر الشيخ زايد أيضاً إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع مبكر مع الملك فيصل.[44] لقد عكست هذه الجهود وبشكل بيّن رغبة الشيخ زايد في إقامة علاقات شخصية مع قادة دول المنطقة، من أجل تعزيز العلاقات القائمة من جهة وتسوية الخلافات المعلقة، وقد أثبتت هذه الاستراتيجية أهميتها وخاصة في ظل رياح التغيير القوية التي بدأت تهب على الخليج العربي. وعلاوة على ذلك لاحظ الوكيل السياسي في دبي بالفور ـ بول Balfour-Paul نشوء علاقة شراكة بين الشيخ زايد والشيخ راشد مبنية على سجلهما الحافل بالأعمال والرؤى المشتركة؛ الأمر الذي قد يقود المنطقة في الاتجاه الذي اختاراه.[45]

تعزيز التحول: الطريق إلى إقامة الاتحاد

عندما أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بالرحيل عن منطقة الخليج العربي، كانت ترى أن الشيخ زايد سيكون صاحب الدور الأبرز في تنمية منطقة الخليج فيما بعد. وفي تقريره السنوي لعام 1968 الذي يغطي «العام الأول من آخر أربعة أعوام لمنطقة الخليج تحت الحماية البريطانية» يضع الوكيل السياسي تريدويل Treadwell الشيخ زايد في قلب الصورة قائلاً:

«أي مراجعة للأحداث في أبوظبي إنما هي في أحد جوانبها تقرير عن الحاكم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان... وإذا ما حققت أبوظبي غاياتها بنجاح في نهاية هذه السنة الحافلة بالأحداث المفاجئة، فإن الفضل في معظمه يعود إلى الشيخ زايد. ويجب أن يرشح الشيخ زايد للقب رجل العام في أبوظبي، وإذا ما سارت الأمور على ما يرام، فإنه يجب أن يحمل هذا اللقب على مدى الأعوام المقبلة.

ومنذ الإعلان في شهر كانون الثاني/ يناير عن انسحاب القوات البريطانية ألزم الشيخ زايد نفسه بمهمة أن تعتمد أبوظبي على ذاتها في فترة تعد وجيزةً... وقد تقبل القرار

البريطاني كما هو، ولم يكن يراوده أي أمل قد يتأجل في نهاية المطاف. وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى هذه القضية من زاوية أكاديمية، فإنني أعتقد أن أي عرض لتمديد فترة الحماية إلى ما بعد عام 1971 كان سيواجه معارضةً حادةً من الحاكم، ربما لم يعجبه القرار عند اتخاذه، غير أنه يدرك أن الأمر قد انتهى وحسم. لذا فقد كان الحاكم مشغولاً طوال عام 1968 بالتوصل إلى طرق من شأنها ضمان استقرار أبوظبي بعد الانسحاب، بالمشاركة مع الإمارات المجاورة ... وكان يعتقد أن أبوظبي تحت قيادته وبفضل ثروتها سوف تصبح أهم إمارة في المنطقة». [46]

لم يكن لدى السلطات البريطانية أي تصور في بدايات حكم الشيخ زايد عن كيفية استغلاله للقوة الاقتصادية والسياسية الكامنة لأبوظبي، وكانت تتوقع أن يستخدمها للضغط على الإمارات المجاورة ليحقق مكاسب ذاتية. ولكن ما حدث في حقيقة الأمر كان عكس ذلك تماماً؛ إذ أدرك الشيخ زايد من البداية أن لكل إمارة (ولجيرانه الآخرين في الواقع) مصالح وبرامج عمل خاصة بهم؛ فقد استفادت الشارقة من موقع القاعدة الجوية البريطانية على أراضيها، وتطورت في مجالي الصحة والتعليم. وأضحت دبي تحت القيادة الفذة للشيخ راشد أكثر إمارات المنطقة تقدماً من الناحية الاقتصادية. وقد أقام الشيخ زايد علاقات عمل شخصية راسخة مع كل حكام المنطقة قائمة على الاحترام المتبادل، مدركاً أن العلاقات الشخصية الجيدة لا تعني بالضرورة توافقاً تاماً في المواقف بين الإمارات تجاه مختلف القضايا. في هذا السياق الجديد أضحى تعيين الحدود السياسية لكل إمارة أمراً ذا أهمية اقتصادية بالغة؛ وهذا ما تطلَّب بدوره مهارةً فائقة في التفاوض من أجل تسوية الخلافات القائمة بشأن المصالح الخاصة لكل إمارة، في الوقت نفسه الذي تراعى فيه المصالح العامة للمنطقة بأسرها.

وسرعان ما تبين أن الحاكم الجديد لأبوظبي يمتلك رؤية واسعة تتجاوز المصالح الضيقة لإمارته لتصل إلى التعاون العام في المنطقة؛ وقد عبَّر الشيخ زايد عن ذلك بنفسه حين قال إن سياسته تقوم على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين إمارات الخليج

التسع، وإنه سيسعى إلى تحقيق ذلك بكل ما في وسعه. وكان يُنظر إلى الشيخ زايد باعتباره حاكماً عربياً له معرفته وخبرته بالدول العربية المجاورة؛ تلك المعرفة والخبرة القيمة التي يمكن الاستعانة بها عند وضع السياسات الخاصة بالمنطقة.[47] وقد أكد أنه سيعتمد الدبلوماسية الشخصية، وسيستفيد من اتصالاته في معالجة المشكلات التي يتم التعامل معها عادةً من خلال القنوات الرسمية، كان الحاكم صريحاً غير أنه كان لبقاً أيضاً.[48]

أما العلاقات مع دبي فكانت أكثر القضايا حساسية، فلقد تكوَّنت العلاقة الشخصية التي ربطت الشيخ زايد والشيخ راشد وترسخت على مدى أعوام طويلة.[49] وفي مناسبات عديدة ساعدت لغة التفاهم والحوار التي جمعت هذين الزعيمين على تسوية بعض الخلافات التي كان يمكن أن تتفاقم. وعندما أصبح الشيخ زايد حاكماً لأبوظبي كانت هناك قضية حدودية غير محسومة يمكن أن تؤدي إلى تدهور العلاقة بين الإمارتين على المدى البعيد، كما حدث في الماضي، ولكن الطريقة التي سوِّيت بها هذه القضية وما قامت عليه من تفاهم حقيقي بين الطرفين عكست بما لا يدع مجالاً للشك مدى الحنكة التي يتصف بها الحاكمان.

كانت حقوق الاستكشافات النفطية جوهر القضية، فرغم أن الإنتاج النفطي قد بدأ في أبوظبي قبل غيرها من الإمارات، فإن أعمال الكشف والتنقيب كانت تتم على قدم وساق في أجزاء عديدة من المنطقة في البر والبحر. وعندما أصبح الشيخ زايد حاكماً لأبوظبي كانت أعمال الحفر الاستكشافية تتم بالقرب من الحدود الفاصلة بين أبوظبي ودبي، وكان هذا سبباً في إثارة الشعور بالريبة في الأيام الأخيرة من حكم الشيخ شخبوط.[50] غير أن نظرة الشيخ زايد لهذه القضية كانت أوسع، فقد كتب إيه. تي. لام في الأسابيع الأولى من حكم الشيخ زايد قائلاً: «لقد تحدثت مع حاكم أبوظبي حول علاقات إمارته مع دبي، وسألته عن رأيه حول التوصل إلى حل لمشكلات الحدود التي أثيرت في الأشهر القليلة الأخيرة من حكم الشيخ شخبوط». فأخبرني الشيخ زايد أنه سيناقش الأمر مع الشيخ راشد شخصياً، وأنه «سوف يحاول أن يتوصل إلى حل ينطلق

من علاقة الأخوة وحُسن الجوار، وإذا كان لابد من تنازلات متبادلة من أجل الوصول إلى حل للمشكلة فإنه سيكون مستعداً للتعاون في هذا الشأن». [51]

الأمر الذي أكد عليه الشيخ زايد أمام لام هو أنه غير معني بطبيعة الحل الذي يتم التوصل إليه للمشكلة: «... فقد كان مستعداً لسلوك أي سبيل يوصله إلى حل مقبول لدى الشيخ راشد بالقدر نفسه. وكانت الخطوة الأولى أن يتبادل وجهات النظر مع الشيخ راشد، وكان الشيخ زايد يعتقد أن الشيخ راشد حريص مثله على التوصل إلى حل». وأضاف لام: «يبدو لي أن الشيخ زايد يتبادل وجهات النظر مع الشيخ راشد... بذهن متفتح» غير أن الشيخ زايد أضاف أن عليه أن يحصل على التأييد الكامل من أسرته قبل أن يتخذ أي خطوة في أي أمر كان. [52]

لقد أدرك الشيخ زايد أن تسوية الخلاف مع دبي ليست في مصلحة أبوظبي فحسب، بل في مصلحة المنطقة برمتها؛ لذا فقد وافق على تسوية تعد في مصلحة دبي، وذلك من خلال تبادل محدود في الأراضي. وقد ثبت أن ذلك هو ما شكل القاعدة التي انطلق منها الحاكمان في إقامة اتحاد على نطاق أوسع بين الإمارتين في 18 شباط/ فبراير 1968. ويكشف هذا الموقف عن جانب في شخصية الشيخ زايد، وهو منهجيته الصريحة ورؤيته الاستراتيجية، إذ كان يتمسك بالصدق في التعامل ويأبى أن تناقض أقواله أفعاله، وكان حديثه مفعماً بالود والهدوء، ولكن دون أن يغيب عن ذهن مستمعه مقاصده ومراميه. كتب الوكيل السياسي في دبي دي. إيه. روبرتس D. A. Roberts حول أول لقاء علني بين حاكم أبوظبي وحاكم دبي قائلاً:

«تشير كل الأدلة المتاحة أمامي، بما في ذلك محادثاتي مع زايد وراشد، إلى أن الزيارة قد نجحت في تحسين العلاقات بين الإمارتين في الوقت الحاضر على أقل تقدير؛ لقد اتفق الطرفان على الرغبة في بدء برنامج تدريب المعلمين الخاص بالإمارات المتصالحة، رغم حقيقة أنه غير مجد من الناحية الاقتصادية أن تقوم الإمارات المتصالحة بذلك وحدها، كما اتفق الطرفان على التنسيق بشأن إجراءات الأمن الداخلي. وإذا كان

الطرفان لم يحلا المشكلات العالقة تماماً فيما يتعلق بقضية الحدود، فإنهما اتفقا على أقل تقدير على برنامج لتوسيع المناقشات...».[53]

لم يكن الشيخ زايد والشيخ راشد يعتقدان أن السبيل إلى تحقيق الاتحاد سيكون يسيراً وسهلاً، أو أن العداوات التي تأججت طويلاً ستُخمد دون عناء. كانت أبوظبي ودبي كيانين مختلفين، غير أن الحاكمين عقدا العزم على أن يعملا معاً لما يحقق المصلحة المشتركة بدلاً من المصلحة الفردية الضيقة، رغم أنهما لم يكونا ينظران إلى عملية تحقيق الاتحاد بأسلوب واحد؛[54] فالشيخ راشد كان يهتم بالنواحي الاقتصادية مستعيناً برؤيته الثاقبة التي جعلت دبي مركزاً تجارياً نشطاً. أما الشيخ زايد فكان ذا رؤية واسعة وقد عُرف بمهاراته الدبلوماسية الفذة التي صُقلت على مدى أعوام قضاها في معالجة المشكلات الحساسة في العين. وقد اكتسب الصبر خلال الأعوام الطويلة التي حكم فيها أخوه الشيخ شخبوط أبوظبي، وحاز ولاء شعبه بفضل قوة شخصيته المتميزة، في وقت لم يكن لديه شيء يقدمه لأولئك الذين دانوا له بالولاء. وفي كل الوثائق التي تحدثت عن الشيخ زايد نجد تركيزاً على صراحته وشفافيته، غير أن ذلك لا يخفي براعته في معالجة قضايا الحكم وقدرته على قيادة شعبه.[55]

وفي عالم يعد الفرد فيه أهم بكثير من الهيئات والمؤسسات نفسها فإن سمعة الرجل وشرفه يعدان قوة محركةً في النظام السياسي؛ فقد يفضل المرء عدواً شريفاً شريكاً له على صديق غير جدير بالثقة. أما بالنسبة إلى الشيخ زايد فإن الخلاف بشأن قضية سياسية أو غيرها لا ينال من علاقات الثقة والوفاء الراسخة،[56] بل إن دبلوماسيته وحنكته السياسية قد مكّنَتاه من التواصل سياسياً مع أطراف لم تربطه بها علاقة ثقة أو وفاء. من ناحية أخرى فقد عُرف الشيخ زايد على نطاق واسع بنزاهته واستقامته وأنه إذا وعد وفى، فهو الرجل الذي يستطيع أن ينشر السلام حيثما ساد الخلاف من قبل.

ورغم أن كثيراً من المفكرين ينظرون إلى التاريخ – منذ أواخر القرن التاسع عشر – باعتباره عملية حتمية يتعذر تجنب النتائج التي انتهت إليها، فقد أثبتت أحداث عدة في

التاريخ الحديث أنه من الصعب إنكار دور الفرد باعتباره قوةً مؤثرة في إنجاز التحول .[57] ولو أن الشيخ شخبوط ظل حاكماً لأبوظبي خلال الفترة 1968 ـ 1971 لكان مستبعداً أن يقام اتحاد دائم بزعامة أبوظبي . وقد وجدت المنطقة في الشيخ زايد رجلاً ملتزماً بالتطور الاجتماعي والاقتصادي ، ومفاوضاً يسعى إلى المصالحة والوئام بدلاً من الصدام . وكان الشيخ زايد معنياً بالهدف النبيل الذي يسعى إليه ، ورغم ذلك فإنه لم يتزعزع إطلاقاً عن مبادئه فيما يتعلق بأهدافه وسُبل تحقيقها . وظل يركز على أهدافه ، ويرضى بالتسويات فيما يتعلق بالمنافع الآنية من أجل تحقيق غاياته النبيلة . وأخيراً فإن الثروة النفطية المتزايدة لأبوظبي كانت تعني أن لديه الموارد الاقتصادية التي تساعده على تحقيق طموحاته البعيدة .

وخلال الأعوام الثلاثة التي كان من المفترض أن تشهد تحركاً في اتجاه إقامة الاتحاد وضع الشيخ زايد نصب عينيه أن ينشئ البنية التحتية في أبوظبي ويعزز قوتها ، باعتبار ذلك أهم أولوياته . وكان مما جعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمراً مُلحاً ذاك الغموض المحيط بالمستقبل القريب ، وكان الحاكم يرى أنه إذا ما انتهت كل تطلعاته نحو تحقيق الاتحاد إلى الفشل فإن عليه أن يطمئن إلى أن أبوظبي قادرة بمفردها على البقاء وتحقيق الازدهار . وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ زايد يعكف على ضمان تحقيق التطور في أبوظبي كان عليه أيضاً أن يقوم بتحركات دبلوماسية مدروسة لتحقيق الوحدة في المنطقة . لقد كانت أهداف الشيخ زايد العريضة واضحةً : التنمية الاجتماعية والوحدة بين شعوب المنطقة . وكان يعرف أن السياق الذي يمكن تحقيق ذلك فيه إنما هو سياسي في أساسه ، إذ إن الاتحاد الجديد كان عليه أن ينشأ في بيئة سياسية ذات ظروف خاصة ؛ حيث إن أكبر دولتين في المنطقة ، إيران والسعودية ، كانت لهما مطالب في أراضي الدولة الوليدة . وكان من الممكن أن تقدم هاتان القوتان الإقليميتان مساعدةً سياسيةً واقتصاديةً للاتحاد عند قيامه ، غير أن ذلك كان سيتم في مقابل أن تخضع الدولة الاتحادية الجديدة لمصالح هذه القوة أو تلك . ولم يكن الشيخ زايد ليقبل عرضاً كهذا تحت أي ظرف كان .

وكانت رؤية الشيخ زايد تنطلق من أن الاتحاد الجديد يجب أن يتمتع باستقلالية تامة، وأن يكون آمناً اقتصادياً وسياسياً، وأن يكون لديه القوة العسكرية القادرة على ردع أي معتد، ولكنه كان يرى أيضاً أن أفضل حصانة للاتحاد الجديد هي أن يقيم علاقة صداقة تخدم المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، ورغم الرغبة الصادقة في التعاون وبناء الصداقة، فقد كان واضحاً أن الشيخ زايد سيحكم على المساعدات التي تُعرض على أبوظبي والاتحاد الجديد بموضوعية تامة، وأنه لن يساوم على مصالحهما مهما كانت التكلفة.[58] وفي هذا السياق كان لدور الأمم المتحدة أهمية بالغة في فكره وفكر مستشاريه، وكان ضمن رؤيتهم أن ينضم الاتحاد الجديد إلى الأسرة الدولية ويصبح عضواً فاعلاً بالمجتمع الدولي بمجرد نيله الاستقلال. ورغم أن ذلك لن يوفر للاتحاد الجديد قوة عسكرية، فإنه سيشكل دعماً معنوياً. وعبَّر الشيخ زايد فيما بعد عن إيمانه «بتوثيق أواصر التعاون والصداقة بين الحكومات على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المثالية للعلاقات الدولية، وكذلك تعزيز الجهود المبذولة لترسيخ السلم والعدل لما فيه مصلحة البشرية».[59]

ومع بداية المفاوضات المطوَّلة عام 1968 كان الهدف واضحاً ومحدداً في ذهن الشيخ زايد، وقد حرص على أن يبيِّن دون أي لبس أن أبوظبي كلها ملتزمة بالوحدة، وفي الوقت ذاته أتاح للآخرين أن ينطلقوا في جولات دبلوماسية متصلة، منتظراً أن يجد الحكام الآخرون سبيلاً ملائماً للتعاون فيما بينهم، ومؤكداً التزامه بالعمل معهم. وأثناء مراقبته لما كان يدور حوله وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود نتيجة للمنافسة السياسية والشخصية، إلى حد أن فكرة الاتحاد بحد ذاتها بدت وكأنه قد حُكم عليها بالفشل، وأنها لن تبعث أبداً. في تلك اللحظة وعندما بدا الأفق حالكاً تقدم الشيخ زايد بنفسه ليحمل مسؤولية الدعوة إلى إقامة اتحاد الإمارات العربية.

الباب الثالث

الاتحاد

الفصل السابع

مولــد دولــة

اعتبر الشيخ زايد تسلمه مقاليد الحكم في أبوظبي فرصةً لترجمة مبادئه إلى خطوات عملية والمضي قدماً في تنفيذ رؤيته للوحدة والتطوير والتنمية. ولم يعتبر الشيخ زايد منصبه تتويجاً لحياته السياسية، بل منطلقاً لخدمة أهالي أبوظبي. وعلاوةً على ذلك بدأت المشروعات التي دُشنت في عهده تغير ملامح أبوظبي ليعم الرخاء، وكان ذلك كله مقدمة لتحقيق حلمه العظيم، وهو وحدة إمارات المنطقة وتكاملها بحيث يجني الجميع ثمار التطور.

يتسم مفهوم الوحدة عند الشيخ زايد ببعد أخلاقي عميق؛ فهي لم تكن مطلقاً مجرد وسيلة لتحقيق مصلحة سياسية ضيقة، وإنما كانت في ذهنه مبدأ فلسفياً يمثل جوهر الوجود الإنساني وضمانة استمراره، وهو يعتبر الوحدة كالنهر الذي يزداد قوةً وغزارة، إذ تصب المياه فيه من كل صوب أثناء تدفقه. كان الشيخ زايد يرى أن من البديهي أن تزول الخلافات والانقسامات السياسية بين شعوب الأرض، وأن تتحطم الحواجز التي تحولُ دون تقدم البشرية من فقر وجهل ومرض، وأن حالة الانقسام والتشرذم هي سبب ضعف البنية الاجتماعية، ويؤمن إيماناً تاماً بأن ما يحققه الاتحاد يفوق مجموع ما تحققه إمارات متفرقة، وكانت هذه الرؤية الواسعة حاضرة دائماً ضمن أحاديث الشيخ زايد عن الوحدة.[1] وكان الجزء الأول من رؤيته البعيدة هو إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة تشكل خطوة على درب الوحدة، فلقد بُنيت دولة الاتحاد على هدي هذه المبادئ السياسية والقيم الخُلقية العميقة، وكان من المقرر أن يتبع ذلك تحقيق تكامل أوسع وتعاون أوثق مع دول الخليج العربية تحديداً والعالم العربي بصفة عامة.

لقد استوعب الشيخ زايد أهمية الوحدة منذ صباه الباكر، حين كان يمضي بعضاً من وقته في مجلس أبيه، وقد أدركها بدايةً في رجال القبائل الذين يفدون إلى المجلس بهمومهم وقضاياهم المنفصلة والخاصة، ولكنهم يظلون ملتحمين ضمن نسيج القبيلة. وتركت هذه الصورة المبكرة انطباعاً مهماً لدى الشيخ زايد حول أهمية التكتل والاتحاد، لتتطور لاحقاً إلى مبدأ راسخ في حياته. وبعد أعوام عديدة عبَّر الشيخ زايد ببلاغة عن فكرته هذه قائلاً: «إن أبناء هذه المنطقة إخوة من أصل واحد، لغتهم واحدة ودينهم واحد، وحتى الأرض التي عاشوا عليها منذ آلاف السنين وحدة واحدة».[2] لقد تصور الشيخ زايد أن الوحدة بين شعوب الخليج العربي ستكون نموذجاً ملهماً للعالم العربي بأسره؛ فلو كان بالإمكان أن تنجح هذه الوحدة في هذه المنطقة وتقوم بين قبائل مزقتها العداوات العميقة – منها ما هو اقتصادي، ومنها ما يعود إلى قضايا وخلافات عفا عليها الزمن، وأخرى تستند إلى عداوات راهنة – فإنها يمكن أن تتحقق في مناطق أخرى من العالم العربي. وإذا ما وجدت شعوب الخليج العربي قاعدةً للتكامل فيما بينها، فإن الأجزاء الأخرى في العالم العربي ستحقق التكامل أيضاً.

وبقدر إيمانه بالوحدة كان الشيخ زايد ملتزماً ببذل كل ما يستطيع لتحقيق التقدم الذي لم يكن مطلباً إنسانياً فحسب، بل جزءاً من إيمان عميق دفعه إلى أن يعمل لما فيه المصلحة العامة، فقد صرح لاحقاً: «إن كل شيء في هذه الحياة هو بإرادة الله سبحانه وتعالى. يسيّرها ويديرها ... وعلى العبد أن يسعى لرضاء ربه، وأن يفعل ويتوكل، وعلى الله التوفيق».[3] وكان الشيخ زايد مقتنعاً بالأهمية البالغة للوحدة في تحقيق التطور، على أن يكون تحقيق الوحدة جزءاً من خطة أكثر اتساعاً وشمولاً. وقد شعر الشيخ زايد أنه ليس إلا شخصاً متواضعاً اختارته الأقدار لأداء هذه المهمة، وأكد هذا المعنى بقوله:

«إذا رضي الله عن القائد بعثه إلى أمة يرضى عنها، وهداه إلى أن يقود أمته إلى سواء السبيل الذي يرضاه... فصلاح الأمة ورفعتها ليس بيد الإنسان أبداً، وإنما بيد الله سبحانه وتعالى ... فإذا أحب الله عباده ورضي عن سيرتهم، وعن أعمالهم، فإنه يهيئ لهم من أبنائهم قادة يجتمعون على طريق الخير، ويرفعون مستوى مواطنيهم».[4]

كانت فكرة الوحدة بالنسبة إلى الشيخ زايد مهمة للغاية بحيث لم يكن بوسعه أن يتركها تفشل، إذ سرعان ما ثبت أنها ليست بالأمر اليسير، فقد شهد المشكلات التي واجهت الاتحاد الذي أوحت به بريطانيا في اليمن الجنوبي، واستوعب درساً مهماً من الانهيار المخزي لتلك التجربة.[5] لقد أراد وحدةً ناجحةً ودائمةً تلبي طموحات شعبه؛ وحدة تعود عليهم بمنافع حقيقية، وليس وحدة تلبي مصالح البريطانيين. وانطلاقاً من رؤيته الواقعية فقد أدرك التعقيدات الكامنة في عملية الانتقال من مرحلة الحماية البريطانية إلى مرحلة الاستقلال والاعتماد على النفس، وكان يدرك الأسباب التي جعلت قلة من المسؤولين البريطانيين فقط - وليس معظمهم - تعتقد أن التجربة الوحدوية في المنطقة قادرة على البقاء،[6] بل إنه تقبل فكرة أن شكوكهم لها ما يبررها.[7] وأوحت تجربة مجلس الإمارات المتصالحة بأن النزعة الانقسامية بين الإمارات سوف تؤدي في نهاية الأمر إلى تمزيق الدولة الوليدة التي لم تترسخ قواعدها بعد. وكان الشيخ زايد يخشى أن يهتم حاكم كل إمارة بالمصالح الفردية لإمارته في نهاية المطاف دون أن يفكر في صلات التعاون الوثيقة مع الإمارات الأخرى، وما يمكن أن تحققه من مكاسب. وخلال الفترة 1968 ـ 1971 بدا أن معظم الجهود التي تبذل في سبيل الاتحاد تؤكد مخاوفه، فقد التزم الحكام بمبدأ الاتحاد إلا أنهم ركزوا في البداية على المصالح الآنية لإماراتهم، وفي هذه الأثناء أعطى الشيخ زايد أولوية لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية واللُحمة الاجتماعية في أبوظبي، ليكون ذلك بمنزلة اللبنة الأولى في بناء الاتحاد مستقبلاً.

كان الطريق إلى إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة معقداً وشائكاً إلى حد بعيد. وباستثناء الشيخ زايد، فإن قلة من الأطراف الأخرى التي لها صلة بعملية إقامة الاتحاد - وهي الحكومة البريطانية وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات الأخرى في جنوب الخليج العربي - قد اتبعت سياسة ثابتة بهذا الشأن. وقد شهدت المفاوضات التي امتدَّت أعواماً ثلاثة الكثير من حالات الفشل والقليل من النجاح. ولكن في وقت مبكر، وتحديداً في نيسان/ إبريل 1968، وفي حوار طويل مع إدوارد هندرسون، لخص الشيخ زايد خطته لتحقيق الاتحاد، والتي توافقت إلى حد بعيد مع المحصلة النهائية التي

تمت في عام 1971 ، فقد رأى أنه لابد من وضع هدف محدد يكون لكل إمارة دور في تحقيقه من أجل بقاء الاتحاد، أما إذا فشل الاتحاد فسيحدث اضطراب اجتماعي . وحيث إن أبوظبي هي الإمارة ذات المساهمة الرئيسية في الاتحاد فإن أهلها يودون أن تكون إمارتهم مقراً للحكومة الاتحادية، على أن تبقى كل إمارة مستقلة في شؤونها الداخلية، مع وجود وزارتين مركزيتين؛ واحدة للدفاع والأخرى للشؤون الخارجية. [8]

وقد أثبتت الأيام أن الشيخ زايد هو القائد المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب، ففضلاً عن رؤيته الوحدوية وقوته ونشاطه واتساع أفقه، يتصف الشيخ زايد بقدرة مميزة على إجراء المشاورات بأناة ومثابرة من أجل تحقيق الإجماع في الرأي، كما أنه أظهر استعداداً وقدرةً على التوصل إلى تفاهم مع خصومه وتسوية خلافاته معهم بشكل يندر أن نجد له مثيلاً في مكان آخر . إن ملكة القيادة التي تبدت في شخصية الشيخ زايد تبقى فريدة في التاريخ الحديث لبناء الدول.

الطريق نحو الاتحاد

انطلقت الخطوات الحثيثة نحو وضع إطار سياسيٍّ جديد للمنطقة في منتصف كانون الثاني/ يناير 1968 ، عندما أعلنت الحكومةُ البريطانيَّةُ فجأة أنها ستنسحب من المنطقة، ورغم أن القرار كان مفاجئاً للحكام، فإنهم سرعان ما أدركوا أن عليهم الآن أن يقفوا صفاً واحداً لما فيه مصلحة شعوبهم. [9] ولكن محاولاتهم ظلت مقيدة بفعل الوجود البريطاني الذي امتد إلى أكثر من قرن من الزمان. وفي الوقت ذاته أدت القوة العسكرية البريطانية دور القوة الرادعة والحامية في مواجهة أطماع الدول المجاورة. وبناءً عليه كانت دبلوماسية الدول القوية في المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، مبنية على تواصل الدور البريطاني في المنطقة. وفي عام 1968 تقرر رحيل الطرف الرئيسي في صياغة السياسة العامة على أن يكون هذا الرحيل عام 1971، وكانت الفترة المتبقية أمام إمارات الخليج العربي قصيرة للغاية ولا تكفي لوضع بدائل واضحة. ولو استعرضنا الآن ما حدث لسارعنا إلى الحكم بأن نشأة الإمارات العربية المتحدة

كدولة ذات سيادة، واستقلال البحرين وقطر، كانا يمثلان تطوراً سياسياً منطقياً. ولكن كان من المستبعد في ذلك الوقت التوصل إلى نتيجة مستقرة ودائمة. وتبرر احتمالات عدم الاستقرار الأهمية الكبرى التي أولاها الشيخ زايد لعملية تطوير الثقة المتبادلة والسعي لتحقيق الوئام سواء في بناء دولته أو في نهجه الدبلوماسي. وكانت شخصية الشيخ زايد الفريدة ومكانته الخاصة بين الحكام الذين عاصروه تتيحان له تفهم العوامل الكثيرة المعقدة التي قد تحدد في نهاية المطاف نجاح الاتحاد أو فشله.[10]

جاءت الخطوة الحاسمة الأولى في طريق الاتحاد نتيجة لاتفاق ملحوظ في الرؤى بين الشيخ زايد حاكم أبوظبي والشيخ راشد حاكم دبي، إذ أدت الاتفاقية الثنائية المبدئية بين الحاكمين إلى إقامة اتحاد بين أبوظبي ودبي بتاريخ 18 شباط/ فبراير 1968. ومن العوامل المهمة جداً التي أعطت دفعة لإبرام الاتفاقية المذكورة رغبة القائدين في إعطاء نموذج للإمارات الأخرى عن سبل نجاح الوحدة وفوائدها.[11] ووفقاً لهذه الاتفاقية تتشكل دولة فيدرالية واحدة ذات سياسة خارجية ودفاعيّة وأمنية مشتركة، وتقدّم خدمات طبية وتربوية مشتركة، ولها حقوق مواطَنَة مُشتركة.[12] وتأكيداً على أن هذه الاتفاقية أكثر من مجرد وثيقة مكتوبة، أبرمت الإمارتان في اليوم نفسه اتفاقية أخرى خاصةً بترسيم الحدود البحرية بينهما، وكان لهذه الاتفاقية أهمية حاسمة في تطوير الموارد النفطية في دبي. ومثّلت هذه الاتفاقية تنازلاً طوعياً من قبل أبوظبي لصالح دبي، وإشارة مهمة إلى أن التسوية السلمية قد تحل المشكلات طويلة الأمد بين الإمارتين.

لقد تطورت العلاقة التي ربطت حاكمي أبوظبي ودبي منذ اللحظة التي شارك فيها الرجلان في فترة مبكرة من عمرهما في مجلس الإمارات المتصالحة، كما ربطهما تفاهم مشترك قائم على إدراك واضح متبادل للسمات الحقيقية لكل منهما، وتعمقت الثقة الجوهرية بينهما عبر مراحل بناء دولة الإمارات العربية المتحدة وما تلاها من أحداث. وعندما التقى السفير الأمريكي في دولة الكويت وليم ستولتزفس William Stoltzfus الشيخ راشد في 4 حزيران/ يونيو 1972 سأله عن مدى تقدّم الاتحاد الجديد « فأشار الشيخ راشد إلى أن الاتحاد يتقدم حسبما هو متوقع، معتبراً الاتحاد في مرحلة التأسيس،

ووصف الشيخ زايد بأنه رجل "شريف" ونيّته طيبة، وهو رجل فطن يحتكم لصوت العقل». [13] وكلمة "شريف" تشتمل على مناقب عديدة؛ منها الصدق والأمانة والإخلاص والوفاء والأصالة وشرف الكلمة والجدارة بالثقة. ومن المؤكد أن الشيخ زايد كان له الرأي نفسه في الشيخ راشد. غير أنه كما هو متوقع من شخصيتين قويتين على هذا المستوى لم يكونا متفقين تماماً في كل الأمور، إذ كان لكل منهما شخصيته القوية ورأيه، ولكن يمكن القول إنهما اتفقا بشأن كل القضايا المهمة. وكان الرجلان يؤمنان إيماناً عميقاً بأن التسوية المتفهمة للظروف المحيطة قادرة على حل المشكلات العالقة؛ لذا كان الاتفاق بين الإمارتين يستمد ثباته وقوته من الاتفاق في الرأي بين الزعيمين.

كانت منهجية الشيخ زايد في إبرام اتفاقية الوحدة بين أبوظبي ودبي أول مؤشر إلى الطريقة التي سيتبعها في المفاوضات المؤدية إلى الوحدة السياسية، فقد أظهر مرة تلو الأخرى استعداده لاتخاذ خطوات جريئة مادامت تحقق هدفاً سامياً. أما أهمية التطورين اللذين تحققا - تسوية قضية حدودية وإعلان الاتحاد الثنائي - فقد حظيت بالاعتراف من قبل الزعماء الآخرين في المنطقة. لقد أعطى الاتفاق أول مثال عملي في المنطقة على حلِّ المشكلات الحدودية جزئياً، تلك المشكلات التي عاقت التعاون الفاعل بين الإمارات حتى تلك اللحظة. كما اعتبر الاتفاق أيضاً بادرة حُسن نية مهَّدت الطريق أمام قيام اتحاد لا يقتصر على أبوظبي ودبي فحسب، بل يمتد ليشمل الإمارات الأخرى أيضاً. [14] لقد كانت إرادة الشعب ورغبته في الوحدة عنصراً فاعلاً - وإن لم يكن أثره واضحاً بقوة - في بنية السلطة في المنطقة. [15] ولكن الشيخ زايد أدرك أن هذه "القوة الدافعة" ستكون ذات أهمية بالغة في نشأة الدولة الجديدة. [16]

إن الاتفاقية الرائدة بين أبوظبي ودبي فتحت الآفاق أمام إقامة اتحاد أشمل، تمتد التزاماته ومنافعه إلى الإمارات الأخرى كلها. وقد دعا الشيخ زايد والشيخ راشد حكام الإمارات الخمس الأخرى في الساحل المتصالح إلى الانضمام إليهما، موضحين أن العلاقة بين أبوظبي ودبي قد أضحت ثابتة لا تتغير، وأنه حتى لو امتنعت الإمارات الأخرى عن الانضمام إلى الاتحاد الذي جمع أبوظبي ودبي فإنه سيبقى راسخاً. كما

دُعيت البحرين وقطر لتكونا جزءاً من هذا الاتحاد ضمن توجّه إلى إقامة وحدة أوسع وأشمل، وما إن أعلن اقتراح إقامة وحدة أشمل حتى لقي تأييداً واسعاً، ووقعت الإمارات التسع في دبي في 27 شباط/ فبراير 1968 على اتفاقية تقضي بالتعاون على إقامة اتحاد يجمع بينها، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 30 آذار/ مارس 1968.

عبرت اتفاقية دبي - كما أطلق عليها - عن تطلعات طموحة تبعث على التفاؤل أكثر من إنجازها برنامجاً عملياً للوحدة.[17] وفي غمرة سعيها الدؤوب للتوصل إلى اتفاق في أقرب فرصة ممكنة تغاضت الإمارات التسع المشاركة في الاتفاق عن التوترات التي كانت قائمةً بين بعض الإمارات، والتي كانت واضحةً بالفعل في 27 شباط/ فبراير 1968. وفي الحقيقة كان الاتفاق في أضيق الحدود الممكنة، ورغم غياب الإجماع الحقيقي فإن إمارات الساحل المتصالحة قد اتخذت قراراً صائباً حين قررت أن تتوصل إلى اتفاقية من حيث المبدأ، ففي ربيع عام 1968 كان أهل المنطقة والعديد من الشعوب الأخرى في انتظار أن يروا دليلاً مادياً ملموساً على أن حكام الخليج قد استجابوا بشكل إيجابي للمبادرة الخلاقة للشيخ زايد والشيخ راشد.

ولقيت اتفاقية إقامة الاتحاد ترحيباً واسعاً في العالم العربي، رغم المصالح الوطنية المتباينة.[18] ورحبت بريطانيا والولايات المتحدة بهذا التحرك، أما إيران فقد أبدت معارضةً تامةً للاتفاقية كما كان متوقعاً. وبعد أقل من شهرين من إعلان قرار الانسحاب البريطاني المرتقب بدا أن مشكلات المنطقة قد حُلَّت ظاهرياً على الأقل. وفي غضون ذلك كان الشيخ زايد واعياً تماماً للفرق بين اتفاقية موقعة وإقامة كيان سياسي يؤدي مهامه كما يجب، وقد علَّمته تجربته الطويلة في أبوظبي ألا يثق بالحلول التي تُصاغ بسهولة، ولكن توقيعه اتفاقية جوهرية مع دبي جعله راضياً بأن يقوم الحكام الآخرون بمعالجة التفاصيل الدقيقة المرتبطة بتحقيق اتفاق عملي على اتحاد جديد في جنوبي الخليج العربي.

لقد كانت فكرة الاتحاد التُّساعي فكرةً طموحةً للغاية، وكان من أشد المؤيدين لها الحكومة البريطانية التي اعتبرت اتحاداً كهذا حلاً مثالياً لتلبية التزاماتها في المنطقة في

مرحلة ما بعد زوال الإمبراطورية.[19] غير أن اتحاداً كهذا كان منطوياً على توترات متأصلة كثيرة قد تمنعه من تحقيق نجاح فعلي، وقد عبَّر جون ديوك أنتوني John Duke Anthony عن هذه القضية بطريقة موجزة حين قال:

«بعد عام 1968 عندما بدأت المفاوضات بين إمارات جنوبي الخليج العربي التسع (بما فيها البحرين وقطر)... كانت هناك مشكلة مهمة وهي توزيع السلطات بين الحكام وحكومة الاتحاد. وتمثلت المشكلة الأخرى في كيفية عمل الاتحاد... وعكس الانقسام بين الحكام حول هذه القضايا اختلافاً حقيقياً في الرأي إلى حد ما، غير أنه كان بصورة أخرى نتيجة لخلافات تقليدية قبلية وأسرية».[20]

من الناحية العملية يمكن رد المشكلات الأساسية آنذاك إلى البحرين وقطر، إذ كان لكل منهما برنامج سياسي يختلف في جوهره عن أمثاله في الإمارات الأخرى، وقد كان من شأن طرح البحرين لفكرة التمثيل النسبي أن يؤدي إلى الهيمنة على الإمارات الأصغر منها.[21] أما قطر فكان لها تحفظاتها من البداية على اتحاد أبوظبي ودبي، واقترحت هيكلاً اتحادياً جديداً،[22] وقدمت بعد أسبوع من الاتفاقية المبدئية بين أبوظبي ودبي خطة من طرف واحد؛ يتم بموجبها دمج إمارات الساحل المتصالحة الخمس الصغرى في إمارة واحدة يطلق عليها "إمارة الساحل العربية المتحدة"، بحيث يكون لها صوت واحد في الاتحاد. ولنا أن نتفهم سبب رفض حكام كل من الشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة لهذا المقترح الذي من شأنه تنصيب "حاكم" واحد من بينهم لحكم هذه الإمارة الجديدة، مما يجعل بقية الحكام أدنى مرتبة منه.

ورغم الرفض الواضح لمقترحها فإن قطر تركته مطروحاً للبحث، وكان موقفها طوال المناقشات اللاحقة هو التقدم بخطى حثيثة نحو اتفاقية على أسس تراها مقبولة. وبعد اتفاقية دبي في شباط/ فبراير، وقبل الاجتماع الأول لاتحاد الإمارات التسع الذي عُقد بأبوظبي في 25 أيار/ مايو 1968، قدمت قطر عدداً من الاقتراحات لإدراجها في جدول أعمال الاجتماع. ومن بينها ما أعلن عنه القطريون: «يجب ألا ننتظر إلى أن تتم صياغة ميثاق، حيث إن اتفاق دبي بوصفه ميثاقاً مؤقتاً كان كافياً من أجل اتخاذ الخطوات المبدئية

الرئيسية». [23] غير أن الانقسامات العميقة كانت واضحة حول الأهداف المشتركة، وسرعان ما ظهر نمط معين من التعامل أضحت فيه اقتراحات قطر تُواجَه بمعارضة موحدة تقودها البحرين في العادة. [24] وكان موقف أبوظبي هو القيام بدور الوسيط ما بين الأطراف المتشبثة بمواقفها. [25]

رغم أن الشيخ زايد كان على دراية بالتناقضات التي ينطوي عليها قيام اتحاد تُساعي، فإنه واصل جهوده حتى آخر الطريق لإيمانه بمنافعه. وفي إشارة إلى اجتماع أيار/ مايو لاحظ إدوارد هندرسون أن زايد هو الذي كان يرغب في التوصل إلى تسوية بغرض تحقيق الهدف الرئيسي، وأنه قد بذل جهداً أكبر في إصلاح ذات البين تجنباً لتوسيع شقة الخلاف. [26] وعندما انتهى اجتماع المجلس الأعلى في تشرين الأول/ أكتوبر 1969 بخلاف حاد في المواقف علّق سي. جيه. تريدويل C. J. Treadwell الوكيل السياسي في أبوظبي قائلاً:

«أظهر الشيخ زايد قوة شخصيته في إصراره على انتهاج المسار الذي كان يراه صحيحاً، كان في وسعه أن يضحي بانضمام البحرين ليصبح العضو الأبرز في اتحاد من ثمانية أطراف... ولكن بدلاً من ذلك اختار الشيخ زايد أن يقاوم التحركات التي جرت ضد انضمام البحرين، وأثناء ذلك كان عليه أن يتحمل انقطاع صلته بقطر، وأن يتراجع خطوة أخرى إلى الوراء عن تحقيق السلام مع دبي، وأن يرمي جانباً المكاسب التي تحققت من الاتفاقيات الحدودية مع كلتا الإمارتين، والتي تم التوصل إليها بفضل سياسته التوفيقية حصراً. ولكن ما الروح التي دفعت الشيخ زايد إلى مواجهة هذه التناقضات بهدف الإبقاء على الإمارات التسع معاً؟ يقال إنه بوصفه رئيساً للمجلس كان حريصاً على أن يتم الاتفاق على كل القضايا المدرجة على جدول الأعمال... وكلما كان الاتحاد متيناً فإنه يصبح من السهل عليه أن يقدم نفسه إلى العالم الخارجي بوصفه كياناً جديراً بالثقة. أعتقد أن في وسعنا التأكد... من أن حاكم أبوظبي بما يحظى به من ذكاء فطري وقدرة تفاوضية سيكون المبادر إلى إعادة إذكاء الحماسة بشأن إقامة اتحاد وثيق يضم جميع الإمارات». [27]

ولكن من الناحية الواقعية أضحت فكرة إقامة اتحاد واسع وشامل في المنطقة عقبة أمام إقامة كيان سياسي فاعل قبل الموعد الذي حدَّدته السلطات البريطانية للانسحاب من المنطقة بحلول كانون الأول/ ديسمبر 1971. وقد ظلت القضايا الأمنية والدفاعية أكثر ما يشغل بال الأطراف التي دخلت المفاوضات من أجل إقامة اتحاد تُساعي، ومرد ذلك جزئياً إلى أن هذه القضايا هي الموضوع الوحيد الذي تشترك الإمارات كلها في الاهتمام به، ذلك أن بريطانيا ما إن تنسحب من المنطقة حتى تصبح هذه الإمارات مسؤولةً عن اتخاذ إجراءات تعزز أمنها ومعالجة قضايا المطالبات الخاصة بالسيادة على الأراضي في المنطقة والمطالبات المضادة لها.[28] وفي الفترة 1968 ـ 1971 ظلت القضايا الأمنية شاغلاً أساسياً، يضاف إلى ذلك أن البحرين قد سعت إلى أن يكون لها مكانة خاصة في الاتحاد بفضل قوتها وحجمها وتقدمها، رغم اتفاقها غالباً مع تطلعات إمارات الساحل المتصالحة وغاياتها. كما كانت البحرين واقعةً تحت ضغوط من إيران التي طالبت بضمها إليها، وادَّعت ملكيتها التاريخية للجزيرة كاملةً وللجزر الأخرى التابعة للإمارات الشمالية. وكان قبول عضوية البحرين في الاتحاد في ظل استمرار هذا الخطر يعني أن يجد الاتحاد نفسه في حالة عداء مباشر مع دولة جارة قوية. وعلاوةً على العامل الإيراني ظلت البحرين وقطر تختلفان بشأن معظم القضايا؛ فعلى امتداد فترة طويلة كانت هناك منافسة اقتصادية ونزاعات حدودية بين الإمارتين لا يمكن التغلب عليها بضم هاتين الإمارتين إلى اتحاد أوسع.[29]

وربما كان الشيخ زايد آنذاك هو الحاكم الوحيد الملتزم التزاماً ثابتاً ومطلقاً بتحقيق الاتحاد، ولكنه أراده اتحاداً فعالاً وعملياً، لا مجرد صيغة هشة قد تنهار عند مواجهة أول تحدٍّ خطير. وكان من الصعب أن يحدو المرء أمل كبير في نجاح الاتحاد التُّساعي، فقد كانت مطالب قطر غير المتكافئة فيما يتعلق بالإمارات الصغيرة غير مقبولة بالنسبة إلى حكام هذه الإمارات.[30] إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن البحرين بقوتها وثقلها تمثل مكسباً للاتحاد من الناحية النظرية، فإن كثافتها السكانية وخبرتها المتقدمة في مجالي التعليم والإدارة يمكن أن تخل بالتوازن في البنية الجديدة، إذ سرعان ما سيحتل

البحرينيون المؤهلون تأهيلاً جيداً الوظائف المتاحة في الإدارة الجديدة والجهاز البيروقراطي، وهذا سيؤدي حتماً إلى خلق استياء محلي. وإذا تبين أن هيمنة البحرين ستطغى داخل الاتحاد بحكم عدد سكانها وخبراتها المتميزة فإنَّ مشروع الوحدة سينهار في نهاية المطاف.

ومنذ البداية كانت أبوظبي والإمارات القريبة منها تؤمن بأن الخيار الأكثر واقعيةً في المرحلة الأولى هو إقامة اتحاد يقتصر في عضويته على إمارات الساحل المتصالحة المتلاصقة فقط، إذ عمل حكام هذه الإمارات معاً في مجلس الإمارات المتصالحة طوال عقدين من الزمن تقريباً، وحققوا بالفعل بعضاً من المصالح المشتركة والتفاهم المشترك؛ لذا فقد اتخذ الشيخ زايد انطلاقاً من هذه المبادئ الخطوة الحاسمة الأولى وهي توقيع اتفاقيته مع دبي، كما أنه بفضل إدراكه لأهمية بناء الثقة وتوطيد التعاون لخدمة المصالح المشتركة فقد حث وفد أبوظبي على مقاومة الضغوط الدافعة إلى التوصل إلى حلول متعجلة؛ وذلك لإتاحة المزيد من الوقت للإمارات الأخرى حتى تتوصل إلى إجماع فيما بينها.

من الخيار التُّساعي إلى السُّباعي: إيجاد المخرج

رغم أن الشيخ زايد لم يكن بعيداً عن المفاوضات في الفترة بين ربيع عام 1968 وربيع عام 1971، فإنه آثر أن ينتظر فرصةً ملائمةً للتدخل الحاسم فيها، فقد وصلت المفاوضات الرامية إلى إنشاء اتحاد يضم الإمارات التسع إلى طريق مسدود بالفعل في تشرين الأول/ أكتوبر 1969، ثم بذلت محاولات جديدة في حزيران/ يونيو 1970 لتنشيط الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاقية. ولكن ثبت لاحقاً أن المهمة مستحيلة، ففي 13 حزيران/ يونيو 1970 قدم الوفد البحريني مذكرة رسميةً جاء في مقدمتها:

«... مضى أكثر من عامين على إبرام الاتفاقية الخاصة باتحاد الإمارات العربية، دون أن يأخذ الاتحاد بين هذه الإمارات شكلاً حقيقياً أو قانونياً كما جاء في إعلان الدولة الاتحادية ... وبما أننا نمر بمرحلة حاسمة في تاريخ أمتنا العربية عامة، والخليج العربي

خاصة، فإن علينا بالضرورة أن نبدأ في اتخاذ القرارات الجوهرية المتعلقة بإنشاء دولة الاتحاد على أرض الواقع». [31]

وقد افترض الوفد القطري أن هذه الملاحظات حول التأخير تنتقص بصورة مباشرة من جهوده؛ فردَّ بأسلوب شديد اللهجة. [32] وبدا أن المشكلات في طريق قيام اتحاد الإمارات التسع تزداد شهراً بعد شهر، رغم الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، إذ قال المبعوث الخاص للملك فيصل إلى دولة الكويت الأمير نواف بن عبدالعزيز علانية إن السعودية لن تقبل أن تفشل المفاوضات: «المملكة العربية السعودية لن تقبل اتحاداً يضم سبع إمارات، وسوف تبذل جهودها نحو تحقيق اتحاد يضمّ الإمارات التسع». [33] وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 1971 حينما اقترب الموعد المرتقب لانسحاب بريطانيا من المنطقة، قام وفد رفيع المستوى يضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بزيارة ثانية إلى الإمارات المعنية كلها، والتقى بحاكم كل إمارة على حدة. وأصدر الشيخ زايد بياناً رسمياً بعد أن التقى الوفد في 18 كانون الثاني/ يناير 1971 جاء فيه: «ترحب حكومة أبوظبي بالوفد السعودي - الكويتي وتبارك جهوده المبذولة نحو إنشاء اتحاد الإمارات العربية. وتتزامن هذه الجهود مع الجهود التي بذلتها أبوظبي ومازالت تبذلها لإنشاء الاتحاد على أساس سليم». [34]

غير أن مسألة أن يؤدي "الأساس السليم" إلى إقامة اتحاد تساعي أو سباعي لم تعد قضية ذات معنى؛ إذ لم تكن هناك حتى تلك اللحظة أي تحركات محددة نحو إقامة أي شكل من أشكال الاتحاد. وفي 1 آذار/ مارس 1971 تصاعدت الضغوط للخروج من هذا المأزق، وبعد نحو تسعة أشهر من الشكوك أكد وزير الخارجية البريطاني السير أليك دوجلاس - هيوم Alec Douglas-Home رسمياً في مجلس العموم البريطاني استمرار حكومته في اتباع سياسة حكومة حزب العمال السابقة فيما يتعلق بالخليج العربي، [35] وأنّ القوات البريطانية سوف تنسحب في كانون الأول/ ديسمبر 1971، على أن تحلّ "معاهدة صداقة" بين الطرفين محل اتفاقية الحماية السابقة. غير أن هيوم أوضح تماماً

أن بريطانيا سوف تسلم بعض المسؤوليات إلى سلطة اتحادية مشكلة بصورة رسمية فقط، ورغم بعض الغموض فقد كان متوقعاً أن تُبرم معاهدة الصداقة مع الاتحاد الجديد.

كان الهدف من هذا الإعلان في جانب منه إعطاء دفعة للأطراف المتفاوضة في المنطقة، وخاصة أنه لم يتبق إلا ثمانية أشهر على انسحاب القوات البريطانية. ومن جهة أخرى زار الممثل البريطاني في المنطقة السير وليم لوس الحكام جميعاً من جديد، مؤكداً لهم أن انسحاب القوات البريطانية سيستمر حتى موعد لا يتجاوز 31 كانون الأول/ ديسمبر 1971 حتى لو بقيت بعض القضايا معلقة. ومع زيارة لوس الأخيرة في بداية حزيران/ يونيو 1971 أضحى واضحاً أن احتمال قيام اتحاد تُساعي لم يعد قائماً، إذ ظلت البحرين وقطر متشبثتين بمصالحهما الخاصة؛ فقد أعلن استقلال البحرين في 14 آب/ أغسطس 1971 دولةً مستقلةً ذات سيادة، وتبعتها دولة قطر في مطلع أيلول/ سبتمبر 1971؛ فبات لزاماً على الإمارات السبع المتبقية أن تتوصل إلى اتفاق فيما بينها إذا أرادت الحفاظ على التصور الخاص بإقامة الاتحاد.

لقد استمرت المناقشات طوال ثلاثة أعوام على مستويات مختلفة، فكانت هناك بعض الجلسات التي يلتقي فيها ممثلون عن الإمارات المختلفة لمناقشة الأمر فيما بينهم. غير أن هذه المناقشات كانت خاضعة للمراجعة من قبل حكومة كل إمارة، إذ لم يكن لدى ممثلي الإمارات سلطات مفوضة في هذا الجانب، كما عُقدت مناقشات أخرى أكثر أهمية على مستوى نواب الحكام، وأخيراً كان حكام الإمارات السبع يلتقون أحياناً من خلال مجلس الإمارات المتصالحة، وهم بطبيعة الحال أصحاب السلطة في اتخاذ القرارات. ولكن التغيير الحقيقي قد تحقق في واقع الأمر من خلال المفاوضات الخاصة بين حاكم وحاكم، وكانت هذه المفاوضات تتم على الورق أحياناً، وعبر اللقاءات الشخصية في أغلب الأحيان.

لقد شَكَّل الاتفاق الموقع بين إمارتي أبوظبي ودبي في 18 شباط/ فبراير 1968 نواة لاتحاد على نطاق محدود، ودعم الخطوات التي اتخذت بعد ذلك، وعزز التوجه نحو قيام دولة الاتحاد.[36] ولم يتوقع الشيخ زايد ولا الشيخ راشد في ذلك الوقت أن يكون

الطريق ميسراً نحو قيام اتحاد سُباعي، أو أن التنافس والخصومات القديمة يمكن تجاوزها بسهولة؛ فعلى سبيل المثال كانت أبوظبي ودبي تمثلان مجتمعين متباينين حتى ذلك الحين، كما أن الإمارات الشمالية قد برزت إلى حيز الوجود على نحو يختلف عن جاراتها الجنوبية الأغنى والأكثر نفوذاً. أبدى الزعيمان حرصاً على تحقيق مبدأ الوحدة، غير أنه كان لكل منهما رؤيته الخاصة في هذا الصدد. أما الشيخ راشد فقد أعطى جل اهتمامه للمصلحة الاقتصادية انطلاقاً من تجربته البارعة في إمارة دبي التي يشكل الاقتصاد أساس قوتها.[37] وأما الشيخ زايد فقد انصب اهتمامه على المصلحة السياسية والإنسانية الأوسع نطاقاً، وهو ما شكَّل جزءاً راسخاً في رؤيته الاستراتيجية الواعية. وقد امتلك هو أيضاً السمات الضرورية التي مكنته من تحقيق أهدافه؛ فهو قائد فذ يمتلك حساً دبلوماسياً وتفاوضياً بارعاً، كما حباه الله حنكةً سياسيةً ومرونةً وصبراً، الأمر الذي مكنه من تحقيق الاتحاد الذي كان يصبو إليه. بيد أن حاكمي أبوظبي ودبي قررا التصرف على النحو الذي يحقق المصلحة العامة بدلاً من السعي وراء مصالح واهتمامات ضيقة، وقدما بذلك القدوة الحسنة لجيرانهما الآخرين.

لم تأخذ المفاوضات أولوية قصوى لدى الشيخ زايد إلا في الأشهر الستة الأخيرة التي سبقت انسحاب القوات البريطانية، ففي تلك الفترة أصبح دوره ودور أبوظبي حاسماً في توجيه مجرى الأحداث، فعلى امتداد أكثر من عامين كان الشيخ زايد يتابع سير المفاوضات التي لم تكن تحقق تقدماً، وتركَّز دوره آنذاك في تحقيق التقارب ومنع انهيار المفاوضات. وقد حددت المؤرخة فراوكي هيرد-بي Frauke Heard-Bey توجه الشيخ زايد في عام 1968 بقولها:

«اعتمدت أبوظبي أسلوب التمهل، لتتيح لنفسها وقتاً للتكيف مع الوضع الجديد، ولكي تستقرئ النتائج المترتبة على كل خطوة. وتبنت أبوظبي توجهاً متحفظاً للغاية تجاه إنشاء مؤسسات في ذلك الوقت، مدركة مدى صعوبة تغيير مهام معينة بمجرد إضفاء الشكل المؤسسي عليها. لقد كان وفد أبوظبي يرغب في إنشاء الاتحاد الصحيح، مع وضع الدستور اللائق في الوقت المناسب على أساس مسودة الخبراء وما جرى من

مناقشات غير رسمية بين الإمارات المعنية، وكانت أبوظبي أقل انشغالاً بالكيفية التي سيعمل بها الاتحاد خلال الفترة الانتقالية».[38]

وخلال الفترة 1968 ـ 1971 أعلن الشيخ زايد رأيه الحاسم والواضح في مسألة قيام الاتحاد، وقد اختاره حكام الإمارات المعنية رئيساً للاتحاد المقترح بالإجماع، واختيرت أبوظبي عاصمة للاتحاد الجديد. ومن دون إصرار الشيخ زايد وحماسته ومساعيه ما كان للاتحاد الجديد أن ينجح، وكان مقتنعاً تماماً بضرورة ترك الفرصة للإمارات الأخرى لاتخاذ القرارات التي تناسبها. كما كان الشيخ زايد يتطلع إلى انضمام البحرين التي لا تقتصر علاقة أبوظبي معها على استخدام عملة واحدة، بل تربطها بها العديد من الروابط، ومع ذلك فقد تفهم بأفقه الواسع الظروف التي دعت البحرين إلى اختيار الاستقلال وعدم الانضمام إلى الاتحاد. ولم يسعَ الشيخ زايد إلى فرض رؤاه والهيمنة على المناقشات المتصلة بالدعوة إلى قيام الاتحاد، رغم أنه كان من السهل عليه أن يفعل ذلك، سواء بحكم كونه رئيساً للاتحاد المقترح أو بحكم الحصة الكبيرة التي تساهم بها أبوظبي في تمويل هذا الاتحاد. ويبدو أن الشيخ زايد قد أصبح ينظر إلى قيام أي اتحاد بوصفه خطوة أولى في اتجاه تحقيق تعاون أوثق في المنطقة، وليس باعتباره الصيغة النهائية لذلك التعاون؛ مما قلل من أهمية قضية تكوين الاتحاد من تسع إمارات أو من سبع. وتنطلق الرؤية الثابتة للشيخ زايد في هذا الصدد من أن التعاون الأوسع يمكن أن يتحقق في مرحلة لاحقة، مثلما تجسَّد في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد عشر سنوات من قيام دولة الاتحاد.[39]

وفي الواقع يبدو أن الشيخ زايد الذي عايش المناقشات المطولة والصعبة قد أصبح ينظر إلى الاتحاد المحدود بين الإمارات المتصالحة باعتباره الخيار الواقعي الوحيد، وكان يفهم من مسيرة المفاوضات والمداولات أن الأمور ستنتهي على الأرجح على هذا النحو، وقد تبنى علناً مبدأ إنشاء اتحاد أكبر حتى في الوقت الذي بدا فيه ذلك احتمالاً بعيداً. ولكن بمجرد أن اتضح أن قطر والبحرين ترغبان في الاستقلال بذل الشيخ زايد جهداً أكبر من أجل إنشاء وحدة أصغر حجماً ولكنها أكثر كفاءةً في أداء وظيفتها. وكان

هناك حُسن تقدير سياسي في انتقاء هذا الخيار وهو أن دور أبوظبي الحتمي ضمن اتحاد أصغر سيكون أكبر بحكم وضعها.

بعد أن عُهد إلى الشيخ زايد بمسؤولية إنشاء كيان سياسي جديد وقوي في المنطقة في منتصف عام 1971، اتخذت الخطوات الرامية إلى تحقيق الوحدة بعداً أوسع، فقد كان الشيخ زايد يعتقد أن تحقيق الاستقرار لا يكمن في التحالفات المصطنعة، بل يتحقق عبر إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية تعمل بتناغم طبيعي وتكامل تام،[40] وهو ما يمثل تطوراً كبيراً يتجاوز الشكل المقترح. واللافت للانتباه أن الشيخ زايد قد تمكن من توحيد آراء إخوانه الحكام حول صيغة أكثر شمولاً، ولم يكن نجاحه في تحقيق هذا التطور راجعاً إلى كونه حاكم أكثر الإمارات ثراءً في المنطقة فحسب، ولكن أيضاً لما يتمتع به من قبول على المستوى الدولي بوصفه قائداً تحترمه جميع الأطراف المعنية وتثق به.

وبعد التخلي فعلياً عن الخطط الطموحة لإنشاء اتحاد على نطاق أكبر أخذ الشيخ زايد زمام المبادرة، وقام بتوجيه الدعوة إلى حكام الإمارات الست الأخرى للاجتماع في أبوظبي للتباحث وإجراء مشاورات مشتركة بهدف السير قدماً في إنشاء اتحاد فعال. وفي 28-29 حزيران/ يونيو عام 1971 عقد الشيخ زايد سلسلة من الاجتماعات مع حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة، وقد جاءت النتائج مخيبة للآمال من أحد جوانبها، حيث تركز النقاش إلى حد كبير على تعديل وضع مكتب تطوير الإمارات المتصالحة ليستوعب مهام أوسع وأشمل، وكان الاقتراح الذي تمت مناقشته يتحدث عن صيغة أكبر قليلاً من مجرد مكتب للتنسيق، ووفق تصور الشيخ زايد كانت الصيغة المطروحة تمثل عائقاً أمام تحقيق الوحدة.[41] ولم يتقبل الشيخ زايد روح اللامبالاة التي سادت الاجتماع تجاه الحاجة الملحَّة إلى قيام الاتحاد. وحتى في اجتماع مجلس الإمارات المتصالحة الذي حضره جميع الأعضاء في 10 تموز/ يوليو 1971، كان واضحاً أن أغلبية الإمارات ماتزال تفضل ترتيبات تعطيها استقلالية واسعة. وفي الواقع، فإن قضية إنشاء اتحاد سُباعي لم تدرج حتى في جدول الأعمال. ويبدو أن الشيخ زايد كان الوحيد الذي أدرك الحاجة

الملحَّة إلى إنشاء دولة ذات هيكل راسخ قبل أن يؤدي انسحاب بريطانيا إلى إغراق المنطقة بأكملها في حالة عدم توازن محتمل. وعلى الرغم مما نتج عن الاجتماعين من خيبة أمل فإنهما ساعدا على توضيح المسافة التي ينبغي قطعها للوصول إلى إقامة دولة تستطيع أن تؤدي مهامها قبل انسحاب بريطانيا من المنطقة.

اتخذ الشيخ زايد خطوات حاسمة في أعقاب كل من الاجتماعات آنفة الذكر مباشرة، فقد أعلن أولاً في 1 تموز/ يوليو 1971 - بوصفه حاكماً لإمارة أبوظبي - أن الإصلاح الدستوري في أبوظبي سيتم مستقلاً بذاته عن إطار أي اتحاد يتفق عليه.[42] وكان المفهوم الضمني الواضح لتلك الخطوة أن أبوظبي تعتزم المضي قدماً للانتقال إلى مرحلة الدولة سواء انضمت الإمارات الست الأخرى أو لم تنضم إلى الاتحاد المقترح. وكانت الخطط الخاصة بتلك الخطوة مُعدة سلفاً منذ شهور، ولكن من المستبعد أن يكون توقيت الإعلان عنها قد جاء مصادفة، وكان من الخطوات الأولى التي اضطلع بها مجلس الوزراء الجديد في أبوظبي الإعلان في 8 تموز/ يوليو 1971 عن إنشاء "صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي"، برأسمال مبدئي قدره 50 مليون دينار بحريني.[43] ويعني ما سبق أن فرص قيام اتحاد ناجح ستكون معدومة من دون مساهمة أبوظبي، وكانت الفكرة التي استقرت في ذهن الشيخ زايد تتلخص في أن الدخول إلى مرحلة الدولة المستقلة قد أضحى خياراً أفضل من قيام وحدة ضعيفة ومنقوصة. وفي الوقت نفسه تعهدت أبوظبي ببذل جهود حثيثة للتوصل إلى إنشاء اتحاد شامل بين الإمارات.

ثانياً، في 13 تموز/ يوليو 1971، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات غير المثمرة على الأغلب في مجلس الإمارات المتصالحة، بادر الشيخ زايد إلى طرح مسألة الاتحاد بشكل مباشر،[44] حيث توجه بالسؤال إلى حكام الإمارات الست الأخرى عما إذا كانوا راغبين في الاتحاد أو لا، وعندئذ كان من الضروري أن يتخذوا قراراً قاطعاً بشأن خيارين صريحين، فإما أن يقبلوا اتحاداً قوياً فعالاً حسب رؤية الشيخ زايد، وبمساندة اقتصادية وأمنية قوية من إمارة أبوظبي، وإما الموقف الآخر الذي ستمضي فيه أبوظبي إلى تحقيق

غاياتها بمفردها. وقد أبدى الحكام الستة رغبتهم في الاتحاد، ومنذ ذلك اليوم الحاسم الذي أعاد فيه الشيخ زايد إلى الأذهان صورة جده الذي حمل اسمه، فرضت شخصيته القوية وجودها في تحديد مستقبل المنطقة ووجهتها.

كانت الخطوات التي جرت في النصف الأول من تموز/ يوليو دليلاً على تصميم الشيخ زايد على مواصلة جهده من أجل صياغة برنامج فعّال لتحقيق الوحدة.[45] وبعد هذه الخطوات بوقت قصير بدا واضحاً أن أبوظبي ودبي والشارقة مستعدة للمضي قدماً في اتجاه الاتحاد.[46] وبعد ذلك تحركت الأمور بسرعة إلى الأمام، وتمت مناقشة موضوعات تفصيلية والتصويت عليها، كما تم اختيار أبوظبي لتكون العاصمة الاتحادية المؤقتة للاتحاد الوليد، مع التخطيط لإنشاء عاصمة جديدة على الحدود بين إمارتي أبوظبي ودبي. فيما نص الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة على أن «تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبوظبي ودبي. وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة».[47] وتم طرح اقتراح بتشكيل مجلس استشاري وطني من أربعين عضواً، منهم ثمانية أعضاء من أبوظبي وثمانية من دبي، وستة أعضاء من إمارة الشارقة ومثلهم من رأس الخيمة، وأربعة أعضاء من كل إمارة من الإمارات المتبقية وهي عجمان وأم القيوين والفجيرة. وفي مرحلة من المناقشات رفضت إمارة رأس الخيمة قبول عدد من هذه الشروط، ونتيجة لذلك فقد اختارت البقاء خارج إطار الاتحاد في ذلك الوقت.[48]

وفي نهاية الأمر تم التوصل في 18 تموز/ يوليو 1971 إلى اتفاق بين الإمارات الست الباقية، وقد وقَّع حكام تلك الإمارات في اليوم نفسه اتفاقاً مشتركاً جاء فيه:

«استجابة لرغبة شعبنا العربي، فقد قررنا نحن حكام إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة إقامة دولة اتحادية باسم "الإمارات العربية المتحدة". وفي هذا اليوم الأغر تم التوقيع على دستور مؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ نزفُّ هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم، نرجو الله تعالى أن يكون هذا

الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الراهنة من التوقيع على هذا الدستور». [49]

لم يكن الشيخ زايد من المغرمين بالتعبيرات السياسية الجوفاء، بل كان شديد الحرص والاهتمام بأن يعبّر البيان المكتوب الذي تحدث عن أهداف الاتحاد وغاياته عن التطلعات الحقيقية لهذا الإنجاز. وقد اتسم الدستور المؤقت الذي تم الاتفاق عليه بتركيزه القوي على الأساس الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد، وترجم بصدق اهتمام الشيخ زايد المستمر بتلك القضايا.

كان الواقع السائد آنذاك هو التفاوت الواضح بين الإمارات في مستويات التنمية والتطور في المجالات المختلفة، وبذلك فقد كان من المهم أن يتضمن الدستور التزاماً أساسياً تجاه قضايا الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وقد نصت المادة (13) من الدستور المؤقت على ضرورة تعاون كل من الحكومة الاتحادية والإمارات الأعضاء في الاتحاد على تنفيذ الالتزامات في هذه المجالات الحيوية الثلاثة، وكان القصد أن تصبح تلك الاهتمامات مجالاً للمسؤولية المشتركة، بحيث تتمكن حكومة الاتحاد من أخذ زمام المبادرة وأداء دورها اللازم في تعميم هذه الخدمات على امتداد دولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها. [50] وكان واضحاً منذ البداية أن هناك سعياً إلى الاهتمام بذلك في الإمارات كلها، وليس في الإمارات الغنية والمتطورة التي شكلت نواة الاتحاد فحسب. كما نص الدستور أيضاً على أن: «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف». [51] لم تكن هذه وعوداً جوفاء، فقد عمل الشيخ زايد على تزويد الأسر والعائلات بالموارد اللازمة لأداء هذا الدور الاجتماعي الرئيسي. [52]

وأصبحت الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل حجر الزاوية في دستور الدولة، وجسدت رؤية الشيخ زايد لمعاني الوحدة والتكافل؛ فقد جاء في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة:

«يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القُصَّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع». [53] وبالقدر نفسه اعتبر الدستور التعليم القوة المحركة للتنمية الوطنية: «التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع. وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد». [54]

عبرت كل من هذه المواد عن مبادئ اعتبرها الشيخ زايد أساسية لتحقيق رخاء الدولة، فقد شكلت فكرة أن يتولى المجتمع تحسين مستواه من خلال التعاون بين وحداته المختلفة مبدأ جوهرياً في فلسفته العملية، وهو المبدأ الذي ظل يتطور على امتداد السنوات. وقد نصت المادة (23) من الدستور على أن الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة، ولكن بسبب حرص الشيخ زايد على رخاء مواطني الإمارات كافة فقد رأى أن ثروة أبوظبي يجب أن تستخدم على النحو الذي يعود بالنفع والفائدة على جميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه فإن أبوظبي تشكل القوة الدافعة والمحركة لعملية التنمية والتطور العملي في الإمارات الشمالية الأصغر حجماً والأقل ثروةً. [55]

وجسد الدستور المسارين المتلازمين في فكر الشيخ زايد السياسي؛ وأولهما اهتمامه بتحسين الوضع المادي والتعليمي لشعبه، حيث يعتقد أن الأمة التي تعاني الفقر والجهل لن تفخر بنفسها. وثانيهما هو فكرة الوحدة التي سعى إلى تحقيقها منذ سنواته الأولى في العين. [56] ولأن الشعوب العربية تنحدر من أصل واحد وتربط بينها الروابط الأسرية التي يعتبرها الشيخ زايد عنصراً رئيسياً في تكوين المجتمع الإنساني، فإنه رأى أن الوحدة التي تحققت بين الإمارات المتصالحة ستكون مثالاً يحتذى لجميع العرب على ما يمكن أن يتحقق عن طريق التراضي والرغبة الحقيقية في الوئام والاتفاق. [57] كما أظهرت الأحداث اللاحقة ومنها على سبيل المثال إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 أن تحقيق الوحدة كان في المقام الأول بالنسبة إلى الشيخ زايد، فقد دعا إليها بمختلف السبل والأشكال.

قال الشيخ زايد في تقرير بثته وكالة رويتر للأنباء في 22 تموز/ يوليو 1971 : إن الإنجاز الذي تم في 18 تموز/ يوليو هو أهم خطوة تتخذها الإمارات المعنية من أجل التوصل إلى اتحاد يقوم على قاعدة راسخة . وعبر الشيخ زايد عن رضاه لتمكّن الحكام من إزالة جميع العوائق التي حالت سابقاً دون التوصل إلى اتفاق ، وفوق كل ذلك زاد اطمئنان الشيخ زايد بسبب الترحيب الذي قابل به شعب الإمارات أنباء قيام الاتحاد .[58] وعلى نحو ينسجم مع تواضع الشيخ زايد فقد قلل من الإشادة بدوره الشخصي في التوصل إلى هذا الإنجاز .

إعلان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة

في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971 رفع للمرة الأولى علم الدولة الجديدة ، دولة الإمارات العربية المتحدة في قصر الجميرة في دبي ، وجاءت ألوانه - الأحمر والأخضر والأبيض والأسود - لتعبر عن ارتباط تقليدي بالإمارات التي شكلت الاتحاد الوليد ، وحتى اللحظة الأخيرة كان هناك أمل بأن تنضم إمارة رأس الخيمة لتشكيل اتحاد من سبع إمارات ، إلا أن الدولة التي أعلن عن قيامها في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 كانت تتكون من ست إمارات فقط . وعلى الرغم من أن غياب رأس الخيمة كان أمراً يؤسف له ، فإنه لم يبدل الإرادة الجماعية القوية والهدف الذي تسعى إليه الإمارات التي وحَّدت مصيرها ، فقد اختارت أن تقف معاً من أجل الحفاظ على كيانها وتحقيق الفائدة المشتركة .

يتمثل الجانب المميز للإنجاز الذي حققه صاحب السمو الشيخ زايد في إنشاء الدولة الجديدة بمشاركة إخوانه الحكام الذين وقفوا إلى جانبه وهو يرفع العلم الجديد ، في المزج بين القيم الأخلاقية السامية والتفهم العميق للحاجة الجوهرية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي .[59] إن عملية إنشاء الدولة - بكل تعقيداتها ، والتي جاءت بعد ثلاث سنوات من التردد والطموحات السياسية المتقلبة - تم إنجازها في غضون أربعة أشهر فقط . فعلى الرغم من أن قرار الاتحاد قد اتخذ في 18 تموز/ يوليو 1971 ، فإن الاستعدادات لإعلان مولد الدولة الجديدة لم تكتمل إلا في مطلع كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه ؛ أي فور انتهاء مسؤولية بريطانيا عما كان يعرف سابقاً بالإمارات

المتصالحة. ولم تكن أجهزة الدولة الجديدة ومؤسساتها جميعها قد اكتملت في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ذلك فقد عقد المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة اجتماعه الأول في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 فانتخب حكام الإمارات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي ليكون أول رئيس للدولة الجديدة، كما انتخبوا حاكم إمارة دبي صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أول نائب لرئيس الدولة، وجاء هذا الانتخاب - الذي كان متوقعاً على نطاق واسع - ليشكل بلا ريب أوضح مثال على عمق الروابط بين أبوظبي ودبي، والتي كانت بمنزلة حجر الزاوية في صرح الاتحاد منذ البداية. وقد جعلت المادة (49) من الدستور التوافق بين أبوظبي ودبي أمراً أساسياً لتحقيق أي تطور رئيسي في الدولة الجديدة.[60] لقد بدأ صاحب السمو الشيخ زايد وصاحب السمو الشيخ راشد المسيرة الشاقة نحو تحقيق الاتحاد معاً، وكانت ضرورة إقامة الاتحاد هي الحقيقة الأساسية الواضحة التي وضعاها نصب أعينهما، ولو لم تستمر أبوظبي ودبي في العمل معاً لما حققت عملية الوحدة ما كانت تصبو إليه.

كانت هذه العلاقة القائمة بين حاكمي إمارتي أبوظبي ودبي بوصفهما أهم شخصيتين في الدولة - رئيسها ونائب رئيسها - هي الأساس الذي استندت إليه الدولة عند إنشائها.[61] وفي الأشهر الأربعة الواقعة بين اتخاذ قرار الوحدة وإعلان الدولة الجديدة دفع صاحب السمو الشيخ زايد بنفسه عملية تهيئة البنية التحتية للدولة الجديدة، فقد أصدر توجيهاته بوضع كافة موارد أبوظبي وإمكانياتها وخبرتها الفنية تحت تصرف الاتحاد، إلى أن يصل إلى الوضع الذي يمكّنه من الاعتماد على موارده وتصريف أموره بنفسه.[62] وعندما حان موعد انعقاد أول اجتماع للمجلس الاستشاري الوطني الخاص بإمارة أبوظبي في 30 تشرين أول/ أكتوبر 1971، كان الشيخ زايد قادراً على الإشارة علناً إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه في خلق الهيكل الإداري والتنظيمي للدولة الجديدة، وأكد أن الوحدة قدر محتوم لأبناء ما كان يسمى بالإمارات المتصالحة، وأنها مسألة ذات أهمية ليس فقط لشعب الإمارات، بل للشعوب العربية قاطبةً.[63]

كان الشيخ زايد مدركاً لجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، ليس فقط في الأشهر الأربعة الأولى التي كانت دولة الاتحاد تؤسس فيها هيكلها التنظيمي، ولكن في الفترة التي تلت إعلان الاستقلال على وجه الخصوص. وكان من فوائد الاتحاد التُّساعي (الذي لم يتحقق) أنه يوفر الفنيين والإداريين المهرة الذين تملكهم البحرين تحديداً ليكونوا تحت تصرف الاتحاد الوليد، وبناء عليه كان قدر الدولة الجديدة أن تعتمد على الكفاءات القادمة من الخارج إلى حين التمكن من تدريب وتأهيل كادرها الذاتي من الإداريين الأكفاء، وقد بدا هذا النقص في كبار الموظفين واضحاً في عدد من القطاعات المختلفة؛ وعلى سبيل المثال كانت الدولة في حاجة إلى دبلوماسيين يمثلونها في الخارج وفي هيئة الأمم المتحدة بمجرد إعلان قيامها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، تم اختيار 40 مواطناً من ذوي الكفاءة ليصبحوا سفراء ودبلوماسيين للدولة الجديدة في المستقبل، وقد أشرف معالي أحمد خليفة السويدي وزير شؤون الرئاسة في أبوظبي حينذاك على تدريبهم. ومع ذلك استهلت الدولة الجديدة بناء وزارة الخارجية بوزير خارجية وثلاثة من الموظفين. وعند إعلان الاستقلال كان هناك نحو أربعة آلاف موظف يؤدون جميع المهام في جهاز الخدمة المدنية على المستوى الاتحادي، وبحلول عام 1976 أدت زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها الحكومة الاتحادية إلى رفع هذا العدد إلى نحو 24000 موظف.[64] وكانت الحاجة المتصاعدة إلى توفير الإدارة العامة الجيدة في كل القطاعات الحكومية تعني التوجه المستمر نحو استقطاب المواطنين الأكفاء وتدريبهم لشغل العدد الكبير المطلوب من الوظائف الجديدة.

لقد كان صاحب السمو الشيخ زايد مقتنعاً منذ اللحظة الأولى لظهور موشرات الاستقلال بأن الدولة الجديدة لن تقوى على البقاء ولن تحقق الرخاء إلا إذا رسخت جذورها في قلوب مواطنيها وعقولهم، وكان النموذج الحي لذلك ما حققته حكومة أبوظبي من منافع عظيمة لمواطنيها منذ تولي الشيخ زايد الحكم عام 1966. وكان الشيخ زايد يدرك أن بعض إخوانه الحكام كانت تساورهم الشكوك حول فكرة الاتحاد، وأن الاتحاد قد يشكل تحدياً لسلطتهم الشخصية.[65] وكانت معالجته لهذا الجانب بالسير قدماً

بفكرة الاتحاد وتحويلها إلى واقع ملموس مع تجنب إثارة نقاط الجدل والخلاف. ولذلك كان مقتنعاً بترك الدستور على وضعه المؤقت، وأن تبقى أبوظبي هي المقر المؤقت لعاصمة الاتحاد، وأن تتولى الإمارات المنضوية تحت راية الاتحاد جميع السلطات التي لم يعهد بها تحديداً إلى السلطة الاتحادية.

لقد رأى الشيخ زايد أن الاتحاد بين إمارات متباينة أو مختلفة في الرؤى يمكن أن ينمو على مر السنين إلى أن يصبح اتحاداً أكثر تماسكاً، ولم يكن مهماً لديه أن يتحقق ذلك التطور عبر الأجهزة الاتحادية أو عن طريق المؤسسات الموجودة في كل إمارة. وكانت القضية الرئيسية التي تشغل باله بالفعل أكثر أهمية؛ فعندما تأسست الدولة عام 1971 لم يكن أبناء الشعب قد اعتادوا التعامل مع البيروقراطية الحكومية والمؤسسات العامة ولم يكونوا يعتبرون أنفسهم من مواطني دولة ذات سيادة، بل اعتادوا نمط السلطة التقليدية، وكان تغيير هذا النمط من التفكير المتأصل والمتوارث منذ مئات السنين وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة الجديدة يشكل تحدياً كبيراً.[66]

كان بناء الإحساس بالانتماء الوطني والإيمان بأهمية دور الحكومة بين جموع الشعب مسألة ضرورية، وحتى تصبح الدولة الاتحادية فاعلة في نظر الشعب فإنه يجب عليها أن تلبي احتياجاته الأساسية، لذا صار من الضروري أن تحقق الحكومة الجديدة سلسلة من النجاحات السريعة.

وعلاوة على ذلك كانت الحكومة الاتحادية بحاجة إلى التأييد الواضح والمهابة الراسخة اللذين تحققا بالفعل بجهود رئيس الدولة الجديدة ودعوته الشعب إلى العمل من أجل إنجاح التجربة. وبناء عليه فقد برز دور صاحب السمو الشيخ زايد من بين حكام الإمارات، حيث كان يقضي معظم وقته في الدعوة إلى توحيد الصف ونشر رسالة الاتحاد خلال الأشهر العصيبة التي سبقت إعلان الاستقلال وفي السنوات اللاحقة. وكان رئيس الدولة الذي تولى مهامه حديثاً حريصاً على استخدام البنية التحتية المتوافرة من السلطة القبلية بهدف إطلاع المواطنين على معالم التغيير الذي

يحدث بالفعل. وفي أغلب الأحوال كان شيوخ القبائل وأعيانها، وهم رموز السلطة التقليدية، يكلفون بمهام رسمية في النظام الإداري الجديد، مما أتاح فرصة توصيل رسالة الاتحاد إلى الشعب عبر القنوات الموثوق بها، وكان الهدف من ذلك هو دمج أطر الحكم المحلي والقبلي الراسخة منذ أمد بعيد في مؤسسات الدولة الجديدة.

وأخيراً اكتمل عقد الاتحاد في الوقت الذي بدأت فيه الدولة الجديدة تحقق المزيد من التطور، فقد أدركت إمارة رأس الخيمة أن قرار البقاء خارج إطار الاتحاد والسعي إلى حشد تأييد الإمارات الأخرى لاستمرارها إمارة مستقلة بنفسها لا يمكن أن يكون قراراً مناسباً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي 10 شباط/ فبراير 1972 انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الإمارات العربية المتحدة وقبلت الدستور المؤقت بأكمله، وجاءت تلك الخطوة لتلبي رغبة صاحب السمو الشيخ زايد الصادقة في قيام اتحاد يضم جميع الإمارات المتصالحة. ولم يعمد الشيخ زايد حتى بعد إعلان الاتحاد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 إلى ممارسة أي ضغوط على رأس الخيمة للانضمام إلى الاتحاد، بل تقبل بصدر رحب قرارها بالبقاء خارجه، ولكن بمجرد تلقيه طلب إمارة رأس الخيمة بالانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه قابل ذلك بارتياح وسرور بالغين. وقد أقر المجلس الأعلى توصيته بقبول عضويتها ورحَّب بالإجماع بانضمامها إلى الاتحاد، وبذلك اكتمل تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد انضمام رأس الخيمة في عام 1972 أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تضم الإمارات السبع جميعها. وهكذا أسفرت المبادرة التي قادها صاحب السمو الشيخ زايد عن إنشاء ما وصفه جيه. إي. بيترسون J. E. Peterson عام 1988 بأنه «أنجح مشروع للوحدة في العالم العربي».[67] وقال بيترسون في هذا الصدد:

«منيت كل المحاولات الأخرى لتحقيق الوحدة العربية بفشل ذريع، بَيْدَ أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة تختلف عن هذه المحاولات جميعها من جهة أنها كانت محاولة جادة لتحقيق الوحدة، وليست مجرد بيانات سياسية جوفاء. إن أي محاولة لتفسير

نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة ... لا بد من أن تأخذ في الاعتبار أوجه الشبه في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد ... غير أن البنية الاتحادية ذات الطبيعة الكونفيدرالية، وعلى الرغم من تجاهلها في أغلب الحالات، قد تكون مهمة بالقدر نفسه في ضمان نجاح التجربة خلال الأعوام الخمسة عشر الأولى من عمرها». [68]

ومنذ ذلك الحين أصبح الثاني من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام عيداً وطنياً يُحتفل به في أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى يمكن أن نعتبر يوم 10 شباط/ فبراير 1972 نقطة تحول تاريخية مهمة؛ فقد جسد إعلان انضمام إمارة رأس الخيمة لركب الاتحاد المبدأ الأساسي لرئيس الدولة الجديدة، وهو أن الوحدة عملية طبيعية ومتدرّجة في تطورها، وليست عملاً سياسياً فردياً. إن الحصيلة النهائية التي جناها صاحب السمو الشيخ زايد من صبره وتفانيه وسعة أفقه وإيمانه بأهمية التوصل إلى حلول وسطى هي إنشاء دولة لا مثيل لها في العالم العربي المعاصر. والأهم من هذا أن الشيخ زايد لم يدخر جهداً في سبيل بناء مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة وهياكلها على النحو الذي يضمن لها الاستمرارية، حتى بعد أن يكون مؤسسوها قد غادروا الساحة بوقت طويل. وقد أشار صاحب السمو الشيخ زايد في مرحلة لاحقة إلى ذلك مخاطباً إخوانه الحكام:

«إن مسيرة الاتحاد تنمو وتتقدم من مرحلة إلى أخرى، وفي كل مرحلة علينا أن نراجع ما تحقق ... حتى نواصل المسيرة ونسرع الخطى لتحقيق آمال شعبنا ... إن أمتنا تنتظر منا أن نحقق لها ما يسعدها، وأن ننتقل بها إلى ما هو أفضل». [69]

إن رفع العلَم في يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 كان حدثاً تاريخياً وبداية عهد جديد، فقد اعتبر الشعب أن صاحب السمو الشيخ زايد قد وفى بوعده واستحق الثقة التي منحها له مواطنوه، ولكن صاحب السمو الشيخ زايد من جهته كان يعتبر أنه لم يكن يقوم إلا بواجبه بوصفه قائداً لشعبه.



الشيخ زايد في اللقاء التاريخي الذي جمع الشيخ شخبوط حاكم أبوظبي حينئذ وسلطان مسقط في كانون الأول/ديسمبر 1955 في واحة العين.



الشيخ زايد أمام مجلس حكام الإمارات المتصالحة الذي تأسس عام 1952 ليكون أول ملتقى لحكام الإمارات.



في عام 1966 أبدت الحكومة الأمريكية اهتماماً بالغاً بمعرفة المزيد عن حاكم أبوظبي الجديد، وقد أودعت هذه الصورة في أرشيفها.



الشيخ زايد بعد فترة وجيزة من توليه الحكم يستعرض قوة دفاع أبوظبي التي تشكلت في ذلك الحين.



2 كانون الأول /ديسمبر 1971 يوم إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويظهر في الصورة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وأصحاب السمو حكام الإمارات الأخرى التي شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة عند قيامها.



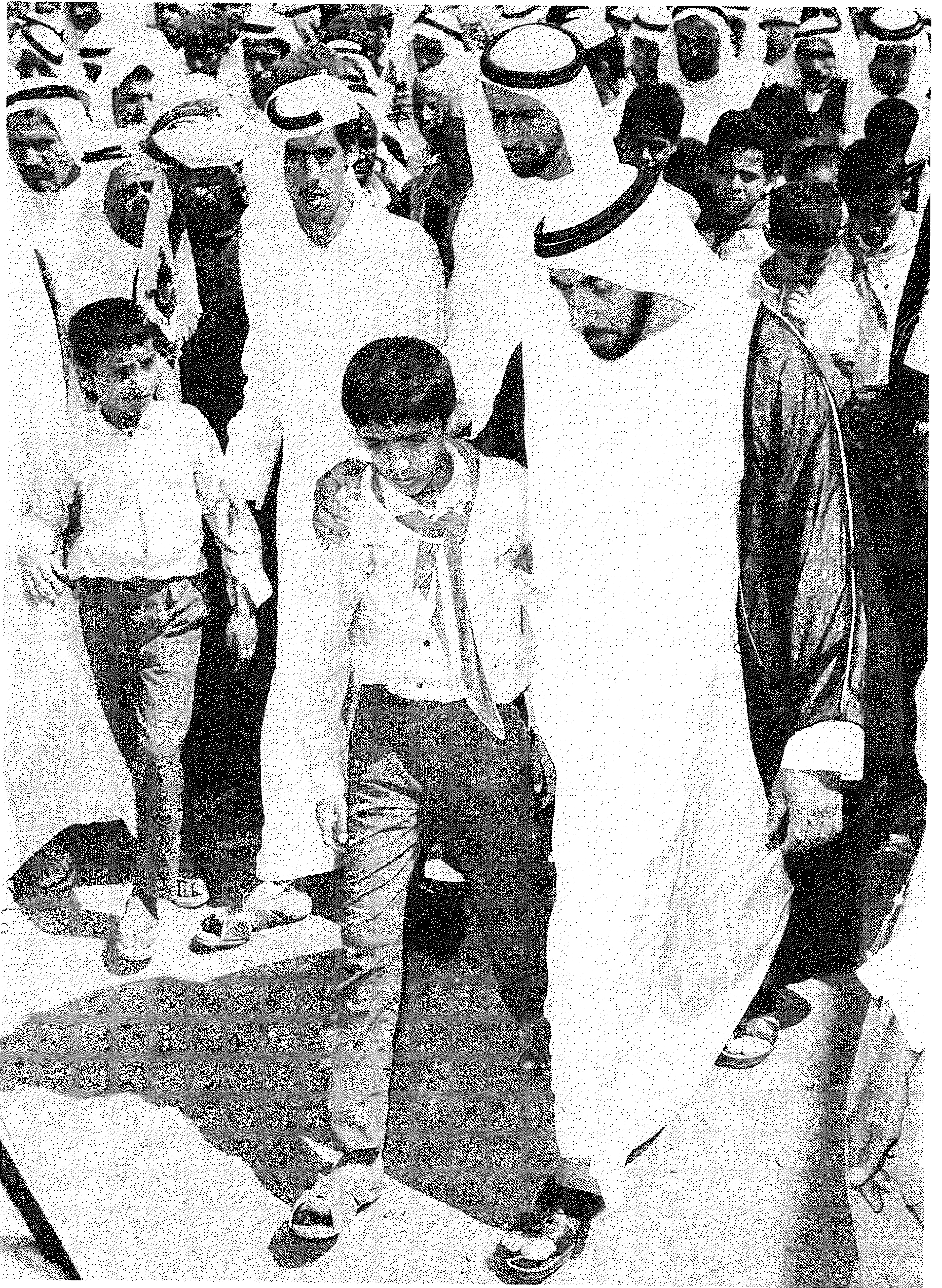
سمو الشيخ زايد يطالع صحيفة «الاتحاد» وقد عُرف عنه شغفه بالقراءة ومتابعة القضايا القومية والدولية.



عُرف عن سمو الشيخ زايد أنه مخطط بارع له رؤية،
وقد تحدث كثيرون عن أنه رسم ملامح مدينته المثالية في رمال مدينة العين.



الشيخ زايد مع أحد صقوره المفضلة، وهو يرى أن الصيد بالصقور جزء لا يتجزأ من التراث العربي. يقول الشيخ زايد في كتاب رياضة الصيد بالصقور: «يقول صاحب المثل: كلٌّ يرى الناس بعين طبعه، وربما يكون صاحب المثل مخطئاً أو مصيباً في قوله، لكنني أرى أن هذا المثل قريب من الصواب... إن ممارستنا لهذه الرياضة تجعلنا لا ننسى تقاليدنا العربية الأصيلة، وتمسكنا بأهداب الفضيلة ومحاسن الأخلاق».



يرتبط سمو الشيخ زايد بجيل الشباب بعلاقة ألفة ومحبة،
فهو يرى فيهم مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أولى سموه اهتماماً خاصاً بتوفير أفضل المنشآت التربوية والرياضية والترفيهية للشباب، بما يكفل لهم نمواً ذهنياً وجسدياً واجتماعياً سليماً.



سمو الشيخ زايد يترأس الاجتماع الأول لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في إمارة أبوظبي في أيار/مايو 1981.
وقد جاء إنشاء المجلس ليحقق حلماً طالما راود الشيخ زايد؛ وهو قيام تعاون بناء بين شعوب المنطقة.



سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أثناء مشاهدة عرض حي على هامش معرض الدفاع الدولي «آيدكس 2003».



أبناء المغفور له – بإذن الله تعالى – سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأعضاء من عائلة آل نهيان الكرام يقرؤون الفاتحة ويدعون للفقيد بالرحمة والمغفرة أمام قبره في مسجد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

الفصل الثامن

بنـــاء الدولـــة

في صبيحة يوم أغر من أيام كانون الأول/ ديسمبر 1971 ارتفع علم أمام مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك؛ إنه علم دولة ناشئة انضمت حديثاً إلى المنظمة الدولية هي دولة الإمارات العربية المتحدة.[1] وارتبطت مجموعة الألوان التي شكلت العلم؛ وهي الأحمر والأخضر والأبيض والأسود، بأعلام جميع الإمارات التي تكونت منها الدولة الوليدة، من غير أن ترمز إلى إمارة معينة دون غيرها.[2] وتم اختيار الشعار المميز للدولة الجديدة بالقدر نفسه من الدقة، وهو الصقر رمز تراثها، بالإضافة إلى القوارب التي تعكس الارتباط التقليدي لأبناء الإمارات بالبحر.[3]

وبحلول الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1972 احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة بعيدها الوطني الأول، فكانت الاحتفالات فرحة شعبية غامرة وتعبيراً عن شعور بالفخر بما حققته الدولة الوليدة؛ فقد رفعت جميع مباني أبوظبي العلم الوطني، وتدفقت حشود الأهالي يغمرها الحماس في شوارع المدينة لتشاهد للمرة الأولى عرضاً مهيباً لقوات الدفاع، وحلقت الطائرات الحربية في سماء الاحتفال، وتلا العرض العسكري عرض آخر للشباب الذين يمثلون كل إمارات الاتحاد. وعلى منصة العرض جلس لأول مرة صاحب السمو رئيس الدولة ونائبه، وأصحاب السمو حكام الإمارات أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، والوزراء وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وعدد من كبار الزوار الذين حلوا ضيوفاً على الدولة للمشاركة في الاحتفال، وعزفت الموسيقى السلام الوطني للمرة الأولى.

غطى هذا التعبير الفياض عن الثقة بالوطن حقيقة المشكلات التي واجهت الاتحاد منذ البداية؛ فمن جانب واجه الاتحاد مخاطر خارجية من جيران أقوياء لهم أطماع في أجزاء

من أراضيه أو يحتلون أجزاء منها بالفعل،[4] ومن جانب آخر كانت هناك تحديات داخلية تمثلت في أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تكونت من إمارات متفاوتة في درجة تطورها الاجتماعي والاقتصادي؛ ففي حين كانت أبوظبي ودبي الأكثر تطوراً، والشارقة تملك تاريخاً عريقاً في مجالي التعليم والرعاية الصحية، فإن إمارات عجمان والفجيرة ورأس الخيمة وأم القيوين كانت أقل تطوراً إلى حد بعيد، بسبب بعدها وقلة مواردها؛ ونتيجة لذلك فقد تركز جُلُّ نشاط الحكومة الاتحادية خلال العام الأول من إعلان قيام الدولة على إنشاء بنية تحتية ملائمة في هذه الإمارات. وعلاوة على ذلك كانت الموارد البشرية المؤهلة محدودة إلى أقصى درجة رغم ضخامة الموارد الاقتصادية الواعدة في الدولة الجديدة. وقد أضاف هذا الوضع أعباءً هائلة على رئيس الدولة وعلى القلة المحدودة من المستشارين والمساعدين العاملين معه.[5]

بيد أن هذه التحديات لم تستطع إلغاء المزايا العظيمة التي تمتعت بها الدولة الجديدة؛ ففي المقام الأول حبا الله دولة الإمارات العربية المتحدة رئيساً تجاوزت محبته حدود إمارته وامتدت إلى كل إمارات الاتحاد، ولم يستند ولاء الشعب للشيخ زايد إلى مصلحة ضيقة الأفق أو إلى قوة عسكرية كما هي الحال في العديد من الدول التي استقلت حديثاً. لقد كان الولاء للشيخ زايد ولاءً مخلصاً وينطلق من تقدير شعبي في كل أنحاء الدولة لما يتمتع به من سمات وخصائص شخصية وإيمان مطلق بنزاهته وثقة في التزامه الصارم باستخدام الموارد الهائلة المتوافرة في أبوظبي على النحو الذي يعود بالخير والنفع على الإمارات جميعها.

لقد أظهر قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ثم إعلان استقلالها احتمالات توافر درجة أكبر من الرخاء والازدهار مقارنة بأي وقت سبق. ومنذ إعلان الاستقلال تم توجيه عوائد نفط أبوظبي لتنفق عبر الهياكل الاتحادية وتعود بالفائدة على الشعب كله، وبخاصة المواطنون الذين يعيشون في الإمارات الشمالية الأقل حظاً والذين يعيشون في المناطق الصحراوية. وبناء عليه فقد بدأ كل مواطن في الدولة يشعر بأنه جزء من النظام السياسي الجديد، وأن من مصلحته الشخصية أن يستمر ويتطور، وكان هناك اقتناع

شعبي بأن الإنجاز الذي حققته إمارة أبوظبي سيتم تعميمه على جميع الإمارات الأخرى بفضل قيادة الشيخ زايد للاتحاد.

كانت القوة الرئيسية للنظام السياسي الجديد تكمن في عوامل عدة من أهمها التأييد المخلص والواسع الذي حظي به، حيث لم يكن ممكناً أن يشكل أي تهديد قادم من الخارج أو نزعة انفصالية في الداخل بديلاً يعود بأي نفع يعادل ما حققه الاتحاد. وكان صاحب السمو الشيخ زايد مقتنعاً تماماً بأن الشعب سيقف إلى جانبه، بعدما أدرك أن قائده إنما يعمل على تأمين مستقبل الدولة الجديدة وتحقيق تطلعات أبنائها. وغالباً ما يوصف القائد العظيم بأنه "أبو الأمة"، وقد استحق صاحب السمو الشيخ زايد هذا اللقب عن جدارة، حيث لم يكن ممكناً أن تنشأ الدولة الجديدة الموحدة وتخرج إلى حيز الوجود لولا عزمه وجهده الدؤوب. كان حجم المهمة التي اضطلع بها الشيخ زايد هائلاً، فقد عرفت المنطقة برفضها لهذا النمط من السلطة الحكومية المركزية، حيث تعمل كل إمارة على حماية هويتها واستقلالها الذاتي بكل إصرار؛ ولهذا السبب بالذات كان التمهيد لقيام الاتحاد صعباً للغاية. ومع ذلك فقد تمثل التحدي الحقيقي الذي واجهه الشيخ زايد بعد قيام الاتحاد في تحويل الوحدة إلى تجربة ناجحة على الصعيد العملي. وبمحاولته إشاعة روح الوحدة السياسية وتعزيزها كان صاحب السمو الشيخ زايد في الواقع يسعى إلى تحقيق تجربة وحدوية في بيئة مثقلة تاريخياً بكل ما من شأنه وأد هذه التجربة، فضلاً عن عدم توافر سوابق مماثلة يمكن أن يقتدى بها.

إن هذا الباب الثالث والأخير من الكتاب لا يتعرض لسرد تاريخي للأحداث التي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها، ولكنه يسعى إلى طرح بعض التفسيرات، بهدف توضيح الأسباب التي جعلت تجربة اتحادية لم تملك سوى حظ ضئيل من النجاح في بداياتها تتطور على هذا النحو، وتتحول إلى كيان سياسي نموذجي يحتذى في المنطقة وعلى مستوى العالم قاطبة. وينسب بعض المحللين نجاح الدولة الوليدة في معالجة التوترات الاجتماعية والسياسية السائدة حينها إلى ثروتها النفطية الكبيرة، ولكن هناك دولاً عديدة امتلكت اقتصادات مصدرة للنفط، غير أن مجرد

امتلاك هذه الثروة النفطية لم يضمن لها مسبقاً أن تحقق أنماطاً معينة من التنمية والتطور. والواقع أن هناك تفسيراً آخر أكثر إقناعاً يتمثل في عدم وجود أجهزة موحدة أو مؤسسات مشتركة، وعدم وجود أي بنية سياسية تقريباً في فترة ما قبل عام 1971. وإذا كان افتقاد هذه الآليات والهياكل اللازمة لبناء الدولة قد شكل عائقاً أمام دولة الإمارات العربية المتحدة عند إنشائها، فإن المفارقة تمثلت في أن هذا الضعف قد تحول إلى مصدر قوة غير متوقع أيضاً؛ فقد تم إنشاء مؤسسات الدولة لتلبي الاحتياجات الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة المستقلة حديثاً، وليس لتكييف ما تبقى من آثار نظام الإدارة البريطانية مع الوضع الجديد. والأمر الأكثر أهمية في هذه الدولة هو صياغة النظام الجديد وفقاً للرؤية الأصيلة التي وضعها زعيم فذٌّ هو صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

يمكن تناول تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة من زوايا متعددة؛ منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا تعد معالجة زاوية بعينها من هذه الزوايا أكثر أهمية من غيرها، غير أننا سوف نركز هنا على فن إدارة شؤون الدولة وأسلوب الحكم، لنتعرف على عوامل نجاح صاحب السمو الشيخ زايد في بناء دولة جديدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

لم يقتصر الهدف الأساسي للشيخ زايد على مجرد تأسيس كيان سياسي جديد، بل عمل على إنشاء دولة تستند إلى مبادئ بعينها وترسخ جذورها بفضل التأييد الشعبي لها، ويمكن أن نصف هذه المبادئ الأساسية بأنها تجسد مشروع الوحدة أو برنامجها، ولم يتم صياغة هذه المبادئ أو توثيقها بصورة رسمية، ولكن الشيخ زايد كان يشير دائماً إلى العناصر المكونة لها في أقواله وأحاديثه العامة. فالفرضية الرئيسية التي يقوم عليها هذا المشروع الوحدوي هي أن الوحدة مصدر قوة الأمة في حين أن الفرقة سبب ضعفها. ولكن مشروع الوحدة في الإمارات العربية المتحدة مضى إلى آفاق أبعد من مجرد مبدأ يؤمن به زعيم الدولة فقط، فقد صمم الشيخ زايد على ضرورة غرس قيم الوحدة ومبادئها في قلوب جميع مواطني الدولة وعقولهم، لكي يعتبروا أنفسهم كياناً موحداً تجمعه هوية عميقة مشتركة هي الانتماء إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بدلاً

من المواطنة المحدودة الناجمة عن الانتماء إلى إمارات صغيرة ومتفرقة. ورأى صاحب السمو الشيخ زايد أن مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لا ينتمون فقط إلى الإمارة التي ولدوا فيها، ولكنهم ينتمون أيضاً إلى منظومة الاتحاد الأوسع، وتم تسخير جميع الخصائص الإيجابية في الهوية المحلية لصالح بناء هوية وطنية أوسع وأشمل. لقد أتاح الانتماء الإماراتي للمواطنين حقوقاً لم يتمتع بها العديدون منهم فيما سبق، وأصبح امتلاك جواز سفر إماراتي مدعاة للفخر والاعتزاز. كان حب الوطن قبل إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة خاصة إلى حد كبير ولا يُعَبر عنها علناً. ولكن بعد قيام الدولة في عام 1971 أصبحت رغبة الشيخ زايد هي أن يعبر الشعب بوضوح عن اعتزازه بهويته وانتمائه الوطني الجديد.

وهكذا لم يكن مشروع الوحدة مقيداً بحدود أو قيود معينة، بل كان مفهومه ممتداً إلى آفاق غير متناهية. ويمكن أن نقيس النجاح الذي حققه من خلال درجة إحساس شعب الإمارات بالاعتزاز بدولته الجديدة والانتماء إليها والالتزام بأداء واجبه تجاهها. لقد عهد صاحب السمو الشيخ زايد بالمهمة إلى أبناء شعبه، فترك لهم بلورة مفهوم الهوية الوطنية بأنفسهم. بيد أنه شمل هذا الجهد برعايته المستمرة عندما كان في المراحل الأولى، ففي مقابلة تلو أخرى كان الشيخ زايد يركز على هذا الموضوع الرئيسي ويبرز جوانبه الأساسية إذ يقول: «نحن بأنفسنا الذين رسمنا خطة الاتحاد، لا عن خبرة بل عن إيمان بأمتنا، إيمان بالوطن وإيمان بضرورة الوحدة».[6] ويؤكد الشيخ زايد على القول: «إن التجزئة ليست من طبيعة شعبنا، ولا نقول ذلك انطلاقاً من عواطف، وإنما عن نظرة موضوعية للأمور».[7] لقد غرس صاحب السمو الشيخ زايد هذه المبادئ في وعي أبناء الوطن، فآتت أكلها طيباً فيما تلا ذلك من سنوات.

الوفاء بالعهد

جاء مفهوم الشيخ زايد للاتحاد تعبيراً عن وفائه بالعهد الذي أخذه على عاتقه، فقد كان ملماً بأسباب الخلافات بين الأسر الحاكمة في المنطقة وتفاصيلها، وقد استوعب ذلك في مرحلة مبكرة من عمره، ولكنه لم يسمح لذلك الماضي البغيض بأن يلقي

بظلاله القائمة على علاقاته الحالية.[8] لقد تمكن في مطلع شبابه وبكل الهدوء والثقة، وخصوصاً من خلال المنتدى المحايد المتمثل في مجلس الإمارات المتصالحة، من اكتساب احترام الحكام وأولياء العهود في المنطقة. وبحلول حقبة الستينيات صار الشيخ زايد معروفاً في جميع الأوساط بأنه رجل شرف، يمثل القيم والتقاليد العربية الأصيلة، وفي الوقت ذاته منفتح ومتفهم لكل التغيرات التي يتطلبها العالم المعاصر، وربما كانت مخاوف بعض إخوانه الحكام من هيمنة أبوظبي قد استمرت إلى حين، ولكن صاحب السمو الشيخ زايد - في سلوك إنساني نادر - ظل يتصرف بمنتهى الحلم والبعد عن الضغائن والترفع عن الأحقاد، حتى تجاه أولئك الذين اختلفوا معه. ويستند أسلوبه في معالجة الأمور إلى الحجة والإقناع، فقد قال ذات مرة: «أنا لا أفرض الوحدة على أحد، هذا استبداد. كل منا له رأي مختلف عن رأي الآخر، نحن نتبادل الآراء والأفكار ونصهرها في بوتقة واحدة ثم نستخلص جوهرها، هذه هي ديمقراطيتنا؛ إنها ديمقراطية الوحدة».[9]

أدرك الشيخ زايد بحكم خبراته ومعرفته الوثيقة بتاريخ المنطقة أن أي إطار لا يرقى إلى مستوى الوحدة الشاملة المستندة إلى اقتناع تام سيتفكك في نهاية المطاف. إن السلطة المركزية المتماسكة والقائمة على أساس متين وتوافر الهوية المشتركة كانا عنصرين ضروريين لكبح النزعات الانفصالية التي عرفتها الإمارات على امتداد قرون خلت. ولأن صاحب السمو الشيخ زايد على اتصال مباشر بالشعب، فقد كان مقتنعاً بأنه سيقبل بلا تردد مفهوم الاتحاد وقيمه، ومع ذلك فقد كان الشيخ زايد واثقاً بأن روح الاتحاد لا يمكن فرضها بقرار فوقي من "القمة إلى القاعدة"، ولكنها بحاجة إلى أن تنمو مع مرور الوقت من "القاعدة إلى القمة"، فالوحدة عنده تقوم أساساً على إرادة الشعب.

مزج أسلوب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في الحكم على نحو متناغم بين عنصرين اعتبرهما الكثير من المحللين الخارجيين متناقضين، فقد تعارف الفكر السياسي التقليدي على النظر إلى مفهومي "الإرادة الشعبية" و"الحكومة التقليدية" باعتبارهما عنصرين متضادين تماماً، يرتبط أولهما بالتغيير الجذري بينما

ينطوي الأخير على مفاهيم الجمود والركود. وكان لكل من التغيير والاستمرارية دور يؤديه ضمن المشروع السياسي للشيخ زايد، فقد حافظ بدقة متناهية على استمرارية النفوذ والامتيازات والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها إخوانه حكام الإمارات، وطمأنهم إلى استمرار أطر الحكم المتوارثة ضمن المعادلة الجديدة، وفي الوقت نفسه أكد صاحب السمو الشيخ زايد أن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي ستجنى من الوحدة ملك للشعب بأكمله، وأنها ستوفر لجميع المواطنين السبل التي تحقق لهم الحياة الأفضل التي يتطلعون إليها.

إذا تأملنا المسيرة السياسية لصاحب السمو الشيخ زايد لأمكننا أن نتتبع نمطاً واضحاً نراه مراراً في العقود التي تلت عام 1971؛ ففي حين تلتحم العناصر المختلفة في سياسته، فإن هنالك مسارين رئيسيين لازَما مسيرته؛ ويمكن أن نسمي المسار الأول "بناء الدولة" وهو إنجاز عملية التحول إلى الشرعية على المستوى الداخلي. واقتضت هذه العملية التعامل مع كيان دولة الإمارات العربية المتحدة باعتباره الامتداد الطبيعي لتاريخ المنطقة، وفي الوقت نفسه قبول الخصائص الفردية التي تتميز بها كل إمارة على حدة. أما المسار الثاني فيمكن أن نسميه "الأمن القومي" ويشمل البعد الخارجي للسياسة الدفاعية والعلاقات الدولية، ويمكن أن نفسر أياً من التطورات السياسية التي جرت منذ عام 1971 على أساس أولوية أحد المسارين في وقته على الآخر. ويتضح لنا من كل أقوال صاحب السمو الشيخ زايد ومن تماسك سياساته واتساقها أنه كان يريد بناء دولة تتمسك بالبعد الأخلاقي الراسخ في علاقاتها الخارجية، لكنه كان يدرك أنه حتى الدول الضاربة جذورها في القيم الأخلاقية تحتاج إلى بذل الجهد من أجل البقاء في خضم عالم السياسة الدولية الشديدة التعقيد، ومن ثم فقد عمل على صياغة سياسات تضمن الحفاظ على كيان الدولة وتأمين استمراريتها وتوطيد أركانها، مع التمسك بالمبادئ والقيم المثلى في الوقت نفسه.

وبعد إعلان قيام الدولة الاتحادية في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 رفرف علمها أمام مقر الأمم المتحدة، وأصبحت عضواً مستقلاً وكامل العضوية في الأسرة الدولية، ومع

ذلك فإن الانتقال إلى مرحلة الدولة لا يتحقق بين عشية وضحاها؛ فعند بداية المسيرة كان الاتحاد مجرد مجموعات متفرقة من السكان المحليين الذين يدينون بالولاء لحكام إماراتهم ولكيان سياسي جديد لم تتضح ملامحه بعد، وهو دولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت المهمة الأساسية التي اضطلع بها الشيخ زايد هي بناء الإحساس بالانتماء الوطني وغرسه في نفوس المواطنين إلى الحد الذي يشعر فيه كل مواطن بالولاء لإمارته ولدولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت نفسه، فهو يرى أن الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق هذا الهدف هي أن يكون لكل مواطن دور شخصي في عملية بناء الاتحاد الجديد عن اقتناع بأن هذا سيوفر له مكاسب إضافية، دون أن يفرض عليه أعباء جديدة.

كانت الإشكالية الرئيسية التي واجهت رئيس الدولة هي كيفية تحقيق التغيير والتطور بمعدلات متسارعة، والحفاظ في الوقت نفسه على التوازن والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ففي دولة كانت السلطة فيها محلية وقبلية موروثة، كان الشيخ زايد بحاجة إلى إرساء منظومة حكومية تواكب متطلبات العالم المعاصر ومقتضياته. وكانت المهمة الأكثر مشقة هي تحويل مجتمع اعتاد العيش في حدود الكفاف إلى دولة عصرية توفر كافة الخدمات والمنشآت الضرورية وتهيئ لشعبها الظروف الملائمة التي تمكّنه من تحقيق طموحاته، وللوصول إلى هذا الهدف رأى الشيخ زايد أن ترسيخ الهوية الوطنية والاعتزاز بالوطن هما القوة الأكثر فاعلية في استثارة الهمم وحشد طاقات الشعب.

كانت المملكة العربية السعودية وإيران هما النموذجين البارزين على المستوى الإقليمي في تحقيق التنمية السريعة والتحول الاقتصادي، لكنهما لم تكونا النموذجين الملائمين اللذين تتطلع إليهما دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد كانت التجربة الإيرانية المتمثلة فيما سمي "الثورة البيضاء" التي نفذها الشاه محمد رضا بهلوي عملاً تسلُّطياً تم فرضه على الشعب بالقوة وباستخدام سلطة الحكومة، وكانت التجربة تفتقر إلى العمق الشعبي. أما في المملكة العربية السعودية فقد كانت عملية إنشاء المؤسسات الحكومية تسير ببطء، وبحلول عام 1971 كانت البنية الحكومية في المملكة لاتزال في طور الإنشاء، ولم تكن قد اكتملت بعد.[10] وإزاء سلبيات هذين المنهجين كان لصاحب

السمو الشيخ زايد منهجه الذاتي. وفي مجتمع لم يعرف سوى أنماط من الحكم الفردي المطلق أضاف الشيخ زايد هيكلاً من المؤسسات الاتحادية لتقوية بنية الدولة الناشئة، فقد أنشأ شكلاً من أشكال الحكم الثنائي تعمل فيه المؤسسات الاتحادية الجديدة إلى جانب المؤسسات المحلية التابعة لكل إمارة. وبدلاً من استبدال الهياكل المحلية الموجودة أصلاً بمؤسسات أخرى، أضاف الشيخ زايد وزارات أو دوائر حكومية جديدة ممولة تمويلاً جيداً وتملك الكفاءة التي تمكنها من إحداث التغيير والتطور المنشود، ومع ذلك لم يسع صاحب السمو الشيخ زايد إلى استئثار المركز بمصادر السلطة، وفي العديد من المجالات لم تقم الأجهزة الاتحادية مطلقاً بالتعدي على الهياكل المحلية الموجودة في كل إمارة.[11]

قد تبدو هذه المؤسسات الثنائية بنية فوقية بيروقراطية وإدارية غير ملائمة من الناحية العملية من وجهة نظر المنظِّرين السياسيين الغربيين. بيد أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن نموذجاً رأسمالياً غربياً ولا اقتصاداً موجهاً على غرار النموذج الاشتراكي؛ فقد كان دور النظام الاتحادي هو العمل كموّجه يقدم الخطط اللازمة لتحقيق التنمية والتطور. وباستيعابه الحكيم للشباب ليتولوا الوظائف الحكومية ضمن الهيكل الوظيفي الجديد للدولة، تمكن صاحب السمو الشيخ زايد من خلق كادر مهني يرتبط مستقبله الوظيفي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويحمل ولاءً مطلقاً لها، وتوسع هذا الإطار بحكم كون هؤلاء الشباب أفراداً ضمن عائلات أكبر تنتقل إليها المفاهيم ذاتها. ولم تكن الوظائف المتوافرة في الإدارة الاتحادية الجديدة مجرد مناصب بلا عمل، بل كانت مواقع لأداء مهام جسيمة وواجبات بالغة الأهمية.[12] وكان الشيخ زايد مدركاً أن الولاء لشخصه ليس أساساً كافياً لقيام الدولة، حيث إن الاعتماد على ذلك سوف يعوق تكوين أي ولاءات قومية راسخة. كما كان يمقت أسلوب "تقديس الأشخاص"، إذ وجده مخالفاً لتعاليم الإسلام ودخيلاً على النظام القبلي، ومن هنا حرص الشيخ زايد على تطوير المؤسسات الاتحادية لتكون عامل توحيد ولتوفر فرص العمل والاستقرار الوظيفي للشباب الذين سيكتسبون الخبرة تدريجياً في أداء المهام والواجبات التي تضطلع بها أجهزة الدولة العصرية، وبهذه الوسيلة استطاع إقامة بنية

ثابتة للمجتمع الجديد قوامها نظام يستند إلى حكم القانون، وشكّل هؤلاء الشباب من الرجال والنساء اللبنة الأولى لـ "مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة" الملتزمين بتطوير التجربة الاتحادية في المستقبل.

تم تنفيذ جميع أعمال التطوير اللاحقة في البنية التحتية في جانبيها المادي والمعنوي وفقاً لهذا المنظور بعيد المدى. وبينما كان تشييد البنية التحتية الأساسية ممكناً خلال المدى القصير صار واضحاً لصاحب السمو الشيخ زايد أن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك تستلزم وقتاً أطول نسبياً. وقد أشرف بنفسه على تنفيذ التغيرات السريعة في المجتمع في أعقاب توليه منصب حاكم إمارة أبوظبي، وكان ملماً بالزمن الذي تحتاج إليه الإصلاحات لتترسخ في قلب ثقافة تقليدية متمسكة بخصوصيتها وموروثاتها. وعلاوة على ذلك تعلم الشيخ زايد خلال السنوات التي قضاها ممثلاً للحاكم في مدينة العين صعوبة تغيير الجوانب الأساسية في الطبيعة البشرية، فضلاً عن صعوبة تغيير العادات السائدة في المجتمع بصورة جذرية. ولكنه كان واثقاً في قدرة شعبه على التكيف بوصفها واحدة من سماته الأصيلة وخصائصه التاريخية. وعلاوة على ذلك رأى الشيخ زايد أن اختلاف كل إمارة عن جارتها من حيث البيئة السائدة وأسلوب الحياة، ووجود خصائص مميزة لكل قرية، يشكل أساساً للتنوع المفيد لنموذج الوحدة الجديد الذي شرع في بنائه.

وخلافاً للزعماء الذين قادوا تجارب التحديث في دول أخرى، رأى صاحب السمو الشيخ زايد أنه لا مستقبل يرتجى لدولة لا تقر بوجود هذه الفروق الأساسية،[13] وفي الوقت نفسه أدرك الشيخ زايد أن عناصر هذا التباين على المستوى المحلي سوف تتضاءل بصورة طبيعية مع تعاقب الأجيال، ولذلك لم يكن إنشاء الدولة الجديدة مجرد تخلص من كيانات قديمة، بل كان الأمر المهم هو بناء نظام جديد للدولة يوفر آلية فاعلة للتكيف مع العالم المعاصر.[14] ولكي تكون عملية التغيير مستقرة ودائمة احتاج الشيخ زايد إلى مؤازرة من إخوانه الحكام ومساندة من القاعدة الشعبية التي يحكمونها. وفي هذا الإطار اكتسبت دولة الإمارات العربية المتحدة شرعيتها من مصدرين مختلفين؛ أولهما مباركة

حكام الإمارات لقيامها، فهم الذين اتَّحدوا وشكلوا أرفع جهاز في الدولة وهو المجلس الأعلى. وبالتدريج أدرك الحكام أنفسهم أن الدولة الاتحادية لا تشكل تحدياً لمكانتهم، بل إنها تمدهم بالدعم المؤسسي والأيديولوجي. والمصدر الثاني لشرعية الدولة هو إخلاص الشعب وولاؤه، فقد رأى شعب الإمارات أن الدولة الاتحادية قد حققت له فوائد واسعة لم تكن ممكنة لولا قيامها، ولا شك في أن الاتحاد لم يفرض في مقابل هذه الفوائد الواسعة أعباء جديدة أو غير مقبولة على مواطنيه.[15]

وبالإضافة إلى الهوية الوطنية والفخر بالانتماء إليها كان هناك جانبان مهمان في رأي صاحب السمو الشيخ زايد يرمزان إلى وحدة الدولة الجديدة ويدفعان تطورها من الناحية العملية؛ أولهما قيمة العمل، فقد التزم الشيخ زايد بمسألة انتفاع الشعب بعوائد الثروة القومية التي حباها الله للدولة، لكنه كان يدرك أن بناء هوية وطنية في المستقبل لا يمكن أن يؤسس على ما تجود به ثروة النفط فقط.[16] لقد كان الشيخ زايد - وهو رجل لم يكن يأنف العمل بيده - يعرف الأخطار المترتبة على البطالة، ومن ثم فقد كان يرغب في خلق مجتمع جديد لا يقف عند حد توفير الرفاهية للجميع، بل يوفر الوسائل التي تتيح لشعبه أن يعتمد على نفسه اقتصادياً. وفي الجانب الثاني لم تقتصر رؤية صاحب السمو الشيخ زايد على الرجل دون المرأة، إذ رأى أن تطور المجتمع يفرض بالضرورة نظرة جديدة إلى موقع المرأة في المجتمع الجديد، لقد كان الدور الذي قامت به والدته في تحقيق الاستقرار في إمارة أبوظبي معروفاً ومقدراً، وجاءت عقيلته صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتؤدي في إطار هذه الرؤية دوراً رئيسياً في تنمية قدرات المرأة وإرساء حقوقها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسعت الشيخة فاطمة على خطى الشيخ زايد إلى بناء مؤسسات ذات آليات داخلية تجعلها قادرة على البقاء دون الاعتماد على نفوذ الأفراد.[17]

ويعتبر التركيز على إنشاء مؤسسات الدولة دليلاً واضحاً على إدراك الشيخ زايد بأن مفتاح استمرار التطور هو تطبيق التغيير اللازم مع الحفاظ على الاستمرارية الضرورية لضمان الاستقرار. ويبدو ذلك واضحاً في الأسلوب الذي انتهجه بمهارة فائقة في خلق

تكامل فاعل بين بُنى الدولة العصرية والأطر التقليدية التي أثبتت جدواها على مر التاريخ. استخدم المؤرخ إل. كارل براون L. Carl Brown عبارة موجزة لوصف تاريخ الشرق الأوسط وهي: «لا تغيير شامل، ولا استمرارية كاملة». وتعبر هذه العبارة ببلاغة عن المحرك الرئيسي لسياسات الشيخ زايد؛ فقد أتاح له المزج البارع بين هذين الجانبين - التغيير والاستمرارية - أن يصوغ الممارسة السياسية على أساس الأهداف بعيدة المدى بدلاً من التفكير في العائد الفوري لها.

التطور السياسي والاجتماعي

أضحى لدى صاحب السمو الشيخ زايد اعتباراً من عام 1971 أولويتان متلازمتان في سياسته الداخلية؛ أولاهما توفير الإرادة السياسية والزخْم اللازم لتنمية الدولة على أعلى المستويات في أجهزة الحكم. أما الثانية فهي التأكد من وضوح فوائد إنشاء دولة الاتحاد أمام أفراد شعبها جميعاً. وتم دمج الجانبين في سلسلة من البرامج الاتحادية المكثفة؛ فقد طرحت أول ميزانية اتحادية في شباط/ فبراير 1972، وبعد ذلك بشهر، أي بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على إعلان الدولة الجديدة أعلن مجلس الوزراء عن البدء في مشروعات تنموية تقوم بها الحكومة الاتحادية، وتصل تكلفتها إلى ستة ملايين دينار بحريني. وتركز عدد من المشروعات في المرحلة المبدئية في مجال بناء وحدات سكنية وتطوير المرافق العامة بما في ذلك البنية التحتية لقطاعي الكهرباء والمواصلات؛[18] ففي عام 1971 كانت الطرق التي تربط بين إمارات الدولة في حالة يرثى لها، وكانت هناك حاجة ملحّة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة في هذا القطاع؛ ويعني هذا بناء شبكة مواصلات حديثة للربط بين الإمارات براً وجواً ومن خلال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ربما كان برنامج بناء شبكة الطرق هو الدليل الأقوى على تصميم الدولة على الربط بين الإمارات المكونة لها؛ وقد تقرر في حزيران/ يونيو 1972 توسيع الطريق الذي يربط بين دبي والشارقة ليتحول إلى طريق ذي مسارين. ويعتبر ذلك التطور واحداً من العلامات المميزة الأولى في سياسة إنشاء الطرق التي شهدت تزايداً مستمراً خلال

السنوات اللاحقة. وفي هذا الصدد كتب أحد المراقبين ويدعى مالكولم سي. بيك Malcolm C. Peck عام 1986 قائلاً:

«لقد اقترن النمو في البنية التحتية بتوسع مماثل في وسائل المواصلات. وتم إدخال تغيير جذري في مجال المواصلات خلال مدة قصيرة، وهي حقيقة ذات أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، حيث إن وسائل المواصلات سترتبط بين الإمارات المتباعدة التي كان بينها نزاعات متكررة... لقد تم ربط المناطق المختلفة في الدولة بشبكة طرق راقية، كما أضحى لكل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة مطارات تخدم الرحلات الجوية على المستويين المحلي والعالمي... وتم افتتاح العديد من الموانئ البحرية المتطورة والضخمة منذ إعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة».[19]

وفي الوقت نفسه وضع صاحب السمو الشيخ زايد تصوراً لتطوير بنية تحتية شاملة من الخدمات الاجتماعية. وفي دولة ناشئة لم يكن فيها سوى عدد محدود من المدارس ومنشآت الرعاية الصحية المتخلفة حتى ذلك الوقت، ولم تكن تمتلك جامعات أو مؤسسات للتعليم العالي، تطلب هذا العمل البدء من الصفر في توفير المنشآت والإمكانيات الفنية والبشرية التي ستضمن للأجيال القادمة أن تتلقى تعليماً عالي المستوى وتنمو في ظل رعاية صحية سليمة؛ ولهذا الغرض تم على الفور الشروع في تنفيذ استراتيجية شاملة لمشروعات البنية التحتية. وكان الهدف أن تتمكن الإمارات الشمالية قليلة الموارد من الحصول تدريجياً على الإمكانيات التي تساعد على رفع مستوى المعيشة فيها ليقترب من المستوى الذي تحقق في شقيقاتها الأكثر ازدهاراً؛ لذا فقد تم توسيع البرامج التي أثبتت نجاحها في إمارة أبوظبي في مجالات الرعاية الصحية والإسكان والتنمية الحضرية والتعليم لتنتقل بطريقة منظَّمة متدرجة إلى أنحاء الدولة بأكملها.

لقد علق بعض المراقبين الأجانب على التجربة قائلين إن الدولة الجديدة قد انهمكت في إقامة الكثير من المشروعات بسرعة كبيرة للغاية، وكان هذا الرأي متأثراً بالموقف البريطاني من برامج التطوير التي نفذها الشيخ زايد في أبوظبي قبل استقلال دولة

الإمارات العربية المتحدة.[20] ولكن هذا التوجه أغفل الفلسفة السياسية التي تحتل الجانب الأكبر من فكر الشيخ زايد؛ وهي أن يتيح لشعبه أن يجني ثمار التنمية الناتجة عن قيام الاتحاد، وأن تنعكس بوضوح في شتى جوانب حياته. وقد أدى برنامج البناء بالفعل إلى سلسلة من النتائج الإيجابية؛ حيث خلق فرص العمل وعزّز قيمة العقارات، وأضحت مشروعاته شاهداً واضحاً على ما تم تحقيقه من تطور.

وعلاوةً على ذلك كان ضرورياً أن تستفيد الإمارات كافة بشكل جلي وبسرعة من هذه العملية بدلاً من تخصيص موارد محدودة لن تحقق إلا قدراً ضئيلاً من التنمية، مما يعني أن مستوى المعيشة لن يشهد تطوراً كبيراً. وبما أن المشكلات الأساسية لبناء الوحدة تكمن في المجال السياسي فقد كان رئيس الدولة راضياً وهو يرى الإمارات المختلفة تتسابق في بذل الجهود لتشييد الطرق ومشروعات الإسكان والموانىء والمطارات، حيث كان من المهم أن توجه طاقاتها بصورة إيجابية إلى هذه المجالات. كما اكتسبت عملية المشاركة في البناء، بما أتاحته من دور عملي لكل فرد، قدراً مماثلاً من الأهمية؛ لأنها أسهمت في ارتباط هؤلاء المواطنين بمراحل بناء الدولة وإدراكهم حجم الإنجاز الضخم الذي أسفر عن الفوائد المتعددة التي قدمتها الحكومة الاتحادية الجديدة لهم ولأسرهم.

كانت القضية التي تمثل مبدأ بالنسبة إلى الشيخ زايد هي أن تكون الدولة الجديدة قادرةً على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة بشكل أفضل من ذي قبل، فصور الحرمان الفظيعة التي رآها بعينه في طفولته وشبابه مازالت ماثلة في ذاكرته. وتعود جذور اهتمامه الكبير بالزراعة الذي نما وترسّخ يوماً بعد يوم إلى الأعوام الأولى بعد الاستقلال؛[21] ففي الأسابيع القليلة الأولى من عمر الدولة المستقلة دُعيت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بإلحاح من صاحب السمو الشيخ زايد إلى إجراء دراسة مسحية شاملة للإمكانيات الزراعية في الدولة الجديدة.[22] وقامت بالفعل بعثة من مكتب الفاو للشرق الأدنى برئاسة د. محمد نور بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى في كانون الثاني/ يناير 1972، وأجرت البعثة مباحثات مع الشيخ زايد وعدد من الوزراء. وفي شباط/ فبراير 1973 وصل فريق يتألف من 11 شخصاً

لإجراء دراسة مسحية مفصلة، وقدَّم لاحقاً تقريراً شاملاً حول ذلك، وقد جاء في توصية البعثة ما يلي:

«في ضوء قيود الموارد الطبيعية التي تعوق التنمية الزراعية عامةً، ترى البعثة أن على دولة الإمارات العربية المتحدة ألا تشرع في بذل جهود ضخمة لتوسيع قاعدة الزراعة بهدف احتلالها مكانةً بارزةً في اقتصاد الدولة، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون الهدف قيام زراعة محدودة، ولكنها متخصصة وفعالة إلى حد بعيد. وهذا يعني التركيز على عدد محدود نسبياً من المجالات ذات الأولوية».[23]

كان لهذا التقرير أثره العميق لاحقاً، وقد جسد إلى حد بعيد رؤية صاحب السمو الشيخ زايد للتنمية بشكل أفضل مما جسده النمو السريع للمدن والتنمية الحضرية عموماً.

وفي حين أبدى الشيخ زايد اهتماماً بكل المشروعات التنموية الرئيسية التي يجري تنفيذها في أرجاء الدولة، فإنه أبدى التزاماً مطلقاً بالمشروعات المتعلقة بالزراعة والتشجير، وكان هدفه الأول أن يخلق قاعدةً زراعيةً تتيح لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح مكتفيةً ذاتياً فيما يتعلق باحتياجاتها من المحاصيل الزراعية.[24] وباتباع الاستراتيجية التي وضعتها (الفاو) بشأن التنمية الزراعية ذات الأهداف المحددة زاد الإنتاج الزراعي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1977 ـ 1981 بنسبة 200٪ تقريباً، كما شهدت بعض القطاعات الزراعية زيادةً أكبر من ذلك بكثير.[25] وجاء معظم هذه الزيادة بفضل طرق الإنتاج المحسنة، وأساليب الري المتطوّرة، واختيار سلالات وأنواع أفضل، وكذلك بفضل توسيع قاعدة التعليم والدعم التقني في قطاع الزراعة. وكان من شأن أساليب التسويق والتخزين الصحيحة أن قللت إلى حد بعيد من الهدر الذي كان ملازماً للنظام القديم، ومع تطور شبكة الطرق أضحى المزارعون قادرين على الوصول بمنتجاتهم الزراعية إلى الأسواق البعيدة. وأضحت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدةً في مجال الابتكار الزراعي، مع استثمار الأموال في المحطات البحثية

القائمة في الدقداقة برأس الخيمة وفي العين،[26] فيما حقق مركز أبحاث الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في جزيرة السعديات نتائج مدهشة فيما يتعلق بالزراعة المحمية.[27]

أما الهدف الثاني عند صاحب السمو الشيخ زايد فكان الحد من الآثار السلبية لتعرية التربة والتصحر. وفي أواخر عام 1981 كان الشيخ زايد قد أشرف على زراعة نحو أربعة ملايين شجرة؛ معظمها من السنط (الأكاسيا) والكينا (الأوكالبتوس) والنخيل، والتي كانت تُروى يومياً، وكان معظمها يُروى بمياه الصرف الصحي المعالَجة. كما أنشأ الشيخ زايد عدداً من المشاتل الزراعية التي وفرت الشتلات لمشروعات التشجير.[28] وكانت الدراسة المبدئية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قد أكدت الأهمية البالغة لحل المشكلات الأساسية المتعلقة بالجفاف وتدمير الحياة النباتية، وتثبيت الكثبان الرملية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما اقترحت بعثة الفاو إجراء دراسة مفصلة أخرى. وقد أحدثت حملة التشجير على النطاق الذي أراده صاحب السمو الشيخ زايد تغييرات بيئية جوهرية ونافعة،[29] إذ أضحت نتائج هذه الحملة واضحةً في فترة وجيزة. وقد عبرت الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا عن ذلك في خطاب ألقته أثناء زيارة لها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1979 حين قالت: «لقد تحققت بالفعل أحلامك في تحويل الصحراء إلى أرض خضراء».[30]

توصف النهضة التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة عادة بأنها ثورة حضرية، وفي الواقع فإن التغيرات التي شهدتها الدولة في الأعوام الأولى بعد الاستقلال كانت رائعة للغاية. ورغم أن الجهود التنموية المنظمة والمخططة والمنسقة في المجتمع على صعيدي التطور الاجتماعي والاقتصادي، والتي نجحت في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين الفقراء والمناطق الأقل تطوراً كانت أقل بروزاً، فإنها مثلت حصيلة نموذجية لسياسة صاحب السمو الشيخ زايد. ولعل اهتمامه بالتشجير يجسد رؤيته، فالمنافع البيئية للتشجير واضحة، إضافة إلى ما أحدثه من تغيير واضح فيما يمكن أن نسميه البيئة النفسية أو الثقافية. لقد حولت غابات الشيخ زايد الصحراء إلى مجموعة من الواحات الخضراء التي أصبحت ملاذاً تحتمي به النفس البشرية، وقد أنجزت عملية التحول هذه

في إطار خطة دقيقة نفذت مراحلها بفاعلية وبقدر عال من التنظيم والاحتراف وفقاً لأسس علمية ملائمة. ومن جهة أخرى كان لهذه القضية بعدها الأخلاقي أيضاً، فكما أراد صاحب السمو الشيخ زايد للدولة الجديدة أن تكون تجسيداً لما يمكن أن يحققه التعاون والتكاتف، فإنه رغب أيضاً في أن يبين إمكانية تغيير البيئة تغييراً كاملاً إذا ما توافرت الرؤية بعيدة المدى، وكانت الغابات التي تواصل نموها وارتفاعها إشارة رمزية إلى نمو الاتحاد الجديد. وعن أسباب توفير مقومات الحياة قال صاحب السمو الشيخ زايد:

«إن هدفنا هو بناء الجيل الجديد الذي يستطيع أن يتحمل مسؤولياته، ومواصلة مسيرة التقدم على أرضه. إن واجبي هو توفير كل مقومات الحياة الكريمة لكل مواطن ومواطنة، وإن العقيدة والإيمان والعمل هي أساس النجاح».[31]

قوى ضد الوحدة

قد يكون من السهل علينا إذا ما استعرضنا مسيرة الاتحاد الآن أن نؤكد بقوة سيادة التآلف والمصلحة المشتركة طوال هذه المسيرة. وبالطبع لم تخل المسيرة ممن عارضوا توسعة نطاق السلطة الاتحادية، وفي كل مرحلة كان على صاحب السمو الشيخ زايد أن يقنع أولئك الذين ترددوا بأن يمضوا قُدماً.[32] وبجانب الإطار العام الذي وطد الاتحاد فيه دعائمه في البداية أدرك الشيخ زايد أن هناك العديد من التفاصيل التي تقتضي الاهتمام وتتطلب إجراء تعديلات متواصلة؛ من أجل أن يحقق الاتحاد الناشئ أهدافه المنشودة. وفي آخر الأمر لم يكن هناك بد من حكومة اتحادية قوية وفعالة، غير أن إقامة بنية اتحادية قادرة على البقاء كانت تحتاج إلى بعض الوقت، في ظل شعور العديد من الإمارات المتمسكة باستقلالها بأن البنية الاتحادية تهديد لسلطتها.[33] وهكذا فإن براعة صاحب السمو الشيخ زايد الأهم تكمن في المحافظة على الدعم الضروري للبرنامج الاتحادي رغم التحفظات التي يبديها الحكام أحياناً.

كان بناء القوات المسلحة الاتحادية أول خطوة عملية وفعالة في مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ شملت عملية نقل الحكومة البريطانية للسلطة في 22 كانون

الأول/ ديسمبر 1971 توقيع صاحب السمو الشيخ زايد اتفاقية تنتقل بموجبها قيادة قوة كشافة ساحل عُمان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ومثّل ذلك أساساً لتشكيل قوات الدفاع الاتحادية.[34] وبعد أسبوع من هذا التاريخ سلمت الحكومة البريطانية رسمياً قيادة قوة كشافة ساحل عُمان إلى وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الذي كان قد تسلم منصبه حديثاً.

وبُعَيد قيام الدولة وتحديداً في كانون الثاني/ يناير 1972 وجدت القوات الاتحادية الجديدة نفسها أمام اختبار حقيقي؛ هو استعادة الحكومة الشرعية في الشارقة، فبعد محاولة انقلابية أدت إلى مصرع الحاكم الشيخ خالد بن محمد القاسمي كُلِّف الجيش الاتحادي بأمر من المجلس الأعلى - وفقاً لأحكام الدستور - بالانضمام إلى القوات الموالية للحاكم الراحل في الشارقة، والتي كانت تحت إمرة أخيه بهدف إحباط المؤامرة وإرغام المتمردين على الاستسلام، وفي الوقت نفسه أعلن المجلس الأعلى أنه يعترف بالشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكماً شرعياً للشارقة. وكانت تلك الخطوة الحكيمة تؤكد حرص الاتحاد على الحفاظ على الشرعية وضمان الاستقرار. وقد أضحى الشيخ سلطان - في الأعوام اللاحقة - حصناً منيعاً للاتحاد ومؤيداً مخلصاً ووفياً لمبدأ الوحدة الذي تبناه صاحب السمو الشيخ زايد.[35]

لقد شاءت الأقدار أن يحدث ما حدث وأن تتخذ المؤسسات الاتحادية موقفاً حاسماً في الأيام الأولى من عمر الدولة الناشئة، ليكون ذلك رسالةً واضحةً لكل المشككين في فاعلية الاتحاد وقدرته على البقاء، فحواها أن المنظومة التي لم تواجه تجارب سابقة تمضي بقوة في طريقها الصحيح الذي رسم لها. وقد أذهلت الخطوة الحازمة التي اتخذها صاحب السمو الشيخ زايد والمجلس الأعلى الحكومات الأجنبية والمراقبين الأجانب. وكما قال أحد المراقبين: «أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال سحق المحاولة الانقلابية قدرتها على الصمود في وجه أول تهديد كبير يواجه سلطتها الداخلية».[36] وطال هذا الاختبار الصعب والسريع للسلطة الاتحادية مسألة حساسةً هي

الخلافة القبلية، وكان من شأنه أن نقل رسالةً واضحة إلى شعب دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد كان العنف في بدايات القرن العشرين وفي الذاكرة الحية هو وسيلة تغيير الحاكم، وكانت حقوق الأسر الحاكمة في تقرير الخلافة داخلها مصونة، وعندما كانت السلطات البريطانية تتدخل سابقاً في أمور انتقال السلطة، كان تدخلها يُنظر إليه في الغالب [وبحق] بوصفه تدخلاً خارجياً بغيضاً. أما في هذه الحالة فإن حكام المنطقة قد اشتركوا معاً في حسم الخلاف حول تحديد الحاكم الشرعي الذي يجب أن يكون ممثلاً للشارقة في المجلس الأعلى، [37] ومن خلال قرار جماعي حاسم استطاع الحكام أن يضعوا حداً لمشكلة ظلت تؤرق الإمارات طوال العقود التي سبقت قيام الاتحاد خلال القرن العشرين. [38] وطوال فترة الوجود البريطاني في المنطقة اتبع الحكام سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات الأخرى، لكنهم أحسوا بعد رحيل البريطانيين وانتهاء نفوذهم أنه يجب عليهم أن يتدخلوا في الأوقات الحاسمة للحفاظ على كيان الاتحاد، ومن خلال هذه الخطوة الحاسمة أظهر الحكام أن في وسع المجلس الأعلى أن يكون حازماً وفعالاً في مواجهة الأزمات.

ورغم أن المؤسسات الاتحادية قد أظهرت فاعليتها وقوتها فإن التوسع اللاحق للدولة الاتحادية قد سبب بعض التوتر؛ إذ اعتبرت بعض الإمارات أن توسع السلطة الاتحادية إنما ينتقص من سلطتها ويحد من حريتها في التصرف. وكان مقرراً أن يجري العمل بالدستور المؤقت لعام 1971 لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد، وكذلك الحال بالنسبة إلى فترة ولاية رئيس الدولة ونائب الرئيس، وإن لم تُفرض أي قيود على التجديد. ولكن قبل فترة وجيزة من انتهاء الفترة الأولى لتولي صاحب السمو الشيخ زايد رئاسة الدولة في كانون الأول/ ديسمبر 1976، فاجأ الشيخ زايد شعبه في آب/ أغسطس بإعلان رغبته في عدم تولي رئاسة الدولة لفترة ثانية. ولم يذكر الشيخ زايد الأسباب التي جعلته راغباً في التنحي عن رئاسة الدولة التي قامت على أساس مبادئه، ولكن في الدوائر السياسية في الدولة حيث نوقشت مثل هذه القضايا على نطاق واسع لم تكن هناك أي شكوك بشأن أسباب استقالته. لقد رأى صاحب السمو الشيخ زايد أن بعض إخوانه حكام

الإمارات لم يشاركوه التزامه الثابت بالاتحاد والوحدة، وأنه لا يرغب في أن يكون رئيساً رمزياً لاتحاد مشلول. ولم ترد أي إشارة إلى أن أبوظبي ستنسحبُ بأي شكل من الأشكال من الاتحاد، وما كان مطروحاً في هذا الشأن هو أن الشيخ زايد سيصبح مرةً أخرى عضواً في المجلس الأعلى، تماماً مثل إخوانه أعضاء المجلس، على أن يُنتخب رئيسٌ جديد للدولة.[39]

كانت أسباب هذه الأزمة معقدة ومتداخلة، ولكن محورها كان دور القوات المسلحة الاتحادية في الدولة الجديدة، لذا فإن الأمر كان يتعلق بجوهر مشروع الوحدة؛ وقد رأى الشيخ زايد أن قوات الدفاع يجب أن تمثل وحدة الدولة التي تدافع عنها. وكان انقلاب الشارقة رسالةً واضحةً في مرحلة مبكرة من تاريخ الاتحاد بأن الدولة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها في وجه التهديدات الداخلية والخارجية لا يمكن أن يكتب لها البقاء، وهكذا فقد اكتسبت الدولة الناشئة مصداقية بالغة عندما اتخذت خطوةً حاسمةً وفوريةً لمواجهة أحد المخاطر الداخلية. وفي حين بدا أن بناء قوة عسكرية متطورة للدولة الجديدة عمل يعزز الوحدة، فإن عدم رغبة بعض الإمارات في دمج قواتها تحت راية مؤسسة عسكرية اتحادية واحدة كان اختباراً لجوهر هذا الاتحاد. وفي هذا السياق تداخل البعدان الداخلي والخارجي لسياسة الشيخ زايد، فيما أظهر تعامله مع هذه المشكلة حرصه وغيرته الشديدة على مستقبل الاتحاد.

كان للقوات المسلحة في فكر الشيخ زايد دور مزدوج؛ فمن ناحية كانت لها مهمة تقليدية واضحة هي الدفاع عن الدولة في وجه أي اعتداء خارجي. ومن ناحية أخرى كانت القوات المسلحة رمزاً للتطور في مسيرة الاتحاد، فمنذ منتصف الستينيات كان الشيخ زايد يرى أن القوات المسلحة يمكن أن تقدم نموذجاً للتنمية المتقدمة في الدولة الناشئة. وكان المنطق العسكري يفرض الوحدة في القيادة والمعدات، وكان الشيخ زايد يرى أن غياب الوحدة في القوات المسلحة انعكس سلبياً على مشروع الوحدة برمته؛ ومن أجل هذا المبدأ كان مستعداً للتنحي عن منصب رئيس الدولة.

وما إن وصلت أخبار قراره بالتنحي عن رئاسة الدولة إلى شعب دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عبَّر الشعب والصحافة عن تأييد غامر لصاحب السمو الشيخ زايد، وكان واضحاً أن الشعب يريده أن يبقى في منصبه. ولم تكن هذه المشاعر الجياشة عملاً مخططاً له، بل مثلت مشاعر صادقةً وعفوية من الشعب تجاه قائده، كما بينت بوضوح لأولئك الحكام الذين كانوا يفضلون اتحاداً فضفاضاً على اتحاد أكثر ترابطاً أن المشاعر الشعبية كانت مع صاحب السمو الشيخ زايد.[40] وفي النهاية تم التوصل إلى تسوية في المجلس الأعلى بشأن توحيد قوات الأمن والدفاع مع إضافة بند إلى الدستور المؤقت يمنح الدولة الاتحادية وحدها دون غيرها حق إنشاء القوات المسلحة.[41] وكان هذا الإجماع مقروناً بالتزام الحكام أعضاء المجلس الأعلى علناً بقضية الاتحاد وراء عدول الشيخ زايد عن استقالته المقترحة، وقبوله رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة لفترة رئاسية ثانية.

وفي عام 1979 أثيرت مرة أخرى قضايا مماثلة متعلقة بمستقبل الاتحاد، وقد برز هذه المرة أيضاً وبجلاء إجماع الشعب على دعم الوحدة. وكان الجدل قد أثير مرة أخرى حول توزيع الاختصاصات بين السلطات المحلية والاتحادية، وقد انتهى الجدل حول هذه القضايا بتعيين حاكم دبي صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد رئيساً للوزراء عام 1979. وكان حاكم دبي رجلاً حصيفاً حكيماً، كما كان حاكماً بارعاً جمعته بالشيخ زايد علاقة عمل وثيقة منذ الخمسينيات، ولكنه فضل حتى تلك اللحظة خطاً سياسياً أقل ارتباطاً بالاتحاد مما أرادته الأغلبية العظمى من المواطنين، وكانت وجهة نظره هذه تلقى بعض القبول لدى حكام الإمارات الشمالية المعنيين بالتغير الذي يطرأ من وجهة نظرهم على توازن توزيع السلطات بين الإمارات المختلفة والحكومة الاتحادية.

ولم تكن حالة عدم التوازن هذه لتتفق مع مفهوم صاحب السمو الشيخ زايد للوحدة، فمنذ اللحظة الأولى نظر الشيخ زايد إلى الدولة الناشئة باعتبارها شراكة بين كل إمارة والحكومة الاتحادية. وفي ربيع عام 1979 أصدر مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي بياناً عاماً ركز تحديداً على الحاجة إلى إدارة أمور الاتحاد بشكل أفضل،

وجعل مؤسساته أكثر تجاوباً مع متطلبات الواقع، [42] وقد رافق ذلك مظاهرات عامة واسعة النطاق تطالب بالوحدة الكاملة بين الإمارات. [43] وفي حين اتضحت الحاجة إلى معالجة بعض أوجه الخلل الإداري بين الحكومة الاتحادية وكل إمارة، فإن صاحب السمو الشيخ زايد والحكام الآخرين لم يكونوا يرغبون في التخلي عن البنية المزدوجة التي كانت أساسيةً لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة. وجاءت اللحظة الحاسمة مع قبول الشيخ راشد تولي منصب رئيس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة في تموز/ يوليو 1979.

أعاد القرار الشراكة بين صاحب السمو الشيخ زايد وصاحب السمو الشيخ راشد إلى الوضع الذي كانت عليه حين قادا التحرك نحو الاتحاد عام 1968. وقد أتاحت هذه المشاركة للشيخ راشد أن يقدم خبرته الشخصية الكبيرة والخبرات الإدارية المتاحة في دبي لخدمة أهداف الاتحاد. وكان أحد أجزاء المهمة الملقاة على عاتقه هو ضمان استمرار التوازن الدقيق بين السلطات والمسؤوليات الخاصة بكل إمارة من جهة والاتحاد من جهة أخرى، وبقبول الشيخ راشد منصب رئيس الوزراء إضافةً إلى منصب نائب رئيس الدولة فإنه قد أضحى يشاطر الشيخ زايد علناً رؤيته للاتحاد. وقد أعلن الشيخ راشد أنه يعتبر المهمة الملقاة على عاتقه مسؤوليةً هائلةً تتطلب تعاوناً تاماً من الإمارات الأعضاء. [44] وكان لرأيه وزنه خاصةً عند حكام الإمارات الصغرى، كما كان لدعمه المعلن أثر عميق على المستوى الشعبي، يضاف إلى ذلك أن دعمه قد رفع عن كاهل الشيخ زايد حملاً ثقيلاً. وليس من قبيل المصادفة أن يطوّر صاحب السمو الشيخ زايد دور دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الدولي بعد تولي صاحب السمو الشيخ راشد مهمة الإشراف على تسيير أمور العمل اليومي في الوزارات المختلفة.

وكان مؤلماً أن يصاب الشيخ راشد بالمرض بعد فترة وجيزة من توليه منصب رئاسة الوزراء فلا يعود قادراً خلال الثمانينيات على أن يتابع دوره النشط كما أراد. ولكنه كان قد ساهم بقوة في ترسيخ مبدأ أن الدولة المتطورة يجب أن يكون لديها بنية إدارية منظمة. ومازال النظام الذي تأسس بعد عام 1979 قائماً حتى يومنا هذا بتفاصيله الأساسية كافة. وبرحيل صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم عام 1990

فقدت دولة الإمارات العربية المتحدة أحد صانعي اتحادها. وجدير بالذكر أن صاحب السمو الشيخ راشد وصاحب السمو الشيخ زايد كانا يؤمنان إيماناً قوياً بأهمية السلام والوئام والعمل الجاد لبناء إمارتيهما، وبعد عام 1971 آمنا بأهمية التعاون في بناء دولة الإمارات العربية المتحدة. وتظل سياستهما في تسوية أي قضية بينهما بالحوار وتجنب المواجهة مثالاً يُحتذى لإخوانهما حكام الإمارات وللشعب على حد سواء. وقد كان من حسن طالع دولة الإمارات العربية المتحدة أنها حظيت في مرحلة تكوينها بزعيم فذ مثل صاحب السمو الشيخ زايد رئيساً لها، وبقائد بارع في إدارة الشؤون الداخلية وتنظيمها مثل صاحب السمو الشيخ راشد.

ومع تولي الشيخ راشد رئاسة الوزراء وترسيخ مبدأ وحدة القوات المسلحة وتعزيزه، انتهج صاحب السمو الشيخ زايد سياسة عملية واقعية لإتمام هذا المبدأ؛ فمن الناحية الواقعية أتيح للقوات المسلحة أن تعمل كهيئة واحدة في ظروف الطوارئ، وكان مرور الوقت يعني تلاشي مشكلة اختلاف التسليح أو التنظيم، فالهيكل التنظيمي لتوحيد القوات المسلحة سيبقى جاهزاً للتطبيق، بينما يتاح للإمارات إمكانية الإبقاء على وحداتها الخاصة تحت إمرتها إذا رغبت في ذلك، ومع مرور الوقت تلاشت القضية التي كانت سبباً للخلاف والانقسام. وطوال تلك المرحلة لم يتراجع الشيخ زايد قط عن سياسته الثابتة بشأن تحقيق وحدة القوات المسلحة، لكنه كان مستعداً لأن يترك الأمور تتطور لتأخذ مجراها الطبيعي، دون أن يسعى إلى فرض تغيير جذري ليصل في نهاية المطاف إلى تحقيق رؤيته.

لقد جاءت الأحداث المبكرة في الشارقة لتنبه على أن مسيرة الاتحاد ستشهد في المستقبل أحداثاً مختلفةً قد لا يمكن التنبؤ بآثارها. وكان في وسع الشيخ زايد أن يضع خطةً مفصلةً فيما يتعلق ببعض جوانب دوره في بناء الدولة؛ وعلى سبيل المثال فقد كانت له استراتيجيته بعيدة المدى التي تم تنفيذها على نحو نظامي في مجالات مثل المواصلات ووسائل الاتصال والسياسة الاجتماعية. كما أظهر قدرات جديدة لافتة للنظر في الجوانب الأخرى مثل العلاقات الدولية وسياسة توحيد الجبهة الداخلية، إذ

كان يستجيب للأوضاع الدقيقة سريعة التغير بصورة فورية، وكان يؤمنُ بالتخطيط حيثما كان لازماً كأساس لتنفيذ أي مشروع، وإن كان يميلُ بطبعه إلى المرونة والواقعية، وبعد مضي أعوام قال:

«تتغير الأخطار من حين لآخر؛ فقد يصبح الصديق عدواً والعدو صديقاً. الحياة متقلبةٌ ومتغيرة على الدوام؛ مثل الصحة والجو تماماً، لذا يجب أن يكون المرء مستعداً لما هو غير متوقع، وأن يلتزم الحذر وأن يتخذ الإجراءات الاحتياطية لمواجهة أي تغييرات قد تحدث. ومن الأفضل أن يستعد المرء للحدث قبل وقوعه، لا بعد وقوعه». [45]

لقد مثلت الأزمتان السياسيتان في عامي 1976 و1979 علامتين فارقتين في الجدل الوطني حول الوحدة. وإذا كان الشيخ زايد قد اضطر في عام 1976 إلى اتخاذ قرار التنحي عن الرئاسة حفاظاً على برنامج الوحدة، فإنه عندما انتهت فترة رئاسته الثانية عام 1981 لم يضطر إلى الشيء نفسه. وقد قبل فترة ولاية جديدة لمدة خمسة أعوام دون أي اعتراض، كما تم تجديد الدستور المؤقت دون أي خلاف، وهو ما كان قد أثار جدلاً واسعاً عام 1976.

ويبدو واضحاً إجمالاً أن زخم تشييد مؤسسات الاتحاد قد تباطأ أحياناً، لكنه لم يتوقف قط، [46] والأهم من هذا أنه لم يسر إطلاقاً في الاتجاه المعاكس. وبدعم مطلق من الشعب تشكل بالتدريج ولكن بخطوات واثقة نموذج الشيخ زايد لـ "مواطن دولة الإمارات العربية المتحدة"، هذا المواطن الذي يكنُّ الولاء لإمارته، ولكنه في الوقت ذاته ينتمي إلى الدولة الاتحادية، وقد أمدَّ هذا النموذج الدولة الناشئة بقاعدة جديدة تماماً من الشرعية، [47] واستمر هذا التطور على نحو مطّرد عاماً إثر عام.

توطيد دعائم الاتحاد

في تحليل جيه. إي. بيترسون لتجربة الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي أعده عام 1988 قيَّم العوامل الإيجابية التي أدت إلى توطيد الاتحاد أكثر فأكثر في دولة

الإمارات العربية المتحدة، والعوامل السلبية التي عملت ضده؛ أما العوامل الإيجابية التي رصدها بيترسون فشملت تجانس مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتهديدات الخارجية وما كان لها من أثر في تدعيم الوحدة، والمتطلبات والحاجات الاقتصادية المشتركة، والمؤسسات الاتحادية الفعالة. أما العوامل السلبية فشملت الخلافات التقليدية بين الإمارات قبل الاتحاد، ومديونية الإمارات الصغيرة، والنفوذ الاقتصادي الملموس لإمارة أبوظبي، والقوات المسلحة التي كانت مستقلةً بذاتها ولم تكن تحت سيطرة اتحادية فعالة، والاعتماد على العمال الوافدين، وقضية التنافس في السيادة بين الإدارات المحلية في الإمارات والحكومة الاتحادية، والدستور "المؤقت".[48] وعموماً فاقت الإيجابيات السلبيات في تحليل بيترسون، وعلى حد تعبيره فإن «الرؤية على المدى البعيد تدعو إلى التفاؤل أكثر من أي شيء آخر».[49]

أما الأمر الذي لم يأت بيترسون على ذكره في تحليله فهو تأثير شخصية صاحب السمو الشيخ زايد التي ثبت أنها أهم مزية حظيت بها الدولة الجديدة، فطوال الأعوام الأولى من عمر دولة الإمارات العربية المتحدة قدم الشيخ زايد في أحاديثه ومقابلاته، وفي نداءاته وتوجيهاته لشعبه، ومن خلال القدوة الحسنة، نموذجاً للكيفية التي يجب أن تعمل على أساسها الدولة الجديدة، ويقوم هذا النموذج على الالتزام بمبدأ الإجماع والعمل بشفافية من أجل المصلحة العامة. كما وجد شعب الدولة الوليدة منذ فجر قيامها في صاحب السمو الشيخ زايد محوراً للثقة والولاء، ورمزاً وطنياً لدولتهم.

وخلال الفترة 1971 ـ 1981 أيقن الشعب أن صاحب السمو الشيخ زايد قد نجح في التغلب على تحديات إقامة الدولة الجديدة، وبحلول الثمانينيات اعتبر الشعب أن الوحدة خيار لا رجعة عنه. وربما لم تكن وتيرة الوحدة ونطاقها حينئذ في المستوى الذي أراده الشيخ زايد لها، إلا أنه حتى في هذه الفترة لم تكن فكرة انهيار الوحدة أمراً وارداً. بل استطاع صاحب السمو الشيخ زايد أن ينقل نموذج الوحدة إلى سياق عربي أوسع كما أراد دائماً، ففي شباط/ فبراير 1981 لم يكن الشيخ زايد رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل كان أيضاً أول رئيس للدورة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية الذي كان قد تشكل حديثاً. وهكذا فإن فكرة العمل المشترك كانت في عام 1981 أمراً مؤكداً على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تبنَّتها دول الخليج العربي كلها بما يعود بالمنفعة عليها جميعاً.

وحتى مطلع الثمانينيات كان صاحب السمو الشيخ زايد قد أقام مجموعة من الإدارات الحكومية الفعالة التي أسند إليها المسؤوليات بكل ثقة.[50] وفي منتصف الثمانينيات كانت مؤسسات الدولة قد تطورت ولم تعد في حاجة ماسة لتدخل الشيخ زايد في تسيير أمورها الروتينية كما كانت في السابق، وكذلك تمت تسوية معظم القضايا السياسية الداخلية.[51] ومن المؤكد أنه كانت هناك حاجة مستمرة إلى الدفاع عن قيم الوحدة وتأكيدها، غير أن الجزء الأكبر من المهمة كان قد أنجز بالفعل في ذلك الوقت. وبالمثل أخذت ثمار برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية تنضج عاماً بعد عام. وما إن تحرر الشيخ زايد من هذه المسؤوليات الداخلية حتى أضحى قادراً على أن يكرس جهوده لدوره كرجل دولة. وقد اضطلع صاحب السمو الشيخ زايد بدوره المزدوج: دور الوسيط في النزاعات بين الدول، ودوره كأحد أبرز المدافعين عن القضايا العربية والإسلامية في العالم. ولم ينقطع بالطبع عن تدعيم صلاته الوثيقة مع أبناء شعبه ليطَّلع عن كثب على همومهم وطموحاتهم. ولكن عمل جهاز الدولة لم يعد معتمداً عليه وحده، كما كانت الحال في العقد الأول من عُمر الدولة. ولعل من أعظم الأدلة على نجاحه أنه جمع من حوله نخبة من القياديين والمديرين والإداريين الأكفاء الذين ينفذون المهام المسندة إليهم بكل جدارة، وكانت هذه النخبة التي منحها الشيخ زايد ثقته قادرة على مواصلة المسيرة التي بدأها.

وتدريجياً نما جيل جديد لم يتذوق طعم الحياة قبل نشوء دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أضحى ذلك عنصراً مهماً في المعادلة السياسية منذ منتصف الثمانينيات تقريباً، فقد رأى شباب هذا الجيل - ومعهم معظم آبائهم - في بقاء الحكومة الاتحادية مصلحة لهم، كما رأوا أنها تضمن لهم الحرية والرخاء. ونُقلت هذه الصورة المشرقة للدولة بصورة فعالة من خلال وسائل الإعلام الوطنية من صحافة وإذاعة وتلفاز. وقد

أضحت الرموز الوطنية للدولة؛[52] التي تشمل العملة الوطنية،[53] والعلم الوطني، وطوابع البريد الوطني،[54] حتى المنتخب الوطني لكرة القدم[55] رموزاً تعبر عن الدولة بأسرها.

أما العقد الممتد من 1971 إلى 1981 فيقدم أمثلةً عديدةً لقدرة الشيخ زايد على استشراف الأحداث والاستعداد لمواجهتها؛ فإذا احتاج الأمر إلى اتخاذ موقف قوي فإنه يكون حاسماً حازماً، أما إذا احتاج الأمر إلى دبلوماسية فإنك تراه يقول قولاً سديداً. لقد أثنى العديدون على رباطة جأشه في الأزمات، وهو يعلق على ذلك بحكمة بالغة حين يقول إن الأمور بيد الله تعالى.[56] وكل أفعاله سواء وضع لها استراتيجية طويلة الأمد أو كانت استجابة سريعة لأمر طارئ إنما تنطلق من مبدأ ثابت لا يتحول. لقد التزم صاحب السمو الشيخ زايد دائماً بأهدافه ورؤيته، وإن النمو الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين يعطينا دليلاً ملموساً على أهمية المبادئ التي عمل الشيخ زايد وشعبه من أجلها في العقد الأول من عمر الاتحاد. ولم يكن هذا التقدم الهائل ليتحقق دون كفاح، وخاصة أنه تحقق في منطقة تضم إمارات ظن كثيرون أنها لا يمكن أن تتحد وتلتقي إراداتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

إن بناء دولة جديدة بدءاً ببناء إمارة أبوظبي ومن بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة انطوى على تحديات لم يعرفها مجتمع آخر، وكان صاحب السمو الشيخ زايد هو القوة المحركة في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكان مدركاً تماماً لمخاطر وضع المسؤولية الكاملة عن المجتمع الجديد على عاتق قائد واحد؛ لذا فإن الكيان الذي أنشأه قد جسَّد المبادئ التي صانتها المجتمعات الإسلامية منذ عهد طويل:

«الأسرة الحاكمة مترابطة ومتماسكة وفق الرابطة القوية للولاء [العائلي و] القبَلي... ولكن من أجل جعلها [كياناً سياسياً] دائماً في بلاد ذات ثقافة متمسكة بجذورها ويسودها الولاء المطلق للقبيلة، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد. لقد تبين... أن قوة الدولة تقوم على المؤسسات الراسخة والمنظمة والأطر الاجتماعية التالية: الجيش والإدارة الحكومية والقضاء ورجال الدين، وهي مؤسسات ذات سلطات ووظائف محددة، وتستوعب نخباً جديدة بصفة مستمرة، وتشهد تدرجاً هرمياً منتظماً».[57]

لقد حافظت الحكومات الإسلامية على هذه المبادئ قبل قرون عديدة من سعي صاحب السمو الشيخ زايد لبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان الشيخ زايد يرى بجلاء الحاجة إلى فلسفة جوهرية أو منظومة قيمية تحكم مسيرة الدولة وتسير أنشطتها وفقاً لها.[58] لقد وجد الشيخ زايد هذه المنظومة القيمية في تراثه بوصفه مسلماً راسخ العقيدة، وكانت هذه المبادئ وراء كل الأنشطة التي تطرقنا إليها في هذا الفصل. لقد أنشأ صاحب السمو الشيخ زايد دولةً جديدةً هي دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن جاء ذلك جزءاً من استراتيجية أوسع وضعت تصوراً للاتحاد على أنه قوة تحقق الخير لمنطقة الخليج العربي، وللعالم العربي والإسلامي عامةً، وللإنسانية برُمّتها في نهاية المطاف.

الفصل التاسع

الدفاع عن الدولة والمحافظة على منجزاتها

كان لزاماً على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعمل على حماية ثروتها من الموارد الطبيعية القيمة منذ اللحظة الأولى لقيامها، خاصة أنها تمتلك احتياطيات هائلة من النفط، وكانت التهديدات المحدقة بالدولة خارجية أكثر منها داخلية، وقد شكلت الخطر المباشر على الدولة الوليدة. لقد واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة بعد فترة وجيزة من استقلالها تحديات من دول مجاورة أكبر منها مساحة وأكثر سكاناً، وكذلك من تداعيات الصراع بين قوى عالمية كبرى بعيدة عنها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وحاولت هذه القوى - الإقليمية والعالمية على السواء - فرض نفوذها على المنطقة وعلى هذه الدولة الناشئة. وضاعفت هذه التحديات من المشكلات التي تعوق تماسك الجبهة الداخلية وزادت من المهام المرتبطة ببناء الدولة وترسيخ دعائم الاتحاد، ولم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة مؤهلةً للدفاع عن نفسها يوم إعلان قيامها عام 1971، ويعود الفضل في حماية الدولة الوليدة من الأخطار المحدقة بها إلى رؤية صاحب السمو الشيخ زايد الاستراتيجية وبراعته التي مكّنته فيما بعد من إحباط مناورات أعدائه المحتملين.

عرف الشيخ زايد أن التحديات التي تواجه الدفاع عن أبوظبي، ثم عن دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد، تحديات معقدة، وفي مواجهة هذه التحديات تبنى الشيخ زايد رؤية سياسية ذات ثلاثة محاور؛ أولها أن الأمن القومي يعتمد على قيام دولة موحدة، فقد تعلم صاحب السمو الشيخ زايد من خبرة التاريخ أن القلاع المنيعة التي سقطت نتيجة الاختراق من الداخل تفوق في عددها تلك التي تم الاستيلاء عليها باقتحامها بالقوة من الخارج؛ لذا كان جوهرياً على المستوى الداخلي أن يترسخ دعم

أبناء الشعب للدولة الجديدة وأن يضمن الشيخ زايد التزام إخوانه الحكام بوحدة الكلمة. أما المحور الثاني فهو سعي الشيخ زايد إلى أن يوضح بجلاء أن أي محاولة للاعتداء على دولة الإمارات العربية المتحدة ومواردها ستكلف المعتدي خسائر فادحة. وتطلب ذلك أن يكون للدولة الوليدة قوات مسلحة وطنية ذات كفاءة عالية، ومزودة بأحدث الأسلحة والمعدات، وكان البريطانيون قد سعوا على الدوام إلى الحد من امتلاك الحكام المحليين لمعدات عسكرية متطورة.[1] وكان المحور الثالث هو رغبة الشيخ زايد في أن يرسخ مكانة الدولة ويعزز مصداقيتها في الساحة الدولية بحيث تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المكانة التي تليق بها في المجتمع الدولي وأن تنظر إليها بقية دول العالم بوصفها قوة للخير وسنداً للعدالة والحق، ومن ثم تضمن الحماية والتأييد من خلال منظومتي القانون الدولي والأمم المتحدة. ولم يكن من الممكن تطبيق أي من هذه المحاور بمعزل عن المحورين الآخرين.

في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 بدأت عملية ترسيخ الوحدة والهوية الوطنية تتقدم بخطى ثابتة ومتواصلة. وفي البداية لم تكن هناك قواعد محددة لبناء الهوية الوطنية، علاوةً على أنه لم يكن متاحاً حينئذ إلا قلة محدودة من النماذج والتجارب المشابهة. وأدرك صاحب السمو الشيخ زايد أن أبناء الإمارات المختلفة لن يدينوا بالولاء للدولة الأم دون أسباب مقنعة، من أجل ذلك كان لا بد من أن يلموا بالقضايا المطروحة وبخطط المستقبل الذي سيشاركون في صنعه. ومن خلال تركيز جهوده على توفير بنية تحتية متطورة تشمل الخدمات الصحية والمرافق التعليمية وشبكة مواصلات واتصالات متكاملة استطاع الشيخ زايد أن يجعل منافع الاتحاد والخدمات الأساسية التي وفرتها الدولة واضحةً وجليةً أمام أبناء شعبه،[2] فقد ساهمت المعرفة في خلق إحساس بالانتماء الوطني والتفاؤل بالمستقبل، وفي الوقت نفسه كانت أخبار الحكومة الاتحادية ودورها في تعزيز التنمية الوطنية تجد طريقها إلى المواطنين عبر وسائل الإعلام، الأمر الذي خلق انطباعاً إيجابياً عن إنجازاتها وما تقوم به لصالح الوطن والمواطن.

وقد استغل صاحب السمو الشيخ زايد كل وسائل الإعلام المتاحة حينئذ لإطلاع شعبه على إنجازات الدولة وما حققته من تطور اقتصادي واجتماعي؛ فمن خلال إدخال وسائل الإعلام والاتصال أضحى من الممكن إيصال رسالة واضحة مفادها أن الاتحاد قد حقق منافع للجميع. وقد أدرك الشيخ زايد الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في بناء الهوية الوطنية، فاستغل كل فرصة أتيحت له للتحدث إلى أبناء شعبه، فكان يلتقيهم في مختلف المناسبات لتوجيه خطبه؛ وذلك لأن هذه اللقاءات كانت تشكل منبراً يتيح له تأكيد رسالة الوحدة وإبلاغها إلى نساء الدولة وشبابها على وجه الخصوص. لقد عرفت قبائل العين الشيخ زايد منذ طفولته باسم "زايدهم". كما أقام الشيخ زايد من خلال الإذاعة والتلفاز العلاقة ذاتها مع الأسرة الكبيرة من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد عرفوه باسم "زايدهم، رئيسهم". [3]

إن السمات الشخصية لصاحب السمو الشيخ زايد جعلته فاعلاً للغاية في أداء الأدوار السياسية والدبلوماسية التي قام بها؛ فهو لا يندفع في تصرفاته، بل يفكر ملياً ويفاضل بين الخيارات المتاحة أمامه بعناية، وعلاوةً على ذلك فهو يفضل الوفاق على استخدام القوة، وظل هذا المفهوم يشكل مرتكزاً ثابتاً في سياسته الخارجية. وقد أشار الشيخ زايد في أولى جلسات المجلس الوطني الاتحادي في 12 شباط/ فبراير 1972 إلى أن السياسة الخارجية للدولة قائمة على «توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ الأمم المتحدة والأخلاق الدولية المثلى». [4] ورغم أنه كان يفضل التسوية السلمية الوفاقية على غيرها فإنه كان عازماً على عدم المجازفة بالمصالح الحيوية لدولة ا لإمارات العربية المتحدة. [5]

لقد أدى منهج الشيخ زايد في هذا الصدد إلى تحقيق درجة عالية من الثبات والتماسك في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد بقيت المبادئ التي أعلنها في كانون الأول/ ديسمبر 1972 بمناسبة الذكرى الأولى لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة أساساً لدبلوماسية الدولة حتى يومنا هذا. يقول صاحب السمو الشيخ زايد:

«لقد كانت أهداف سياستنا تتحرك في أربعة اتجاهات :

أولاً: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية.

ثانياً: توسيع قاعدة الاتحاد، وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.

ثالثاً: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات.

رابعاً: الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة». [6]

وقد استمرت هذه المبادئ منهجاً للعمل الخارجي في العقود الثلاثة اللاحقة، ولم يتراجع الشيخ زايد عنها لحظة واحدة. وبفضل سياسات صاحب السمو الشيخ زايد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إقامة علاقات دبلوماسية مع أكثر من 140 دولة في العالم مع نهاية القرن العشرين، كما أضحى للدولة أكثر من 40 سفارة في الخارج. [7]

بناء القوات المسلحة

بعد أن حقق اتحاد دولة الإمارات قاعدة عريضة من التأييد الشعبي واكتسبت فكرة "المواطنة" قيمتها ومكانتها السامية التي تقتضي حمايتها والذود عنها، أضحت قضيتا الدفاع والأمن شأناً وطنياً بالغ الأهمية، لاسيما بعد تزايد الضغوط الخارجية شيئاً فشيئاً على الدولة الناشئة. وبالنسبة إلى صاحب السمو الشيخ زايد فقد تمثلت الخطوط العريضة لتطوير القدرات الدفاعية في حماية سيادة الدولة والدفاع عن مواردها الطبيعية وإقامة علاقات مع الدول الأخرى القادرة على المساهمة في تعزيز أمن دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم أن الشيخ زايد كان يفضل الدبلوماسية على غيرها، فإنه كان واقعياً وعملياً، وهذا ما جعله يدرك حتمية وجود قوات مسلحة لدعم الدبلوماسية من جهة، ولتكون رادعاً من جهة أخرى ضد أي تهديد للمصالح الحيوية للدولة.

يرجع نظام الدفاع الوطني المحلي تاريخياً إلى قوة دفاع أبوظبي التي تأسست عام 1965 لتتوافق مع رغبة الشيخ شخبوط في تشكيل قوة عسكرية تدين بالولاء لأبوظبي، بدلاً من الاعتماد على قوات كشافة ساحل عُمان التي كانت تحت السيطرة البريطانية. وقد تقبلت الحكومة البريطانية في نهاية المطاف فكرة تشكيل مثل هذه القوة؛ لأن تشكيلها يعني ضمناً تقليص النفقات الدفاعية البريطانية على قوات كشافة ساحل عُمان، حيث ستتولى حكومة أبوظبي الإنفاق على قوة دفاع أبوظبي.[8] وشارك الشيخ زايد إلى حد بعيد في عملية تأسيس قوة دفاع أبوظبي منذ بدايتها،[9] وكان في الغالب يوظف منهجه العملي لتعديل خطط أخيه في هذا الخصوص.[10]

وقد لاحظ إيه. تي. لام في أيلول/ سبتمبر 1965 اهتمام الشيخ زايد اللافت للنظر بمسألة الدفاع قبل أن يصبح حاكماً لأبوظبي، فكتب يقول:

«زايد حريص على أن يكون عنده جيش، ليس للدفاع عن أبوظبي فحسب، بل باعتباره مؤسسة على مستوى عال من التنظيم والإدارة يمكنها أن تساهم في تحقيق الرخاء لإمارة أبوظبي، ويرى في الجيش قوة رادعة ضد الأعداء المحتملين (يقول الشيخ زايد: سيظن الجميع أننا نملك ثلاثة أضعاف ما نملكه فعلياً) فضلاً عن كونه جزءاً لا يتجزأ من عملية التنظيم الإداري للإمارة الذي كتبتُ عنه بصورة منفصلة إلى المقيم السياسي».[11]

ولم يكن الشيخ زايد ينظر إلى القوة العسكرية باعتبارها وسيلةً للحماية الشخصية أو لتأجيج الصراعات، بل كان مفهومه عن الدور العسكري في التنمية الوطنية يرتكز منذ البداية على الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، وكان يرى في القوات المسلحة مصدراً للمهارات والتقدم التقني في دولة قليلة الموارد البشرية، وكذلك أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة.

وعندما أصبح الشيخ زايد حاكماً لأبوظبي بادر إلى اتخاذ خطوات فورية لتعزيز القوة الدفاعية في الإمارة، دون أن يتخلى عن أولوياته في الإنفاق على التنمية الاجتماعية، إذ بدأ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 بالتعاون مع مستشاره العسكري الكولونيل ويلسون، التخطيط لإنشاء قوة جوية لأبوظبي بشراء ثلاث طائرات وتوفير خدمات

الدعم الفني والإداري الخاصة بها.[12] وفيما يتعلق بقوة دفاع أبوظبي كانت الخطة الأولية التي وضعت في عهد الشيخ شخبوط تهدف إلى إنشاء قوة صغيرة قوامها 250 فرداً يزدادون إلى 500 فرد لاحقاً. أما في عهد الشيخ زايد فقد نمت قوة دفاع أبوظبي نمواً كبيراً وسريعاً في العدد والعدة، فخلال الفترة 1966 ـ 1971 ارتفع العدد الإجمالي لمنتسبي قوة دفاع أبوظبي إلى نحو 10 آلاف فرد، واستطاع الشيخ زايد أن يقيم علاقة تنسيق وطيدة مع قوات كشافة ساحل عُمان.

وبحلول عام 1970 كانت قوة دفاع أبوظبي قد حصلت على عربات مدرعة ومدافع ميدان للمرة الأولى، كما طور الشيخ زايد قواته الجوية المحدودة جداً من خلال امتلاك طائرات مقاتلة بريطانية من طراز هوكر هنتر Hawker Hunter تم تسلمها في عام 1970، وكانت مصممة لتكون طائرات مقاتلة ولتقدم الإسناد القريب للقوات البرية.[13] كما دخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للحصول على طائرات ميراج Mirage أحدث طرازاً.[14] ورغم أن بعض الإمارات الأخرى قد بدأت أيضاً تطور قواتها المسلحة، فإن ذلك لا يمكن مقارنته بالتطور الذي شهدته أبوظبي.[15]

في المفاوضات المعقدة التي أدت إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كانت القضايا العسكرية محور اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد،[16] فمع وجود دول كبيرة وقوية تحيط بالدولة الناشئة أدرك الشيخ زايد الحاجة إلى بناء قوة عسكرية قادرة على أداء مهامها الدفاعية بجدارة، وقد علق على ذلك بأنه إذا كان الاتحاد قوياً فإنه سيكون رادعاً لأعدائه المحتملين، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها على أقل تقدير.[17] كما أوضح أن قوة دفاع أبوظبي ليست لخدمة أبوظبي فحسب، بل لخدمة كل إمارات المنطقة. وكان إدوارد هندرسون قد سأل الشيخ زايد عما سيحدث في حال فشل محاولته إقامة اتحاد شامل. وكان رد الشيخ زايد حازماً حين قال إنه سيكمل المشوار مع أي من الإمارات التي ستنضم إليه من الإمارات السبع، وإنه سيتحمل عبء الدفاع عن هذه الإمارات، وإنه سيساعد على تطويرها، ولكنه لن يدافع عنها إلا عندما تصبح أعضاء في الاتحاد.[18] لقد كان الشيخ زايد ينظر إلى قوة دفاع

أبوظبي على أساس أنها نواة قوة وطنية مستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى حماية الاتحاد بأكمله ومصالحه الحيوية.[19]

وعلاوة على ذلك فقد أدرك الشيخ زايد أنه من دون قوة دفاعية كافية لا تستطيع أي دولة أن تحافظ على سيادتها، وفي هذا السياق يقول المقيم السياسي البريطاني السير ستيوارت كروفورد Stewart Crowford في تحليله الشخصي:

«يرى الشيخ زايد أن الطريقة المثلى لضمان أمنه إنما تتمثل في إنشاء قوته الدفاعية الخاصة، وهذا ما يفعله الآن من خلال توسيع قاعدته السياسية لتشمل كل إمارات الساحل المتصالحة، ومن خلال اكتساب الدعم السياسي في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. ومما يشجع الشيخ زايد في الإمارات المتصالحة الدعم الشعبي الصادق فيها لقيام اتحاد بينها، وكذلك ما تحظى به شخصيته من شعبية بين أبناء هذه الإمارات، فضلاً عن القوة الجاذبة لثروته...».[20]

ويخلص كروفورد في نصيحته إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أنه «من المرجح أن يتمكن الشيخ زايد بفضل الموارد المتاحة له في نهاية المطاف من تحقيق ما يسعى إليه لو ترك بسلام».[21]

كما كان التحليل الاستراتيجي للشيخ زايد ذكياً، إذ لم يقبل الفكرة البريطانية-الأمريكية التي جرى الترويج لها بأن سيادة سعودية-إيرانية مشتركة يجب أن تحل محل القوة البريطانية التي سترحل عن الخليج.

وفي هذا السياق فقد أخبر إيه. تي. لام الوكيل السياسي في أبوظبي بأنه كان متأكداً من أن حكام الإمارات المتصالحة وشعوبها يتطلعون إلى دولة مستقلة ذات سيادة لا تحتاج إلى حماية خارجية. وإذا كانت الكويت قد نجحت في ذلك فإن في وسع الإمارات المتصالحة أن تفعل الشيء نفسه.[22]

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 أيقن صاحب السمو الشيخ زايد أنه لابد من توحيد قيادات القوات المسلحة التابعة للإمارات المختلفة واندماج

تشكيلاتها جميعاً تحت قيادة موحدة وتوحيد معداتها. وكان يعتقد، وهو على حق في ذلك، أن القوات المسلحة يجب أن تكون رمزاً للوحدة الوطنية وألا تظهر خلافاتها، فكانت الخطوة الأولى إعادة هيكلة قوة ساحل عُمان فيما عرف باسم قوة دفاع الاتحاد ومقرها الشارقة. وسرعان ما حصلت هذه القوة على معدات متقدمة وربطتها علاقة عمل وثيقة بقوة دفاع أبوظبي، غير أنه كان هناك ما لا يقل عن خمس وحدات دفاعية أخرى في المنطقة، بما في ذلك الوحدات الخاصة بدبي والشارقة ورأس الخيمة، بالإضافة إلى الوحدتين المشار إليهما أعلاه.

تمثل دور هذه الوحدات في الدفاع عن الإمارات المعنية، ووفقاً للدستور المؤقت كانت هذه الوحدات مجتمعةً مسؤولةً أيضاً عن حماية الاتحاد. وقد بدأت قوة دفاع أبوظبي بوصفها الأكبر حجماً في اتخاذ الخطوات الضرورية للتحول إلى قوة قادرة على الدفاع عن الدولة بأسرها. وفي الحقيقة فقد كان في وسع الشيخ زايد أن يعتمد في توفير الحماية والدفاع على القوات المسلحة الخاصة بأبوظبي وقوة دفاع الاتحاد فحسب بالنظر إلى الحجم النسبي لهذه القوات، ولكنه كان عازماً منذ البداية على أن تجسد القوات المسلحة للدولة الجديدة المبدأ الأساسي للوحدة، والذي اشتملت عليه كل خططه. وقد شكَّل ذلك تحدياً أمام القوات المسلحة تمثل في تحقيق هدفين ربما يظهران متباعدين، فقد كان عليها أولاً أن تمر بعملية توسع وتطور موازية للتقدم الكبير الذي يجري على الجانب المدني، وثانياً أن تتخذ الخطوات العملية نحو الاندماج والتكامل، وهو الأمر الذي قد لا يخلو من المشكلات.

كان الشيخ زايد مدركاً أبعاد المشكلة التي ينطوي عليها قراره، لكنه كان يعتقد أنه من الصعب تجاهل هذه القضية بل هو مستحيل، فقد كان مدركاً للتحديات الخطيرة التي يفرضها انقسام قوات الدفاع المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى تأثيرها في كفاءة الدفاع عن الدولة وحمايتها بفاعلية. ومن وجهة النظر العسكرية كان بقاء هذه البنية التنظيمية المفككة أمراً محفوفاً بالمخاطر من الناحية العملياتية، نظراً لانعدام التنسيق بين الأفرع المختلفة في مجالات التسليح والعمليات والقيادة والتدريب والرؤية

الاستراتيجية.[23] ومن الناحية السياسية فإن هذا التفكك قد يكون دافعاً للنزعة الانفصالية؛ وهذا ما قد يعكس صورة سلبية. أما من الناحية الواقعية فإن المشكلة الآنية كانت حقيقة أن القوات المسلحة لم تكن كافيةً عدداً وعتاداً لمواجهة المهام الجديدة؛ لذا اتفقت الآراء على ضرورة العمل على زيادة القوة الضاربة ودعم الكفاءة القتالية في القوات المسلحة للدولة الجديدة التي لم تعد تحت الحماية البريطانية. وبدأ التوسع في قوات الدفاع لكل إمارة خلال السنوات التالية للاتحاد، بيد أن قوة دفاع أبوظبي كانت القوة الوحيدة التي تمتلك تشكيلات جوية وبحرية كبيرة، فضلاً عن توسع قوة دفاع الاتحاد ومؤسسات التدريب.[24]

ويلاحظ أن المجلس الأعلى للاتحاد لم يتخذ قراره لمعالجة قضية توحيد قيادات الجيش إلا في صيف عام 1975، إذ أمر المجلس بإجراء دراسة مبدئية هدفها توحيد القوات المسلحة التابعة لكافة الإمارات.[25] وخلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو عام 1975 زار دولة الإمارات العربية المتحدة خبراء عسكريون عرب على أعلى مستوى لدراسة النتائج المترتبة على توحيد القوات المسلحة للدولة. وشكل تقريرهم إطاراً عاماً لعملية توحيد القوات المسلحة.[26] وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر تحدث صاحب السمو الشيخ زايد إلى الصحافة المحلية، وكان واضحاً حين قال إن الاستقرار لا يمكن ضمانه إلا من خلال بنية دفاعية وأمنية موحدة.

لقي حديث الشيخ زايد استجابةً فوريةً من الجميع، ففي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 أعلن حاكم الشارقة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي أنه من أجل تحقيق الوحدة الوطنية فإن الحرس الوطني لإمارة الشارقة سيندمج اندماجاً كاملاً في منظومة الدفاع الوطنية، وبعد يومين أعلن أيضاً أن علم دولة الإمارات العربية المتحدة سيحل محل علم الشارقة. وكان هدف حاكم الشارقة حينئذ أن يبين أن مستقبل إمارة الشارقة إنما يكمن في المنظومة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن تخليه عن هذا الحق طواعيةً إنما هو لمصلحة الإمارة. كان تصرف حاكم الشارقة محملاً بالدلالات والمعاني، وكان أيضاً رسالةً موجهةً إلى الإمارات الأخرى. وقد أثنى الشيخ زايد علانيةً على الدعم الذي

أبداه حاكم الشارقة، ولا يقل عن ذلك أهميةً أن الرأي العام كان يدعم بحماس توحيد القوات المسلحة. وقد لقي التحرك الذي كان يجري في هذا الشأن تأييداً ومساندة شعبية واسعة واكتسب زخماً قوياً، إلى أن أعلن المجلس الأعلى للدفاع الذي يمثل كل الإمارات ويرأسه الشيخ زايد في 6 أيار/ مايو 1976 اندماج كل قوات الدفاع في الإمارات المختلفة لتشكل القوات المسلحة للدولة تحت قيادة واحدة.[27]

وقد وصف المحلل إيريك بيترسون هذا التطور بقوله: «كانت البنية السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة... عاملاً مهماً للغاية في الشؤون العسكرية لتلك الدولة. وبسبب طبيعة الاتحاد الذي نشأ بين إمارات الدولة فإن تطوير القوات المسلحة جاء نتيجة للعملية السياسية الناشئة».[28] ولكن في حين دعا قرار المجلس الأعلى للدفاع إلى أن تُدمج القوات الخاصة بكل إمارة في القوات المسلحة الوطنية، فإنه أتاح لقوات دفاع كل إمارة أن تضطلع بدور داخلي في الإمارة المعنية.

وبقي التساؤل الجوهري قائماً بشأن ما إذا كانت قوات الدفاع "المحلية" موجودة في الأساس لخدمة مصالح الدولة أم مصلحة الإمارة. ولم يكن الدستور واضحاً بشأن هذا الموضوع، مما أدى إلى تعارض وجهات نظر الإمارات المختلفة. ورغم أن الشيخ زايد كان مشغولاً في المقام الأول بالقضايا العملية المتعلقة بالكفاءة القتالية للجيش وفاعليته العسكرية، فإنه لم يرد أن تكون التشكيلات العسكرية المحلية رمزاً للانفصالية. وبعيداً عن الضرورة العسكرية التي تجعل التوحيد إجراءً حتمياً، فإن احتفاظ بعض الإمارات بقوات محلية يحمل دلالات ومعاني رمزية تجعل من الموضوع اختباراً لمبدأ الوحدة ذاته، وقد أضحى احتفاظ كل إمارة بقواتها المسلحة رمزاً لهويتها الفردية.

ونتيجة لذلك ظلت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة مثار الخلاف الرئيسي حول تطوير بنية الدولة، وبذلت محاولات عديدة لتسوية القضية. وفي أواخر عام 1976 وبداية عام 1977، صدرت التوجيهات لتحويل تشكيلات القوات المسلحة التابعة لمناطق الدولة المختلفة إلى تنظيم موحد جديد تحت قيادة عليا مشتركة.[29] وفي 31

كانون الثاني/ يناير 1978 أصدر صاحب السمو الشيخ زايد مرسوماً بشأن استكمال توحيد القوات المسلحة، ونص المرسوم على توحيد الجيش ودمج قواته في بنية واحدة، وإلغاء قيادات المناطق في الإمارات المختلفة، وتحويل القوات المتمركزة فيها إلى ألوية تتبع قيادة مشتركة.[30]

لقد ثبت أن عملية توحيد قيادات القوات المسلحة كانت أصعب مما هو متوقع، ولكنها تطورت بسرعة، لأن ما كان يعرف سابقاً بقوة دفاع أبوظبي وقوة دفاع الاتحاد قد شكّلتا معظم الوحدات المسلحة في الدولة. ولقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء قوات مسلحة مشتركة في فترة قصيرة نسبياً وبسلاسة غير متوقعة. أما المهام المتبقية فكانت فنية في طبيعتها وغير سياسية، وخلال الثمانينيات ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها على بناء كادر وطني من الضباط لتولي مسؤولية القوات المسلحة، وتطوير نظم التدريب والإسناد الإداري، ووضع نظام للمشتريات يمكن من خلاله تحديد الأسلحة والمعدات التي تتناسب مع الظروف الاستراتيجية والبيئية للدولة، علاوةً على خلق روح الجماعة في أداء أفرع القوات المسلحة.

لقد تعامل صاحب السمو الشيخ زايد مع قضية توحيد القوات المسلحة التي لازمت الدولة منذ قيامها بأسلوب مدروس وبراعة سياسية، إذ أوضح في خطاب تلو الآخر أن الاتحاد والتكامل العسكري أمران متلازمان لا يفترقان.[31] ولم يتخل الشيخ زايد إطلاقاً عن فكرة إقامة منظومة عسكرية موحدة للدولة، ولكنه في الوقت ذاته ترك للفكرة الزمن اللازم لتمر بمراحل تطورها تدريجياً، ولم يسمح لإيمانه وحماسه لفكرة توحيد القوات المسلحة أن يؤثرا في أحكامه وقراراته، وأبدى استعداداً للتمهل ريثما يتخلى حاكم كل إمارة عن تمسكه باستقلاليته العسكرية طواعيةً لصالح الاتحاد.

إن التطورات التي شهدتها القوات المسلحة تعكس بوضوح التحولات المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة على امتداد ثلاثة عقود،[32] وهي تقدم مقياساً دقيقاً وصادقاً للتغيرات والتطورات التي شهدتها الدولة، والتي تكون عادة غير واضحة المعالم في زخم الأحداث الداخلية

والخارجية المتداخلة. وقد نظر الشيخ زايد منذ البداية إلى القوات المسلحة باعتبارها أداة من أدوات السياسة العامة لا الحرب، وأن أهم ما يترتب عليها هو تحقيق المنفعة الاجتماعية في سياق الوحدة. وفي هذا السياق فقد كتب السفير الأمريكي فيليب جي. جريفن Philip J. Griffin في برقية إلى واشنطن في حزيران/ يونيو 1972 قائلاً: «في المحاولة الانقلابية في الشارقة اتحدت قوة دفاع الاتحاد وقوة دفاع أبوظبي المتفوقة عليها للمحافظة على الأوضاع الداخلية والاستقرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا مؤشر مشجع في عملية بناء الدولة». [33]

وفي الوقت المناسب أدرك صاحب السمو الشيخ زايد أيضاً أن هناك دوراً جديداً للقوات المسلحة، وهو الدور الذي تجلى وفرض نفسه في التسعينيات، إذ كانت المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام وسيلة قيمة يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلالها أن تساهم في تعزيز الأمن الدولي. وقد شاركت قوات دولة الإمارات العربية المتحدة في عدد متزايد من عمليات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية في أمكنة مختلفة من العالم، كما أن من المرجح أن يشكل ذلك دوراً مهماً وملائماً لدولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام المقبلة، وقد حدد الشيخ زايد دور قوات الدولة التي تشارك في مهام خارجية بأنه حفظ السلام. وكما أن الشيخ زايد قد أصر دائماً على أن القوات المسلحة مسؤولة عن الذود عن حياض الوطن وصدّ أي اعتداء عليه، فقد أكد بالقدر نفسه أن هذه القوات لن تستخدم في شن أي اعتداء، فقال في هذا السياق:

«لقد عمدنا لبناء جيش قوي ذي كفاءة قتالية عالية، لا عن رغبة في غزو أحد أو قتال أحد، وإنما ليحمي الأرض ويصون العرض ويذود عن حياض الوطن الذي حقق لأبنائه العزة واطمأن المواطنون فيه على عيشهم في أمن واستقرار. إننا دولة تسعى إلى السلام وتحترم حق الجوار وترعى الصديق، ولكن حاجتنا إلى الجيش القوي تبقى قائمةً ومستمرةً، ونحن نبني الجيش لا رغبة في غزو أو قتال وإنما للدفاع عن أنفسنا». [34]

وبهذه الروح العسكرية الاحترافية فإن القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة باتت مهيأة على نحو مثالي للقيام بدور في تسوية النزاعات والتخفيف من حدة

التوترات الإقليمية والدولية؛ ولذلك فقد شاركت وحدات عسكرية من القوات المسلحة لدولة الإمارات في عمليات حفظ السلام في لبنان والصومال، وأدت مهامها بنجاح، ليس لأنها قوات دولة مسلمة فحسب، ولكن لأنها طرف مقبول عند كل أطراف النزاع، فضلاً عن كونها دولةً لها تاريخ مميز من علاقات حسن الجوار ودعم السلام الدولي. وكذلك كان للقوات المسلحة لدولة الإمارات الدور نفسه في العمليات التي نفذت في كوسوفا وألبانيا اعتباراً من نيسان/ إبريل 1999، إذ أظهرت قوات دولة الإمارات العربية المتحدة قدرةً فائقةً على تقديم المساعدات الإنسانية دون أن تنتقص شيئاً من عزة أو كرامة أولئك الذين يتلقون هذه المساعدات. ومن ناحية أخرى فإن أداء قوات دولة الإمارات العربية المتحدة مع قوات التحالف أثناء عملية تحرير دولة الكويت في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1991 قد أظهر أن مشاركتها في عمليات حفظ السلام لم تقلل إطلاقاً من قدرتها على خوض عمليات قتالية ناجحة؛ وعلى سبيل المثال فقد قامت طائرات الإمارات المقاتلة بـ 123 طلعة ضد القوات العراقية المحتلة لدولة الكويت، كما كانت قوات الدولة بين طلائع القوات التي دخلت دولة الكويت وساعدت على تحريرها خلال الهجوم البري في الفترة بين 24ـ27 شباط/ فبراير 1991.[35]

تُعد مشاركة صاحب السمو الشيخ زايد الشخصية في جهود المصالحة الدولية، علاوةً على المساهمة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في أوقات الطوارئ والأزمات الدولية، من العوامل التي أدت إلى تطوير القوات المسلحة وتجهيزها بالمعدات لتصبح قادرة على مواجهة كل الاحتمالات، ففي عصرنا الحديث تقوم القوات المسلحة بما هو أكثر من الاستعداد للحرب. وفي هذا السياق فإن القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة خير مثال على المؤسسة العسكرية المهيأة لمتطلبات الألفية الثالثة.[36]

ممارسة مهام رجل الدولة

يعتبر الاستعداد العسكري الركيزة الأولى للأمن القومي، وقد بذل صاحب السمو الشيخ زايد جهوداً مضنيةً لتظهر القوات الإماراتية المسلحة بصورة مشرفة وتكون على أعلى مستوى من الجاهزية العسكرية، وأن تملك الموارد والإمكانيات اللازمة لأداء

مهمتها باعتبارها الوسيلة الأساسية لصدّ أي عدوان. أما الركيزة الثانية للأمن القومي فهي الحماية التي يوفرها المجتمع الدولي، ومنذ انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى هيئة الأمم المتحدة أدرك الشيخ زايد أن صيغة التعاون الدولي يمكن أن تكون واحدة من الوسائل المهمة لحماية الدولة الناشئة ومساندتها. وقد أضحت الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية والمنظمات العربية والإسلامية منابر يمكن من خلالها أن يصل رأي دولة الإمارات العربية المتحدة ومواقفها إلى المستويين الإقليمي والعالمي. وقد استوعب الشيخ زايد منذ أيامه الأولى في العين أن السياسة القبلية قائمة على شبكة من الالتزامات المتبادلة، ولتمسكه بهذه السياسة فسرعان ما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ على عاتقها بعض الالتزامات بعد أن تبوأت مكانتها على الساحة الدولية، ولكن هذه الالتزامات جاءت في مقابل "ميثاق الشرف" الذي التزمت به دول أخرى تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يكن النظام الدولي في هذه الناحية يختلف كثيراً عن البنية القبلية التي عرفها حق المعرفة.

لم يكن يقع على عاتق أبوظبي أي مسؤولية مباشرة فيما يتعلق بالدبلوماسية أو العلاقات الدولية قبل عام 1971، إذ كان هذان الأمران ضمن مسؤوليات الحكومة البريطانية حسب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة، وليس مستغرباً أن المصلحة البريطانية كانت تُغلّب على المصلحة المحلية في هذين الجانبين. ولا يعني ذلك أن الحكومة البريطانية قد فشلت تماماً في أخذ مصالح الشعوب العربية في هذه المنطقة في الاعتبار، ولكنها راعت تلك المصالح ضمن إطار أوسع هو السعي إلى ما يحقق مصلحة بريطانيا. لذا فإن بريطانيا التي دافعت عن أراضي أبوظبي في وجه أي مطامع أجنبية بالطرق الدبلوماسية والعسكرية إنّما كانت تهدف من وراء ذلك إلى أن تبقى الموارد النفطية الواعدة لأبوظبي جزءاً من الموارد الاستراتيجية البريطانية.[37]

كان الشيخ زايد قائداً سياسياً يلتزم النهج العملي في تعامله مع السلطات البريطانية؛ فقد قبل فكرة الثنائية في العلاقات بين الجانبين، بمعنى أن أي علاقة بين دولتين يمكن أن تنطوي على التوافق أو الخلاف. ومن الواضح أيضاً أن خطته المتسمة بالمثابرة والدقة

لبناء علاقات مستقبلية في المنطقة قد سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وللإحاطة بالأهداف التي كان الشيخ زايد يسعى إلى تحقيقها في نهاية المطاف تبرز ضرورة دراسة تطورها التاريخي منذ منتصف الستينيات.

عندما أصبح الشيخ زايد حاكماً لأبوظبي في عام 1966 كان على دراية واضحة بالقوى التي تشكل السياسة الدولية، وكان مدركاً حقيقة أن أبوظبي تقع إلى جوار دولتين تفوقانها مساحةً وقوةً، هما إيران والمملكة العربية السعودية، وأنه لا بديل عن إقامة علاقة سلمية تكون قاعدةً قوية لسياسة بعيدة المدى.[38] أما المملكة العربية السعودية فقد مرت علاقاتها التاريخية مع أبوظبي بمراحل من التوتر والخلاف المرير الذي يعود إلى أكثر من ثلاثين عاماً، وكان الشيخ زايد عازماً على إنهاء هذا الخلاف الخطير، ومدركاً أن ميراث عدم الثقة لا يمكن أن يمحى في لحظة، وأنه لابد من بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين. ولقد ظل الملك فيصل طرفاً في الخلاف أكثر من ثلاثة عقود، إذ كان وزير خارجية السعودية في عهد أبيه سنوات عديدة، واتسم بأنه أكثر تصميماً وتشدداً في موقفه من الملك عبد العزيز نفسه. ورغم انشغاله عن هذه القضية بعض الشيء لاعتبارات وظروف سياسية أخرى مع مرور الزمن، فإنه لم يكن ليتزعزع عن عزمه على رؤية نهاية تحقق مصالح المملكة العربية السعودية بشكل أساسي. لكن الشيخ زايد كان يرى أنه لو قدر للمباحثات أن تخرج من "اليد الجامدة" للدبلوماسية البريطانية، لأمكن بناء علاقة عمل مباشرة وفعالة بين الطرفين.

وفي نيسان/ إبريل 1967 قام الشيخ زايد بزيارة الملك فيصل في جدة فأعجب الملك فيصل بأسلوب حديث الشيخ زايد لما اتصف به من لباقة واحترام، إذ خاطبه الشيخ زايد على اعتباره في مقام "والده".[39] كما أشار الملك إلى المشكلات الحدودية القائمة على اعتبار أنها أمر بين إخوة عرب. غير أن حالة العداء التي امتدت أعواماً طويلةً لم تكن لتنتهي بجرة قلم كما يقال، ووصل الاجتماع إلى طريق مسدود، وأحس الشيخ زايد أن الدبلوماسية البريطانية التي كانت تسعى وراء تحقيق مصالحها فقط كانت مُعوِّقةً لا معينةً في الاجتماع المذكور.[40] لذا فقد عقد العزم على أن يتبع أسلوبه الخاص في

المفاوضات، متخلصاً من الأسلوب الحذر للدبلوماسية البريطانية، والذي ثبت عدم جدواه لفترة طويلة. وكانت المصالح الحيوية للإمارة واضحة ومحددة لدى الشيخ زايد، فقد طالبت السعودية حينئذ بالمنطقة المحيطة بالعين، وكانت هذه الواحة أساسية لمستقبل الإمارة ومن المتعذر التنازل عنها، أما الأمور الأخرى فيمكن التفاوض بشأنها.[41]

كان موقف الشيخ زايد في الاجتماع الأول الذي عقد عام 1967 واضحاً عندما أعلن أن القضية ليست قضية خطوط مرسومة على الخريطة، بل قضية شرف وثقة متبادلة. وفي حين كانت الحكومة البريطانية تتحدث دائماً عن حدود يمكن إثباتها والتحقق منها، فإن الشيخ زايد كان ينظر إلى المباحثات بطريقة مختلفة، لقد عرف أنه من المستحيل على إمارة أبوظبي، أو دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد، أن تكون آمنةً وهي على خلاف مع جارتها الكبيرة، لذا فقد سعى بإصرار للتغلب على عقود من المشاعر العدائية لدى السعوديين بسبب إحساسهم بتعامل بريطانيا بمعيارين مختلفين.[42] واستغرق الأمر أكثر من سبعة أعوام من الجهود الحثيثة لضمان معرفة الملك فيصل بالنيَّات الطيبة للشيخ زايد وبأنه رجل يحترم كلمته. وقد احتد النقاش في إحدى المرات أثناء اجتماع حول الحدود، فما كان من الشيخ زايد إلا أن قال إن الملك أخ عربي وأهلاً وسهلاً به في أرضه، وإن "حدوده" تمر من تحت مقعده في القصر في أبوظبي. وكان الشيخ زايد يعني أن الحديث عن "الحدود" بين الأشقاء العرب لا معنى له.[43]

ومنذ أن أصبح صاحب السمو الشيخ زايد رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة فإنه سعى إلى القيام بدور المصالح وصانع السلام، والأهم من ذلك تأكيده الواضح لتطلعه إلى علاقة طيبة بين بلاده والمملكة العربية السعودية. وقد غض الشيخ زايد الطرف عن العديد من الصعوبات الناجمة عن عدم رغبة السعوديين في بداية الأمر في الاعتراف بالاتحاد الجديد كياناً مستقلاً، وظل يعمل من دون كلل أو ملل لتحسين العلاقات. وما إن خفت حدة التوتر حتى تمكن من إيجاد قاعدة للمصالح المشتركة تضمن للبلدين التوصل إلى موقف موحد، فقد كان يؤمن بأن البلدين عربيان مسلمان، لكل منهما دور محوري في الاقتصاد العالمي من خلال الصناعات النفطية في كل منهما، وأن المصالح

المشتركة تفوق بكثير الخلافات الجانبية التي فصلت بينهما . ويمثل ذلك في جوهره المنطق نفسه الذي تعامل به صاحب السمو الشيخ زايد مع إخوانه حكام الإمارات الأخرى أثناء عملية إقامة دعائم الوحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة .[44]

من العوامل الرئيسية التي ساهمت في بناء علاقة الوئام بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ذلك الدور الريادي الذي قام به صاحب السمو الشيخ زايد في المقاطعة النفطية العربية خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 ، ففي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 تم الاتفاق على تنفيذ تخفيض على مراحل بنسبة 5٪ شهرياً من صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أن الشيخ زايد كان يرغب في فرض نسبة أكبر بكثير . وكان الشيخ زايد أول رئيس دولة عربية ينفذ الإنذار الذي وجهته الدول العربية المنتجة للنفط إلى الرئيس الأمريكي نيكسون بإيقاف إرسال الأسلحة إلى إسرائيل أو يواجه حظراً على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية .[45] وكانت هذه السرعة والقوة في رد فعل الشيخ زايد على قيام واشنطن بإعادة تسليح إسرائيل قد شكلت مفاجأة لصانعي السياسة الأمريكية ، كما أدى تصرف الشيخ زايد الملتزم بالمبادئ إلى تشجيع الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة على أن تحذو حذوه .[46] وفي اليوم التالي أصدر الشيخ زايد قراراً بالإيقاف الكامل لجميع صادرات النفط من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعادل هذه النسبة نحو 15-20٪ من واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي . وقد تم اتخاذ هذا القرار في وقت تشهد فيه أبوظبي التي تعتبر المصدر الرئيسي للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة عجزاً في حسابها الجاري .[47] وعلى الرغم من ذلك رأى صاحب السمو الشيخ زايد أن من الضروري أخلاقياً بالنسبة إلى العرب أن يتصرفوا بتصميم وعزيمة لا تلين في هذا الموضوع ، وكان يدرك أن التخفيض بنسبة 5٪ سيتم تفسيره في الغرب على أساس أنه مجرد عمل سياسي رمزي من جانب العرب لحفظ ماء الوجه ، بينما يشير الاستخدام الشامل لسلاح النفط إلى مدى تصميمهم وجدية نيَّاتهم .

وقفت بقية الدول العربية المنتجة للنفط على الفور خلف مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة. وأدركت الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص أنها ستدفع ثمن الدعم غير المشروع لإسرائيل. وقد أدت الزيادة التي حدثت في أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 إلى ارتفاع ملحوظ في النفوذ الدولي للدول العربية المنتجة للنفط. وكان لصاحب السمو الشيخ زايد دوره القيادي فيما حدث، فقد كان حسه الاستراتيجي صائباً في الوقت الذي لم يتمكن فيه بعض القادة العرب الآخرين من تفهم القضايا الأساسية التي تواجه الأمة العربية حينها. وكان يرى أن العرب جميعاً طرف في هذا الصراع وليس "دول المواجهة" فقط. لقد كان النفط سلاحاً مثل أي سلاح آخر، ولكن الدول الغربية كانت تعتقد أن العرب لن يلجؤوا مطلقاً إلى استخدام هذا الرادع الأخير. وبلجوئه استراتيجياً إلى استخدام هذا "السلاح" في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أحدث الشيخ زايد تحولاً في المشهد السياسي العالمي،[48] فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تتجلى فيها القوة التي يملكها العرب.[49] وبهذه الإجراءات العملية برهن الشيخ زايد على التزامه بخدمة قضية الإخاء العربي مهما كانت التكلفة من الناحية المادية.[50] وترك هذا الالتزام بالقضايا المشتركة تأثيره البالغ في الملك فيصل.

أدى تأييد القضية العربية المشتركة إلى تخفيف التوتر في العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ظهرت على الفور ثمار هذا الإحساس بالتضامن الذي أرساه الزعيمان في ذلك الوقت، وساعد مناخ الثقة المتبادلة على تهيئة الخلفية السياسية التي مهدت للتسوية الحدودية التي وقعت في آب/ أغسطس 1974 بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.[51] وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ذاع صيت الشيخ زايد باعتباره وسيطاً للمصالحة وتحقيق الوفاق في أنحاء العالم العربي، ففي آب/ أغسطس 1974 نجحت وساطته في التوصل إلى حل لخلاف بين مصر وليبيا.[52] وبعد وقت قصير، ونظراً للنجاح الذي أصابه في هذه الوساطة، قام صاحب السمو الشيخ زايد بزيارة الملك فيصل في مدينة جدة، وشهد

هناك نجاح الجهد الدؤوب الذي بذله على امتداد سنوات لبناء الثقة وتحقيق المصالحة مع المملكة العربية السعودية، وتوصل إلى اتفاق أنهى حالة التوتر بين الدولتين.[53] وعلى الرغم من وجود بعض التفاصيل التي كانت بحاجة إلى الاتفاق بشأنها وتشكيل لجنة فنية مشتركة لهذا الغرض، كان جوهر الاتفاق الذي تم التوصل إليه هو أن المستقبل يكمن في بناء روح الصداقة والتعاون[54] بين الدولتين.[55]

كان لهذا الاتفاق أهمية كبيرة، فعدم وجود حل نهائي لهذا الخلاف المستمر منذ أمد طويل يجعل العمل العربي المشترك في منطقة الخليج العربي أمراً غير ممكن. ومنذ تلك اللحظة تأكد مبدأ رئيسي يشير إلى أن الروابط الأخوية العربية هي أساس العلاقة التي تربط بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وهناك عدد من المناسبات التي اتخذت فيها الدولتان مواقف مختلفة بشأن قضايا سياسية، ولكن الأسس الراسخة للعلاقات بين الدولتين لم تهتز.[56] وقد صُدم صاحب السمو الشيخ زايد بوفاة الملك فيصل الفاجعة في العام التالي لاتفاقهما، وبذل كل ما في وسعه من أجل تأسيس علاقة بنّاءة مع خلفه الملك خالد والملك فهد من بعده. وقد مهد مناخ الثقة المتبادلة والهموم المشتركة في منطقة الخليج العربي لتوحيد جهود الدولتين في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981.[57] وهكذا تمكن الشيخ زايد خلال عشر سنوات من تحويل العلاقة الجوهرية مع المملكة العربية السعودية من حالة العداء المستحكم إلى علاقة تعاون مشترك ومشاركة فعّالة في برنامج لتوطيد دعائم السلام والعمل البنّاء في المنطقة.[58]

طبق صاحب السمو الشيخ زايد أسلوباً مشابهاً في معالجته للعلاقة المضطربة مع إيران، ففي وقت متزامن مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى أثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي كانت إيران قد احتلت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بعد أن استولت عليهما بالقوة من إمارة رأس الخيمة، بالإضافة إلى تأكيد مطالبتها بجزيرة أبوموسى التابعة لإمارة الشارقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.[59] ومنذ الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971 تولى صاحب السمو الشيخ زايد بصفته

رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية موضوع الجزر المذكورة بعد أن أصبحت إمارتا رأس الخيمة والشارقة جزءاً من الدولة الاتحادية. ووفقاً لوجهة نظره تعد الإجراءات الإيرانية غير مقبولة لأن السيادة التاريخية على هذه الجزر ظلت عربية على الدوام. وحتى مذكرة التفاهم المتعلقة بجزيرة أبوموسى تعتبر اتفاقاً موقعاً تحت الإكراه، وبهذا لا يمكن النظر إليها باعتبارها قد حسمت أي مسألة متعلقة بالسيادة على الجزر.

وانطلاقاً من اقتناعه الراسخ وإدراكه للشعور الوطني القوي الرافض للاحتلال الإيراني لجزء من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، اختار صاحب السمو الشيخ زايد مساراً عقلانياً أكد به حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة في السيادة على جزرها المحتلة، ولكنه نأى في الوقت نفسه عن أي إجراء قد ينظر إليه باعتباره تبريراً لاستخدام القوة، فبينما واصل الشيخ زايد الاعتراض على الاعتداء الإيراني وتمكن من طرح قضية إعادة الجزر إلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الدولي، فإنه أكد أيضاً التزام دولته بالعلاقات الودية بين الدولتين المتجاورتين، وأبدى استعداده لتسوية أي نزاعات بأسلوب عادل ومنفتح. وفي حديث صحفي له عام 1981 قال الشيخ زايد: «إن وسيلتنا إلى ذلك هي تقديم الأدلة والمستندات القانونية، ومن خلال الحوار المشترك والتفاهم المتبادل بحيث ينال كل ذي حق حقه ويعود الحق العربي إلى أهله. موقفنا من الجزر الثلاث واضح وبسيط، هذه الجزر جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة وملك لها».[60]

استمر صاحب السمو الشيخ زايد في اتباع هذه المعالجة حتى بعد أن انتهكت إيران مذكرة التفاهم الموقعة بشأن جزيرة أبوموسى باستيلائها على كامل الجزيرة المذكورة وطرد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالقوة منها في عام 1992. وفي خطاب له في يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1993 بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للعيد الوطني قال الشيخ زايد:

«نعلن رغبتنا الجادة في إجراء حوار مباشر مع إيران لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام

بالطرق السلمية من إجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول». [61]

وطوال مدة هذا النزاع لم يضعف عزم صاحب السمو الشيخ زايد بشأن التوصل إلى حل له عن طريق القنوات السلمية، من خلال الحوار المباشر أو التحكيم الدولي أو بإحالته إلى محكمة العدل الدولية. ويرى الشيخ زايد الذي لم تثبط همته التصرفات الإيرانية وهو يواصل التزامه باستعادة الجزر أن الزمن سيثبت مرة أخرى صحة نهجه في معالجة هذه القضية. وفي كانون الثاني/ يناير 2000 قال الشيخ زايد:

«لقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات واضحة لإنهاء احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزرنا الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة أو التحكيم الدولي وإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن استمرار احتلال إيران لجزرنا الثلاث ظل يتعارض باستمرار مع التوجهات السلمية الواضحة لدول مجلس التعاون الخليجي والنداءات والمبادرات المتكررة التي توجهنا بها إليها لإنهاء احتلالها لهذه الجزر وفقاً لمبادئ القانون الدولي وانطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة... إننا نتطلع إلى تجاوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع هذه الجهود المخلصة لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة وفق جدول زمني محدد أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وبناء علاقات أخوية طبيعية يسودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك». [62]

وهكذا فإنه في حين تظل هذه القضية تنتظر الحل حتى بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن المبادئ والتوجهات التي تمسَّك صاحب السمو الشيخ زايد بها لحل هذا النزاع قد بقيت ثابتة طوال هذه الفترة.

يمكن أن يكون أبلغ تفسير لما أنجزه الشيخ زايد في هذا الخصوص الملاحظة التي أبداها ونستون تشرشل عن الحرب الباردة: «الحوار أفضل من الاقتتال». [63] وقد حققت

سياسة صاحب السمو الشيخ زايد الخارجية نجاحاً باهراً، واستطاع بمهارة مزج التمسك بالمبدأ والثبات عليه بمرونة متميزة على صعيد الممارسة الفعلية، لقد ظل يسعى دائماً إلى إقناع الخصوم بالمبادئ والقيم التي اقتنع بها؛ وأولها أن لا فائدة ترتجى من الحرب، وثانيها أن المصلحة المشتركة يمكن أن تتحقق في أغلب الحالات عن طريق التعاون. إن مشروعات الإغاثة الإنسانية التي قدمها الشيخ زايد لها مبرراتها السياسية الواقعية فضلاً عن البعد الأخلاقي البحت لها. ولم يكن ليخطر في بال كثير من الناس في عام 1971 أن دولة في منطقة الشرق الأوسط صغيرة في عدد سكانها، وإن كانت غنية بمواردها الاقتصادية، ستكتسب مثل هذا الثقل والنفوذ في الساحة الدولية. وقد وفرت الدبلوماسية الشخصية البارعة لصاحب السمو الشيخ زايد، والتي تسير في خط متواز مع السياسة الخارجية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، "قناة خلفية" غير رسمية للاتصال بين الأطراف المتخاصمة. وبصفته وسيطاً بين الخصوم يتحدث الشيخ زايد في لقاءاته الخاصة معهم وهو يلتزم الحقيقة المطلقة والصراحة المتناهية؛ ونتيجة لذلك يكون لكلمته ثقلها ووزنها المؤثر.

قيام التعاون الخليجي

لقد سعى الشيخ زايد دوماً إلى توحيد أكبر عدد ممكن من الشعوب في إطار رؤيته للمستقبل. وسبق أن أوضحنا الدافع السياسي لإرساء "الركيزة الثانية" من ركائز الأمن القومي، ولقد تطورت سياسته بهذا الخصوص في أربعة محاور بعد عام 1971؛ أولها إرساء دعائم الوحدة بين الإمارات التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة. ثانياً، تكوين الإحساس بالمصلحة والهدف المشترك بين دول منطقة الخليج العربي. [64] ثالثاً، دعم التنسيق والعمل المشترك بين جميع الشعوب العربية. رابعاً، دعم وتعزيز الجهود الخيرية التي تعود بالفائدة العامة على الإنسانية كلها، سواء على المستوى الحكومي – في أغلب الحالات من خلال هياكل الأمم المتحدة – أو على أساس المبادرة الفردية. [65] ويمكن أن نرجع بهذه العناصر في سياسته إلى حقبة الستينيات على الأقل، وربما إلى ما قبل ذلك بكثير. وتمثل هذه المحاور جميعها أهدافاً على المدى البعيد، وكان الشيخ زايد يدرك أنها لن تتحقق بسرعة أو بسهولة. [66] وكان بطء سير عملية التطور ينال أحياناً من

صبره فيدفعه إلى الحديث صراحة في هذا الخصوص. ولكن على الرغم من هذه الحاجة الطبيعية الماسة إلى تحقيق نتائج عاجلة، فقد واصل الشيخ زايد بثبات وانتظام معالجته المستمرة والشاقة لعملية التطور على جميع مسارات التنمية.[67] وكانت هناك استمرارية واتساق في السياسات وفي الوسائل والغايات، وامتد ذلك على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

على الرغم من أنه يمكن دراسة أي من هذه العناصر بمعزل عن الآخر، فإن هناك ترابطاً وتفاعلاً كبيراً بينها في واقع الأمر، فالتطور في مجال ما يمكن أن يؤدي في أغلب الأحوال إلى تقدم في مجال آخر. وبناء عليه فقد ساعد الاندماج السياسي وتوطيد دعائم الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة على دفع قضية العمل العربي المشترك في منطقة الخليج العربي، بدءاً بالاتفاقية الموقعة مع المملكة العربية السعودية في آب/ أغسطس 1974، إذ عززت الاتفاقية المذكورة من ثقة دول الخليج العربية بقدرتها على العمل بشكل موحد، وهو الاقتناع الذي قاد في نهاية المطاف إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981. ويوحي أي تحليل موضوعي للشواهد الماثلة بأن مثل هذه الحصيلة – وهي العمل الجماعي الذي يشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست – كانت تظل بعيدة عن التصور في حال استمرار العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مستوى التوتر الذي ظل سائداً حتى عام 1971. وكان الخيط الواصل بين هذه التطورات الإيجابية هو رغبة صاحب السمو الشيخ زايد وتطلعه إلى تحقيق الوحدة. لقد أثر مفهوم الوحدة بنجاح في مستويات متعددة، فأصبح القوة الدافعة للتطور على المسارات الأربعة التي أشرنا إليها جميعها وهي: قيام اتحاد الإمارات العربية، وتكوين هدف مشترك بين دول الخليج العربية، وتطوير العمل المنسق بين الشعوب العربية، والسعي إلى العمل الخيري الذي يحقق رفاهية الإنسانية.

أدرك صاحب السمو الشيخ زايد أن الواقع السياسي في منطقة الخليج العربي ظل قائماً على الشكوك والخصومة المتبادلة على امتداد أجيال، وقد تعلم الشيخ زايد على مدى السنوات أن الوسيلة الوحيدة لإزالة الخلافات الثنائية هي الاتصال المباشر

واللقاءات الشخصية. وفي أغلب الحالات كان الموضوع الذي يحقق هذا الاتصال صغيراً وعادياً، كالدعوة إلى حضور سباق هجن، أو حفل زفاف أو كتابة رسالة تهنئة للاحتفاء بإنجاز ما. ودرج الشيخ زايد على مد يد السلام والصداقة بكل السبل المتاحة، وإتاحة الفرصة للأشخاص للـقـاء وتبادل الأفكار والحديث. ويجسد هذا الأسلوب تقليد المجلس الذي يعتبر أساساً لأسلوب الحكم التقليدي في منطقة الخليج العربي.[68] وفي مناخ الشكوك الذي كان سائداً في المنطقة لم يكن هذا الخيار آمناً بالضرورة، لذا فضل العديد من حكام المنطقة الانعزال بأنفسهم والتحصن في قلاعهم. ومع ذلك فقد أدرك صاحب السمو الشيخ زايد أن الطريق إلى مثل هذه اللقاءات والصلات يتطلب وجود الثقة المتبادلة في المقام الأول، ولا يمكن تحقيق أي مكسب أو تقدم من دون أخذ زمام المبادرة وخوض المخاطرة. وخلال السنوات التي قضاها الشيخ زايد ممثلاً للحاكم في العين كان يخاطر بنفسه في كل مرة يزور فيها مخيماً لشيخ يعاديه أو صاحب موقف مضاد غير موثوق به، وقد تمكن من خلال هذه الاتصالات المباشرة التي استمرت سنوات عديدة من تحطيم حصون الشك التي احتمى بها عدد من زعماء القبائل في المنطقة. وفي هذا السياق من الثقة المتبادلة التقى وزراء خارجية دول الخليج العربية في عامي 1973 و1974 بتشجيع ودعم كامل من الشيخ زايد، من أجل التباحث حول وضع خطة سياسية واقتصادية لدول الخليج العربية.[69]

في السنوات التي أعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 زاد اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد بالدور الأمريكي المتنامي والوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، والذي يعزى جزئياً إلى الأحداث التي واكبت الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم الرئيس نيكسون قد انتهجت سياسة عرفت بسياسة العمودين المتساندين "لحماية" مصالحها في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق تقديم العون العسكري إلى إيران والمملكة العربية السعودية معاً للحيلولة دون أي توغل سوفيتي في حقول النفط.[70] ولكن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت أحد عموديها بسقوط الشاه، فتبقت لها المملكة العربية السعودية فقط.[71] وبعد

الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 والتورط السوفيتي في إثيوبيا، أصبحت الحكومة الأمريكية أكثر انشغالاً باحتمال تزايد التهديد السوفيتي لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. وأبلغ الرئيس كارتر الكونجرس في خطاب "حال الاتحاد" الذي ألقاه بعد نحو شهر فقط من الغزو السوفيتي لأفغانستان أن «أي محاولة من قبل أي قوة خارجية لكسب السيطرة على ... منطقة الخليج ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم صد مثل هذا الاعتداء بكل الوسائل اللازمة، بما فيها القوة العسكرية». [72] ولكي تملأ الولايات المتحدة الأمريكية الفراغ فإنها زادت قواتها البحرية في المحيط الهندي ومياه الخليج العربي، وقامت بتشكيل قوات تدخل سريع تتيح لها إمكانية التدخل بصورة مباشرة وعاجلة في منطقة الخليج العربي باستخدام المعدات المخزنة مسبقاً في دولها.

من القضايا التي شغلت الشيخ زايد كثيراً قضية تأثير صراع القوى العظمى في المنطقة. [73] وكان توجهه بشأن العلاقة مع القوتين العظميين هو اتباع سياسة متوازنة بالحفاظ على العلاقات الودية مع الطرفين، دون أن يتورط في الانحياز لأي منهما والدوران في فلكه، ومع ذلك فقد كان يرى أن التهديد سيأتي من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما سيأتي من الاتحاد السوفيتي، هذا على الرغم من أنه قد أدان بشدة الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979. ولم يشك صاحب السمو الشيخ زايد في أن النشاط الأمريكي في المنطقة تحكمه المصالح الخاصة للولايات المتحدة، وكان متخوفاً من احتمال أن القوات الأمريكية لن تخرج من المنطقة بمجرد دخولها إليها. وحتى ذلك الوقت كانت استراتيجية العمودين المتساندين قد عملت على إشراك القوى التقليدية المحلية والإسلامية الموجودة في المنطقة، بينما قوة الانتشار السريع هي تنظيم أمريكي بكامله. ولذا فبينما أدرك الشيخ زايد الحاجة إلى عنصر الدفاع فإنه كان يرى أن الضرورة تحتم على دول الخليج العربية أن تستعد للقيام بواجبها بدلاً من إنابة جهات أخرى للقيام به، وأن الخيار المناسب الوحيد هو أن تتولى دول المنطقة بنفسها مسؤولية أمنها. فقد قال صاحب السمو الشيخ زايد في آذار/ مارس 1976:

«إن كل من يملك الثروة يظل مطمع الطامعين... ومن الصعب أن تعرف من أين يأتيك هذا الطامع، قد تشك في القادم من الشرق فيأتيك الخطر من الغرب أو العكس. لقد أصبح لدى أبناء الخليج وأهله الإمكانيات والثروة والإدراك، وأصبح باستطاعتهم ملء أي فراغ وتحمل مسؤولية وطنهم وأرضهم». [74]

لقد طرح هذا الرأي بوضوح تام المبدأ القائل: «إن أبناء الخليج هم حماة الخليج». [75] وعلى الرغم من هذه المخاوف الضاغطة، لم ينشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضرورة عسكرية بحتة، فقد سبقت الخطوات الأولى لتأسيسه تلك التغيرات السياسية التي وفرت الدافع إلى قيام ترتيبات دفاعية جديدة؛ وهي الثورة الإيرانية والغزو الروسي لأفغانستان والحرب العراقية ـ الإيرانية. [76] لقد بدأت دول المنطقة في نهاية السبعينيات اتخاذ خطوات متباطئة نحو العمل المشترك؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 1978 عقد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت لقاءات مع المسؤولين في دول الخليج العربية. وقد عبرت كل الحكومات عن إيمانها بوجود مجموعة من المصالح المشتركة، ولذلك فإنها رحبت بإنشاء تنظيم دائم لتحقيق تلك المصالح.

وقد عبر البيان الختامي الصادر بعد اللقاء الذي تم عقده في أبوظبي مع ولي العهد الكويتي عن العديد من الرؤى التي طرحها صاحب السمو الشيخ زايد وتمسك بها منذ وقت طويل، حيث جاء فيه: «اتفق الطرفان على الحاجة إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولها العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية». [77] ومضت المناقشات قدماً بوتيرة سريعة في اجتماع لدول الخليج العربية أثناء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمَّان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، وبصورة مكثفة خلال المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في كانون الثاني/ يناير 1981. وخلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1981 التقى وزراء خارجية دول الخليج

العربية في سلسلة من اللقاءات والاجتماعات وعملوا بجد لإعداد الإطار اللازم لصياغة هيكل تنظيمي فاعل ودائم.

وكان صاحب السمو الشيخ زايد المُطَّلع على التجارب الوحدوية الفاشلة التي ظهرت من قبل في العالم العربي قد أصر منذ البدء على أن تكون المؤسسة التي ستضم دول الخليج العربية حيوية ونشطة ولديها استعداد وإمكانيات حقيقية تمكنها من الاستمرار والتطور، فقال في هذا الصدد:

«ليس القصد من وحدة الخليج مجرد إعلان عن الوحدة ينعكس في إنشاء دولة واحدة لديها علم موحد وسلام وطني، ولكن ما نحتاجه هو وضع أسس الوحدة القائمة على مبادئ سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية سليمة. هذه المبادئ ستمكن الوحدة الخليجية من الصمود في وجه التحديات وستساعد على مقاومة العواصف والضغوط الخارجية». [78]

وقد عكست ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم توقيعه في أبوظبي يوم 25 أيار/ مايو 1981 الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ زايد. وحملت الأهداف المضمنة في المادة الرابعة من النظام الأساسي المبادئ والأسس التي نادى بها الشيخ زايد في العمل الواقعي المثمر؛ فقد التزم المجلس «بتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها»، ولقد كان الاتحاد السمة الغالبة في عمل صاحب السمو الشيخ زايد والمبدأ الذي جاهد من أجل تحقيقه في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة على امتداد عشر سنوات. ومع تأسيس المجلس توسع المبدأ نفسه، مثلما تمنى الشيخ زايد دائماً، إلى ساحة عربية أوسع نطاقاً. ولم تكن المصادفة وراء اختيار صاحب السمو الشيخ زايد بالإجماع أول رئيس للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن يكون أول رئيس دولة يوقع على ميثاق المجلس.

كشف عبدالله بشارة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في معرض توضيحه للمبادئ الأساسية التي قام عليها المجلس، مدى ارتباطها بالنموذج الذي وضعه الشيخ زايد لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قال:

«على الرغم من أن ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يتضمن نظرية سياسية محددة، فإن هناك إجماعاً على شكل من أشكال الكونفيدرالية بين الدول الست الأعضاء فيه، فكل دولة من دوله تحرص على التمسك بسماتها الخاصة كالسيادة الوطنية والسلطات التشريعية، ولكن في الوقت نفسه توجد رغبة صادقة بين هذه الدول في تعزيز قدراتها الإقليمية الكامنة بالعمل من خلال إطار واحد. هنالك اتفاق عام على أن هذه الدول التي تعمل تحت مظلة المجلس ستتمكن من حشد جهودها السياسية والاقتصادية وغيرها في شكل عمل كونفيدرالي». [79]

ومثلما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تتجه في المراحل الأولى لنشوئها نحو اتحاد أكثر تماسكاً، وإن لم يخل الأمر من بعض الصعوبات، فقد أدرك صاحب السمو الشيخ زايد أيضاً أن تحقيق وحدة أشمل في منطقة الخليج العربي سيستغرق بعض الوقت. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى التعاون الدفاعي قد أضحت ماسة، فقد أصر الشيخ زايد على ضرورة أن تمضي عناصر التكامل في المجالات المدنية في عملها بأسرع وقت ممكن؛ ونتيجة لذلك حققت الإدارتان المعنيتان بالشؤون المدنية أسرع تقدم وتطور في إنجاز مهامهما، [80] وأدركت الدول الأعضاء على نحو متزايد أن الطريق الوحيد للتقدم هو الذي رسمه الشيخ زايد في كل خطبه، فقد قال في إحداها:

«إن سياستنا الأمنية كما ذكرت ترتكز على ضرورة تعاون دول المنطقة نفسها لصد أي خطر يهدد أمنها ... ولعل أهم عنصر من عناصر توفير الأمن لمنطقة الخليج هذه المنطقة المهمة جداً والحيوية للعالم ولاقتصاده، هو أن تبقى بعيدة عن صراع القوتين العظميين». [81]

يعتبر التركيز على إبعاد صراع القوى العظمى عن المنطقة جوهر سياسة صاحب السمو الشيخ زايد، بعد أن وقف على ما أصاب دولاً أخرى من ضرر حين انزلقت نحو

الانحياز لطرف أو لآخر.[82] ولذلك أصبحت سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة أساساً لمواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال العلاقات الدولية.

لم يتزعزع دعم صاحب السمو الشيخ زايد لمبادئ الوحدة في الخليج العربي، ولكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يتطور كمؤسسة إلى الحد الذي تطلع إليه الشيخ زايد أو بالسرعة التي تمناها له. وكما هي الحال بشأن التجمعات الإقليمية الأخرى فهناك المتحمسون والمتشككون، وبينما لم يتراجع حماس الشيخ زايد للدخول في هذه التجربة مطلقاً، فإنه كان يرى أن تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجب أن يأخذ مساره التدريجي، تماماً مثلما حدث في حالة إنشاء اتحاد الإمارات العربية. لقد اعتقد دائماً أن الوقت كفيل بتحقيق رؤيته، ولكي يعجل بسير هذه العملية استخدم صاحب السمو الشيخ زايد الأساليب نفسها التي أثبتت فاعليتها في حشد التأييد الشعبي لبرنامج تحقيق اتحاد الإمارات العربية، وهي الدعوة الشخصية إليها وعرض الفكرة عبر وسائل الإعلام وحشد الرأي العام من أجلها. وفي الواقع فإن التشابه بين هذين الجانبين في ممارسته السياسية يبدو واضحاً. ولذلك يمكن القول إن القضايا الرئيسية مثل تحقيق الاندماج والتكامل في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيق الانسجام السياسي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد تمت معالجتها بأسلوب مماثل، ففي كلتا الحالتين انتهج صاحب السمو الشيخ زايد الطريقة نفسها التي تقوم على التمهل والتروي والتدرج في التطبيق انطلاقاً من إيمانه بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستطيع أن تتحد فقط باختيارها الطوعي وإدراكها لمصالحها الذاتية؛ ولهذا السبب فهو لن يفرض عليها تصوره للوحدة بأكثر مما فعل في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة. وظل صوت الشيخ زايد من أقوى الأصوات وأنشطها في تأييده لكل التحركات نحو العمل المشترك، وحتى في حالات صمته وغيابه فإن صوته ظل معبّراً وحاسماً بالقدر نفسه.

التعاون الدولي

لم يغفل صاحب السمو الشيخ زايد في سياسته أهمية التعاون الدولي، وقد ظهر ذلك جلياً برغبته المستمرة في تفعيل دور دولة الإمارات العربية المتحدة وزيادة تأثيرها في المجتمع الدولي.[83] وينبع هذا الهدف أيضاً من المزيج نفسه المكون من النزعتين المثالية والواقعية الذي يحكم كل أفعاله. ويرى الشيخ زايد أن على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تبرهن لبقية دول العالم أنها جديرة بإدارة ما حباها الله من موارد. وقد استفاد دائماً من استخدام موارد بلاده المالية في دعم جهوده الدبلوماسية واهتماماته الإنسانية في أنحاء العالم. وهو يريد لدولته أن تنفتح على العالم ويرحب بصلات التفاعل بين دولته والدول الأخرى، وهو الطموح الذي تحقق في فترة التسعينيات بالنمو الكبير للسياحة، وقد ساعد هذا الجانب بالإضافة إلى نمو قوة التلفاز على تسليط الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة والتعريف بها على المستوى العالمي، وعرض صورة إيجابية عنها بوصفها دولة مسالمة وصديقة للآخرين.[84]

اتسع مجال أنشطة صاحب السمو الشيخ زايد على المستويين الإقليمي والدولي خلال السنوات التي تلت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي السنوات الأولى التي اشتهر فيها الشيخ زايد بوصفه رجلاً يتمسك بمبدأ الشرف كانت نزاهته محل ثقة الأطراف التي تتورط في نزاعات محلية. وفي سنوات لاحقة وسَّع الشيخ زايد نطاق جهوده لحل النزاعات لتشمل الدوائر العربية والإسلامية والدولية، وذلك عن طريق التحول إلى قوة نشطة في المشروعات الإنسانية، وفضلاً عن دوره بوصفه وسيطاً سياسياً فقد بادر صاحب السمو الشيخ زايد إلى تقديم المساعدة في البقاع التي لا يجرؤ أحد على ارتيادها. وبحلول عام 1974 وصلت نسبة المساعدات الخارجية التي تقدمها أبوظبي إلى ما يساوي 28٪ من إجمالي دخلها القومي، وهو مستوى غير مسبوق.[85] ويتضمن نهج صاحب السمو الشيخ زايد في مجال المشاركة في الجهود الدولية المبادئ الأساسية نفسها التي تحكم أعماله الأخرى جميعها، فقد كان مقتنعاً بالمردود الذي تحققه مساعداته على

المدى البعيد لمن يتلقونها، على الرغم من أنه يستجيب على الفور وبكل سخاء من أجل رفع المحن وتخفيف آثار الكوارث الإنسانية.[86]

ويعتبر مشروع إعادة بناء سد مأرب القديم في اليمن نموذجاً لنوع العمل الذي يرى فيه صاحب السمو الشيخ زايد عائداً كبيراً، ففي نيسان/ إبريل 1982 خصصت دولة الإمارات العربية المتحدة 3 ملايين دولار أمريكي بشكل عاجل لمساعدة المنكوبين الذين تضرروا من الفيضان في اليمن، بيد أن الشيخ زايد أدرك أن المساعدة على المدى القصير لا تحل المشكلة، لذا فقد تبرع شخصياً في وقت لاحق من شهر نيسان/ إبريل نفسه بالأموال اللازمة لإعادة بناء سد مأرب، وبذلك وضع حلاً نهائياً للمشكلة الأساسية. وفي عام 1984 قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة أموالاً إضافية لمواصلة العمل في بناء السد، وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه وضع صاحب السمو الشيخ زايد حجر الأساس لمشروع ينهي الدمار الذي تسببه الفيضانات ويجدد خصوبة آلاف الهكتارات من الأرض الصالحة للزراعة مستقبلاً، وبعد عامين قام صاحب السمو الشيخ زايد بافتتاح سد مأرب الذي انتهى العمل فيه قبل التوقيت المقرر له، وهو السد الذي امتدت فوائده إلى جزء كبير من اليمن.[87]

تتوافر في مشروع سد مأرب كل الخصائص التي تجعله ضمن نوعية المشروعات التي يفضلها صاحب السمو الشيخ زايد؛ فهو مشروع يفيد المواطن العادي ويؤدي إلى تحسين كبير في أسلوب حياته، كما أن الفائدة التي تجنى منه على المدى البعيد فائدة زراعية تتيح للسكان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز كرامتهم من خلال العمل. وقام الشيخ زايد بتمويل شبكة إضافية من القنوات لتوزيع المياه على الحقول مما حوَّل المنطقة إلى نموذج للتنمية الزراعية، مثل العديد من المشروعات التي رعاها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان لمشروع السد أبعاده المهمة لدى صاحب السمو الشيخ زايد، ففضلاً عن دلالاته التاريخية والحضارية العميقة، إذ كان سد مأرب موقعاً لنظام ري قديم وفر المياه منذ أكثر من 15-20 قرناً، تعتبر عملية إعادة إحياء الخزان تجسيداً للحيوية المستمرة للأرض التي تمثل الأصل العريق للشعوب العربية، وعند افتتاح الخزان خاطب الشيخ

زايد الشعب اليمني قائلاً: «إن هذا الخزان الذي يجسد التاريخ العظيم للشعب اليمني والعربي، ويعتبر رمزاً لكل الروابط التي تصل بين بلدينا. ليس عملاً تاريخياً فاصلاً فقط، بل هو نموذج يحتذى أيضاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الأشقاء في الأسرة الواحدة».[88] وقد واصل الشيخ زايد دعمه لمشروع سد مأرب، حيث وُقعت اتفاقية ثانية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. ومن المتوقع أن يروي المشروع في نهاية المطاف أكثر من 10 آلاف هكتار من المحاصيل.

تجسد عبارة "أشقاء في أسرة واحدة" جوهر الفكر السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد، فهو يؤمن بأن القيم الإسلامية الخاصة بالأسرة يجب أن تسود في كل أشكال العلاقات الأخرى، ولم يتوقف دعم الشيخ زايد لاستكمال سد مأرب حيث تم في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 في العاصمة اليمنية صنعاء توقيع اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع سد مأرب بتكلفة قدرها 87 مليوناً و820 ألف درهم على نفقة الشيخ زايد الخاصة؛ مما سيساهم في ري أكثر من 10 آلاف هكتار من المساحات مزروعة بالمحاصيل، وينتهي المشروع في نهاية عام 2004. ويستند القدر الأكبر من فكر الشيخ زايد إلى "الأخوة الإنسانية"؛ وهي مفهوم يتسع ليشمل القيم التي لازمته طوال حياته، فقد درج صاحب السمو الشيخ زايد على التعامل النبيل والكريم مع أشقائه من العرب الذين تربطه بهم صلة الدم، وظل يتصرف دائماً حيال نظرائه الحكام في المنطقة باعتبارهم "أشقاء عرباً"، كما عمل بدأب على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس مبادئ الوحدة والإخاء العربي. وعندما خرج العديد من الكويتيين من بلادهم في أعقاب الغزو العراقي لها استقبلهم في دولة الإمارات العربية المتحدة في آب/ أغسطس 1990، وأمر بتوفير السكن لهم ومنحهم مساعدات مالية بالإضافة إلى إعفائهم من دفع أي رسوم للعلاج الطبي. وخلال تلك الأزمة لجأ 66 ألف كويتي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بحثاً عن الأمان الذي وفره لهم صاحب السمو الشيخ زايد بحفاوة وسخاء.[89] وهكذا فقد حرص الشيخ زايد باستمرار على تكريس مفهوم الإخاء الإنساني سواء من خلال تقديم العون المباشر أو تقديم القدوة والمثل الصالح للآخرين.

لقد طرح صاحب السمو الشيخ زايد من دون لبس أو غموض رؤيته الخاصة بتحقيق الوحدة الوطنية والمنفعة العامة وبسط الأمن والسلم والالتزام الجاد بالقيم الإنسانية، وظل يسعى إلى تحقيق أهدافه السامية هذه بكل ما أوتي من قوة وبصيرة. ويقوم منهج الشيخ زايد على الإقناع لا على الإكراه، فهو يطرح أهدافه بصراحة تامة وبقلب منفتح على الآخرين، ويعبر عن إيمانه بالنجاح في بلوغ أهدافه بالقدر نفسه من الصراحة والصدق. وبدلاً من أن يحول الإقناع إلى إكراه بإصراره على موضوع ما، فإنه يؤمن بأن الزمن كفيل بالتغلب على العقبات القائمة وخلق رغبة صادقة بالوحدة والتعاون، وقد تجلى موقفه هذا عندما كان ممثلاً لأخيه الشيخ شخبوط في العين، وكذلك عندما كان هو نفسه حاكماً للعين. كما ظهر ذلك واضحاً في موقفه من تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحتى يومنا هذا.

إن السياسة المبنية على المثل الأخلاقية إنما تراعى فيها اعتبارات العائد الذي يتحقق على المدى البعيد أكثر من المتوقع أن يتحقق على المدى القريب. وبالنسبة إلى صاحب السمو الشيخ زايد فإنه لا يعتبر الأخلاق والسياسة مجالين منفصلين. وقد انعكس منهجه الشامل للتكامل في رؤاه وآرائه الثاقبة، وقد تبدت الصفات الشخصية الاستثنائية للشيخ زايد في مسيرته الثرية وتجربته الحافلة: خبرة طويلة في شؤون الحكم قبل تولي المسؤولية الكاملة، وقاعدة راسخة من التأييد الشعبي، وأمن واستقرار اقتصادي، ومهارات سياسية متجاوبة مع ضرورة التغيير وحتميته. وقد أدت هذه العناصر مجتمعة إلى توفير الظروف المتميزة التي تمت فيها صياغة سياسات مبنية على الاعتبارات الأخلاقية والمثل الفاضلة.

الفصل العاشر

بقـــوة الاتحـــاد

في عام 1953 أصدر الفيلسوف والمؤرخ السير إيزيا بيرلين Isaiah Berlin دراسةً حول الزعامة السياسية عنوانها: «القنفذ والثعلب» *The Hedgehog and the Fox*. [1] وقد تناول بيرلين في كتابه دور «العظماء» وتأثيرهم في مسار التاريخ، وأشار إلى ما اعتبره تمييزاً جوهرياً بين نوعين من البشر؛ أولهما أولئك الذين "يمتلكون فكرةً عظيمةً"، وعليه فإنهم يصوغون مفهومهم للعالم وفكرهم ومشاعرهم على أساس تلك "الفكرة العظيمة"؛ ونتيجةً لذلك تكون رؤاهم شاملةً ومترابطةً ومتكاملةً. أما النوع الثاني من البشر فأولئك الذين يسعون إلى تحقيق عدة أهداف، وقد يناقض بعضها بعضاً. ويصنف السير إيزيا بيرلين كلاً من المفكر السياسي اليوناني أفلاطون والفيلسوف الألماني جورج ويلهلم هيجل الذي عاش في القرن الثامن عشر ضمن الفئة الأولى، بينما يرى أن كلاً من الفيلسوف اليوناني أرسطو والمؤرخ هيرودتس ينتميان إلى الفئة الثانية. ولكن بيرلين يقر بأن بعض العظماء يتمتعون بسمات الفئتين.

واستناداً إلى التحليلات التي احتواها هذا الكتاب يبدو أن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من القلة القليلة التي نجحت في الجمع بين المبادئ الأساسية والسياسة البراجماتية. ويتضح بجلاء أن الشيخ زايد "يمتلك الفكرة العظيمة" وهي أن التفرُّق هو اللعنة التي حلت بالشعوب العربية، وأنه سبب تراجعهم بعد الانتصارات التي حققوها في فجر تاريخهم؛ فالإمبراطورية العظيمة التي أقاموها وساد حكمها ذات يوم من قرطبة في الغرب إلى كابول في الشرق قد ضعفت بسبب خلافات وانقسامات لا نهاية لها. وكان الشيخ زايد قد رأى بأم عينه مخاطر التفرُّق بين أهله في منطقة الخليج العربي.

كما تعلّم صاحب السمو الشيخ زايد "العديد من الدروس" من التجارب التي خاضها في مطلع حياته، بقدر ما تعلم من مراقبة الآخرين والاستماع إليهم، ومن مطالعة الصحف والآثار الأدبية، ومن قراءته لسلوك العديد من الشخصيات التي التقاها. إن قدرته الفذة على استيعاب المعلومات، وذاكرته الحديدية، وإلمامه التام بالثقافة والتقاليد القبلية مهدت له تخطي حدود أنماط الفكر التقليدي الجامد؛ فقد أدرك أن أبوظبي لا تستطيع أن تبقى في عزلة بينما تتطور بقية دول العالم العربي وتتقدم إلى الأمام. واستوعب الشيخ زايد على الفور آليات سياسة القوة على الصعيد الدولي، وكثيراً ما كان يدهش محاوريه باستيعابه الشامل للقضايا المعقدة. وكانت نتيجة إلمامه "بالدروس والخبرات المختلفة" أنه لم يحاول مطلقاً أن يحشر الأحداث الواقعية قسراً في إطار نظري مسبق، بل قام بتكييف ذلك الإطار ليتوافق مع الأحداث التي تتكشف للعيان، ومع ذلك فقد حافظ على ثوابته التي لم تخضع للتعديل أو التحريف.

لقد وفر هذا المزج المتناغم بين المبادئ والسياسة البراجماتية القاعدة الأساسية التي انطلق منها صاحب السمو الشيخ زايد في بناء صرح دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعد الشيخ زايد من القلة القليلة من رجال الدولة المعاصرين الذين دخلوا التاريخ من أوسع أبوابه بعد أن وحَّد أقواماً متفرقين في دولة واحدة. إن جوهر مهارته السياسية هو تقديره الفطن لاختيار الوقت الملائم لقيادة الأمة على هدي المبادئ المثالية والوقت المناسب لتبني السياسة البراجماتية، وهذه المهارة المتفردة في تحقيق التفاعل بين المنهجين هي ما يميز الشيخ زايد عن معاصريه من الزعماء. ومن منظور تاريخي تضعه هذه المهارة ضمن الفئة القليلة من مؤسسي الدول ذوي الشخصيات الملهمة (الكاريزمية).

لقد ذكرناً مراراً في هذا الكتاب أن صاحب السمو الشيخ زايد قد بنى دولة الاتحاد بالإقناع وليس بالإكراه، لكن هذا الموضوع يستحق أن نتوقف عنده مرة أخرى. إن الإقناع يتطلب وقتاً لا يملكه الساسة ورؤساء الدول الذين يكونون في عجلة من أمرهم في أغلب الحالات، ولذلك تكون القوة هي الوسيلة الأساسية التي يلجؤون إليها في

نهاية المطاف لتحقيق غاياتهم. ولكن الشيخ زايد أثبت أنه رجل سياسة بحق عندما تجنب استخدام القوة، معتبراً الوقت والتجربة المحركين الحقيقيين لعملية التغيير، فقد اعتمد هذا المبدأ في بناء دولته، وهذا ما يضعه في مصاف العظماء من قادة الدول. وفي حين أسس العديد من القادة دولهم على الانتصارات المسلحة، أو الصراعات والثورات، أو القوة العسكرية، فإن الشيخ زايد قد بنى دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح كياناً مدنياً، وذلك باستخدام الوسائل السلمية وانتهاج سياسة التسامح والصبر، مع احترام كرامة الإنسان. وبدلاً من رفض التنوع الذي تتسم به الأطراف التي شكلت الاتحاد سعياً وراء تحقيق شكل نظري وإطار مجرد من أشكال الوحدة لا أكثر، فإن الشيخ زايد قد أسس كياناً تعددياً ومنفتحاً وقائماً على القيم التقليدية.

كان في وسع صاحب السمو الشيخ زايد بفضل قوة شخصيته، والاحترام الذي يحظى به في أرجاء العالم، والقوة الاقتصادية والاجتماعية التي بين يديه، أن يفرض الحلول السياسية التي يرتئيها، غير أنه آثر تولي المهمة الشاقة المتمثلة في إنشاء الدولة بالإجماع. وبهذا يكون الشيخ زايد قد اتبع الطريق الأصعب نحو بناء الدولة، لأنه آمن أنه بتحقيق هذا الهدف بهذه الطريقة يكون قد أدى واجبه تجاه شعبه. إن الدولة النموذجية التي أنشأها والتنمية القائمة على أساس سلمي والتي أضحت مثالاً يُحتذى، هما هديته التي لا تضاهيها هدية أخرى إلى شعب الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ زايد صاحب الرؤية والسياسة البراجماتية

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد على التوازن الدقيق في البنية السياسية بين استقلالية كل إمارة على حدة وسلطة الدولة الاتحادية، وقد ساعدت هذه السياسة على ترسيخ التنوع دون التفريط في الوحدة الوطنية المتماسكة للدولة. وهذا ما لاحظه وفد من الأكاديميين من الجامعة الأردنية زاروا دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع عام 2000؛ إذ قال أحد أعضاء الوفد: «أمور كثيرة أثارت إعجابي خلال زيارتي الأخيرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، غير أن

أكثر ما أعجبني هو الإحساس بالتركيز؛ إذ يبدو أن الإمارات المختلفة قد عرفت تماماً ما تريد تحقيقه، ونجحت كل إمارة في تحقيق ما تريده، أو أنها في صدد تحقيقه. فقد برعت دبي في التجارة، بينما برعت الشارقة في الثقافة والتراث وهكذا. وقد يسارع البعض إلى القول بأن المال وحده هو الذي يقف وراء التقدم، وهذا غير صحيح، بل تحقق كل ذلك بفضل التخطيط السليم والإدارة الجيدة وحسن التركيز». [2]

ويمكننا أن نرد هذه المحاور الثلاثة: التخطيط والإدارة والتركيز، إلى مرحلة تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي عام 1966. إن محافظته الواعية والمتأنية على التنوُّع الراسخ الذي أشار إليه تقرير أحد أعضاء الوفد الأردني قد سهل وعزَّز الأنماط المتنوعة من التنمية التي تميز دولة الإمارات العربية المتحدة عن غيرها؛ إذ يُعد التنوع بعداً أساسياً في رؤية الشيخ زايد لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو البعد الذي نضج من تجربته السابقة في السياسة القبلية التي وفرت، خلافاً للرأي السائد، منظومةً مرنةً وقابلة للتكيف يتطور في سياقها الاتحاد الجديد. غير أن التنوع يمكن أن يكون قوةً سياسيةً إيجابيةً أو سلبيةً، وقد يقود إلى التشرذم والتعصب الطائفي. وقد تم تجنب هذه المخاطر بفضل شخصية الشيخ زايد وسياساته، فقد عملت سياسته البراجماتية على تحويل الآليات البدائية للأيديولوجية القبلية العربية، والتي تغلب عليها نزعة التحرر من السيطرة، إلى قوة للتوافق.

إن شعار "الثقة بالشعب" هو الشعار الذي يرفعه السياسيون في العادة، غير أنهم نادراً ما يلتزمون به. ولم يقف صاحب السمو الشيخ زايد عند حد تبني هذا المبدأ فحسب، بل طبَّقه ليحقق به إنجازات باهرة؛ وليس هناك من مثال يدلنا على حسه السياسي أوضح من هذا، فقد أدرك الشيخ زايد بفضل تجربته السابقة خلال إقامته في العين ولاحقاً في أبوظبي أن المشاعر الشعبية تؤيد طريق التقدم الذي يدعو إليه. وفي أغلب الأحيان لم يكن الشيخ زايد يلقى معارضةً لخططه من الشعب، ولكن من أصحاب مصالح خاصة. وظل صاحب السمو الشيخ زايد على الدوام زعيماً شعبياً بحق، وكان ينظر إلى خدمة أبناء شعبه على أنها الواجب الأهم للقائد السياسي. ونجح

الشيخ زايد في إقناع أهل الإمارات المختلفة بأن الوحدة سوف تمنحهم القوة، أما التفرق فسوف يعرّضهم للوقوع تحت سيطرة القوى الخارجية. وقد استوعب مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة هذه المعادلة على نطاق واسع في الأعوام التي أعقبت عام 1971.

ونمت روح الجماعة في الدولة الناشئة تدريجياً، وسارت هذه العملية أحياناً على نحو أبطأ مما أراد لها صاحب السمو الشيخ زايد، وهي حقيقة أشار إليها في أغلب خطاباته وتصريحاته. غير أن قدرته على التروي في إحداث التغيير أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة مصدراً فريداً للقوة. ولكن خصلة الصبر في حد ذاتها ليست كافيةً لتحقيق الإنجازات التي حققها الشيخ زايد، إذ ساهمت خصال وسمات وظروف خاصة في تطوير شخصيته ورؤيته السياسية، ورغم أننا قد أشرنا إلى ذلك كله بشكل مفصل في هذا الكتاب، فإنه جدير بأن نتطرَّق إليه مرة أخرى.

ولد الشيخ زايد في بيئة بدوية ونشأ في ظروف صحراوية قاسية خلال سنوات طفولته، وقد نمت عنده عادة العمل الشاق، وكان لا يأنف من العمل بيديه في أغلب الأحيان مما جعله يكتسب ميزة الاعتماد على النفس. وقد تعلم الشيخ زايد فن الحكم للمرة الأولى في العين، عندما أدخل إصلاحات مهمة وناجحة فيها، رغم عدم توافر الدعم الإداري له. وقد نمت مهاراته القيادية مع مرور الوقت حيث ارتقى من وضعية شيخ من الأسرة الحاكمة إلى تقلد منصب ممثل الحاكم في العين. ومن ثم وقع اختيار العائلة الحاكمة عليه لتولي مسؤولية الحكم في أبوظبي. وقد استطاع أن يحول مجتمعاً قبلياً تقليدياً إلى دولة موحدة ومتقدمة. وتقديراً لإنجازاته فقد اختاره إخوانه حكام الإمارات رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها.

ولو استعرضنا مسيرة صاحب السمو الشيخ زايد بمجملها لرأينا أن بوسعنا أن نقسمها إلى أربع مراحل تاريخية مختلفة؛ أولاها فترة التدريب واكتساب الخبرة التي امتدت من العشرينيات وحتى عام 1966 والتي تشكلت فيها معاييره للقيم الإنسانية ومبادئه وحدسه السياسي؛ فقد تعلم من التجربة العملية والمشاركة والمراقبة، مكتسباً بذلك شخصيةً مرنةً وصاقلاً مهاراته السياسية. وثانيها فترة الإنجازات التي امتدت خلال 1966 ـ 1971

التي استطاع الشيخ زايد خلالها أن يُخضع مبادئه للتطبيق العملي ويسخرها لمصلحة إمارة أبوظبي بمجملها، واضعاً بذلك مثالاً يحتذى في الجد والمثابرة والمشاركة الشخصية في عملية التنمية.

أما المرحلة الثالثة فتمتد خلال الفترة 1971 - 1981 وقد شهدت تغيرات جوهرية وتحولات سياسية، إذ استطاع صاحب السمو الشيخ زايد في هذه الفترة أن يحقق حلماً ظل يراوده؛ وهو تحقيق الوحدة بين أبناء الإمارات. فقد تم إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة على أسس متينة بالاتفاق المتبادل والتفاهم والتراضي. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي تلك التي بدأت عام 1981 وماتزال مستمرة إلى يومنا هذا، وهي فترة التنمية المتواصلة وترسيخ دعائم الدولة تحت رئاسة صاحب السمو الشيخ زايد. وقد تمت تسوية المشكلات الناجمة عن التغيرات المتسارعة والجذرية لتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة قوية ناضجة، لها مكانتها واحترامها في العالم أجمع باعتبارها نموذجاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي السلمي. وقد اقترنت رؤية صاحب السمو الشيخ زايد لقيمة الوحدة بمفهوم التكامل الإقليمي الذي بادر بالدعوة إليه حتى تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ترأس أول قمة له.[3] وشيئاً فشيئاً أصبح لهذه الدولة دور بارز في العالمين العربي والإسلامي، كما أضحت عضواً فاعلاً في منظمات مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتبوأت مكانةً مماثلةً في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وشاركت في الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام.[4]

وتحمل عملية التنمية منذ عام 1971 وحتى يومنا هذا بصمة الرؤية السياسية الثاقبة للشيخ زايد، فالعديد من الدول الناشئة التي قامت بعد عام 1945 بدأت بدايةً طيبةً، غير أنها تعثرت لاحقاً، ولم تستطع أن تفي بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في البداية. وهذا ما لا ينطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد شهدت الدولة نمواً راسخاً ومنتظماً بشكل أذهل النقاد الذين عبروا عن اعتقادهم في البدء بأن الدولة الناشئة لن

تبقى طويلاً. غير أن تنبؤات المتشككين كان لها ما يبررها؛ لأن الظروف لم تكن مواتيةً حينئذ بل كانت ضد الدولة الناشئة، وعليه فقد كان التنبؤ بفشل التجربة منطقياً حينها. أما الجانب الذي لم يولوه اهتماماً فهو عامل الشخصية المتفردة للشيخ زايد الذي غيَّر مسار تاريخ المنطقة بشكل حاسم.

المعاصرة والتطور من خلال الشراكة مع الشعب

منذ أيامه الأولى بعد توليه منصب ممثل الحاكم في العين كانت لدى الشيخ زايد رؤية واضحة حول خلق شراكة مع الشعب بكل فئاته، بدءاً من المستويات الأكثر تواضعاً، وانتهاءً بصفوة المجتمع وأعيانه. إن العمل الجماعي هو الذي يضمن النجاح في تحقيق الغايات، بينما يقود الشقاق إلى الفشل في نهاية المطاف، وقد أضحت هذه الفكرة الراسخة التي أملتها الطبيعة القاسية في الصحراء جزءاً أساسياً من مفهومه للحكم. ورأى الشيخ زايد أن ولاء الشعب للحاكم إنما يقوم على إحساس بالالتزام المتبادل بين الطرفين، أي بين الحاكم والمحكوم، وفي الغالب فإن ذلك لا يتحقق إلا بمرور الوقت، وبالصبر في إقناع الناس لنيل تأييدهم المطلق. ولا يجوز لنا أن نقلل من قيمة قدرته الفذة على الصبر واعتبارها صفةً سلبية، بل يجب النظر إليها باعتبارها قدرة على التوقع المتروي للتحول الإيجابي في مسار الأحداث. لقد كان الشيخ زايد على الدوام نشطاً منطلقاً باتجاه تحقيق أهدافه وغاياته، غير أنه اختار الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق ضمان التأييد والإجماع الحقيقيين بدلاً من الاعتماد على الإكراه والخداع.

وفي العين تعلَّم الشيخ زايد كيف يعيش رجال القبائل حياتهم، كما تعلَّم كيف يمكن حكمهم، فرجل القبيلة الذي يعطي ولاءه لشيخ قبيلته طواعيةً يبقى على العهد حتى موته، أما رجل القبيلة الذي يرغم على الخضوع فيبقى مطيعاً طالما كان للحاكم سلطة عليه فحسب. وأقام الشيخ زايد علاقته مع شعبه على أساس روابط الثقة والقيم العربية التقليدية السامية، لذا فقد جنى عن استحقاق ثمرة هذه الرابطة. وقد اعتبر صاحب السمو الشيخ زايد أن كل العلاقات ذات الطبيعة السياسية هي في أساسها علاقات

متبادلة؛ لذا فإن واجبه حتم عليه أن يوفر المنافع الاقتصادية لأفراد شعبه، وأن يحسّن المستوى العام لحياتهم، من خلال توفير الخدمات الصحية والمعيشية اللائقة وضمان رفاهية الأسرة ورعايتها.

ولو تأملنا في مسيرة حياة الشيخ زايد لرأينا أنه اتبع ما يمكن اعتباره أهدافاً تقليديةً؛ مثل المحافظة على القيم الأسرية والترابط الاجتماعي، ولكن بأساليب حديثة. وقد نجح في التصدي للعديد من الآثار السلبية الواضحة للنموذج الغربي للتنمية، مستفيداً في الوقت ذاته من فوائد التقدم الغربي في المجالين التقني والاقتصادي. وقد تطلب تحقيق هذا التوازن الدقيق مهارةً إداريةً ورؤيةً بعيدة المدى، وهما الصفتان المميزتان للجوانب الأخرى من أنشطته السياسية. وكانت مخاطر التحديث الذي لا تحكمه أي قيود أمراً واضحاً لأخيه الشيخ شخبوط. وكان الشيخ زايد مدركاً مثل أخيه الشيخ شخبوط لمخاطر التغيير، غير أنه كان واثقاً من أن عملية التحول يمكن التكيف معها، وأن مكاسبها ستفوق مخاطرها إلى حد بعيد. إن التغيير الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة قد أخذ دورته الطبيعية، فمنذ أن تولى الشيخ زايد مقاليد الحكم في أبوظبي، ووصولاً إلى الأعوام الأولى من عمر دولة الإمارات العربية المتحدة انصبَّ التركيز بالضرورة على بناء الهياكل الأساسية للمجتمع الحديث التي لم تكن موجودة قبل ذلك؛ فقد تم بناء المرافق العامة ذات المستوى الرفيع مثل محطات توليد الكهرباء والطرق والموانىء والمطارات والمستشفيات والمدارس خلال ثلاثة عقود، لتصبح شاهداً على نجاح التنمية المنشودة.

وشيئاً فشيئاً أثرت مبادئ صاحب السمو الشيخ زايد الكُلِّية في العديد من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حين أن النفط هو أضخم الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة، والذي أحدث تحولاً في حظوظ الدولة من التطور، فإن عوائد النفط بحد ذاتها لم تكن لتضمن بالضرورة تحقيق التنمية القائمة على التخطيط السليم أو تجلب المنافع المادية للشعب. لقد رأى صاحب السمو الشيخ زايد دائماً أن موارد الدولة هي ملك لشعب الإمارات؛ ولذا فقد وزعت الثروة بسخاء ولكن

بحكمة، لتحقيق تنمية ملموسة في مستويات حياة المواطنين. وبناء على هذا الأساس فقد تم استغلال العوائد الوطنية المتحققة من النفط لتلبية احتياجات الشعب بكل أشكالها.

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن أضحت دولةً ذات سيادة وجزءاً من المجتمع الدولي تطوراً مذهلاً في كافة نواحي الحياة؛ فقد زادت معدلات إنتاج النفط من 253 ألف برميل في اليوم في عام 1972 لتصل إلى 1.9 مليون برميل/ يومياً في عام 2002، فيما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أربعين مرة؛ إذ ارتفع من 6.450 مليارات درهم إلى 234 مليار درهم في عام 2001.[5] وفي الوقت نفسه فقد زادت مساهمة الصادرات غير النفطية من 37٪ عام 1972 إلى أكثر من 70٪ عام 2001؛[6] ونتيجةً لذلك فقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تنميةً اقتصاديةً تضعها على قدم المساواة مع الدول ذات الدخل المرتفع في العالم.

بيد أن الأهم من هذه الأرقام الاقتصادية المجردة هو حقيقة أنه تحت قيادة صاحب السمو الشيخ زايد الحكيمة وتوجيهاته السديدة شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تنميةً اجتماعيةً غير مسبوقة، حيث تطورت نوعية حياة مواطني الدولة بشكل لا نظير له؛ ففي مجال الرعاية الصحية على سبيل المثال أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة مع نهاية القرن العشرين في مصاف الدول التي تشهد أدنى معدلات وفيات أطفال في العالم، بعدما كانت في ستينيات القرن نفسه ضمن دول العالم التي تشهد أعلى معدلات وفيات الأطفال.[7] كما تشير أرقام تقرير التنمية البشرية في العالم العربي إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي صاحبة أعلى متوسط أعمار في العالم العربي، بل وتضاهي متوسط الأعمار في الدول المتقدمة.[8] وما كان هذا ليتحقق لولا الجهود الحثيثة المبذولة في مجال الرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية حتى في المناطق النائية.[9] كما وجَّه الشيخ زايد بإنشاء المستشفيات الحديثة والمزودة بأفضل الأجهزة التي تعمل وفقاً لأحدث المعايير المتبعة عالمياً. وبحلول عام 2000 صار في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 60 مستشفى عاماً وخاصاً، و380 مركزاً صحياً للرعاية الأولية، و352 عيادةً خاصةً، و250 عيادةً متخصصةً تخدم أرجاء الدولة.[10]

كما حظي حقل التعليم باهتمام مماثل، إذ يحضُّ القرآن الكريم المسلمين رجالاً ونساءً على حد سواء على التفكير وإعمال العقل. ومن هذا المنطلق فقد أظهر صاحب السمو الشيخ زايد التزاماً دائماً بقضية التعليم، معتبراً التنمية الفكرية طريقاً إلى التنوير، ومن ثم فهي من أهم محددات التنمية البشرية المستديمة في الدولة. وقد شهدت طبيعة التعليم وبنيته تغيراً مشهوداً عبر السنين منذ افتتاح أول مدرسة في العين، وفي الوقت الذي شهد فيه التعليم في العالم تطوراً كبيراً واستفادت الشعوب من انتشار المعرفة فقد حرص الشيخ زايد على أن تواكب السياسات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة أحدث التوجهات التعليمية في العالم. وفي حين كان في دولة الإمارات العربية المتحدة 20 مدرسة في عام 1962 و74 مدرسةً عند إنشاء الاتحاد، فقد وصل عدد المدارس في الدولة عام 2000 إلى أكثر من 1150 مدرسة يلتحق بها نحو 650 ألف طالب وطالبة، [11] وفي عام 2001 استأثر التعليم بأكبر حصة من الميزانية الاتحادية. [12]

وفي ظل ثورة المعلومات والاهتمام بنشر المعرفة باعتبارها ثروةً وطنيةً فقد أضحى لزاماً على دولة الإمارات العربية المتحدة الفتية أن ترصد المواهب الفذة وتوفر لأصحابها ما يساعدهم على تطوير مواهبهم. لقد آمن صاحب السمو الشيخ زايد دائماً إيماناً راسخاً بأن على الدولة أن تستثمر في التعليم المستمر وفي تدريب مواطنيها، وتلك أعظم طريقة لاستثمار ثروة الأمة. ويهدف التعليم إلى تنشئة المواطن المتعدد القدرات، الواثق الخطى، الجدير بالاحترام، والقادر على تحقيق رؤية الشيخ زايد للجيل الجديد من قادة الأمة. ويجب ألا يركز التعليم على التلقين وحفظ المعلومات عن ظهر قلب والسعي إلى تحصيل الدرجات، بل يجب أن يقوم على تحصيل المعرفة وتطبيقها بأسلوب مفيد. ويجب أن يتزود المتعلم بالمهارات الضرورية للمنافسة في النظام الاقتصادي الجديد ومواجهة التحديات العالمية المعاصرة بشكل فعال.

إن إدراك الحاجة إلى مواكبة التطورات التعليمية قد دفع إلى إعادة تقويم السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ووضع استراتيجية تربوية جديدة هي رؤية التعليم حتى عام 2020، والتي تتضمن أكثر البرامج التعليمية فاعليةً في كل مراحل

التعليم.[13] ويتفق هذا التحول مع دعوة صاحب السمو الشيخ زايد منذ مطلع التسعينيات إلى ضرورة أن تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانةً متقدمةً في مجال التعليم، ليس على نطاق المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم أجمع. وقد سعى الشيخ زايد من خلال إنشاء برامج متخصصة؛ مثل برنامج المنح الدراسية للطلبة المتميزين، إلى ضمان التعرف إلى الطلبة المتفوقين وتوفير الفرص اللازمة لهم للحصول على أفضل تعليم ممكن في أفضل الجامعات في الخارج. وجاءت المبادرات تباعاً في هذا المجال ومنها إنشاء مدرسة الإمارات الوطنية التي توفر تعليماً عالمياً ومنهاجاً دولياً معترفاً به لتحقيق طموحات صاحب السمو الشيخ زايد في هذا المجال.

إن تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير التعليم ذي الجودة العالية إنما يتفق مع التوجهات العالمية التي ترى أن الثروة البشرية هي القوة المحركة للاقتصاد. ويهدف هذا التركيز إلى تطوير قدرات الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو الذي يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للدولة ويقلل الاعتماد على القوى العاملة المستوردة؛ لذا فقد اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بتوطين الوظائف، بدعم من مؤسسات مثل مؤسسة «تنمية» التي تتولى تنسيق تدريب الموارد البشرية وتطوير المهارات وإيجاد فرص عمل للمواطنين في سوق العمل.[14]

وينعكس نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير مواردها البشرية واستغلالها خير استغلال في التقدم العلمي والتقني الذي حققته الدولة، الأمر الذي لفت اهتمام العلماء والباحثين. لقد أضحت الدولة ملتقى مفضلاً لأهم المؤتمرات والتجمعات الدولية التي تناقش قضايا دولية مهمة. وقد جذبت البنية التحتية الطبيعية والمالية والتقنية والاتصالات المتميزة في دولة الإمارات العربية المتحدة المستثمرين الأجانب إلى مناطقها الحرة.[15] وللأسباب نفسها فقد استضافت الدولة أهم الأحداث الرياضية والثقافية العالمية، كما أضحت مقصداً سياحياً، وهذا كله يرسخ رغبة صاحب السمو الشيخ زايد في أن يرى دولة الإمارات منفتحة على العالم.[16]

وتشكل الاستثمارات الضخمة في مجالات التجارة والسياحة والمناطق التجارية والصناعية جزءاً أساسياً من استراتيجية صاحب السمو الشيخ زايد الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.[17] وحيث إن النفط مورد قابل للنضوب وتتسم أسواقه بالتقلب، فإن هذا التنوع ضروري للغاية لتحقيق التنمية المستديمة للدولة على المدى البعيد. ويجري بذل جهود حثيثة لخلق قاعدة اقتصادية متينة وراسخة تحقق للدولة الرخاء في حقبة قد لا يشكل النفط فيها القاعدة الأساسية للاقتصاد. إن التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى الذي دعا إليه الشيخ زايد كان أحد العوامل الأساسية التي ضمنت التقدم لدولة الإمارات العربية المتحدة وحافظت به على مكاسب شعبها.

ولا تصنف أفعال صاحب السمو الشيخ زايد على أنها كرم وجود لا حدود له فحسب، بل تقوم على حسابات مدروسة لما هو مهم بالنسبة إلى أبناء الشعب. لقد التزم الشيخ زايد في حياته بتعاليم الإسلام التي حددت وجهته ومنحته الطمأنينة. وتشكلت شخصيته في كنف أسرته، بدايةً عندما كان طفلاً ثم شاباً، ولاحقاً حين أضحى أباً، وبالنسبة إليه كان الولاء للأسرة هو الرابطة القوية التي لا تنفك أبداً، وهو يرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة التي قامت عام 1971 إنما قامت على هذه الصلات الأسرية المتينة التي تربط أبناء الدولة، وكان الشيخ زايد عازماً على ترسيخ قواعد المجتمع الذي يكرم الطفولة والأسرة على حد سواء.

لقد عبر الشيخ زايد عن قلقه من الأعباء المترتبة على المغالاة بالمهور، كما وجَّه بإنشاء صندوق الزواج ليسهل على مواطني الدولة الزواج والعيش في كرامة واستقرار مالي.[18] كما شجع الأعراس الجماعية بشكل يقلل من الأعباء المالية الناجمة عن الأعراف والاحتفالات التقليدية، كما شجع صاحب السمو الشيخ زايد وقرينته صاحبة السمو الشيخة فاطمة المرأة على أخذ مكانتها التي تستحقها في المجتمع التقليدي. وحرص الشيخ زايد على ألا يقل تعليم المرأة في الدولة بأي حال من الأحوال عن تعليم الرجل، بدءاً من التعليم الابتدائي وحتى التعليم العالي. وتشهد أعداد الطالبات الملتحقات بجامعة الإمارات العربية المتحدة وكليات التقنية العليا على نجاح هذا التوجه. وفي

الواقع كان التجاوب الواسع من قبل المرأة وإقبالها على التعليم العالي هو الذي أدى إلى إنشاء جامعة زايد للبنات.

المساواة في التعليم تبعتها المساواة في فرص العمل، إذ توفر الدولة للمرأة فرصة العمل في كل القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدولة. وبرعاية ودعم من صاحبة السمو الشيخة فاطمة قرينة الشيخ زايد ظهرت إلى الوجود عدة اتحادات نسائية؛ مثل الاتحاد النسائي العام الذي يهدف إلى تعزيز تبادل الأفكار ونشر ثقافة الإمارات وتراثها. وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في عدة تجمعات وملتقيات دولية عقدت لمناقشة دور المرأة في المجتمع، ونادت بتحرير المرأة وتعزيز دورها في أسرتها ودورها الحيوي في المجتمع والدولة.

إن مبدأ الشراكة بين الحكومة والشعب هو الذي يعزز فكرة الأمة في الدولة، وقد وفرت الحكومة البنية التحتية والموارد والفرص اللازمة، كما شجعت مواطنيها على إنشاء الشركات الصناعية والتجارية التي تساهم في النمو الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال امتلاكها لحصص كبيرة في الشركات الخاصة.[19] إن قيام ما أسمته عالمة الاجتماع سالي فيندلو Sally Findlow "أيديولوجية المشاركة" هو ما يميز دولة الإمارات العربية المتحدة عن العديد من الدول التي حصلت على الثروة بفضل استخراج النفط أو استخراج المعادن الثمينة. تقول هذه الكاتبة:

«تشجع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط من خلال خطط رسمية عديدة ومن خلال نشر فكرة الشراكة على مساهمة كافة مواطني الدولة في بناء اقتصاد وبنية تحتية يملكان مقومات الدفع الذاتي، وبهذا المفهوم يتضح بجلاء دور الإرادة والجهود الجماعية في بناء دولة موحدة. غير أن هذا لا يعني أن الثروة والموارد المعلوماتية والقوة السياسية التي يمكن الحصول عليها بالمال لم يكن لها أي دور. وفي الوقت نفسه فقد تحقق التضامن الاجتماعي من خلال الروابط الأسرية الدائمة والعلاقات القبلية الأزلية في مجتمع صغير يشعر كل واحد من أفراده أنه يعرف الحاكم شخصياً (أو يعرف أحد أفراد الأسرة الحاكمة على أقل تقدير)».[20]

ولنا أن نقول إن أعظم هدية قدمها صاحب السمو الشيخ زايد إلى أبناء شعبه هي ترسيخ مفهوم الحقوق والواجبات لدى المواطن وتعزيز الولاء للاتحاد، واستطاع أن يخلق لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة هويةً جديدةً ومتماسكة في ظل دولة عصرية وناجحة. [21] لقد نمت شعبيته في كل إمارات الدولة منذ عام 1971. أما نشاطه وتفانيه وكرمه الفياض فهي خصال متفردة يعز نظيرها. وقد تعززت على مدى الأعوام روابط الثقة بين الحاكم وأبناء شعبه، ولعلنا نذكر كيف خرج أبناء الإمارات إلى الشوارع يجددون له البيعة ويرجون منه أن يبقى رئيساً للدولة. [22] لقد أدركوا أن الخير الذي عم الدولة إنما تحقق على يد "زايدهم" الذي ظل مهتماً بتحسين واقع حياتهم ولم ينشغل بقضايا سياسات هلامية ليس لها أثر فعلي على الأرض.

وأخيراً من غير الممكن أن ننهي نقاشنا في هذا المجال دون التطرق إلى دور البيئة والقضايا البيئية في فكر صاحب السمو الشيخ زايد؛ فقد قال في يوم البيئة الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1998:

«إننا نُولي بيئتنا جُلَّ اهتمامنا لأنها جزء عضوي من بلادنا وتاريخنا وتراثنا، لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض، وتعايشوا مع بيئتها في البر والبحر، وأدركوا بالفطرة وبالحس المرهف الحاجة للمحافظة عليها، وأن يأخذوا منها قدر احتياجهم فقط، ويتركوا فيها ما تجد فيه الأجيال القادمة مصدراً للخير ونبعاً للعطاء. وكما أجدادنا، كذلك نحن الذين نعيش الآن فوق هذه الأرض المباركة، إننا مسؤولون عن الاهتمام ببيئتنا والحياة البرية فيها وحمايتها، ليس من أجل أنفسنا فقط، بل كذلك من أجل أبنائنا وأحفادنا... هذا واجب علينا، واجب الوفاء لأسلافنا وأحفادنا على حد سواء. وإذا ما فشلنا في ذلك فمن حق أحفادنا أن يلوموننا على أننا ضيعنا جزءاً مهماً من تراثنا». [23]

ظل صاحب السمو الشيخ زايد مدركاً للتوازن الدقيق بين الحياة البشرية والقوى الطبيعية منذ صباه؛ فقد لاحظ في الأعوام التي أمضاها في العين أن القبيلة لا تستطيع أن

تحافظ على ماشيتها التي تحتاج إلى العلف، ولا أن تزرع محاصيلها إلا عند توافر المياه. إن جوهر ما عرف لاحقاً باسم الرؤية البيئية للشيخ زايد مستمد من مراقبته الطويلة للعلاقة التفاعلية بين الإنسان والعالم الطبيعي؛ ونتيجةً لذلك فقد أدرك الشيخ زايد أن التحديث والتطوير ضروريان، غير أنهما لن يتحققا من دون ثمن.

شكلت المياه جزءاً من المسائل التي شغلت بال صاحب السمو الشيخ زايد طوال حياته، وخاصةً لأنه قد نشأ في بيئة صحراوية كان فيها الماء هو المورد الأثمن الذي لا يقدر بثمن. وكانت أولى مبادراته نحو توفيره في أفلاج العين، ومن ثم في جلب المياه عبر الأنابيب إلى أبوظبي نفسها. وفي مرحلة لاحقة استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع تطور التقنيات أن تستغل سواحلها الممتدة لتحلية مياه البحر على نطاق واسع؛ ونتيجة لذلك تنتج دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم مياهاً توفر لسكانها ثاني أعلى مستوى استهلاك من المياه العذبة للفرد الواحد في العالم.[24] وفي حين دعا الشيخ زايد إلى إنتاج المزيد من المياه فإنه كان يدرك تماماً التكلفة البيئية لهذه العملية. إن المسطحات الملحية أو ما يعرف بالسبخات، والتي تمتد لأكثر من 300 كيلومتر ويبلغ عرضها نحو 20 كيلومتراً، والتي أشرنا إليها في الفصل الأول إنما كانت محصلة للتغيرات الطبيعية التي بدأت منذ أكثر من 4000 عام.[25] إن تحلية المياه تؤدي إلى مستويات عالية من ملح البحر أو رفع نسبة ملوحة الأرض ما لم تُبذل جهود للتقليل من الآثار الجانبية لهذه العملية والسيطرة عليها. وقد أدرك الناس الآن أن تصنيع المياه العذبة قد يؤدي مع مرور الوقت إلى خلق سبخات جديدة في مساحات واسعة من الأرض، تكون كلها من صنع الإنسان.

إن انتهاج استراتيجية تهمل الاعتبارات البيئية كان سيؤدي تحديداً إلى هذه المحصلة، غير أن صاحب السمو الشيخ زايد أدرك الطبيعة المعقدة لهذه المشكلة؛ فمن دون الماء لا تقوم حياة عصرية في المنطقة، غير أن اللامبالاة والإسراف في إنتاج المياه قد يؤديان في نهاية المطاف إلى انتشار التصحر في رقعة واسعة، وهي النتيجة التي سعى الشيخ زايد

سعياً حثيثاً إلى محاربتها وتغييرها. واستخدم الشيخ زايد لهذا الغرض وسائل عديدة؛ منها تقديم القدوة أو النصح أو الإقناع، أو عند الضرورة الاستفادة من قوة شخصيته للتأكيد على التنظيم البيئي المقتصد والتخطيط السليم لإنتاج المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قام بتنفيذ برنامج قد يكون من أكثر البرامج تقدماً في العالم العربي، وهو بكل تأكيد من أفضل البرامج التي تملك رؤية مستقبلية في الدول ذات البيئة الصحراوية.

وقد جاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة عام 1993 والقانون الاتحادي رقم 24 لعام 1999 تنفيذاً لاستراتيجية الشيخ زايد البيئية. ويُبرز قانون عام 1999 الحاجة إلى تحليل التأثيرات البيئية والحاجة إلى إدخال السياسات التي تحقق التنمية المستديمة في كل المشروعات الجديدة.[26] وقد كان لمؤسسات مثل هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها ومركز بحوث البيئة البحرية التابع للهيئة دور مهم في التنمية البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشرعت الدولة في تنفيذ خطط بيئية موسعة، وتنفيذ برامج المحميات البيئية؛ مثل محمية صير بني ياس النباتية والحيوانية، وبرامج لحماية الأنواع التي تستوطن المنطقة والمعرضة لخطر الانقراض. وقد فاز صاحب السمو الشيخ زايد بجائزة "الباندا الذهبية" عن مشروع جزيرة صير بني ياس عام 1997.[27] كما تبذل الدولة جهوداً حثيثةً في مجال إدارة الموارد البحرية وموارد البيئة الساحلية بناءً على جمع البيانات البيئية الموثوقة. إن السياسة الريادية المبنية على الرؤية المستقبلية التي انتهجتها الدولة فيما يتعلق بهذه البيانات أدت إلى الإعلان عن مبادرة أبوظبي الدولية لجمع البيانات البيئية وتحليلها إبان انعقاد القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبيرج بجمهورية جنوب أفريقيا.[28]

إن الاستخدام الحكيم للموارد قد ساعد دولة الإمارات العربية المتحدة على مكافحة التصحر، وهو من أهم القضايا التي شغلت بال صاحب السمو الشيخ زايد. وتظهر الأدلة المأخوذة من الآثار أن المنطقة الجافة في الصحراء الكبرى كانت توفر سبل العيش لعدد كبير من الناس، وبالمثل فإن مناطق واسعة من الصحراء يمكن استصلاحها عن

طريق الإدارة الجيدة. وينبع حلم الشيخ زايد في تحويل الصحراء إلى جنة خضراء من معرفته العميقة لثقافة الواحة في المنطقة، وقد أدت رؤيته الشاملة إلى تنفيذ برامج مكثفة للتشجير، وكذلك إقامة مزارع تجريبية زادت إنتاج الغذاء في الدولة بشكل كبير.[29] ولعدة سنوات كانت عزيمة صاحب السمو الشيخ زايد في استصلاح أراضي الصحراء ضد تيار التفكير التقليدي الذي كان يرى أن هذا التوجه لن يكون مجدياً من الناحية الاقتصادية لكونه عملاً هامشياً غير منتج ولا تأثير له. ومنذ عام 1993 تم إنشاء 12000 مزرعة جديدة تعتمد أحدث الأساليب الزراعية وأساليب الري المصممة للاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة وبأقل فاقد ممكن.[30]

غير أن هذه المزارع ليست مجرد وحدات إنتاجية؛ فهي مجتمعات بحد ذاتها فيها مساكن مبنية بصورة جيدة، وهي مزارع تزيد من دخل الأسر وتوفر سبل العيش التي لم تكن موجودة في السابق. وتلك هي الصورة التي كانت ترتسم في ذهن صاحب السمو الشيخ زايد، وليست مجرد أرقام حسابات الربح والخسارة المضمنة في بيانات الميزانية. وتمثل كل مزرعة منها بقعةً خضراء على الخريطة كانت في السابق مجرد صحراء قاحلة. لم يكن تخضير الصحراء حلماً بيئياً مجرداً من أي هدف، بل كان دليلاً على إقامة حياة أفضل ما كانت لتتحقق لولا الشراكة المتمثلة في الجهد الدؤوب من قبل أهل البلاد الذين يعيشون على أرضها واستثمار الدولة للموارد المتوافرة. وكانت تلك هي علاقة المشاركة التي وعد بها الرئيس الجديد لدولة الإمارات العربية المتحدة أبناء شعبه عام 1971 فأوفى بعهده على الوجه الأكمل.

إنجازات خالدة

إن قراءة متأنية في الشواهد الماثلة أمامنا تقودنا إلى القول إن الدولة الناشئة قد حباها الله قائداً فذاً. إن ثقة صاحب السمو الشيخ زايد التي لا تتزعزع في مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة ونجاح تجربتها الاتحادية قد أقنعت المتشككين، وإن الذي حافظ على استمراريتها في الأوقات الصعبة هو قدراته الخلاقة وعزمه الذي لا يفتر. ويمكننا

استخدام أسلوب التحليل التاريخي المبني على فرضية قلب الحقائق كوسيلة لتقويم مساهمته والنظر إليها بمعزل عن الأحكام المسبقة؛[31] وبناءً عليه يمكن القول إنه لم يكن هناك أحدٌ غير الشيخ زايد يملك هذا المزيج الفريد من الصفات والخصائص اللازمة لبناء دولة الإمارات العربية المتحدة وصياغة تطورها على النحو الذي نراه اليوم. وبالإضافة إلى ذلك فإن استعداد صاحب السمو الشيخ زايد ورغبته في تقاسم ثروة أبوظبي ومواردها مع الإمارات الأخرى التي تشكل دولة الاتحاد يعني أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة للدولة بأكملها سوف تمضي بوتيرة موحدة.

وإذا تأملنا في مسيرة حياة صاحب السمو الشيخ زايد فسنجد أن أبرز قدراته هي استعداده للتوفيق بين ما قد يبدو غير قابل للتوفيق؛ فقد تمكن من تحقيق هذا التآلف بين متناقضات بسعيه الجاد إلى تحقيق التوازن في مشهد تسوده قوى متصارعة، وكان قد عايش هذا المبدأ وتعلمه منذ طفولته في خضم السياسات القبلية المضطربة، وقام بتطبيق هذا الدرس بفاعلية على امتداد مسيرته. وهكذا فقد تمكن الشيخ زايد من بناء دولة مزج فيها بين تقاليد القيادة القوية وبيئة الشراكة الراسخة، حيث تتعايش التقاليد مع مقتضيات العصر، والقيم البدوية مع الثقافة الحضرية، وحيث لا تنفصم التطلعات الفردية عن الوحدة الاجتماعية الكلية. ولم تغب عن بال صاحب السمو الشيخ زايد مطلقاً الدروس التي تعلمها عن الطبيعة البشرية والتي استوعبها منذ طفولته وفجر صباه. إن التطور الكبير الذي تحقق على الصعيد الداخلي، مقروناً بالمكانة الإقليمية والدولية المرموقة التي تتبوؤها دولة الإمارات العربية المتحدة، هما خير شاهد على عظمة إنجازات الشيخ زايد.

في هذا السياق لا بد من أن نرى بعداً أخلاقياً جوهرياً؛ فقد شكل الإسلام جزءاً أساسياً من حياة صاحب السمو الشيخ زايد منذ أيامه الأولى، إذ نشأ في بيئة غمرت روحه بإيمان عميق، واستمد قوته من قيم الإسلام، وتعلم منه الثقة بالنفس، فضلاً عن مجموعة من المبادئ منها التواضع، والصراحة، والقدرة على التكيف، والصبر، والقيم الاجتماعية الراسخة والعدل، وأداء الواجب، ونكران الذات، والانتماء إلى

الأسرة، والواقعية العملية. كما انطلقت فلسفته السياسية من الأسس الإسلامية ذاتها، وقد سعى إلى فهم الماضي والتعلم من تجاربه، وأدرك الشيخ زايد الحكمة من العفو والمغفرة، خاصة عند القدرة على الانتقام، وآمن بأن العداوة لن تولد أي نتيجة إيجابية، في حين أن مدَّ يد الصداقة قد يؤدي إلى ردم هوة الخلاف. ومن التاريخ تعلم صاحب السمو الشيخ زايد ضرورة اختيار الرجال الأكفاء لإدارة الحكومة، واعتبر أن شعب الإمارات العربية المتحدة ينتمي إلى أسرة واحدة، وهو مفهوم أحاطه الشيخ زايد بأهمية كبيرة، وفي هذا السياق يقول: «إن الأسرة الواحدة تعيش في سعادة وهناء ورخاء ما دام أفرادها يداً واحدةً، متعاونين متحابين متآلفين، ففي هذا كله سعادتهم. أما إذا قامت الفرقة بينهم... وحل الخلاف محل الوئام فقد أصبحوا أشقياء تعساء».[32]

بالنسبة إلى صاحب السمو الشيخ زايد فإنه يرى أن اتخاذ إجراء له أهميته ومبرراته لا يعني بأي حال من الأحوال التصرف على نحو مناف للأصول السياسية، وفي الواقع فإن رؤيته السياسية قد أضحت أكثر تماسكاً بفضل قيمه الراسخة، فعندما كانت قبيلة بني ياس قوةً موحدةً، كما في عهد جده الشيخ زايد الكبير فإنها استطاعت أن تقوم بأعمال عظيمة. أما عندما كانت منقسمة فقد أضحت - في ظل حالة الفوضى والتشتت التي أصابتها - فريسةً سهلةً لكل معتد. إن معنى الوحدة وقوتها ترسخا في نفس الشيخ زايد منذ أيامه الأولى، ثم تعزز إيمانه بها بعد كل ما سمع وقرأ وعايش عن كثب. كانت قيم الوحدة هي الحلقة التي ربطت كل أفعاله وسياساته، ولم تكن الوحدة مجرد كلمة بالنسبة إليه، بل ظلت تمثل مبدأ في الحياة. وهو يعتبر السعي لتحقيق الوحدة عملاً سامياً ونبيلاً، وكان واثقاً من أنه سيعود بالنفع الحقيقي.

وقد يكون من المفيد أن نضع استراتيجيات صاحب السمو الشيخ زايد في سياق حيادي وخارجي؛ ففي عام 1994 نشر جيري آي. بوراس Jerry I. Porras أستاذ السلوك التنظيمي والتغيير في جامعة ستانفورد وزميله جيمس سي. كولينز James C. Collins نتائج دراسة استغرقت ستة أعوام حول النجاح المؤسسي على المدى البعيد.[33] وتوصل الباحثان إلى أن هناك مبدأين يحددان القدرة على تحقيق تنمية مستديمة ومتواصلة؛ إذ

يقتضي النجاح المحافظة على القيم الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى حفز التقدم، وهما يريان أن القيم الأساسية تعد شرطاً أساسياً للتقدم الدائم. وفي هذا السياق يقولان:

«إن المفهوم الإطاري الأساسي لدينا؛ وهو المحافظة على الجوهر وحفز التقدم، سيصبح أيضاً أمراً مهماً في القرن الحادي والعشرين ... إن الصلة الرابطة في أي تجمع سوف تصبح أيديولوجية بقدر متزايد، فما يزال لدى الناس حاجة إنسانية أساسية إلى الانتماء إلى شيء ما يشعرون إزاءه بالفخر والاعتزاز، كما توجد لديهم حاجة أساسية إلى القيم الموجهة والإحساس بالغاية التي تضفي على حياتهم وعملهم قيمة ومعنى، ولديهم أيضاً حاجة أساسية إلى إقامة رابطة مع الآخرين الذين تربطهم بهم صلة المعتقدات والتطلعات المشتركة».[34]

من المهم أن نلاحظ تاريخ إجراء دراسة بوراس وكولينز، فقد استبق الشيخ زايد بواقعيته تحليلهما بأكثر من عقدين. ورغم أن التعريفات التي قدمها الباحثان حول متطلبات النجاح لم تكن قائمةً على دراسة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنهما وصفا في سياق مختلف تماماً العناصر الأساسية ذاتها التي أقام صاحب السمو الشيخ زايد من خلالها كياناً جديداً قوياً تمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي أوجه عديدة تقدم الاستراتيجيات التي نجح الشيخ زايد من خلالها في دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً حياً للعملية التي أشار إليها الباحثان، يفوق في وضوحه الأمثلة المؤسسية التي بنيت عليها دراستهما. وقد أظهر الشيخ زايد تحديداً أن السيطرة على عملية التغيير وتحويل طاقتها وآثارها السلبية المحتملة إلى مسارات إيجابية إنما هي العامل الأساسي في عملية التنمية طويلة الأجل. وهنا أيضاً نجد أن الشيخ زايد قد شكل قيمه الأساسية من خلال تجاربه المبكرة لتلازمه طوال مسيرته وتكون قوة دافعة نحو التغيير الإيجابي.

يمكننا هنا الاستعانة بمقارنة من رياضة الصيد بالصقور التقليدية؛ فقد عرف عن الشيخ زايد منذ صباه الباكر شغفه برياضة الصيد بالصقور. وبينما يمكن أن نعتبر الصقور

من المخلوقات القليلة الطليقة وغير الأليفة، وهي أيضاً كائنات كاسرة، فإنها يمكن أن تدرَّب لكي تتعاون مع الإنسان فيصطاد بها، ولكن لا يمكن إجبارها على الصيد، بينما يمكن حفزها إليه بكل تؤدة وبراعة في التعامل. وكما قال الشيخ زايد نفسه فإن تدريب الصقر إنما يتم بالتعرف إلى صفاته المميزة، ويضيف في هذا الخصوص:

«يشرع المدرب في إعطائه غذاءه من اللحم الطري، وهو ينادي عليه ويلمسه بيده في حنان بالغ ورفق شديد، ويظل الصقر هكذا يتناول وجبته من يد مدربه ويسمع صوته ويحس به دون أن يرى صورته، بعد ذلك تخف عنه حدة الانزعاج، ويبدأ في الاطمئنان لصاحبه ...». [35]

ولكل صقر طريقته، لذا لابد من معاملته معاملة خاصة به، إذ إن الصقر لن يعود مطلقاً إلى المدرب الذي لا يحسن معاملته ولا يلبي حاجاته، بينما سيقبل الصقر من خلال التدريب الجيد خلق شراكة مع الإنسان بكل سهولة. وعلى الرغم من عدم إمكانية السيطرة الكلية على الصقر، فإن طاقته الجامحة يمكن توجيهها على نحو مفيد.

إن صاحب السمو الشيخ زايد لم يتهيب القوة الصاخبة المرتبطة بالتغيير لأنه كان يعتقد أن بالإمكان تحويلها إلى قوة إيجابية تخدم المصلحة العامة. غير أنه كان مدركاً، إذا جاز لنا أن نستخدم لغة رياضة الصقور، استحالة ترويض هذه القوة بالكامل. وهكذا فإنه لم يثق مطلقاً في مقولة أن قوى الحداثة هي قوى خير بأكلمها، وهو يرى أنها لن تصبح كذلك إلا إذا تم توجيهها بصورة مستمرة في المسار الصحيح. وفي نهجه السياسي أدرك صاحب السمو الشيخ زايد واقتنع بأن الرعاية والاهتمام المتواصلين هما الكفيلان بضمان استمرار السير على طريق التقدم والتطور؛ ولهذا السبب نجده يعاود تناول هذه القضايا الجوهرية في خطبه وتصريحاته وأحاديثه الخاصة.

إن المهارة الكبرى التي برع فيها صاحب السمو الشيخ زايد هي قدرته على غرس رؤية لمستقبل زاهر في نفوس أبناء شعبه، وتنبيههم إلى المخاطر المحتملة، مع توجيههم

في الوقت نفسه إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية التي حباهم الله إياها. وفي المقابل نجدهم قد منحوه ثقتهم واعتزازهم به وغمروه بحبهم وإعجابهم. ولعل من البديهي في ضوء كل ما تكشف لنا من خلال هذا الكتاب عن شخصية صاحب السمو الشيخ زايد أن نقول إنه يعتبر هذه المحبة والإعجاب أبلغ تكريم وتقدير لشخصه.

الهوامش

الفصل الأول: القبيلة العربية

1. انظر:

Unpublished NARA (National Archives and Records Administration), American Consul (Dinsmore) Dhahran to Department of State, Pol 2: Trucial States, November 20, 1968, A-209.

2. مقتطفات من "ملاحظات عن القبائل والتجارة والموارد على ساحل الخليج العربي"، قرأها أمام الجمعية الجغرافية في بومباي المقدم لويس بيلي في 17 أيلول/ سبتمبر 1863، انظر:

Bombay Geographical Society Transactions xvii, 1983, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 3 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 641.

3. المصدر نفسه.

4. انظر:

Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 52-53.

5. اتسم النظام البريطاني للإدارة في الخليج العربي بميزة خاصة ضمن منظومة السياسة البريطانية الخارجية وعلاقاتها بمستعمراتها، ففي البداية دخلت بريطانيا منطقة الخليج عبر حكومة الهند البريطانية بهدف حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية المتوقعة في الشرق. وكان يُنظر إلى الخليج (حتى عام 1947) في الأغلب من خلال عيون "الراج"، أي حكومة الهند. ومنذ عشرينيات القرن التاسع عشر عقدت حكومة الهند معاهدات الهدنة البحرية (كانت المعاهدات تُعقد - إلى حد بعيد - في ظل تهديدات الأسطول البحري البريطاني) مع الإمارات المتصالحة على امتداد سواحل الخليج العربي. وكانت هذه الإمارات التي تُشكل الآن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعرف حينها باسم عُمان المتصالحة، أو الإمارات المتصالحة. وكانت تتمتع بحكم ذاتي تام داخلياً. أما العلاقات الخارجية (والنزاعات بين الإمارات المتصالحة) فكانت تخضع - إلى حد ما - للسيطرة البريطانية. وكان المسؤول الأول هو المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، الذي كان يتخذ من بوشهر الواقعة في الجانب الإيراني من الخليج مقراً له، وكانت تتبعه وكالات في كل من مسقط والكويت والبحرين يتولى المسؤولية في كل منها وكيل سياسي. ومع مرور الوقت تم تعيين عدد من المسؤولين في درجات ومناصب أدنى؛ مثل منصب الضابط السياسي ويليه منصب الوكيل السياسي.

في المرحلة الأولى من الانتشار البريطاني في الخليج كانت كافة العلاقات مع الإمارات المتصالحة تُعالج بشكل يومي من خلال وكيل محلي، مقره الشارقة، يقوم بمساعدة المقيم السياسي البريطاني. ثم انتقل مركز الإدارة البريطانية للمنطقة مع مرور الوقت إلى البحرين، كما انتقل مكتب المقيم السياسي في نهاية الأمر من بوشهر إلى البحرين بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الخطوة التي كان مخططاً لها منذ فترة طويلة ولكنها لم تُنفذ حتى تلك اللحظة. ومنذ عام 1947 بقي هناك منصبان متوازيان هما المعتمد البريطاني (البحرين) والمقيم السياسي في الخليج العربي ومقره البحرين أيضاً، وكان لكل منهما مهامه الخاصة به. ومع تنامي أهمية إمارات الساحل المتصالحة تم تعيين ضباط سياسيين بريطانيين، ولاحقاً معتمدين بريطانيين في الشارقة ودبي وأخيراً في أبوظبي. وكانت المهمة الرئيسة المسندة إلى هؤلاء المسؤولين هي المحافظة على المصالح البريطانية أولاً، ودعم الحكام المحليين ثانياً.

كانت الحساسية السياسية لمنطقة الخليج تتصاعد يوماً بعد يوم منذ الحرب العالمية الأولى. وأضحت الاهتمامات الضيقة لحكومة الهند (ووجهة نظرها) تلقى اعتراضاً متزايداً من الإدارة البريطانية في لندن. وبدأت وزارة

الطيران (من خلال القسم المسؤول عن الخط الجوي البريطاني إلى الشرق) وكل من وزارتي المستعمرات والخارجية، تبدي اهتمامها بالمنطقة. وقد حُسم الأمر تماماً بعد عام 1947 عندما انتقلت المسؤولية بشكل نهائي إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد زوال حكومة الهند. غير أن "قدامى المسؤولين" في حكومة الهند ظلوا يهيمنون على الأمور على أرض الواقع في الخليج. وفي عام 1953 فقط تم تعيين أول مقيم سياسي تابع لوزارة الخارجية البريطانية وهو السير برنارد باروز Bernard Burrows. إن التعقيدات والتحولات التي طرأت على الهيكل الإداري الذي أشرنا إليه بإيجاز أبقت على عنصرين ثابتين: أولهما أن بريطانيا كانت تسعى إلى فرض أوسع سيطرة ممكنة في المنطقة، مع استخدام أقل قدر ممكن من التكاليف، والتدخل في أضيق الحدود في الشؤون المحلية، وحصر الإنفاق في الحدود الدنيا. ثانياً، على الرغم من أن بريطانيا لم تفكر بشكل جدي في إنشاء هيكل إداري متكامل لإدارة مستعمراتها، فإن المسؤولين البريطانيين كانوا يتناسون أنهم مجرد قائمين على إدارة شؤون المستعمرات، إذ سعوا إلى التدخل في الشؤون الداخلية للمناطق التي عُينوا فيها، متجاوزين بذلك الحدود الضيقة لمسؤولياتهم. وكانت الحكومة التي عينتهم تشجعهم عادةً على تلك التجاوزات (أو تطلب ذلك منهم)؛ ولذلك فإنهم اصطدموا بالحكام المحليين الذين كانوا على دراية تامة بالالتزامات التي نصت عليها المعاهدات المختلفة، كما كانوا متمسكين برفض التدخل في حقوقهم السيادية. وفي الأرشيف الضخم من الوثائق التي حررها المسؤولون البريطانيون في منطقة الخليج، كان رفض الحكام المحليين للتدخل البريطاني في شؤونهم الداخلية يُصوَّر تصويراً سلبياً للغاية.

6. كان أول هؤلاء العلماء الذين درسوا المنطقة ابن خلدون، حيث ظلت رؤيته التحليلية للحياة البدوية في **«مقدمة ابن خلدون»** تشكل الإطار العام الذي بنيت عليه الدراسات اللاحقة. انظر:

Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, 3 Volumes, translated by Franz Rosenthal (London and Henley: Routledge and Kegan Paul, 1958).

7. المرجع نفسه، صفحة 258.

8. انظر:

Lila Abu-Lughod, *Veiled Sentiments: Honor and Poetry in a Bedouin Society* (Berkeley, CA: University of California Press, 1986), 79.

«الاستقلالية أو الحرية هي المعيار الذي تُقاس به المنزلة ويحدد وفقاً له التسلسل الهرمي الاجتماعي. إنها العنصر الثابت الذي يُحدد المفهوم البدوي للحياة الاجتماعية، حيث لا تعني المساواة شيئاً بخلاف التساوي في درجة الاستقلالية الذاتية، أي التساوي في الحرية وعدم الخضوع لسيطرة الآخرين أو الاعتماد عليهم. هذا المبدأ واضح تماماً في المنظومة السياسية البدوية ونعني بها منظومة الأنساب المتشعبة (segmentary lineage model) "امتداد القبيلة وانقسامها إلى وحدات فرعية أصغر بمرور الزمن". وعلى الرغم من أن علماء الأنثروبولوجيا يختلفون حول جوانب عديدة من هذه المنظومة، فإن لديهم إجماعاً حول أهم صفاتها وهي تعظيم استقلالية الوحدة (الفرعية)». وقد تمثلت مهارة الشيخ زايد في تكييف هذه الثوابت الاجتماعية ضمن استراتيجية للتغيير والتطوير.

9. توجد هذه المناطق غالباً في الصحراء العربية القديمة في الجنوب الغربي Arabia Felix. وفيها بعض الزراعة مقارنةً بصحراء شبه الجزيرة العربية، وتضم أجزاء من حضرموت واليمن، وفي بعض الأحيان كانت ظفار تُعتبر جزءاً من هذه المنطقة.

10. انظر:

The Journals of David Seton in the Gulf, 1800-1809, edited by Sultan Muhammad Al-Qasimi (Exeter: University of Exeter Press, 1995), 28.

11. تتبَّع جيه. سي. ويلكنسون J. C. Wilkinson أصول اسم مجموعة واحات "البريمي"، قائلاً: «يبدو أن الأوربيين هم الذين أطلقوا هذا الاسم. وقد يكون أصله في «**لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب**» (كتاب مجهول المؤلف حررت نسخة منه عام 1817) الذي يعتقد الكاتب أنه قد تم إعداد نسخة ثانية منه خصيصاً للمقيم السياسي التابع للحكومة الهندية في بغداد في مطلع القرن التاسع عشر. أما الاسم القديم فكان تَوام... والاسم السائد الآن هو العين»، راجع كتاب **الفتح المبين في سيـرة السـادة البوسعيديين** لحميد بن محمد بن رُزيق بن بخيت، ط 4، 1994م، ص 243. انظر:

J.C. Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in South-East Arabia: A Study of the Aflaj of Oman* (Oxford: Oxford University Press, 1977), 33, note 1.

12. انظر:

J.B. Kelly, *Eastern Arabian Frontiers* (London and New York, NY: Frederick Praeger, 1964), 25.

13. من أجل الاطلاع على الصلات التجارية انظر:

Janet Abu-Lughod, *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250-1350* (New York, NY: Oxford University Press, 1989) and K.N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750* (London: Cambridge University Press, 1985).

14. انظر:

Wilfred Thesiger, *Arabian Sands* (London: Longmans, Green, 1959; reprint London: Penguin Books, 1991), 259 (page citations refer to the reprint edition).

15. انظر:

Kenneth W. Gleenie, "Evolution of the Emirate's Land Surface: An Introduction," in *Perspectives on the United Arab Emirates*, edited by Edmund Ghareeb and Ibrahim Al Abed (London: Trident Press Ltd., 1997), 27.

16. أشار أحد الكتاب وهو الجغرافي الدكتور جون سي. ويلكنسون، والذي درس إحدى عشائر بني ياس، إلى أن توافر المياه هو الذي شكل بنية مجتمعهم. انظر:

Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in South-East Arabia*, 55-72.

17. حيث توجد في ليوا الطبقات الصخرية المائية القريبة من السطح التي تحتاج إلى عملية تعويض لتمتلئ مرةً أخرى من ماء المطر، وذلك مقارنةً بالطبقات الصخرية المائية العميقة التي تغذي نظام الأفلاج الذي ينقل المياه إلى العين.

18. انظر:

Clarence C. Mann, *Abu Dhabi: Birth of an Oil Shaikhdom* (Beirut: Khayats, 1969), 11.

19. «شكلت ندرة الموارد والكثافة النسبية للسكان، مقارنةً بهذه الموارد، أهم ظاهرة تميز النمط الاقتصادي القديم في المنطقة، ألا وهي ظاهرة رجل القبيلة متعدد الأنشطة. إنه موجود في كافة أرجاء المنطقة وعلى امتداد العصور، فهو يمضي فصل الشتاء مع ماشيته في الصحراء، ثم يأتي إلى الساحل لصيد الأسماك في الصيف من أجل أن يوفر طعامه ويؤمن الكلأ لماشيته. وهو يزرع النخيل أو يحصد ثماره، ويشارك في الغوص لاستخراج اللؤلؤ، ويزرع الدُخن (الذرة الرفيعة) في أعلى الجبال ويحصد محصوله منه، ثم يمضي شهور الصيف الحارة في صيد الأسماك على الساحل، أو يقود قافلةً أو سفينةً (يعمل نوخذة) ومن ثم يعود ليمارس نشاطاً مختلفاً تماماً. باختصار، لم

يكن عدد رجال القبائل الذين يعيشون في هذه المنطقة قليلاً على امتداد الأزمنة المختلفة، وكان كل واحد منهم مُلماً بكل الجوانب الخاصة بتربية الإبل، ومهارات الغوص لاستخراج اللؤلؤ، وصيد الأسماك، وصنع الأشرعة». انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, second enlarged edition (London and New York, NY: Longman, 1996), 25-26.

20. عبَّر ريتشارد تابر Richard Tapper عن هذه القضية بشكل بليغ حين قال: «من المؤسف أن فئات السكان الأصليين في الشرق الأوسط [ولعل أكثر المصطلحات المعبرة عنها شيوعاً، والتي يجب أن تترجم في الإنجليزية إلى (tribe) هي "قبيلة" و"طائفة" و"قوم" و"آل"]، ليست أكثر تحديداً في مدلولاتها من مصطلحات إنجليزية مثل (family) (عائلة / أسرة) أو(group) (مجموعة). وحتى في مصطلحات علم السلالات والأنساب التي تبدو الأكثر ثباتاً، فإن بعض المصطلحات تبدو غامضة، ليس من حيث المستوى الذي تعبر عنه فحسب، بل في مضامينها حول المهام أو أوجه الهوية الاقتصادية والسياسية والثقافية وفيما يتعلق بصلة القرابة، وكما هي الحال في المرادفات الإنجليزية فإن لغموض المصطلحات ومرونة النظام تأثير جوهري في الجدل المعتاد حول معنى هذه المصطلحات وأهميتها». انظر:

Richard Tapper, "Anthropologists, Historians and Tribespeople on Tribe and State Formation in the Middle East" in *Tribes and State Formation in the Middle East*, edited by Philip S. Koury and Joseph Kostiner (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), 56.

21. ارتبطت لفظة "عرب" منذ وقت طويل بـ"سكان الصحراء". وقد لاحظ الباحث الشهير في حياة البدو جبرائيل س. جبور Jibrail S. Jabbur أن الكلمة ذاتها قد وردت بهذا المعنى في القرآن الكريم أكثر من عشر مرات. ويضيف أنه على الرغم من أن العرب لا يعيشون جميعاً في الصحراء، فإنها الأرض التي تشكلت عليها شخصيتهم: «حياة العرب لها جذور راسخة في البداوة، وحتى يومنا هذا ماتزال عقلية الارتحال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبدوي العربي؛ ومن هذا المنطلق إذا أراد أي فرد... أن يفهم خصائص العقلية العربية والسمات المميزة للحياة العربية فإن عليه أن يرجع إلى أصولها في الصحراء والحياة البدوية. أما العربي فلن يُعَرّف نفسه، ولن يفهم صفاته المميزة ومدى قدرته على التطور ما لم يعرف أن الطريقة التي يعيش بها لها جذورها في الصحراء. إن روح القبيلة وما ينجم عنها من تكاتف الأسرة، وطموحات تولي زعامة الجماعة، والميول الشخصية، والنزاعات حول الوصول إلى السلطة والزعامة، هذه الأمور وأمور أخرى تعود أصولها إلى تنظيم القبيلة وتأثير الحياة البدوية». ويضيف جبور أن العديد من العادات والتقاليد الحية إلى يومنا هذا لها أصولها في الحياة البدوية. ويسرد في هذا السياق المفاهيم المتعلقة بمبدأ الشرف وحسن وفادة الضيف والكرم والشهامة وحرمة الضيف والفروسية والشجاعة، بالإضافة إلى جوانب أخرى. انظر:

Jibrail S. Jabbur, *The Bedouins and the Desert: Aspects of Nomadic Life in the Arab East*, translated by Lawrence I. Conrad, edited by Suhayl J. Jabbur and Lawrence I. Conrad (Albany, NY: State University of New York Press, 1995), 29, 32.

22. قبيلتا الروالة وبني مرة من القبائل التي تعنى كثيراً بحفظ تاريخها الشفهي.

23. راجع على سبيل المثال ما قاله د. بول هاريسون Paul Harrison سنة 1924، والذي عايش الحياة البدوية معايشة مباشرة: «إن انتظام العرب في صورة قبائل والحكم القبلي من الأمور القديمة بالفعل. ولا يوجد أدنى دليل - حسب علمي - على وجود عرب في أي مكان من دون تنظيم قبلي. حقيقةً لا يوجد هناك ما يمنع الأفراد العرب من أن يختاروا العيش في عزلة، ولكن مثل هؤلاء الأفراد غير موجودين. وقد يرحل العربي أحياناً عن قبيلة ما لينضم إلى أخرى، ولكن سواء عاش العربي في مجتمع الصحراء أو في الواحة أو في مجتمع الساحل، فإنه يمنح

شيخ القبيلة أو زعيم العشيرة أو الجماعة ولاءه». انظر:

Paul W. Harrison, M. D., *The Arab at Home* (New York, NY: Thomas Y. Crowell Company, 1924), 126.

ومع تفكك المجتمعات في عصرنا الحديث وتطور الحياة الحضرية، فإن تعميم ما قاله هاريسون قد أصبح محاطاً بالشكوك أكثر من ذي قبل. ولكن حتى اليوم ماتزال الهوية البدوية هي القوة الفاعلة.

24. لذا فمن المهم أن ندرك أنه بينما يُعتبر بنو ياس والقبائل الأخرى المتحالفة معهم قبائل عربية إسلامية خالصة، فإن من الخطأ أن ننسب إليهم العادات والأنشطة المرتبطة بغيرهم من العرب الذين ينتشرون في مناطق أخرى ذات ظروف مختلفة تماماً.

25. يقصد بـ"جنوب الخليج" البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

26. إن المسميين "البريمي" و"العين" يسببان خلطاً كبيراً، ونفضل أن نستخدم العين بمعناها الحديث، أي ما يتعلق بأراضي أبوظبي في واحة البريمي. غير أنه إذا أشار المصدر الأصلي إلى الاسم القديم أي "البريمي"، فإن الاسم القديم سيظهر في النص، تبعاً للأعراف الأكاديمية المتفق عليها من حيث احترام ما جاء في المصادر.

27. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 2, Annexes (Gerrards Cross: Archive Editions, 1987), 11, paragraph 19.

28. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: Saudi Arabia, Vol. 1, 3-4.

29. إن تركيبة قبيلة بني ياس معقدة. ويجب أن تؤخذ ملاحظة ريتشارد تابر (انظر الهامش 20) بشأن غموض المصطلحات، خاصةً عند الترجمة، في الاعتبار، إذ يُسمى بنو ياس أحياناً قبيلة، لها بطونها وأفخاذها وفروعها، وهذا يشير ضمناً إلى نموذج انقسامي - تشعبي من الأنساب، وللقبيلة حلفاؤها من القبائل الأخرى، ولهذا فإنها توصف أحياناً بتحالف بني ياس. غير أنها تُسمى أيضاً "اتحاداً تعاهدياً" (confederation) على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي للاتحاد تضم "فروع" قبيلة بني ياس، وعلى المستوى الخارجي تضم القبائل المتحالفة معها. وجدير بالذكر أن مصطلح (اتحاد تعاهدي) له دلالاته المهمة والراسخة في أصول اللغة الإنجليزية، وهذه الدلالات لا تناسب السياق القبلي المفهوم عند العرب. وفي هذا الكتاب يُعرَّف بنو ياس بأنهم قبيلة، وذلك على افتراض أن كل الجماعات الداخلة في إطارها لا تنتمي إليها بالدرجة نفسها في ظل خصيصة المرونة التي ميزت البناء القبلي العربي، والصلة التي ربطت بني ياس بالقبائل المتحالفة معها، والتي تطورت مع مرور الوقت مشكلةً ما يسمى إجمالاً بتحالف بني ياس. ولا يوجد في أي من اللغات الأوربية مصطلح يتفق على وجه الدقة مع حقيقة الواقع العربي في هذا الصدد، والصيغة التي اعتمدناها أعلاه تحتوي على أقل قدر من التحريف.

30. تختلف الدراسات التي تناولت القبائل العربية اختلافاً كبيراً من حيث عمقها وشمول تغطيتها، فقد حظيت قبائل صحراء النفود والربع الخالي بأكبر عدد من الدراسات؛ وعلى سبيل المثال فقد كتب آلوا موسيل Alois Musil ووليام لانكستر William Lancaster دراسات باللغة الإنجليزية حول قبيلة الروالة في صحراء النفود بعد أن عاشا لفترات طويلة مع القبائل العربية. وليس في وسع غير العربي أن يفهم دقائق اللهجة العامية القبلية والعادات القبلية فهماً تاماً، ولكن كما يشير جبور في كتابه *The Bedouins and the Desert*, 14-20 فإن معظم الكتاب العرب الذين كتبوا عن بدو الصحراء كانوا مسؤولين حكوميين، ولاشك في أن علاقاتهم ورؤاهم قد تأثرت – إلى حد ما – بطبيعة مناصبهم.

31. تجسدت هذه النزعة للانقسام إلى جماعات أصغر في بنية تشعبية ـ تفرعية (segmentary structure) لتوفر النموذج الذي تتطور في إطاره الكيانات القبلية. وبينما تنقسم القبائل تحت الضغوط البيئية والاجتماعية، ليس هناك نموذج محدد لوصف العلاقات التي تربط بينها. وهذه من القضايا المهمة التي بُحثت كثيراً ومطولاً في علم الأجناس أو "الأنثروبولوجيا". ومن الواضح أنه لا توجد صلة كبيرة بين الوضع القائم في شبه الجزيرة العربية والبنية التشعبية ـ التفرعية التي وضعها إيفانز بريتشارد Evans Pritchard والنسخة المعدلة منها التي طرحها إرنست جيلنر Ernest Gellner عن المغرب.

32. يشير أحد التقديرات إلى وجود أكثر من 10000 عشيرة وفخذ وبطن قبيلة. انظر:

Jabbur, *The Bedouins and the Desert*, 270.

33. على العكس من هذا النوع الواسع من الصلات، فإن الصلات العرفية الملزمة بالتكاتف والدعم أو الثأر المشترك من أحد الأعداء هي صلات أضيق إطاراً وأكثر تحديداً.

34. يتسع النطاق ليشمل أربع فئات من الأساطير والذكريات والقيم والرموز التي اقترحها بسام طيبي. انظر:

Bassam Tibi, "The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation-States in the Modern Middle East," in *Tribes and State Formation in the Middle East*, edited by Koury and Kostiner, 142.

35. ما يهمنا هنا ليس البنى التحليلية النظرية التي استخدمها علماء الأنثروبولوجيا لتعريف "أنواع" الصلات والروابط، ولكن تهمنا تجارب الصلات التي يعيشها الأفراد؛ أي المصطلحات والمفاهيم التي يستخدمها هؤلاء الأفراد "بشكل طبيعي وعفوي" عندما يتحدثون عن أقاربهم، والمصطلحات التي "تُفهم مباشرةً عندما يستخدمها الآخرون بالأسلوب نفسه". تلك هي الصلات المعتادة في الحياة اليومية. وتعتبر الكلمات المقابلة لمصطلح "أخ" من الأمثلة المعتادة في هذا الصدد؛ فمن ناحية تشير كلمة "أخ" إلى الأبناء من أب واحد، وأحياناً إلى الأبناء من أم واحدة، وأحياناً تشير كلمة "أخ" إلى أبناء عشيرة أو قبيلة واحدة، وتُستخدم في صيغة أكثر عمومية كقولنا "إخوة في الإنسانية". ويتكرر استخدام كلمة "أخ" بكل هذه المعاني. انظر:

Clifford Geertz, *Local Knowledge: Further Essays in Interpretative Anthropology* (New York, NY: Basic Books, 1983), 57.

36. انظر:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 26-27.

ومن أجل الاطلاع على دراسة أنثروبولوجية مهمة حول طبيعة كرم الضيافة انظر:

Aida Sami Kanafani, "Aesthetics and Ritual in the United Arab Emirates," Ph.D. dissertation (University of Texas at Austin, 1979), 317-332.

37. انظر:

Alois Musil, *The Manners and Customs of the Rwala Bedouins* (New York, NY: American Geographical Society, 1928), 438-454.

38. المصدر نفسه، ص 471-472.

39. انظر:

Lady Anne Blunt, *Bedouin Tribes of the Euphrates*, Vol. II (London: John Murray, 1879), 210.

40. انظر:

Jabbur, *The Bedouins and the Desert*, 315-316.

يقول جبور أيضاً، وهو أستاذ في الأدب: «لم أجد في أدب أي أمة أخرى مثل هذا الالتزام بحماية الآخرين وإعطائه مكانةً عظيمةً ومقدرة... مثلما هي الحال في الروح (الأريحية) العربية المضمنة في الأدب العربي».

41. انظر:

Frank Henderson Stewart, *Honor* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994), 102.

42. ومن هنا فإن مصطلح "نظرية التشعب ـ التفرع segmentary theory" يستخدم ليصف هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي.

43. انظر:

Paul Dresch, "The significance of the course events take in segmentary systems," *American Ethnologist* 13, no. 2 (May 1986): 319.

44. للاطلاع على هذه الحالات، انظر: Stewart, *Honor*, 83.

45. انظر:

Steven Caton, "Power, Persuasion and Language: A Critique of the Segmentary Model in the Middle East," *International Journal of Middle East Studies* 19, no. 1 (February 1987): 89.

46. انظر:

Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1989), 136.

47. يشير هنريك فان دير مويلن إلى أنها «... مثال "تقليدي" للاتحاد القبلي، حيث إن أجزاءه قد نشأت من خلفيات مختلفة، وتاريخ مختلف، وطرق معيشة مختلفة». انظر:

Hendrik van der Meulen, "The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates," Ph.D. dissertation (The Fletcher School of Law and Diplomacy, 1997), 103.

48. يلزم الإشارة إلى استثناء العمل الرائد لفراوكي هيرد-بي Frauke Heard-Bey بعنوان «من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة» *From the Trucial States to the United Arab Emirates* ومؤخراً أطروحة الدكتوراه لهنريك فان دير مويلن (Hendrik van der Meulen) وعنوانها «دور الروابط القبلية وصلة القرابة في السياسة بدولة الإمارات العربية المتحدة» *The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates*.

49. انظر الهامش 29.

50. لا نعني بذلك أن هوية النسب القائمة على السلالة في حد ذاتها تحول دون التغيير، فلدى بني ياس إحساس قوي بأهمية الأسرة والنسب. وقد لاحظت ليلى أبو لغد حول قبيلة أولاد علي (قبائل تسكن الصحراء الغربية ومحافظات البحيرة ومطروح والإسكندرية بمصر حالياً) ما يلي: «توقعت أن أرى بدواً رعاةً يعيشون في الخيام، وينعمون بحياة هادئة مع قطعانهم، ولكني وجدتُ بدلاً من ذلك أن هؤلاء الناس الذين كانوا يتغنون بمتعة الحياة

في الصحراء يعيشون في بيوت مبنية (وإن كانوا ينصبون خيامهم إلى جوارها ويمضون معظم أيامهم في هذه الخيام)، ويلبسون ساعات لامعة في معاصمهم ... ويستمعون إلى المذياع والمسجل ويتنقلون بسيارات النقل الصغيرة الحديثة، لكنهم لم ينظروا إلى هذه المظاهر - كما فعلت أنا - بوصفها مؤشرات تنذر بفقدان هويتهم كمجموعة ثقافية، أو أنهم لم يعودوا بدواً كما كانوا، لأنهم لا يعرفون أنفسهم من خلال أسلوب حياة معين فقط - مهما كان حجم تقديرهم واعتزازهم بالحياة البدوية الرعوية وحياة الصحراء القاسية - ولكن يُعرفون أنفسهم من خلال بعض المبادئ الرئيسية المتعلقة بنظامهم الاجتماعي، أي سلالة النسب والنظام القبلي المبني على القرابة من ناحية الأب والمرتبطين بمبادئ أخلاقية هي الشرف والتواضع. ويرتكز تكوين محيطهم الاجتماعي على هذه المبادئ الفكرية التي تحدد هوية الأفراد ونوعية العلاقات التي تربط بينهم. وتتجمع هذه المبادئ في فكرة صلة الدم، وهي مفهوم له جوانب متعددة ومعان عميقة وقوة اجتماعية عظيمة ...». انظر:
Abu-Lughod, *Veiled Sentiments*, 40-41.

ورغم أن هذا ينطبق أيضاً على بني ياس فإنهم نجحوا في المحافظة على انفتاحهم على غيرهم وبناء صلات معهم، وكان هذا الانفتاح معطّلاً (عملياً) في العديد من النظم القبلية الأخرى.

51. يُطلق على آل نهيان أيضاً اسم آل بو فلاح وخاصةً في الوثائق البريطانية. انظر: عبدالله بن صالح المطوع، **الجواهر واللآلئ في تاريخ عُمان الشمالية**، أبوظبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1994، 36.

52. انظر:
The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 1, part 1, section D.

الجزء التالي هو صيغة مختلفة جزئياً للمادة الواردة في ذلك النص. وانظر:

Hendrik van der Meulen's Ph.D. dissertation, "The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates,"

حيث تطرح الملاحق 1 - 3 في هذه الأطروحة صورة شاملة. ويشير المؤلف إلى وجود نحو 27 عشيرة كبرى وصغرى وبطون وأفخاذ ضمن هذه المنظومة. أما التقديرات الأخرى فتشير إلى وجود 15 جماعة وفروعها.

53. انظر: van der Meulen, 102.

54. تنقسم القبيلة إلى "بطون" و"أفخاذ" و"عشائر". انظر: محمد سليمان الطيب، **موسوعة القبائل العربية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996، الجزء الأول، 21.

55. انظر:
Edward Henderson, *This Strange Eventful History: Memoirs of Earlier Days in the UAE and Oman* (London: Quartet Books, 1988), 7.

56. وبالطبع فقد ساعدت شبكة الزواج ضمن العائلة/ القبيلة الواحدة على تحقيق ذلك.

57. انظر: Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*, 249-274.

58. انظر: Clarence Mann, *Abu Dhabi*, 15.

59. انظر: van der Meulen, 163-167.

60. انظر: Musil, *The Manners and Customs of the Rwala Bedouin*, 471.

61. انظر:
Bichr Farès, *L'honneur chez les Arabes avant l'Islam* (Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient, 1932)

بشر فارس، «**الشرف عند العرب قبل الإسلام**»، (باريس، مكتبة أمريكا والشرق، 1932)،

ورد الاقتباس في:

Paul Dresch, *Tribes, Government and History in Yemen* (Oxford: Clarendon Press, 1993), 38.

«انطلاقاً من مبدأ الشرف كان العرب يتبادلون الأفكار نفسها، ويتعاملون بشكل أخوي لتكوين ما يسمى بالمجتمع».

62. انظر:

Peter Lienhardt, "The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth- Century History," *Arabian Studies* II (1975), 61-75.

63. على سبيل المثال كتب مارتن بكماستر Martin Buckmaster وكان حينها ضابطاً سياسياً شاباً: «أكثر ما تأثرت به هو احترامهم للشيخ زايد، وكان من الواضح أنه يتمتع بشعبية كبيرة أينما ذهب». ورد الاقتباس في:

Claud Morris, *The Desert Falcon: The story of H.H. Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahiyan, President of the United Arab Emirates* (London: Outline Series of Books, 1976), 36.

الفصل الثاني: عصر عاصف

1. على مقربة من بلدة المحرق في البحرين، وقد أرسلت هذه القوة لحماية مصفاة عبدان الإيرانية من العثمانيين، ثم أرسلت لاحقاً لاحتلال بغداد. انظر:

"Administration Report for the Bahrain Agency for Year 1914," reprinted in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 7 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1986), 58.

وانظر أيضاً:

David Fromkin, *A Peace to End all Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York, NY: Henry Holt, 1989), 201-203.

2. لمزيد من المعلومات راجع:

Michael Rice, *The Archaeology of the Arabian Gulf* (London: Routledge, 1994).

3. إنه أحد الأخطاء التي وقع فيها العديد من المؤرخين الغربيين الذين صوّروا الخليج على أنه منطقة نائية مفصولة عن بقية العالم؛ فقد اعتمدت التجارة في الخليج دائماً على الأسواق الخارجية، وكان التجار وحكام المنطقة على حد سواء على دراية دائمة بالأحوال السائدة في الأسواق، وكانت الأخبار المتناقلة حول الأسواق تأتي مصحوبةً بمعلومات حول العالم الخارجي. انظر:

Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 52 and Richard Hall, *Empires of the Monsoon: A History of the Indian Ocean and its Invaders* (London: Harper Collins, 1998), passim.

4. انظر:

Alan Villiers, "Some Aspects of the Arab Dhow Trade," reprinted in *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*, Vol. 1, edited by Louise E. Sweet (Garden City, NY: The Natural History Press, 1970), 155-172.

5. لمزيد من المعلومات حول هذه الموضوعات انظر:

Kamal Salibi, *A History of Arabia* (Beirut: Caravan Books, 1980), 131-180.

وكما أشار الأنثروبولوجي بيتر لينهارت فإن الاتصالات الخارجية لها تأثيرها على البنية السياسية للعلاقات القبلية الداخلية. لمعرفة المزيد انظر:

Peter Lienhardt, *Shaikhdoms of Eastern Arabia*, edited by Ahmad Al-Shahi (Houndmills, UK: Palgrave, 2001), 24-32.

6. لاحظ جاكوب بلاك ميشود Jacob Black-Michaud جوهر هذا النمط في سياق آخر: «... تقع كل الصراعات أو أعمال العنف حول الشرف لتظهر أن الأبطال يتصرفون "بشرف" في كل الظروف. ويمكن أن ننسب مثل هذه الصراعات في نهاية المطاف إلى الرغبة نفسها في اكتساب الهيبة أو إظهارها، وبالتالي توطيد المكانة السياسية وتعزيز المطالبة بالزعامة... . لمفهوم الشرف بطبيعته معان عديدة؛ مما يضفي عليه شيئاً من الغموض، الأمر الذي أتاح المجال للمناورة السياسية. وفي المجتمعات المتحاربة هناك قوانين راسخة وصارمة لتحديد الأفعال المقبولة والأفعال المشينة. أما الأفراد فيفسرون مفهوم الشرف كما يشاؤون وحسب الظروف، ويستغلون تفسيرهم الذاتي له لتحقيق وتعزيز غاياتهم السياسية». انظر:

Jacob Black-Michaud, *Cohesive Force: Feud in the Mediterranean and Middle East* (New York, NY: St. Martin's Press, 1975), 178-179.

7. استمر معظم الصراعات والتحالفات القبلية في الجزيرة العربية فترة قصيرة. أما صراع الهناوية-الغافرية فقد كان أقرب في طبيعته إلى العداءات القبلية المعروفة في أجزاء من أوروبا (مثل ألبانيا) أو أجزاء من شمال أفريقيا حيث تبقى العداوة على امتداد أجيال. غير أن لهذه الصراعات القبلية المدمرة وجهاً آخر، وهو الحاجة إلى القدرة على بناء تحالفات تستمر لفترة طويلة، ولعل أبرز مثال لها هو منظومة بني ياس. انظر:

David M. Hart, "Clan, Lineage, Local Community and the Feud in a Rifian Tribe," reprinted in *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*, Vol. 2, edited by Louise E. Sweet (Garden City, NY: The Natural History Press, 1970), 3-75.

8. انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, second enlarged edition (London and New York, NY: Longman, 1996), 276.

9. يمكن للمؤرخين الأوربيين إدراك طبيعة هذا الصراع من خلال النمط الموازي له، والمتمثل في حالة جويلف وجبلين Guelf-Ghibelline التي قسمت ألمانيا وإيطاليا في العصور الوسطى إلى معسكرين. انظر:

The Hutchinson Dictionary of World History (Oxford: Helicon Publishing, 1993), 248-249.

10. هذا الطرح مأخوذ جزئياً من:

Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates*, 276-277.

وتستند المؤلفة في تحليلها هنا إلى حد كبير، إلى أعمال Lorimer and Miles. أما التفسير التقليدي الوارد على سبيل المثال في:

J.C. Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in South-East Arabia: A Study of the Aflaj of Oman* (Oxford: Oxford University Press, 1977), 224-225.

فهو يطرح "الحرب الأهلية" على أساس أنها تقع بين أحلاف تنحدر من أصل واحد. لذا فإن المعسكرين الهناوي والغافري يمكن تقسيمهما في هذا السياق كما يلي: الهناوي يعادل "العربي الجنوبي" (قحطاني/ يماني) والغافري

يعادل "العربي الشمالي" (نزاري/ عدناني). غير أن هذا التقسيم البسيط لا يصف الواقع السياسي على حقيقته وتحولاته مع مرور الوقت. انظر الهامش التالي رقم 11.

11. سيكون للتفسير التقليدي معنى إذا كان النظام السياسي محكوماً فقط بالتعصب الطائفي من ناحية وبنظام صارم من الولاء القبلي من ناحية أخرى. وهذا يضعنا أمام سيناريو معادلة قائمة على افتراض ونتيجة "إذا كانت س هي ... فإن ص ستكون ... ". وعلى سبيل المثال، فإذا كانت القبيلة من أصل عدناني تعين أن تكون غافرية. غير أن هذا الاستنتاج لا يتفق مع الحقائق الفعلية ولا مع تطور الوضع السياسي في عُمان، فلم تكن هذه قضية تعصب قبلي، ولكنها قضية مصالح سياسية واقتصادية متداخلة، كان لظهورها الفضل في إزالة ما تبقى من هذه النزعات. وقد وضع العلماء قوائم بالقبائل التي انتمت إلى معسكر الغافرية أو معسكر الهناوية، ويتضح من هذه القوائم أن الغافرية ضمت عدداً من القبائل اليمانية والقبائل العدنانية، وبالمثل فإن الهناوية قد ضمت عدداً من القبائل العدنانية واليمانية أيضاً. وقد لاحظ ويلكنسون (انظر الهامش 10) أن ظهور المعسكرين الهناوي والغافري بهذه الأصول القبلية المختلفة يشكل تطوراً سياسياً بارزاً في عُمان، فقد نتج عن إعادة تشكيل العلاقات القبلية قيام تحالفات وولاءات سياسية جديدة. ويشير إلى أن الوصول إلى مصادر المياه (الأفلاج) كان يمثل مصلحةً اقتصاديةً مهمةً للقبائل التي تعتمد عليها في معيشتها وبقائها، وقد تصرفت هذه المجموعة كوحدة واحدة وانضمت إلى الهناوية أو الغافرية انطلاقاً من هذه المصلحة الاقتصادية، وبصرف النظر عن أي انتماء قبلي أو ديني. أما سبب ارتباط الهناوية بالقبائل ذات الأصول اليمانية والغافرية بالقبائل ذات الأصول العدنانية فيعود إلى الزعامة القبلية في هاتين الجماعتين؛ فمحمد بن ناصر زعيم الغافرية وُلد من جماعة عدنانية أصولها في الحجاز ونجد، أما خلف بن مبارك الهناوي فهو من قبيلة عربية أصلها في اليمن. وقد استمر صراعهما من أجل الهيمنة على أنحاء عُمان فترة طويلة، غير أنه وصل إلى مرحلة جديدة مع اندلاع الحروب الأهلية التي هزت المنطقة بعد وفاة الإمام سلطان بن سيف عام 1718. انظر:

Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in South-East Arabia*, 224-228.

12. انظر:

Muhammad Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates: A Modern History*, new edition (Westerham Hill: Hurtwood Press, 1994), 110.

«... ظهر تحالفان مستقلان في نهاية القرن الثامن عشر على ساحل عُمان: تحالف القواسم وعاصمته رأس الخيمة، وتحالف بني ياس ومركزه أبوظبي».

13. انظر:

Clarence C. Mann, *Abu Dhabi: Birth of an Oil Shaikhdom* (Beirut: Khayats, 1969), 20.

14. في إحدى الروايات تسمى الجزيرة "أم ظبي" وليس "أبوظبي". انظر:

Hamdi Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan: The Leader and the March*, second revised edition (Tokyo: Dai Nippon Printing Company, 1983), 21.

15. حول دور آل نهيان في بني ياس انظر الفصل الأول.

16. انظر:

Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan*, 21.

17. قُتل الشيخ ذياب على يد فرد من فرع آخر من آل بوفلاح، كان يحقد عليه وتآمر لقتله؛ فقام ابنه الشيخ شخبوط بمحاكمة المتآمرين العشرة وإعدامهم، غير أن الرجل الذي قتل أباه فر من البلاد. انظر:

Alan de L. Rush, *Ruling Families of Arabia: United Arab Emirates*, Vol. 1 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1991), 31.

وما سبق مستمد من فصل : "المخطّط التاريخي لقبيلة بني ياس" من عام 1761 وحتى نهاية عام 1831 الذي قام بإعداده الملازم إس هينيل، وأعيد نسخه وطباعته من سجلات حكومة بومباي.

18. في بعض الأحوال كان عدد الغزاة في حد ذاته يجعل من المستحيل على القبائل المنفردة أن تتمكن من صدهم وهزيمتهم؛ لذا كان على مجموعة من القبائل أن تتحد وتعمل معاً لمقاومة الغارة وصدها. كان مثل هذه التحالفات المؤقتة غير مستقرة ويصعب المحافظة على استمرارها، ولهذا السبب كان التفوق العسكري في صالح الوهابيين.

19. «أرجو أن أفيد، بخصوص موضوع اتخاذ الشيخ سعيد بن طحنون وقواته موقعاً لهم بالقرب من البريمي (العين)، عن انضمام جماعة من العوامر تتألف من نحو 200 رجل، وقيام الشيخ سعيد بإرسال سيف بن حمود إلى قبيلة آل بونعيم وحلفائهم ليستعين بهم في القتال ضد ... النجديين ... قدمت قبيلة الظواهر ولاءها وتحالفوا معه، كما قام ذلك الفرع من الظواهر الذي كان متحالفاً مع سيف بن علي بهجره وانضم أفراده إلى سعيد بن طحنون. وبإيجاز، قام سعيد بن طحنون وقواته بمساندة جميع الظواهر في 4 أيار/ مايو بمحاصرة سيف بن علي في قلعته والهجوم عليه ... وقد صمد سيف بن علي وقاتل لمدة يوم واحد، ولكن نظراً لعدم تلقيه أي مساعدة ... فقد تنازل عن سلطته لسعيد بن طحنون وقام بإخلاء القلعة. أما الأخير (سعيد بن طحنون) فقد استولى على كل ممتلكات سيف بن علي وعلى خيوله وجماله ودمر القلعة». انظر:

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 2, Annex B, no. 11 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1987), 56-57.

20. في فترة لاحقة رفض الشيخ خليفة بن زايد عرضاً لزعامة بني ياس بعد وفاة والده الشيخ زايد الكبير، وعاش خلال فترة مضطربة، ومات وهو في التسعينيات من عمره.

21. للاطلاع على هذه الأحداث انظر:

"The Historical Sketch of the Beniyas Tribe," in Alan de L. Rush, *Ruling Families of Arabia: United Arab Emirates*, Vol. 1, 31-63.

22. ورد في:

Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan*, 33.

للاطلاع على وصف لمظاهر الجرأة لدى الشيخ طحنون انظر:

Rush, *Ruling Families of Arabia*, 27-65, reprinted from selections of the Records of the Bombay Government, no. XXIV, New Series 1856, 461-496.

ويجب قراءة هذا المصدر بعناية وحذر، لأنه مبني على أقاويل متناقلة، وبذلك فهو يضم معلومات صحيحة وأخرى خاطئة.

23. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 1 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 222, 547-549.

24. انظر:

Letter from Captain John Pepper, May 16, 1835. Reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 2, 35.

25. في هذه الحالة لم يكن الحاكم الجديد متورطاً في المؤامرة ضد سلفه، إذ تم اختياره من قبل العائلة بعد قمع محاولة الانقلاب. أما الشيخ خليفة والشيخ سلطان فقتلا في عمل انتقامي فردي على يد شخص يُدعى عيسى بن خالد وعائلته. انظر:

Rush, *Ruling Families of Arabia*, 55.

26. المرجع السابق نفسه، صفحة 54. هذا الجزء من التقرير بعنوان «خلاصة عام 1853» يعيد سرد الأحداث الماضية التي أوردها الملازم إتش. إف. ديسبراو.

27. المرجع السابق، صفحة 55.

28. انظر:

Peter Lienhardt, "The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth- Century History," *Arabian Studies* 2 (1975), 61.

وهي دراسة تحليلية موسعة تظهر حاجة الحكام إلى كسب الرضا الضمني أو العلني عن أفعالهم، كما تظهر كيف كانوا يتصرفون في إطار نظام راسخ من القيم السياسية.

29. كان قد رحل مع أمه عام 1845.

30. ليس من السهل أن نصل إلى نسخة موازية تماماً لصيغة الممارسة السياسية المعروفة لدى بني ياس؛ وذلك للأسباب التي بيناها في الفصل الأول. يتطلب ذلك إجراء تحليل منهجي لهذه الصيغة التي تقوم على العادات والتقاليد والمصلحة الشخصية المباشرة، وذلك على نسق الدراسة التالية:

Sir Lewis Namier's *Structure of Politics at the Accession of George III* (London: Macmillan & Co., 1929).

وقد قوبل اقتناع مؤلف الدراسة السير لويس نيمير بأن "المصلحة" هي الدافع الرئيسي في النظام المتطور الذي كان موجوداً عام 1760 بآراء معارضة، إلا أن هذا الافتراض لم يسقط تماماً.

31. يمكن تلخيص هذه المهارات السياسية في النقاط التالية: (1) تمكن الحاكم من اكتساب قاعدة عريضة من الاحترام والمحبة وسط شعبه (2) اتباع سياسة سلمية في جوهرها تستقطب المزيد من القبائل للانضمام كحلفاء، والحكام الذين اتبعوا هذا المنهج السياسي؛ مثل زايد الكبير وزايد بن سلطان حققوا نجاحاً عظيماً.

32. كان الشيخ زايد الأول حصيفاً عندما اتخذ من دبي ملجأ آمناً له ليبتعد عن الأخطار المحيطة بأبوظبي. وقد حكم بشكل مشترك مع أخيه، غير أنه كان من الواضح منذ البداية أنه سيكون الطرف الأبرز والأكثر سيطرة على مقاليد الحكم.

33. انظر:

Lienhardt, "The Authority of Shaykhs in the Gulf."

تناقش أطروحة الدكتوراه التي قدمها بيتر لينهارت إلى جامعة أكسفورد هذه الرؤية بشكل موسع، وخاصة في الصفحات 165-227. هذا وقد أعيدت طباعة أجزاء من هذه الأطروحة في كتابه Shaikdoms of Eastern Arabia.

34. حول هذه القضية انظر الفصل الأول من هذا الكتاب بالإضافة إلى:

Alois Musil, *The Manners and Customs of the Rwala Bedouins* (New York, NY: American Geographical Society, 1928).

35. أضحت معركة الشيخ زايد بن خليفة التي قُتل فيها الشيخ خالد بن سلطان حادثة خالدة في أوساط القبائل.

36. انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 97.

37. حول هذه التطورات انظر:

Henry Rosenfeld, "The Social Composition of the Military in the Process of State Formation in the Arabian Desert," *Journal of the Royal Anthropological Society* 95 (1965): 75-86, 174-194.

38. وهو فرد من قبيلة قريش ينتمي نسباً إلى الرسول ﷺ وقد اعترفت به الحكومة العثمانية حاكماً إدارياً لمكة المكرمة. ويحمل كل أفراد السلالة النبوية لقب "شريف". ورغم أن السجلات لا تحدد اسم الشريف المعني هنا، فإن الشخص المعني حينها هو عون الرفيق على الأرجح. انظر أيضاً:

J.G. Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, Vol. 2 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1986), 772.

ويشير لوريمر إلى أنه بعد مضي أكثر من عشرين عاماً على قيام الشيخ زايد الكبير بأداء فريضة الحج، أي في عام 1904 «تلقى فرساً جميلةً عليها سرجٌ مزركش هدية من شريف مكّة»، ويبدو واضحاً من ذلك أن العلاقة قد استمرت لفترة طويلة.

39. انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 98.

40. انظر:

Administration Report of the Persian Gulf Political Residency and Muscat Political Agency for 1891-1892.

«في الأعوام السابقة ... كانت القبائل تغزو البلاد وتستمر في سلبها إلى أن تتحقق مطالبها، غير أنه بفضل المساعي الحميدة لشيخ أبوظبي (زايد الكبير) فقد امتنع البدو عما اعتادوا عليه من أفعال كهذه، وتحقق السلام بين شيخ أبوظبي وبطن آل بوخريبان التابع لقبيلة آل بونعيم في البريمي (العين)، ثم تزوج ابنة صاحب قلعتهم. ويقال إن كل قبائل بني غافر بما فيها تلك التي تعتبر حتى يومنا جزءاً من القواسم؛ مثل بني كتب وبني كعب، أصبحت تقاتل في ذلك الوقت تحت لواء أبوظبي». أعيدت طباعتها في:

Records of the Emirates, Vol. 4, 519.

ويلخص كليرنس مان Clarence Mann القضية في عبارة موجزة؛ إذ يقول: «على الرغم من أن الشيخ زايد الكبير قد حاول أن ينأى بنفسه عن الحروب المتواصلة ويوطّد مكانته كحَكَم بين المشيخات المختلفة، فإنه وجد نفسه مضطراً إلى الدخول في العديد من الصراعات بسبب التزاماته وتعهداته القبلية» انظر:

Mann, *Abu Dhabi*, 56.

41. لوحظ مثلاً في التقرير الإداري Administration Report of the Persian Gulf Political Residency and Muscat Political Agency for 1889-1890 أنه «في آب/ أغسطس التزم جزء كبير من قبيلة المرة – بموجب معاهدة – بالتنسيق مع بني ياس ضد الغزاة من قطر». انظر: Records of the Emirates, Vol. 4, 508.

كما أشار كليرنس مان في مواضع أخرى إلى أن الشيخ زايد الكبير بعد عودته من الحج قد «حاول جاهداً أن يتجنب المشاركة في الصراعات المختلفة، كما سعى إلى تحقيق السلم بين الخصوم كلما كان ذلك ممكناً. وفي عام 1883 نجح في التوصل إلى حل خلاف واسع شمل إمارات أم القيوين وعجمان ورأس الخيمة والشارقة وقبيلة آل بونعيم. انظر المرجع نفسه، صفحة 57.

42. انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 98.

43. انظر:

"Administration Report on the Persian Gulf Political Residency for 1905-1906," in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 6, 11.

44. شهدت علاقته مع الظواهر في العين نقلة نوعية حيث تحولت من العداء المصحوب بعمل عسكري مضاد إلى علاقة عطاء وصلة طيبة، وكانت الوسيلتان (العمل العسكري والعطاء السخي) قد ضمنتا بقاء هذه القبيلة حليفاً موثوقاً بدلاً من أن تصبح عدواً له. انظر:

Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, Vol. 2, 770-772.

45. قدر لوريمر المبلغ بـ 75500 دولار أمريكي، كان نصيب رسوم وعوائد تجارة اللؤلؤ منها 62000 دولار. أما تعليق لوريمر على شخصية زايد الكبير فهو مهم أيضاً؛ إذ قال: «الشيخ الحالي ... يحكم إمارته في حدود سلطاته، وعلى الرغم من أن سيطرته على البدو من رعاياه ليست مطلقة، كما هي الحال تقريباً في كل المشيخات العربية، فإنه يتمتع بنفوذ واسع وسلطة كبيرة عليهم، على نحو لافت للنظر، وهو أقوى شخصية على الإطلاق في ساحل عُمان المتصالح في الوقت الحاضر ...». وقد وُصف نفوذه بأنه "المهيمن" على امتداد المنطقة. انظر:

Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, Vol. 7, 409.

46. المرجع السابق نفسه، صفحة 410 – 411.

47. للاطلاع على شرح حول تركيبة المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي، انظر الفصل الأول، الهامش 5.

48. انظر تقرير الملازم آرنولد بوروز كيمبل Arnold Burrowes Kemball حول زيارته إلى المشيخات المتصالحة عام 1844، والذي أعيدت طباعته في:

Records of the Emirates, Vol. 2, 97-112.

49. جاءت الإضافة كفقرة جديدة في البند 3 من المعاهدة، فحتّى تلك اللحظة كانت العلاقة محكومة بموجب هدنة الأعوام العشرة الموقّعة عام 1843، والتي التزم فيها الموقعون بعدم القيام بأي عمل انتقامي في حالة التعرض للاعتداء، وأن عليهم أن «يبلغوا المقيم السياسي أو العميد البحري في قاعدة باسيدو (Bassidore)، الذي سيأخذ على الفور الخطوات اللازمة للحصول على التعويضات ورد الاعتبار للطرف المعتدى عليه ...». انظر:

Records of the Emirates, Vol. 2, 143.

50. في عام 1868 رست حملة بحرية بريطانية قبالة أبوظبي وفرضت على الشيخ زايد الكبير غرامة لهجومه على قطر بالتعاون مع حاكم البحرين ورجاله. بيد أن شرعية هذا الإجراء مشكوك فيها، حيث كانت اتفاقية 1853 قد حظرت الحرب البحرية فقط بين الدول الموقعة عليها، ولم تكن قطر طرفاً في هذه الاتفاقية. بعد هذه الحادثة بدأ الشيخ زايد الكبير يستخدم شروط معاهدة الهدنة البحرية لسنة 1853 وأحكامها المشار إليها لصالحه، وتجنب الإخلال بشروطها. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 3, 527-560.

وذلك للاطلاع على الوثائق التي تتحدث بشكل مفصل عن هذه الأحداث.

51. للاطلاع على معالجة جيدة لهذه القضايا انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 96-103.

ويلخص المؤلف ذلك في قوله: «اتسمت تعاملات أبوظبي مع البريطانيين وممثلهم ... بعدم وجود ما يعكر صفوها».

52 . لم يقع الشيخ زايد الكبير في خطأ الانصياع لكل الطلبات البريطانية؛ فأحياناً كان يتصرف مثل الحكام الآخرين من حيث انفتاحهم مثلاً على مبادرات التقارب مع القوى الخارجية؛ مثل فرنسا والإمبراطورية العثمانية . كما أنه استقبل مبعوثين من طهران، مما أزعج المقيم السياسي البريطاني . غير أن اتفاقية عام 1853 لم تكن تتضمن ما يمنع نشاطاً كهذا .

53 . انظر :

"Administration Report on the Persian Gulf Political Residency for 1905-1906," in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 6, 11.

54 . انظر :

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 96-98.

55 . كان البريطانيون معنيين كثيراً بالحد من تجارة الرقيق ومكافحة التزود بالأسلحة في المناطق الداخلية، وكان هذان الأمران سبباً في العديد من النزاعات مع زعماء القبائل .

56 . رحل القبيسات عام 1836، وتكرر الرحيل عامي 1845 و1869 .

57 . جاءت اعتراضات لندن بسبب قيام الحكومة العثمانية التي احتلت إقليم الأحساء عام 1871 بإقامة علاقة وثيقة مع الحكام من أسرة آل ثاني في قطر المجاورة . وكانت وزارة الخارجية تأمل في قطع العلاقة التي تربط آل ثاني بالعثمانيين، كما أنها كانت حريصةً كل الحرص على ألا يكون الدعم البريطاني لأبوظبي في قضية خور العديد على حساب المصلحة البريطانية العليا . إلا أن وزارة الخارجية قد عدلت عن موقفها هذا بعد عام 1881 وأصبحت ترى أن سيطرة أبوظبي على هذه المنطقة ستصب في مصلحة موقف بريطانيا في مواجهة العثمانيين .

58 . انظر المذكرة التي أعدت في هذا الصدد بعنوان :

"Memorandum on the causes of hostility between Shaikh Za'eed-bin-Khalifah, Chief of Abu-Dhabi and Shaikh Jasim-bin-Mohamed Thani, and the raids made by each of them on other tribesmen or dependents," reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 4, 327-330.

59 . برزت لهجة الاحترام والتقدير هذه في المراسلات المطولة حول خور العديد، والتي أدت في نهاية الأمر إلى صدور قرار من قبل حكومة الهند عام 1877 : « ... يفوضك الحاكم العام بأن تبذل أقصى ما في وسعك لتشجيع لمّ الشمل بين المجموعة التي استقرت في منطقة العديد والجزء الرئيسي من قبيلة بني ياس في أبوظبي، كما يفوضك أن تقدم المساعدة، إذا ما اقتضى الأمر، إلى حاكم أبوظبي في الساحل المتصالح لإخضاع الانفصاليين» . انظر :

Records of the Emirates, Vol. 4, 299.

60 . انظر :

"Administration Report of the Trucial Coast of Oman for the Year 1909," reprinted in Rush, *The Ruling Families of Arabia*, 92.

61 . انظر :

"Relations of Trucial Oman with the Sultanate of Oman, 1892-1907," reprinted in Rush, *The Ruling Families of Arabia*, 91.

« ... خلال الأعوام العشرة الأخيرة كان سلطان عُمان يدفع إعانةً ماليةً نقديةً قدرها 3000 دولار أمريكي سنوياً إلى شيخ أبوظبي بغرض كبح اعتداءات القبائل البدوية ... شرقاً حتى عبري في الظاهرة وربما في أجزاء من مناطق رؤوس الجبال، رغم تبعية كل هذه المناطق لسلطنة عُمان، إن نفوذ الشيخ زايد بن خليفة كان يفوق كثيراً نفوذ السيد فيصل بن تركي (سلطان عُمان)» .

62. انظر:

J.C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert* (London: I.B. Tauris, 1991), 70-75.

63. في كانون الثاني/ يناير 1879 كتب المقيم السياسي المقدم شارلز روس إلى حكومة الهند قائلاً: «مما لا شك فيه أن ظهور الأتراك في الخليج الفارسي واستيلاءهم على بعض المناطق قد قلص من دائرة النفوذ البريطانية، وبالتالي أدى إلى الحد من نفوذنا». انظر:

Records of the Emirates, Vol. 4, 323.

وكان القلق البريطاني في معظمه ناتجاً عن تجارة الأسلحة في الخليج، والتي كانت تصل في نهاية الأمر إلى الهند البريطانية أو أفغانستان.

64. أعيدت طباعة الاتفاقية في Records of the Emirates, Vol. 4, 243.

65. منذ عام 1900 تقريباً أضحى الخوف من "انحسار النفوذ" أقوى، فالرسالة الموجهة إلى المقيم السياسي والمؤرخة في 10 حزيران/ يونيو 1901 واضحة؛ وهي تنص على أن مشكلة النفوذ المتراجع قد نوقشت على أعلى المستويات في حكومة الهند، وكانت القضية المطروحة أنه «... في عهد الكولونيل روس ما كانت عين أحد زعماء الساحل المتصالح لتجرؤ على أن تطرف قبل أن ينظر إلى الكولونيل أولاً، بل وكان حذرهم أكثر من ذلك في عهد السير بيلي». وقد سئل المقيم السياسي المقدم كيمبل Kemball الذي كانت هذه الرسالة موجهة إليه: «أمازال المقيم يتصرف بصورة حازمة وجازمة مثلما كان من قبل عند إساءة أحد زعماء القبائل التصرف، وهل يُقبل تدخله في هذه الحالة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل هناك أي طريقة لمساعدته، وهل في وسعك أن تقترح وسيلةً ما لا تصل إلى حد إقامة حكومة وصاية، لكي نبرهن أكثر مما فعلنا سابقاً لزعماء القبائل وللآخرين في هذا الساحل على أن مصالحنا ونفوذنا هما المسيطران، وأننا معنيون بالحفاظ على استمرارهما؟». هذه العبارات التي صيغت بالمفردات اللغوية المهذبة التي انتقتها الإدارة البريطانية تمثل من الناحية العملية أمراً للمقيم السياسي البريطاني لكي يحكم بيد صارمة، وهو ما قام به فعلاً. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 37-38.

66. انظر:

Memorandum, November 19, 1898, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 5, 26.

انظر أيضاً الرسالة المؤرخة في 15 نيسان/ إبريل 1902 الموجهة إلى المقيم السياسي والتي يُطلب منه فيها تقديم مقترحات «في شكل خطوات يمكن اتخاذها لتوسيع نفوذنا». المرجع السابق، 81.

67. انظر:

Hansard Parliamentary Debates, 4th series, May 5, 1903, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 5, 106-119.

«في الأعوام القليلة الماضية بدأنا نرى للمرة الأولى زوارق حربية روسية وفرنسية قادمةً إلى ... الخليج. وتم تعيين قناصل روس وألمان وفرنسيين في مراكز مختلفة ... كما أن المنشورات العربية التي تحطُ من قدر السلطة البريطانية توزع عادةً بين القبائل». (انظر ص 108 من المصدر السابق).

68. المرجع السابق، 109 – 110. «... ليس هناك شك في أننا نواجه في منطقة الخليج ... منافسة (تجارية) شديدة مع القوى الأخرى. وكما لاحظ ماركي أوف لانزداون وزير الدولة للشؤون الخارجية فإنه من المستحيل – حسب علمي – أن نفصل بين مصالحنا السياسية والاقتصادية». (انظر ص 116 من المصدر السابق).

69. كان ذلك اجتماع أعيان، وهو ما يُسمى في التقاليد الهندية (دربار Durbar).

70. للاطلاع على جولة كيرزون في الخليج انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 125-181, specifically 133.

وقد تحدثت معاهدة السلام الدائم لعام 1853 فقط عن "الفصل في النزاعات البحرية" وعن "هدنة بحرية كاملة". انظر:

Records of the Emirates, Vol. 2, 142-143.

71. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 133.

72. يتحدث د. محمد مرسي عبدالله في دراسته عن "السياسة البريطانية الإيجابية" التي جاء بها كيرزون ونفذها كوكس. لقد استخدم كيرزون مصطلح "الوضع الراهن" ولعل ذلك كان توسعاً كبيراً لاتجاه السيطرة بالوسائل المتاحة دون إعلان حكومة وصاية، وهو الأمر الذي رفضته وزارة الخارجية. انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 27.

غير أن السلطات البريطانية كانت مصممةً على أن تكون على إلمام تام بتاريخ تدخلها في المنطقة بأكمله، وهذا يعني أن تسيطر على السجلات والمحفوظات. وقد انطلق مشروعان بحثيان مهمان عام 1903؛ أولهما المهمة التي اضطلع بها جيرومي سولدانها Jerome Saldanha وهي فحص وتلخيص وتحرير جميع الوثائق المتعلقة بشؤون الخليج في الفترة الواقعة بين عامي 1600 ـ 1905 والموجودة في الوثائق الحكومية في بومباي. وقد طُبعت هذه الوثائق للاستعمال الرسمي عام 1906 تحت عنوان «مختارات من الوثائق الحكومية في بومباي»، والمعروفة باسم "ملخصات سولدانها" Saldanha Précis. أما المشروع الثاني فقد كان بحثاً موسعاً كُلف به جون جوردون لوريمر John Gordon Lorimer لاستخلاص الحقائق الحالية والتاريخية المتعلقة بشعوب المنطقة وجغرافيتها. وقد طُبعت هذه الدراسة تحت عنوان: «السجل الجغرافي للخليج الفارسي وعُمان وأواسط الجزيرة العربية» Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia للفترة بين عامي 1908 ـ 1915 وكان العملان كلاهما من الوثائق المحظورة لأنهما اعتبرا وثائق استراتيجية عالية الحساسية.

73. وردت ضمن خطاب ألقاه اللورد كيرزون، نائب الملك والحاكم العام للهند، بحضور حكام إمارات الساحل المتصالحة، في اجتماع رسمي تم عقده في إمارة الشارقة بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1903، وأعيدت طباعته في:

Records of the Emirates, Vol. 5, 142.

74. انظر رسالة بارنز الموجهة إلى كيمبل (المقيم السياسي) في 10 حزيران/ يونيو 1901 والتي أعيدت طباعتها في: Records of the Emirates, Vol. 5, 36-37. « أوضح معالي نائب الملك أنه إذا أقدمت أي قوة أجنبية على العبث بأوضاع هذه القبائل فإنه سيكون مستعداً لوضعها (أي القبائل المعنية) تحت الوصاية، سواء رضوا بذلك أو لم يرضوا. ولكن لم يكن من الحكمة أن نفعل ذلك ... إلا إذا أجبرنا عليه ... ما لم نكن مستعدين للتدخل في الشؤون الداخلية لشيوخ القبائل بشكل مستمر، وحسب رأي معاليه فإن الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه القبائل هو اتباع سياسة حكيمة لبسط السيادة عليهم، وبواسطة الزيارات التي تتم بين حين وآخر من إحدى السفن المجهزة بالمدافع، ومن خلال المعاقبة بأسلوب حصيف ... ، وأن نحقق النفوذ الذي يجعل من يتولى زعامة القبيلة، بأي طريقة كانت، يحضر إلينا بكامل إرادته واختياره ويطلب اعترافنا به ... وسوف نتصرف طبقاً للظروف، ونفعل ما نجده مُرضياً لنا».

75. انظر:

T.C. Fowle (Political Resident, Bushire) to Aubrey Metcalfe (Secretary to the Government of India), March 17, 1939, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 8, 60.

76. أقرت المكانة المتميزة للشيخ زايد الكبير بطريقة رسمية عندما صدرت التعليمات للبحرية الملكية في عام 1900 بإطلاق خمس طلقات تحية له، وثلاث طلقات فقط لغيره من حكام المنطقة الآخرين.

77. كانت قضيّة العلَم مسألة معقدة؛ إذ عارض الشيخ زايد الكبير والشيوخ الآخرون بقوة الإيحاءات السياسية المرتبطة بها. وقد نصت المادة 3 من معاهدة عام 1820 على تحديد شكل "علم الأصدقاء العرب" والذي كان علماً أبيض يتوسطه مستطيل أحمر. للاطلاع على النص العربي للوثيقة التي أرسلت إلى الحكام لتذكيرهم بهذا الأمر انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 176.

78. للاطلاع على تفاصيل هذه الحادثة انظر:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 99-101.

79. تم تعيين كوكس نائباً للمقيم السياسي في نيسان/ إبريل 1904، ثم عيِّن مقيماً سياسياً مؤقتاً، إلى أن عيِّن مقيماً سياسياً في كانون الثاني/ يناير 1909.

80. كان سبب هذه الحادثة المعقدة أن حاكماً شاباً جديداً لإحدى الإمارات (أم القيوين) أراد أن يقلب النمط السائد للتحالفات والروابط؛ فقد تجاهل القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ الذي ترأسه الشيخ زايد الكبير، لذا فقد عمل الشيخ زايد الكبير بالتحالف مع حكام دبي والشارقة وعجمان على فرض التسوية التقليدية، وظهر كوكس مع سفينتين حربيتين وأصر على تسوية الأمر. وفي مذكرة بعث بها إلى حكومة الهند برر تدخله على أساس أن خرقاً فنياً لمعاهدة الهدنة البحرية قد حدث؛ لأن الشيخ زايد الكبير أرسل رجال قبائل كان قد احتجزهم إلى أبوظبي عن طريق البحر. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 464-465.

وللاطلاع على تفاصيل هذه الحادثة انظر أيضاً:

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 101-102.

81. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 37, 104.

82. انظر:

Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, Vol. 2, 752.

83. للاطلاع على اجتماع أيلول/ سبتمبر 1905 والاجتماع اللاحق في نيسان/ إبريل 1906 انظر المرجع السابق، 752 - 753.

84. المرجع السابق نفسه، 753.

85. انظر الرسالة المؤرخة في 18 حزيران/ يونيو 1904 إلى إل. دبليو. دين L.W. Dane سكرتير حكومة الهند، سيملا، وأعيدت طباعتها في:

Rush, *The Ruling Families of Arabia*, 86-87.

86. انظر:

Abudullah, *The United Arab Emirates*, 32-38.

87. المرجع السابق نفسه، ص 35، وحول هذه الحادثة انظر أيضاً:

Obaid A. Butti, "Imperialism, Tribal Structure, and the Development of Ruling Elites: A Socioeconomic History of the Trucial States between 1892 and 1939," Ph.D. dissertation (Georgetown University, 1992), 132-140.

88. كانت تلك هي مسودة الاتفاقية الإنجليزية ـ العثمانية لعام 1913، والتي لم تتم المصادقة عليها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، غير أن البريطانيين اختاروا أن يتصرفوا لاحقاً وكأن الاتفاقية قد تمت الموافقة عليها رسمياً، قائلين بأن كل النقاط المهمة قد تمت الموافقة عليها، وقد أصبح الخط المتفق عليه في هذه الوثيقة هو الخط الأزرق، والذي كان سبباً في إفساد العلاقات بين السعودية والبريطانيين لفترة طويلة.

89. 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1913 و14 أيار/ مايو 1914 على التوالي. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 7, 768.

90. في الحقيقة لم يحدث ذلك إلا عام 1922 عند التوصل إلى هذه الاتفاقيات وتوقيعها. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 7, 778-782.

91. «لذا كان من العسير للغاية أن يحافظ حاكم ما على علاقات مستقرة مع السلطات البريطانية، وكان عليه أن يعتمد على ذكائه وحصافته السياسية». انظر:

Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States* (London: Macmillan Press, 1978), 67.

92. المرجع السابق نفسه، ص 26 - 27، 107.

93. في عام 1929 كتب المقيم السياسي المقدم سيريل باريت Cyril Barrett يقول: «قبل حادثة هياسينث المؤسفة عام 1910 بلغ النفوذ الشخصي للسير بيرسي كوكس حداً زالت معه حواجز التحفظ والشك، غير أن هذه المكانة زالت بعد تلك الحادثة المؤسفة، ولم يتمكن من استعادتها أبداً». انظر:

Barrett to Government of India, September 5, 1929, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 7, 92.

94. عُبِّر عن ذلك بإيجاز ووضوح في مذكرة مطولة صدرت في 12 شباط/ فبراير 1905 تحت عنـوان «مذكرة حول المصالح البريطانية في الخليـج (الفارسـي)»، *Memorandum respecting British Interests in the Persian Gulf*، وجاء فيها: «إذا كانت بريطانيا العظمى قد أصبحت على أي نحو، هي الحكم والحامي للخليج، فإن ذلك لم يكن بدافع من طموح مستمر للسيطرة على هذه المنطقة الجرداء من العالم، ولكن بسبب استجابتها للنداءات التي وجهت إليها في الماضي لفرض السلم بين القبائل المتحاربة، وتأمين انسياب التجارة عبر مسارات مفتوحة، وصد قوى النهب والبطش، والحؤول دون وصول تجار الرقيق إلى ضحاياهم». غير أن هذا القول هو مجرد التفاف على الحقيقة، إذ لم تطلب القبائل أو زعماؤها تدخلاً بريطانياً بأي شكل كان. أما "النداءات" فجاءت من أطراف بريطانية ولم تأت من أهل المنطقة. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 349.

95. انظر:

Joel Beinin and Zachary Lockman, “1919: Labor Upsurge and National Revolution,” reprinted in *The Modern Middle East: A Reader*, edited by Albert Hourani, Philip S. Koury and Mary C. Wilson (Berkeley and Los Angeles, CA: University of California Press, 1993), 395-428.

96. للاطلاع على رصد موجز لهذه التطورات، انظر:

William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), 181-212.

وللاطلاع على تفاصيل أخرى، انظر:

M.E. Yapp, *The Near East since the First World War: A History to 1995*, second edition (London: Longman, 1996), 69-115.

97 . تولى كوكس هذا المنصب من عام 1904 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 . أما خلال الفترة 1915 - 1927 فقد تولى سبعة ضباط مختلفين هذا المنصب بصفة مؤقتة . وأول مقيم سياسي مهم يتم تعيينه بعد مغادرة كوكس هو المقدم ليونيل هاوارث Lionel Haworth وكان ذلك في كانون الثاني/ يناير 1927 . ثم جاء مكانه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1928 السير فريدريك دبليو . جونستون Frederick W. Johnston ، ليحل محله في نيسان/ إبريل 1929 المقدم باريت الذي ظل في منصبه ثمانية أشهر فقط ، وتحديداً حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1929 ، ليتبعه بعد ذلك المقدم هـ . في . بيسكو H. V. Biscoe ، الذي توفي أثناء توليه للمنصب عام 1932 . للاطلاع على تواريخ التعيينات انظر :

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 243-244.

وقد كتب المقدم باريت خلال فترة توليه المنصب يقول : «لم يتمكن أي من الذين خلفوا السير بيرسي كوكس Percy Cox أن يتبوأ مكانته ومقامه ، وخلال زيارة خاطفة بالمركب إلى أبوظبي مؤخراً ، دهش الكابتن براير Prior حين وجد أهل المدينة لا يعرفون اسم أي من المقيمين السياسيين الذين جاؤوا بعد كوكس ؛ وسبب ذلك هو عدم التواصل الذي نتج أولاً عن الانهماك التام في الحرب ، وثانياً سحب السفينة المخصصة للمقيم السياسي البريطاني» انظر :

Barrett to Government of India, September 5, 1929, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 7, 92.

98 . تمت الإشارة إلى هذه المضامين في دراسة قيّمة لعايدة سامي كنفاني ، فهي تشير إلى : «أنه في دولة الإمارات العربية المتحدة يدخل الضيف والمضيف في علاقة قوة ، هدفها إثبات تفوق كل منهما على الآخر خلال التفاعل والتداخل الذي يحدث عند استضافة طرف لطرف آخر ... إذ يبدو أن الضيف سيخضع لطقوس انتقالية على يد مضيفه تهدف إلى تحييد قوة الضيف واحتوائه ضمن علاقة "ودية" » . وقد نتج عن عدم تمكن المقيم السياسي من القيام بواجب الضيافة إلى الحد من سلطته وتقليل مكانته . وتخلص الكاتبة إلى القول : «إذا لخصنا فكرة سلطة المضيف وسلطة الضيف فسيكون في وسعنا أن نقول إن كل طرف من طرفي هذه العلاقة سيسعى إلى تحقيق السيطرة والتفوق ضمن علاقة الزيارة» . إن عدم القدرة على رد المعاملة بالصورة اللائقة كان يمثل عقبةً كؤوداً أمام إقامة علاقة ودية . انظر :

Aida Sami Kanafani, "Aesthetics and Ritual in the United Arab Emirates," Ph.D. dissertation (University of Texas at Austin, 1979), 318, 332.

99 . انظر :

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 27.

وانظر أيضاً الهامش 97 .

100 . في كانون الثاني/ يناير 1921 تم تعيين لجنة لاستكشاف أفضل صيغة للتعامل مع "الشرق الأوسط" . وبناء عليه تم إعادة ترتيب المسؤوليات لتبقى على شكلها الجديد عام 1926 حيث أعيد ترتيبها مرةً أخرى ، وفي عام 1928 أعيد ترتيب المسؤوليات مرةً ثالثة . انظر :

Abdullah, *The United Arab Emirates*, 40-42.

101 . «لأن السياسة البريطانية كانت مترددةً ومزاجيةً ، ولا تلتزم دائماً بالمعاهدات (التي كانت ملزمةً دائماً للحكام) فإن إدارة العلاقات مع البريطانيين لم تكن مهمةً سهلةً على الإطلاق ؛ فلم يكن في وسع الحاكم أن يتنبأ ويتوقع بصورة صحيحة رد فعل البريطانيين حيال قضية ما ، والسبب الأساسي في ذلك هو أنه كان من الصعب في أغلب الحالات على ممثلي الحكومة البريطانية في المنطقة أنفسهم أن يتنبؤوا بالطريقة التي ستفسر بها لندن أو دلهي السياسة البريطانية

العامة. علاوةً على ذلك كانت السياسة البريطانية في الخليج تمر بمرحلة انتقالية، إذ لم تكن قد تقررت الإجراءات التي تقتضيها الأهمية المتزايدة للساحل بعد». انظر:

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 66.

102. أثيرت فكرة حكومة الوصاية مرةً أخرى، ولكنها رفضت أيضاً. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 101-116.

103. انظر:

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 34.

104. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 1, 28.

105. انظر:

J.B. Kelly, *Eastern Arabian Frontiers* (New York, NY: Praeger, 1964), 115-123.

106. الدور الذي قام به الابن الأكبر للشيخ زايد الكبير، أي الشيخ خليفة بن زايد، والذي رفض تولي الحكم كان مهماً؛ فعندما انتزع الشيخ صقر بن زايد الحكم بالقوة من أخيه سلطان فقد سعى الشيخ خليفة إلى ضمان حياة أبناء أخيه وهم شخبوط وهزاع وخالد وزايد الذين لجؤوا في بداية الأمر إلى القبائل الصديقة، ولاحقاً إلى الإمارات والبلدان المجاورة، دبي وقطر والسعودية. وعندما فشل الشيخ صقر في السيطرة على أبناء أخيه أو إقصائهم انقلب على أخويه خليفة ومحمد؛ ونتيجة لأفعاله اتحد آل نهيان في نهاية الأمر ضد أعمال الاضطراب والعنف، واتحدوا في دعم أبناء الشيخ سلطان، وتولى الحاكم الجديد الشيخ شخبوط دفة الحكم من عام 1928 بدعم واضح من أعمامه، وخاصة الشيخ خليفة بن زايد، وقد توصل إلى اتفاق مع إخوانه على ألا يستخدم أحدهم القوة ضد الآخر، وقد فرضت عليهم أمهم - رحمها الله - هذا الاتفاق. حول هذه الأحداث انظر:

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 42-45.

107. انظر رسالة الوكيل المساعد للمقيم السياسي في الشارقة الموجهة إلى مكتب المقيم السياسي في بوشهر، والتقرير الذي نقل بواسطة الوكيل السياسي في البحرين جي. سي. باريت G. C. Barrett. قال الوكيل السياسي: «إن زايد الذي مازال طفلاً صغيراً على صدر أمه [وهذا التعبير يوضح مدى صغره] أخذته أمه نفسها إلى دار والدها بطي في [العين] التي عاشت فيها ... وكان بطي أحد زعماء القبيسات من بني ياس، وهذا يفسر العداء الذي يكنّه هذا القسم من القبيلة للحاكم الحالي لأبوظبي»، هذا تقرير نقل شفهياً، ولكن يبدو أنه دقيق في جوهره. انظر:

Rush, *Ruling Families of Arabia*, 144.

108. انظر:

Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan*, 52.

«منذ أن بلغ السنة السابعة من عمره كان زايد يشارك في الأحاديث التي تثار في مجلس أبيه، لاكتساب المعرفة ... وما كان يتوقف عن طرح الأسئلة واستيضاح الأمور».

109. خلال هذه الفترة كوّن الشيخ زايد بعض الصداقات التي لازمته على امتداد عمره، وخاصة مع الشيبة بن هامل، ومبارك بن فضل، ومحمد بن أحمد العتيبة، ولاحقاً مع أحمد خليفة السويدي. انظر مقابلة الشيخ زايد مع الصحفي المصري وجيه أبو ذكري في صحيفة أخبار اليوم، كانون الثاني/ يناير 1973.

الفصل الثالث: ممثل الحاكم في العين

1. انظر:

Residency Agent, Sharjah, to Lt. Col. L. Haworth, Political Resident in the Persian Gulf, May 1, 1928, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 7 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 194.

2. انظر:

Clarence C. Mann, *Abu Dhabi: Birth of an Oil Shaikhdom* (Beirut: Khayats, 1969), 72.

3. انظر:

Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History* of the Trucial States (London: Macmillan Press, 1978), 181.

4. انظر:

Percy Cox, "Some excursions in Oman," *Geographical Journal* LXVI (September 1925): 199.

5. يجب أن نلاحظ أن الشيخ زايد خلال فترة توليه منصب ممثل الحاكم في العين كان يجد عادة سبيلاً ما لمنح القبائل بعض المال، وإن لم يكن هو نفسه يملك المال طوال العام؛ فقد كان يقوم بذلك مثلاً من خلال اقتراض الأموال من التجار المحليين وبكفالته الشخصية حتى يحافظ على علاقة الثقة مع القبائل. انظر:

Frauke Heard-Bey, "Der Prozess der Staatswerdung in arabischen Ölexportländern," *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte* 23, no. 2 (April 1975), 182, note 59.

وفي حالة الشيخ شخبوط كانت القضية هي الموقف من إنفاق الأموال وليس قلة الأموال.

6. فيما يتعلق بالمؤلف فإن "الشيخ شخبوط هو بطل هذا الكتاب". انظر:

Roderic Owen, *The Golden Bubble: Arabian Gulf Documentary* (London: Collins, 1957), 93, 98.

7. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 8, 73-87.

تم تداول عدد من العملات في الخليج أثمنها العملة النمساوية "تالر ماريا تيريزا Maria Theresa" الفضي، غير أن معظم التعاملات كانت تتم بالروبية الهندية.

8. للاطلاع على العقد والترتيبات المالية انظر:

Records of the Emirates, Vol. 8, 609-619.

9. المرجع السابق نفسه، 641-662.

10. لم يكن الساحل المتصالح منطقة جذب بالنسبة إلى شركات النفط، إذ لم تتوافر معلومات واضحة آنذاك عن تكوينات جيولوجية تحمل النفط في طياتها. وبسبب المساحة الواسعة التي يلزم استكشافها وظروف العمل الشاقة في المنطقة، فإن الأمر كان ينطوي على مغامرة لا تُعرف نتيجتها. وكانت عمليات البحث عن النفط تكلف مبلغاً طائلاً يصل إلى 12 مليون جنيه إسترليني قبل تحقيق أي اكتشافات نفطية على الساحل، وعندما يتحقق ذلك فإن النفط يكون على عُمق يفوق أي موقع آخر في المنطقة. أما الطرف المتحمس لهذا الأمر فكان الحكومة البريطانية في لندن، حيث سعت إلى أن يكون هناك شركة بريطانية في المنطقة قبل أن تتمكن الشركات الأمريكية

(أو غيرها) من الحصول على امتيازات جديدة من خلال التعامل مع الحكام المحليين. ورغم أن هناك اتفاقية موقعة بين الحكومة البريطانية والحكام المحليين تعطي الحكومة البريطانية الحق في الاعتراض على هذه المفاوضات إذا لم تكن هناك شركة بريطانية قادرة وعازمة على القيام بالاستكشافات النفطية، فإن الحكومة البريطانية لم تكن تستطيع من الناحية الواقعية منع الحكام المحليين من التوصل إلى اتفاق مع شركة غير بريطانية، وهو ما برهنت عليه التجربة البريطانية في البحرين. انظر المراسلات الخاصة من ديفيد جي هيرد David G. Heard (حامل وسام الإمبراطورية البريطانية).

11. أشار جيه. إي. بيترسون J. E. Peterson في مقالة مهمة إلى أن الدور الذي قام به البريطانيون على مدى أكثر من 150 عاماً هو الذي ساعد على تركيز السلطة في أيدي عدد محدود من الشيوخ. كما يشير في مقالته إلى أن عوائد الثروة النفطية قد أتاحت لهم «ترسيخ مكانتهم الداخلية وتعزيز هيبتهم، وذلك على حساب حكام المشيخات غير المنتجة للنفط». أما الشيخ شخبوط فقد كان على دراية بالقوة التي ستكون بين يديه، ولكنه لم يستغلها قط. انظر:

J.E. Peterson, "Tribes and Politics in Eastern Arabia," *Middle East Journal* 31, no. 3 (Summer 1977): 297-312, especially 303.

12. انظر:

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 122-123.

13. انظر الرسالة المؤرخة في 13 رمضان 1364 هجرية (22 آب/ أغسطس 1945) من الشيخ شخبوط بن سلطان بن زايد، حاكم أبوظبي، إلى الوكيل السياسي في البحرين، والتي أعيدت طباعتها في:

Records of the Emirates, Vol. 8, 158.

14. انظر البرقية المرسلة من المقيم السياسي في بوشهر إلى وزير الدولة لشؤون الهند في لندن، والمؤرخة في 8 أيار/ مايو 1939: «لدى الشيوخ الآن اعتقاد جازم بأن لدينا حقاً قانونياً في ممارسة سلطاتنا على الرعايا البريطانيين وعلى الأجانب من غير المسلمين... وإذا عرضنا على الشيوخ أن يتنازلوا بصورة رسمية عن هذا الاختصاص فقد يؤدي ذلك إلى زوال الاعتقاد السابق، كما قد يؤدي عند البعض منهم إلى رفض التنازل». أعيدت طباعة البرقية في:

Records of the Emirates, Vol. 8, 135.

وتم تناول هذا الأمر بمزيد من التفصيل في رسالة من المقيم السياسي إلى وزير الدولة في التاريخ نفسه. ولقد كان المقيم السياسي ضد أي محاولة لتوسيع السلطات الرسمية البريطانية؛ وذلك للأسباب التالية: «(1) لن يصدق الشيوخ أن الهدف الوحيد من تلك الخطوة هو سن تشريع مرتبط بظروف الحرب (2) قد يطلبون شيئاً مقابل ذلك التنازل (3) من المرجح أن يرفض شيوخ أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة التنازل عن السلطات المعنية...» المرجع نفسه، ص 137.

15. أصبح الشيخ شخبوط على يقين تام بنيَّة بريطانيا، وخاب ظنه بعد أكثر من عام بقليل، وتحديداً في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1946 عندما قامت حكومة لندن بإصدار نظام مجلس الإمارات المتصالحة، والذي أصبحت أبوظبي بموجبه أكثر تبعية لبريطانيا من أي وقت مضى. للاطلاع على نص الأمر انظر:

Records of the Emirates, Vol. 8, 169-192.

16. قال الشيخ زايد لكلود موريس Claud Morris إن الحرب العالمية الأولى كانت بالنسبة إليه «صوتاً بعيداً». انظر:

Claud Morris, *The Desert Falcon: The Story of H.H. Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahiyan* (London: Outline Series of Books, 1976), 29.

17. لقد عبر عن ذلك معهد الشرق الأوسط الذي تأسس عام 1946 في واشنطن، في تقرير صدر عدة مرات جاء فيه: «أن الحرب العالمية الثانية هي التي قادت الولايات المتحدة الأمريكية نحو أكبر وأطول مشاركة سياسية واستراتيجية لها في شؤون الشرق الأوسط؛ فمن الناحية الاستراتيجية يقع الشرق الأوسط على مفترق طرق بين القارات، وتحديداً بين أوراسيا وأفريقيا، وتنتشر على امتداده "منابع القوة"، كما أضحى طريقاً حيوياً للإمدادات، تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإيصال المساعدات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي، وخاصة عن طريق منطقة الخليج وإيران.

وقد أدى حدثان وقعا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تكثيف المشاركة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط؛ الحدث الأول هو التحركات السوفيتية في إيران وتركيا والتشجيع السوفيتي لحرب العصابات في اليونان؛ مما أقنع الرئيس الأمريكي هاري ترومان بأن هناك تخطيطاً لاعتداء سوفيتي جديد في الشرق الأوسط ... وأما الحدث الثاني فهو فشل الجهود البريطانية في التوصل إلى تسوية قابلة للتطبيق ومقبولة للقضية الفلسطينية». انظر:

The Middle East Institute, *American Interests in the Middle East* (Washington, DC: 1969), 3-4.

18. كان الشيخ زايد بالفعل طرفاً في الاتفاق الذي عقدته أسرة آل نهيان، والذي ضمن للشيخ شخبوط دعم أشقائه وتأييدهم له.

19. كان ذلك هو الوضع بالفعل خلال الخمسينيات، وكان الشيخ زايد يرى ضرورة اتحاد كل الأشقاء لضمان أمن أبوظبي وسلامتها، ولكن الحاكم الشيخ شخبوط لم يُبد التعاون اللازم في كثير من الأحيان.

20. الإشارة هنا إلى الشيخ خليفة بن زايد الكبير.

21. انظر رسالة لوك (الوكيل السياسي في البحرين) إلى المقيم السياسي في بوشهر بتاريخ 17 شباط/ فبراير 1935، والتي أعيدت طباعتها في:

Records of the Emirates, Vol. 8, 82-85.

22. انظر:

Administration Report of the Bahrain Agency and the Trucial Coast for the year 1944, reprinted in *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. X (Gerrards Cross: Archive Editions, 1986), 23.

23. في أيامنا هذه حيث تنتشر الطرق السريعة لم تعد الرحلة تستغرق أكثر من ساعتين، أما في الماضي فقد كان الطريق بين أبوظبي والعين صعباً وشاقاً، وكان اجتيازه يستغرق عدة أيام. انظر:

Edward Henderson, *This Strange Eventful History: Memoirs of Earlier Days in the UAE and the Sultanate of Oman* (Dubai: Motivate Publishing, 1993 edition), 47-48.

وانظر أيضاً:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 54.

ويتفاوت عدد السكان في العين بين فصلي الشتاء والصيف، ولكن هناك أدلة مروية بأن عدد السكان لم يتراجع مثلما تراجع في أبوظبي خلال الأيام العصيبة في الثلاثينيات. وليست هناك أرقام دقيقة، ولكن بذلت جهود كبيرة في الخمسينيات لإجراء تعداد دقيق.

24. انظر:

Henderson, *This Strange Eventful History*, 67-69.

25. القبائل الأخرى في أرجاء منطقة الظفرة المترامية تشمل المناهيل والرواشد وبني كعب وبني كتب.

26. لم يكن لسلطان مسقط سلطة فعلية بتاتاً في أي جزء من منطقة العين؛ لأن المنطقة ذاتها بعيدة عن مركز حكمه وتسيطر عليها مجموعة من القبائل كانت معادية لأسرته.

27. لم تكن النزاعات الحدودية في عام 1934 مرتبطة بالعين والقرى المحيطة بها، وإن أضحت العين محور المطالبات اللاحقة عام 1949.

28. يجب ألا نخلط بين هذا وبين إيتاء الزكاة كما ينص عليه القرآن الكريم، ويفرض على كل قادر أن يؤديها بنفسه، وفي حين كان من حق الحكومة السعودية أن تحصّل هذه "الضريبة" في أراضيها، فقد حاولت أيضاً تحصيلها من قبائل أبوظبي التي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها من رعايا المملكة العربية السعودية، طبقاً لأي معيار كان. والملحقان المتعلقان بالزكاة في المذكرات السعودية Saudi Memorial (1955) متناقضان. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: Saudi Arabia (Gerrards Cross: Archive Editions, 1987), Appendix B, Parts 1 and 2, 291-327, especially 318-319, "Misuse of the Term Zakah."

29. انظر:

Thomas to Political Resident, June 13, 1927, cited in Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 85.

30. انظر:

Unpublished FO 371/163205 33829, Lt. Col. Edge to Political Agency, Abu Dhabi, March 23, 1962.

31. كانت القضية التي عرضتها الحكومة السعودية أمام المحكمة الدولية فيما يخص أبوظبي مكرسة لتحقيق هدف بعينه، وقد بنيت حيثياتها على تصور للحدود دحضته الأدلة المتاحة. وفي بعض الأحيان لم يتم العثور على نسخ من الوثائق المهمة لحسم النزاع في السجلات السعودية Saudi Archives، وفي أحيان أخرى تبين أن الادعاءات بشأن ولاء بعض القبائل ليست إلا وهماً، ولم يتم تأكيد أي معلومة وإثباتها في هذا الصدد إلا حدوث احتلال لفترة مؤقتة في القرن التاسع عشر على يد بعض القبائل السعودية التي قامت بأعمال إغارة، ولا يمكن من الناحية القانونية اعتبار ذلك مسوغاً يجيز المطالبة بحقوق. لم تؤد أي من الوثائق المقدمة إلى نقض حقوق أبوظبي في تبعية منطقة الظفرة لها.

32. انظر:

Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 181-183.

33. قد يفسر ذلك تعيين الشيخ زايد على وجه التحديد ممثلاً للحاكم في العين عام 1946 . وقد كان أحمد بن محمد بن هلال الظاهري والياً على البريمي (العين)، وبعد وفاته عُين علي بن غانم والياً على الجيمي، وقد ثبت لاحقاً أنه لم يكن ذا نفوذ مثل سلفه؛ ونتيجةً لذلك أعطى الشيخ شخبوط لإبراهيم بن عثمان والي العين تفويضاً يشرف بموجبه على ولاة القرى التابعة لأبوظبي في البريمي حتى عام 1946 عندما تولى الشيخ زايد منصب ممثل الحاكم في العين. انظر:
J. B. Kelly, *Eastern Arabian Frontiers* (New York, NY: Frederick Praeger, 1964), 135.

34. انظر:

Administrative Report of the Bahrain Agency including the Trucial Coast and Qatar for the year 1945, reprinted in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. X, 25.

35. انظر:

"Trucial Coast News Report," no. 2 for the period ending January 31, 1946, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf,* Vol. 17, 1946-1947 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 21.

36. انظر:

"Trucial Coast News Report," no. 3 for the period ending February 15, 1946 in "Bahrain Intelligence Summary," no. 4 for the period February 16-28, 1946, reprinted in ibid., 43.

37. بحلول كانون الثاني/ يناير 1956 نقل المقيم السياسي إلى وزارة الخارجية في لندن ما يلي: «تم إنجاز أعمال ضخمة في الأفلاج، في الجزء التابع لأبوظبي من الواحة، كما أن كمية المياه التي تصل إلى المزارع قد ازدادت بشكل لافت للنظر». انظر:

FO 10101/1/56, Burrows (Political Resident) to Riches (Foreign Office), January 19, 1956, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf,* Vol. 20, 79.

38. للاطلاع على وصف لما تم إنجازه في شبكة الأفلاج. انظر:

Julian Walker, *Tyro on the Trucial Coast* (Durham: The Memoir Club, 1999), 34-37 and 138-141.

39. انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, second enlarged edition (London and New York, NY: Longman, 1996), 178-180.

40. انظر:

Hamdi Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan: The Leader and the March*, second revised edition (Tokyo: Dai Nippon Printing Company, 1983), 59.

41. انظر:

Heard-Bey, *From Trucial States to the United Arab Emirates*, 177-180.

42. كلمات الشيخ زايد وردت في كتاب:

Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan*, 61.

43. قال تعالى: ﴿أنزل من السماء ماءً فسالت أوديةٌ بقدرها ...﴾ صدق الله العظيم (سورة الرَعد، الآية 17).

44. كان لدى الشيخ زايد أيضاً أفكار حول استخدام التقنية في هذه المهمة، فقد قام كروفورد Crawford، وهو ممثل قسم التنمية التابع لوزارة الشرق الأوسط البريطانية، بزيارة إلى البريمي (العين). وبعد أن رفع تقريره كتب المقيم السياسي في البحرين باروز إلى لندن قائلاً: «خلص كروفورد إلى أن أفضل أمل للبريمي (العين) يكمن في تطوير شبكة الأفلاج الذي بدأه فعلاً الشيخ زايد، وذلك من خلال حفر آبار جديدة وربطها تحت سطح الأرض، وكان معجباً بفكرة الشيخ زايد في استخدام الحفّارة التي تعمل بضغط الهواء في شق قنوات كبيرة تحت الأرض».
انظر:

FO 101/1/54, Burrows (Political Resident) to Fry (Foreign Office), January 4, 1954, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 19, 537.

45. انظر:

Walker, *Tyro on the Trucial Coast*, 140-141.

46. كان أخوه الشيخ هزاع نشطاً في واحة ليوا، ولكن يبدو أنه لم يعيّن في منصب رسمي فيها كما هي الحال بالنسبة إلى الشيخ زايد في العين.

47. انظر:

Wilfred Thesiger, *Arabian Sands* (London: Longmans, Green, 1959; reprint London: Penguin Books, 1991), 268-269 (of the reprint edition).

48. كانت القبيلتان الرئيسيتان المشاركتان في القتال هما المناصير من جانب أبوظبي وبني كتب من جانب دبي، انظر:
"Extract from Bahrain Intelligence Summary No. 15 for the period 1st to 15th August 1946," in *Records of the Emirates*, Vol. 8, 515.

وأشارت التقارير الإدارية الصادرة عن الوكالة السياسية في البحرين التي تشمل الساحل المتصالح وقطر إلى أنه في ليلة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1945 احتلت قوات دبي خور غناضة بقوة قوامها 300 رجل، ولم تكن هذه المنطقة ضمن مطالبات دبي عند التوصل إلى تسوية للخلافات الحدودية عام 1937، لذا كان ذلك «بمنزلة اعتداء على أبوظبي، وبما أن معظم الرجال المسلحين تم نقلهم عبر البحر، فقد كان ذلك العمل خرقاً لمعاهدة عام 1853 مع حكومة صاحب الجلالة (الحكومة البريطانية) التي منعت الاعتداءات البحرية» أعيدت طباعتها في:

Persian Gulf Administration Reports, Vol. 10, 24.

وقد تم إبعاد قوات دبي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1945، وتعهد الشيخ شخبوط بألا يقوم بأي أعمال انتقامية. ولكن في ذلك الوقت كان المناصير قد شنوا غارات ضد دبي، حيث لم يعتبروا أنفسهم جزءاً من أي اتفاقية. وفي العام التالي أقر الشيخ شخبوط للوكيل السياسي بأنه ليس لديه سيطرة على القبائل المتحالفة معه. ثم شنّت قبائل دبي هجوماً انتقامياً تبعته معركة وقعت إلى الشمال من ليوا.

49. انظر:

"Summary of events during the month of May 1947," Hay (Political Resident) to Donaldson (Foreign Office), June 4, 1947, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 17, 424.

50. انظر:

"Bahrain Intelligence Summary" for the period February 16 to March 15, 1948, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 18, 44-45.

51. انظر:

FO 101/9/50, Pelly (Political Resident, Bahrain) to Furlonge (Foreign Office), August 5, 1950, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 18, 622.

كان ذلك التحرك موجّهاً أساساً ضد قبيلة آل بونعيم، والتي ستصبح لاحقاً محوراً رئيسياً في المحاولات السعودية للاستيلاء على العين.

52. انظر:

Rainer Cordes and Fred Scholz, *Bedouins, Wealth, and Change: A study of Rural Development in the United Arab Emirates and the Sultanate of Oman* (Tokyo: The United Nations University, 1980), 34-48.

ويقول هذا التقرير: «إن سياسة الحكومة المدروسة بعناية والتي تهدف إلى تحقيق المشاركة العادلة لكل القبائل قد وضعت أساساً لعملية تنمية ناجحة»، ص 2. كما يخلص المؤلفان إلى حقيقة سياسية مهمة وهي «إحياء مبدأ الولاء الذي يجب أن نعتبره دافعاً محركاً لعملية التطور الاجتماعي-الاقتصادي في أبوظبي»، ص 29.

53. انظر مثلاً:

Henderson, *This Strange Eventful History*, 107-114 and Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 142-174.

54. عندما سلمت المملكة العربية السعودية إلى بريطانيا قائمة طويلة تبين "الحوادث" التي ادعت أنها وقعت في المنطقة المتنازع عليها، قال آر. سي. بلاكهام R. C. Blackham من وزارة الخارجية البريطانية: «لا معنى لإرسال رد مدروس على هذه القائمة من المظالم المتوهمة». انظر:

Unpublished FO 371/104297 68852, Blackham (Foreign Office) to Pelham (Jedda), June 14, 1953.

55. انظر:

Unpublished FO 371/104302 68852.

ترجمة رسالة من الشيخ زايد إلى الضابط السياسي مؤرخة في 4 رمضان.

56. المرجع السابق.

57. انظر:

Administration Report for the Bahrain Agency including the Trucial States and Qatar for the year 1947, reprinted in *Persian Gulf Administration Report*, Vol. X, 21.

58. انظر:

Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 143.

59. انظر الرد السعودي المؤرخ في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1952 على الرسالة البريطانية المؤرخة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، والمشار إليها في:

Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 166.

60. يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه المحاولات في:

Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 194-201.

في الواقع كانت هناك أربع محاولات، فطبقاً للرواية التي وردت في كتاب كيلي التقى عبدالله القريشي، الوكيل السعودي، في 30 آذار/ مارس 1955 بالشيخ زايد ليبلغه بأن التحكيم في جنيف سيكون لصالح المملكة العربية السعودية، وأن من مصلحته أن يكون في صفهم. وإذا ما فعل ذلك فإنهم سيمنحونه 50٪ من أي أرباح تتحقق من النفط المكتشف في المنطقة. وفي 26 تموز/ يوليو من العام نفسه أرسل القريشي رسولاً، هو علي بن براك، وعرض على الشيخ زايد أن يتسلم سيارة جديدةً ومبلغ 40000 روبية نقداً. وفي 4 آب/ أغسطس تقدم القريشي نفسه مرة أخرى إلى الشيخ زايد وعرض عليه ما يصل إلى 400 مليون روبية من أي نفط قد يكتشف في المنطقة. وأخيراً في 26 آب/ أغسطس تلقى الشيخ زايد قبل سفره إلى جنيف رسالةً مفادها أن القريشي يود أن يقدم إليه ثلاثة مسدسات، وهو ما يمكن تفسيره على أنه تهديد أكثر منه رشوة. وليس هناك ما يدعو إلى الشك في أن العرض الخاص بتقديم حصة مقدارها 50٪ من أرباح النفط الذي سيكتشف في المنطقة المعنية كان عرضاً حقيقياً، وكان سينفذ في حالة قبول الشيخ زايد له؛ لأن مثل هذا العرض هو الأساس الذي توصلت من خلاله المملكة العربية السعودية إلى اتفاق مع البحرين حول أراض متنازع عليها غنية بالنفط، وبالنسبة إلى المملكة فإنها كانت ستعتبر تلك المبالغ بمنزلة أموال أنفقت في وجهها الصحيح. وعندما تم كشف النقاب عن كل هذه المحاولات أمام المحكمة الدولية في جنيف في 11 أيلول/ سبتمبر 1955، شكَّل ذلك ضربة قوية للدعوى السعودية المعروضة على المحكمة، حيث لم يكن في وسع الطرف السعودي أن يفند الشهادات والأقوال التي أدلى بها نفر من شهود أبوظبي حول حملات الرشوة السعودية. وقد تبين أن الحجج القانونية للدعاوى السعودية كانت قائمةً على الضغوط والابتزاز والرشوة. ويبدو واضحاً أن الشيخ زايد قد أصغى دون تعليق إلى العرض الذي قدمه المسؤول السعودي، بحيث جعله يتمادى ويقدم اعترافات أضرت به. وقد استندت الحملة التي شنها الشيخ زايد في الصراع الدائر حول واحة العين إلى معلومات استخباراتية جيدة، كما استندت إلى إدراكه التام لحقيقة أنه إذا استطاع أن يجمع أدلةً كافية لإثبات الأعمال السعودية غير الشرعية، فإنه سيضمن أن يكون الحكم في الدعوى لصالح أبوظبي، وقد صحت توقعاته في هذا الصدد. وفي نهاية الأمر انفضّت المحكمة عندما ظهرت أدلة متلاحقة على الأنشطة السعودية غير الشرعية، وترك ذلك خياراً وحيداً هو الخيار العسكري الذي ظل الشيخ زايد مقتنعاً بأنه سيكون الناتج الحتمي لهذا النزاع.

61. تم إرسال أكثر من 1.5 مليون روبية إلى حماسة على مدى سبعة أشهر، وعند الاستيلاء على القرية تم العثور على مبلغ 159 ألف روبية هندية، وأعيد هذا المبلغ إلى المملكة العربية السعودية، مع ملاحظة تقول إن المبلغ كبير للغاية للإنفاق على الاحتياجات المعيشية لحوالي 15 فرداً فقط. ومن الواضح أن مبلغ 1.25 مليون روبية قد أنفق بالفعل، أو ربما أكثر من ذلك لرشوة القبائل المتعاونة وشيوخها. انظر:

Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 204-206.

62. عند استرداد حماسة تم العثور على دفاتر حسابات سجلت فيها أسماء الأشخاص الذين تسلموا الرشوة، مع تواريخ الاستلام، والمبالغ التي دفعت إليهم. انظر:

Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 195.

63. تم إرسال ما لا يقل عن 1300 بندقية حديثة و185000 طلقة إلى حماسة وتم توزيعها. وكانت هذه الكمية الهائلة من الذخيرة في حد ذاتها عاملاً يساعد على عدم الاستقرار في المنطقة التي تنتشر فيها القبائل. انظر:
Kelly, *Eastern Arabian Frontiers*, 202.

64. ورد هذا السرد في الطبعة الكاملة من السيرة الذاتية لإدوارد هندرسون التي نشرت عام 1999. وللمرة الأولى يتم الكشف عن معلومات جديدة مهمة حول احتلال حماسة، ودور الشيخ زايد في ذلك اليوم. هذا الوصف مأخوذ من:
Edward Henderson, *Arabian Destiny: The Complete Autobiography* (London: Motivate Publishing, 1999), 219-242.

65. المرجع السابق، 219.

66. انظر:
Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, 131-135.

وذلك للاطلاع على الموقف الحاسم الذي اتخذه الشيخ زايد الكبير تجاه قبيلة آل بونعيم.

67. المرجع السابق نفسه، 140. وقامت بهذا الدور لجنة الشؤون الدفاعية في الإمبراطورية، والتي رفعت توصية إلى وزارة الخارجية عام 1938 بما يلي: «في ضوء التوصل إلى تسوية حول الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة العربية السعودية على أسس مقبولة لدى ابن سعود، يجب تفويض وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند بتولي مسألة تنازل شيخ أبوظبي عن قطاع من الأرض ...».

68. انظر:
Henderson, *Arabian Destiny*, 220.

69. المرجع السابق نفسه، 223-224.

70. المرجع السابق نفسه، 228-229.

71. المرجع السابق نفسه، 220.

72. المرجع السابق نفسه، 229-230.

73. لقد تجاوزت سمعة الشيخ زايد منطقة العين؛ فمن خلال مجلس الإمارات المتصالحة Trucial States Council، والذي حضر أغلب اجتماعاته برفقة الشيخ شخبوط أو بصفته ممثلاً له، تعرف على الحكام وعلى أولياء عهود الإمارات الأخرى، وعلى وجه التحديد أقام علاقة عمل جيدة مع ولي عهد دبي، الشيخ راشد بن سعيد. وقد سبق ذلك اتصالات إيجابية بين الشيخين عندما كانا يحاولان تهدئة العلاقة المتوترة بين أبوظبي ودبي (1945-1948) والتي أدت إلى صراع بين القبائل المتحالفة مع كل من الطرفين، وكان السلام الذي تحقق لاحقاً يعود إلى جهودهما. وقد أضحى مجلس الإمارات المتصالحة منتدى مهماً لمناقشة ما تم تحقيقه من تقدم.

74. لاحظ هندرسون في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 أن «الشيخ زايد كان أبرز شخصية في المنطقة، وكان يشكل المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بأحوال المنطقة، كما كان على دراية عميقة بأحوال القبائل». انظر:
Henderson, *This Strange Eventful History*, 65.

75. كان مرد الخلافات بين الأخوين إلى عدم قيام حاكم أبوظبي بتخصيص موارد كافية لأهالي العين، ولم يكن الخلاف بشأن أموال ستخصص لمصلحة الشيخ زايد أو للصرف على راحته.

76. أوضح الشيخ زايد لأحد مستمعيه وجهة نظره ووجهة نظر بقية إخوانه حول سياسة الشيخ شخبوط المالية. انظر:

FO 10154/39/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Foreign Secretary, London), April 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 489.

77. في عام 1954 انتقد الشيخ شخبوط أخاه الشيخ زايد بغير وجه حق، حين قال إن الشيخ زايد يتحدث مع الإنجليز من وراء ظهره، غير أن الشيخ هزاع بن سلطان أعلن أن الشيخ زايد لم يفعل إلا ما طُلب منه أن يفعله.

78. مثل رجال ابن جلوي.

79. انظر:

Morris, *The Desert Falcon*, 45.

تم افتتاح مستشفى الواحة عام 1960، وقد أمر الشيخ زايد بأن يتعلم أطفال المدرسة التي أنشأها في العين القرآن الكريم.

80. في دراسة بعنوان «الملخص التاريخي للأحداث في مشيخات الخليج العربي وسلطنة مسقط وعُمان 1928-1953» اعترف البريطانيون أنهم: «لم يقدموا أي أموال للتنمية المحلية حتى عام 1953».

Records of the Emirates, Vol. 9, 25.

81. زار الرائد كوكس المنطقة عام 1902، ولكنه لم يكن قد عين حينها مقيماً سياسياً. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 5, 547-549.

82. انظر:

FO 10101/10/53, Burrows to Fry (Foreign Office, London), October 5, 1953, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 19, 497.

83. انظر:

"Trucial States Diary" for the period from January 28 to February 27, 1958, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 20, 589.

«غادر صاحب السعادة المقيم السياسي، وبرفقته الليدي باروز ... أبوظبي مصحوبين بقائد قوة كشافة ساحل عُمان المتصالح والضابط السياسي في أبوظبي، في 30 كانون الثاني/ يناير في طريقهم إلى البريمي (العين)، حيث بقوا هناك في مخيم حتى 2 شباط/ فبراير ... وفي البريمي (العين) تجول صاحب السعادة والليدي باروز في مزارع الواحة وأفلاجها. وفي مساء 31 كانون الثاني/ يناير دعاهم الشيخ زايد إلى تناول العشاء في ضيافته، وفي مساء اليوم التالي أقام صاحب السعادة حفل عشاء على شرف الشيخ زايد، ووالي مسقط، وأعيان المنطقة».

84. انظر:

"Trucial States Diary," no. 3 for the period March 1-31, 1957 reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 20, 374-375.

85. انظر:

Trucial States Annual Report for 1956, reprinted in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. XI, 559.

الفصل الرابع: حتمية التغيير

1. انظر:

Edward Henderson, *This Strange Eventful History: Memoirs of Earlier Days in the UAE and Oman* (London: Quartet Books, 1988), 19-20.

2. انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, second enlarged edition (London and New York, NY: Longman, 1996), 317-321.

3. المرجع السابق نفسه، 56.
4. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 1 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1987), 49-50.

«تمثل الواحة - بفضل مساحتها وخصوبتها وعدد سكانها - إحدى أهم المناطق الاقتصادية في شرقي الجزيرة العربية. وعلاوةً على ذلك لها أهمية خاصة باعتبارها مركزاً للمواصلات، حيث إنها تتصل بميناء صحار على ساحل الباطنة في خليج عُمان، وكذلك مع مدينة أبوظبي وموانئ الساحل المتصالح الأخرى ... من خلال طرق ثابتة تقطع الصحاري المتداخلة». ويشير المصدر نفسه إلى أن الواحة وما حولها تصدر الفواكه والخضار والتمور، وكانت أيضاً مركزاً لتجارة الأرز والأقمشة والقهوة والسكر.

5. انظر:

"Persian Gulf Monthly Report for the period July 3 to August 6, 1958," paragraph 16, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 20 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 670.

6. انظر هذه الرسالة:

FO EA 1105/1, A.C.I. Samuel (Foreign Office) to Colonel W. Russell Edmunds (Treasury), January 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 721-722.

ويعتبر مبلغ الـ 4000 جنيه إسترليني المخصص لتطوير قنوات المياه التي تغذي واحة البريمي (العين) أكبر مبلغ يخصص دفعةً واحدةً لتنفيذ مشروع ما في ذلك الوقت. وقد أشار إدوارد هندرسون بعد ستة أعوام إلى أنه من المقدر أن الشيخ زايد «ينفق حوالي خمسين ألف روبية سنوياً» على صيانة الأفلاج. وأضاف هندرسون أن نتائج الجهود المبذولة مرضية للغاية، مدللاً بقوله: «إن جزءاً من مزارع المويجعي على سبيل المثال كان يُروى مرةً واحدة كل خمسة أسابيع، ولم تكن مياه الري تصل إلى ثلث تلك المزارع ... لذا ذبلت الأشجار وماتت. أما اليوم فيتم ري المزارع كلها مرةً كل ثلاثة أسابيع تقريباً. أما مزارع القرى الأخرى في واحة العين التابعة لإمارة أبوظبي فتصل إليها مياه تقدر بضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كان يصل إليها سابقاً، وعموماً قد يصل إلى بلدة العين نفسها... أضعاف ما كان يصل إليها سابقاً عندما يكتمل ربط المصادر الجديدة للمياه بشبكة القنوات الأرضية التي يجري تنفيذها حالياً». وقد لاحظ هندرسون أن العمل الجاري إنما هو جزء من «سياسة عامة انتهجها الشيخ زايد

تقوم على تطوير حياة شعبه، دون أن يُحمّل مواطنيه نفقة ذلك، وإنه لعمل مميز حقاً أن تصل المياه إلى المزارعين مجاناً في بلد تعتبر فيه المياه من الأشياء باهظة الثمن». انظر الرسالة غير المنشورة:

Unpublished FO 371/148916 33243, Henderson (Political Agency, Abu Dhabi) to Lamb (Political Residency, Bahrain), March 27, 1960.

7. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, J.P. Tripp, Economic Secretary's Visit to Abu Dhabi, October 18-25, 1962.

8. انظر المصدر السابق نفسه، القسم الخاص بالبريمي (العين).

9. انظر:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: The Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 64.

10. انظر:

FO 10101/11/54, Richards (for B.A. Burrows, Political Resident, Bahrain) to Fry (Foreign Office, London), October 7, 1954, reprinted in *Political Diaries of the Persian Gulf*, Vol. 19, 628.

11. انظر على سبيل المثال:

Unpublished FO 371/148896, Annual Review of Events in the Persian Gulf for 1959.

وينطبق ما جاء في الوثيقة (الإشارة أصلاً إلى الكويت) على جنوب الخليج العربي، إذ إنها تتحدث عن «بذل الجهود الحثيثة لإعادة تنظيم الحكومة» وهو ما جاء به «"الإصلاحيون" الذين تأثروا بالناصرية والدعاية الواسعة بشأن الوحدة العربية». كما كانت بريطانيا على علم تام بالتحدي المتمثل في توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. وقد جاء في التقرير السنوي للمقيم السياسي لعام 1948: «يبدو أن الحكام مهتمون بالمحافظة على علاقاتهم مع حكومة صاحب الجلالة، والتي يدينون لها بوجودهم المستقل، وليست هناك أي دلائل على توجههم نحو الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من الالتزام بعلاقاتهم القائمة مع حكومة صاحب الجلالة، على الرغم من استعراض الولايات المتحدة الأمريكية لثروتها وقوتها في الخليج العربي». أعيد طباعة هذا التقرير في:

Persian Gulf Administration Reports, Vol. XI (Gerrards Cross: Archive Editions, 1989), 3.

وفي السنوات اللاحقة كان على بريطانيا أن تتبع مساراً بين خطرين هما حركة القومية العربية من جهة والثروة والقوة الأمريكية من جهة أخرى، كما كانت بريطانيا قلقةً من دور المملكة العربية السعودية بثروتها ومواردها في تقويض مكانتها في المنطقة.

12. تحقق هذا التمويل في سياق القلق من تزايد النفوذ السعودي. وقد جاء في التقرير السنوي للمقيم السياسي لعام 1953: «اتخذنا خلال هذا العام الخطوات الأولى نحو تطوير الساحل المتصالح. وقد أشار السير روجر ماكينز Roger Makins في تقريره عام 1952 إلى أننا لا نستطيع أن ندير منطقة الخليج العربي من دون إنفاق شيء، وأنه من أجل المحافظة على مكانتنا في المنطقة لابد من إنفاق الأموال. لقد اتضحت لنا هذه الحقيقة جليةً من واقع ما حظي به السعوديون من تعاطف كبير في مطلع هذا العام في قرى الساحل المتصالحة غير أبوظبي ... إن احترام العربي للسلطة قد أدى إلى زيادة هيبة السعوديين في المنطقة وتراجع مكانتنا؛ لذا تقرر أن نفعل شيئاً من أجل أن نبين بشكل قاطع منافع العلاقة الخاصة التي تقيمها مشيخات الساحل المتصالحة مع حكومة صاحبة الجلالة». انظر الرسالة:

FO 10102/3/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Secretary of State for Foreign Affairs, London), March 12, 1954, reprinted in *Persian Gulf Administration Reports*, Vol. XI, 367.

13. تضمنت هذه التحولات حساسيةً بالغةً تجاه الأضرار التي يمكن أن تنبع من الاتهامات التي تثيرها الدول العربية الأخرى لبريطانيا بأنها دولة "استعمارية"، وخاصة من مصر بعد عام 1956 . وأضحى من المهم إظهار موقف الحكومة البريطانية وكأنها تشرف على منطقة الخليج العربي بطريقة لائقة .

14. انظر :

Agreement between PDTC and the Ruler of Abu Dhabi, January 11, 1939, Article 4 (b), reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 8, 609-619.

15. انظر :

Agreement dated December 2, 1950, between the Ruler of Abu Dhabi and the Superior Oil Company, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 579-604.

16. انظر :

Unpublished FO 371/156669 33473, "Persian Gulf Monthly Summary for the period January 1-31, 1961," paragraph 14.

وقد جاء في الوثيقة : «وافق كل من حاكم أبوظبي وحاكم دبي كتابةً على قبول قرار حكومة صاحبة الجلالة بشأن إعادة ترسيم الحدود المشتركة بينهما . وسيتيح هذا الإجراء لشركة تطوير بترول الساحل المتصالح Petroleum Development Trucial Coast المضي قدماً في أعمال التنقيب والاستكشاف بالمنطقة الحدودية الواقعة بين الإمارتين، وهي العملية التي تم تأجيلها إلى حين الوصول إلى تسوية بين الطرفين» .

17. لقد أظهرت رسالة المقيم السياسي في البحرين السير جورج مدلتون George Middleton إلى آر . إيه . بومونت R. A. Beaumont في وزارة الخارجية في لندن والمؤرخة في 8 آذار/ مارس 1960 هذا المأزق البريطاني . انظر الرسالة :

Unpublished FO 371/149084 (1535/1), reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 12, 301.

خططت شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة ADMA) مع شركائها الفرنسيين لتنفيذ منشآت نفطية في جزيرة داس تتيح استخراج 1.5 مليون طن من النفط سنوياً في المرحلة الأولى، غير أنها كانت قادرةً فعلياً على التوسع واستخراج 6 ملايين طن سنوياً . وقد خططت الشركة للبدء بإنتاج 1.5 مليون طن سنوياً اعتباراً من عام 1962، بيد أنها اعتزمت أن تخبر الحاكم بحجم الإنتاج المخطط له في هذه المرحلة فقط دون الإشارة إلى التوسعات المحتملة مستقبلاً . ومن الناحية المالية كانت الشركة على استعداد لإقراض الشيخ شخبوط 250 ألف جنيه إسترليني عام 1960 على أن يتبع ذلك قرض بمبلغ مماثل عام 1961 . ومع نهاية عام 1962 وصل دخله المتوقع من عوائد حقوق الامتياز إلى ما مجموعه 1.25 مليون جنيه إسترليني سنوياً، وبقي عند هذا الحد حتى عام 1965، مع مقارنة هذه المبالغ بالدفعات التي كان يتسلمها في الأعوام السابقة، والتي لم تتعد مبلغ 37.5 ألف جنيه إسترليني .

18. إذا كانت المبالغ التي أشار إليها مدلتون في آذار/ مارس 1960 قريبةً من المبلغ الحقيقي، فإن موارد صندوق التطوير المتوقعة قد بلغت نحو 50 ألف جنيه إسترليني سنوياً .

19. واجهت الحكومة البريطانية مشكلة جديدة بعد أن تدفق النفط من الحقول النفطية الجديدة . وبينما كانت الحكومة البريطانية مشغولة بالمحافظة على مكانتها، كانت قلقة أيضاً من أن يوقع حكام المنطقة اتفاقيات يمنحون بموجبها امتيازات للشركات النفطية . ولم يكن من مصلحة الحكام على المدى البعيد أن يمنحوا تراخيص وامتيازات واسعة

النطاق. وقد جرت مراسلات مطولة حول هذه القضية استمرت حتى ربيع عام 1966، وارتبطت بجهود الوكيل السياسي في أبوظبي لإقناع الشيخ شخبوط بالأخذ بالنصيحة البريطانية. انظر:

Unpublished Correspondence in FO 371/185562 37516, especially letter 1534/66 from Lamb (Political Agent, Abu Dhabi) to Luce (Political Resident, Bahrain), May 21, 1966.

20. كان ذلك في مرحلة لاحقة يتعلق بقبول عمال وفنيين أجانب أكثر من أي شيء آخر.

21. الدفعة الأولى التي كانت الشركة مستعدة لدفعها في آذار/ مارس وقدرها 250 ألف جنيه إسترليني تقلصت إلى 125 ألف جنيه إسترليني في تشرين الأول/ أكتوبر، ولم يكن ذلك بسبب أي تغير في أوضاع السوق العالمية. انظر:

Unpublished FO 149087 33405 (1535/1), Middleton (Political Residency, Bahrain) to Beaumont (Foreign Office, London), October 31, 1960.

وما أقلقه هو أن الشركة أرادت أن تغير شروط الاتفاقية لتصبح على أساس منح نسبة 50٪ لكل من الطرفين، مما يعتبر تغييراً في نص العقد الأصلي. وقد لاحظ مدلتون بحصافته أن «الشيخ شخبوط سوف... تساوره الشكوك في أن الشركة تسعى إلى الحصول منه على أفضل شروط لمصلحتها الخاصة». ولم تخل وجهة نظره هذه من الصحة، إذ إنه على مدى أعوام كان الشيخ شخبوط يعتمد على ترتيبات يُدفع له بموجبها سنوياً مبلغ محدد من المال سواءً اكتشف النفط أو لم يكتشف. أما الآن فقد عُرضت عليه ترتيبات مختلفة يتم بموجبها المشاركة في الأرباح، وذلك بناءً على قيمة كمية النفط التي يتم اكتشافها وبيعها. وعليه، إذا كانت الأرباح متدنية أو إذا لم تتحقق أرباح بتاتاً، فإن الأموال التي ستدفع للشيخ شخبوط ستتدنى إلى مستوى منخفض للغاية. وكان الشيخ شخبوط يفضل دفعات تعاقدية ثابتة بدلاً من العيش على وعود خيالية بثروة طائلة في المستقبل. وكان يعرف من خلال قراءته للصحف واستماعه للمذياع واطلاعه على التطورات التي تشهدها المنطقة أن الاعتماد على دخل النفط قد يكون مقامرة، وهو بطبيعته يكره المخاطرة.

22. للاطلاع على رؤية أكثر توازناً في هذا السياق انظر تقرير إدوارد هندرسون إلى دي. إف. هولي D.F. Hawley في كانون الأول/ ديسمبر 1959، إذ يقول هندرسون (في الفقرة 11) «لقد طرحت الأمور كما رأيتها، وتعتبر الرؤية التي عبرت عنها في صالح شخبوط بصفة عامة. وأشعر أننا بالغنا في الماضي في التركيز على نقاط ضعفه، وغفلنا عن بعض أهم خصائصه، ولعل ذلك في مجمله هو ما جعلنا نتعجل صرف النظر عن حكومة أبوظبي، ونعتبرها حالةً ميئوساً منها...». وقد أضاف هندرسون واصفاً الشيخ شخبوط بأنه «رجل ليس من السهل فهمه والتعامل معه»، غير أن مواقفه وتوجهاته المتوازنة تعتبر وسيلة مفيدة في تصحيح النظرة السلبية إلى الحاكم. انظر:

Unpublished FO 371/148929 33243, Henderson (Political Agency, Abu Dhabi) to Hawley (Political Agent, Trucial States), December 29, 1959.

23. كان دافع البريطانيين إلى الضغط من أجل تقاسم الأرباح مناصفة دافعاً سياسياً، فإذا لم يظهروا أن الشروط الخاصة باكتشاف النفط في منطقة تحت سيطرتهم التامة هي نفسها الشروط المطبقة في مناطق أخرى، فإنهم سوف يُتهمون بالاستغلال الاستعماري للمنطقة؛ مما يلحق بهم أضراراً سياسيةً كبيرة. ويبدو أنهم لم ينقلوا هذا الجانب إلى الشيخ شخبوط.

24. كانت اتفاقية المناصفة بين البريطانيين وأبوظبي معقدة للغاية. ويبدو أن جانباً من عدم رغبة الشيخ شخبوط في توقيع الاتفاقية يعود إلى تحفظاته حول تعقيداتها القانونية.

25. في إحدى المناسبات ناب الابن الأكبر للشيخ شخبوط عن أبيه . وفي مناسبة أخرى فوّض الشيخ شخبوط سلطاته إلى شقيقه الشيخ هزاع، غير أن الشيخ شخبوط كان يثق أكثر بشقيقه الشيخ زايد، ويفضل أن ينوب عنه .

26. انظر :

Unpublished FO 371/156669 33473, "Persian Gulf Monthly Summary," September 1961.

27. انظر :

Unpublished FO 371/156669 33473, "Persian Gulf Monthly Summary," October 1961.

28. انظر :

Unpublished FO 371/157033 33628 (1014/61), Craig (Political Agency, Dubai) to Tripp (Political Residency, Bahrain), October 18, 1961.

29. أحد أسباب ذلك أن الشيخ شخبوط رفض أن يدفع الفواتير المستحقة؛ وعلى سبيل المثال فقد أبلغ آمر الشرطة الكولونيل إيدج Edge في آذار/ مارس 1962 بأن «الملابس وقطع الغيار التي طلبت أثناء غياب الحاكم في أوربا عام 1961 لم يعتمدها الحاكم بعد عودته، بل اعتبرها من مسؤولية الشيخ زايد الذي كان يتولى إدارة شؤون البلاد بالإنابة حينها» . انظر :

Unpublished FO 371/163025 33829 (1014/61), Edge to Political Agency Abu Dhabi, March 23, 1962.

30. انظر :

Unpublished FO 371/157033 33628 (1014/61), Craig (Political Agency, Dubai) to Tripp (Political Residency, Bahrain), October 18, 1961.

31. في آذار/ مارس 1961 جاء في الملخص الشهري "Monthly Summary" ما يلي : «وقّع الشيخ شخبوط اتفاقيةً مع شركة Tennants Ltd. لدراسة وإنشاء مرفأ للسفن في أبوظبي على وجه السرعة، كما اتفق أيضاً مع بنك الشرق Eastern Bank على أن يفتح فرعاً له هناك ... » . غير أنه جاء في ملخص شهر أيار/ مايو أن «حاكم أبوظبي أوقف مفاوضاته مع شركة Tennants Ltd. في الشهر المنصرم بشأن إنشاء محطة بحرية ذات مرسى عميق في أبوظبي، وفوّض الآن شركة Halcrows لاستقطاب عطاءات لخطة تنموية منسقة تضم محطةً بحريةً، وطرقاً، ومنازل، وتطوير السوق، واستكشاف الموارد المائية وبناء مرافق المطار» . وبعد ذلك بفترة وجيزة شجع الحاكم الشركة قائلاً إنه أعجب بالخطتين المقدمتين، وكانت الأولى بمبلغ مليون جنيه إسترليني والثانية بمبلغ 3.75 ملايين جنيه إسترليني . وأضاف الحاكم أيضاً أنه أعجب بفكرة الحصول على قرض لتمويل هذه المشروعات التنموية، غير أنه رفض بطبيعة الحال أن يفكر في القرض «ما لم تكن له الحرية المطلقة في إنفاقه كيفما شاء» . وعندما تم إبلاغه باستحالة ذلك، انهارت هذه الخطة أيضاً، مع امتعاض كبير متبادل بين الطرفين . انظر :

Unpublished FO 371/156669 33473, "Persian Gulf Monthly Summaries" for March, May and June 1961.

32. لم يرحل كل الذين تم فصلهم بهدوء . وقد تم فصل أول سكرتير للشيخ شخبوط بعد ثلاثة أشهر من وصوله في نيسان/ إبريل 1960، وهو مستعرب في مقتبل العمر اسمه بيتر لينهارت Peter Lienhardt. ورغم أن الشيخ شخبوط قد اختاره بنفسه، فإنه فصله «بزعم أنه لم يكن مخلصاً في عمله، وأنه لم يتحقق تقدم يذكر منذ قدومه . وقد بادر لينهارت إلى الرد على ذلك قائلاً إنه لو أنفقت الأموال دون قيود لشهدنا التقدم المنشود، غير أن رده هذا لم يكن مقبولاً لدى الحاكم» . انظر المرجع السابق نفسه، حزيران/ يونيو 1961، الفقرة 15، ولكن بدا وكأن لينهارت يردد ما كان الشيخ زايد يوصي به أخاه الحاكم، حيث اقترح الشيخ زايد تطوير البنية التحتية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية . انظر :

Unpublished FO 371/157034 33628 (1104/61), Miles (Political Agency, Abu Dhabi) to Ford (Political Residency, Bahrain), April 18, 1961.

33 . أضاف بكماستر Buckmaster قائلاً: «إن زعيم القبيلة سيف بن موسى ... كان متضايقاً للغاية من المعاملة المهينة التي لقيها من الشيخ شخبوط الذي لم يقدم له سوى 40 روبية فقط عندما زاره في آخر مرة». انظر تقرير بكماستر حول زيارته إلى واحة ليوا ومنطقة الظفرة، آذار/ مارس - أيار/ مايو 1952 والذي أعيدت طباعته في:

The Buraimi Dispute: Contemporary Documents 1950-61, Vol. 1 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1992), 617-618.

34 . انظر المرجع السابق نفسه، صفحة 616: «من بين آثار عجلات السيارات في تلك المنطقة كانت هناك آثار واضحة لشاحنة حمولتها 10 أطنان ذات دواليب عريضة للغاية، ومن شبه المؤكد أنها شاحنة تابعة لشركة أرامكو. عند هذه النقطة اتجهت الشاحنة نحو الجنوب، وقد اقتفيت آثارها إلى مسافة عشرة أميال تقريباً، ولكن حينها قررت أن أتجه شرقاً لأنه لم يكن لدي ما يكفي من الوقود للقيام برحلة طويلة. وبعد تسعة أميال وجدت آثار عجلات عشر شاحنات تقريباً، من بينها على أقل تقدير شاحنتان حمولة عشرة أطنان ...».

35 . انظر:

Henderson, *This Strange Eventful History*, 81-82.

36 . كشف تقرير من ناتل S.J. Nuttall مساعد الوكيل السياسي في أبوظبي إلى الوكيل السياسي في دبي بالفور - بول H.G. Balfour-Paul بتاريخ 16 تموز/ يوليو 1966 عن الخطورة الحقيقية التي انطوى عليها الموقف، إذ لم يتسلّم أفراد قوة دفاع أبوظبي رواتبهم المستحقة. وقد نأى آمر القوة الكولونيل ويلسون بنفسه عن هذه القضية قائلاً: «إنهم ضباط عرب في جيش عربي. أما هو فقد بذل كل ما في وسعه ليتسلم الرجال رواتبهم في مواعيدها، وإذا ما أراد الضباط أن يتحدثوا إلى الحاكم بأنفسهم، فلهم مطلق الحرية في ذلك». وقال ناتل: «تدور بين الضباط أحاديث متطرفة تنم عن عدم الولاء للحاكم، وإذا كانت لا تعدو كونها مجرد أحاديث في الوقت الراهن، فإنه يجدر بنا أن نعي أن في أبوظبي الآن قوة مدربة وذات كفاءة تتذمر من الحاكم. ومن غير المحتمل أن يتخذ هؤلاء أي خطوة من تلقاء أنفسهم ...». انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760 (1941/66).

37 . يشير تقرير العرض السنوي للأحداث في أبوظبي لعام 1965 إلى أن «تردد الحاكم في إنفاق دخله المتزايد من النفط (10.7 ملايين جنيه إسترليني عام 1965) من أسباب السخط والاستياء الذي تبدت مظاهره في اضطرابات العمال التي وقعت في جزيرة داس في كانون الأول/ ديسمبر». انظر:

Unpublished FO 371/185523 35441, Lamb to Luce, January 1, 1966.

38 . تضمن التقرير الذي رفعه لام Lamb سرداً لما دار في اجتماع وصفه له الشيخ زايد، حيث اجتمع الأشقاء معاً وواجهوا الحاكم بالحاجة إلى وضع ميزانية تنموية مناسبة. وقد ساد الاجتماع اختلافات عميقة، وأخبر الشيخ زايد الحاكم مباشرةً أنه وأشقاءه «لم يسعوا إلى تشكيل عصبة ضده، ولكن من الضروري أن يتحد الأربعة معاً لأنهم "أشقاء" وهم كبار أعيان الأسرة الحاكمة، وأنهم إذا لم يعملوا معاً فإن الأسرة الحاكمة والإمارة نفسها ستنهار. وأضاف زايد أنه بعد ذلك أصابت الحيرة التامة الشيخ شخبوط، ولم يعلق على شيء، وانتقل الحديث إلى موضوعات أخرى إلى أن هدأت حالة التوتر». انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760 (1013/66), Lamb to Luce, May 21, 1966.

39 . في مرحلة سابقة شكّل رحيل أحد شهود الشيخ شخبوط الرئيسيين في مطالبة أبوظبي بمنطقة ليوا (وهو أحمد بن فضل) أمراً خطيراً حسبما كانت ترى السلطات البريطانية. انظر:

FO 10154/39/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Secretary of State for Foreign Affairs), April 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 494.

40. جاء في التقرير السنوي لعام 1965 ما يلي: «حالة الاستياء سائدة بين كل قطاعات السكان الذين تأثر تفكيرهم بالدعاية التي تروج للقومية العربية والتي تصلهم من الخارج؛ ولا يقتصر الانتقاد على شخصية الحاكم فقط، بل يمتد إلى نظام المشيخة بمجمله ...». ويتنبأ التقرير بأنه إذا «فشل الشيخ شخبوط خلال عام 1966 في تنفيذ ما وعد به في نهاية عام 1965، فإن العواقب ستكون وخيمةً، ليس عليه وحده، بل وعلينا أيضاً». وقد تم توزيع هذه الوثيقة على نطاق واسع في وزارة الخارجية في لندن للعلم بما اشتملت عليه من معلومات. انظر:

Unpublished FO 371/185523 35441, Lamb to Luce, January 1, 1966.

41. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 9, 581, Article 1(e).

حسب علمنا كانت هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها اسم غير اسم الحاكم في وثيقة من هذا النوع في أبوظبي.

42. في الاجتماع الأول لمجلس الإمارات المتصالحة في آذار/ مارس 1952 كتب الضابط السياسي في الشارقة جون ويلتون John Wilton إلى المقيم السياسي في البحرين السير روبيرت هاي Rupert Hay قائلاً: إن الشيخ شخبوط قد اعتذر عن عدم الحضور نظراً إلى أنه صائم، ولكنه أرسل ابنيه ليمثلاه. وأضاف ويلتون: «لقد كنت مستاءً من اعتذاره عن الحضور بنفسه ... ولم أعتقد حينها أن اختياره لمن ينوب عنه كان موفقاً، ولكن في ظل غياب شقيقه الشيخ زايد في منطقة ليوا، أرسل الشيخ شخبوط شقيقه الشيخ هزاع إلى البريمي (العين)، وبناءً عليه يبدو أن إنابة ابنيه عنه كانت أفضل اختيار متاح له». إن الاستنتاج الذي يمكن أن نستشفه من هذه الملاحظات التي أبداها ويلتون هو أن الشيخ زايد كان يعتبر الرجل المناسب والاختيار الطبيعي الذي يمكن أن ينوب عن أخيه. ولكن بخلاف حضور اجتماعات المجلس الذي اعتبره الشيخ شخبوط غير ذي أهمية، فإن الاقتراح بأن يفوض الشيخ شخبوط بعض صلاحياته إلى أشقائه لم يحقق شيئاً من الناحية العملية، إذ تمسك الشيخ شخبوط بكل السلطات. انظر:

Records of the Emirates, Vol. 9, 173.

43. كان لويلتون دوره في إقامة المجلس، ومن وجهة نظره فإن الخطوات الأولى نحو عمل جماعي من قبل الحكام جاءت في أعقاب النزاع في أبوظبي في أواخر الأربعينيات، وكان لحاكم أم القيوين دور فاعل في تحقيق التسوية. وقد وجه الضابط السياسي في الشارقة حينها (نويل جاكسون Noel Jackson) الدعوة إلى كافة الحكام لحضور حفل غداء في ضيافته للاحتفاء بالتوصل إلى التسوية. ولم يحضر الحكام جميعاً، ولكنها كانت المناسبة الأولى التي يلتقي فيها عدد من الحكام معاً منذ عهد الشيخ زايد الكبير. ثم قام ويلتون بالشيء نفسه ووجه الدعوة إلى الحكام للالتقاء ومناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بكيفية التناوب على الحكم في كلباء والشارقة. وأوضح جلياً في اللقاء أن الحكومة البريطانية ليس لديها فكرة واضحة بشأن محصلة اللقاء، وأن على الحكام أن يخلصوا إلى النتائج التي يرونها مناسبة. وهذه الاجتماعات هي التي ألهمت القادة فكرة التكوين الرسمي لمجلس الإمارات المتصالحة، والذي تطور لاحقاً إلى إعلان قيام الاتحاد وإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة الشيخ زايد. استناداً إلى مقابلة شخصية مع السير جون ويلتون في 26 شباط/ فبراير 2000.

44. في الاجتماع الثالث للمجلس الذي انعقد في 25 نيسان/ إبريل 1953 كرر الضابط السياسي في الشارقة الأسباب العامة التي أدت إلى إنشاء المجلس: «بدأ الضابط السياسي بالتذكير بالأهداف التي دعت إلى قيام المجلس، وأهمها تشجيع المناقشات والمشاورات المباشرة بين الحكام من أجل تسوية مشكلاتهم المشتركة». انظر:

"Minutes of the Third Meeting of the Trucial States Council," reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 183.

45. ساد تخوف من تأثير "الناصرية"؛ لذا فقد كتب المقيم السياسي إلى وزارة الخارجية في لندن قبل عام من التدخل العسكري الغربي في قناة السويس قائلاً: «لقد تبين أن دعاة القومية العربية، بعدما استنفدوا الحديث عن قضاياهم الخلافية معنا ومع القوى الغربية الأخرى، سوف يهتمون آجلاً أو عاجلاً بالخليج العربي ... وتحديداً من خلال زيادة حملة الدعاية المصرية والاختراق المصري ...» انظر:

FO 10103/5/56, Burrows to Selwyn Lloyd (Foreign Secretary), May 7, 1956, reprinted in *The Persian Gulf Administration Report*, Vol. XI, 441.

46. انظر الهامش 41.

47. استخدم البريطانيون هذه الاجتماعات منبراً لاستطلاع الآراء الجماعية للحكام؛ وعلى سبيل المثال فقد استرشد البريطانيون بتوجيهات الحكام بشأن التناوب على الحكم في أراضي كلباء. وقد رفض الحكام استدراجهم إلى البت في هذه القضية الحساسة، وقالوا إن هذا الأمر يخص "القواسم وحدهم". وأضاف الحكام «أن الأمر بيد حكومة صاحبة الجلالة، والتي ستتخذ الإجراء الذي تراه مناسباً للصالح العام. ثم قال الضابط السياسي إن حكومة صاحبة الجلالة ستأخذ بنصيحتهم القيمة، من أجل إقامة نظام يكون مستقراً ومقبولاً على الدوام في كلباء، لا أن يكون مجرد حلقة من سلسلة الأحداث غير المرضية الجارية حالياً، ولكن لن يتم استدراجهم (أي الحكام) نحو اتخاذ موقف معين في هذا الشأن». انظر:

FO 0228/5/52, Political Agent Sharjah to Political Resident Bahrain, March 23, 1952, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 176-177.

48. كتب الوكيل السياسي في الشارقة إلى المقيم السياسي باروز Burrows بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 1953 قائلاً: «... مايزال أمام مجلس الإمارات المتصالحة طريق طويل، عليه أن يقطعه قبل أن يطمح إلى أن يكون له دور الهيئة الاستشارية أو التشريعية أو حتى أن يكون مجلساً بدائياً للشورى في الساحل المتصالح؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب؛ أهمها أن جميع المشاركين في المجلس لم يعتادوا من قبل الدخول في حوار حر في مجالس شبه رسمية، فضلاً عن أن عدم الثقة المتبادل بين المشاركين كان يمنع بعضهم من التحدث بحرية في حضور الآخرين وحضور ممثل حكومة صاحبة الجلالة ... وعموماً كان الحكام جميعاً يحضرون إلى المجلس من باب مجاملة حكومة صاحبة الجلالة لا من واقع رغبة شخصية». انظر:

FO 0228/20/53, December 1, 1953, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 189.

49. انظر:

FO 10110/13/54, Pirie Gordon (Political Agent, Dubai) to Burrows, July 5, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 201-204.

ينقل جوردون Gordon في رسالته إلى المقيم السياسي أجواء التحول: «حضر الحكام السبعة كلهم، ولم يتغيب عن الاجتماع سوى حاكم دبي المسن والذي طالما ناب عنه ابنه الشيخ راشد في تسيير الأمور في الإمارة، هذا بالإضافة إلى الشيخ زايد بن سلطان الذي تصادف أنه كان يزور أخاه حاكم أبوظبي حينها ... وبدا واضحاً من البداية ... أن العديد من الحكام قد وضعوا الاستحياء الذي لازمهم في الجلسات السابقة جانباً ... بل إن حاكم أبوظبي ... تدخل وشارك في النقاش عدة مرات ... وقد طلب نائب حاكم دبي الإذن بالتدخين، كما تبادل الحكام الأحاديث الودية بين حين وآخر، وساد الاجتماع جو غير رسمي وغير مقيد كان من شأنه أن شجع الحكام على مواصلة الحوار».

50. انظر:

Ibid., 201.

51. المرجع السابق نفسه، صفحة 204.

52. انظر الرسالة:

Despatch No. 15, 10110/10/55 from J.P. Tripp (Political Agent, Dubai) to C.A. Gault (Acting Political Resident, Bahrain), August 27, 1955, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 223.

53. انظر محضر الاجتماع السابع لمجلس الإمارات المتصالحة والذي عقد في مقر الوكيل السياسي يومي 23 و24 آب/ أغسطس 1955، والحاكم المشار إليه هو الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة. وقد منعت التقاليد الشيخ زايد من التحدث ما لم يتحدث حاكم أبوظبي أولاً، ولكن الآراء المطروحة كانت متفقةً بلا شك مع وجهة نظره المعلنة. أعيد طباعة محضر الاجتماع في:

Records of the Emirates, Vol. 9, 228.

54. مثل توظيف أطباء خاصين، انظر المرجع السابق نفسه، صفحة 237، البند 2(c).

55. أورد المقيم السياسي في تقريره السنوي لعام 1953 ما يلي: «... تم تقديم اقتراح للشيخ شخبوط بأنه يمكنه إذا ما أنتج النفط بكميات تجارية وتحققت له العوائد المرجوة، أن يتبرع بما نسبته 2٪ من حصته من الأرباح لمجلس الإمارات المتصالحة بحيث تستفيد منها الإمارات المجاورة التي لم يكتشف النفط في أراضيها، فما كان من الشيخ شخبوط، وبكرم بالغ، إلا أن وَعَد بمنح نسبة 4٪». انظر:

FO 10102/3/54, Burrows to Eden, March 12, 1954, reprinted in *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. XI, 367.

56. يجب قراءة شهادة باوستد بشيء من الحذر، إذ ولد باوستد عام 1895 وكانت أبوظبي محطته الأخيرة قبل التقاعد، وكان يضمر كرهاً شخصياً عميقاً للشيخ شخبوط، وهو أمر معروف لدى زملائه. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Boustead (Political Agency, Abu Dhabi) to Luce, October 3, 1962, Holograph Annotation to Paragraph 11.

ولكن على الرغم من مقت باوستد للشيخ شخبوط فإنه كان مدرباً على أن يقدم (للحكومة البريطانية) تقارير دقيقة وصحيحة. ولاشك في أنه كان لا يفوّت فرصة لتقديم أدلة معادية للشيخ شخبوط، كما أنه كان متحيزاً في توصيف الأحداث بقدر أكبر من الحدود المشروعة له، ولكن يبدو من غير المحتمل أن يكون قد نسج قصصاً سلبيةً من صنع خياله. وبالمقابل كان باوستد معجباً إلى حد بعيد بالشيخ زايد، إذ يقول: «ليس من السهل أن أنسى أول زيارة لي إلى البريمي (العين) وأول لقاء لي بالشيخ زايد. فما تكاد تلتقي به حتى يجذبك إليه حتماً... لقد أدهشتني الجموع التي احتشدت من حوله... وكان محاطاً بهالة من التقدير والاهتمام الذي لا يكون إلا للعظماء. كان ودوداً وكَيّساً في الحديث مع كل من حوله، كريماً ينفق أمواله عليهم. لقد دهشت مما أنجزه في العين بلدته، وفي منطقة البريمي كلها لما فيه مصلحة الشعب». انظر:

Hugh Boustead, *The Wind of Morning: The Autobiography of Hugh Boustead*(London: Chatto and Windus, 1971), 233.

57. كان عدد الراحلين يثير قلق الشيخ زايد الذي أدرك الأضرار السياسية الجسيمة لهذا النزف البشري الكبير، أما الحاكم فكان رأيه «دعهم يذهبوا!».

58. تم تغطية النزاع بين أبوظبي وقطر بشكل موجز في مذكرة داخلية من مقر المقيم السياسي في البحرين قام بإعدادها إم. آر. ميلهويش M.R. Melhuish في 31 كانون الثاني/ يناير 1959 لتقديمها إلى السير جورج مدلتون George Middleton. وقد خلص ميلهويش في نهاية تقريره إلى القول: «تكمن المشكلة الأساسية في أن هذا النزاع القائم

حول ملكية جزيرة غير ذات أهمية، قد أجج المشاعر العدائية في قلبي الحاكمين، بحيث أضحى من المستحيل أن يفكرا بأسلوب منطقي...» انظر:

Unpublished FO 371/148958 33243, M.R. Melhuish, Confidential Minutes, January 31, 1959.

59. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Confidential 1084, Boustead to Luce, April 7, 1962.

60. انظر:

Unpublished FO 371/157034 33628, Confidential 1102, R.O. Miles (Political Agency, Abu Dhabi) to J.A. Ford (Political Residency, Bahrain), May 24, 1961.

يشار هنا إلى أن الشيخ زايد كان مؤيداً لسياسة منفتحة نحو الشركات الأجنبية، بينما كان الشيخ شخبوط يطالب بضريبة على الأرباح قدرها 25٪.

61. قال جيه. بي. تريب في مذكرة سرية بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1962: إن «الشيخ زايد أخبرني أن انتهاج الحاكم سياسة يفرض بموجبها ضريبة على تجار أبوظبي والشركات العاملة فيها قدرها 25٪ من الأرباح لم تكن غير ضرورية فحسب... بل إنها خلقت صعوبات لأهل أبوظبي، إذ إنها أدت إلى ارتفاع الأسعار بمقدار النسبة المدفوعة لتسديد هذه الضريبة». انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, J.P. Tripp, Economic Secretary's Report of a Visit to Abu Dhabi, October 18-25.

62. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Boustead to Luce, April 6, 1962 enclosed with 014.

63. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Luce to Crawford (Foreign Office), April 17, 1962.

64. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Boustead to Luce, October 3, 1962.

65. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Boustead to Luce, October 17, 1962.

66. انظر:

Unpublished NARA, Pol 15-1, Trucial Oman A-75 from American Consul Dhahran, James A. May, Acting Principal Officer to Department of State, August 28, 1963.

كتبت لمحة مختصرة عن الشيخ شخبوط في مجلتَي *Time* و*Life*. وكان عنوان المقالة التي ظهرت في المجلة الأولى "Sheik Jackpot" (شيخ الغنيمة الكبرى) أما عنوان المقالة الثانية "'O long of Life' drinks camel milk and runs on oil." فكان (طويل العمر يشرب حليب النياق ويسير بالنفط). ورغم أن المقالتين ساذجتان وغير دبلوماسيتين، فإنهما لا تعبران عن عداء، غير أن الحاكم اتخذ موقفاً حاداً إزاء هذه الانتقادات. وقد كتب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزارة الخارجية قائلاً: «انزعج الشيخ شخبوط بسبب هذه المقالة والمقالة الأخرى في مجلة *TIME*. وقد تحدث إلى القنصل الأمريكي في الظهران وكتب إلى المجلتين المعنيتين. وفيما بعد تلقى القنصل الأمريكي في الظهران رسالةً سلمت له باليد من قبل موفد من حاكم أبوظبي، عبر فيها عن انزعاجه

من المقالات التي نشرت حوله في بعض الصحف، والتي اعتبرها غير صحيحة ومعادية له، لكنه لم يحدد أسماء الصحف أو تواريخ نشرها. وقال نائب المقيم السياسي البريطاني فرانسيس براون Francis Brown لاحقاً إن الشيخ شخبوط كان يشير إلى مقالتين نشرتا حديثاً في مجلتي *Time* و *Life*. وأضاف أن الشيخ شخبوط أبدى انزعاجه أيضاً من برنامج بانوراما *Panorama* الذي بثته هيئة الإذاعة البريطانية *BBC* منذ عدة أشهر في المملكة المتحدة، وقد وصل نص البرنامج إلى الشيخ شخبوط ... كما أن حديثاً لإدوارد عطية Edward Attiya في البرنامج الثالث لهيئة الإذاعة البريطانية، الذي أعيد نشره في مجلة **المستمع** 'The Listener'، قد أغضب الشيخ شخبوط».

67. انظر:

FO 10154/39/54, Burrows to Eden, April 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 487-496.

68. اقترحت شركات كبرى من كل هذه الدول مشروعات ضخمة على الشيخ شخبوط خلال الفترة 1962-1966. وللاطلاع على العلاقة بين أبوظبي وألمانيا انظر:

Frauke Heard-Bey, "Germany and the Gulf before 1971," in *The Dialogue Between Civilizations: The UAE and Germany*, edited by Yousef Al-Hassan (Amman: Friedrich Ebert Foundation, 1995), 9-33.

69. انظر:

Unpublished NARA, American Consul, Dhahran, John Evarts Horner, February 19, 1964, to Department of State, Pol R Trucial States, A-174.

70. انظر على سبيل المثال الدراسة التحليلية المفصلة:

"Centrifugal and Centripetal Forces in the Trucial States," Unpublished NARA, Pol 2 Trucial States, A-115, American Consul, Dhahran (Arthur B. Allen) to Department of State, February 10, 1965.

71. لقيت سياسات الشيخ شخبوط معارضةً حتى من أبنائه في بعض الأحيان. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Lt. Col. Edge to Political Agent for Abu Dhabi, April 6, 1962.

72. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Lt. Col. Edge to Political Agency, Abu Dhabi, March 23, 1962.

غير أن عائلة الشيخ هزاع كان لها ملحق سكني خاص بها في القلعة.

73. علّق جلين بالفور-بول على تردد الشيخ شخبوط في تحقيق الانفتاح لبلاده على العالم الخارجي فقال: «كان يرى في ذلك نهاية للحياة التي اعتادها شعبه. فهناك بضعة آلاف منهم فقط، وهم سعداء بالحياة التي يعيشونها». ورد الاقتباس في:

Gerald Butt, *The Lion in the Sand: The British in the Middle East* (London: Bloomsbury, 1995), 115.

74. هكذا فسر لام ما قيل حول تعاضد الأشقاء ووقوفهم صفاً واحداً: إن «ملاحظات الشيخ زايد ... حول وقوف "الأشقاء" الأربعة معاً تدلل أيضاً على أن الأسرة الحاكمة قد بدأت تدرك أن سلوك الشيخ شخبوط بدأ يهدد موقف الأسرة الحاكمة بأسرها». انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760 (1013/66), Lamb to Luce, May 21, 1966.

75. بعض الوثائق ذات الصلة غير متاحة للاطلاع، وليس هناك في السجلات الأخرى التي تغطي هذه الفترة ولا حتى في مذكرات الضباط (السياسيين) المعنيين بهذه القضية، ما يدل على أن مؤامرة كهذه قد تمت فعلاً. وباعتبار أن عدداً كبيراً من الهيئات الحكومية كانت تمثل أطرافاً في هذا الأمر، فمن المرجح أن يرد ذكر لهذه الأحداث في سجلات العسكريين ومكتب رئاسة الوزراء أو الدوائر المالية. ومن الممكن أيضاً أن تكون سجلات الولايات المتحدة الأمريكية حول أبوظبي (والمتاحة الآن للاطلاع عليها) قد ألقت الضوء على هذه القضية. أما الأدلة المتوافرة لدينا فتشير إلى أن القوة الدافعة للتغيير جاءت من داخل الأسرة الحاكمة نفسها، وأن التغيير قد تم بالطريقة التقليدية.

76. كتب لام - وهو أحد أكثر المسؤولين البريطانيين حصافةً - بشكل سري إلى السفير البريطاني في الأردن قبل أن يقوم الشيخ شخبوط بزيارة رسمية إليها عام 1966 قائلاً: «خبرته الطويلة في الحكم مقترنة بنزعة خاصة نحو الحكم المطلق جعلته عازماً على فرض سيطرة كاملة على مجريات الأمور في البلاد. أما اجتماعياً فهو رجلٌ ذو جاذبية خاصة، ويحظى باحترام بالغ بفضل شخصيته. ولم يتلق الشيخ شخبوط تعليماً نظامياً، غير أنه يتمتع بذكاء جدير بالاعتبار وذاكرة قوية». انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Lamb to Parkes (British Ambassador to Jordan), April 16, 1966.

77. يوضح جدول مباحثات الشيخ زايد خلال زيارته الخاصة إلى لندن في حزيران/ يونيو 1966 أموراً كثيرةً، لأنه كان قائماً على مجموعة من المواقف المتفق عليها. وخلال هذه الزيارة التقى الشيخ زايد سراً مع لام (الذي كان يقضي إجازته في لندن) في منزل الشيخ في هول بارن بالقرب من بيكونزفيلد. وسأل الشيخ زايد لام عن الموقف الذي ستتخذه حكومة صاحبة الجلالة إذا ما تم تغيير حاكم أبوظبي، فما كان من لام إلا أن أكد أن ذلك شأن داخلي تقرره الأسرة الحاكمة نفسها وأن الحكومة البريطانية لن تتدخل أبداً في قضية كهذه. وأنهى الشيخ زايد النقاش دون أن يطلب مساعدةً بريطانيةً أو موافقةً بريطانية، ولكن كان واضحاً أن القضية تشغل باله. (المراسلات الخاصة للسير آرتشي لام Archie Lamb تم الاطلاع عليها في كانون الأول/ ديسمبر 1996).

78. قال لام: «إنه يجسّد فكرة كل منا عن الشيخ العربي بكرمه وانفتاحه، ولهذا السبب على الأرجح فهو الشخصية الأكثر شعبية في أبوظبي... الشيخ زايد يدرك أهمية التطوير في الإمارة». انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Lamb to Parkes, April 16, 1966.

الفصل الخامس: مبايعة حاكم جديد

1. انظر:

FO 10154/39/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Foreign Secretary), April 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1990), 487.

2. من الأمثلة الواضحة على ذلك رد إيه. جيه. جونستون من مقر الوكيل السياسي في دبي على الشيخ زايد، إذ كان جونستون في حاجة إلى معلومات مفصلة حول العين. وبناء على طلب من جونستون أشرف الشيخ زايد بنفسه على حضور عدد من أهم شخصيات وأعيان منطقة العين الذين أراد جونستون مقابلتهم، وعلاوة على ذلك قدم الشيخ زايد معلومات مؤكدة - إثباتاً أو نفياً - بشأن بعض القضايا التي كان جونستون يستفسر عنها. وقد كانت ردود الشيخ زايد دقيقة على النحو الذي وجدته الحكومة البريطانية مفيداً لها، وكان الشيخ زايد يقدم التوضيح المفيد أو الشرح المفصل إذا ما طُلب منه ذلك. وبدا واضحاً أن جونستون كان راضياً عن الاجتماع، وأظهر احتراماً بالغاً للشيخ زايد، كما أدرك أن الشيخ زايد صريح وواضح ولا يقبل الطرق الملتوية في الحديث. انظر:

Unpublished FO 371/156678 33473 (1051/61), Johnstone (Political Agency, Dubai) to Jones (Arabian Department, Foreign Office), February 8, 1961.

3. انظر:

Roderic Owen, *The Golden Bubble: Arabian Gulf Documentary* (London: Collins, 1957), 187.

4. المرجع السابق، 209 - 210.

5. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, Sir William Luce's "Record of discussions with Shaikh Zaid bin Sultan at Buraimi on May 22-23" (1962), paragraph 3.

«سألته عمن سيخلف شخبوط إذا ما ترك الحكم، فأجاب بأنه ليس حريصاً على أن يصبح حاكماً، وبما أنه لا يوجد بديل في الوقت الراهن، فإنه قد يضطر إلى تحمل المسؤولية». ولاحظ كلود موريس Claud Morris أن الشيخ سلطان بن شخبوط قد حث أباه على العدول عن التنحي. وهكذا أضحى سلطان ... العقبة أمام تنحي والده عن الحكم، رغم أن الشيخ شخبوط كان راغباً في قرارة نفسه في ذلك». انظر:

Claud Morris, *The Desert Falcon: The Story of H.H. Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahiyan, President of the United Arab Emirates* (London: Outline Series of Books, 1976), 57.

6. في ذلك الوقت كان الشيخ زايد مديناً بمبالغ ضخمة لأنه اقترض أموالاً بلغت نحو 50 ألف روبية ليدفع مساعدات ماليةً للقبائل في العين. وحين أرسل الشيخ شخبوط الأموال مع ابنه سلطان فإنه فعل ذلك بتكتم، غير أن الشيخ زايد قد قبل في النهاية وعود شقيقه المطمئنة بأنه سيتغير، وأقنعه بالبقاء في منصبه. انظر:

FO 10154/39/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Foreign Secretary), April 15, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 487-496.

7. «بإجماع الأسرة الحاكمة لا بالثورة» ذلك هو الوصف الدقيق للموقف. انظر:

Hamdi Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan: The Leader and the March* (Tokyo: Dai Nippon Printing Co., 1983), 72.

8. انظر:

Unpublished FO 371/185542 35656 referring to a draft of "The Trucial States: A Brief Economic Survey," by Dr. K.G. Fenelon, CBE.

9. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506 (BT 1202/4), T.F. Brenchley (Foreign Office) to F.J. Burlace (Ministry of Defence), May 3, 1965.

«أكتب لكم الآن لأقول إن العوامل السياسية قد تغيرت، وقد خلصنا إلى استنتاج أن علينا أن نقبل رغبة الحاكم في أن يكون لديه جيش، وأنه لا فائدة ترجى من تعطيلنا لهذا الموضوع أكثر من ذلك».

10. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506 (1202/65), A.T. Lamb (Political Agent, Abu Dhabi) to H. Phillips (Political Residency, Bahrain), September 16, 1965.

«إنه لمن مصلحتنا ومصلحة الحاكم على حد سواء أن نرى في أبوظبي جيشاً منضبطاً يدار بكفاءة، وولاؤه للحاكم وحده، إن ذلك في مصلحتنا لأننا حينها سوف نعتمد على هذا الجيش في التعاون مع قوة كشافة ساحل عُمان

للدفاع عن أبوظبي وحفظ أمنها الداخلي، وفي الوقت الملائم يمكن أن يحل هذا الجيش محل إحدى فصائل قوة كشافة ساحل عُمان المتصالح، وبذلك نوفر تكلفة كبيرة على حكومة صاحبة الجلالة. وسيكون ذلك في مصلحة الحاكم، وأعتقد أن ذلك ما يفكر الحاكم فيه فعلاً، حيث إن مثل هذا الجيش الذي يقوده ضباط بريطانيون معارون سيكون موالياً للحاكم. ولن يكون الجيش مديناً بالفضل لأحد الشيوخ، ولن يتدخل في السياسة، ولن يقوم بأي عمل يضر بمصلحة الحاكم». وعليه كانت الاعتبارات الاقتصادية عاملاً رئيسياً في نظر الحكومة البريطانية.

11. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506, Telegram No. 727, Bahrain to Foreign Office and ditto Lamb (Abu Dhabi) to Phillips (Residency, Bahrain), September 11, 1965.

12. من الحالات التي تشهد على ذلك مسألة تعيين مدير للشؤون المالية. انظر:

Unpublished FO 371/185530 35390 (1013/66), Lamb to Luce (Political Resident, Bahrain), February 9, 1966.

وتكرر التصرف نفسه عندما بذلت جهود لتعيين مستشار قانوني للحاكم.

13. حضر طبيب بريطاني بالطائرة خصيصاً لمعالجة أمه، وقد عبر الحاكم نفسه عن امتنانه العميق للطبيب.

14. انظر:

Annual Review of Events in Abu Dhabi, 1965.

«القلة القليلة من المسؤولين الذين يعملون معه ملزمون بالرجوع إليه شخصياً فيما يتعلق بجميع القرارات تقريباً، وخاصةً في النواحي المتعلقة بالإنفاق المالي. كما أن سكرتيره البريطاني السيد كلارك Clark ليس له أي تأثير فيه، ونادراً ما يطلب نصيحته أو يلجأ إلى استشارته، وإذا ما طلبها فإنه لا يتبعها إلا فيما ندر». انظر:

Unpublished FO 371/185523 35441, Lamb to Luce, Januray 1, 1966.

15. مصطلح "جنوب الخليج" استخدمه جون ديوك أنتوني John Duke Anthony في كتابه الذي صدر عام 1975 ويشمل تحديداً أبوظبي وعجمان والبحرين ودبي والفجيرة وقطر ورأس الخيمة والشارقة وأم القيوين. ولم تشكل هذه الإمارات دولةً واحدةً ولكنها تشترك في مصالح عديدة تختلف في طبيعتها عن المصالح التي تهتم بها الكويت في الشمال أو سلطنة عُمان. انظر:

John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1975).

16. كان الشيخ زايد مفاوضاً متمرساً وحازماً، ولكنه كان يتطلع إلى هدف أسمى، وقد حدد ملامحه في بداية إحدى المناقشات. وتبين لنا رؤية إيه. تي. لام والتي عبَّر عنها في مذكرة سرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 (عنوانها «تقويم شخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسياساته ودوره» "Assessment of the personality, policies, role of Shaikh Zaid bin Sultan Al Nahayyan") الكثير من ملامح شخصيته، يقول لام: «وراء المظهر الخارجي المباشر [للصورة النمطية المطبوعة في العقلية الأوربية عن الشيخ العربي] هناك رجل آخر ذكي وصبور وعقلاني ويعرف ما يريد أن يفعله (وإن لم يكن قد توصل بعد إلى مرحلة الإلمام بكيفية القيام بما يريد كما يجب وبطريقة فعالة)، ونرى فيه الميل الفطري إلى التَمَلُّك الذي يتميز به البدوي (على سبيل المثال هناك حرب الأعصاب التي خاضها مع المصارف العاملة في أبوظبي حتى يأخذ فائدة نسبتها 6.5٪ على حسابه الجاري، وقد كسب هذه المعركة). وهو ملم تماماً بالمبادئ الأساسية للحكم، ويمتلك منهجاً واقعياً إزاء قضايا السياسة الدولية. ويتفهم الاحتياجات السياسية لدول الخليج العربي، كما أن تعامله مع شعبه يصل إلى مرتبة التعامل المثالي بعد أعوام طويلة من ممارسته الحكم في العين. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559 (1011/66), Confidential: Despatch No. 3 of November 5, 1966 from Lamb (Political Agent in Abu Dhabi) to Crawford (Political Resident in Bahrain).

وقصة المصارف التي يشير إليها لام أعلاه دليل واضح تماماً على سياسة الشيخ زايد الواقعية، إذ كانت المصارف المحلية تعطي الشيخ شخبوط فائدة نسبتها 3٪ (وهي النسبة التي كانت السلطات البريطانية تعتبرها كبيرة)، ورفضت المصارف رفضاً قاطعاً أن تعطي نسبة أعلى. وبعد تولي الشيخ زايد السلطة أبلغ المصارف بأنه يتوقع نسبةً أعلى، وهو الأمر الذي لقي معارضتها، ولم يوبخ الشيخ زايد هذه المصارف ولم يمارس ضغوطاً عليها كما كان يفعل الشيخ شخبوط من قبل، وبدلاً من ذلك بدأ مفاوضات مع مصارف أخرى لافتتاح فروع لها في أبوظبي، وهو الأمر الذي تناقلته المصارف المحلية باهتمام. وعقب فترة وجيزة أخبر الحاكم المصارف القائمة صراحةً بأنه تلقى عروضاً بفائدة أعلى، وبعد ذلك مباشرةً اتفق الطرفان على نسبة 6.5٪.

17. يجب أن نعترف بأن بعض اعتراضاته لها ما يبررها؛ ففي عام 1954 ضغط المقيم السياسي عليه بقوة كي يعين مستشاراً بريطانياً ويطور إدارته. وكان الشيخ شخبوط يعرف معنى ذلك من واقع التجربة المتعبة التي مر بها حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مع مستشاره البريطاني شارلز بيلجريف Charles Belgrave، إذ لم تعد حكومته مسؤولةً أمامه بل أمام مستشاره، ومن خلاله تكون مسؤولة بطريقة غير مباشرة أمام الوكيل السياسي (كانت الحكومة البريطانية تنوي إرسال وكيل سياسي إلى أبوظبي)، ومنه أخيراً إلى الحكومة البريطانية في لندن. انظر:

FO 1053/5, Confidential No. 103, Samuel (Foreign Office) to Burrows (Political Resident, Bahrain), July 9, 1954, reprinted in *Records of the Emirates*, Vol. 9, 92-93.

18. انظر:

Unpublished FO 371/185523 35441, Annual Review of Events in Abu Dhabi, 1965.

«لقد برهن الشيخ شخبوط ... على رغبة متواصلة في الانعزال التام عن الإمارات المتصالحة الأخرى. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير (1965) عندما دُعي إلى المساهمة في صندوق تطوير الإمارات المتصالحة، تعهد بدفع 25000 جنيه إسترليني ليس أكثر ... ورحب تماماً بفكرة ناقشها معه المقيم السياسي في تشرين الأول/ أكتوبر (1965) حول قيام اتحاد بين الإمارات المتصالحة الشمالية، ولعله رأى في ذلك فرصةً سانحةً لينأى بنفسه عن الإمارات المتصالحة تماماً. وكان الشيخ شخبوط قد أوفد أحد الشيوخ غير البارزين لحضور اجتماع مجلس الإمارات المتصالحة الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1965، وعندما دعاه حكام الإمارات الأخرى الأعضاء في المجلس رسمياً في كانون أول/ ديسمبر 1965 ليكون رئيساً له لم يكن متحمساً للفكرة، وظل يقلبها في رأسه حتى نهاية ذلك العام». وفي نهاية الأمر رفض الدعوة. وليس من اليسير أن نفهم الدوافع التي جعلته يغير رأيه بين حين وآخر، غير أن تقلبه في رأيه كان من دواعي تنامي استياء البريطانيين منه بوصفه حاكماً لأبوظبي. انظر:

Unpublished FO 371/179915 33465 (1102/65), Lamb to Luce, November 28, 1965, paragraph 4, and subsequently, Unpublished FO 371/185524 35441 (1011/66C), Balfour-Paul to Luce, March 5, 1966.

19. انظر:

Unpublished FO 371/179916 35465, Confidential Telegram No. 370, Luce to Foreign Office, May 20, 1965.

20. أرسل لوس Luce برقية إلى باوستد Boustead في أبوظبي يطلب منه أن ينقل رسالةً شخصيةً من المقيم السياسي إلى الحاكم نصها «أناشد فيه حكمته وحسه السياسي كرجل دولة (...) بأن يغتنم هذه الفرصة السانحة ليحظى

بإعجابنا وعرفاننا إذا ما تبرع بمبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني». ولكن يبدو أن الرسالة لم تحقق غايتها المرجوة. انظر:

Unpublished FO 371/179916 35465, March 10, 1965.

21. انظر:

Unpublished FO 371/179916 35465, D. Slater (Political Agency, Abu Dhabi) to Luce, May 9, 1965.

22. لقد فضل البريطانيون أن يتعاونوا سراً مع السعودية في محاولة لتقويض مبادرة جامعة الدول العربية. وقد لخص آر. إس. كروفورد R.S. Crawford من وزارة الخارجية القضايا السياسية الأساسية لوزارة الخزانة، على اعتبار أنه سيقع عليها مسؤولية تغطية نفقات أيّ مشاركة بريطانية أوسع في المنطقة: «أعتقد أن عليّ أن أقول شيئاً عن الأسباب التي تجعلنا نأخذ التهديدات المصرية للخليج بذلك القدر من الجدية. إن من أهداف جمال عبدالناصر على المدى البعيد تصفية المكانة التي تتمتع بها بريطانيا في الخليج. وهناك مؤشرات إلى تزايد الأنشطة الهدامة هناك، ومنها أعمال الشغب في البحرين مؤخراً، واضطرابات لم يعلن عنها مثل سابقتها في الشارقة ودبي في الشتاء الماضي، والتي اتضح لاحقاً أنها أعمال قامت بها مجموعة من المهاجرين اليمنيين الموجهين من الخارج. وقد أوصى المقيم السياسي بأننا إذا ما أردنا أن نحافظ على الاستقرار في منطقة الخليج فإن علينا أن نكون حاسمين في مقاومة اختراق الخليج من قبل الذين يعادون وجودنا فيه. ولقد كانت الإمارات المتصالحة، بما فيها مطار القوات الجوية الملكية في الشارقة، على الدوام ذات أهمية بالنسبة إلى وجودنا في جنوب الخليج، وبلغت هذه الأهمية أقصاها بعد أن اكتشفت شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما) (والتي تمتلك شركة بريتيش بتروليوم ثلثي أسهمها) احتياطيات ضخمة من النفط في المناطق البحرية من أبوظبي». انظر:

Unpublished FO 371/179916 35465, Crawford (Foreign Office) to P.S. Milner-Barry (Treasury), April 26, 1965.

23. «وعلى سبيل المثال كان زايد يرى حينئذ أن الملك فيصل قد استأنف سياسة زحف متقدم في المناطق الداخلية ليضمن السيطرة على أكبر مساحة ممكنة قبل أن تتمكن جامعة الدول العربية من توسيع نفوذها على امتداد الساحل».

انظر:

Unpublished FO 371/179916 35465, Luce to Thomson (Minister of State, Foreign Office), May 16, 1965.

24. لقد كان متفقاً مع ما يسعى إليه الشيخ شخبوط من تأسيس «قوة محلية تتعاون في جميع الأوقات مع قوة كشافة ساحل عُمان، وتكون على قدم المساواة معها، وسوف تتمركز هذه القوة في مواقع مناسبة في المنطقة؛ مثل ليوا والبريمي (العين) وجبل الظنة وطريف، وسوف تعيش في معسكر من الخيام أو في أكواخ حسب الأحوال ...». انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506 (1202/65), J.E.H. Boustead (Political Agent, Abu Dhabi) to Luce, March 27, 1965.

تم تناول هذه القضية بتوسع في الفصل الثامن.

25. راجع وصفاً مفصلاً لواقعة استرداد حماسة ضمن الفصل الثالث.

26. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506 (1202/65), Lamb to Phillips, October 11, 1965.

27. المصدر نفسه.

28. انظر:

Annual Review of Events in Abu Dhabi, 1965.
Unpublished FO 371/185523 35441, Lamb to Luce, January 1, 1966.

29. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829, "Record of discussions with Shaikh Zaid bin Sultan at Buraimi on May 22-23" (1962).

30. انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760 (1033/66), Lamb to Sir R.W. Parkes (British Embassy, Amman), April 16, 1966.

31. ختم لام Lamb رسالته قائلاً إنه يأمل أن يفي الحاكم بوعده بأن يكون أكثر حذراً واحتراساً في المستقبل «حيث إن ما ينفقه في إمارته حالياً لا يتجاوز 25 ألف جنيه إسترليني شهرياً، وهذا لا يتفق مع هباته الأخيرة إلى الأردن التي وصل مجموعها إلى 700 ألف جنيه إسترليني». انظر:
Unpublished FO 371/185531 35590 (1033/66), Lamb to Luce, April 30, 1966.

32. انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Lamb to Weir, May 21, 1966.

33. انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Restricted, Lamb to Luce, May 21, 1966.

قال الشيخ زايد لاحقاً: «كنت أذهب إلى شقيقي عادةً في زيارات أخوية لأنصحه بشأن أمور تخصنا مباشرةً، إذ كنت أريد أن أوجهه قدر استطاعتي إلى ما اعتقدت أن فيه مصلحة أبوظبي بأسرها. غير أنه لم يكن ليصغي إلى نصيحتي، وقد حاول أشقائي الآخرون أن يقنعوا الشيخ شخبوط عن طريق تعنيفه، ولكني كنت أشعر دائماً أن من الأفضل أن تتم تسوية الأمور بهدوء قدر المستطاع، دون أي ضغوط عليه». ومرة تلو الأخرى كان الشيخ زايد يجد نفسه في دور الوسيط. وكان الشيخ زايد قد قال للشيخ شخبوط ذات مرة: «إذا أردت أن تثير قضية مع أحد أشقائك، أو إذا أردت أن تلومهم على شيء ما، فلا تلمهم بشكل مباشر. حاول دائماً أن تجعل أحد أشقائك وسيطاً للتقرب بطريقة ودية من شقيقك الذي تريد أن تثير معه قضيةً معينة، أرسل له رسولاً، اجعل بينك وبينه صلةً. ومهما فعلت فلا تلم شقيقك بشكل مباشر، ولا تجعله يرى نظرةً عدائيةً في وجهك؛ لأنك إذا لمته أو عاديته فإن الاحترام سيضيع بينكما في نهاية المطاف». وكان الشيخ زايد ينفذ بالفعل ما نصح به أخاه، فرغم أنه كان يتحدث بجد وحرية مع أخيه الشيخ شخبوط، إلا أنه ظل هادئاً وودوداً. وإذا ما أراد أن يعبر عن إحباطه فإنه يفعل ذلك في غياب الحاكم. انظر:

Morris, *The Desert Falcon*, 55-56.

34. انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Lamb to Luce, May 21, 1966.

35. وفقاً لما رواه كلود موريس فقد وصف الشيخ أحمد بن حامد، وهو ابن خال الشيخ زايد، الموقف في تلك الفترة - وفقاً لرواية كلود موريس Claud Morris - قائلاً: «هنالك عوامل كثيرة دفعت الشيخ زايد إلى تولي السلطة عام 1966 ... ولكننا سننظر في ثلاثة منها: أولها حقيقة أن الشعب كان معزولاً ومحروماً من أرضه وثروته،

وهذا هو العامل الأساسي؛ فالشعب لم يحصل على الموارد اللازمة للتنمية والتطور، ولم يكن هناك سبيل للحصول عليها بأي شكل كان، ولم تخصص الأموال الكافية لخدمة الشعب. وكانت الأموال تأتي من شركات النفط ولكنها تخزَّن ولا تصل إلى الشعب. الحقيقة الثانية أن الأسرة الحاكمة بجميع أفرادها، وأعيان بني ياس، لم يكونوا راضين عن الطريقة التي كان الشيخ شخبوط يدير بها الإمارة، وبكل وضوح لم تكن الإدارة فاعلة، وكان فيها الكثير من الأخطاء والعيوب وأوجه العجز. والحقيقة الثالثة هي أن البلدان المجاورة كانت تلومنا على الوضع القائم في أبوظبي، وكان محور لومهم أن أبوظبي بكل ما فيها من ثراء لا تفعل شيئاً يذكر، لأنها تفتقر إلى الشخص الذي يمكن أن يتولى القيادة ويستطيع استغلال ثروتها بحكمة. وفي ظل هذه العوامل الثلاثة بات التغيير أمراً حتمياً.» انظر: Morris, *The Desert Falcon*, 53-54.

36. انظر:

Unpublished FO 371/163025 33829. "Record of discussions with Shaikh Zaid bin Sultan at Buraimi on May 22-23" (1962).

37. كان الموعد المقرر لوصول لام إلى لندن هو 3 تموز/ يوليو 1966.

38. السير آرتشي لام، محادثة خاصة مسجلة، تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

39. لا يوجد سجل توثيقي لهذه المناقشات، والتي كانت بطبيعتها سرية، وستظل بعض الوثائق البريطانية التي تغطي هذه الفترة سرية حتى عام 2007. غير أنه من غير المرجح أن تغير هذه المناقشات إذا ما كشف النقاب عنها فهمنا العام لما حدث، وسوف يتضح أن الشيخ زايد هو الذي بادر إلى مناقشة التفاصيل العامة لهذا الأمر أثناء وجوده في المملكة المتحدة، وكان الرأي الذي سمعه واضحاً بقدر كاف جعله قادراً على إبلاغ الأسرة الحاكمة بأن البريطانيين سيدعمون هذا التحرك إذا كان ذلك خيار الأسرة الحاكمة.

40. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559, Despatch No. 3 of November 5, 1966, from the Political Agent in Abu Dhabi to the Political Resident in Bahrain.

41. إن تفاصيل أحداث ذلك اليوم مسجلة في رسالة بالفور-بول رقم 20 المؤرخة في 8 آب/ أغسطس 1966، والتي ستظل في مكتب السجلات العامة في لندن غير متاحة للاطلاع حتى يتم الإفراج عنها في عام 2007. وفي دراسة عنوانها *The End of Empire in the Middle East* يعلق بالفور-بول على هذه الحادثة قائلاً: «كان من واجب المؤلف، بصفته نائباً للمقيم السياسي البريطاني حينها، أن يتلقى طلب الأسرة الحاكمة ويتخذ إجراءً بشأنه». انظر:

Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in Her Last Three Arab Dependencies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 223, note 68.

42. لم يترك الشيخ شخبوط أو بالفور-بول أو بتس (Butts) وصفاً لتفاصيل اجتماعهم. ولم يكن الشيخ زايد حاضراً في الاجتماع بطبيعة الحال، ولكنه تحدث مطولاً مع شقيقه عبر الهاتف بعد نهاية هذا الاجتماع. وقد أجرى عوض العرشاني مقابلة مع الشيخ زايد حول هذه القضية، ونشرت وقائع هذه المقابلة في كتابه: حياة زايد: الفارس الذي قهر الصحراء (القاهرة: 1980)، 134-135.

43. انظر: Morris, *The Desert Falcon*, 70.

44. انظر:

Unpublished FO 371/185537 35590, Telegram No. 371, Luce to Foreign Office, June 8, 1966.

45. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559, Confidential Despatch No. 3 of November 5, 1966 from the Political Agent in Abu Dhabi to the Political Resident in Bahrain.

46. المصدر نفسه.

47. وذلك هو سلوكه نفسه تجاه قضايا خلافية كان يمكن أن تتسبب في إثارة نزاع مع دبي حول الحقوق النفطية، وقد استخدم هذا المبدأ لاحقاً مع المملكة العربية السعودية. وكانت الألفة بين الإخوة العرب محور سياسته، وقد عبّر عن ذلك مراراً وتكراراً في أحاديثه طوال العقود الثلاثة اللاحقة.

48. «أول طوابع خاصة بأبوظبي (والتي كانت تحمل صورة الشيخ شخبوط) سحبت في اليوم الذي تولى فيه الشيخ زايد مسؤولياته حاكماً لأبوظبي. انظر:

Mahbub Jamal Zahedi, *Gulf Post: Story of Post in the Gulf* (UAE: n. d.), 74.

49. انظر المراسلات بين 10 آب/ أغسطس 1966 و6 أيلول/ سبتمبر 1966 بداية في:

Unpublished FO 371/185560 35716 (1446), Melhuish (British Residency, Bahrain) to Nuttall (Political Agency, Abu Dhabi).

50. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559, Despatch No. 3 of November 5, 1966, from Melhuish (Political Residency, Bahrain) to Nuttall (Political Agency, Abu Dhabi).

الفصل السادس: بناء "أبوظبي" جديدة

1. زار القنصل الأمريكي في الظهران أبوظبي ورفع تقريراً إلى وزارة الخارجية في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1966 جاء فيه: «تؤكد ردود فعل المراقبين المحليين وما شاهده واضع التقرير نفسه أن الشيخ زايد شخصية محبوبة للغاية بين أبناء شعبه كافة. وفي حين كان من الأسباب المهمة للفرحة الشعبية العارمة أن الشعب يتوقع أن تكون له للمرة الأولى حصته في الازدهار الاقتصادي الذي تشهده البلاد، فإن القرارات السياسية للشيخ زايد قد ساهمت أيضاً في تعزيز شعبيته بين أفراد الأسرة الحاكمة». انظر:

Unpublished National Archive Records Administration (NARA), American Consul Dhahran to Department of State, Airgram No. A-50, Subject: Political Developments in Abu Dhabi, October 19, 1966.

2. انظر:

John Daniels, *Abu Dhabi: A Portrait* (London: Longman, 1974), 54.

تمت المحادثة بعد فترة وجيزة من وصول دانيلز Daniels في عام 1967.

3. كان لذلك بُعد آخر أيضاً، إذ كان البريطانيون يريدون أن يسيطر مكتب تطوير الإمارات المتصالحة على عملية التنمية، وأن يكون ذلك تحت توجيههم وإشرافهم الكامل. ولم يكن في وسعهم أن يمنعوا الشيخ زايد من متابعة تنفيذ خطط التنمية في أبوظبي وفق أولوياته وتحت إشرافه الشخصي، وخاصة أنه كان يمول برنامج مكتب تطوير الإمارات المتصالحة أيضاً. غير أنهم لم يكونوا راضين عن ذلك، وهذا ما يفسر تغيُّر لهجة البريطانيين.

4. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559, Despatch No. 3 (1011/66), A.T. Lamb (Political Agent, Abu Dhabi) to R.S. Crawford (Political Resident, Bahrain), paragraph 14, November 5, 1966.

5. انظر:

Unpublished FO 371/185529 35559, Confidential Memorandum, J.E. Marnham (Foreign Office) to Sir Roger Allen, December 6, 1966.

ويضيف السير روجر آلين (Roger Allen) في ملاحظاته التي كتبها في هامش الرسالة الخطية التي أرسلها إلى جيه. إي. مارنم (Marnham) «أعتقد أنه من المحتم أن تسعى أبوظبي الآن إلى الهيمنة على الإمارات الصغيرة المجاورة الأقل ثراءً بدلاً من التعاون معها». غير أن الأحداث قد برهنت أنهما لم يكونا على صواب.

6. كتب المقيم السياسي إلى وزارة الخارجية في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 قائلا: «هناك مخاطر عظيمة إذا ما خرجت الأمور عن مسارها في أبوظبي بسبب اندفاع الشيخ زايد ورغبته في تحقيق نتائج سريعة قبل وضع البرنامج التنموي في إطاره الاقتصادي والاجتماعي الملائم؛ وعلى سبيل المثال فإنه إذا ظلت الأمور على حالها فمن المحتمل أن تشهد أبوظبي تضخماً حاداً، وهذا سيكون له آثار سلبية عديدة، ليس في أبوظبي فحسب ولكن في الإمارات المحيطة أيضاً. وسيكون لذلك آثاره المباشرة علينا بطرق مختلفة، منها الاضطرار إلى رفع رواتب قوة كشافة ساحل عُمان لتكون متوافقة مع الزيادة المؤكدة تقريباً في رواتب قوة دفاع أبوظبي». وجدير بالملاحظة أن المقيم السياسي قد أعطى الأولوية للمصالح الاقتصادية البريطانية، في حين كان الشيخ زايد يبذل جهوداً حثيثةً لتحقيق التنمية الوطنية بما تنطوي عليه من منافع لأهل أبوظبي. انظر:

Unpublished FO 371/185540 35590, Crawford (Political Resident, Bahrain) to Marnham (Foreign Office), November 19, 1966.

7. من الواضح أن السلطات البريطانية كانت تفضل استخدام مكتب تطوير الإمارات المتصالحة وسيلةً لتوجيه كل المشروعات التنموية والمساعدات. ورداً على اقتراح من الأمم المتحدة يعرض تقديم المساعدة التقنية، كتبت وزارة التنمية لما وراء البحار في لندن قائلةً: «من حيث المبدأ نرحب باقتراح الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفنية، غير أننا نرى بعض المعوقات المحتملة ... نرى أن الأفضل تعيين موظفين رئيسيين ... رغم أن الأمم المتحدة هي التي سوف تقدمهم، إلا أنهم سيكونون مسؤولين أمام المجلس، يتولى صندوق التنمية تدبير نفقاتهم وليس الأمم المتحدة ... نخشى أن يناقش المعيّنون من قبل الأمم المتحدة تنفيذ مشروعات منفصلة لكل حاكم على حدة دون الرجوع إلى المجلس. انظر:

Unpublished FO 371/185535 35590, Outward Telegram Ministry of Overseas Development to Dubai and Bahrain, November 4, 1966.

8. انظر مثلاً المراسلات المطولة بشأن كل من:

Brian Colquhoun and Partners, Consulting Engineers و Wimpey, in Unpublished FO 371/185540 35590, between March 7 and November 20, 1966.

9. كتب المقيم السياسي إلى مارنم في وزارة الخارجية قائلاً إنه عند صياغة أي خطط أو تقديم أي نصيحة «يجب أن نتأكد من أن ما نصوغه أو نقدمه منطلق من فهم تام للظروف التي سيطبق بها (الشيخ زايد) ذلك». انظر:

Unpublished FO 371/185540 35590, Crawford to Marnham, December 17, 1966.

10. كانت أبوظبي أكبر الإمارات في جنوب الخليج وأكثرها ثراءً.

11. كتب بالفور- بول Balfour-Paul: «... نتيجة انخراطهم (الموظفين البريطانيين في أبوظبي) في الشؤون المحلية تصبح آراؤهم متحيزةً، وتعاطفهم مع الأهالي الذين يرتبط مصيرهم بطريقة أو بأخرى بهؤلاء المسؤولين واضحاً». انظر:

Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in Her Last Three Arab Dependencies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 153.

كان ذلك صحيحاً، وليس هناك شك في أنه كان يتحدث عن نفسه كأحد المسؤولين البريطانيين، غير أن الجدير بالذكر أن السمات الشخصية للمسؤول البريطاني كانت تؤثر حتماً في مدى فهمه للمنطقة؛ فقد كان بعض المسؤولين البريطانيين إذا حكمنا عليهم من فحوى رسائلهم فحسب أكثر تعمقاً في فهمهم للأوضاع من آخرين، وعلاوة على ذلك فقد كان للحرفية المهنية دورها المؤثر؛ إذ كان المتوقع من المسؤول البريطاني أن يعكس آراءه الذاتية دون أن يلحق الضرر بالسياسة المقررة من قبل مركز القرار في بريطانيا. وكان الخطأ الأكبر لمن يعمل في المجال الدبلوماسي أن "يتقمص الشخصية المحلية"؛ أي أن يعكس وجهة نظر أهالي البلد ضد السياسة البريطانية، كما كان من الحكمة أن يتبنى الموظفون اللغة والتعبيرات الخاصة بـ "وزارة الخارجية". ومن شأن الموظف الجيد أن يكتب حكايات رمزية لإمتاع من يقرأ تقاريره، وتلك إحدى الطرق التي يمكن من خلالها للموظف أن يترك انطباعاً جيداً عنه لدى المسؤولين وأن يترقى في المناصب، غير أنه من الحكمة أيضاً بالنسبة إلى المسؤول البريطاني أن يتمسك على نحو ثابت في مراسلاته بمسافة فاصلة - وبنبرة ترفّع لا مناص من إظهارها - إزاء من يخاطبهم حتى لو كانوا حكاماً. وهكذا فإن فهم ما طرحته التقارير البريطانية باعتباره يمثل "حقائق" إنما يحتاج إلى تفسير دقيق ومتأنٍ.

12. انظر:

Unpublished American Consul Dhahran to Department of State, Subject: Political Developments in Abu Dhabi, October 19, 1966.

13. يمكن الاطلاع على وصف كامل للتطورات الأولى في أبوظبي في كتاب:

Two Glorious Years in the History of Abu Dhabi (Beirut, n.d.), 53-101.

14. للاطلاع على تفاصيل أخرى لهذه العملية وانعكاساتها انظر:

K.G. Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, second edition (London: Longman, 1976), 80-83.

15. انظر:

Two Glorious Years in the History of Abu Dhabi, 203.

16. سبب زيادة السيولة النقدية هو نمو الإنتاج السنوي من النفط من 12 مليون طن عام 1966 إلى 32 مليون طن عام 1970. انظر المرجع السابق، ص 147.

17. انظر:

Mana Saeed Al-Otaiba, *The Economy of Abu Dhabi: Ancient and Modern*, second edition (Beirut: Commercial & Industrial Press, 1973), 79-80.

18. لم تكن تلك "قفزة كبرى إلى الأمام" على غرار النموذج الصيني بين عامي 1958-1962، وكان النموذج الصيني يراهن على إحداث تحولات اقتصادية ناشئة عن ثورة اجتماعية في الريف اعتماداً على فلاحين ذوي خبرات محدودة. بينما كان نموذج أبوظبي في التنمية منطلقاً من التمويل الكافي الذي يتيح توظيف الخبراء واستيراد المواد من الخارج لتحقيق الأهداف الطموحة.

19. تضمنت خطط السياحة وما يتعلق بها، والتي خُصص لها مبلغ 5.9 ملايين دينار بحريني، مشروعاً محبباً إلى قلب الحاكم، وهو إنشاء حديقة حيوان تضم الحيوانات المعروفة في المنطقة وتحافظ على ما هو مهدد منها بالانقراض. وكان لتلك الجهود الرائدة، مثلها مثل مراكز الأبحاث الزراعية، دور بحثي متميز، وحازت سمعةً دوليةً طيبة؛ ومن الأمثلة الواضحة على هذه الجهود الرائدة المشروع المشترك مع المختبرات البحثية البيئية في جامعة أريزونا في بناء مركز بحوث الأراضي القاحلة في جزيرة السعديات. انظر:

Unpublished NARA, Pol 7, Trucial States, Power/Water/Food Project in Abu Dhabi: Possible Visit by Shaykh Zayed to U.S., August 19, 1970.

وللاطلاع على تاريخ مركز بحوث الأراضي القاحلة انظر:

Hassan Dawood Salman, "Technology Planning for the Post-Oil Era in the United Arab Emirates (UAE)," Ph.D. dissertation (University of Bradford, 1988), 213-227.

20. حول هذه الخطة انظر:

Al-Otaiba, *The Economy of Abu Dhabi*, 175-182.

21. انظر:

Unpublished FO 371/185540 35590 (1103/66), Lamb to Balfour-Paul (Political Residency, Bahrain), November 15, 1966.

22. أحد الأسباب التي جعلت الحاكم حريصاً على أن يكون في أبوظبي محطة للإذاعة (وهو ما اعتبره البريطانيون أمراً غير ضروري) هو أن الإذاعة ستكون وسيلةً لنقل توجيهاته وأحاديثه بطريقة فعالة إلى أولئك الذين لا يتصل معهم بصورة شخصية.

23. انظر:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: The Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 136-137.

24. كتب القنصل الأمريكي في الظهران قائلاً: «ما إن عاد السيد لام من إجازته حتى زار الشيخ زايد، عندها سأله الشيخ زايد: «حسناً، ما رأيك فيما أفعل؟» رد الوكيل السياسي قائلاً إنه يعتقد أن الشيخ زايد قد أحسن صنعاً حتى الآن، غير أنه - كما هو متوقع - وقع في بعض الأخطاء. وافق الحاكم قائلاً إنه على علم بأنه تعرض لبعض الانتقادات في الخارج بسبب الطريقة التي منح بها العقود ووزع بها الأموال عموماً، غير أنه أضاف أنه لم يفعل ذلك عن عدم معرفة، بل عن قصد وغاية. أما الأسباب التي قدّمها فهي:

(1) أنه بعد أن وقف جانباً لمدة اثنين وثلاثين عاماً...، أضحى من الطبيعي أن ينفق بنفسه الأموال على مشروعات يعتقد أنه كان يجب أن تنفذ قبل وقت طويل في الإمارة.

(2) أنه كان عليه أن يبين لشعبه الفرق الواسع بين عهده وعهد أخيه [الشيخ شخبوط].

وأقر الوكيل السياسي بأن طفرة الإنفاق ضرورية في الظروف الحالية، غير أنه أخبر الشيخ زايد بأنه قد حان الوقت للتخفيف من وتيرة الإنفاق والتخطيط الدقيق للمستقبل. ولمّح الحاكم إلى أنه مستعد للموافقة على هذا المنهج، وأنه يرحب بنصيحة الخبراء...» انظر:

Unpublished NARA, American Consul Dhahran to Department of State, Subject: Political Developments in Abu Dhabi, October 19, 1966.

25. كتب محمد الفهيم قائلاً: «الحمد لله أن العديد من أهل أبوظبي الذين رحلوا عنها في العقود الثلاثة الماضية قد بدؤوا يعودون إليها بعد عام 1966. عادوا بتعليمهم ومهاراتهم وخبرتهم العملية من الدول التي استضافتهم،

ومنها السعودية وقطر والكويت والبحرين، حيث عاشوا وعملوا هناك منذ رحيلهم عن أبوظبي. لقد قدموا مساهمات قيمة فيما كان يتم إنجازه حينذاك، إذ كنا نحتاج إلى كل يد متاحة لمساعدتنا في المضي إلى الأمام». انظر:

Al-Fahim, *From Rags to Riches*, 138.

26. انظر:

John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1975), 144-146.

27. كان الأمر كذلك بالفعل، وخاصةً أن تصرفاً كهذا من الممكن أن يعطي خبرةً قيمةً لمنافس محتمل. وقد رفض الشيخ شخبوط دائماً أن يضم الشيخ زايد وإخوانه إلى الحكومة بسبب ذلك.

28. أنشئت الدوائر الحكومية الأولى في أبوظبي وفقاً لهذه المبادئ السياسية الأصيلة، إذ جمع الشيخ زايد مجموعة متخصصة من أصحاب الرأي وعناصر مختلفة من الأسرة الحاكمة في حكومته. وتدل أسماء الشخصيات المعينة على ذلك؛ إذ عين الشيخ خالد بن سلطان نائباً لحاكم إمارة أبوظبي والمناطق التابعة لها، والشيخ حمدان بن محمد رئيساً لدائرة لأشغال العامة والكهرباء والماء والصحة والتعليم، والشيخ مبارك بن محمد مديراً للشرطة والأمن العام، والشيخ طحنون بن محمد رئيساً لدائرة الزراعة ورئيساً لبلدية العين، والشيخ سرور بن محمد رئيساً لدار القضاء، فيما عين الشيخ سيف بن محمد - وهو أحد أعيان عائلة الشيخ محمد بن خليفة - رئيساً لدائرة تسجيل الأراضي والبلديات. أما رئيس الدائرة المالية فكان من خارج الأسرة الحاكمة، في حين كان الشيخ محمد بن خالد نائباً لرئيس الدائرة المالية ومديراً للجمارك، وكانت هذه الدائرة قيد الإنشاء. فيما أصبح الشيخ أحمد بن حامد آل حامد مديراً لإدارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية. من أجل الاطلاع على ترجمة (إنجليزية) للمرسوم الأميري رقم 3 في أيلول/ سبتمبر 1966 انظر:

NARA, American Consul Dhahran, Subject: Political Developments in Abu Dhabi, October 19, 1966.

29. انظر:

Hendrik van der Meulen, "The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates," Ph.D. dissertation (Fletcher School of Law and Diplomacy, May 1997).

30. انظر:

Al-Fahim, *From Rags to Riches*, 125-126.

31. المرجع السابق، 140.

32. ربما يعود ذلك إلى أنه ترعرع في ظل ثقافة المشافهة حين كانت الروايات الأسرية الشفهية تشكل مادةً لتسجيل التاريخ.

33. ومن هنا جاء حرصه على تطوير المعايير الصحية، خاصةً في مجال الولادة ورعاية الطفولة، وفي هذا المجال كان للشيخة فاطمة قرينة الشيخ زايد دور مهم للغاية في تطوير الموارد اللازمة للأسرة، إذ كانت مثالاً يحتذى لنساء أبوظبي كافةً. وكان المجال الآخر الذي حرص الشيخ زايد على الاهتمام به هو توطين البدو، إذ نقل القنصل الأمريكي في الظهران قائلاً: «أخبر الحاكم الجديد البريطانيين أن من أول الأمور التي يود أن يحققها إعادة توطين بدو أبوظبي. ورغم إدراكه أن تلك ليست بالمهمة السهلة، فقد أوضح أنه لا يعتبر حياة الترحال ملائمةً لمواطني إمارة تمتلك ثروةً نفطيةً مثل أبوظبي. كما أبلغ الشيخ زايد البريطانيين أن الترحال بحثاً عن الغذاء والماء يعد أمراً مهيناً، وأنه لابد من إيجاد وسيلة لتوطين البدو في مساكن دائمة». انظر:

Unpublished NARA, American Consul Dhahran, Political Developments in Abu Dhabi, October 19, 1966.

34. التاريخ المحدد الذي بدأت فيه بريطانيا تخطط للانسحاب غير معروف بدقة. ويلمح جلين بالفور-بول إلى أنه كانت هناك شائعات في الأوساط القومية العربية منذ عام 1949 مفادها أن بريطانيا تنوي "فدرلة" (Federate) مصالحها في الخليج. انظر:

"Persian Gulf: Annual Review for 1950," reprinted in *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. XI (Gerrards Cross: Archive Editions, 1989), 119.

ومن الأفكار التي وصفها بالفور-بول بأنها "غريبة" - وكان محقاً في ذلك - أن بريطانيا كانت تنوي أن توحد إمارات الخليج تحت حكم عبدالإله بن الحسين الوصي على العرش في العراق كجزء من بنية حلف بغداد (1955). وكان المقيم السياسي هاي Hay يتوقع عام 1951 استقلالاً تاماً لإمارات الخليج بحلول السبعينيات. ويشير بالفور-بول إلى أن مجلس الإمارات المتصالحة قد تأسس سنة 1952 باعتباره خطوة مرحلية نحو الاتحاد. وبحلول آذار/ مارس 1954 كتب باروز: «هناك شوط طويل لابد من قطعه قبل تحقيق شيء مثل التكامل، غير أن هذه الخطوات - على أقل تقدير - تسير في الاتجاه الصحيح». انظر:

FO 10102/3/54, Burrows (Political Resident, Bahrain) to Eden (Foreign Secretary), March 12, 1954, reprinted in ibid, 367.

وللاطلاع على دراسة تفصيلية حول هذه القضايا انظر:

Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, 112ff.

35. كما أنها اختلفت تماماً عن حكومة العمال التي كانت في السلطة بين عامي 1950 و1951.

36. انظر:

Harold Wilson, *The Labour Government, 1964-70: A Personal Record* (Boston, MA: Little, Brown & Company, 1974), 479-483.

37. وفي الوقت ذاته كان بعض المسؤولين في الحكومة البريطانية يسعون إلى تحديد البنية الاجتماعية والاقتصادية لأبوظبي على المدى البعيد، في حين كان بعضهم الآخر يفكر جدياً في تجنب أي مشاركة مباشرة في شؤون الإمارة مستقبلاً. هذا الغموض في الموقف يوضح حالة الارتباك وعدم الاستقرار اللذين اتسمت بهما السياسة البريطانية في المنطقة. وفي حين كانت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة هي أصل المشكلة، فإن الانسحاب المفاجئ من المنطقة يعود في جزء منه إلى أسباب أيديولوجية، فقد كانت بريطانيا حينئذ تسعى إلى صياغة موقف جديد لها في العالم، متخلصةً من آثار إمبراطوريتها. وكان السبيل الذي سلكته حكومة العمال سياسياً لا عسكرياً، وخاصة في حالة مستعمرتها الثائرة جنوب روديسيا، والتي أعلنت استقلالها من طرف واحد عام 1965 بعد أن أعلنت بريطانيا أنها لن تقاوم تحركاً نحو الانفصال بالقوة. وهيمنت ظلال الوضع في روديسيا على تفكير الحكومة البريطانية طوال فترة حكمها. وتكرر ذلك عندما تورطت بريطانيا عسكرياً وبشكل غير متوقع في منطقة قريبة منها، أي عندما أجبرت الحكومة على إرسال قوات إلى إقليم إيرلندا الشمالية في عام 1968. وبالمثل فإن الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة عام 1967 كان من شأنه أن عجّل - ولم يؤجل - رغبة بريطانيا في الانسحاب من أي مشاركة فعلية في الشرق الأوسط. وقد كتب دينيس هيلي (Dennis Healey) الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك في مذكراته لاحقاً: «... لقد جعلتني التجربة القاسية أدرك أن تنامي القومية سيجعل احتفاظ بريطانيا بوجود عسكري لها في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا قراراً غير حكيم من الناحية السياسية، حتى وإن كانت ظروفنا الاقتصادية تتيح ذلك». وكان لبريطانيا وجود فعلي في المنطقة، لكنها لم تكن تستطيع تجنب

التورط في المواجهة بين إسرائيل التوسعية والدول العربية المجاورة لها التي حاولت مواجهة الأطماع الإسرائيلية. وربما كان رد الفعل العربي على حرب حزيران/ يونيو 1967 هو الدافع الخفي وراء الانسحاب البريطاني. وكان الشيخ زايد بارعاً في قراءة المؤشرات السياسية للتوازن المتغير في المنطقة. انظر:

Dennis Healey, *The Time of My Life* (London: Michael Joseph, 1989), 299.

38. بل إن هيلي قد وضع الانسحاب في سياق سياسي أوسع، فقد كتب أن مجلس الوزراء «قرر أخيراً التقدم بطلب لعضوية السوق المشتركة في أيار/ مايو 1967، كان واضحاً أن علينا أن نرحل عن سنغافورة، وأن نقلص ما تبقى لنا من التزامات في الخليج». انظر:

Healey, *The Time of My Life*, 293.

وإذا كان الوضع كذلك فإن تعبيرات هيلي العنيفة التي بثها التلفاز في بريطانيا عندما ازدرى علناً العرض الذي تقدم به الحكام لتغطية نفقات القوات لها سياق آخر، إذ لم تكن أقواله أقوالاً مرتجلةً جاءت بطريقة فظة، بل جاءت تعبيراً عن رغبة منه في إنهاء الحديث حول الموضوع نهائياً برفض فظ ومطلق.

39. انظر:

Balfour-Paul, *The End of Empire*, 123-131.

40. انظر على سبيل المثال:

Unpublished NARA, Pol 1, Trucial States–UK, No. A-228, American Embassy, Kuwait to Department of State, March 11, 1965.

حيث يصف التغير المحتمل في الموقف البريطاني نحو إمارات الخليج العربي.

41. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590, D.C. Carden (British Consulate General, Muscat) to Crawford (Political Resident, Bahrain), October 26, 1966.

42. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590, Crawford to Lamb, November 2, 1966.

استمر الخلاف حول الأراضي الموروثة للأسرة الحاكمة في البحرين في الزبارة وحول ملكية جزر حوار لفترة امتدت على مدى جيلين.

43. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590, Lamb to Carden, December 12, 1966.

44. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590, Confidential Telegram, Bahrain to Foreign Office, Telegram no. 830, December 19, 1966.

«يقول الوكيل السياسي في أبوظبي في رسالة له إن الشيخ زايد قد بادر إلى إثارة قضية اللقاء مع الملك فيصل، وقد فوض الوكيل السياسي أن يقول نيابة عنه إنه يريد اجتماعاً مبكراً، وإنه من حيث المبدأ مستعد لأن يلتقي الملك في أي مكان يلائمه، وقد أظهرت المحادثة أن الشيخ زايد سيكون مستعداً للذهاب إلى الحج بمبادرة منه... [وأنه بحاجة إلى أن يقيم] العلاقات الشخصية التي تبدو الطريقة الوحيدة المتاحة للحوار حول قضية الخلاف على الأراضي».

45. انظر مثلاً:

Unpublished FO 371/185525 35441 (1035/66), Lamb to Balfour-Paul (Political Agent, Dubai), October 12, 1966.

«يبدو لي فعلاً أن الشيخ زايد يبذل كل ما في وسعه ليستخدم دبلوماسيته الخاصة في استعادة الصداقة بين كل الإمارات المتصالحة، وأنه يعي تماماً أهمية دور الشيخ راشد في ذلك الأمر».

46. انظر:

Unpublished FCO 8/1210/1, "Abu Dhabi: Annual Report for 1968," Treadwell (Political Agency, Abu Dhabi) to Crawford, January 4, 1969.

47. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590, Confidential Record of Conversation on October 26, 1966 between the Political Resident and the Ruler of Abu Dhabi.

48. عندما عبر المقيم السياسي السير ستيوارت كروفورد Sir Stewart Crawford مثلاً عن رغبته في أن يطور الحاكم علاقاته مع السعودية، «رد الحاكم بأنه يُكنُّ للملك فيصل احتراماً بالغاً. وأن السعودية أضحت الآن دولة ذات ثروة طائلة ومكانة عظيمة، ولكن يبدو أنها غير قادرة على التمييز بين الأصدقاء والأعداء. يقع أعداء السعودية إلى غربها، لا إلى شرقها، ويجب أن تقتنع بأنه ليس هناك ما يقلقها من الشرق. وماذا في وسع أبوظبي بعدد سكانها المحدود أن تفعل لتضرَّ بالسعودية؟! ويبدو أن السعودية تريد أن تحارب على جبهتين، في الوقت الذي تحتاج فيه إلى أن تحارب على جبهة واحدة. واتفق مع المقيم السياسي على أن للسعودية دوراً تؤديه في شؤون شبه الجزيرة العربية ولكن زمام المبادرة بيدها»، المرجع السابق.

49. عندما تولى الشيخ زايد الحكم كان هناك في البداية بعض القلق في دبي من الطريقة التي تولى بها مقاليد الحكم في أبوظبي، وكان يُنظر - على نحو خاطئ - إلى توليه الحكم على أنه جاء نتيجةً لمناورة بريطانية. غير أن عزم الشيخ زايد على إقامة علاقة عمل وثيقة مع جيرانه الأقربين سُرعان ما بدد هذه التصورات الخاطئة.

50. انظر:

Unpublished FO 371/185537 35590 (1086/66C), M.S. Buckmaster (Political Agency, Dubai) to M.C.S. Weston (Foreign Office), November 9, 1966.

وتشير الوثيقة إلى أن تفسيري أبوظبي ودبي للحدود آنذاك كانا غير منسجمين.

51. انظر:

Unpublished FO 371/185537 35590 (1082/66), Lamb to Balfour-Paul (Political Residency, Bahrain), August 15, 1966.

52. انظر:

Unpublished FO 371/185537 35590 (1082/66), Lamb to Balfour-Paul, November 15, 1966.

53. انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590 (1044/66), D.A. Roberts (Political Agent, Dubai) to Crawford (Political Resident, Bahrain), November 26, 1966.

54. وجهة النظر الأمريكية كانت مختصرةً دون اهتمام بالتفاصيل غير أنها صحيحة: «من الواضح أن نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية المطاف يعتمد على استعداد الشيخ زايد والشيخ راشد للتعاون... المؤشرات

الحالية تشير إلى أنهما يفهمان حقيقة الموقف، وسوف يتشاوران وينسقان الجهود أكثر فأكثر. وهناك أمل بأنهما سوف يفعلان ذلك، رغم حقيقة أن وجهتي نظرهما ... متباعدتان ...». انظر:

Unpublished NARA, Pol UAE-US, Stoltzfus (American Embassy, Kuwait) to Secretary of State (Washington), March 28, 1972, paragraph 7.

55. علّق كثيرون بالطريقة نفسها تماماً على الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت؛ فمثل الشيخ زايد، بدا الرئيس مريحاً ولطيفاً، وكان أصحاب المطالب يغادرون مجلسه وهم مقتنعون بأنه أنصت. غير أنه مثل الشيخ زايد التزم بأهداف أسمى، وكانت كل أفعاله تتأثر بشكل ما بأهدافه التي تبدو أحياناً غير منظورة.

56. كانت قضية الثقة والوفاء قضية محوريةً في قدرة الشيخ زايد على العمل مع حاكم دبي الشيخ راشد والملك فيصل في السعودية، ففي الحالتين كانت هناك انقسامات وخلافات سياسية عميقة، غير أن الذي ردَم الهُوّة في الحالتين هو الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنيين في درجة وفاء كل منهم ونزاهته.

57. من الأمثلة الحديثة دور مارجريت تاتشر فيما يتعلق بحالتين؛ أولاهما اجتياح الأرجنتين لجزر الفوكلاند، ثم دورها لاحقاً في إكساب المعارضة الدولية للغزو العراقي لدولة الكويت مزيداً من التصلب.

58. في كانون الأول/ ديسمبر 1966 على سبيل المثال استقبل الحاكم رئيس البعثة التربوية التابعة للجمهورية العربية المتحدة في دبي، والذي عرض عليه تقديم المساعدة على تطوير النظام التعليمي في أبوظبي «... فردّ الحاكم بأنه ليس في حاجة إلى مساعدة، وأنه لم يركز اهتمامه على التعليم بعد... طلب منه المسؤول المصري أن يقول إن كان سيحتاج مساعدة في هذا المجال من الجمهورية العربية المتحدة في المستقبل، غير أن الحاكم رد بأنه... لا يعرف ما إذا كان سيحتاج إلى مثل هذه المساعدة في المستقبل». لم يكن من الحكمة أن يضغط أحد على الشيخ زايد بهذا الأسلوب، حيث راح الحاكم يطرح على ضيفه أسئلة ذات طبيعة حادة وحرجة إلى أبعد الحدود حول الدور المصري في اليمن. «ثم مضى الحاكم يقدم درساً إلى المسؤول المصري حول مقدار الضرر الناجم عن تدخل دولة عربية في شؤون دولة عربية أخرى...» انظر:

Unpublished FO 371/185531 35590 (1073/66), Lamb to Balfour-Paul, December 18, 1966.

وبطبيعة الحال كان الشيخ زايد يشير بشكل مباشر إلى اليمن، ولكنه يقصد ضمنياً الوجود المصري في إمارات الساحل المتصالحة أيضاً. واشتكى المندوب إلى أحد المساعدين المقربين من الشيخ زايد، وهو خلف بن عتيبة، من أن البريطانيين يسيرون الأمور في أبوظبي «وهو ما رد عليه ابن عتيبة بأن المستشارين والمقاولين والمسؤولين البريطانيين يعملون في خدمة الحاكم ويتلقون الأوامر منه. وفي وسع هؤلاء جميعاً أن يتحدثوا إلى الحاكم ويقدموا إليه المشورة والاقتراحات؛ تماماً مثلما يستطيع هو نفسه (أي خلف بن عتيبة) أن يعرض رأيه على الحاكم دون خوف أو وجل. وتساءل خلف: هل في وسع أي مصري أن يفعل الشيء نفسه مع عبدالناصر؟ عبّر خلف عن شكوكه في هذا، موبّخاً [المسؤول] المصري على انتقاده نظام الحكم في أبوظبي». انظر: المرجع السابق نفسه.

59. كلمة صاحب السمو الشيخ زايد في افتتاح الدورة التشريعية الثامنة، 4 آذار/ مارس 1990. وقد وردت في كتاب:

Sheikh Zayed: Hopes and Deeds (Beirut: Book and Publishing Establishment, 1990), 151 (available in French and English).

الفصل السابع: مولد دولة

1. في الحقيقة أضحت فكرة الوحدة عنده فلسفةً اجتماعيةً وسياسيةً واضحةً ومحددةً. وللفكرة جذورها القوية في العقيدة الإسلامية ذات التأثير الكبير في تشكيل فكر الشيخ زايد. وقد أشار القرآن الكريم في مواضع متعددة منه إلى أهمية الوحدة والترابط.

2. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership: The United Arab Emirates 1971-1987*, edited by Shams Al-Din Al-Dhoaifi (Beirut: Book and Publishing Establishment, n. d.), 115.

3. Ibid., 25.

4. Ibid.

5. «... الفيدرالية التي جاءت إرثاً من إمبراطورية متهاوية أضحت الآن تفقد، أو ربما فقدت بالفعل مصداقيتها في كل مكان، طالما أن من صنعتها (هي الحكومة البريطانية)». انظر:

Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in Her Last Three Arab Dependencies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 93-94.

6. مراسلات شخصية مع السير آرتشي لام والسير جون ويلتون John Wilton.

7. لاحظ الكاتب ديفيد هولدن David Holden في عام 1966 ما يلي: «بإيجاز، ليس هناك إمكانية واقعية لاتحاد حكام الخليج الحاليين من تلقاء أنفسهم في تكتل سياسي يستحق الحديث عنه». انظر:

David Holden, *Farewell to Arabia* (New York, NY: Walker and Company, 1966), 159.

8. انظر:

Unpublished FCO 08/11, Henderson (Political Agency, Abu Dhabi) to Crawford (Political Resident, Bahrain), April 4, 1968.

«انطلق تحليل الشيخ زايد من الأمور التالية: لو أريد أن يكون هناك اتحاد فعال، فلابد من أن يستمد كل دخله من أبوظبي، ولن يوافق أهل أبوظبي على إنفاق جزء من الأموال خارج أراضيهم؛ لذا يفضل أن تكون المكاتب الرئيسية للاتحاد في أبوظبي... وستتمتع الإمارات المختلفة باستقلالية ذاتية، ولكن فيما يخص الشؤون الدفاعية والشؤون الخارجية يتعين أن يمثل الإمارات كلها وزير للدفاع ووزير للخارجية. وبالمثل، سيكون هناك قائد أعلى للقوات المسلحة ومقر واحد لقيادة الجيش... وفيما يتعلق بخطة الاتحاد فيمكننا القول إن زايد رجل ذو عزيمة وتصميم وشجاعة، ويملكُ فعلاً من الأموال ما يجعله يحققها».

9. الوزير البريطاني جورونوي روبرتس Goronwy Roberts الذي أخبرهم بنبأ الانسحاب هو نفسه الذي جاء إليهم قبل شهرين، وتحديداً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، ليخبرهم بأن بريطانيا سوف تواصل دورها السياسي والعسكري في المنطقة. انظر:

Balfour-Paul, *The End of Empire*, 123-126.

غير أن هناك أدلة موثقة على أنه في الوقت الذي كان فيه جورونوي روبرتس يقوم بزيارته الأولى للحكام، كانت بريطانيا قد عقدت العزم على الانسحاب من المنطقة. انظر:

Unpublished FCO 8/142, "The Minister of State's Visit to the Persian Gulf November 1967," 6, section 11.

«لقد اتفق الوزراء على أنه لن يكون في مصلحتنا على الأرجح أن نبقى في الخليج بعد منتصف السبعينيات... كما اتفقوا على أن علينا أن نسعى في غضون ذلك إلى دفع الإمارات [التسع] نحو الاستقلال بشكل منفصل

(ويفضل أن يكون هناك أربع وحدات، وتحديداً البحرين، قطر، أبوظبي ودبي، على أن تندمج المشيخات الخمس الصغرى في شكل من الأشكال مع أبوظبي أو دبي أو مع الاثنتين)، وهذا متوقف أيضاً على أي ترتيبات خاصة قد ترغب أي منها في أن تتمها أو قد تضطر إليها مع السعودية. في غضون ذلك اتُّفق على أن علينا أن نتجنب أي تصريحات علنية أو أن يتسرب خبر قبولنا هذا الجدول الزمني العام.» ورغم أن الجدول الزمني قد امتد أكثر مما كان محدداً حينئذ فإنه يبدو أن القرار الأساسي بالانسحاب قد اتخذ مقدماً بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1967.

10. انظر:

Balfour-Paul, *The End of Empire*, 137ff.

كانت القضايا الجوهرية المتعلقة بالسياسة الدفاعية معقدة، فبعد عام 1971 هيمنت على الواقع الجيوسياسي للمنطقة ثلاث دول قوية تطل على الخليج العربي، ذات مساحة جغرافية واسعة وكثافة سكانية عالية إضافة إلى مواردها النفطية؛ هذه الدول هي المملكة العربية السعودية وإيران والعراق. وفيما يتعلق بالمساعي المبذولة لإيجاد حل فيدرالي في جنوب الخليج العربي كانت السعودية وإيران هما الطرفين البارزين، بينما كان للعراق أهداف أخرى. وكان لإيران والسعودية مطالبات في أراضي عدد من الإمارات الصغرى الواقعة تحت الحماية البريطانية، وفي حال رحيل بريطانيا وانتهاء دورها في الحفاظ على التوازن، فلن تسمح أي من هاتين الدولتين للأخرى بأن تضع يدها على أراضي أو موارد الإمارات الصغرى المحاذية للخليج. وقد وصف جيمس إيه. بيل James A. Bill ذلك لاحقاً بقوله: «هو مستطيل التوتر، هذا التوتر الذي يشكل تحدياً للنظام، فكل طرف من الأطراف الفاعلة في صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى»، كما لاحظ أن «النظام الخليجي بطبيعته يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار. ويمكن للحسابات والمفاهيم الخاطئة من قبل أي طرف أو مجموعة من الأطراف أن تقود مباشرةً إلى العنف وإلى انهيار النظام». انظر:

James A. Bill, "The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension," in *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, edited by Jamal S. Al-Suwaidi, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi (London: I.B. Tauris, 1996), 109-110.

11. طوال المفاوضات اللاحقة، وابتداءً من شهر شباط/ فبراير 1968 اهتم الشيخ زايد بقضية جوهرية دون غيرها. انظر:
Unpublished FCO 8/9 57547, Crawford (Political Resident, Bahrain) to Foreign Office, February 29, 1968.

«كان هدف الشيخ زايد أن يحمي اتحاده مع دبي، ولم يكن يريد تجمعاً للإمارات التسع في هذه المرحلة. وكانت سياستهما [الشيخ زايد والشيخ راشد] أن يظهرا تعاونهما بصورة واضحة وأن يتجنبا أن يظهرا وكأنهما خارج إطار الجماعة، لذا فقد ذهبا إلى الاجتماع [مع زعماء إمارات جنوب الخليج] وهما مستعدان للموافقة على أي صيغة – سواء كانت وحدة أو اتحاداً فيدرالياً أو تكتلاً تجمعُ إمارات الخليج العربي – وبغض النظر عما إذا كانت قابلة للنجاح أو غير ذلك.» ولم يكن هناك من شك حول محورية الاتحاد مع دبي طوال تلك الفترة وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد دفعت الظروف الشيخ راشد إلى القيام بلعبة دبلوماسية أكثر غموضاً مما فعله الشيخ زايد، ويجب أن ننظر إلى نهجه السياسي في ضوء ملاحظة قالها ذات مرة لبالفور-بول Balfour-Paul الذي كان حينها الوكيل السياسي في دبي: «ولكن لا يهم ألا تفهم ما أقول، فالذي يهم هو ما لا أقوله». انظر:

Gerald Butt, *The Lion in the Sand: The British in the Middle East* (London: Bloomsbury, 1995), 114.

12. انظر:

Abdullah Omran Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates, 1950-85* (London: Croom Helm, 1987), 89ff.

كان لعبدالله عمران تريم دور مهم في المفاوضات، وكان مستشاراً موثوقاً به لحاكم الشارقة. وقد قام بجمع كمية كبيرة من المواد غير المتاحة في مكان آخر، وقابل عدداً من المشاركين في تأسيس الاتحاد. ويعد كتابه مصدراً مهماً، ولكن كما يقول بصراحة بالغة (صفحة 8): «يجب أن أشير هنا وبأمانة تامة إلى أنني تعمدت ألا أنشر بعض المعلومات بالغة السرية». والعديد من الوثائق المحفوظة والتي أضحت متاحة الآن تضيف إلى ما ذكره أو تعد مكملةً له، وقد يتيح المستقبل معلومات إضافية توضح ما حدث.

13. انظر:

Unpublished NARA, Pol 15-1, UAE, Kuwait 1036, Stoltzfus to Secretary of State, June 10, 1972.

14. انظر:

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates 1950–85*, 90.

15. لاحظ الوكيل السياسي في دبي، ديفيد روبرتس أن: «تجار دبي الذين فرحوا فرحةً غامرة بالاتحاد بين أبوظبي ودبي يعتبرون أن اتحاداً أوسع سيورطهم في شؤون قطر والبحرين، واللتين تعتبران بالنسبة إليهم "بعيدتَين"». انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Roberts to Crawford, March 6, 1968.

وقد وردت العبارة نفسها في اجتماع مع حاكم الفجيرة: «سألت حاكم الفجيرة في 2 آذار/ مارس عن رأيه في الاجتماع الأخير للحكام التسعة ... هو نفسه كان يرغب في اتحاد مع زايد ... وكان ذلك ما يريده حقاً، لقد اعتبر قطر والبحرين "شعبين بعيدين"». انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Roberts to Balfour-Paul (Political Residency, Bahrain), March 7, 1968.

16. انظر الهامش 8.

17. انظر:

يبدو واضحاً أن الشيخ زايد والشيخ راشد كانا يعتبران اتفاقهما اتفاقيةً فاتحةً ستعزز أي تجمعات لاحقة. أما وجهة نظر قطر فكانت ترى أن الاتفاقية اللاحقة تبطل اتفاقية أبوظبي - دبي. لكن وجهة نظر الشيخ زايد عكسها إيه. تي. لام نقلاً عن أحمد خليفة السويدي حيث قال: «لم يكن الحاكم راضياً عن الاتفاقية الجديدة التي لم تكن موحّدةً بالقدر نفسه الذي كان عليه اتحاد أبوظبي - دبي، ولكنهما سيحاولان أن يجعلا الاتفاقية تنجح ... ويبدو أن الموقف العام يقوم على أن هذا الاتحاد سيلقى المصير نفسه الذي لقيه اتحاد جنوبي الجزيرة العربية». انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Lamb (Political Agent, Abu Dhabi) to Crawford, March 2, 1968.

وللاطلاع على شرح مفصل ومؤكد للاجتماع انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Roberts to Crawford, March 6, 1968.

يقول روبرتس Roberts: «حقق الشيخ راشد والشيخ زايد أكثر بكثير مما كان يعتقد الآخرون. لقد وضع اتفاق أبوظبي - دبي تصوراً واضحاً لاجتماع حكام الإمارات المتصالحة على أن يلحقه لقاء مع حاكمي البحرين وقطر ... وكان حاكم أبوظبي مستعداً لأن يحضر أي اجتماع في أي وقت وبأي صيغة يراها حاكم دبي، ولكنه لن يقبل بأي حال من الأحوال الشرط المسبق لحاكم قطر بأن يصدر راشد وزايد بياناً ثانياً ينص على أن اتحاد أبوظبي - دبي رهن بإقراره من قبل الحكام السبعة الآخرين». وكان الشيخ زايد مصمماً على التمسك بهذا المبدأ الأساسي.

18 . جاء الدعم الذي أبدته بعض الدول لمشروع الاتحاد آنذاك انطلاقاً من مصالحها الوطنية الذاتية؛ إذ رأت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال في الاتحاد آلية لصد انتشار القومية العربية في المنطقة، وكذلك للحد من قوة أبوظبي. وهذا يفسر الأسباب التي جعلت السعودية تدعم بقوة فكرة الاتحاد التُساعي الذي كانت البحرين وقطر ستشكلان فيه ثقلاً موازياً لأبوظبي، بدلاً من دعم فكرة إقامة اتحاد أصغر يضم الإمارات السبع. أما مصر من ناحيتها فقد عبرت عن موافقتها على فكرة قيام اتحاد يضم الإمارات المتصالحة؛ لأن هذا من شأنه أن يدعم فكرة الوحدة العربية الكبرى، وهذا من وجهة نظرها سيدعم انتشار القومية العربية. للاطلاع على نصوص مختارة مما تم بثه في الإذاعات العربية، انظر:

Unpublished FCO 8/9/ 57547, March 1968.

19 . ومما يقال أيضاً إن بريطانيا في الحقيقة فضلت ومنذ البداية اتحاد الإمارات السبع، إذ رأت صعوبات بالغةً في ضم البحرين وقطر إلى الإمارات المتصالحة، انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, second enlarged edition (London: Longman, 1996), 368.

ومن المؤكد أنه كان هناك شكوك كثيرة لدى المقيم السياسي والوكلاء السياسيين في أبوظبي ودبي والبحرين. انظر على سبيل المثال:

Unpublished FCO 8/9 57547, A.D. Parsons (Political Agency, Bahrain) to Crawford, March 2, 1968.

إن مراجعة شاملة للوثائق المحفوظة حتى عام 1971، عندما تصبح متاحةً عام 2002، * سوف تتيح لنا أن نجري دراسةً محددةً حول القضية. ولكن يبدو واضحاً الآن أن السياسة البريطانية لم تعد شمولية، فالمسؤولون المختلفون المقيمون في الإمارات المختلفة كانوا يعبرون عن وجهات نظر مختلفة، رغم أنه يفترض أنها جميعها "بريطانية" وفي نهاية الأمر متطابقة. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون هناك اختلافات واسعة في التفصيلات والتطلعات. وعلاوة على ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن سياسة الانسحاب قد دفعت بها حكومة العمال، فيما قدمت حكومة المحافظين تأكيدات قوية بأن هذه السياسة لن تدخل حيّز التنفيذ لو فازت بالانتخابات العامة لسنة 1970 (وقد فازت بها بالفعل) لكان محتماً أن يحيط بالقضية درجة من الشك والغموض.

20 . «على سبيل المثال، فضَّل كل من حكام الإمارات الأكثر ثراءً وهي البحرين وقطر وأبوظبي ودبي... أن تكون إمارة كل واحد منهم مقراً للعاصمة. لكن ولخيبة أمل المشيختين الأوليين تم اختيار أبوظبي في نهاية الأمر عاصمة مؤقتة للأعوام السبعة الأولى، والاتفاق على بناء عاصمة دائمة للاتحاد على أرض تقدمها أبوظبي ودبي معاً من حدودهما المشتركة...»، انظر:

John Duke Anthony, "The Union of Arab Amirates," *Middle East Journal* 26, no. 3 (1972): 271-272.

21 . في تشرين الأول/ أكتوبر 1970 اقترحت البحرين أن يكون التمثيل في مجلس الاتحاد مبنياً على عدد السكان، وهو الاقتراح الذي رفضته الأطراف الأخرى، فيما امتنعت أبوظبي عن التصويت. ومنذ تلك اللحظة أخذ احتمال مشاركة البحرين في الاتحاد يتضاءل.

22 . نقل بارسونز Parsons وجهة نظر حاكم البحرين وأخيه رئيس الوزراء، بأن «الشيخ أحمد [حاكم قطر] لم يكن لديه هدف في الاجتماع [27-28 شباط/ فبراير] سوى أن يدمر اتفاق أبوظبي-دبي... ومن الطبيعي أن الاتفاقية ينبغي أن تعني – في الوقت نفسه – أشياء مختلفة، أو ألا تعني شيئاً على الاطلاق بالنسبة إلى كل من الأطراف المشاركة فيها». انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Parsons to Crawford, March 2, 1968.

* يشار إلى أن الحكومة البريطانية قد بدأت عام 2002 الإفراج عن بعض هذه الوثائق.

23. ورد في :

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 96.

24. انظر :

Unpublished FCO 8/9 57547, Confidential Telegram, Lamb to Foreign Office, March 19, 1968.

«وصل الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس وزراء البحرين) إلى هنا (أبوظبي) اليوم ... إن موقف الشيخ خليفة معارض بشدة للطرح القطري ومؤيد بحماس للشيخ زايد الذي وصفه بأنه الزعيم البارز لساحل عمان المتصالح».

25. انظر :

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 96-98.

26. انظر :

Unpublished FCO 8/918/1 68945, Henderson (Political Agency, Doha) to Weir (Polictical Residency, Bahrain), May 13, 1969.

27. انظر :

Unpublished FCO 8/924 69095, Treadwell (Political Agent, Abu Dhabi) to Crawford (Political Resident, Bahrain), November 2, 1969.

28. انظر :

Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London: UCL Press, 1994).

29. وتحديداً مطالبة مملكة البحرين بتبعية منطقة الزبارة وجزر حوار.

وفي 16 آذار/ مارس 2001 أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً نهائياً بشأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، وقد أكّد الحكم على سيادة البحرين على جزر حوار وسيادة قطر على منطقة الزبارة وجزر جنان وحدّ جنان الصغيرة.

30. انظر على سبيل المثال :

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 137.

والذي يشير إلى البيان الرسمي القطري الذي صدر في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

31. المرجع السابق، صفحة 147.

32. المرجع السابق، صفحة 148.

33. المرجع السابق، صفحة 161.

34. المرجع السابق، صفحة 162.

35. انظر :

Balfour-Paul, *The End of Empire*, 128-133.

وعبارته بالغة الدقة «مناورة مسعورة لعمل المستحيل» يمكن أن تنطبق على السياسة البريطانية برمتها. ولو استعرضنا ما حدث الآن لبدا أمراً استثنائياً أن يبقى الوضع "دون حسم" في الفترة بين فوز المحافظين في الانتخابات في حزيران/ يونيو 1970 وآذار/ مارس 1971، وهي فترة تسعة أشهر تقريباً. ولا شك في أن الحكام

كانوا يُطلعون على ما يجري، ولكن حتى موعد البيان البرلماني في 1 آذار/ مارس 1971 لم يتحدد أي شيء في شكله النهائي. وبعد أن تركت بريطانيا الأمور تسير على غير هدى خلال هذه الفترة الممتدة، أتاح الجدول الزمني الأصلي للانسحاب فترة سبعة أشهر فقط لوضع بنية سياسية جديدة. ومع ذلك فلابد من أن يبقى هذا الرأي غير مؤكد حتى تصبح وثائق وزارة الخارجية ومكتب مجلس الوزراء المتعلقة بهذه الفترة متاحة للاطلاع.

36. انظر التقرير الخاص بالاجتماع المطول الذي عقد بين الوكيل السياسي في أبوظبي لام والشيخ زايد في 5 آذار/ مارس في أبوظبي عقب عودة الحاكم من العين، أشار لام إلى إعجابه بحيوية الحاكم وثقته في نفسه. ويتحدث لام عن الحاكم فيقول: «إنه متماسك، ولم يسمح للإحباطات التي واجهته [بشأن الوحدة]... أن تضر بعلاقاته معنا أو أن تجعله يتراجع و"يتقوقع في خيمته" حسبما كنتم تخشون. وباختصار فهو على أتم الاستعداد لقيادة الخيول الثلاثة معاً: تحقيق اتحاد الإمارات العربية المتحدة، والوحدة بين أبوظبي ودبي (وبقية الإمارات المتصالحة) ومجلس الإمارات المتصالحة... . ومن ثم سألت الحاكم عن الخطوات التي يعتزم اتخاذها للمحافظة على استمرار وتماسك الاتحاد بين أبوظبي ودبي، فقال لي إن أفضل أسلوب لذلك هو إقناع الإمارات المتصالحة الأخرى بالانضمام لهذا الاتحاد... ويبدو له أن بعض الحكام الذين شاركوا في الاجتماع الذي عقد في دبي مؤخراً لم يستوعبوا بعد ما يريده الشعب ويرغب فيه. ويستطيع أن يؤكد لي أن أهل الإمارات المتصالحة يريدون وحدة الإمارات المتصالحة تحت زعامة أبوظبي ودبي، ولكنهم لا يريدون تحالفاً وثيقاً مع البحرين وقطر. وهو يرى أن وحدة الإمارات المتصالحة يجب أن تكون هدفه الرئيسي». انظر:

Unpublished FCO 8/9 57547, Lamb to Crawford, March 7, 1968.

وكانت هذه هي السياسة التي اتبعها الشيخ زايد باستمرار حتى مرحلة الإعلان النهائي عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

37. انظر:

Ali Ajjaj, "Social Development of the Pirate Coast," *Middle East Forum* 38, no. 7 (Summer 1962): 75-80.

38. انظر:

Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates*, 347.

39. في خطوة موفقة تم عقد المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي في أيار/ مايو 1981.

40. يؤكد فشل منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا SEATO والهيئات الشبيهة رأيه في هذا الصدد.

41. وصفه تريم في جملة بليغة حيث قال عنه: «إنه ليس أكثر من دائرة أشغال عامة موسَّعة». انظر:

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 174.

42. تم تشكيل مجلس وزراء وهيكل وزاري فرعي، بالإضافة إلى مجلس استشاري وطني من خمسين عضواً.

43. يحدد هذا التاريخ في بعض الحالات على أساس أنه يوم 16 تموز/ يوليو. انظر:

Chronicle of Progress: UAE 1971-1996, 25 years of Development in the United Arab Emirates (London: Trident Press, 1996), 13.

44. أوضحت أبوظبي في الاجتماعات الخاصة أنها لن تقبل ترتيباً دستورياً فضفاضاً، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل فإن أبوظبي ستختار بين أن تسير في طريقها وحدها أو أن تتحد مع أي إمارة أخرى ترغب في الاتحاد معها. وكان مفهوماً بصفة عامة أن الإمارات الأخرى المقصودة بهذا هي دبي والشارقة. انظر:

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 174-175.

45. برهنت التغييرات الدستورية على جدية رغبة أبوظبي في إنشاء هيكل خارج إطار الاتحاد المقترح، في حين يدل إعلان قيام صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي على المكاسب الاقتصادية التي ستتحقق لمن يسيرون معها على خطى الاتحاد.

46. كان لدى دبي عدد من النقاط التي تقلقها، ولكن تم التوصل إلى حلول لأغلبها في سلسلة من الاجتماعات الثنائية الخاصة خلال الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو. وواصلت حكومة إمارة دبي التعبير عن آمالها في إمكانية تحقيق الاتحاد التُساعي. وصرح مبعوث كبير قائلاً: «إن دبي موافقة على الاتحاد، ولكنها تطلب التمهل والانتظار لبعض الوقت، على الأقل ريثما يتخذ إخوتنا في قطر والبحرين قرارهم النهائي فيما يتعلق باختيار الاتحاد أو الاستقلال التام.» وردَّت أبوظبي بعدم وجود وقت، إذ إن الانسحاب البريطاني وشيك، وإن مخاطر عدم الاستقرار في حالة عدم وجود إدارة تحل محل البريطانيين وتملأ الفراغ قد أصبحت حقيقية بالفعل. انظر:

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 173-174.

47. الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 49. وقد ألغى التعديل الدستوري رقم (1) لعام 1996 عبارة مؤقت أينما وردت في نص الدستور، وتحولت الوثيقة نفسها "أي الدستور المؤقت" إلى دستور دائم. والإشارات الواردة هنا ترتبط بنص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة كما صدر في مطبوعات المجلس الوطني الاتحادي لعام 1997.

48. اعترضت رأس الخيمة على هيمنة أبوظبي ودبي، وعلى مبدأ سيطرة الإمارات الأكبر مساحة على ميزان القوى.

49. نشرة أخبار الساعة 1:30 بعد الظهر من إذاعة أبوظبي، يوم 18 تموز/ يوليو 1971. ورد الاقتباس في:

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 175-176.

50. انظر:

J.E. Peterson, "The Future of Federalism in the United Arab Emirates," in *Crosscurrents in the Gulf*, edited by H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson (New York, NY: Routledge, 1988), 221.

يرى بيترسون أن هذا التداخل قد أدى إلى ضعف الأجهزة الاتحادية عند المقارنة بالمؤسسات القائمة في كل إمارة على حدة، غير أن هذا التداخل يعني أيضاً أنه في إطار هيكل تنظيمي يتم الاحتفاظ فيه بالسلطات لتمارس في المستوى الأدنى، يتاح للمؤسسات المركزية أن تتدخل في المجالات التي كانت ستعتبر شرعياً من اختصاص السلطات المحلية في كل إمارة على حدة (أو ما يسمى "حقوق الولايات "states' rights" في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال).

51. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 15.

52. في مرحلة مبكرة كان هذا الدعم يستند إلى الدعوة التقليدية إلى تقديم المساعدة للشباب عندما يتزوجون، وكان الحاكم يوفر للمواطنين المسكن وسبل كسب العيش. وعلى امتداد السنوات تم تنظيم هذا النمط من العطاء السخي بقدر أكبر وأصبح له هدف اجتماعي مباشر. وفي مجتمع الإمارات العربية المتحدة كانت الزيجات تتم بين القبائل المختلفة أو في إطار كل قبيلة وحدها، وتقوم المصاهرة على أساس أنماط راسخة من التقاليد، ويؤدي الآباء دوراً مهماً في البحث عن شريك مناسب لأبنائهم وبناتهم. ومع الانفتاح النسبي الذي شهده مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت العادات القديمة بعض التغيير، فقد زاد عدد الزيجات التي تعقد مع أبناء بلاد عربية أخرى ومع غير العرب أيضاً. واهتم الشيخ زايد بهذا الأمر وأصبح إحدى القضايا التي تشغل باله، خاصة أنه اعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأساسية. وصمم الشيخ زايد على تشجيع زواج مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمواطناتها، وبذلك غدت إمكانية الزواج والمصاهرة بين مواطني الإمارات المختلفة وسيلة مهمة

لتقوية أواصر الوحدة والتماسك على مستوى الدولة بأكملها . وبناء عليه فقد قام بإنشاء مؤسسة في إطار الميزانية الاتحادية لتمويل صندوق الزواج الذي يمنح هبات تصل إلى (70 ألف) درهم إماراتي لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الذين يتزوجون من مواطنات الدولة . وقد ارتفعت ميزانية صندوق الزواج تدريجياً إلى أكثر من مليار درهم . وعلاوة على ذلك سعى صندوق الزواج إلى تخفيف العوائق التي تحد من زواج المواطنين بالمواطنات، والتي تتمثل في مطالبة أسر الفتيات من المواطنات بمهور عالية . وقد عمل الصندوق بنشاط وحقق نجاحات ملموسة في تشجيعه الزواج بين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطناتها، وبخاصة في أوساط الطلاب المواطنين الذين يدرسون في الخارج . انظر

Women in the UAE (Abu Dhabi: The UAE Women's Federation, 1995), 51-54.

53 . دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 16 .

54 . المرجع نفسه، المادة 17 .

55 . لم تكن رؤية التعاون هذه مقتصرة على دولة الإمارات العربية المتحدة حسبما أعلن الشيخ زايد في الاجتماع الأول للمجلس الوطني الاتحادي . فقد قال : « ... لقد انضمت دولة الاتحاد إلى جامعة الدول العربية لكي نشارك أشقاءنا العرب في العمل من أجل القضية العربية وتحقيق أهداف الجامعة، مع إيماننا التام بأن مستقبل شعبنا مرتبط بالمصير المشترك للأمة العربية» .

انظر :

Sheikh Zayed, Hopes and Deeds (Beirut: Book and Publishing Establishment, 1990), 20.

انظر أيضاً المادة 6 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنص على أن : «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك . وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية» .

56 . على سبيل المثال، منذ عام 1946 ظل الشيخ زايد يؤمن بحل النزاعات التي تقع بين "الأشقاء العرب" عن طريق الحوار والتسوية الموضوعية، ولذلك كسب تأييد زعماء القبائل وأعيان المنطقة وكوّن على وجه الخصوص علاقة تعاون جيدة مع كل من إمارة دبي وسلطنة عُمان .

57 . انظر المادة 6 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة .

58 . نص التقرير في :

Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates*, 176.

59 . بحلول عام 1968/ 1969 كانت أبوظبي توفر 90٪ من ميزانية التنمية للإمارات المتصالحة، وأوضح الشيخ زايد أن موارد أبوظبي سوف تكون متاحة للدولة الجديدة . إن هذا الإحساس بالأمن والاطمئنان كان له دور كبير في إقناع إخوانه حكام الإمارات بأن الانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة سيعود بالفائدة على الجميع . انظر :

Mohammad Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates: A Modern History* (London: Hurtwood Press Ltd., 1978), 81.

60 . يشير جون ديوك أنتوني إلى أن تركيز السلطة والقوة السياسية في إمارتي أبوظبي ودبي كان مصدر قلق بالنسبة إلى بعض الإمارات الأقل ثراء، ولكن من الصعب أن نتخيل الوضع لو لم يتم الأمر على هذا النحو . لقد وفرت أبوظبي أغلب الموارد المالية اللازمة للدولة الوليدة . وفي الوقت الذي كان الشيخ زايد متهيئاً للمضي في مسيرة

الاتحاد بخطى محسوبة ومتروية، فإنه ما كان ليقبل مطلقاً إجبار أبوظبي على قبول التصويت بالأغلبية من قبل الإمارات الأصغر مساحة ضد مصلحة أبوظبي. انظر:

John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: The Middle East Institute,1975), 105-112.

61. في جوانب عديدة كانت هذه العلاقة مماثلة للعلاقة التي ربطت بين رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل والرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلن روزفلت في تزعمهما لقضية الحلفاء وقيادتهم إلى تحقيق الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وكما حدث في حالة العلاقة بين تشرشل وروزفلت، كان لكلا الزعيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ زايد وصاحب السمو الشيخ راشد، شخصية قوية وأهداف وغايات مختلفة تماماً، فقد كانا يختلفان بشدة أحياناً حول قضايا سياسية، ولكن التفاهم الراسخ القائم بينهما وإحساسهما بالهدف المشترك مكّناهُما من تجاوز الاختلافات في نهاية المطاف.

62. انظر:

Chronicle of Progress, 13.

63. انظر المرجع نفسه.

64. انظر:

Peterson, "The Future of Federalism in the United Arab Emirates," 212.

65. انظر:

Anthony, "The Union of Arab Amirates," 271-287.

66. انظر:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 152.

67. انظر:

Peterson, "The Future of Federalism in the United Arab Emirates," 198.

68. المرجع نفسه.

69. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership*, 48-49.

الفصل الثامن: بناء الدولة

1. تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في الأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وتم رفع علمها للمرة الأولى أمام مقر المنظمة الدولية في نيويورك يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1971.
2. استوعب الشيخ زايد - المطّلع على تاريخ المنطقة والمتفهم لتقاليد الأسرة الحاكمة التي ينتمي إليها - أسباب الضجة التي أثيرت بسبب محاولة البريطانيين فرض استخدام علم القواسم عام 1901. انظر الفصل الثاني.
3. كان الصقر مستخدماً أيضاً بوصفه شعاراً لإمارة أبوظبي.
4. على سبيل المثال؛ لم تكن مسألة الحدود مع المملكة العربية السعودية قد حلت حتى ذلك الوقت، كما كانت إيران قد احتلت ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبوموسى). ومن وجهة النظر الفنية لم تكن إمارة رأس الخيمة قد انضمت إلى الاتحاد عندما احتلت إيران جزيرتين من هذه

الجزر. ولكن بعد انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد في مطلع عام 1972، أصبح هذا النزاع موضع اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها. ومنذ تلك اللحظة ظلت قضية الجزر الإماراتية المحتلة تشكل مرتكزاً رئيسياً لسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تسعى إلى استعادة هذه الجزر باستخدام كل الوسائل السلمية الممكنة.

5. على سبيل المثال؛ لم يكن معالي أحمد خليفة السويدي مسؤولاً فقط عن بناء شبكة العلاقات الخارجية للدولة الجديدة بصفته وزيراً للخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل كان مسؤولاً أيضاً عن تطوير النظام الإداري والاقتصادي الجديد في الداخل.

6. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership: The United Arab Emirates 1971–1987*, edited by Shams Al-Din Al-Doaifi (Beirut: Book and Publishing Establishment, n. d.), 41.

7. المرجع نفسه، ص 42.

8. كان قد عمل بجد من أجل إرساء علاقات جيدة داخل الأسرة الحاكمة، وفي إطار الروابط الأوسع ضمن منظومة بني ياس.

9. انظر: Sheikh Zayed, *Leadership*, 41. وفي الاتجاه نفسه يقول صاحب السمو الشيخ زايد في كلمة له أمام المجلس الأعلى عام 1989: «أنا لا أفرض آرائي ولست مستبداً برأيي سواء داخل المجلس أو في المجتمع بصفة عامة. وإذا كانت هناك آراء تتعارض مع آرائي فإنني على استعداد دائم للتوافق مع وجهة النظر الأقرب للرأي الصحيح، لأنني أعتقد أن هذه فضيلة تفرضها العلاقات الجيدة والحوار البناء بين رئيس الدولة وإخوانه الحكام وبين الحكام وأبناء شعبهم». انظر صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* عدد يوم 10 كانون الثاني/ يناير 1989. طبّق الشيخ زايد أيضاً مبدأ عدم فرض الوحدة بالقوة على دبلوماسيته في المحيط الإقليمي. وفي رسالة وجهها إلى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح خلال المواجهات المسلحة التي اندلعت في اليمن عام 1994 قال صاحب السمو الشيخ زايد: «إن استخدام القوة لن يحقق الوحدة، فالوحدة لا تتحقق بالقهر وقوة السلاح. إن لغة القوة واستخدام الوسائل العسكرية في تسوية الخلافات أمر غير مقبول ولن يحقق أي خير لشعب اليمن». انظر صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* عدد 28 أيار/ مايو 1994.

10. لم تكتسب "الثورة البيضاء" التي أعلنها الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عمقاً شعبياً، بينما أدى الإنفاق الزائد في المملكة العربية السعودية خلال الستينيات إلى خلق اقتصاد غير متوازن احتاج إلى إصلاحات كبيرة تحت إشراف الملك فيصل بن عبدالعزيز عندما كان رئيساً لمجلس الوزراء ثم بعدما أصبح ملكاً في وقت لاحق. أما الدول الأصغر مساحة – البحرين وقطر – فلم تكن لها تجربة مشابهة، كما لم تكن دولة الكويت أيضاً نموذجاً قابلاً للمقارنة. حول تجربة دولة الكويت انظر:

Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (New York, NY: Cambridge University Press, 1990).

11. حدد الدستور المؤقت مجالات تختص بها السلطات الاتحادية مثل الصحة والمواصلات. وفي بعض المجالات – مثل تطبيق القانون – تم اقتسام المسؤوليات.

12. كانت الوظائف الجديدة توزع وفق نظام الاختيار القائم على المؤهلات المناسبة، وكانت هناك منافسة قوية بين مواطني جميع الإمارات للحصول على هذه الوظائف في الإدارات الاتحادية.

13. ربط كل من رضا خان في إيران وأتاتورك في تركيا بناء دولة جديدة بتدمير القدر الأكبر من هيكل المجتمع السابق.

14. المشكلات التي أشار إليها صمويل هنتنجتون في كتابه *Political Order in Changing Societies* وتحديداً في الفصل الثالث المعنون "Political Change in Traditional Polities" لم تظهر في تجربة تطوير دولة الإمارات العربية

المتحدة. وربما يكمن السبب في كفاءة شخصية صاحب السمو الشيخ زايد وقدرته على تحقيق المتطلبات التي حددها هنتنجتون حين قال: «لكي يتمكن النظام السياسي من التكيف على نحو ناجح مع عملية التحديث، فإنه يجب أن يتمكن أولاً من ابتكار السياسات، أي أن يدفع ويعزز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بتدخل من قبل الدولة... ويشمل ذلك التوسع في مجالي المواصلات والتعليم، وتوسيع قاعدة الولاءات من نطاق العائلة والقرية والقبيلة إلى رحاب الدولة، وإضفاء السمة العلمانية على الحياة العامة وترشيد بُنى السلطة وتعزيز دور المؤسسات المتخصصة وإحلال معايير الكفاءة بدلاً من معايير الحسب والنسب، وتوسيع التوزيع الأكثر عدلاً للموارد المادية والرمزية» (ص 140). إلا أن هذا التحول تم إنجازه دون تجاوز أطر الحكم الموجودة على مستوى الإمارة، فقد سار التحديث والتطوير جنباً إلى جنب مع المحافظة على التقاليد. لكن هذا لا يعتبر شيئاً لا مثيل له؛ فقد أشار هنتنجتون إلى أن «سهولة سير عملية التحديث داخل المجتمع الأمريكي قد حالت دون تحديث المؤسسات السياسية. وبهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجمع بين أحدث مجتمع عصري في العالم وأقدم الوحدات السياسية في العالم» (ص 129). ويمثل إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً مماثلاً للولايات المتحدة الأمريكية في استيعاب كل من الحداثة والتقليد ضمن مجتمع واحد. انظر:

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968).

إن الآلية التي أتاحت تحقيق هذا الجمع بين الحداثة والتقليد هي أن ما سمي بالاقتصاد "الريعي" قد مكّن الدولة الجديدة من تقديم فوائد لمواطنيها بدلاً من أن تثقل كاهلهم بأعباء جديدة. وعلاوة على ذلك، وكما أشارت جيل كريستال، «فإن الاستفادة من الدولة تعتبر مورداً مهماً» وفي الإمارات العربية المتحدة تشير هذه العبارة إلى الدولة الاتحادية الجديدة. انظر:

Jill Crystal, "Sources of Power: Social Stratification and Political Influence in the Arabian Gulf" (unpublished paper presented to the Annual Meeting of the Middle East Studies Association in Portland, Oregon, October 1992), 19.

15. منح الدستور حقوقاً معينة للمواطنين لم ينالوها من قبل مطلقاً، وعملت القوانين الاتحادية على حماية الشعب من الاستغلال التجاري والاجتماعي؛ وعلى سبيل المثال يسمح للمواطن دون غيره بتملك الأراضي والعقارات أو مزاولة العمل التجاري الخاص، وتحتاج الشركات الأجنبية إلى كفيل أو شريك محلي. وقد مكّن هذا القانون الأسر المواطنة من تنفيذ مشروعاتها التجارية الخاصة بأقل قدر من المخاطرة. وبالإضافة إلى ذلك ليست هناك أي ضرائب اتحادية على المواطنين.

16. في مقابلة مع الإذاعة الهندية All India Radio عام 1984 قال الشيخ زايد: «ظل شعبنا يعاني عقوداً من العزلة والفقر إلى أن تم اكتشاف النفط. وكان من واجبنا أن نعمل بكل طاقتنا على تعويضه عن طريق تخطيط وتنفيذ البنى التحتية الاقتصادية والسياسية التي تمكّن المواطنين من أن يعيشوا حياة كريمة وآمنة». أعيد نشر نص المقابلة في صحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times* عدد 4 كانون الأول/ ديسمبر 1984.

17. على سبيل المثال؛ كان الهدف من إنشاء جمعية المرأة الظبيانية في شباط/ فبراير 1973 هو خلق دور متميز للمرأة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حققت هذه المبادرات نجاحاً كبيراً خلال أكثر من عشرين عاماً. وبحلول عام 1997 حققت المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر معدل للتنمية البشرية في الدول العربية، وذلك طبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة. انظر:

UAE Ministry of Information and Culture, *UAE Yearbook 1997* (London: Trident Press, 1997), 190.

18. انظر:

Chronicle of Progress, UAE 1971-1996: 25 years of Development in the United Arab Emirates (London: Trident Press, 1996), 19.

19. انظر:

Malcolm C. Peck, *The United Arab Emirates: A Venture in Unity* (London: Croom Helm, 1986).

كانت عملية التنمية التي تمت في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر تماسكاً واعتدالاً من طفرة النمو التي حدثت في إيران خلال الفترة نفسها. وكانت أغلب الانتقادات - التي ركز أغلبها على الازدواجية ووفرة الإمكانيات - قصيرة النظر، فالكاتب نفسه الذي علق بصورة سلبية على تطوير منشآت الموانئ والمطارات في عدد من الإمارات، أشار أيضاً إلى حالة الشلل الناجمة عن وجود موان غير ملائمة وتأثيرها في إيران حيث اضطرت أكثر من 200 سفينة للانتظار في أحد الموانئ لكي تفرغ حمولتها، ووصل متوسط مدة الانتظار إلى خمسة أشهر. وقد امتصت التكلفة الإضافية الناتجة عن هذا التأخير نسبة 5٪ من عوائد النفط في إيران، ولم يحدث شيء من هذا القبيل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ثبت أن البنية التحتية قادرة على التعامل مع معدل سرعة في التنمية لم يتوقعه سوى القليلين. انظر:

J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West* (London: Basic Books, 1980), 197-200, 293.

20. وصفه أحد الكتاب بأنه «إفراط في البناء أثارته المنافسة بين الإمارات» انظر:

Peck, *The United Arab Emirates*,100.

21. وبطبيعة الحال فإن الشيخ زايد كان قد أعاد الحياة إلى العين من خلال ما أنجزه على مستوى مشروعات الري والزراعة في الخمسينيات والستينيات.

22. انظر:

Food and Agricultural Organization of the United Nations, *Agricultural Development in the United Arab Emirates: Report on the Present Position, Prospects and Priorities* (prepared by FAO Technical Advisory Mission, Cairo, 1973).

23. المرجع السابق، أشارت هذه الدراسة أيضاً إلى تحسينات رئيسية في مصايد الأسماك التي كانت ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

24. «عندما ينظر المرء حوله اليوم فإنه من السهل عليه أن يرى نتائج جهود الشيخ زايد المتواصلة في هذا المجال؛ فالقرى والمدن في كافة أرجاء الإمارات مغطاة بالخضرة، وخاصة في أبوظبي وبعض الجزر، فمنذ عام 1966 تمت زراعة نحو 9 ملايين شجرة. إن التحول الذي تشهده البلاد لا يصدق». انظر:

Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: The London Centre of Arab Studies, 1995), 154-155.

25. خلال الفترة 1977 - 1981 زاد إنتاج الفواكه من 38 ألف طن إلى 146 ألف طن، في حين تضاعف إنتاج البيض في الفترة ذاتها، ووصل إنتاج الخضراوات إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.

26. تم إنشاء أكثر من 280 مزرعة في منطقة العين.

27. هناك محطات بحثية أخرى عاملة في أم القيوين تختص بمزارع الألبان، وقد أضحت الإمارات قادرةً على توفير احتياجات جزء كبير من الأسواق المحلية من منتجات الألبان. كما أنشئت مزرعة للدواجن في الفجيرة مصممة لتوفير جزء كبير من الاحتياجات المحلية.

28. أحد هذه المشاتل الزراعية على طريق أبوظبي العام، ويقع في منطقة بوديب التي تتوافر فيها المياه الجوفية. وفي عام 1981 زرعت 84 ألف شتلة سنط (أكاسيا)، وكانت كل واحدة منها تروى يومياً بـ2-3 جالونات من الماء

مسحوبة من تسع آبار. وفي عام 1981 بلغت التكلفة 120 درهماً لزراعة كل شتلة ورعايتها لمدة عامين. انظر:

Peck, *The United Arab Emirates*, 107-108.

لذا فإن هذا المشتل قد مثّل استثماراً قيمته أكثر من 10 ملايين درهم، كما تم إنشاء عدد من المشاتل المماثلة في أنحاء مختلفة من الإمارات.

29. انظر:

Food and Agricultural Organization of the United Nations, *Agricultural Development in the United Arab Emirates*.

لجذور الأشجار أهمية كبيرة في ربط سطح التربة بالطبقة الواقعة تحتها مما يمنع التعرية، كما أن عملية النتح في بعض الأصناف المناسبة تؤدي إلى تحسين توازن الرطوبة في الجو، كذلك تؤدي إلى التقليل من درجة حرارة الأرض وتؤدي وظيفة حزام الحماية من الزحف الصحراوي، وتحول دون تعرية سطح التربة وهبوب الرياح من الصحراء.

30. 26 شباط/ فبراير 1979، انظر:

Chronicle of Progress, 142.

كان نطاق هذا التطور مذهلاً حقاً، فبحلول أيار/ مايو 1997 أضحت المزارع والأحراج تغطي ما نسبته 4.5٪ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تم استصلاح أراضي أكثر من 200 جزيرة كانت قاحلة في الماضي. وفضلاً عن ذلك تم تطبيق أكثر نظم معالجة المياه تقدماً بحيث يمكن استخدام مياه الصرف في ري المزارع والأحراج. كما تمت زراعة أشجار المنجروف - التي تنمو بشكل متفرق على طول الساحل - في المناطق الضحلة على امتداد الشريط الساحلي لتكون بيئة ملائمة للحياة البرية. انظر:

"How Sheikh Zayed Turned the Desert Green," *Christian Science Monitor*, May 27, 1997.

31. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership*, 99.

32. يمتاز حكم صاحب السمو الشيخ زايد للدولة بكثير من التسامح، وحتى عندما أدرك أن بعض الحكام يحاولون أن يزعزعوا سياساته وبشكل مباشر فإنه قرر ألا يتخذ أي خطوة ضدهم. ولكن عندما يصبح الوضع حرجاً فإنه يتخذ إجراء حاسماً، على غرار ما حدث عندما أوشكت مفاوضات الاتحاد على الانهيار عام 1971.

33. كان جوهر المشكلة التي واجهها صاحب السمو الشيخ زايد هو النزعة الاستقلالية القوية لدى كل إمارة، غير أنه استطاع أن يتغلب على المشكلة بسبب البنية السياسية الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت في طور التشكيل، وقد استطاع أن يتجنب المواجهة والأزمة لأنه كان واثقاً من دعم شعبه له.

34. كانت قوة دفاع أبوظبي أكبر حجماً بكثير، كما كانت مزودةً بمعدات أحدث مقارنة بقوة كشافة ساحل عُمان التي كانت قوةً بريةً منضبطةً وفعالةً وكانت عنصراً رئيسياً في القوات الاتحادية، رغم أنها كانت أقل تجهيزاً بالمعدات. أما من ناحية العمليات فمنذ الأيام الأولى من حكم الشيخ زايد في أبوظبي عملت هذه القوة بشكل مقرب من قوة دفاع أبوظبي، وكان هناك احترام وثقة متبادلان بين القوتين. وقد اقترح الشيخ زايد أن تعمل قوة دفاع أبوظبي تحت إمرة وقيادة قوة كشافة ساحل عُمان في دوريات خفر الصحراء حول ليوا والعين. وبعد انتقال قيادة قوة كشافة ساحل عُمان إلى الحكومة الإماراتية أصبح اسمها قوة دفاع الاتحاد. انظر:

John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1975), 104.

35. عارض قائد الانقلاب الشيخ صقر بن سلطان القاسمي (الذي حكم الشارقة إلى أن تم عزله عام 1965 بأوامر بريطانية) الاتفاقية مع إيران حول جزيرة أبو موسى، وكان يعتقد أنه يؤيد الانسحاب من الاتحاد وارتباط الشارقة برأس الخيمة. انظر:

John Duke Anthony, "The Union of Arab Amirates," *Middle East Journal* 26, no. 3 (Summer 1972): 276-277.

36. المرجع السابق، 277.

37. على سبيل الافتراض كان ممكناً من الناحية الإجرائية أن تختار العائلة الحاكمة حاكماً آخر، ولكن من الممكن ألا يعترف به إخوانه الحكام، وألا يأخذ مقعده في المجلس الأعلى. وفي عام 1987 عندما أثير خلاف حول صاحب الحق في مقعد الشارقة في المجلس الأعلى، كان واضحاً أن المجلس الأعلى لا يمكنه أن يحدد حاكم إمارة ما، لكنه قادر على الإعلان عن الشيخ صاحب الحق في مقعد الإمارة في المجلس الأعلى. وكان هذا الإجراء مماثلاً للسلطة التي كان المقيم السياسي يمارسها في السابق في "الاعتراف" بأي حاكم جديد. انظر:

Middle East Contemporary Survey, Vol. XI (Boulder, CO: 1987), 386-387.

38. عندما توفي حاكم الفجيرة عام 1974 خلفه ابنه الشيخ حمد بن محمد الشرقي. وقد أعلن المجلس الأعلى خبر الخلافة في 18 أيلول/ سبتمبر 1974. وفي عام 1981 خلف الشيخ راشد بن أحمد والده حاكماً لأم القيوين. وفي عام 1990 خلف الشيخ مكتوم بن راشد والده الشيخ راشد في حكم دبي، وتم انتقال السلطة في الحالات السابقة كلها بالطريقة السلمية السلسة ذاتها. وفي آخر الأمر حذت كل الإمارات حذو الشيخ زايد، فعينت رسمياً ولياً للعهد أو نائباً للحاكم.

39. عندما ثار الجدل حول توليه الرئاسة لفترة أخرى عام 1976 أعلن صاحب السمو الشيخ زايد صراحة أنه سوف يتصرف على نحو حاسم إذا اقتضت الضرورة، ولم يكن المقصود بمثل هذا التصرف إرغام أولئك الذين عارضوه، بل أن ينأى بنفسه عن مجال الجدل والنزاع، وفي هذا السياق كان التلميح بالانسحاب كافياً في حد ذاته لتسوية القضية بالطريقة التي ارتآها الشيخ زايد نفسه.

40. كما أوضح صاحب السمو الشيخ زايد للحكام الآخرين أنهم إذا فشلوا في السير تحت قيادته فإن على كل واحد منهم أن يسير في طريقه دون وجود الشيخ زايد أو دعمه. وكان المعنى الضمني لهذا هو التحذير بأن أبوظبي قادرة على أن تنمو وتزدهر - وربما لا يستطيع هذا سواها - خارج إطار الاتحاد. فمن دون ثروة أبوظبي ومكانتها التي تعضد من قوتهم، فإن ازدهارهم قد يتلاشى بالسرعة نفسها التي تحقق بها. وفي نهاية المطاف فإن القوة الحقيقية التي تقف خلف مشروع الوحدة الذي تبناه الشيخ زايد هي يقينه بأن المكاسب الواضحة التي تتحقق بفضل الاتحاد ستصبح مع مرور الوقت مقنعةً في حد ذاتها. والأهم من هذا وذاك أن صاحب السمو الشيخ زايد يثق بشعبه؛ ولعل أهم دليل على ذلك أنه في أزمتي عامي 1976 و1979 التف شعب دولة الإمارات العربية المتحدة بعفوية حول الرئيس دعماً لمفهوم الوحدة. وكانت إرادة الشعب الجلية هي القوة الحقيقية التي أجبرت أولئك المتشككين في جدوى مشروع الاتحاد على الكف عن معارضتهم والتحوُّل إلى دعم الشيخ زايد وتأييده.

41. انظر:

Chronicle of Progress, 99-105.

42. انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates*, second enlarged edition (London: Longman, 1996), 407-410.

43. انظر:

Chronicle of Progress, 142-144.

44. المرجع السابق، 147.

45. مقابلة مع *New York Times*، في 1 حزيران/ يونيو 1998.

46. انظر:

J.E. Peterson, "The Future of Federalism in the United Arab Emirates," in *Crosscurrents in the Gulf: Arab, Regional and Global Interests,* edited by H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson (New York, NY: Routledge, 1988), 216.

«في الظاهر على أقل تقدير، تباطأت عملية الاتحاد إلى حد لا يكاد يذكر، ولكن لم يشكك أحد في شرعية الدولة الاتحادية».

47. «المواطن هو الثروة الحقيقية في هذه الأرض، وهو أغلى إمكانيات هذا البلد». انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership,* 100.

48. أصبح الدستور دائماً في عام 1996، في حين تم توحيد القوات المسلحة رسمياً تحت قيادة مركزية واحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1997.

49. انظر:

Peterson, "The Future of Federalism in the United Arab Emirates," 210-227.

50. في عام 1971 كان ابنه الأكبر الشيخ خليفة في بداية العقد الثالث من عمره، في حين كان ابنه الثاني الشيخ سلطان في العقد الثاني من عمره، وكان عمر ابنه الثالث الشيخ محمد 11 عاماً. وفي الأعوام اللاحقة أصبح الأبناء الثلاثة سنداً أساسياً للشيخ زايد، أما في عام 1971 فلم تكن الحال كذلك. وفي حين كان الشيخ زايد يحظى بدعم أفراد أسرته، فإن المشهد السياسي لم يتغير تماماً إلا عندما اكتسب أبناؤه الخبرة اللازمة وشرعوا في الوقوف إلى جانبه والعمل معه. وفي عهد الشيخ شخبوط كان الشيخ زايد يحث دائماً على مشاركة أفراد الأسرة الحاكمة في الحكومة مشاركةً فعليةً. أما في عهده فقد استفاد تماماً من قدرات أفراد أسرته. وفيما يتعلق بأبنائه فقد حرص صاحب السمو الشيخ زايد على أن يدرَّبوا على الأدوار التي سيتولونها مستقبلاً، فهو نفسه قد تعلم مهارات الحكم أثناء توليه على مدى أعوام طويلة منصب ممثل الحاكم في العين، وكان حريصاً على أن يتدرب أبناؤه على الحكم ويتعلموا من التجربة مثلما فعل هو في عهد أخيه الشيخ شخبوط؛ وعلى سبيل المثال فقد تولى الشيخ خليفة المسؤولية مبكراً في العين مثل أبيه، وفي قوة دفاع أبوظبي، ورئيساً لوزراء إمارة أبوظبي. ومثلت هذه المناصب مسؤوليةً على عاتق الشيخ خليفة، كما كانت وسيلةً لتعلم فن الحكم. وقد حرص الشيخ زايد على أن يتلقى أبناؤه تعليماً ملائماً، إذ التحق الشيخ سلطان بالأكاديمية العسكرية الملكية في سانت هيرست في المملكة المتحدة، كما التحق الشيخ محمد بالأكاديمية ذاتها وبجامعة كامبريدج ببريطانيا. ومع تعمق خبرة أبناء الشيخ زايد في الحكم أضحوا سنداً ودعماً لأبيهم.

51. من الناحية التحليلية نستطيع أن نرى المحورين الداخلي والخارجي للسياسة يتقاطعان ويتفاعلان بطريقة معقدة ومتداخلة في الفترة بين 1971 - 1985 أكثر مما كانت عليه الحال خلال الفترة اللاحقة، وكان من أهم العوامل في هذا السياق تعيين الشيخ راشد بن سعيد رئيساً للوزراء عام 1979، فبقبول الشيخ راشد للمنصب يكون قد تعهد علناً بدعم الاتحاد. وكان الشيخ راشد حاكماً فذاً، غير أن مرضه في الثمانينيات أبعده عن القيام بتحمل دوره المحوري في الجدل حول هوية الاتحاد (اتحاد فضفاض أم اتحاد وثيق ومحكم؟). وقد أدى اعتلال صحته شيئاً فشيئاً وما ترتب على ذلك من خفوت تدريجي لهذا الصوت المؤثر (ثم رحيله المفجع عام 1990) إلى أن تفقد المسيرة الاتحادية أحد قادتها البارزين.

52. كان السلام الوطني والشعار الوطني والعلم الوطني موضوع مسابقة عامة على مستوى الدولة في تشرين الأول/ أكتوبر 1971.

53. في أيار/ مايو 1973 وبعد فترة انتقالية طويلة، حلت العملة الوطنية الجديدة "الدرهم" محل الدينار البحريني والريال القطري، وهما العملتان اللتان كانتا معتمدتين في الإمارات المختلفة. وكان سك عملة وطنية واحدة

ومضمونة ومربوطة بالدولار الأمريكي ويشرف عليها مجلس نقد جديد خطوةً اقتصاديةً وسياسيةً مهمة. وقد أثبتت هذه العملة استقرارها بشكل لافت للنظر بفضل قابليتها للتحويل تماماً؛ ونتيجةً لذلك أضحى نجاح الدرهم رمزاً لنجاح الاقتصاد الوطني.

54. دخلت إدارة بريد الاتحاد حيز التنفيذ في 1 آب/ أغسطس 1972، لتحل محل الطوابع التي كانت تصدرها كل إمارة على حدة. للاطلاع على تاريخ الطوابع انظر:

Stanley Gibbons, *Stamp Catalogue: Part 19, The Middle East*, 5th edition (London: Stanley Gibbons Ltd., 1996), 594-609.

55. تأسس اتحاد كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 وانضم إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في العام التالي. وفي عام 1974 انضم إلى الاتحاد العربي لكرة القدم وإلى الاتحاد الآسيوي لكرة القدم.

56. وصف حمدي تمام "الهدوء الدائم" بأنه أهم صفة لصاحب السمو الشيخ زايد. انظر:

Hamdi Tammam, *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan: The Leader and the March* (Tokyo: Dai Nippon Printing Co., 1983), 311.

57. انظر:

Bernhard Lewis, *Islam in History: Ideas, People, and Events in the Middle East*, revised edition (Chicago, IL: Open Court Publishing Company, 1993), 206.

يتحدث المؤلف في النص المقتبس عن دور العنصر التركي في تغيير النظام السياسي الإسلامي التقليدي. ومن اللافت للنظر أن هذه العناصر تتكرر في النظام الذي أنشأه الشيخ زايد.

58. وجهة نظر إيرا لابيدوس Ira M. Lapidus مهمة هنا، حيث تقول: «في حين لم يكن هناك نموذج للدولة الإسلامية قابل للنقل، كانت المجتمعات المسلمة تقوم عادةً على تصورات ومؤسسات ومفردات مماثلة، عموماً كان الحاكم المسلم بالنسبة إلى المسلمين رمزاً للنظام الشرعي، وضامناً لتطبيق القوانين الإسلامية، وممثلاً للاستمرارية التاريخية للمجتمعات الإسلامية منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. وقد اعتبر المسلمون أن الدول والإمبراطوريات هي حامية العبادات والتعليم والقوانين، وهم يتوقعون أن تحميهم الدولة في زمن الحرب... كما يتوقعون في زمن السلم رعاية العلماء ورجال الدين. إن وجود دولة إسلامية يضمن لشعبها أن النظام المتحضر المعروف في العالم معمول به». كما يبين لابيدوس في دراسته المطولة والمهمة أنه على مدى القرون أخذت الدولة الإسلامية "الموجهة توجيهاً صحيحاً" أشكالاً مختلفةً. انظر:

Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 264ff.

الفصل التاسع: الدفاع عن الدولة والمحافظة على منجزاتها

1. برر البريطانيون ذلك بقولهم إن التدريب المحلي لم يكن كافياً لاستخدام التجهيزات المعقدة والمتقدمة. غير أنه في مرحلة ما بعد الحكم البريطاني أدرك الشيخ زايد أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة بحاجة إلى أن تكون قواتها المسلحة قادرة على ردع التهديد، وهو الأمر الذي يعتمد على امتلاك معدات متقدمة ومتفوقة.

2. قبل عام 1971 انحصر التعليم ومعرفة القراءة والكتابة في نطاق ضيق، ففي جميع الإمارات المتصالحة لم يتجاوز عدد الملتحقين بالمدارس في مطلع الخمسينيات 250 طالباً سنوياً، غير أن هذا الرقم ارتفع إلى أكثر من 3000 طالب بعد عشرة أعوام فقط. وفي الأيام الأولى من عمر دولة الإمارات العربية المتحدة تجاوز عدد الملتحقين بمدارس الدولة 30000 طالب، وهو الرقم الذي تضاعف عشر مرات بحلول عام 1996-1997.

يمكن الاطلاع على الإحصاءات ذات الصلة في:

Abdullah Mograby, "Human Development in the United Arab Emirates: Indicators and Challenges," in *Education and the Arab World* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999), 286-291.

ونتيجة لذلك فإنه بحلول عام 1994 ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة إلى 78.6٪، أي إنها أعلى من كلّ دول المنطقة الأخرى باستثناء البحرين. انظر:

UNDP Human Development Report 1997, 146-147.

وقد وجد أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة الذين نالوا حظاً من التعليم عدداً من قنوات الاتصال المتاحة لهم، إذ بدأ إصدار صحيفة أسبوعية هي "الاتحاد" في أبوظبي اعتباراً من 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1969، والتي باتت تصدر يومياً فيما بعد. وفي عام 1970 ظهرت للمرة الأولى في الشارقة صحيفة أخرى هي "الخليج". وقد نشرت هاتان الصحيفتان الأخبار المحلية، وكذلك الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية مثل *Emirates News* و*Khaleej Times*، إضافةً إلى تغطية الأخبار والأحداث الدولية في مختلف أنحاء العالم، والتي كان القدر الأكبر منها يستقى من وكالات الأنباء الدولية. وقد أبرزت وكالات الأنباء الدور المتنامي الذي تؤديه دولة الإمارات العربية المتحدة في الشؤون الدولية، وبدأ أبناء الدولة يحسون بالدور المهم الذي تؤديه دولتهم في القضايا العربية خاصةً وفي الأحداث الدولية عامةً. وعلاوةً على ذلك فقد بدأ توزيع ثلاث صحف عربية رئيسية أخرى بعد عام 1969، إذ صدرت في أبوظبي صحيفتا "الوحدة" (1973) و"الفجر" (1975)، في حين صدرت في دبي صحيفة "البيان" (1980). أما الصحف الإنجليزية في الدولة فشملت *Emirates News* (أبوظبي، وهي مرتبطة بصحيفة "الاتحاد" العربية، آب/ أغسطس 1971) و*Kaleej Times* (دبي، 1978)، و*Gulf News* (دبي، 1979)، و*Gulf Today* (الشارقة، 1996). انظر:

أحمد نفادي، **صحافة الإمارات: النشأة والتطور الفني والتاريخي**، أبوظبي، المجمَّع الثقافي، 1996.

3. يساعد الإجماع الشعبي في دولة الإمارات العربية المتحدة على صاحب السمو الشيخ زايد بوصفه رئيساً لم يتصوروا سواه يقود الدولة، على تفسير الدعم الذي جاء من كل حدب وصوب في أحداث عامي 1976 و1979 (انظر الفصل الثامن)، فحينئذ كانت الإذاعة والتلفاز قد أديا دوراً مهماً في ترسيخ شعبيته بين أبناء شعبه.

4. مجموعة خطب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي، د. ت)، ص 14.

5. أشار السير وليم لوس المقيم السياسي في الخليج في تقرير له عام 1962 إلى أن الشيخ زايد يؤثر تسوية الخلافات مع جيرانه من خلال مقابلتهم وجهاً لوجه والتحدث إليهم بشأنها، غير أنه «لا يضحي بمصالح أبوظبي من أجل مجرد التوصل إلى اتفاق» انظر:

Unpublished FO 371/163025, W.H. Luce (Political Resident, Bahrain) to A.R. Walmsley (Foreign Office), March 30, 1962.

6. انظر:

مجموعة أحاديث وتصريحات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي، د. ت)، ص 30-31.

7. انظر:

UAE Ministry of Information and Culture, *UAE Yearbook 1997* (London: Trident Press, 1997), 58.

8. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506, Lamb (Political Resident, Abu Dhabi) to Phillips (British Residency, Bahrain), September 16, 1965.

9. علق لام Lamb على محادثة له مع الشيخ زايد قائلاً ما يلي: «أخبرني زايد أنه تحدث بشكل منفصل إلى شخبوط حول أهمية أن يتوافر ضباط من الجيش البريطاني لتشكيل الجيش وتدريبه وقيادته ...». أي إن الشيخ زايد كان يرى بوضوح أن تشكيل الجيش ليس قضية طلب معدات فحسب، بل إن ذلك يقتضي توافر القوات المناسبة والدعم اللوجستي علاوةً على التدريب وبناء منظومة قيادية مناسبة. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506, Lamb to Phillips, October 11, 1965.

10. على سبيل المثال؛ خلال اجتماع مهم عُقد في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 كان لدى الشيخ زايد رؤية واضحة حول الحقائق الكامنة وراء تنظيم دوريات الهجانة، إذ راح يشرح لأخيه وبشكل مفصّل كيفية تنظيم قوة حديثة. انظر المرجع السابق. ثم ذهب الشيخ زايد إلى المملكة المتحدة لشراء معدات لقوة دفاع أبوظبي. انظر:

Unpublished FO 371/185578 35760, Weir (Foreign Office) to Thomson (Minister of State, Foreign Office), June 29, 1966.

11. انظر:

Unpublished FO 371/179929 35506, Lamb to Phillips, October 11, 1965.

12. انظر:

Unpublished FO 371/185553 35716, Lamb to Balfour-Paul (British Residency, Bahrain), November 5, 1966.

13. مرت عملية التعاقد لشراء طائرات هوكر Hawker البريطانية ببعض الصعوبات التي تمت تسويتها بعد أن اتخذ الشيخ زايد موقفاً حازماً إزاءها. وفي تقرير حول اجتماع مع الشيخ زايد حضره الميجور بي. سينكوك Major P. Sincock (انظر: Annex A to 165/2 MAO المؤرخ في 16 أيلول/ سبتمبر 1969) نقرأ ما يلي: «كما شعر أنه "خُدع" ... بإنفاق الأموال دون ضرورة تُذكر، وأنه "خُدع" من قبل شركة هوكرز Hawkers بشأن صفقة طائرات هنتر Hunter»، فقد قدّمت هوكرز فواتير تفوق كثيراً ما كان منتظراً في البداية، مما نتج عنه نفقات غير متوقعة. وكان رأي الشيخ زايد أنه لم يغير من مواصفاته، وأنه قد أتيحت لهم الفرصة لتحديد سعرهم، وعليهم الآن أن يلتزموا به، وفي هذا السياق وجد الشيخ زايد أنه من الأسهل التعامل مع الشركات الفرنسية. انظر:

Unpublished FCO 8/1242, Record of Audience with Shaikh Zaid, 13 September 1969.

14. المعلومات مأخوذة من:

Strategic Survey 1972 (London: International Institute for Strategic Studies, 1973).

انظر أيضاً الجدول 1 في:

John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1975), 105.

15. استمرت دبي في سياستها المستقلة بشأن شراء الأسلحة، فقد اشترت عربات مصفّحة بريطانية وإيطالية مختلفة عن تلك التي تم تزويد قوة دفاع أبوظبي وقوة دفاع الاتحاد بها.

16. انظر:

Unpublished FCO 8/11 57547, E.F. Henderson (Political Agent, Abu Dhabi) to Sir Stewart Crawford (Political Resident, Bahrain), April 4, 1968.

17. المرجع السابق.

18. المرجع السابق.

19. الفكرة المضادة التي طُرحت أحياناً على المسؤولين البريطانيين، ومفادها أنّ الشيخ زايد عازم على استخدام القوات الكبيرة ليرهب الحكام الآخرين في الساحل المتصالح، لم تدعمها الأحداث اللاحقة. أما تحليل الشيخ زايد كما رواه لاحقاً هندرسون فهو: «ردّ الشيخ زايد على كلّ اعتراضاتي بالقول إنه إذا لم يلق تعاوناً منا فإنه سيمضي في طريقه وحده وسيشكل جيشاً كبيراً قدر حاجته... وتأييداً لخطته يمكننا القول إنه رجل ذو عزيمة وثبات وشجاعة، وعنده من الأموال ما يعينه على إنجاز ذلك. وإن رأيه بأن الاتحاد السباعي الفضفاض سوف يفشل إن خلا من القوة الدافعة يعتبر صحيحاً من وجهة نظري... وإذا ما فشل الاتحاد فإنه يعتقد أن الناس سيغضبون وستندلع اضطرابات، وحينئذ فإن سلطة الشيوخ الذين لا يستطيعون الصمود وحدهم سوف تزول». انظر المرجع السابق.

20. انظر:

Unpublished FCO 8/14, Sir Stewart Crawford, Despatch of June 12, 1968, printed at FO/CO/WH, Appendix Section 3.

21. المرجع السابق.

22. انظر:

Unpublished FCO 8/49, A.T. Lamb to Sir Stewart Crawford, January 20, 1968.

23. وفي الوقت ذاته فقد أدرك صاحب السمو الشيخ زايد بحصافته في نيسان/ إبريل 1976 «أن توحيد مصادر الأسلحة التي يتم تزويد القوات المسلحة في الخليج العربي بها قد يضعف هذه الجيوش، حيث إن ذلك قد يضعها تحت سيطرة جهة محتكرة بعينها». انظر:

Chronicle of Progress: UAE 1971-1996, 25 years of Development in the United Arab Emirates (London: Trident Press, 1996), 94.

ويجب ألا نغفل هنا عن أهمية هذا التصريح، فقد استخدمت قضية تنويع مصادر التسليح مراراً وتكراراً لانتقاد سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة القائمة على تنويع مصادر التسلح. انظر:

Anthony H. Cordesman, *Bahrain, Oman, Qatar, and the UAE: Challenges of Security* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 378-380.

أما الافتراض غير المذكور صراحةً من وراء ما قاله كوردزمان فهو أن على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تجعل المعدات الأمريكية معياراً لها، على اعتبار أن كل الأنشطة الدفاعية المستقبلية سوف تتحقق في سياق موقف تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجاهل كوردزمان حقيقة أن إسرائيل تعتبر تهديداً من وجهة نظر الدول العربية، وهي ليست كذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان الشيخ زايد مدركاً تماماً لحقيقة أن القرارات الأمريكية الخاصة بصفقات توريد الأسلحة محكومة بتأثيرها المحتمل في إسرائيل، كما أشار في عام 1975 في سياق حديثه عن مقاتلات الميراج المتطورة التي يمتلكها إلى أنه «... إذا ما اندلعت مواجهة أخرى مع إسرائيل فإن إحدى دول المواجهة العربية قد تحتاجها، وسنكون عندئذ مستعدين لتسليمها، فهذا صراعنا المشترك. وخلال حرب أكتوبر ساهمت دولة الكويت بقوات مسلحة، ولو اندلعت مواجهة أخرى فمن المحتمل أن نساهم نحن بقوات مسلحة أيضاً». انظر مقابلة الشيخ زايد مع مجلة *Newsweek* في 10 آذار/ مارس 1975. ويمكن الاطلاع على رأي محايد بشأن مخاطر احتكار طرف واحد لعملية التزويد بالمتطلبات الدفاعية في:

John Duke Anthony, "The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy Coordination," in *Crosscurrents in the Gulf: Arab, Regional and Global Interests*, edited by H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson (New York, NY: Routledge, 1988), 56.

«إن وجود سياسة مشتركة لشراء الأسلحة يتطلب من الدول الست أن تعتمد في شراء أسلحتها وفي نظم المتابعة الخاصة بالدعم والتدريب في المدى البعيد على مصدر واحد بعينه؛ ونتيجة لذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستصبح معتمدةً اعتماداً أساسياً وحرجاً على مصدر واحد وهو الأمر الذي قد تكون قلة قليلة من الدول، إن وجدت، ... مستعدة للقيام به... أما الاعتبار المماثل في الأهمية، وإن لم يكن أكثر أهميةً، فهو أن علاقة كهذه سينظر إليها حتماً في المستقبل على أنها تحالف قائم بحكم الواقع، وهذا ما سيكون بمنزلة رسالة سياسية مهمة – ومثيرة للجدل من دون شك – لدول الشرق الأوسط والمجتمع الدولي». ورغم أن حرب الخليج الثانية قد زادت من الحاجة إلى العمل ضمن منظومة تحالف، فإنها لم تلغ حاجة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون لها سياسة عسكرية وخارجية مستقلة.

24. على سبيل المثال؛ خرّجت كلية زايد العسكرية في العين أول دفعة من الضباط في نيسان/ إبريل 1973. انظر:

Chronicle of Progress, 42.

25. انظر المرجع السابق، 82.

26. انظر المرجع السابق، 86.

27. انظر المرجع السابق، 95. عدّل المجلس الأعلى الدستور المؤقت بحيث أضحى للدولة الاتحادية وحدها حق إنشاء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية.

28. انظر:

Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic Region* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), 72.

29. تتركز تشكيلات القوات المسلحة للدولة في المنطقة الغربية في أبوظبي، والمنطقة الوسطى في دبي، والمنطقة الشمالية في رأس الخيمة.

30. انظر:

Chronicle of Progress, 126.

31. من الناحية العملية فقد ضمن كفاءة القوات المسلحة الوطنية على الدوام، وذلك من خلال تهميش القوات المحلية التي لم تندمج كليةً تحت منظومة القيادة الوطنية، لذا شكلت مثل هذه القوات عبئاً مالياً على الإمارة المعنية، ولعل ذلك كان إشارة إلى تبعة الاستقلال محلياً، وهو الأمر الذي تلاشى قبوله لدى الشعب شيئاً فشيئاً.

32. كان لكل قضايا المجتمع المدني تقريباً صداها في المؤسسة العسكرية؛ القوات الوطنية مقابل القوات المحلية في الإمارة، ودور المرأة في المجتمع، ودور الوافدين، والحاجة إلى الابتكارات التقنية، وقضايا المهارات والتدريب اللازم، وتطوير آليات اقتصادية فاعلة (نظام المبادلة "الأوفست" offsets)، ونقل التقنية، وما إلى ذلك.

33. انظر:

Unpublished NARA, Griffin, AmEmbassy, Abu Dhabi to Secretary of State, WashDC, Pol 23-28, UAE (Abu Dhabi) 1560, June 12, 1972.

34. انظر:

UAE Ministry of Information and Culture, *Yearbook 1998*, in Arabic (London: Trident Press), 130.

35. كان صاحب السمو الشيخ زايد مؤيداً في البداية للحظر الذي فرضه المجتمع الدولي على العراق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، إلا أنه أصيب بخيبة أمل شيئاً فشيئاً حين رأى أن الحظر المفروض على العراق لم يحقِّق غاياته. وكان ما آلمه تحديداً أن أبناء الشعب العراقيّ، وهم إخوة عرب، أخذوا يعانون تحت وطأة العقوبات، وأن معاناتهم تزداد حدة يوماً بعد يوم. وفي حين كان الشيخ زايد ملتزماً بالدفاع عن دولة الكويت والمشاركة في إجراءات الردع التي اتخذت ضد العراق (ومنها ما حدث على سبيل المثال في أزمة تشرين الأول/ أكتوبر 1994)، إلا أنه يرى أيضاً أنه قد «أضحى من واجبنا أن نضع نهاية لمعاناة الشعب العراقي». انظر:

"Zayed Calls for end to Iraq embargo," *Gulf News*, October 17, 1995.

وبحلول عام 1997 بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيه من صاحب السمو الشيخ زايد باتخاذ إجراءات لمساعدة الشعب العراقي، إذ تم جمع 35 طناً من المواد الغذائية والأدوية التي نُقلت إلى العراق في كانون الثاني/ يناير 1997، لتلحقها في الشهر التالي 500 طن أخرى من المساعدات. انظر:

UAE Yearbook 1997, 56.

36. من الصفات الضرورية في هذا السياق، والتي تنطبق على القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون هذه القوات مجهزة تجهيزاً جيداً، وأن تلتزم بمثل قيادية راسخة، وأن تكون قوات محترفة وليست مبنية على نظام التجنيد الإلزامي، وألا تكون منحازة إلى طرف دون آخر.

37. ارجع إلى تقرير جون إن. جاتش الابن John N. Gatch Jr. حول لقائه بالمسؤولين البريطانيين في السنة السابقة لتولي الشيخ زايد سلطاته: «آرثر بول الذي يصف نفسه بأنه رئيس هيئة البحوث في إدارة الشرق (وهي تشبه مكتب الاستخبارات والدراسات في وزارة الخارجية الأمريكية)، قسم دول الخليج في وزارة الخارجية (البريطانية)، والتي تضم ستة باحثين، يقوم حالياً بزيارة إلى الكويت كجزء من جولة في المنطقة. وخلال مناقشة حول الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط عموماً، أشار السيد بول إلى أن فكرة الكونفيدرالية أو خلق تجمع من حكومات مختلفة لم تعد في رأيه أمراً ممكناً من الناحية العملية ... كحل لمشكلات المملكة المتحدة في الخليج. كما أشار أيضاً إلى أن "الحل" النهائي والمنطقي لمشكلة ملء الفراغ الذي ستتركه بريطانيا، وهو الأمر الذي سيحدث مع الوقت، هو دخول المملكة العربية السعودية ... بوصفها قوة مهيمنة في المنطقة. وقد شرح وجهة نظره بقوله: إذا ما رحلت بريطانيا عن أبوظبي فإن من يخلفها منطقياً حسب رأينا هو المملكة العربية السعودية». انظر:

Unpublished NARA, American Embassy Kuwait to Department of State, Pol 1, Trucial States–UK, No A-228, March 11, 1965.

38. الدولتان المعنيتان هما المملكة العربية السعودية وإيران. وكان صاحب السمو الشيخ زايد معنياً أيضاً باستعادة العلاقات الطيبة مع قطر. وقد جاء في التقرير الأمريكي الأسبوعي الموجز US Weekly Summary: «إنَّ الفتور الذي كان الصفة المميزة لعلاقة أبوظبي مع جارتها قطر بدأ يزول بسرعة بفضل العلاقة القريبة والأخوية التي يبدو أنها تتطور بين حاكم أبوظبي الشيخ زايد والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب حاكم قطر. ووفقاً للبريطانيين فإن الرجلين تربطهما صداقة منذ فترة طويلة، غير أن صداقتهما تطوَّرت منذ تولي الشيخ زايد للحكم إلى علاقة ودّ سياسي واسعة. ويأمل البريطانيون اقتناص هذه الفرصة السانحة لإبرام اتفاق يجمع أبوظبي وقطر ليكون تسوية ودية لخلافهما التاريخي بشأن حدودهما البرية. وعندما تحدَّد الحدود البرية حسب نقاط مرجعية مقبولة فإنه يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تتطرق إلى القضية الشائكة والأكثر تعقيداً وهي رسم الحدود البحرية بين الدولتين. تعليق: إن تسوية الخلاف الحدودي بين أبوظبي وقطر قد يكون خطوةً إلى الأمام نحو منهج أكثر مهاودة يتَّبعه حكام دول الخليج الأخرى فيما يتعلق بمطالباتهم بالأراضي الخاصة بهم». انظر:

Unpublished NARA, Weekly Summaries Eastern Province, Bahrain and Trucial States, No. 15, October 12, 1966.

كما احتل العراق مكانةً مهمةً في تفكيره، غير أنه كان معنياً في المقام الأول بالدول التي تجمعه بها حدود برية أو بحرية مباشرة.

39. انظر:

Unpublished NARA, AmEmbassy Jidda to DOS, Incoming Telegram, April 18, 1967, 017004, Confidential Jidda 4296.

«أحسن زايد التصرف عندما كان هنا؛ فقد تحدث إلى الملك فيصل كما يتحدث الابن إلى أبيه، ليخبره أن أي شيء يملكه إنما هو تحت تصرف الملك فيصل، وأنه يعتبر الملك فيصل "سنداً" له، وأن المملكة العربية السعودية ستكون وجهته الأولى إذا ما تعرّض لمتاعب... وقد تطوّرت بالفعل علاقة شخصية طيبة بين الملك فيصل والشيخ زايد نتيجة للزيارة التي قام بها الثاني، وقد تكون هذه العلاقة أساساً جيداً يرتكز عليه».

40. انظر:

Unpublished NARA, AmEmbassy Jidda to DOS, Incoming Telegram, April 17, 1967, 015896, Confidential Jidda 4282.

«يقال إن زايد لم يكن راضياً تماماً عن النتائج غير الحاسمة لزيارته، وهو يلوم البريطانيين الآن لأنهم لم يمهدوا الطريق أكثر مع الملك فيصل بأن يوضحوا له أن القرى المحيطة بمدينة العين من أراضي أبوظبي. وقال مان Man (السفير البريطاني في المملكة العربية السعودية) إن الشيخ زايد ودّعه بفتور عند مغادرته أرض المطار».

41. أصرت المملكة العربية السعودية على "منفذ إلى الخليج" من خور العديد على سبيل المثال؛ وهذا ما كان مصدر نزاع لفترة طويلة أيضاً مع قطر. وكان الشيخ زايد مستعداً لمناقشة القضايا غير الجوهرية من أجل الوصول إلى تسوية عامة.

42. من الجدير بالذكر أن الملك عبدالعزيز قال ذات مرة: إنّ «البريطانيين هم شعب "لكن"، فهم يقولون أشياء ويعطونك تطمينات ولكنهم يضيفون "لكن" في النهاية». انظر:

Unpublished NARA 611.86/3-2350 [J] Rives Child to DOS, March 23, 1950.

والتي يتحدث فيها عن لقائه بالملك عبدالعزيز. أي إن البريطانيين من وجهة نظره مراوغون ويتملصون من تعهداتهم وهم غير جادين البتة في مفاوضاتهم.

43. ليس هناك وثائق مرجعية لهذه القصة غير أنها معروفة على نطاق واسع، ومن المؤكد أنها ليست مجرد أوهام.

44. في كانون الثاني/ يناير 1973 أرسل سفير الولايات المتحدة الأمريكية في أبوظبي وصفاً لاجتماع كشف عن حقائق جديدة مع القائم بالأعمال الفرنسي: «القائم بالأعمال الفرنسي المعيّن حديثاً جان بيليفييه Jean Bellivier والذي يقول إنه ملم إلى حدّ ما، ومن واقع خبرته السابقة في جدّة، بالمشكلة الحدودية بين أبوظبي والسعودية، قال لي مؤخراً إن انطباعه الذي تكون من محادثاته مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي منذ وصوله، أن الشيخ زايد سوف يتجنب على الأرجح أي مفاوضات جدية حول الخلاف الحدودي إلى أن يتمكن من مواجهة السعوديين من موقع قوة نسبية. ووفقاً لبيليفييه فإن زايد يشعر أن السبيل الوحيد لجعل الملك فيصل يتعامل معه باحترام، أي ألا يحاول أن يفرض عليه تسويةً ما على النحو الذي يتعامل به مع شيخ قبيلة صغيرة أقدم على ارتكاب خطأ معين، هو أن تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة (أي أبوظبي) قدرة عسكرية محليةً حديثةً وقوية بالقدر الذي يمكنها من ردع السعوديين ومنعهم من الاستيلاء الفعلي على الأراضي [كذا] أو تهديده وإخافته بعمل عسكري ما؛ لذا فإن زايد ينوي أن يواصل سياسة توسيع قوة دفاع أبوظبي وتجهيزها بحيث تمتلك

القدرة على صد أي تحرك عسكري قد يقدم عليه السعوديون ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. أما من ناحية التجهيزات فإن بيليفييه يعتقد أن زايد لن ينزع إلى التفاوض بشكل جديّ مع السعوديين قبل أن يمتلك جيشه الصغير [حينها] الذي يمتلك قدرات جوية ومدرعة مؤثرة. وقد سنحت لي الفرصة لأسأل بيليفييه عن الموعد المحدد لتسليم طائرات ميراج المقاتلة، فأوضح أن المشكلة تكمن في أن أبوظبي قد طلبت طائرات لم يكتمل بناؤها بعد، وأنه من غير المتوقع أن تُسلّم الدفعة الأولى المكونة من 12 طائرة من هذا الطراز، قبل كانون الأول/ ديسمبر 1973». انظر:

Unpublished NARA, AmEmbassy, Abu Dhabi to Department of State, Pol 32-1, Suad-UAE, January 29, 1973.

من أهم ما في هذه الرسالة أنها أوضحت أن مقاتلات الميراج سوف تكون على أحدث طراز، وستكون متفوقةً على الأرجح على ما تملكه السعودية.

45. انظر:

J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West* (London: Basic Books, 1980), 397.

46. ربما كان من المفترض ألا يكون الأمر مفاجئاً، ففي يوم 12 تشرين أول/ أكتوبر 1973، أرسل رؤساء مجالس إدارات أربع شركات نفط أمريكية رئيسية مذكرة إلى الرئيس نيكسون جاء فيها: «إن أي تصرف من قبل الحكومة الأمريكية في هذا الوقت في شكل زيادة المعونات العسكرية إلى إسرائيل سيكون له تأثير حرج وسلبي في علاقاتنا مع الدول العربية المعتدلة المنتجة للنفط». ورد هذا الاقتباس في المرجع نفسه، ص 396.

47. للحصول على التسلسل الزمني لهذه الأحداث، انظر:

Chronicle of Progress, 51-52.

48. وقد فات العديد من المحللين أن يتناولوا تأثير الخطوة التي أقدم عليها الشيخ زايد، ولكنها لم تسقط في كتاب J.B. Kelly، ففي سرده الشائق لأحداث حرب عام 1973، تمكّن على الأقل من استيعاب أهمية تلك الأحداث: «بالنسبة إلى العرب، وفّر التزامن المتميز للظروف الاقتصادية التي استجدت منذ خريف عام 1973 فرصة فريدة للتصرف كما لو أن قوة وعظمة خلافة الأمويين والعباسيين قد استعيدت». انظر:

Kelly, *Arabia, the Gulf and the West*, 395-457, particular 423.

49. «في أعقاب وقف إطلاق النار [عام 1973]، سحبت إسرائيل قواتها من داخل الأراضي المصرية الواقعة غرب قناة السويس، ثم قامت بإخلاء قطاع كبير من سيناء... . وكان السبب وراء الانسحاب من هذه الأراضي المحتلة - وهو تصرف غير معهود من الإسرائيليين - هو التحول الكبير في الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وميله نحو مصر. وربما كان السبب وراء هذا التحول هو إدراك الولايات المتحدة أن واردات النفط من الدول العربية ذات أهمية حيوية لازدهارها أكثر من العناد التوسعي للدولة اليهودية». انظر:

Otto von Pivka, *Armies of the Middle East* (Cambridge: Patrick Stephens Ltd., 1979), 47.

50. قدم الشيخ زايد مبلغ 100 مليون جنيه إسترليني دعماً لمصر وسوريا، وقام بتدبير هذا المبلغ بالحصول عليه من سوق لندن المالي. كما بادر إلى تنفيذ مقاطعة كاملة لتوريد النفط إلى حلفاء إسرائيل.

51. لن نتعرف الخلفية الكاملة لهذه الأحداث حتى يتم الإفراج عن السجلات والمحفوظات الخاصة بهذه السنوات، ولكن وزن الأدلة المعروفة حالياً والتسلسل الزمني للأحداث يوحي لنا بالأهمية الحيوية لخفض مستوى التوتر بين الجارتين العربيتين. لقد دخلت عدة عوامل أخرى في هذا القرار، ولكن النجاح في التوصل إلى الاتفاق كان يعتمد على الملك فيصل، الذي كان يمتلك كل الدوافع - الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى المكانة - التي تشجعه

على عدم القبول بأقل من مطالبه القصوى. وكان من السهل الحديث عن "الشرف". ولكن يبدو أن السبب المقبول وراء تغير موقفه هو الإعجاب الذي استحقه الشيخ زايد بترجمته الحديث الحماسي عن الشرف إلى واقع عملي بدعمه الكبير للقضية العربية، الأمر الذي أدخل عنصراً معنوياً مهماً إلى معادلة التفاوض. وكان معروفاً حينها أن أبوظبي في خضم أزمة مالية، وأعلن الشيخ زايد أنه قد اضطر إلى رهن دخله المستقبلي من ريع النفط لصالح مصارف لندن لكي يجمع المبالغ النقدية اللازمة لدعم القضية العربية.

52. انظر:

Anthony, *Arab States of the Lower Gulf*, 152.

53. تشير تقارير عديدة إلى محتوى الاتفاق، ولكن بنوده ونقاط التفاهم الأساسية فيه لم تنشر مطلقاً. ويمكن الاطلاع على أفضل تناول متوازن لهذا الاتفاق في كتاب Anthony, 148-149، والمهم أنه يضع الاتفاق في سياقه الحقيقي فيقول: «بحلول منتصف السبعينيات، لم تعد المملكة العربية السعودية ولا أبوظبي تفكران في مواجهة محتملة بينهما حول المناطق المتنازع عليها. [وهذه نتيجة مهمة "لإجراءات بناء الثقة" التي قام بها الشيخ زايد]. فبقدر متزايد تتقاسم الدولتان مصلحة حيوية في تكريس الحكم القبلي في المنطقة وفي إنشاء اتحاد إمارات [دولة الإمارات العربية المتحدة] قادر على الدفاع عن نفسه ضد التهديدات الخارجية. وبناء عليه، وفي تحرك تم تفسيره على نطاق واسع على أساس كونه جهداً مخلصاً لإنهاء النزاع، وافق مسؤولون على مستوى عال من البلدين على صيغة حل في 29 تموز/ يوليو 1974، يتم بموجبها تسوية القضايا محل الخلاف بينهما بأسلوب سلمي. [تم التوقيع على هذه الاتفاقيات من قبل الشيخ زايد والأمير فهد بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي آنذاك في 29 تموز/ يوليو. ولم تصبح هذه الصيغة واقعاً إلا عندما توصل الشيخ زايد والملك فيصل إلى اتفاقهما في 21 آب/ أغسطس 1974]. وطبقاً لهذه الصيغة أقرت الدولتان من حيث المبدأ الاعتراف بسيادة أبوظبي على ست قرى في منطقة واحة البريمي [البقية كانت تقع في سلطنة عُمان]، وهي القرى التي كانت تطالب بها المملكة العربية السعودية في السابق، وأن منطقة حقل زرارة النفطي الغنية (حقل الشيبة) المتنازع عليها سابقاً سيتم تقسيمها بين الدولتين، وأن المملكة العربية السعودية ستحصل على منفذ إلى الخليج العربي من خلال حدود أبوظبي في منطقة خور العديد. وقد مهد التوقيع على هذا الاتفاق الطريق لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، وسهل عملية تنسيق السياسات المشتركة المتعلقة بمسائل مثل النفط والأمن الإقليمي».
كان أنتوني Anthony، وهو مراقب أكاديمي مستقل، في زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وقت قصير من التوصل إلى الاتفاق، وتحدث مع عدد من كبار المسؤولين بشأنه. ومن المرجح أن يكون رأيه وحكمه هما الأقرب إلى الحقائق وسياقها. وعلى الرغم من أن تفاصيل الاتفاق قد خضعت لإعادة النظر خلال التعديلات الفنية اللاحقة، فقد ظل الجوهر باقياً حسب ما تم الاتفاق عليه بين الشيخ زايد والملك فيصل. وكانت الحصيلة كما لاحظها البروفيسور ريتشارد سكوفيلد هي أن «... مطالبة السعودية بالسيادة الكاملة على الواحة قد تم التخلي عنها في الواقع بموجب اتفاق عام 1974 مع أبوظبي». انظر:

Richard Schofield, "Borders and Territoriality in the Gulf and Arabian Peninsula during the twentieth century," in *Territorial Foundations of the Gulf States*, edited by Richard Schofield (London: UCL Press, 1994), 44.

54. في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1974 قام صاحب السمو الشيخ زايد للمرة الثانية بزيارة الملك فيصل لمناقشة الخطط المستقبلية، وبعد أسبوع من ذلك وصل وفد كبير برئاسة معالي أحمد خليفة السويدي لإعداد خطط للتعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات التربية والتعليم والإعلام والزراعة. وقد استكملت هذه الزيارة بحث الموضوعات التي ناقشها الزعيمان. انظر:

Chronicle of Progress, 71-72.

55. كان الهدف الرئيسي لصاحب السمو الشيخ زايد هو خلق مناخ أمني تتطور في سياقه دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حقق هذا الهدف. أما هدفه الثاني فهو تعزيز الوحدة الإقليمية وإشاعة روح التفاهم بين دول المنطقة، وقد تم تحقيق هذا الهدف أيضاً. وكان الهدف الثالث للشيخ زايد هو إنهاء مطالبات المملكة العربية السعودية بمنطقة العين، وقد تمكن من تحقيق هذا الهدف. أما تفاصيل الحدود بين البلدين فلم يتم تسويتها في ذلك اللقاء، وإنما أصبحت موضوعاً للتفاوض فيما بعد على مستوى أدنى. بيد أن السلام والصداقة هما الهدفان اللذان سعى الشيخ زايد لتحقيقهما، إدراكاً منه أن الجدل البريطاني حول "خطوط على الخريطة" لم يحقق شيئاً على امتداد 35 عاماً. ومنذ تلك اللحظة أصبح بالإمكان تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجارتها المملكة العربية السعودية، فقد أدرك الزعيمان أن مصالحهما المشتركة أكبر من خلافاتهما.

لقد كانت هناك أسباب عديدة لاستمرار التوتر في علاقات أبوظبي والمملكة العربية السعودية، وكان أحد أسبابه هو اعتقاد السعوديين أن البريطانيين قد أهانوهم، فعند إعداد ردها على المطالب السعودية في الثلاثينيات أصرت الحكومة البريطانية على أن الملك عبدالعزيز قد حكم نجداً تحت السلطة العثمانية. وكان هذا الرأي هو الذي تمسك به البريطانيون خلال أكثر من ثلاثين عاماً. وعليه فقد ادعوا في المذكرة التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة: «اعترف ابن سعود أيضاً بسيادة وسلطة الحكومة التركية، ولكنه سمح لنفسه بالاستيلاء على إقليم الحسا (الأحساء) الساحلي ... غير أنه بعد الانتهاء من هذا العمل، سارع ابن سعود إلى الخضوع للسيادة التركية العليا مرة أخرى. وفي مطلع عام 1914 دخل في اتفاق رسمي مع الحكومة التركية قبل بموجبه تعيينه والياً تركياً على نجد». انظر:

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom, Vol. 1 (Gerrards Cross: Archive Editions, 1987), 9, clause 13.

لكن الملك عبدالعزيز كان العدو اللدود للعثمانيين وقد طردهم من الحسا (الأحساء) في عام 1913. وعلاوة على ذلك كان الملك عبدالعزيز قد استرد إقليم نجد عام 1902 بعد طرد آل رشيد الذين كانوا حلفاء للعثمانيين. ولكن قيام الحكومة البريطانية التي كانت تتولى الشؤون الخارجية لأبوظبي ببناء موقفها على أساس تدني مكانة بيت آل سعود بالنسبة إلى عدوهم العثماني كان أمراً مهيناً. انظر:

The Buraimi Memorials 1955: Saudi Arabia, Vol. 1, part V, paragraphs 20 and 21, 398-399.

وهكذا، فباستيعابه لثنائية المطالب السعودية، رد الشيخ زايد على أساس أن المسألة ليست مسألة أرض فقط، ولكنها مسألة شرف ورد اعتبار. وقد تحدث الملك فيصل نفسه عن هذا الجانب. وكان الشيخ زايد قد تغاضى عن مناقشة تفاصيل الحدود التي تشعر الملك فيصل بالضيق والنفور، ولكنه عالج البعد الذي تجاهلته الحكومة البريطانية، ولربما كان هذا هو المفتاح الذي فتح الباب المغلق أمام إمكانية حل النزاع الطويل. وقد أقر الشيخ زايد على لسانه، في هذه الحالة وفي حالات أخرى، الواقع القائم وهو القوة السعودية المتفوقة في المنطقة، وبذلك عمل على إزالة هذا الغبن، وقد مكّنه ذلك من تأمين سحب الدعاوي السعودية المطالبة بالعين. للاطلاع على هذه الخلفية التاريخية. انظر:

J. C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert* (London: IB. Tauris, 1991), passim.

56. انظر:

Robert Litwak, *Security in the Persian Gulf 2: Sources of Inter-State Conflict* (Aldershot, UK: Gower Publishing Company Ltd. for the International Institute for Strategic Studies, 1981), 54.

«إن اتفاقية عام 1974، وتبادل المملكة العربية السعودية للتمثيل الدبلوماسي مع دولة الإمارات العربية المتحدة خطوتان مهدتا لفترة من تحسن العلاقات بين البلدين. وفي عامي 1974 و1975 ظهرت تكهنات من جهات عديدة، بأن العيوب الفنية الخطيرة في الخرائط والمستندات المدعمة للاتفاق قد تشعل النزاع من جديد. وعلى الرغم من التساؤلات التي تم إثارتها بشأن بعض الجوانب الخاصة بغموض تفاهم عام 1974، ظلت العلاقات الثنائية جيدة خلال عامي 1976 و1977 نظراً لقبول أبوظبي للموقف السعودي بشأن أسعار النفط في المؤتمر العاصف لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبيك" الذي عقد في الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر 1976». كما كان للدولتين مصلحة أيضاً في احتواء النشاط الهدام، وبخاصة في سلطنة عُمان بعد التصاعد المستمر لنشاط الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي.

57. إن دور الوساطة الذي أدته دولة الكويت بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قبل وبعد إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة كان دوراً مهماً ومشرفاً وجديراً بالتقدير؛ فقبل عام 1971 قدمت دولة الكويت مساهمة مهمة في مجال تطوير التعليم في المنطقة، وذلك بتقديم مساعدات كبيرة دون أن تنتظر أي عائد سياسي منها؛ ونتيجة لذلك كانت دولة الكويت محل ثقة باعتبارها تقدم المشورة المحايدة، ففي الأزمة السياسية عام 1979 كان الوسيط الكويتي هو الذي اقترح رسمياً تعيين الشيخ راشد رئيساً للوزراء، مما كان سبباً رئيسياً في التوصل إلى حل مناسب للأزمة السياسية الداخلية. انظر:

Anthony, *Arab States of the Lower Gulf*, 32-33.

58. «بادرت المملكة العربية السعودية إلى العمل من أجل قدر أكبر من التعاون بين دول الخليج العربية، إلى جانب العراق، في السبعينيات...». انظر:

Mazher A. Hameed, *Saudi Arabia, the West and the Security of the Gulf* (London: Croom Helm, 1986), 14.

59. أذعنت بريطانيا التي كانت في أواخر أيام سيطرتها على السياسة الخارجية للإمارات للإجراء الإيراني، وتركت دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت دولة مستقلة بالكامل وذات سيادة تواجه الأمر الواقع.

60. تصريح لصحيفة "الأنوار"، ورد في كتاب:

Sheikh Zayed, *Leadership: The United Arab Emirates 1971–1987*, edited by Shams Al-Din Al-Doaifi (Beirut: Book and Publishing Establishment, n. d.), 262.

61. انظر:

Chronicle of Progress, 372-373.

62. خطاب في افتتاح دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي في 30 كانون الثاني/ يناير 2000، ورد في:

Ministry of Information and Culture, *The Emirates Daily Digest*, no. 019, January 31, 2000.

63. ملاحظة قيلت في حفل غداء بالبيت الأبيض، 26 حزيران/ يونيو 1954. انظر:

Bartlett's Familiar Quotations (Boston, MA: Little Brown, 1992), 622.

وقد طرح الشيخ زايد المضمون نفسه إلى حد كبير عندما تحدث إلى لي دينزمور Lee Dinsmore عام 1972 قائلاً: «الأفضل أن يتم حل المشكلات عن طريق الحوار بدلاً من الاقتتال». انظر:

Unpublished NARA, Pol 15-1, UAE, Dhahran 318, February 16, 1972.

64. كان يفكر بصفة رئيسية في الدول العربية الواقعة في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر، ولم يتجاهل إيران أو العراق، ولكنه كان يدرك أن ضمهما في عمل مشترك سيكون أصعب بكثير.

65. هنا يندرج التزامه الرائد بالقضايا البيئية؛ لأن اهتمامه الكبير بتشجيع وتمويل برامج التطوير والبحوث طويلة الأجل في مجالات التاريخ الطبيعي، والعلاقة بين الإنسان والبيئة، وحماية البيئة، سابقاً بذلك زعماء الدول الآخرين بسنوات عديدة، هو أمر جدير بالذكر.

66. انظر مثلاً:

Unpublished FO 371/163025 33829, Luce (Political Resident, Bahrain) to Walmsley (Foreign Office, London), March 30, 1962.

«في 15 آذار/ مارس تحدث الشيخ زايد إلى سالم [علي موسى] ... ، وأبلغه بأنه لا يقبل طريقة تعامل شقيقه الشيخ شخبوط مع جيرانه. وأنه (أي زايد) لو كان في موقع المسؤولية فإنه سيلتقي جيرانه ويحاول التوصل إلى ترتيبات معقولة حول أي نزاع حالي بدلاً من ترك كل شيء لحكومة صاحبة الجلالة. وأعتقد أن الشيخ زايد بشخصيته المعروفة، يعني فعلاً ما يقوله هنا، على الرغم من أنه لن يقدم على التضحية بمصالح أبوظبي لمجرد التوصل إلى اتفاق فقط».

67. انظر:

Unpublished NARA, Pol 15-1, UAE, Dhahran 318, February 16, 1972.

68. انظر:

J. C. Matejka, "Political Participation in the Arab World: The Majlis Mechanism" Ph.D. dissertation (University of Texas at Austin, 1983).

69. انظر:

Peterson, *The Gulf Cooperation Council*, 51. Peterson, in turn, drew his information from Anthony Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, CO: Westview Press, 1980), 625 as well as Joseph A. Kechichian, "The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf," Ph.D. dissertation (University of Virginia, 1985), 18.

كانت هذه هي الخلفية التي استضافت فيها وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في 21 كانون الثاني/ يناير 1973 اجتماعاً ضم دبلوماسيين من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربية الأخرى. انظر:

Chronicle of Progress, 37.

وفي 3 أيلول/ سبتمبر 1973 أعلن صاحب السمو الشيخ زايد الذي كان يقوم بزيارات إلى الحكام في المنطقة عدداً من الخطوات الإضافية لتعميق أواصر التعاون بين «الدول الشقيقة في الخليج العربي». انظر: المرجع نفسه، ص 49.

70. قال هنري كيسنجر: «إن الفراغ الذي يخلفه انسحاب البريطانيين، والذي يتهدده الآن التوغل السوفيتي والمد الراديكالي، ستملؤه قوة محلية صديقة لنا». انظر:

Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf* (New York, NY: The Free Press, 1992), 88.

71. إن وضعية المملكة العربية السعودية في الخطة الأمريكية هي الاستعانة بها لسد الفراغ ولتكون تكملة لثقل القوة المطلوب في المنطقة. وكان من المقرر أن تحل «فترة السيادة الفارسية محل فترة السيادة البريطانية». انظر:

Emile A. Nakhleh, *Arab-American Relations in the Persian Gulf* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), 38.

72. انظر:

Palmer, *Guardians of the Gulf*, 106.

73. انظر أيضاً:

Abdul Kassim Mansur (pseud.), "The Military Balance in the Persian Gulf: Who will Guard the Gulf States from their Guardians?" *Armed Forces Journal International*, November 1980.

74. انظر أيضاً:

Sheikh Zayed, *Leadership*, 143.

75. المرجع نفسه.

76. «... لم تكن الحرب الإيرانية ـ العراقية على وجه التحديد هي السبب الرئيسي الوحيد في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما ذكر البعض، ولكنها بلاشك كانت دافعاً مهماً». انظر:

Peterson, *The Gulf Cooperation Council*, 99.

77. المرجع نفسه، 98.

78. المرجع نفسه، 99.

79. المرجع نفسه، 102.

80. هما أمانة الشؤون الاقتصادية وأمانة البيئة والموارد البشرية؛ أما الأولى فكانت مكلفة بتنسيق الشؤون المالية والتجارية والطاقة والصناعة والزراعة والزراعة المائية والمواصلات والاتصالات، وأما الثانية فمختصة بالتعليم والصحة والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية وحماية البيئة والثقافة والشباب والرياضة. انظر المرجع نفسه، 174ـ177.

«بمجرد تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرر المسؤولون عنه التأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي في الخطط الكلية له. ولأن التكامل الاقتصادي يركز على مصالح مشتركة محددة وواضحة بين الدول الأعضاء في المجلس، فقد اعتُبر أفضل وسيلة لتحقيق درجات عليا من التعاون في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية». وعلى سبيل المثال؛ ففي الفترة 1981ـ1987 أصدرت الهيئة الخليجية للمواصفات والمقاييس ما مجموعه 53 من المواصفات التي تم تطبيقها في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وهي عبارة عن متطلبات مفصلة تؤثر في مجرى الحياة اليومية لدى جميع مستويات المجتمع. وعلاوة على ذلك عزز إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقاليد العمل المشترك، ففي الفترة الواقعة بين شهر حزيران/ يونيو 1981 ونهاية شهر شباط/ فبراير 1988، التقى الوزراء والمسؤولون من جميع دول مجلس التعاون الست في أكثر من مئة مناسبة ليدفعوا العمل في برامج التعاون الاقتصادي.

81. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership*, 137.

82. تساءل الشيخ زايد قائلاً: «ومن سمح للدول الكبرى أن تتدخل في شؤوننا؟ إن الولايات المتحدة عندما تقوم بإنشاء قوات التدخل السريع في المنطقة فإنها بذلك تشجع الاتحاد السوفيتي على التدخل، وبالتالي نصبح نحن ملعباً لنزاعات الدول الكبرى». المرجع نفسه، ص 146.

83. المرجع نفسه، ص 249.

84. وعلاوة على ذلك يعتقد صاحب السمو الشيخ زايد أن العلاقات والصلات الرياضية وسائل مفيدة لتعزيز التفاهم الدولي، وهو يعتز بالفرق الرياضية ورياضيي دولة الإمارات العربية المتحدة الذين شاركوا في فعاليات رياضية دولية. إن تشييد عدد من المنشآت الرياضية المتميزة يعني إمكانية استضافة الفعاليات الرياضية الدولية على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى.

85. انظر:

Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates,* second enlarged edition (London: Longman, 1996), 381.

86. على سبيل المثال لا الحصر تبرع الشيخ زايد في كانون الأول/ ديسمبر 1987 بمبلغ مليون دولار لأسر شهداء الانتفاضة الفلسطينية. انظر:

Chronicle of Progress, 287.

87. انظر:

Chronicle of Progress, 186, 299, 270.

88. انظر:

Zayed the Glorious (Dubai: Association of Popular Heritage Revival, n.d.), 133.

89. انظر:

Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates*, 390 and *Chronicle of Progress*, 323.

الفصل العاشر: بقوة الاتحاد

1. انظر:

Isaiah Berlin, *The Hedgehog and the Fox: An Essay on Tolstoy's "Of History"* (New York, NY: Simon and Schuster, 1970).

2. انظر:

Dr. Ahmed Y. Majdoubeh, "View from Academia," *Jordan Times*, April 7-8, 2000, 5.

3. للاطلاع على مناقشة موجزة حول دور الشيخ زايد وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية انظر:

William A. Rugh, *Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates*, Emirates Lecture Series 38 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002), 45-48.

4. انظر:

UAE Ministry of Information and Culture, *UAE Yearbook 2002* (London: Trident Press, 2002), 94-95.

5. انظر:

Ali Tawfik Al Sadik, "Evolution and Performance of the United Arab Emirates Economy 1972-1995," in Edmund Ghareeb and Ibrahim Al Abed (eds), *Perspectives on the United Arab Emirates* (London: Trident Press, 1997), 211-213. Also *Gulf News*, September 9, 2002.

القدرة الإنتاجية الحقيقية لدولة الإمارات العربية المتحدة أعلى من ذلك في الواقع، وتصل إلى 2.6 مليون برميل يومياً، غير أن اتفاقيات الإنتاج السارية حالياً في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبيك" قد حددت إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 1.9 مليون برميل يومياً.

6. المرجع السابق.

7. انظر:

Hans Rosling, *Health Development in the United Arab Emirates form a Global Perspective*, Emirates Lecture Series 23 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999), 2-3.

8. انظر:

The Arab Human Development Report 2002 (New York, NY: United Nations Development Program, 2002), 143.

9. انظر:

"Standard of healthcare service high in UAE," *Khaleej Times*, September 9, 2002.

10. انظر:

UAE Yearbook 2002, 230-232.

11. المصدر السابق، 208.

12. المصدر السابق، 107.

13. هذه الاستراتيجية موضحة في:

UAE Yearbook 2002, 208-229.

14. انظر:

UAE Yearbook 2002, 228-230.

15. هنالك 12 منطقة حرة عاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً، وقد ارتفعت الحصة التي ساهمت بها هذه المناطق في الصادرات غير النفطية إلى 57٪ في عام 2000. والعدد الإجمالي للشركات العاملة من داخل المناطق الحرة في الدولة هو 3000 شركة، ويبلغ حجم تجارتها نحو 8 مليارات دولار أمريكي. انظر:

UAE Yearbook 2002, 126-133.

16. انظر:

UAE Yearbook, 2002, 154-162.

17. ساهم القطاع النفطي بما يزيد قليلاً عن 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام 2001. وبالإضافة إلى القفزات المهمة التي تحققت في مجال التنمية الصناعية على امتداد الأعوام، فقد شهدت قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع البناء والتشييد وقطاع التجارة والعقارات معدلات نمو متزايدة على مدى الأعوام الماضية. انظر:

Gulf News, September 9, 2002.

وانظر أيضاً:

UAE Yearbook 2002, 148-152.

18. حتى نهاية عام 2000 بلغ عدد المستفيدين من منح صندوق الزواج 25143 مستفيداً. انظر:

UAE Yearbook 2002, 228-229.

19. انظر القسم المخصص للتطورات الاقتصادية تحت العنوان "Business Environment" في:

UAE Yearbook 2002, 110-114.

20. انظر:

Sally Findlow, *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2000), Emirates Occasional Papers 39, 20-21.

تنجح المؤلفة ضمن هذا الكتاب في تمييز الشخصية الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة عن الدول الأخرى المشابهة التي أطلق عليها اسم "الدول الريعية". وفي هذا السياق تبرز الأهمية البالغة لدور المشاركة النشطة.

21. انظر:

Findlow, 30-31.

22. انظر المناقشة الخاصة بهذا الجانب ضمن الفصل الثامن.

23. انظر:

UAE Yearbook 2002, 20.

24. انظر:

UAE Yearbook 2002, 178.

الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أعلى معدل استهلاك للفرد الواحد.

25. انظر:

Simon Aspinall, "Environmental Development and Protection in the UAE," in Ibrahim el Abed and Peter Hellyer (eds), *United Arab Emirates* (London: Trident Press, 2001), 280.

26. ولعل الحدث الأكثر أهميةً بالنسبة إلى شعب دولة الإمارات العربية المتحدة، وربما العالم أجمع، هو إنشاء جائزة زايد الدولية للبيئة في العام نفسه؛ وهي جائزة تغطي مجالات واسعة وإبداعية. إن هذه الجائزة التي تأسست تحت رعاية ولي عهد دبي، تعتبر ذات أهمية دولية كبرى، ويتم منحها كل عامين في دبي بناءً على توصية مجلس عالمي من المحكمين. ويكفي أن نقول إن حجم الجائزة وحده - والتي بلغت قيمتها مليون دولار أمريكي - يضعها في منزلة جائزة كبرى مثل جائزة نوبل.

27. انظر:

UAE Yearbook 1997 (London: Trident Press, 1997), 18.

28. انظر:

Gulf News, September 4, 2002.

29. انظر:

UAE Yearbook 2002, 164-165.

30. في عام 1986 كان في دولة الإمارات العربية المتحدة خمسة ملايين نخلة، بينما تضاعف هذا الرقم خمس مرات بحلول عام 1997. وقد وردت الإشارة إلى الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة في: Aspinall, 287. فيما تقول مصادر أخرى إنه كان في دولة الإمارات العربية المتحدة 18مليون نخلة عام 1980 وصار فيها 40 مليون نخلة عام 2000. انظر:

UAE Yearbook 2002, 165.

31. شاع أسلوب التحليل التاريخي المبني على فرضية قلب الحقائق في تسعينيات القرن المنصرم، وبدأ المؤرخون يتساءلون: كيف سيكون حال العالم لو تم تغيير بعض حقائق التاريخ المعروفة؟ وكانت هذه القضايا في السابق حكراً على الروائيين التاريخيين، ولكن الآن قام باحثون جادون ومرموقون بنشر دراسات للإجابة عن تساؤلات مثل: «ما الذي كان سيحدث لو أن الشمال قد خسر الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية؟». انظر:

Niall Ferguson (ed.), *Virtual History: Alternatives and Counterfactuals* (London: Picador, 1990), 1-90.

32. انظر:

Sheikh Zayed, *Leadership: The United Arab Emirates 1971–1987*, edited by Shams Al-Din Al-Doaifi (Beirut: Book and Publishing Establishment, n.d), 258.

33. ركز بوراس وكولينز على الأعمال التجارية بعيدة المدى في دراستهم المشار إليها، غير أن المبادئ نفسها تنطبق على تطور الدولة. انظر:

James C. Collins and Jerry I. Porras, *Built to Last: Successful Habits of Visionary Companies* (New York, NY: Harper Business, 1994).

34. المرجع السابق، 228.

35. انظر:

Zaid bin Sultan Al-Nahayan, *Falconry as a Sport: Our Arab Heritage* (Abu Dhabi: n.p., 1976), 17-19.

مـــراجـــع مـخـتـــارة

Abdullah, Muhammad Morsy. *The United Arab Emirates: A Modern History*. New edition. Westerham Hill: Hurtwood Press, 1994.

Abu-Lughod, Janet. *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350*. New York, NY: Oxford University Press, 1989.

Abu-Lughod, Lila. *Veiled Sentiments: Honor and Poetry in a Bedouin Society*. Berkeley, CA: University of California Press, 1986.

Ahmad, Abdelhamid Muhammad. "The Seven Trucial states." *Orient* 5 (1964): 97–102.

Ahmed, Akbar S. and David M. Hart, eds. *Islam in Tribal Societies*. London: Routledge & Kegan Paul, 1984.

Ajjaj, Ali. "Social Development of the Pirate Coast." *Middle East Forum* 38 (Summer 1962): 75–80.

Al-Abed, Ibrahim and Peter Hellyer, eds. *United Arab Emirates: A New Perspective*. London: Trident Press, 2001.

Al-Abed, Ibrahim, Paula Vine and Abdullah Al Jabali, eds. *Chronicle of Progress: UAE 1971–1996, 25 years of Development in the United Arab Emirates*. London: Trident Press, 1996.

Al-Arshany, Awad. *Zayed the Paladin who Conquered the Desert* (in Arabic). Cairo: 1980.

Al-Doaifi, Shams Al-Din, ed. *Leadership: The United Arab Emirates 1971–1987*. Beirut: Book and Publishing Establishment, n.d.

Al-Fahim, Mohammed. *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi*. London: The London Centre for Arab Studies, 1995.

Al-Faris, Abdulrazak F. *The Economy of Abu Dhabi*. Abu Dhabi: Crown Prince Court, Research & Studies Division Publications, 2001.

Al-Haj, Abdullah Juma. "The Formation of the Political Elite of the United Arab Emirates." Ph.D. dissertation, University of Reading, 1990.

Al-Hassan, Yousef, ed. *The Dialogue Between Civilizations: The UAE and Germany*. Amman: Friedrich Ebert Foundation, 1995.

Al-Marayati, Abid, ed. *The Middle East: Its Governments and Politics*. Belmont, MA: Duxbury Press, 1972.

Al-Mulla, Farid Ahmad. "Systemic and Domestic Factors as Determinants of the Gulf Emirates' Foreign Policies." Ph.D. dissertation, University of Sussex, 1982.

Al-Musfir, Muhammad Salih. "The United Arab Emirates: An Assessment of Federalism in a Developing Polity." Ph.D. dissertation, State University of New York at Binghamton, 1984.

Al-Mutawwa, Abdullah bin Salih. *Al-gawahir wa al-lalya fi tarikh 'uman al-shamaliyy* (*Jewellery and Pearls in the History of Northern Oman*). Abu Dhabi: Juma al-Majid Centre for Culture and Heritage, 1994.

Al-Nabeh, Najat. "United Arab Emirates (UAE): Regional and Global Dimensions." Ph.D. dissertation, Claremont Graduate School, 1984.

Al-Nahayan, Sheikh Zaid bin Sultan. *Falconry as a Sport: Our Arab Heritage*. Westerham, Kent: Westerham Press, n.d.

— "Arms and the oil: Interview with Zayed bin Sultan al-Nahayan." *Newsweek* 85 (March 10, 1975): 35.

Al-Naqeeb, Khaldoun Hasan. *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula*. London: Routledge, 1990.

Al-Otaiba, Mana Saeed. *The Economy of Abu Dhabi: Ancient & Modern*. Second edition. Beirut: Commercial & Industrial Press, 1973.

Al-Qasimi, Sultan Bin Muhammad. *Power Struggles and Trade in the Gulf 1620–1820*. Exeter: Short Run Press, 1999.

— *The Journals of David Seton in the Gulf, 1800–1809*. Edited by the Document Center and Indian Library. Exeter: University of Exeter Press, 1995.

— *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*. Second Edition. London: Routledge, 1988.

Al-Sagri, Saleh Hamad. "Britain and the Arab Emirates, 1820–1956." Ph.D. dissertation, University of Kent, 1988.

Al-Sayegh, Fatima. "Domestic Politics in the United Arab Emirates: Social and Economic Policies, 1990–2000." In *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States*. Edited by Joseph A. Kechichian. New York, NY: Palgrave, 2001: 161–176.

— "The Merchant's Role in a Changing Society: The Case of Dubai 1900–1990." *Middle Eastern Studies* 34 (January 1996): 87–102.

— "American Missionaries in the UAE Region in the Twentieth Century." *Middle Eastern Studies* 32 (January 1998): 120–139.

Al-Shamlan, Abdulrahman Rashid. "The Evolution of National Boundaries in the Southeastern Arabian Peninsula: 1934–1955." Ph.D. dissertation, University of Michigan, 1987.

Al-Shamsi, Saeed M. "The Al-Buraimi Dispute: A Case Study in Inter-Arab Politics." Ph.D. dissertation, American University, 1986.

Al-Suwaidi, Jamal S., ed. *Iran and the Gulf: A Search for Stability*. The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi. London: I.B. Tauris, 1996.

Amirie, Abbas. *The Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics*. Tehran: Institute for International Political and Economic Studies, 1975.

Anani, Ahmad and Ken Whittingham. *The Early History of the Gulf Arabs*. London: Longman, 1986.

Anscombe, Frederick F. *The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar*. New York, NY: Columbia University Press, 1997.

Anthony, John Duke. *The United Arab Emirates: Dynamics of State Formation*. Emirates Lecture Series No. 35. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002.

—— *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*. Washington, DC: The Middle East Institute, 1975.

—— "The Gulf Cooperation Council." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 5 (1982): 3–18.

—— "United Arab Emirates: Socio-political developments." *AEI Foreign Policy and Defense Review* 2 (1980): 56–60.

—— "The Union of Arab Amirates." *Middle East Journal* 26 (1972): 271–287.

Balfour-Paul, Glen. *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her last three Arab Dependencies*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

—— "Recent Developments in the Persian Gulf." *Royal Central Asian Journal* 56 (1969): 12–19.

Barrault, Michele. *The United Arab Emirates*. N.p.: Editions Michel Hetier, 1993.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani, eds. *The Rentier State*. London: Croom Helm, 1987.

Beck, Nelson R. "Britain's withdrawal from the Persian Gulf and the Formation of the United Arab Emirates, 1968–1971." *Towson State Journal of International Affairs* 12 (1978).

Belgrave, Sir Charles. *The Pirate Coast*. Beirut: Librairie du Liban, 1972.

Berlin, Isaiah. *The Hedgehog and the Fox: An Essay on Tolstoy's view of history*. London: Phoenix, 1999 reprint.

Berreby, Jean-Jacques. "La Situation Politique des Émirats du Golfe Persique." *Politique Etrangère* 27 (1962): 567–580.

—— "Progrès et Évolution des Principautés Arabes du Golfe Persique." *Orient* 4 (1963): 25–34.

Bhutani, Surendra, ed. *Contemporary Gulf*. New Delhi: Academic Press, 1980.

Bidwell, Robin, ed. *Arabian Personalities of the Early Twentieth Century*. Cambridge: The Oleander Press, 1986.

Black-Michaud, Jacob. *Cohesive Force: Feud in the Mediterranean and Middle East*. New York, NY: St. Martin's Press, 1975.

Blunt, Lady Anne. *Bedouin Tribes of the Euphrates*. Volumes I and II. London: John Murray, 1879.

Boustead, Hugh. *The Wind of Morning: The Autobiography of Hugh Boustead*. London: Chatto and Windus, 1971.

—— "Abu Dhabi 1761–1963." *Royal Central Asian Journal* 50 (1963): 273–277.

Brown, L. Carl, ed. *Imperial Legacy: The Ottoman Imprint on the Balkans and the Middle East*. New York, NY: Columbia University Press, 1996.

Bruiton, J.Y. "The Arabian Peninsula: The Protectorates and Sheikhdoms." *Rev. Égyptienne de Droit International* 3 (1947): 25–38.

Brummett, Palmira. *Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy in the Age of Discovery*. Albany, NY: State University of New York Press, 1994.

The Buraimi Memorials 1955: United Kingdom and Saudi Arabia. 3 Volumes. Gerrards Cross: Archive Editions, 1987.

Burdett, A.L.P., ed. *Records of the Emirates 1966–1971*. 6 Volumes. Gerrards Cross: Archive Editions, 2002.

Burrows, Bernard. *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition 1953–1958*. Wilton, Salisbury: Michael Russell, 1990.

Butt, Gerald. *The Lion in the Sand: The British in the Middle East*. London: Bloomsbury, 1995.

Butti, Obaid A. "Imperialism, Tribal Structure, and the Development of Ruling Elites: A Socioeconomic History of the Trucial States between 1892 and 1939." Ph.D. dissertation, Georgetown University, 1992.

Caroe, Olaf. *Wells of Power*. London: Macmillan & Co., 1951.

Caton, Steven. "Power, Persuasion, and Language: A Critique of the Segmentary Model in the Middle East." *International Journal of Middle East Studies* 19 (February 1987): 77–102.

Chaudhuri, K.N. *Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750*. London: Cambridge University Press, 1985.

Chubin, Shahram. *Security in the Gulf 4: The Role of Outside Powers*. London: International Institute for Strategic Studies, 1982.

—— ed. *Security in the Persian Gulf 1: Domestic Political Factors*. London: International Institute for Strategic Studies, 1981.

Clayton, Peter. *Two Alpha Lima*. London: Janus Publishing Company, 1994.

Clements, Frank A. *United Arab Emirates: World Bibliographical Series*, Volume 43. Oxford: The Clio Press, 1983.

Cleveland, William L. *A History of the Modern Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Codrai, Ronald. *The Seven Shaikhdoms: Life in the Trucial States before the Federation of the United Arab Emirates*. London: Stacey International, 1990.

—— "Desert Sheikhdoms of Arabia's Pirate Coast." *National Geographic* 110 (July 1956): 65–104.

Cole, Donald P. and Soraya Al-Torki. "Was Arabia Tribal? A Re-interpretation of the pre-oil Society." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 15 (1992): 71–87.

Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Secretariat General. *Closing Statements of the Sessions of the Supreme Council, Sessions 1–18*. Riyadh: Secretariat General, 1998.

Cordes, Rainer and Fred Scholz. *Bedouins, Wealth, and Change: A Study of Rural Development in the United Arab Emirates and the Sultanate of Oman*. Tokyo: The United Nations University, 1980.

Cordesman, Anthony. *Bahrain, Oman, Qatar, and the UAE: Challenges of Security.* Boulder, CO: Westview Press, 1997.

— *The Gulf and the Search for Strategic Stability.* Boulder, CO: Westview Press, 1984.

Cottrell, Alvin J., ed. *The Persian Gulf States: A General Survey.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980.

Cox, Percy. "Some excursions in Oman." *Geographical Journal* LXVI (September 1925).

— "Some Gulf memories." *Times of India Annual* (1928).

Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar.* New York, NY: Cambridge University Press, 1990.

— "Sources of Power: Social Stratification and Political Influence in the Arabian Gulf." Paper presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Portland, Oregon, October 1992.

Curzon, George N., *Persia and the Persian Question.* 2 Volumes. London: Frank Cass & Co. Ltd., 1966.

Daa'ir, Samira Ali Said bin. *Educational Change in the United Arab Emirates (1977–1987).* Abu Dhabi: The Cultural Foundation, n.d.

Daniels, John. *Abu Dhabi: A Portrait.* London: Longman, 1974.

Dawood. Salman Hassan. "Technology Planning for the Post-Oil Era in the United Arab Emirates (UAE)." Ph.D. dissertation, University of Bradford, 1988.

Delacroix, Jacques. "The Distributive State in the World System." *Studies in Comparative International Development* 15 (Fall 1980): 5–21.

Development Plans of the GCC States 1962–1995: United Arab Emirates 1 and 2. Gerrards Cross: Archive Editions, 1994.

Dresch, Paul. *Tribes, Government, and History in Yemen.* Oxford: Clarendon Press, 1993.

— "The Significance of the Course Events take in Segmentary Systems." *American Ethnologist* 13 (May 1986): 309–324.

— "The Position of Shaykhs among the Northern Tribes of Yemen," *Man* 19 (March 1984): 31–49.

Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach.* Second edition. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1989.

— "The Art of Memory: Islamic Education and its Social Reproduction." *Comparative Studies in Society and History* 20 (October 1978): 485–516.

— "Kings and People: Oman's State Consultative Council." *Middle East Journal* 38 (Winter 1984): 51–71.

El Taib, Mohammed Suleiman. *Mawsu'at al-qaba'il al-arabiyya (Encyclopaedia of Arab Tribes),* Cairo: Dar al-Fakr al-Arabi, 1996.

Esfandari, Haleh and A.L. Udovitch, eds. *The Economic Dimensions of Middle Eastern History: Essays in Honor of Charles Issawi*. Princeton, NJ: The Darwin Press, 1990.

Farago, Ladislas. *The Riddle of Arabia*. London: Robert Hale Ltd., 1939.

Farès, Bishr. *L'honneur chez les Arabes avant l'Islam*. Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient, 1932.

Fenelon, K.G. *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*. Second edition. London: Longman, 1976.

Findlow, Sally. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity*. The Emirates Occasional Papers No. 39. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2000.

Fischer, John. "The Safety of our Indian Empire: Lord Curzon and the British Predominance in the Arabian Peninsula, 1919." *Middle Eastern Studies* 33 (July 1997): 494–520.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. *Agricultural Development in the United Arab Emirates*. Near East Regional Office, Cairo, 1973.

Fromkin, David. *A Peace to End all Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York, NY: Henry Holt, 1989.

Geertz, Clifford. *Local Knowledge: Further Essays in Interpretative Anthropology*. New York, NY: Basic Books, 1983.

Gerber, Haim. *The Social Origins of the Modern Middle East*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1987.

Ghareeb, Edmund and Ibrahim Al Abed, eds. *Perspectives on the United Arab Emirates*. London: Trident Press Ltd., 1997.

Gibbons, Stanley. *Stamp Catalogue, Part 19: The Middle East*. Fifth edition. London: Stanley Gibbons, 1996.

Goody, Jack. *The East in the West*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Harrison, Paul W., M.D. *The Arab at Home*. New York, NY: Thomas Y. Crowell Company, 1924.

Hawley, Donald. *The Trucial States*. London: George Allen & Unwin Ltd., 1970.

Hay, Sir Rupert. "The Impact of the Oil Industry on the Persian Gulf Sheikhdoms." *Middle East Journal* 9 (1955): 361–372.

Healey, Dennis. *The Time of My Life*. London: Michael Joseph, 1989.

Heard-Bey, Frauke. *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*. Second enlarged edition. London and New York, NY: Longman, 1996.

—— "Der Prozess der Staatswerdung in arabischen Ölexportländern." *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte* 23 (April 1975): 155–209.

—— "Development Anomalies in the Bedouin Oases of al-Liwa." *Asian Affairs* 61 (October 1974): 272–286.

—— "The Gulf States and Oman in Transition." *Asian Affairs* 59 (1972): 14–22.

Henderson, Edward. *Arabian Destiny: The Complete Autobiography*. London: Motivate Publishing, 1999.

— *This Strange Eventful History: Memoirs of Earlier Days in the UAE and Oman*. London: Quartet Books, 1988.

Holden, David. *Farewell to Arabia*. New York, NY: Walker and Company, 1966.

Hollis, Rosemary, ed. *Oil and Regional Development in the Gulf*. London: Royal Institute of International Affairs, 1998.

Hopwood, Derek, ed. *The Arabian Peninsula: Society and Politics*. London: Allen & Unwin, 1972.

Hottinger, Arnold. "Das Projekt einer Föderation am Persischen Golf: Die Golf-Emirate im Spannungsfeld widerstreitender Interessen." *Europa Archiv* 24 (February 25, 1969): 122–130.

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. London: Faber and Faber, 1991.

— Philip S. Khoury and Mary C. Wilson, eds. *The Modern Middle East: A Reader*. Berkeley and Los Angeles, CA: University of California Press, 1993.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

Ibn Khaldun. *The Muqaddimah: An Introduction to History*. 3 Volumes. Translated by Franz Rosenthal. London and Henley: Routledge & Kegan Paul, 1958.

Izzard, Molly. *The Gulf: Arabia's Western Approaches*. London: John Murray, 1979.

Jabbur, Jibrail S. *The Bedouins and the Desert: Aspects of Nomadic Life in the Arab East*. Translated by Lawrence I. Conrad. Edited by Suhayl J. Jabbur and Lawrence I. Conrad. Albany, NY: State University of New York Press, 1995.

Johns, Richard. "The Emergence of the United Arab Emirates." *Middle East International* (March 1973): 8–10.

Joyce, Miriam. "On the Road to Unity: The Trucial States from a British Perspective, 1960–1966." *Middle Eastern Studies* 23 (April 1999): 45–60.

Kanafani, Aida Sami. "Aesthetics and Ritual in the United Arab Emirates." Ph.D. dissertation, University of Texas at Austin, 1979.

Kazim, Aqil. *The United Arab Emirates A.D. 600 to the Present: A Socio-Discursive Transformation in the Arabian Gulf*. Dubai: Gulf Book Centre, 2000.

Kechichian, Joseph A., ed. *A Century in Thirty Years: Shaikh Zayed and the United Arab Emirates*. Washington, DC: Middle East Policy Council, 2000.

— "The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf." Ph.D. dissertation, University of Virginia, 1985.

Kedourie, Elie and Sylvia G. Haim, eds. *Essays on the Economic History of the Middle East*. London: Frank Cass, 1988.

Kelly, J.B. *Arabia, the Gulf and the West*. London: Basic Books, 1980.

—— *Britain and the Persian Gulf 1795–1880*. Oxford: The Clarendon Press, 1968.

—— *Eastern Arabian Frontiers*. New York, NY and London: Frederick Praeger, 1964.

—— "The Future in Arabia." *International Affairs* 42 (October 1966): 619–640.

Khalifa, Ali Mohammed. "The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation – A Study in Ministate Integration in a Complex Setting, 1968–1976." Ph.D. dissertation, University of California, Santa Barbara, 1978.

Khoury, Enver M. *The United Arab Emirates: Its Political System and Politics*. Hyattsville, MD: Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1980.

Koury, Philip S. and Joseph Kostiner, eds. *Tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Kumar, Ravinder. *India and the Persian Gulf Region 1858–1907: A Study in British Imperial Policy*. Bombay, India: Asian Publishing House, 1965.

Lancaster, William. *The Rwala Bedouin Today*. London: Cambridge University Press, 1981.

Lapidus, Ira M. *A History of Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Laqueur, Walter Z. *The Middle East in Transition*. London: Routledge & Kegan Paul, 1958.

Lienhardt, Peter. *Shaikhdoms of Eastern Arabia*. Edited by Ahmed Al-Shahi. Oxford: Palgrave, 2001.

—— "The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth-Century History." *Arabian Studies* II (1975): 61–75.

Lindholm, Charles. "Kinship Structures and Political Authority: The Middle East and Central Asia." *Comparative Studies in Society and History* 28 (April 1986): 334–355.

Lindt, A.R. "Politics in the Persian Gulf." *Journal of the Royal Central Asian Society* 36 (1939): 619–633.

Litwak, Robert. *Security in the Persian Gulf 2: Sources of Inter-State Conflict*. London: International Institute for Strategic Studies, 1981.

Long, David and Christian Koch, eds. *Gulf Security in the Twenty-First Century*. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998.

Lorimer, J.G. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. Volumes 1 to 9. Gerrards Cross: Archive Editions, 1986.

Luce, William. "Britain in the Persian Gulf." *Round Table* 227 (July 1967): 277–283.

Mahdi, Muhsin. *Ibn Khaldoun's Philosophy of History*. London: George Allen & Unwin, 1957.

Mallakh, Ragaei El. *The Economic Development of the United Arab Emirates*. London: Croom Helm, 1981.

—— "The Challenge of Affluence: Abu Dhabi." *Middle East Journal* 24 (1970): 135–146.

Mann, Clarence C. *Abu Dhabi: Birth of an Oil Shaikhdom.* Beirut: Khayats, 1969.

Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century.* New York, NY: Praeger, 1962.

Matejka, J.C. "Political Participation in the Arab World: The Majlis Mechanism." Ph.D. dissertation, University of Texas at Austin, 1983.

McKay, Margaret. *Timeless Arabia.* Cairo: Dar Al-Mareef, n.d.

Melamid, Alexander. "The Buraimi Oasis Dispute." *Middle Eastern Affairs* 7 (February 1956): 56–63.

Miles, Col. S.B. *The Countries and Tribes of the Persian Gulf.* 2 Volumes. London: Harrisons and Sons, 1919.

Morris, Claud. *The Desert Falcon: The story of H.H. Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahiyan, President of the United Arab Emirates.* London: Outline Series of Books, 1976.

Morris, James. *Sultan in Oman.* London: Faber and Faber, n.d.

Moyse-Bartlett, H. *The Pirates of Trucial Oman.* London: MacDonald, 1966.

Murden, Simon. *Emergent Regional Powers and International Relations in the Gulf 1988–1991.* Reading: Ithaca Press, 1995.

Musil, Alois. *The Manners and Customs of the Rwala Bedouins.* New York, NY: American Geographical Society, 1928.

Nakhleh, Emile A. *The Gulf Cooperation Council: Politics, Petroleum and Prospects.* New York, NY: Praeger, 1986.

Niblock, Tim, ed. *Social and Economic Development in the Arab Gulf.* London: Croom Helm, 1980.

Owen, Roderic. *The Golden Bubble: Arabian Gulf Documentary.* London: Collins, 1957.

Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf.* New York, NY: The Free Press, 1992.

Peck, Malcolm C. *Historical Dictionary of the Gulf Arab States.* Asian Historical Dictionaries No. 21. Lanham, MD: The Scarecrow Press, Inc., 1997.

— *The United Arab Emirates: A Venture in Unity.* London: Croom Helm, 1986.

Peristany, J.G. *Honour and Shame: The Values of Mediterranean Society.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966.

Persian Gulf Administration Reports: 1873–1947. 11 Volumes. Gerrards Cross: Archive Editions, 1986.

Peterson, Erik R. *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic Region.* Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Peterson, J.E. *The Arab Gulf States: Steps Towards Political Participation.* New York, NY: Praeger Publishers, 1988.

— *Defending Arabia.* New York, NY: St. Martin's Press, 1986.

— "Tribes and Politics in Eastern Arabia," *Middle East Journal* 31 (Summer 1977): 297–312.

— ed. *American Interests in the Middle East.* Washington, DC: The Middle East Institute, 1969.

Philby, H. St. J.B. *The Empty Quarter*. New York, NY: Henry Holt and Company, 1933.

Phillips, Wendall. *Unknown Oman*. London: Longman, 1966.

Pivka, Otto von. *Armies of the Middle East*. Cambridge: Patrick Stevens, 1979.

Plascov, Avi. *Security in the Persian Gulf 3: Modernization, Political Development and Stability*. London: International Institute for Strategic Studies, 1982.

Political Diaries of the Persian Gulf. Volumes 17–20. Gerrards Cross: Archive Editions, 1990.

Price, David Lynn. "Abu Dhabi: Prospects for Federation." *Washington Quarterly* 2 (1979): 102–106.

Priestland, Jane, ed. *The Buraimi Dispute: Contemporary Documents 1950–1961*. 10 Volumes. Gerrards Cross: Archive Editions, 1992.

Ramahi, Seif A. El-Wady. *Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States*. New York, NY: Carlton Press, 1973.

Ramazani, R.K. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*. Charlottesville, VA: University of Virginia Press, 1988.

Rashid, A. "Government and Administration in the United Arab Amirates." *Bulletin of Arab Research and Studies* 6 (July 1975): 71–85.

Rashid, Noor Ali. *The UAE: Visions of Change*. Dubai: Motivate Publishing, 1997.

— *Abu Dhabi: Life and Times*. Dubai: Motivate Publishing, 1996.

Reich, Bernard, ed. *Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa: A Biographical Dictionary*. New York, NY: Greenwood Press, 1990.

Rice, Michael. *The Archaeology of the Arabian Gulf*. London: Routledge, 1994.

Rizvi, S.N. Asad. "From Tents to High Rise: Economic Development of the United Arab Emirates." *Middle Eastern Studies* 29 (October 1993): 664–678.

Rosenfeld, Henry. "The Social Composition of the Military in the Process of State Formation in the Arabian Desert." *Journal of the Royal Anthropological Society* 95 (1965): 75–86, 174–194.

Rugh, William A. *Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates*. Emirates Lecture Series No. 38. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002.

— "The United Arab Emirates: What Are the Sources of Its Stability." *Middle East Policy* 5 (September 1997): 14–24.

— "The Foreign Policy of the United Arab Emirates." *Middle East Journal* 50 (Winter 1996): 56–70.

Rush, Alan de Lacy. *Ruling Families of Arabia: United Arab Emirates*. Volumes 1 and 2. Gerrards Cross: Archive Editions, 1991.

Sadik, Mohammad and William P. Snavely, eds. *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, Future Prospects*. Lexington, MA: Lexington Books, 1972.

Salibi, Kamal. *A History of Arabia*. Beirut: Caravan Books, 1980.

Salzman, Philip Carl. "Tribal Organization and Subsistence: A Response to Emmanuel Marx." *American Anthropologist* 81 (March 1979): 121–125.

Sanger, Richard. *The Arabian Peninsula*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1954.

Schofield, Richard, ed. *Territorial Foundations of the Gulf States*. London: UCL Press, 1994.

— ed. *Arabian Boundary Disputes*. Volumes 16–18. Gerrards Cross: Archive Editions, 1992.

Sheikh Zayed: Hopes and Deeds. Beirut: Book and Publishing Establishment, 1990.

Shephard, Anthony. *Arabian Adventure*. London: Collins, 1961.

Shukla, Ramesh. *The UAE: Formative Years 1965–75. A Collection of historical photographs*. Dubai: Motivate Publishing, 1995.

Sindelar, H. Richard III and J.E. Peterson, eds. *Crosscurrents in the Gulf: Arab, Regional and Global Interests*. New York, NY: Routledge, 1988.

Slot, B.J. *The Arabs of the Gulf 1602–1784*. Second edition. Leidschendam: Slot, 1995.

Smith, M.G. "Segmentary Lineage Systems." *Journal of the Royal Anthropological Institute* 86 (July-December 1956): 39–80.

Smith, W. Robertson. *Kinship and Marriage in Early Arabia*. Beirut: United Publishers, 1973.

Stewart, Frank Henderson. *Honor*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994.

Sweet, Louise E., ed. *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*. 2 Volumes. Garden City, NY: The Natural History Press, 1970.

— "Pirates or Politics? Arab Societies of the Persian or Arabian Gulf." *Ethnohistory* 11 (1964): 32–54.

Tally, Robert E.L. "Dubai: Past, Present and Future." 2 Volumes. Master's Thesis: American University of Beirut, 1967.

Tammam, Hamdi. *Zayed bin Sultan Al-Nahayyan: The Leader and the March*. Second revised edition. Tokyo: Dai Nippon Printing Company, 1983.

Taryam, Abdullah Omran. *The Establishment of the United Arab Emirates, 1950–85*. London: Croom Helm, 1987.

Taylor, Andrew. *Travelling the Sands: Sagas of Exploration in the Arabian Peninsula*. Dubai: Motivate Publishing, 1995.

Thesiger, Wilfred. *Visions of a Nomad*. Dubai: Motivate Publishing, 1994.

— *Arabian Sands*. London: Longmans, Green, 1959; reprint London: Penguin Books, 1991.

— "Travel on the Trucial Coast." *Geographical Magazine* 21 (1949): 110–118.

— "Hawking in Arabia." *Listener* 42 (November 10, 1949): 803–804.

Thomas, Bertram. *Arabia Felix: Across the 'Empty Quarter' of Arabia*. New York, NY: Charles Scribner's Sons, 1932.

Toy, Barbara. *The Highway of the Three Kings*. London: John Murray, 1968.

Trench, Richard, ed. *Gazetteer of Arabian Tribes*. Appendices 1–3. Gerrards Cross: Archive Editions, 1996.

Tuson, Penelope, ed. *Records of the Emirates: Primary Documents 1820–1958*. 12 Volumes. Gerrards Cross: Archive Editions, 1990.

United Arab Emirates. Association of Popular Heritage Revival. *Zayed the Glorious*. Dubai: Al-Ghurair Printing and Publishing House, n.d.

— The Federal National Council. *The United Arab Emirates Constitution*. 1997.

— Ministry of Oil and Mineral Wealth. *Petroleum in the United Arab Emirates*. Abu Dhabi: Ministry of Oil and Mineral Wealth, Public Relations Department, 1974.

— Ministry of Oil and Mineral Wealth. *UAE Oil Statistical Review* 1977–. Abu Dhabi: Ministry of Oil and Mineral Wealth, Statistics Department, n.d.

— Ministry of Information and Culture. *United Arab Emirates: A Record of Achievement 1979–1981*. Abu Dhabi : Department of Press and Publications, n.d.

— Ministry of Information and Culture. *GCC: Arab Gulf Cooperation Council. The 19th GCC Summit, December 1998*. London: Trident Press, 1998.

— Ministry of Information and Culture. *The United Arab Emirates*. Abu Dhabi: UAE Ministry of Information and Culture, 1995.

— Ministry of Information and Culture. *United Arab Emirates. Yearbook 1995–*. London: Trident Press.

— Partners for Progress: *A Report on the United Arab Emirates 1971–1976*. Abu Dhabi: Department of Press and Publications, n.d.

— *The Petroleum Concession Agreements of the United Arab Emirates 1939–1981*. Compiled by Mana Saeed Al-Otaiba. London: Croom Helm, 1982.

United Kingdom

Foreign Office to 1968, FO 371, General Correspondence (cited as Unpublished FO)

Foreign and Commonwealth Office after 1968, FCO 8 (cited as Unpublished FCO)

United States

National Archives and Records Administration, College Park, Maryland

Department of State

Record Group 250 to 1963 (Listed as Unpublished NARA)

Record Group 59 after 1963 (Listed as Unpublished NARA)

Van der Meulen, D. *The Wells of Ibn Saud*. London: John Murray, 1957.

Van der Meulen, Hendrik. "The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates." Ph.D. dissertation, The Fletcher School of Law & Diplomacy, 1997.

Vine, Peter J., ed. *Natural Emirates: Wildlife and Environment of the United Arab Emirates.* London: Trident Press, 1996.

Walker, Julian. *Tyro on the Trucial Coast.* Durham: The Memoir Club, 1999.

Waves of Time: The Maritime History of the United Arab Emirates. London: Trident Press, 1998.

Whitelock, H.H. "An Account of the Arabs who inhabited the Coast between Ras al-Khaimah and Abu Thabee in the Gulf of Persia, generally called the Pirate Coast." *Transaction of the Bombay Geographical Society 1836–1838*: 32–54.

Wilkinson, J.C. *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert.* London: I.B. Tauris, 1991.

— *The Imamate tradition in Oman.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

— "Traditional Concepts of Territory in South East Arabia." *The Geographical Journal* 146 (November 1983): 301–315.

— *Water and Tribal Settlement in South-East Arabia: A Study of the Aflaj of Oman.* Oxford: Oxford University Press, 1977.

Wilson, Harold. *A Personal Record: The Labour Government, 1964–1970.* Boston, MA: Little, Brown and Company, 1971.

Wilson, Sir Arnold T. *The Persian Gulf.* London: George Allen & Unwin, 1928.

Women in the UAE. Abu Dhabi: The UAE Women's Federation, 1995.

Yapp, M.E. *The Near East Since the First World War: A History to 1995.* Second edition. Harlow: Longman, 1996.

Zahedi, Mahbub Jamal. *Gulf Post: Story of Post in the Gulf.* Karachi, Pakistan: Sanaa Publications, 1994.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*. Updated Edition. Reading: Ithaca Press, 1998.

— *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States.* London: Macmillan Press, 1978.

Ziyad, Abdul Rahman. *Zayed bin Sultan Al Nahyan: A Life of Achievement.* London: The Main Event Limited, 1982.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

بقـوة الاتحـاد

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

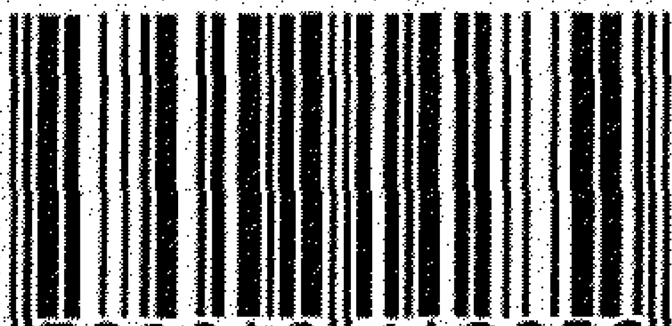
القائد والدولة

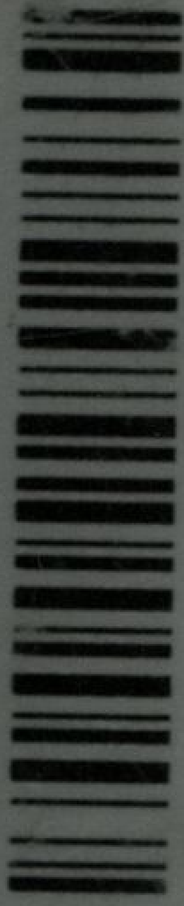
عبر التاريخ الطويل لم ينجح سوى قليل من القادة أصحاب الفكر والرؤية والعزيمة في بناء صرح دول راسخة بالإقناع والاتفاق. لقد كان إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1971 تحت القيادة الملهمة للمغفور له - بإذن الله تعالى - سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس الدولة وباني نهضتها، مثالاً حياً لبناء هذه النوعية من الدول؛ مما جعله يستحق عن جدارة مكان الصدارة بين أعظم رجال الدولة على مر العصور.

ففي الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي بادر سمو الشيخ زايد إلى تحقيق المهمة الصعبة المتمثلة في توحيد الإمارات المتصالحة بعد أن كانت متفرقة، ليقيم دولة اتحادية هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط. ثم عمد الشيخ زايد، الذي شاء قدره أن يكون زعيماً أجمع عليه أبناء شعبه، إلى ترسيخ دعائم الدولة من خلال توحيد القبائل، ثم بقوة الاتحاد عزز صرح الدولة في وجه التحديات الهائلة، آخذاً على عاتقه مبادرة التحديث والتطوير ليحقق في نهاية المطاف حلمه في بناء إطار فعال للتعاون مع الدول الخليجية المجاورة. وأضحت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ ذلك الحين قوة بناءة في المنطقة وخارجها، تجسد مبادئ الوحدة الوطنية والتسامح الديني، والتضامن الإقليمي، والتعاون الدولي.

إن هذا الكتاب يتبنى منهجاً علمياً في تحليله للتجربة الاتحادية الفريدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإنجازاتها الضخمة، وفي تقصّي بُعد نظر الشيخ زايد في السياسات التي تبناها. كما يقدم الكتاب دراسة معمقة لمولد دولة الاتحاد، وللدور المحوري لمؤسِّسها. ويعتمد الكتاب على وثائق وسجلات تاريخية معظمها غير منشور، وعلى الوقائع التي تم توثيقها توثيقاً دقيقاً؛ مما يجعله سجلاً بالغ الأهمية يرصد مرحلة مهمة في التاريخ المعاصر لمنطقة الخليج العربي.

ISBN 978-9948-14-285-0




Bibliotheca Alexandrina
1110515